

كتاب طائفة العلماء العلامة والحبر الفهامة الشيخ
أحمد الطهطاوي على مراقب الفلاح
شرح نور الأيضاح في مذهب
الأمام الأعظم أبي حنيفة
النفوس من رضي
الله عنه
آمين

[illegible]

الحريّة الذي

شرف خلاصة عباده بولاية صفوته
خير عباده وأمرهم بالعناية
فأحسنوا لذاته العبادة وحفظوا
شريعته وبلغوها عبادة وأنتم
أن لا اله الا الله الملك

والبرذى واليه يلقى ربه من قوما كل خطبة ليس فيها اسم وفهسي كاليدين الجذماء اي قليلة البركة
 كذا في شرح الواهب واقول الجامع المنسوخ هذه المواقف في معانيها انه لا معبود مستحق للعبادة
 الا الواجب الوجود المسمى بل يتبع الشاهد في الواقع كما دله العصام في الاصول قال السطوي
 في شهابه من على العموم ولا مقترا اليه على العموم الا الله عز وجل قال وهذا المعنى
 اظهر من انزل وفريقه وهو واسل له اذ لا يستحق ان يعبد اي يذل له كل شيء الا من كان
 معناه كل شيء رتبة قرا اليه كل شيء فظهر ان العبارة الثانية احسن من الاولى لانها انما لم
 اندراج جميع عقائد الايمان تحت هذه الحكمة الشريفة وتبين في ان لا يطيل مدا ان لا يبتدوان
 بقطعه لغيره من له ومن الارزاق بتدالام وان ينظم المعظم اه وينبغي ان يظهر المعاني من
 له في اللفظ في ح الجوهرة في اعيا ختمه هل الافضل لا تكلف عند اللفظ بل الاله الا الله
 عند ان لا ينافي في معنى مدارائه عن المد الطبيعي اذ هو لا يقد منه والقصر يعني اذ يقتصر على المد
 ادبي في من احد راطل شعرا لم يظن به اتي الالهية عن كل ما سواه تعالى ومنهم من اختار
 الله في ربه بل قبل الله تعالى في فرق الفخر بين ان يكون اول كلامه يعني عند
 دهره في سائر رايه في الواجب ان يستحضر اذا كرفي ذهنه عند الثاني وجود
 امره ووجوده في الوجود والادراك في مصلحا كقروا واليا بآية تعالى وروى مالك وغيره
 في سائر ايات الامم من في لاله اذ الله ويتفرع عليه انه لو حلف ليد كرت الله تعالى
 في اوله لذي كرمه في قوله الملك) خمس من الممالك لانه من تلك الاشياء وتصرف بالامر والنهي
 ولا يكره في الممالك ان يكون متصرف فيهما (قوله البر) الحسن والدار التي والطائع (قوله واشهد
 ان سيدنا) من ساد قومه ودهم سيدا من باب كسب والاعم السوود فيهم وهو الجود والشرف
 والسداد في الكرم بل في انما في اوله فقيل سيد ووزن في عمل يسكون الياء كسر
 ابن وهب روي عن ابن عباس في قوله والدار السوود في حدهما بالسلون فقلت الواو يا
 وادخلت الياء في الياء لا جفاح للمثلين والاعادة ان للمعنى هو الذي ينقلب ويرد من جنس المدح
 فيه لانه لما كانت الياء اخف من الواو فقلت الواو يا معطافا في كل يقع العين وهو هـ
 المدح في عين لا لا يورده في كل ياء من العين في الصحيح فتعين الفتح قياسا على عبطل ونحوه ثم ابدلت
 الهمزة كسرة لانه الياء في كل اوله سويدي كانه رفاه فقلت الكسرة على الواو فقلت في حقه
 سارا الواو والهمزة تاء وادخلت في الياء كافي الصحاح والمصباح في حقه سارا قال
 الامم في شرح له في قوله في قوله (قوله شهدا) قبل هو في التسمية سابق على احد قالا
 ابن الفهم وذو القاض في ما شئ ان احد من قبل هو لان تسميته بأحد وقعت في السكت
 الدائمة في تسميته في امرآ قال ابن العربي رأسماءه صلى الله عليه وسلم لم يلق
 باسمه في ربه في ربه باسم الله تعالى على الخلق وشهد به وفضل من احمد على الاحد
 كذا في حلية النبوة في الاشياء واحمد فعل تفضل بحول عن الماعل كاهل او من المفعول
 كذا في الامم في قوله لا فضل للفضل في قوله انتم ائذ دله على في شرح الشهاب في ومن عجب
 في حقه صلى الله عليه وسلم لم اجد في الله هذين الاسمين ان يسمى بأحدهما اذ قبل زمانه صلى
 الله عليه وسلم بعد كرمه في الكتب المديعة والجمع السابقة ومع انهما من الاعلام المتقولة فلم يبق
 ذلك لاحد قبله اسلافنا في الحرف في الاتفاق وتماجد في الاصح كاد كره الشهاب في شرح الشهاب
 وقيل لما قرب زمانه في اهل الكتاب ذمته سمي بعض العرب ابناهم بجمعهم ورجاء ان يكون
 احدهم هو والله اعلم حيث جعل رسالته وكتبته صلى الله عليه وسلم في القاسم لانه ا كبر اولاد
 واؤلهم وقيل لانه يسمي الجنة بين اهلها ويشترط الصلة الايمان به صلى الله عليه وسلم معرفة الله

البر الرحيم واشهد ان سيدنا محمد

رسوله النبي الكريم
في تعلموا العلم

اذ لا تتم المعرفة الا به وكونه بشرا من العرب وكيفية خاتم النبوة بين الله تعالى وبينه ذلك بالتواتر
المتواتر ولا يشترط معرفة اسم الله عندنا كما قاله العلامة برقي في كتاب السيرة من المشايخ رتبة
الحوى واشترط ذلك جميع من المحدثين كما في اهداف المار والشرح بده الاماني (تبيينه) ولا يشترط
عندنا في اسلام الكافر لفظ الشهادة بل لا تشرط الا به وانه ان من افسد الصانع حل وعلا
اسلامه بلا اله الا الله ومن اقر بالوحدانية وانكر الرسالة الحمد صلى الله عليه وسلم لم يدخل في الاسلام
بمحمد رسول الله وقالوا ان من صلى في الوقت مفتديا وانه لا يملك علمه بالاسلام ولا الله تعالى
من بحث المرتد اذا قال الكافر لا اله الا الله محمد رسول الله صار مسلما ولا يشترط ان يعرف معنى
هذه الكلمات اذا علم انه الاسلام ومن كان اسمه محمد الابا اب ياتي ابا القاسم ومارواه
الخضاري وغيره من قوله صلى الله عليه وسلم سمووا باسمي ولا تسكنوا بانيه من ذلك لا يسميها
رضي الله عنه كني ابنه محمد بن الحنفية ابا القاسم ولولا علمه بالاسلام لما كان ابا القاسم قال كان النبي
مخصوصا بزمانه صلى الله عليه وسلم لدفع الالتباس كما ذكره الفقهاء في كتاب الاستقصاء (قوله
عبد) من الصفات التي غلبت عليها الاسمية مشتق من العبودية التي هي التقابل بالخصوع
لامن العبادات التي هي غاية اقاله الشهاب القليوبي وتبقى العبودية في الجنة دون العبادات التي هي
افضل من العبادات على الصحيح وهو اشرف اوصافه واحب اليه صلى الله عليه وسلم لانه اسما الى
الله تعالى ومن ثم وصفه به في اشرف المقامات (قوله وسوله) فعول بمعنى معول وهو ان
حزب كرادسي اليه بشرع وانما بتبليغه فان لم يؤمر بتبليغه فهو نبي فقط كما هو مشهور عندهم وقيل
مترادفان (قوله النبي) فعيل بمعنى فاعل من النبأ وهو الخبر لان من جرح الله عز وجل اربعة
مفعول لانه مخبر فهو من المهموز عند الحقيقة عين منهم سيبويه وهو الحق كما قاله الزمخشري والزمخري
وغيرهما قال في الصحاح نقل من سيبويه غير انهم تركوا الحذف في النبي كما في قوله الذي ربه ابراهيم
والخباية الا اهل مكة قاتلهم بهم مزون هذه الاسراف يعني هذه الكلمات ولا يسمونها في غيرها
ويخالفون العرب في ذلك وفي المصباح راجع الى الابدال والافعال في لغة عربية وفي اللغة العربية في
الرفعة لانه رفيع الرتبة فابدلت الواو بااء لانه اوسع كونها وروى أبو داود في فروع الاثر
مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا والرسول منهم ثلثمائة وثلاثة عشر وفي بعض الاختيارات الاربعة
ألف ألف او مائتا ألف وأربعة وعشرون ألفا قال النسي في بحر الكلام والامامة في هذا المقام
أن تقول آمنت بالله وبجميع ما جاء من عند الله على ما اراد الله تعالى به وبجميع الانبياء والرسول
حتى لا يعتد نبييا من ليس نبييا او عكسه (قوله الكريم) فعيل بمعنى مفعول لانه اكرم الله تعالى
على جميع خلقه حتى الرؤساء الاربعة من الملائكة خلافا لما في بعض المعتزلة ونسب الاجام
ويحتمل ان يكون كريمة بمعنى مكرم اسم فاعل وكرمه صلى الله عليه وسلم لم يظاهر ان النبي كماله
اليه صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة (قوله القائل تعلموا العلم) فيه براهنة استلزامه
انفاضا حسنوا الذات العبادية وقوله وحفظوا شريعته والعلم والمعرفة بمعنى واحد ونحوه لا يطلق
عليه تعالى صارق لعدم ورود الشرح به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم خير من العمل
ملاك الدين الورع والعلم من يعمل بعلمه وعنه صلى الله عليه وسلم ان العمل الا بالعلم لا يفي
بنفع وأن العمل الكثير مع الجهل لا ينفع رواه ابن عبد البر والعلم نفعه من جهة نفعه لاف
العمل ومن اعظم الادلة على شرف العلم ان الله تعالى جعل العلم في المرتبة الثالثة في قوله
تعالى ثم الله أنه لا اله الا هو والملائكة والوالا العلم الآية وقال ابن عباس درجاب العلم
فوق المؤمنين بسبع مائة درجة ما بين الدرجتين خمسة مائة وقال صلى الله عليه وسلم من
العالم على العابد كفضل على أدناكم قال حجة الاسلام فانظر كيف جعل العلم درجة واحدة
النبوة وعنه صلى الله عليه وسلم العلم حياة الاسلام وهداى الايمان ومن علم علما تم له شجرة

ومن ثم قيل به علمه الله علم ما لم يعلم وأوحى الله تعالى إلى إبراهيم عليه السلام بالبراهيم أن علمهم
أسبغ عليهم رديديهم الأنياب ثم العلماء ثم الشهداء وورد يوزن يوم القيامة مداد العلماء
ومد الشهداء فخرج مداد العلماء على دم الشهداء وورد من تفقه في دين الله عز وجل كفاة الله
عنه وورقه. حيث لا يحسب وورد أن طالب العلم إذا مات وهو في طلبه مات شهيداً وإنه إذا
خرج من بين طلبه فهو في سبيل الله حتى يرجع وروى الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى
أنه إذا روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طالب العلم فربضة على كل علم ووردوا طلبوا العلم
ولو بالخصم وورد لا ربه وروى عنه الإمام أحمد بن حنبل في صحيحه من أن تصلي مائة ركعة وورد العلم عزاء
ومعافاة. قال لا بأسوا لأنه يؤجر. ما ربه السائل والعالم والمسئوم والمحب لهم وورد
لا ينبغي لله أهل أن يكفوا. لله ولا لا لم أن يكفوا. وأهل أن كل علم يتوصل به إلى
فرض من فخصه فرض من كمال المتعلق بجمعة الله تعالى والصلاة والزكاة والصوم والحج
ومعرفة الحلال والحرام وكذلك ما يتوصل به إلى فرض الكفاية فخصه بخصه فرض كفاية
وقد أمد في شطبة الله المختار ونعم المنة (قوله وتعلموا العلم) أي تعلموا العلم وتعلموا
الكتابة وهي سلون الأهشاء والوفاء والحلم صفة راحة لا تستغنى صاحبها الغضب قال صلى الله
عليه وسلم إذا علم ما تعلموا بالحلم بالعلم ومن يتوق الشريعة وقال صلى الله
عليه وسلم اطلبوا العلم لم يطلعوهم العلم السكينة والحلم أيتوا لمن تعلمون ومن تعلمون منه ولا
يسروا سيرة العلماء فيعلم (قوله وعلى آله وأصحابه) كذا في النسخ والظاهر أن
المصنف قد مر منه صلى الله عليه وسلم فتعلمهم ذكره فطف عليه أو من الناسخ الأول
وإصلاحه انتهى الأمر وما في غيرنا نصل عليه كيف نصلي فقال قولوا اللهم صل على
هم. الخ. قوله صلوا الصلوات وافرقت بينهم ما من صدق الصلوات معناه الرحمة والصلوات المأمور بها معناه
طلب الرحمة لأنهم من مخلوقه لا حظ لهم بما أمروا به من الصلوات التي لا تمتثل الأمر فتكون أتم
من غيرها وقيل معناه المصطفى وهي فرض في العمر مرة واحدة وتقوم مقامها الصلاة الواحدة
في مكتوبة في غير ما بعد البلوغ وتجب كلما ذكره إلى أحد قولين وتسب في كل تشهد آخر من
العرض وفي كل تشهد من الأربعة القبلية والخمسة القبلية والبعديّة وتندب في أوقات
الامكان وتقدم على الحرام وتدرج عند دفع التبرع منها ولا بكره أفرادها من السلام على الأصح
هو هذا الخلاف في حق نبينا صلى الله عليه وسلم أما في حق غيره من الأنبياء فلا خلاف في
عدم كراهة لأفراد أحد من العلماء ذكره الخوى بحسب الأشباه وظاهر ما في النهاية من كتاب
الصلوات أنه لا يجب السلام لأحد من الوجوب قول الشافعي وأما قوله تعالى وسلموا قال المراد منه
سلموا والقضائه كذلك في مبسوط شيخ الإسلام والظاهر أن ذكر الآل والأصحاب مندوب أما
الأصحاب فظاهر لأنهم سلموا مرة واحدة أمرنا بالتبرع عنهم ونهينا عن تبرعهم وأما الآل فلقوله صلى الله
عليه وسلم لا تصلوا على الآل أتراه قلو أو ما الصلاة البتة رسول الله قال تقولون اللهم صل
على محمد وآله يكون بل قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ذكره الفاضل وغيره والمراد بالآل هنا
سائر أمة الأجابة مطلقاً وقوله صلى الله عليه وسلم آل محمد كل تقى على التقوى من الشرك
لأن المقام للهدى ونقل الفاضل في شرحه وهو أنه يطلق على مؤمنين بنبيهم أشرف
والواحد شرف كما هو مصطلح السلف وأما حديث تخصيص الشريف بولد الحسن والحسين في
معرفته في عهد الفاطميين قال ويجب إكرام الأشراف ولو تحقق فسقهم لأن فرع الشهرة
من أولو مال وقوله وأصحابه جمع صاحب بمعنى صحابي لأن فاعله لا يصح على أفعال صريح به سيئويه
ومثله بصاحب وأصحاب وأرضاء الزمخشري والرضي وأبو حنبل وهو من جمهور الأصوليين من
طالب صحبته معتادة ثبت معها إطلاق صاحب فلان مر قابلاً لتحديد في الأصح ولذا صح نفيه

وتعلموا السكينة والحلم وعلى آله
وأصحابه

بالسكينة لقوله عز وجل يا ايها الذين آمنوا انزلوا من فوقكم انوار من الله ليضيئ لكم سبلكم (قوله ذو نون) اي ما يصيبه من غير ما هو كبيرها (قوله
وستره يوبه) اي ما يصيبه من ربه وان لم يكن منه شيء فان العور مثله بوايس يذب فله طيب
للاشارة الى وسر عطف العام (قوله رطفه) اي رسل اليه برؤسائه (قوله في جميع اموره)
اي جبايا ارضه قهرها (قوله ما ظهر منها وما بطن) يعني ان المراد ما بين الاحوال الباطنية
والظاهرة اي ما ينفق بالقلب وما يتلق بالارجح والاراد ما بالباطنية ما لا يعلم عليه الاخاصته
ولا هو المتعلقة بالعلم والاولاد وبالظاهرة ما تصدره من غير هؤلاء كذا ان الدرر والمعادلة
ويحفظها امها (قوله راحه) اي انهم علمها با انواع اشجار من الاحبار له ظييم كل خير ثم
يحتفل ان يقرأ والديه بالندبة والحمد والدعاء لهم ما لم يزل له في وقت ربه ارحمه ما كاري يما
من جوارحه ووجه اح الرزق واهذبه من اهل له والوالدين في ايوم والابن له خمس مرات كانه يد
عقب كل مكتوبة لا والله فري الاحبار اليه ما يعبادته باعظم العبادات الصلوات بعد الايمان
وهي خمس في اليوم والالفة (قوله انما يخشى الله من عباده) بانيه من غيرهم جميع شيوخ والدعاة لهم مطلوب لانهم
آباء لا راح كان لوالدين آباء الاشباح (قوله ويرثه) اي ذل له من لذرته في الخلق اي
الحمة امة الخلق من الله (قوله ربي) المراد بهم المحبون له سبحانه اياه كان جميعه واهله وطاعته
وان لم يكن للنعس من قبل ذلك (قوله واليه) نقات ان المطرب تقديم نفسه في الاله كقوله الخليل
عليه السلام يا رب اني قد اذلت نفسي وانا في يدك فاعف عني (قوله واليه) المراد بهم المحبون له سبحانه اياه كان جميعه واهله وطاعته
ولو لا في وان دخل ياء ما في ذلك قد دم من ذكر عليه احبب بانيه لما تقدم نفسه او لا بقوله
ذراته لذنوبه من قبل علمه من غير ما عليه ثامنا لمراعاة جميع (قوله وادام النعم من بركة) اي
عامه تمامه فان ابعة اعمه كالدرر لا يغفر ان شئت والمراد ان يحيط به في كل شيء واعلم انه يجب
الاعمال بان الله تعالى يحب لادعائه على ارضه ردا له من ربه من الانبياء والاموات
دل على ذلك الايات الفاخرة والاحاديث المنورة اخرج لطبراني في خطيب من حديث ابن
مسعود وفيه مصنفوا اموالكم بالزكاة وادوا وامرضاكم بالصدقة واهدوا لبلدكم بالصدقة فان قيل
تري الداعي بما يقع في الدعاء وان يضره ولا يستجاب له ولما ان للدعاء آدابا شر وطافنا فيهما كان
من اهل الاجابة ومن اطاها انتدى ولا يستحق الاجابة وايضا قد بناخر الى وقتها وان اكل شيء
وقناع ان الاجابة ليست منه في الاله فاما طلوب بل هي - صول واحد من التسليمة
الذكورة في قوله صلى الله عليه وسلم ما من من لا يدعو بدعوة ليس فيها اثم ولا فساد ولا عقاب الا اعطاه
الله بها الاجابة فثبت ما اراد به من الدعاء وما لا يدعوه في الآخرة واما ان يدعوه من
له ومثلها رواه الامام احمد رحمه الله الخ كما قد يعجز العبد الاحبة لرفع مقامه وقد يجاب كراهة
سؤاله ومن شرط الاجابة - خلاص انبته منها ان لا يستعمل الاجابة لحديث يستجاب لاسدكم ما
لم يقل دعوت فلم يستجب لي - وضوء القلب وان لا يدعو بغيره ومنها طيب المداغم والمشرع بالملبس
واريقون بالاجابة وان ايقظ بالندبة وفي شرح الاربعين النووية للشيخ شمس الدين ابن التعلقي
قوله اللهم صل على ابي عبد الله كنت والله تعالى اعلم يقول ان طاعة الله تعالى اتمت اهلها ومنها
ان لا يدعو بمسحيل (قوله ان هذا كتاب) مقول اقول (قوله صغره حجة) اي جسمه اي بالنسبة
للشرح الكبير ونحوه (قوله شجر علمه) بالعين وزى المجتهدين اي كثير قال في القاموس الغزير
الكثير من شجر شجر ككرم غزاره وحرار غزارا بضم (قوله صغره حجة) مفردة ضاف
فيهم كل حكم فيه والاصافة فيه وفيها فقه له لادنى ملائمة الحق فها فيه وعلم ان الاحكام
الصحيحة فالله ان كتب طاهر الزاوية المسماة بالاصول وهي الجامع الكبير والجامع الصغير
والسير الكبير والسير الصغير والمبسوط والزياداد راجع الى السير الاخرى من سنن محمد
بعد انصرافه من العراق وله لم ير رجلا منه - فهو - فخص ركاه المحمد ويحبر عن المبدوط بالاصل

دستره يوبه ولفظ به في
جميع امور ما ظهر منها وما بطن
واحد لوالديه ولشائعه وذريته
وحبيبه واليه وادام النعم مسبعة في
الباطن والظاهر عليهم وعليه ان
هذا كتاب صغره حجة عزيزه
صحيح حكمة

لوقال وهو ماء السحاب لكان أولى ايحييه الكلام الا في واقع ان المطر تارة يكون من السحاب
والسحاب المنعوق من البحر فتندفعه الى باح فيجاءوه هذا المطر لا ينبت وتارة ينزل من خزائن تحت
العرش قد اجارا لوقرانه يجعلهم الا في سبب ينزل على السحاب وهو كلفر بال فينزل منه القطر
الحفيف وهو الذي لا في نبات كذا ذكره بعضهم بظاهر كلام الله سبحانه انه لا ينزل الا من
السحاب (وهو ان السحاب كل ما علاك) فطلاق السحاب على السحاب حقيقة لغوية (قوله
واطلائنا من السحاب نفيضه انه لا في الا في البحر الطاهر ماء لا لا يظلم (قوله وسقف البيت) من عطف
الخاص وعبارة اشرح ومنه قبل اسف البيت ماء وهي أولى مما هنا (قوله في الصحيح) وقيل
هو نفس دابة لا يجوز الظهور ببر به والصحيح انه دار خفية (قوله وكذا ماء البحر) فكيف
الشارح عليه تدبره لا يعلم الا بعد من واقعا دعاه الى ذلك تقدير اصحابا في قوله سابقة
اصحابه اياه قال الجوهري هو ماء البرقيل على به اعمدة واقعا وكل ثمرة من جدران قال
في التناهي ومنه قبل ثمرة من جدران النبل اه قال ابن سبويه في البحر الماء الذي كثرت
كل اوعدا ومنه قبل على الملح في اوب التناهي من عليه دفعة المنة توهم عدم جواز الظهور به
لانهم من كل يومهم في شئ من السحاب في ظهري ثم ما في ماء البحر الا طهره الله ومن الناس
مكره لوصف من البحر الملح حديث ابن عمر انه سئل عن ماء البحر ان يركب البحر لا حاج
اياه ثم روى عن ابن عمر تحت البيت رنا اوصفت اما بخرافة رديه اوداود وكان ابن عمر
لا يرى جوز لوصف وانما من السحاب رنا روى عن ابن عمر مرة كذا ما المام عنده وعي
في العالية من ريتوب ايا يذوقه لوصف من السحاب في طبق جهنم وما كان طبق من عند
لا يورط ماء في اثاره من السحاب روى عن ابن عمر (قوله هو الطهور ما به الملح) وله عليه
الصلوات (السلامة) في السحاب روى عن ابن عمر (قوله هو الطهور ما به الملح) وله عليه
توصانا به طهرا ما في السحاب (قوله الحل من السحاب) روى عن ابن عمر (قوله هو الطهور ما به الملح) وله عليه
والسار ما هي وهو من السحاب والبحر والبرقيل (قوله وكذا ماء النهر) قال
في القاموس النهر يجر من السحاب (قوله لست من) نهر يجر من السحاب (قوله وكذا ماء النهر) قال
نهر الود (قوله ونيل مصر) هو فاضل المياه بعد السحاب وبلي به بقية الانهر ويردان الغرات
ينزل في يوم من ماء البحر في بعض الحدائق في ذكر بعض المياه افسد من بعض
اغتافله في شراب الاصل كان الماء في اود اول ثواما شيرة (قوله وكذا ماء البحر) وله عليه
بمعزينا اود في حقه معروف (قوله وكذا ماء البحر) ان يجر من السحاب (قوله وكذا ماء البحر) وله عليه
يجوز طهرا في الاصل اوصاف غاب رال طهر من ماء السحاب حقيقة لانه جدم من شدة البرد
ويذوب بالحر والبرد شئ ينزل من السماء يشبه الحصار يسمى حب القمام وحب المزن كما في
المصباح (قوله وان ترزب من السحاب من السحاب والبرقيل) (قوله لا لا يطهر) أي الاحداث فقط
(قوله يذوب في الشتاء) على وصفها له ايل له اوله لا لا يطهر (قوله عانس الماء) أي فليس
حينئذ عانس (قوله وقبل ذقاده مطا طهور) لا على طبيعته الاصلية (قوله اذ لا يصح أن يقال
لما لود) أي لعمدة عرف (قوله بخلاف ماء البحر) أي مثلا (قوله ثم المياه) ثم لثريب الذي كرس
(قوله من حيث هي) أي باعتبار ذاتها بقطع النظر عن كونها ماء سماء ونحوه (قوله على خمسة
افسام) من حيث الاوصاف كما اشار اليه بقوله لكل من اوصاف الخواص التسيم للحقيقة (قوله
طاهر) أي في نفسه مطهر غير منقار شيئا (قوله شيرة كرو) أي اسعما له (قوله الذي لم
يخاله الخ) فهو الذي على اوصاف خلقة الاصلية (قوله) يجوز الوضوء والغسل بماء
زمن من عندنا من غير كراهة بل ثوابه أكثر وفصل صاحب باب المناسك آخر الكتاب فقال يجوز
لاغتسال واتوضؤ بماء زمزم ان كان على طهارة للتميز فلا ينبغي أن يغتسل به جنب ولا

لان السحاب كل ما علاك فاطلاق
وسقف البيت ماء ماء الطل وهو
الذي مطهر في الصحيح (و) كذا
(ماء البحر) الملح لقوله صلى الله عليه
وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته
(و) كذا (ماء النهر) كسبون
وجيكون والغرات ونيل مصر وهي
من الجنة (و) كذا (ماء البحر
(و) كذا (ما ذاب من الثلج والبرد)
به فتح الباء الموحدة والراء المهملة
وحذف زيه عن الذي يذوب من الملح
لان لا يظهر يذوب في الشتاء ويجمد
في الصيف عكس الماء وقيل
انه اعمده مطا طهور (و) كذا (ماء
العين) الجاري على الارض
يقبوع الاضافة في هذه المياه
لأنه يعرف لا لتعيينه والفرق بين
الاختلاف من جهة اطلاق الماء على
الاول دون الثاني ادلا يصح ان
يقال له الماء الورد هذا ماء من غير قيد
بالورد بخلاف ماء البحر لانه اطلاقه
فيه (ثم المياه) من حيث هي (على
خسة اقسام) لكل منها وصف
بمختص بها أوها (طاهر مطهر غير
مكروه وهو الماء المطلق) الذي لم
يخالطه ما يصير به مقيدا (و) الثاني
(طاهر مطهر مكروه) استعماله

تتخير أهلى الأصح (وهو ما شرب منه) حيوان مثل (الغرة) الإهلية إذا لوحشته سؤرها نجس (ونحوها) أى الإهلية المجاعة المختلة وسباع الطير والحية والفأرة لأنهم لا يتنجس من النجاسة وأصغاه الذى صلى الله عليه وسلم إلا أنه للهرة كان حاله عام بزال ما يقتضى الكراهة منها اذ ذاك (و) الذى يصير مكرها بشر بهامته (كان قليلا) وسيأتى تقديره (و) الثالث (ظاهر) فى نفسه (غير مظهر) للحدث بخلاف الخبث (وهو ما يستعمل) فى الجسد أولا قاه بغير قصد (رفع حدث أو) قصد استعماله (لقربة) وهى (كالوضوء) فى مجلس آخر (على الوضوء بنيتة) أى الوضوء تقربا ليصير عبادة فإن كان فى مجلس واحد كره ويكفى الثاني غير مستعمل ومن القربة بغسل اليد للطعام أو منه لقوله صلى الله عليه وسلم الوضوء قبل الطعام ركعة وبه ينقى اللحم أى الجنون وقبله ينقى الفقر فلو غسلها الوضوء وهو متوضئ ولم يقصد القربة لا يصير مستعملا كغسل ثوب ودابة مأكولة (ويصير الماء مستعملا لا يجبر دافعه عنه من الجسد) وإن لم يستعمل غسل على الأصح وسقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال لضرورة التطهير ولا خروجه بعد انفصاله (ولا يجوز)

محدث ولا حتى مكان نجس ولا يمتنع به ولا يزال به نجاسة جارية فيه ومن بعض العلماء اقتصر بم ذلك وقيل إن بعض الناس استعمل به غسل له بأسور انتهى (قوله تقتير أهلى الأصح) هو ما ذهب إليه السكرت مع ملا بعدم تمامها النجاسة وعلى الطحاوى الكراهة جارية عليه وهو ما يقتضى التحريم ثم الكراهة الشاهى عند وجود المطلق غير مبالاة أصلا كقوله فى البيان والنبين (قوله حيوان مثل الغرة) الأولى بقاء المصنف على حاله كما هو فى كبره ليس من ذلك يغنى عنه لفظ ونحوها الآتى فى المتن (قوله نجس) أى أتعاه لما ورد فى سورة البقرة (قوله لا ينجس) أى (قوله ونحوها) مبتدأ خبره قوله المجاعة فغير أهراب منه (قوله المجاعة) وكل ما له دم سائل وأما ما ليس له دم سائل فلا كراهة فى استعماله ما عانت فيه فضلا من سؤرها علم أن الكراهة فى سؤرها قوله الامام ومحمد وقال أبو يوسف لا كراهة فيه لحديث الأصم (قوله وأصغاه الذى صلى الله عليه وسلم إلا أنه) أى أمانته قال فى لغته ومروا به فى استعماله حاله بعهده والآن (قوله كان حاله عام) أى بوحى أو كونه فلوزال الوضوء فى سؤرها لا كراهة فى سؤرها لأن الكراهة ما ثبتت إلا من ذلك الوضوء فلو سقطت لكانت فى الأصح على هذا لا ينجس إطلاق كراهة أكل أو شرب فضلاها والصلاة والحل والوضوء فى سؤرها لا كراهة فى سؤرها بل يقتضى ذلك التوضؤ فاما لو كان ذلك كراهة فلا كراهة فى سؤرها أى وقت الاستغناء (قوله وسيأتى تقديره) طهر الماء بغير ماء أو بغير ماء (قوله وهو ما استعمل فى الجسد) طاهره لأنه داخل فى صوامر بغير ماء بغير ماء وبغير ماء (قوله وهو ما استعمل فى الجسد) لا يكون مستعملا لعدم إسقاط العرض كفى الجسد (قوله رفع حدث أو) بذلك قربة كونه مستعملا بالآلة إجماعا على الصحيح ولم يذم المصنف ما يستعمل فى سؤرها فرض بأن غسل بعض أعضائه وضوءه فندبره لا يستعمل فى العرض أى إذا لم يزال حدث عضو ما عرف أنه لا ينجس أو لا ينجس بغيره ولا يلزم بسقوط العرض وزوال الحدث من معاد القوة عدم وجوب إعادة رفع الحدث وقوفه عن التمام (قوله لقربة) هى فعل ما يشاء عليه ولا ثواب إلا بالنية فإن قيل المتوضئ ليس على أعضاء فلهذا لا شقة ولا شك فكيف يصير الماء مستعملا بنية القربة فقلت العمل فى قصد سيل النور كدائرة الأولى أرباب ذلك تغير وصفه والا كان وجوده كعدمه (قوله تقربا ليصير عبادة) أما إذا توضأ فى شىء آخر ولم ينو القربة كان أصرا فلا يذهب الماء مستعملا (قوله كان فى مجلس واحد) أى ولم يؤذ بالاول عبادة شرعا تطهير لها ولا فلا يكره (قوله كره) أى ولو نوى القربة ولو أصرا فالأمر فى حرام ولو على شط نهره له السدوم عبادة أن لا كراهة تقربية (قوله غسل اليد للطعام أو منه) أى بقصد السنة والى لا يتعمل (قوله لا يصير مستعملا) عدم استعماله فى طهارة وقامة قربة وكذا التوضأ بنية التعميم لأن التعميم وإن كان قربة إلا أن لم يتعمد به غسل بل يجهل ما قال أيضا والأصح أن غسل الميت إذا لم يكن عليه نجاسة مستعمل كوضوء الميت فمقتضى عدم النجاسة فإن الماء يصير مستعملا (قوله كغسل ثوب ودابة مأكولة) أى طاهر ودونوا لاحتراق الماء طاهرا وأكثاب إذا انتفض من الماء فأصاب الماء لا ينجسه لأن طاهر العين مرة تعنى هذا أنه إذا غسلها لم تكون غسائلا طاهرة وهى مطهرة لعدم موجب الاستعمال (قوله على الأصح) هو ما عليه العامة وصحح فى الهداية وكثير من السانيد المذهب كفى الجسد وجوبه ما ذكره المصنف بقوله وسقوط الخ واختار الطحاوى وبعض مشايخ الخ لا يستعمل إذا استقر وظهور فائدة الخلاف فيها إذا انفصل ولم يستمر فسط على عضو آخر ويرى عليه من شير أن يأخذه بيده فعلى الأول لا يصح غسل ذلك العضو بذلك الماء وعلى الثاني يصح بوجوه أن صفة الماء المستعمل حكى بعضهم فيها أن لا على ثلاث روايات وقيل مشايخ العراق لم يثبت فى ذلك خلاف أصلا

أصل بل هو طاهر طهور وهذا أصلنا جميعا قال شيخ الإسلام في شرح الجامع الصغير وهو المختار عندنا وهو لما ذكر في صفة كتبهم عن أصحابنا وأما قوله الحقون من مشايخنا وراه النهر وقال في المجتبى وقد صحت الروايات عن السكك أنه طاهر غير طهور إلا الحسن وروايته مشادة غير مشدود كما في نسخة من الآثار لا يذكر بغيره والجن به تنزيه الأنسة تذار النسب له (قوله أي لا يصح) الأصل في طهره بذلك لا بد لولا بقاءه في حقيقة لا يبقوهم دم الصلابة وأما ما فيهم الحل وقد جاءهم الأصحة والمقصود الأول (قوله عايشة) المراد به مطلق النيات كالمكرم وورق الهندباء (قوله دهم) بالثبوت ما يثبته النيات في جسم الفواكه والأزهار كإني القهستاني (قوله السكك) مترجما (قوله رذ على الزباني) حيث حال جوارز رفع الحدث به بأنه لم يكمل امتزاجه ونظر فيه صاحب الصلابة (قوله فلا يكمل) لا لا يطابق عليه اسم الماء بدون قيد (قوله احتراز به عما قيل بأنه الخ) وله صاحب الهداية ومشي عليه زباني ونحوه صاحب التنوير (قوله لأنه ليس لخروجه) حلة (قوله ولا يجوز الخ) وقد علمه سابقا بقوله السكك امتزاجه وهو في المسألة يرجع إلى ما هنا (قوله وصحة في الاسم) أي اسم الماء المطلق حيث لا يعلله ما بدون قيد وهو لازم لما قبله لأنه إذا كان لا يفتي بقيد لا يصح إطلاق اسم الماء عليه (قوله رذ الخ) جواب سؤال حاصله أن الامام رضي الله تعالى عنه الحق لم يذهب بالمعلق في إزالة النجاسة الحقيقية فقط لأنه أن يلحق المقييد بالماضي في إزالة النجاسة كذا فلا فرق وحاصل الجواب بالثبوت والنبات الفرق (قوله لتطهير النجاسة) منه وبالمعلق والآخر في (قوله لوجوب شرط الالتحاق) منه لعل به مع وهو علمته (قوله وهي تنهاه) الأول تنهيه كبريا عن طهر طاهر في نسخ (قوله بخروجه) الباء للابنية وهو متعلق بتنهاه (قوله وهو من عدم النجاسة) أي منه لا لعل في لذي هو التناهي (قوله أعدم نجاسة مخصوصة) أي في حكمها بالانتهاء (قوله رذ الخ) أي في قوله رذ الخ أمره في (قوله الخ) به لعل به بالانها (قوله حكم النجاسة) أي الحقيقة في بل هو أعظم لأنه لا يفتي في عرقه (قوله أنه مخصوصة) وهي الماء المطلق أو خلفه وهو التراب (قوله ولا يجوز الوضوء الخ) العمل مثل الوضوء في جميع أحكام المياه فلذا لم يصرح به (قوله وهو الرقة والسيلان) انتهى عليهم ما في الشرح وهو الظاهر لأن الأخيرين لا يكونان في ماء البحر الملح ثم هذا من المصنف ليس على ما ينبغي فذهب في طبعه لا يقصده النظافة لا يرفع الحدث وإن اتى رقية أسئلة السكك الامتزاج بخلاف ما يقصده النظافة فله لا يمنع برفعه إلا إذا خرج عن رفته وسبب لأنه لا فرق بينهما ما ثبت وتساوى المصنف بينهما مجموعة قوله لسيد وغيره (قوله بالطبخ) قيده لا بد لونه بوضعه الماء بنحو الحصى أو الباء لا بدون طبخ لأن في فيه لينة لم تذهب رقة الماء فتدبر الوضوء كالأواني في زجاج وهو رقيق كإني لخافية (قوله لأنه إذا برد لمس) قد علم أنه يرفع ولو اتى رفته (قوله وإن اتى على الرقة جاز الوضوء) وإن غير أوصاه الثلاثة لأن مقصود للبابية في غرض المطلوب وهو النظافة واسم الماء باق وازداد معناه وهو التطهير ولذا حوت النية في غسل الميت بالماء المعلى رندروا الخرض (قوله كمال الامتزاج الخ) الأولى في التعبير أن يرفع ولو لم يكن تقييد الماء به حصل بأحد الأمرين الأول كمال الامتزاج بتشرب النيات أو الطبخ بماء كونه والثاني في غلبة المتزج فلما بين الأول شرع في بيان الثاني وهو غلبة المتزج فقال الخ (قوله كمال لا مزج) من قبيل إضافة اللفظة إلى الموصوف وقوله بتشرب النيات متعلق بكمال وقوله أو الطبخ عطف عليه وقوله بماء كونه مراد به بنحو الحصى والعدس مطافا وما يقصده النظافة إذا صار الماء به مخفيا (قوله باختلاف الخلط) فإنه تارة يكون جامدا وتارة يكون مائعا وأما الثاني في أوصافه وأما الثاني في توضيحه (قوله بغير طبع) الأولى حذفه لأنه قول المفروغ منه (قوله في ذلك) أي في الغلبة (قوله الباهرة) أما النجاسة فتجس القليل منه مثلا أو السبيل في ظهور أحد أوصافها (قوله وأما ذبني الخ) عبارة التي في ذاتها المذهب

بالعرف منه على الصحيح وقيل بقدر عتقه بذر أع أو شير في الأنيبس الأبطه ووصف للنجاسة فيه حتى موضع الوقوع وبه أخذ مشايخ بلخ تفسر
 على الناس والنفير بشر في عشر هو المفتى به ولا بأس بالوضوء والشرب من حب يوضع أو زده في نواحي الدار ما لم يعلم نجاسته ومن حوض
 يضاف أن يكون فيه قدر ولا يقر ولا يجب أن يسأل عنه ومن البئر التي تدلى فيها ١٧

الصغار إلا ما دعيهم الرستاقون
 بأبدنسة ما لم تيقن النجاسة (أو)
 كان (جباريا) عطف على راكد
 (ونظرفيه) أي الجاري (أثرها)
 فيكون نجسا (والأثر طم) النجاسة
 (أولون أوريج) لها لوجوده
 النجاسة بأثرها (و) النوع
 (النجاس ماء مشكوك في
 ظهوره) لافي طهارته (وهو
 ما شرب منه حمار أو بغل) وكانت
 أمه أتان لا رمكة لأن العبرة للام كما
 سنده كره في الأسرار أن يشاء الله
 تعالى (فصل) في بيان أحكام
 السور (والماء القليل) الذي
 يبتاع قدره بدون عشر في حشر ولم
 يك جاريا (إذا شرب منه حيوان
 يكون على) أحد (أربعة أقسام)
 ما بقاه بعد شربه (يسمى سورا)
 به من زينة ويستعار الأهم له قيمة
 الطعام والجميع أسار والفعل أسار
 أي أنقى شيئا شربه والنفث منه
 سار على غير قياس لأن قياسه مستر
 رفقا به أحبره فهو جبار (القول)
 من الأقسام سور (الماء مطهر)
 بالاتفاق من غير كراهة في استنجال
 (وهو ماء ريب منه آدمي) ليس به
 نجاسة لما وسمه لم من طائفة
 رضي الله عنها قالت كنت أشرب
 وأما حائض فأثارة النبي صلى الله
 عليه وسلم وبضم فاء على موضع في
 ولا فرق بين الكبير والصغير
 والماء والكافور والحائض والجذب
 وأذ نجس فشرب الماء من قور
 نجس وإن كان بعد ما رقد البزاق
 في قور أو أفاض أو ابتلع قبل
 الشرب فلا يكون سورا ونجاسة

المثدي الأشبه له بطاهر (قوله بالعرف منه) أي بالكهين كما في القصة التي وفي الجوهرية وعليه
 الفتوى (قوله أشد مشايخ بلخ) ولو كان للنجاسة جرم فلا فرق بين موضع الوقوع وغيره وبين
 نجاسته ولا يستوي في نجاسته كل النض وهو الخنازير كقوله العلامة قاصم وعليه الفتوى كما في
 النصاب (قوله هو الماء من به) وهو قول عام لما في خاتمة قوله قول الأثر ونأخذ فنوارل
 وعليه الفتوى كما في شرح الطحاوي وسحق في البحر أن هذا التقدير لا يرجع إلى أصل بلغة عليه
 وأرطاهر الزاوية من الإمام بل من الثلاثة كقوله الإمام الرازي التفويض إلى رأي المستعمل
 فإن شرب على طهارة كثيرة لا تؤثر في النجاسة فهو كثير ولا فهو قليل كما لم له خاصة فيتميم إن لم
 يجد غيره فبغيره في كل مكان طهارة إذا لم يقل في كل مستعمل مأمور بالفتوى وليس هذا من
 الأمور التي يجب فيها على العاصي فليد الجرم كما في الفتوى أن توافق آراؤهم فيها أو يومهم أحدهم
 والاهلا (قوله ولا بأس بالوضوء) هذا ما فرغ على أن الماء لا ينجس إلا بالعلم بوقوع النجاسة
 أو غاية الأثر (قوله من حب) ما لم يجر له النجاسة والسكرامة شطائر هافية قال لك عندي حب
 وكراهة بهذا المعنى (قوله ومن حوض يضاف أن يكون فيه قدر) ولو كان متغيرا متنا لا بذلك
 قد يكون بظاهر وقد يكون بالحدث (قوله وقعه لها الصغاب والأماه) نعم هم لا ينجس ولا يعلمون
 الحكم في غيرهم (قوله لرساويون) أي أهل القرى وفي الفاء وس الرستاق الرزاق
 كثر سدق اه وليد خير ذلك (قوله) فلا عبرة بما علق وحده على الوجه لأن الاستعمال
 به من أن طم لم من العوة وقيل لو ذكر به لوجب طهارة شربه في عشر فهو كثير وفي القصة التي
 في الأصح والعدل على النجاسة لا يجوز أن يتركها بل لا بأس بالوضوء في خاصة نفسه
 إذا كان له رأي بل بالحدث ما أثبت صحته وإن لم يجر له ماءه كما ذكره المبري في شرح الأشباه
 (قوله فيكون نجسا) أي الخناط للنجاسة فقط لا ينجس أفدها (قوله لأن العبرة للام) في
 أحكام من السور وحده لا كل وحرمته والرق والحربة ما في النجس فالعبرة للاب لكن ولا
 الشرب بقوله شرف في الجاهل وأنه أعلم وأستغفر الله العظيم
 في فصل في بيان أحكام السور (قوله لماء قليل الخ) فأور لا يسمى سورا إذا كان قليلا
 ولا يقال انحو أو انحر المشروب منه (قوله من زعمه) السور بدون جزء البناء لم يحيط بالبلد
 والجمع أسوار كنوز وأقاربه صباح (قوله لقيمة الطعام) الذي في المستضيء والقصة التي من
 المغرب النجاسة به يطاق البقية من كل شيء (قوله والفعل أسار) يقال أسار كأكرم وسار كرم
 إذا أنقى رقبته كل في القاموس وقال أد شربت فأسر كرم (قوله أي أنقى شيء شربه) به
 لاجابة إليه (قوله والنعت منه سار) بوزر شطاب (قوله من قياسه مستر) إلا أنه لم يسمع كما
 صرح به أهل اللغة خذ الخ في القاموس يجوز قياس (قوله وإذا نجس في) كأن شرب
 شرا أو قل وشرب نجسا أو قاصم (قوله فلا يدرن سورا نجسا) ما لم يكن شار به مطويلا
 لا يدرن وجهه اللسان فسد به نجس ولو بعد زمان كما في شرح التنوير (قوله) يكره أن يشرب
 سورا وشربه إن وجد منه لذة لا يوجب بينه وبين سوره ما يدرن سورا نجسا (قوله فلا يدرن سورا نجسا) ما لم يكن شار به مطويلا
 رأسه من اللذة ما يزيد على ما لو كان الحلاق ملكيا وبالاولى كراهة نكيس الأسر في الحرام
 بالشرط المذكور (قوله ما كرهه كرهه) أي تنزيها من إساءة الخلاف (قوله أو شرب منه فرس)
 أغطه بقم على الذكرو والأثر وره ذلوا لثمة فرسة (قوله ذر سور فرس طاهر بالاتفاق) أما
 عند طاهر لا ندما كره عند طاهر لا ما عند الإمام لأن العبرة بطلان طهره وهو طاهر وحرمته

(س - طحاوي) أي حذيفة وأبي يوسف ما كرهه مكره لقول محمد بعدم طهارة النجاسة للبزاق عنده (أو) شرب
 ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠

1A

24

1

152

19

(الحق المجدد) الحديث (شيرة) أي شهر سؤرا البغل والحمار (توضا به وتيم) والافضل تقديم الوضوء ثم ذكر بالزوم اقد جمل الاخطا ان
 ينوي الاحتلاف في زوم التيم في الوضوء يسو الحمار (ثم صلى) فتهكون ضلالتة صحبة يدين لا في الوضوء به لوضع لوضوء التيم
 ان سر ج الفحل لغير لا يسم البول فتكس شعاوه وغمر سديد
 وكذا حكمه ومن قال من مشايخنا ٢٠

لأنه أمره هو لا بعاب رجوده
ولا يؤثر في ازالة الثابت ويستحب
تسبيل الأعضاء بعد ذلك بالماء
لازالة اثر المشكوك والمكروه
فصل في التمريض

(لو اختلط) اختلط بمجاورة
لاعازجة (أوب) جميعاً
(أكثرها طاهر) وأقلها نجس
(تجدي للموضق) والاعتقال قبيح
بالأكثر لا يتبعهم عند تساوي
الأدنى والأفضل أن يترجها
أويريقها فتنهم لفقد الماء وقطعا
وان وجد ثلاثة رجال ثلاث أو ان
أحدها نجس وتجدى كل اناء
جاء سلاتهم وحدنا (و) كذا
يقدرى مع كثرة الطاهر لا ادة
(الشرب) لأن الماء يوجب كالماء
وان اختلط اناء لم يقدر ونوصا
بكل وصفي صحت ان مسح
موصفين من رأسه لأى موصه لأن
تقديم الطاهر مزيل للحدث وقدر
نجس بالثاني وند الطاهر يصل
مع النجاسة وطهر بالغسل الثاني
ان قدم النجس ومسح شىء آخر
من رأسه وان مسح خلايا من
دار الأرباب من الجوارى وقدم
الطاهر وعدم الجوارى لتنجس
البلى بأول مخالفة لو آخر الطاهر
فلا يجوز للثلاث احتياطاً (وان كان
أكثرها) أى المختلط بالمجاورة
نجسا لا يقدرى الا لغرب
لنجاسة كلها حكم الغالب فيرقا
عند طامة المشايخ وعزدها لسي
الدواب عند اقتدارى غيبتهم
(وقى) وجود اثبات المختلطة

[illegible][illegible]

يصلح بالذي تحرى نجاسته أولا
 وتحرى بالذي تحرى طهارته ولو
 تعارض عدلان في الحل والحرم
 بأن أحدهما يدل بأن هذا اللحم نجس
 بخبره ويعدل آخر أنه كاه مسلم
 لا يدل لهائه على الحرمته ثم اترا
 الخبرين ولو أخبر عن ما هو مترا
 بقي على أصل الطهارة

(فصل في مسائل الأباريق)
 والواقع فيهما روث أو حيوان
 أو قطرة من دم ونحوه وحكها أن
 تنزع البثر (أو) أي ماؤها لأنه من
 استناد الفعل إلى البثر وإرادة الماء
 الحال بالبثر (الصغيرة) وهي
 مادون عشر في عشر (بوقوع
 نجاسة) فيها (وان كان) النجاسة
 إلى (من غير الأرواث) وقدر
 القليل (كقطرة دم أو) قطرة
 (خمر) لا قليل النجاسة بنجس
 قليل من الماء وإن لم يظهر أثره فيه
 (و) تنزع (بوقوع خنزير ولو خرج
 حيوانا) الحال أنه (لم يصب به الماء)
 النجاسة عينه (و) تنزع (بوت
 كلب) قبيحة فيه لأنه غير نجس
 العين على الصحيح فاد الميت وخرج
 حيوانا يصب عليه الماء لا ينجس
 (أو) موت (شاة أو) موت (أدعى
 فيها) تنزع ما من مريم بموت زنجبي
 وأمر ابن عباس وابن الزبير رضي
 الله عنهم به يخفف من الصلابة من
 شبر نكير (و) تنزع (بأنه ماخ
 حيوان ولو) كان (صغيرا) لا تشار
 النجاسة (و) تنزع وجوبا
 (ما نادى) وسط وهو المستعمل
 كثير في تلك البئر ويستحب زيادة
 ماء ولو ترح الواجب في أيام أو
 غسل الثوب النجس في أيام طهر
 وتطهر البئر بأفصال الدلو الأخير
 عن قها عندهما وعند محمد بأفصال
 عن الماء وقطر في البئر للضرورة ولا يشترط
 الانفصال لبقاء الاتصال بالقطر

هذه القدرى لتسبب إصابة الحمة حقيقة بتبديل الاجتهاد بتبديل الجوه لا بحالة (قوله لا بأس
 شرعى) أي القدرى الذي يغلب به القبول (قوله لا بأس بالاجتهاد) بخلاف القبول فإنه لو ظهر
 خطؤه لم يضر به لا بعيد (قوله لا بأس) أي التحم على الحرمته أي إلى هي الأصل إذ حل إلا كل
 متوقف على صحة ذلك كقوله شرعية وبما عارض الخبرين لم يتحقق الحل فبقيت الذبيحة على
 الحرمته (قوله بتاتر الخبرين) أي تراعى في الاستدلال في الصدق قال في الهداية ولو كان الخبر
 بنجاسة الماء ذميا لا يقبل قوله كاصبي والمعتوه ولا يجب التحرى ولكن يستحب بخلاف
 الفاسق لأن خبره يتولى فيه الصدق والذنب فيجب التحرى طلبا للترجيح قال في القاموس
 المحترق في العوض من قوله وبما كسر الذنب والذم والامتناع الجيب والسقط من الكلام
 والخطأ فيه والنصف الأول من الليل أنه في تنبيهه على مثل تعارض الخبرين الشك وقالوا إن
 الشك على ذلك أن ضرب شئ طارأ على أصل حرام وشك طارأ على أصل مباح وشك لا يعرف أصله
 فلا قول مثل أن يحد شاة ذبوبة في بلد قريش مسلمون ويحسبوا ولا يحل حتى يعلم أنهم ذكاة مسلم
 لا الأصل فيها الحرمته دلي لا قل يتوقف على تحقق الذكاة الشرعية فصالح الأصل لا كل
 مشكوك كما قلنا كان الماء فيها المسلم من جازا لا كل عملا بالأغالب المعيد للحل والثاني أن يحد ماء
 من غير ما حل أن يكون تعبر بنجاسته أو طول مدته يجوز التطهير به عملا بالأصل الطهارة
 والثالث مثل معاملته من آخره حرام لعدم مبايعته بحيث لم يتحقق حرمته ما أخذ منه وذكر
 يكرهه في الوقوع في الحرام الذي دفع لغيره وله أبو السعود في حاشية الأشباه

(فصل في مسائل الأباريق) هي كصاحب فهو ممة بعد ما كثره العرب من يقدمها على
 البساتين مع غمرتها في طلب النجاسة أما روث أو قطرة من دم أو قطرة من ماء أو قطرة من
 من باب قطع إذا حفر البئر بالضم الحفرة وما سببه هذا الفصل لما قبله ظاهر لأنه من جملة
 المياه (قوله والواقع فيها الخ) مع قرأته بالجر عطما على مسائل وقوله روث يدل منه وبالرفع مبتدأ
 وروث الخ خبره وعلى القول بالعطف تفسيرى لأن مسائل الأباريق أحكام ما فيها إذا وقع فيها
 شئ مما ذكر (قوله ونحوه) من كل نجس ولو لم يكن إلا الغليظ والخفيف في المياه سواء (قوله لا بأس
 من استناد الفعل إلى البثر) قصده التمسك في إخراج جميع المياه وقوله وإرادة الماء الحال بالبثر
 أشار به إلى أنه من إطلاق اسم الحل وإرادة الحال فيه (قوله لا بأس بنجس العين على الصحيح)
 هو قول الإمام رضي الله عنه وعند من نجس العين كالتخزير واعتوى على قول الإمام وإن ربح
 قولهما كمال الدر عن ابن النخعة (قوله أو موت شاة) هي اسم نجس يطلق على الضأن والمعز كما
 في الصحاح والمراد أن تكون كبيرة في الجملة حتى لو كان ولد الشاة صغيرا إذا كان حكمه حكم الحرة
 (قوله أو موت أدعى فيها) مبنى على غالب حال الميت من عدم خلوه من نجاسة والا فعدم أن
 غسل الميت التنظيف مستعمل فقط على الأصح إذا كان نظيفا لا يخرج به شئ ولو قبل الغسل
 روى ذلك عن أبي القاسم الصغار كما في القيس الثاني من المحيط فاستثناء صاحب الدلو الشهيد
 التنظيف فقط منه قصور وما ذكره من التعديل في الماء إذا وقع قبل الغسل بنجس وبعده لا مبنى
 على الغالب أيضا ذكره بعض الأفاضل قلت أو دل مبنى على القول بأن نجاسة الميت نجاسة
 شئت وصحح أيضا وقد فرغ أهل الذهاب فرغوا على كل منهما (قوله وتنزع بانه ماخ حيوان) أي
 دعوى غير ما في روضة المسح أو رطبة شعره أو ريشه (قوله ولو صغيرا) ككلمة وقال
 بعضهم بنزع عشرة دلاء أو يس بقوى (قوله وهو المستعمل كثير في تلك البئر) هو ظاهر
 الرأية ويذكر من أكثر الدلو ترح ما وجدوا قل (قوله ولو ترح الواجب الخ) وكذلك لو ترح
 القدر الواجب مرة واحدة (قوله وقال لا يشترط الخ) أحاده لذكر دليه وغرة الخلاف فظهر فيه

من الماء وقطر في البئر للضرورة ولا يشترط الانفصال لبقاء الاتصال بالقطر

وهو انه (سنة) مؤكدة للرجال والنساء الواظبة التي صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا عليه السلام له في بعض الاوقات وقال عليه السلام من استحبهم رفاة وترو من فعل هذا فقد احسن ومن لا فلا حرج وما ذكره

٢٥

البل على ذلك التضعف لم ينش خلافة كذا في المصح (قوله وهو انه سنة مؤكدة) رقبيل يسحب في القبول (قوله الواظبة التي صلى الله عليه وسلم) أي في غاب الارقاب بدليل ما بعده (قوله ومن فعل) فانه قد احسن (ظاهر كلامه) أو اسم الإشارة في الحديث يعود الى أصل الاستحباب لا لا يتم الاستدلال الا بذلك وهاهنا انهم ذكروه ليعلموا ان الاستحباب لا يشار فليس الإشارة يعود الى الاشارة (قوله وما ذكره بعضهم الخ) وهو صاحب المصباح وثمة هذه أقسامها أربعة أربعة فرضة من الحيض والنفساء والمخاضة وترى بسم اذا تيج اوزا الى الاستحباب حهاوكان المتجاوز اكثر من قدر الدرهم والنفساء من غيرة اذا كانت مقدار المخرج في محله ذكره السيد (قوله فهو توسع) أي زيادة على المقام (قوله يخرج من السيلين) يخرج به حدث من غيرهما كالنوم والفسد والاستحباب منه بهد في كافي له تاني (قوله اذ لو أصاب المخرج نجاسة من غير ما يطهر بالاستحباب كالخارج) قال في المصباح: فلا حرج في موضع الاستحباب اذا أصاب نجاسة قدر الدرهم وسحب بالاحكام ولم يغسله بغيره هو المختار لا بد من في الحديث المروي فصل فصار هذا الموضع مخصوصا من سائر مواضع بدن حيث يطهر من غير غسل اه (قوله ولو كان قيسا ودما) اشار الى ان الفرق بين المعتاد وغيره في المصحح لو خرج من السيلين دم وقع بماء ولا حرج ان كان كره الزيل في هذا الكلام اغا فحسب ذكره عند ذكره الاستحباب ما ظهر انك لم تهني في الاغم في حصر بأدلة من (قوله واذا لم يمس في مائه بل شح) هو المصحح وشمار وقيل انه ثم فلا حرج (قوله ما لم يتجاوز المخرج) يعني به المخرج وما حوله من الشرج ذكره ابن امر حاجه (قوله) وشح يعني به شرجه من شرج كدبره سباب شح جمع لينة الذي ينطبق مصباح (قوله وذكر المختار قدر الدرهم) أي المتجاوز وحده مندها وعند محمد يمتد به ما في المخرج وكذا فيه ما ازاله فرض والحاصل ان المخرج له حكم الماطن عند ما حقي لا يمتد به ما فيه من النجاسة الا لا يضم فيه عند محله حكم الظاهر حتى اذا كان ما فيه زائدا على قدر الدرهم يضم مافيه الى ما في جسده لا تحسدهم الى الحكم وبقوله ما يؤخذ كافي التبيين وصحة في المصباح ان ذكر ابن امر حاجه عن الاستحباب الا وطول عمر (قوله فلا حرج في الطهر بمسحه) انظر فلا يكفي مسحه بالخبر (قوله ويفترض غسل ما في المخرج) أي ازالة ما في المخرج بعد (قوله) قدر فرضية له (قوله) يفترض وهذا يفيد افتراض غسله في هذه الاستحباب ان لم يكن غسله وهو كذلك ولا ينافيه ذكره في ستنه الارسال لان الماتون قد يمدونه (قوله) كل ما يخرج كذا وهو اول ما يابى والترب والحلقه البالية الجند الماتين والافيدو كل شيء امر شربة فمقوع بعمل عمل الخراهم ومنه العود ولو اتى احد قد انتسجعه اعمه الارض اجزء كما عليه محمد رضي الله تعالى عنه والمراد حاله لم يلو كاله او المداجرة لو كانا او دما السيد (قوله) أو غسله الطهر وحده روى ع عائشة رضي الله تعالى عنها قال لا بد من زواله أن لا يطهر بالاباء في استجمعهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم كره في المداجرة والمزدة وقال في صحيح (قوله) لم تقع غير الماحتاج في بطوره) ظاهر ما به يقول بتدبيره انهم يرون ان تجاوز الاستحباب وهو الاى عيه كلامه اول الفصل (قوله في زمان) مما الجعية اغا هو سنة في زماننا اما زمان الاوّل فادب لاسم كفو وهو روى (قوله لا الله ان الخ) اد كره الاصحاح وهو مرورا عن ابن عباس وسنده صحيح ولا يروى بويوب ويحيى بن عبد الله وأفسس مالك ثلثه وهو حال يجمعون ان الله هو رسول الله صلى الله عليه وسلم امثله انصار ان الله

البل على ذلك التضعف لم ينش خلافة كذا في المصح (قوله وهو انه سنة مؤكدة) رقبيل يسحب في القبول (قوله الواظبة التي صلى الله عليه وسلم) أي في غاب الارقاب بدليل ما بعده (قوله ومن فعل) فانه قد احسن (ظاهر كلامه) أو اسم الإشارة في الحديث يعود الى أصل الاستحباب لا لا يتم الاستدلال الا بذلك وهاهنا انهم ذكروه ليعلموا ان الاستحباب لا يشار فليس الإشارة يعود الى الاشارة (قوله وما ذكره بعضهم الخ) وهو صاحب المصباح وثمة هذه أقسامها أربعة أربعة فرضة من الحيض والنفساء والمخاضة وترى بسم اذا تيج اوزا الى الاستحباب حهاوكان المتجاوز اكثر من قدر الدرهم والنفساء من غيرة اذا كانت مقدار المخرج في محله ذكره السيد (قوله فهو توسع) أي زيادة على المقام (قوله يخرج من السيلين) يخرج به حدث من غيرهما كالنوم والفسد والاستحباب منه بهد في كافي له تاني (قوله اذ لو أصاب المخرج نجاسة من غير ما يطهر بالاستحباب كالخارج) قال في المصباح: فلا حرج في موضع الاستحباب اذا أصاب نجاسة قدر الدرهم وسحب بالاحكام ولم يغسله بغيره هو المختار لا بد من في الحديث المروي فصل فصار هذا الموضع مخصوصا من سائر مواضع بدن حيث يطهر من غير غسل اه (قوله ولو كان قيسا ودما) اشار الى ان الفرق بين المعتاد وغيره في المصحح لو خرج من السيلين دم وقع بماء ولا حرج ان كان كره الزيل في هذا الكلام اغا فحسب ذكره عند ذكره الاستحباب ما ظهر انك لم تهني في الاغم في حصر بأدلة من (قوله واذا لم يمس في مائه بل شح) هو المصحح وشمار وقيل انه ثم فلا حرج (قوله ما لم يتجاوز المخرج) يعني به المخرج وما حوله من الشرج ذكره ابن امر حاجه (قوله) وشح يعني به شرجه من شرج كدبره سباب شح جمع لينة الذي ينطبق مصباح (قوله وذكر المختار قدر الدرهم) أي المتجاوز وحده مندها وعند محمد يمتد به ما في المخرج وكذا فيه ما ازاله فرض والحاصل ان المخرج له حكم الماطن عند ما حقي لا يمتد به ما فيه من النجاسة الا لا يضم فيه عند محله حكم الظاهر حتى اذا كان ما فيه زائدا على قدر الدرهم يضم مافيه الى ما في جسده لا تحسدهم الى الحكم وبقوله ما يؤخذ كافي التبيين وصحة في المصباح ان ذكر ابن امر حاجه عن الاستحباب الا وطول عمر (قوله فلا حرج في الطهر بمسحه) انظر فلا يكفي مسحه بالخبر (قوله ويفترض غسل ما في المخرج) أي ازالة ما في المخرج بعد (قوله) قدر فرضية له (قوله) يفترض وهذا يفيد افتراض غسله في هذه الاستحباب ان لم يكن غسله وهو كذلك ولا ينافيه ذكره في ستنه الارسال لان الماتون قد يمدونه (قوله) كل ما يخرج كذا وهو اول ما يابى والترب والحلقه البالية الجند الماتين والافيدو كل شيء امر شربة فمقوع بعمل عمل الخراهم ومنه العود ولو اتى احد قد انتسجعه اعمه الارض اجزء كما عليه محمد رضي الله تعالى عنه والمراد حاله لم يلو كاله او المداجرة لو كانا او دما السيد (قوله) أو غسله الطهر وحده روى ع عائشة رضي الله تعالى عنها قال لا بد من زواله أن لا يطهر بالاباء في استجمعهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم كره في المداجرة والمزدة وقال في صحيح (قوله) لم تقع غير الماحتاج في بطوره) ظاهر ما به يقول بتدبيره انهم يرون ان تجاوز الاستحباب وهو الاى عيه كلامه اول الفصل (قوله في زمان) مما الجعية اغا هو سنة في زماننا اما زمان الاوّل فادب لاسم كفو وهو روى (قوله لا الله ان الخ) اد كره الاصحاح وهو مرورا عن ابن عباس وسنده صحيح ولا يروى بويوب ويحيى بن عبد الله وأفسس مالك ثلثه وهو حال يجمعون ان الله هو رسول الله صلى الله عليه وسلم امثله انصار ان الله

(ع - طحاري) على الوجه لا كل ذلك مما عمل ولما تغير لماه مختلف في تدبيره (والفضل) في كل زمان (الجمع بين استعمال الممار الجبر) مرتبا (في مصحح) الخارج (م يعمل) يخرج لان الله أنفى على أهل دابة باتباعهم ان يجار الماء

كان الجمع سنة متصل الاطلاق في كل زمان وهو الصحيح ٢٦ وعليه الفتوى (ويجوز) أى يصح (ان يقتصر على الماء) فقط وهو بلى الجمع

بين الماء والخمر في الفضل (أو الخمر) وهو دون ماء في الفضل ويحصل به السنة وإن تفرقت الفضل والسنة اتفاقاً (المحل) لأنه المقصود (أو العددي) محل (الاحتياط) ثلاثة (منه) (أو قوله عليه السلام من استحجر فله وتر لانه يحفل الاباحة فيه) يكون العدد مندوباً (للسنة مؤكدة) لما ورد من التحجير لقوله صلى الله عليه وسلم لم من استحجر فله وتر من فعله فله واحد أحسن ومن لا فلا حرج فله محكم في التحجير (فبسته) مريد الفضل (بثلاثة أحمار) يعنى باكمال عدد ثلاث (ثلاثان) (مصل التثنية) أى الانقضاء (بدرهما) ولما كان المقصود وهو الانقضاء كـ كيفية يحصل بها على الوجه الاكمل فقال (وكيفية الاستحجام) بالاحجار (أن يصح بالخمر الأول) بادئاً (من جهة المقدم) أى القبل (الى خلف) والثاني من خلف (الى قدم) ويسمى ادباراً (وبلثان من قدم الى خلف) وهذا الترتيب (إذا كانت الخصة مدلاة) سواء كان صيفاً أو شتاء خشية تلويثها (وان كانت غير مدلاة) يتبدى من خلف (الى قدم) اسكونه أبلغ في التنظيم (والمرأة يتبدى من قدم الى خلف خشية تلويث فرجهما) بعد المسح (يفعل به أولاً) أى ابتداء (بالماء) اتعاف من تشرب جسمه الماء الخمس بأقل الاستحجام (ثم بذلك) المحل بالماء بباطن أصبع أو أصبعين (في لا ابتداء) (أو ثلاثان احتياج) اليها فيه

(٣) بوجهه هنا زيادة في بعض النسخ ونسبها قال ابن أمير حاج بلم

أرهم في حق المرأة كيفية معينة في الاستحجام بالاحجار في الدور اه

أنى علمكم في الداهية فطاهوركم قالوا لا توشأ الاصل لا توشأ من الجناية ونسبها بالماء قال هو ذا كرمه ليكنه وسنده حسن قال في القبح وترجه الحاكم وصححه اه وليس في هذه الرواية ذكر الجمع كالأبغنى (قوله فكان الجمع سنة) تقرر يصح على ما هو عليه عاقبة له انداء وروح شرها والافضية ترجع الى كثرة الثواب (تنبية) محل كون الماء أحب أو استئذان الجمع به وبين الخمر قبل الاصابة اما بعد اصابة الماء فلا بد من شيء من النجاسة فيكون فرضاً من باب ارادة النجاسة كما اذا أصابه نجاسة أقل من الدرهم كان غسلها سنة فإذا باشر الغسل صار فرضاً لانها اتسع بأرل اصابة الماء (قوله في كل زمان) بين انما قبله (قوله والسنة اتفاقاً) (المحل) فلزم يحصل الانقضاء بثلاث يزاد بها الجساما (مكتوبة) هو المقصود ولو حصل الانقضاء واحد واقتصر عليه بجازا ما ذكر (قوله في جعل الاحجار ثلاثة متعلق بمذرف صفة العدد أى العدد السكتى وأشار به الى أن الـ العدد للعهده والثلاثة بالخطا فله يصدق بالاثنتين (قوله فيكون العدد مندوباً) لا يظهر تفرده على ما قبله الا بعمونة من المقام ويكتفى بغيره من الكلام لانه يحتمل الا بعمونة والوجوب غير تكسب حالة وسطي وهو الاستحجام ولو قال لا بد منه هل الندب امكن ان يظهر (قوله فله تخمير في التحجير) أى لا يحتمل التأويل في دل على نفي وجوب الاستحجام وعلى نفي وجوب العدد فيه (قوله يعنى باكمال عدد ثلاث) لا حاجة الى هذه العناية (قوله ذكر كيفية يحصل بها على الوجه الاكمل) قال الشيخ كمال الدين بن المهدي عند قول الهداية لان المقصود هو الانقضاء فيدأ بالاحتياج الى التقييد بكيفية من المذكور في الكتاب ثم واقع به بالخمر الاول في الشتاء وادباره في الصيف وفي المحل المقصود الانقضاء فيختار ما هو الابغى والاسلم من زيادة التلويث كما في المحل وقال السرخسي لا كيفية له والقصد الانقضاء كما في السراج قال ابن أمير حاج وهو الاوجه في السكت (قوله وكيفية الاستحجام) أى في الرجل قال ابن أمير حاج ينبغي أن يستثنى من الرجل المحجوب بالطمع فيخطأ بالمرأة وينبغي أن يكون المذنب في حكم الرجل اه (قوله وبالثلثان من قدم الى خلف) ذكر ابن أمير حاج عن المقدمة الغزوية (يصح بالثلثان الجوانب يتبدى الجانب الأيمن ثم الأيسر وهذه الكيفية في محل الغائط وأما كيفية في القبل فهو ان يأخذ ذكره بشماله ماراً به من شوا الخمر ولا يأخذ ذراعه من يمينه فان اضطر جعل الخمر بين عقبيه وأما الذكر بشماله فان تعذر رأسه من الخمر بين يمينه ولا يجوز تركه لانه اهون من العكس ثم روي عنه الرازي بعد نقله بأن في امساك الطهر بين عقبيه من الاخر جازة كما بل يستحب جدار أو نحوه والافشاء ذاك الخمر عينه ويستحب يساره بر يد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (٣) (قوله خشية تلويث فرجها) قال ابن أمير حاج هذا اغماض في حق من لم يفرج نافر اه (قوله يغسل يده أولاً) هكذا وقع هنا والذي فيه شرح عليه السيد بديه بالتمنية وجرى على كل طائفة من المذهب وورد في حديث ميمونة بنت جهم والماراد اندية ليهما الى الرسغين (قوله ثم بذلك المحل بالماء) الذي في المصنوعات اندية مع موضع الاستحجام يبطن أصبع مراراً ويغسل الاصبع كل مرة حتى يزول النجاسة أى عنها عن المحل ولا بد من الاصابة من أول الامرات ثلاث المحل ثم يصب الماء قليلاً ويصب الماء على المحل برفق ولا يضرب بعنف كما في المصنوعات ولا يشترط عدد للصبات على ما هو الصحيح من تعويض ذلك اليه ويصب الماء قليلاً ثم يديه يكون اطهر كما في الخلاصة (قوله ان احتاج إليها) وان لم يحتج فلا تعجز عن زيادة التلويث ولا يزبد على الثلاث لان الضرر مرة تندفع ما ونحوه من الطاهر بغير ضرر ولا يجوز كفاي الحيط والاحتياط وفي المقدمة الغزوية ويقبل بالثلاث والاصابع ان كانت النجاسة فاحشة أو بالاصابع ان كانت قدر المقتضى أو أقل ذكره ابن أمير حاج وحاصله ان يغسل يديه ما لا يزبد على قدر الحاجة قالوا ولا يدخل أصبعه في دبره تعجزاً عن اسكاج اليد ولا يدور بالأسور وما قيل انه

يدخلها

(ويضعد الرجل أصبغه الوسطى على غيرها) تصيد أقللا (في ابتداء الاستنجاء) ليضعد الماء الخمس من هير شيوخ على جسده (ثم) إذا غسل بالابيض (بصد بنصره) ثم خنصره ثم السبابة ان احتاج ايتمكن من التنظيف ٧٧ (ولا يقتصر على أصبع واحدة) لانه يوشه

مرضا ولا يحصل به كمال النظافة (والمرأة تصيد بنصرها وأوسط أصابعها مع ابتداء خشية حصول الآلة) لو ابتدأت بأصبع واحدة قربا وجب عليها الغسل ولم تشعر والعسذرا لا تستغني بأصبعها بل براحة كفها خوفا من إذا العذرة (ربما بلغ المستغني في التنظيف حتى يقطع الزخعة السكرية) ولم يقدر بعدد لأن الصبي تقويه به أو رأى حتى يطه من القلب بالاطهارة بينة أو غلبة الظن وقيل يتدري حق الموسوس بسبع أو ثلاث وقيل في الأحليل بثلاث وفي المنة بمئة من وقيل بمئة وقيل بعشر (و) يبلغ (في أرغاه المفعلة) ليزيل مائي الشرج بقدر الامكان (ان لم يكن صائغا) والصائم لا يبلغ حذوا للصوم عن الفاد ويحترز أيضا من ادخال الاصبع مبتلة لانه يفسد الصوم (فإذا فرغ من الاستنجاء بالماء) غسل يديه ثانيا ونشف معة قبل القيام) لا تجذب المعة شيئا من الماء (إذا كان صائغا) ويستحب اغتراب الصائم غظا للشوب عن الماء المستعمل (فصل) في ما يكره في الاستنجاء وما يكره وما يكره فعله (لا يجوز كشف العورة للاستنجاء) لحرمته والفسق به فلا يرتكبها لقائمة السنة ويصح المخرج من تحت الثياب بخروج رات تركه صحت الصلاة بدونه (وان تجاوزت الخجاسة مخرجها وزاد المخجوز) بأنفراده (على قدر الدرهم) وزاد المخجدة ومساحة في المساحة (لا تصح معه الصلاة) لزيادته على القدر المعق عنه (اذا وجد ما يزيله) من مائع أو ماء (ويجوز لزالته من غيره كشف العورة عند من يراه) المراد به من يحرم عليه جهاه ولوامته الجوسية والتي زوجها لا غير لانه محرم عليه وطوهم محرم عليه نظره الى هورتهما وكذا انظرهما

يدخلها قابس بشئ: كافي القهستاني عن شرح الطحاوي (قوله ويضعد الرجل الخ) هي طريقة بعض المشايخ والذي عليه عامتهم انه لا يصعد بل يرفعها جلة كافي القهستاني والسراج (قوله ثم السبابة ان احتاج) اليها علم هذا الشرط مما تقدمه قريبا (قوله ولا يقتصر على أصبع واحدة) ولا يستغني بظهور الاصابع أو برؤوسها لان يورث الباسور كافي القهستاني ولللاتر تكون الخجاسة في شقوق الاظفار كافي الايضاح (قوله والمرأة تصيد بنصرها الخ) ذكر الفرماني في شرح المقدمة اللبائية عن المرحبة اني انه يكفي ان تغسل برأسها هو الصحيح وفي الهندية هو المختار وفي السراج هو قول العامة وقبل تستغني برؤوس أصابعها لا احتاج الى تطهير فرجها الخارج ولا يحصل ذلك الا برؤوس الاصابع ورجحه ان أمير حاج قال والاستماع موهوم لانه فيها خطر اغشا يكون بالادخال في الفرج الداخل (نقطة) * اختلف في القبل والدبر أي ما يبعد أفقال الامام الا فظلم رضى الله تعالى عنه فيبدأ بالدبر لانه أسهم ولانه بواسطة الدلك في الدبر وما حوله يقطر البول كله ومشاهدة الفم في تدريم القبل وعندهما بالقبل لانه أسهم وفي الفتوى على الاول (قوله حتى يقطع الزخعة السكرية) أي من الخجل وعن أصبعه التي استغني بها لان الزخعة أثر الخجاسة فلا طهارة مع بنائها الا ان يشق والناس عنه خافلون قالوا وبالمغنى الاستنجاء في الشدة فوق ما بالغ في الصبيف اصلاب الخجل في الشدة الا ان يشق بجاء حار لانه يربس الخجل ويسرع بالازالة ولا يحتاج الى شدة المبالغة لانه لا يبلغ ثواب المستغني بقاء بارد لانه أفضل وانفع كافي له تادى وغيره وأفضليته لمشقة رأيه في قطع الباسور (قوله وقيل بقدر في حق الموسوس) بفتح الواو وجعله المستنف مقابل للصبي. لذى ذكره من أن الصبي شغل في غيره موسوس وهو استنفا من القائل به لا مقابلة افده السيد وغيره (قوله بقدر الامكان) متعلق بقوله يبلغ (قوله حفظا للصوم عن الفساد) في الخلاصة من كتاب الصرم اغنايفه اذا وصل الماء الى موضع الحقة وقوله ايكون ذلك اه وفي القهستاني من كتاب الصوم ومع هذا في افساد الصوم بذلك خلاف اه وما قيل انه لا يتنفس شيئا من هذا الصوم فخرج رلا في شدة فيه فنه لا يحصل بالنفس شيء الى الداخل اسلا أو داله لامة نوح وفي السراج وغيره اذا خرج دبره وهو صائم ففعله لا يقوم حتى يشغفه قبل رده فان رجوع قبل السنة يفسد مبة لا أظفر اه (قوله ونشف معة) بخزقة أو بيده اليسرى مرة بعد أخرى ان لم تكن خزقة (فرع) في الخجاسة مريض يحجز عن الاستنجاء ولم يكن له من يصل له جهاه سقط عنه الاستنجاء لانه لا يصل من فرجه الا لذلك والله اعلم اه

(فصل في ما يجوز به الاستنجاء) (قوله وما يكره فعله) أي حال قضاء الحاجة (قوله فلا يرتكبها لقائمة السنة) لان دره الفاسد مقدم على جلب المصالح غالباً واهتمامه الشرع بالمنهيات أشد من اعتنائها بالمأمورات ولذا قال عليه الصلاة والسلام ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم وروى الترمذي انه نهى الله عنه أفضل من عبادة الثقلين ورواه صاحب السكشاف قال العلامة نوح المستغني لا يكشف عورته عند أحد للاستنجاء فان كشفه صار فسقا لان كشف العورة حرام ومركب الحرام فاسق سواء كان النجس مجازا للمخرج أو لا وسواء زاد على الدرهم أو لا ومن فهم من عبارتهم غير هذا فقد ساء اه (قوله وزاد المخجور بانفراده) هو المعتبر (قوله اذا وجد ما يزيله) والا على معها ولا إعادة كافي الهداية (قوله ويجوز الخ) أي ان أمكنه والا فلا لان كشف العورة حرام فيه ذكره في ترك طهارة الخجاسة اذا لم يمكنه ازالته من غير كشف قاله البرهان الحلي (قوله عند من يراه) المراد به من يحرم عليه جهاه ولوامته الجوسية والتي زوجها لا غير لانه محرم عليه وطوهم محرم عليه نظره الى هورتهما وكذا انظرهما من ارتكب المحرم بالقدر الممكن وأما اذا لم يزد الا بالضم لمافي المخرج فلا يضر تركه

ولا بالعظام فانما زاد اخوانكم
من الجن فاذا وجدوها سار العظم
كأن لم يؤكل فبما كانوا وصار الروث
شبه روث الدوابهم وبجزة لاني صلى
الله عليه وسلم والنبي يقتضي كراهة
التحريم (وعامام لا دعي أو يهمل)
للاهمالة الاعراف رقة تدعى
عنه عليه الصلاة والسلام (رأى)
عدهم من رضى الجيم وقشيد لراه
المهمله فارمى معرب وهو الطوب
بلغه أهل مصر ويقال له آجور
على وزن فاعول الين لم يرق فلا
ينقى الحبل ويؤذنه فيذكره (وخرف)
سار الحصى فلا ينقى ويأوث اليد
(وشم) لتلوينه (ورجاج وجص)
لأنه يضر الحبل (وشى) يحترق
لنقصه (تكره) تدبج رطون
لاتلاف المسالمة والاستنباه بها
يورث العقر (و) يكره الاستنباه
(باليد اليمنى) لقوله صلى الله عليه
وسلم اذا بال أحدكم فلا يصح ذكره
يمينه رادا الى الخلاه فلا يصح
يمينه اذا شرب فلا يشرب نفسا
واحدا (الامن عذر) باليسرى
فيستحب صبب خادم أو من ما جار
(ويدخل الخلاه) عود المتوضأ
والمراد بيت المقوط (وجعله
اليسرى) ابتداء مستورا للرأس
استنباه بانكرمة للينى لانه مستقر
يخضره الشيطان (و) لهذا (يستعين)
أى يستعين بالله من الشيطان
الرجيم قبل دخوله وقبل كشف
عورتهم يقدم تسمية الله تعالى على
الاستعادة لقوله عليه السلام ستر
ما بين أهين الجن وعورات بني آدم
اذا دخل أحدكم الخلاه ان يقول
بسم الله ولقوله عليه السلام ان
الحشوش يخضرة فاذا أتى فليقبل
أعوذ بالله من الخبيث والخبيثات
والشيطان معروف وهو من شطن
يشطن اذا بعد ويقال فيه شاطن وشيطان ويسمى بذلك كل معرود من الجن والانس والدواب بعد غوره

اليه اذ تسمى حرم الوطء حرم الدواهي الاما استثنى كامنات الحائض والتفاسد ونحوها في حاله
الدر (قوله لان ساقى المخرج ساقط الاعتبار) أى على المعقد خلافاً الى حكي عليه الاتفاق (قوله
سار العظم رأى لم يزل كل) أى العظم الذى ذكر اسم الله عليه ساقى الحديث كل عظم يكره الله
عليه يقع فى أيديكم أرفما كان لماره ل هذا المعنى ولو غادى مديد وتكره روافضه على قرب
العهد الذى لم يطفه معه أحد من الجن والظاهر لانه فى ران زنت الكراهة فى الجمع بسم لان اهله
تعتبر فى الجنس وأقارب الحديث الشريفه أن الجن يأكلون رقبيل رزقهم النسم ولا خلاف انهم
مكافون وأنسا الخلاف فى انابهم فروى عن الامام التوفيق وروى عنه أن انابهم اجارهم من
العذاب لقوله تعالى ويجركم من عذاب أليم وهو لا يسهل لهم الا انابهم وقال مالك وابن أبي ليلى لهم
ثواب كما عليهم عقاب (قوله وشم لتلوينه) ولما روى أنه لما قدم وفد الجبل على النبی صلى الله عليه
وسلم قالوا يا رسول الله انما نعلم أن يستنجوا بعنهم أو روث أو حصى فان الله تعالى جعل لنا فيها
رزقا فنسئ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك والحكمة كرتبة العظم وما احترق من الخشب
أو العظام وشبهها لقوله رزقا أى انما جعلها لهم بالطبع والذوق والاضافة بذكر الاستنباه بذلك
لإفساده ولا ينافى هذا الحديث ما تقرر ان ذلك كان يجوز النبی صلى الله عليه وسلم وهذا يقتضى
قبوله لهم قبله ذن المعنى جعل انافهم رزقاً بسبب جعلها لافا فان الله عز وجل (قوله فلا
يتمسح بيمينه) قال العيني فى شرح البخارى والنهي للتعزیه عند الجمه هو راناً لافعين أحدهما
رفع قدر اليمين الآخر أنه لو باله رجم الخباسة أو ياتى ذكره عند منارة الطعام ما يضر بيمينه
فيمسح بيمينه عن ذلك خلافاً للظاهرية والكراهة فى الاستنباه بيمينه (قوله فيستحب صبب
خادم) هذا خلاف ما عليه الاستنباه فنه فيه عدم الكراهة باليمين حال العذر وهو كذلك فب
حصل عذر باليمين ساقط الاستنباه كما فى الجوى عن المحمّد بن (قوله) لو استنجى بيمينه
المكروهات فقال فى غاية البيان عن الاقطر فان رسله انهى واستحب بذلك هل يجوز عندنا
نعم وعندنا الشافعى لانه ان المعصود المتعمدة وودعه لى وانما رداً انهى لافى غيره اهـ فصار
كما لو صلى السمعة فى أرض مغصوبة كان آفياً بهم مع ان كتاب النبی نوره وشذالف لما يجده أشوه
(قوله ويدخل الخلاه) سمى بذلك لاختلافه فيه وأصله المكمل للذى لا شىء فيه ثم كثر
استعماله حتى تجاوز به عن ذلك وما باله رقبيل الحشوش الرطب أو سدة خلافة مثل حسا وسداه
وفى الحديث لا يخلو خلاها وبكسر الخاء والمذهب فى الاول تأخران فى الخليل (قوله الموصأ)
أى محل الوضوء للغوى وهو النفاقة ولو اقتصرت على قوله وانما رداً الخ كغيره لمكان أثر (قوله
بركة اليسرى) أى ويخرج باليمين عن يسرى المسجد فيها (قوله يخضره الشيطان) أى يورثه
تعليلاً آخر كما فعله السيد (قوله ولهذا يستعين) أى لاجل حضور الشيطان فى المصباح
استعذب بالله وعذبت به عاذاً وهما اذا اعتصمت وتحصنت واستعرت به والجباب ليه
اهـ (قوله قبل دخوله) الاولى التفصيل وهو ان كان المسكن معقلاً لذلك قول قبل الدخول وان
كان غير معقلاً كالصحرافى أو ان الشروع كان من الشما بمشرف قبل كشف أعورة وان نسي
ذلك أتى به فى نفسه لا بلسانه (قوله ويقدم تسمية الله تعالى الخ) ما ذكره من تعميمه لاولى
ما قاله ابن حجر السنة هنا تعميم التسمية على التعمد لاس المعهودين لما روى الحديث الى يعمري اذا
دخلت الخلاه فقلوا بسم الله أعوذ بالله من الخبيث والخبيثات ثم زاد على شرطه مسلم اهـ قال بعض
العضلاء وبالاكتفاء بأحد هما يحصل أصل السنة والجمع أفضل (قوله من الخبيث) جمع خبيث
وهو المؤذى من الجن والشياطين ويرى بضم الياء وهو ما وقع فيه ولا رجه لانه كالحطاطي
التسكين وان استبدل لفظه حينئذ بلفظ المصدر (قوله والخبيثات) هى انابهم (قوله ليعذروه

في الشر) المراد منه في الشر (قوله بالغفغ) هو الاكثر (قوله بستان الخيل في الاصل)
 وكنايته مؤنون من الخيل قبل التنازل الكنف في البيوت ثم كنى به من موضع قضاء الحاجة
 مطلقا (قوله رصديني آدم بالذي) أي انتظارهم وترقبهم فهو مصدره مضاف الى مفعوله هذا اذا
 قرئ بالسكون ارب بالغفغ وأرب المصدر قال في الغاموس رصدا ورصدا وترقبه ويحتمل على
 الغفغ ان يجمع راصدا قال في الغاموس والرصدا محركة الراصدون واغما كان ذلك لانه موضع
 تكشف فيه العورة ولا يدرك فيه اسم الله تعالى (قوله ويكرهه بكرة تحريما لاسقبال القبلة) قد تقدمت
 الرواية عن الامام في هذا البحث فروى عنه المنة مطلقا وهو طاهر الولاية كما في الغفغ والثانية
 الاباحية مطلقا والثالثة كراهية الاسـ استقبال فقط والرابعة كراهية الاستدبار ايضا الا اذا كان
 ذيله مرخيا ويستثنى من المنع على طاهر الولاية ما لو كانت الرجح تهب عن عين القبلة أو شبهها
 فانهم لا يكرهون لغيره اذا اضطر الى أحدهما ينبغي أن يختار الاستدبار لان الاستقبال
 أقبح منه كدأول على التعميم أفاده الفسـ طلاق والمـ لاهل في شرح المشكاة (قوله حال قضاء
 الحاجة) خرج حال الجماع لما نقله ابن أمير حاج عن النووي في شرحه لم يجوز الجماع مستقبل
 القبلة في الأصح والبيان هذا ذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأحمد ودود واختلاف فيه أصحاب
 مالك بخروجه ابن الغاموس وكراهية ابن حبيب والاصواب الجواز فان التحريم اغما ثبت بالشرع ولم
 يرد فيه منهي والاول ان يقال انه خلاف الاول لما سيأتي (قوله واختار التمر تاشي هـ دم
 الكراهية) أي الحديث مطلق فيفيد الكراهية في البينان لا في الاول لأن الأول يقول وهو باطلاقة
 منهى أي الحديث مطلق فيفيد الكراهية في البينان لا في الاول لأن الأول يقول وهو باطلاقة
 يقتضي النهي ولو في البينان في غايات النهي التعميم الجهة وهو موجود فيهما
 في الجواز في البينان كالجواز في الحائضين وهو أيضا في الأصحاب كالجبال والودية
 ولان المصل في البيت يعتبر مستقبل القبلة ولا تجعل الحائط حائلا فكذا اذا كشف العورة
 في البيت لا تجعل الحائط حائلا اهـ (قوله وانحرف الـ لالها) قيد الاجلال لا يقد منه في المعفرة
 ويبحث في التمر وجوبه وقال في النهاية فان لم يفسد لم يكن بأس اهـ قال الحلبي وكأنه لم يجب
 لانه وقع معوقا عنه للهدوء وهو فعل واحد اهـ وينتظر أن المراد الانحراف عن الجهة لانه متى
 كان فيها علة مستقبلا ثم أتيت في الزاوية ما يفسد باقي في ذلك الانحراف اليسير (قوله ويكره
 امساك الصبي الخ) كل ما كرهه بالغفغ كرهه أن يفسد به بغيره كرهه امساك كرهه حال قضاء حاجته
 نحو القبلة وعن ابن القمبر بن ربحو للترجيم اطعمه والبأس به محرما لان على البالغ الفاعل به
 ذلك (قوله ويكره استقبال عين الشمس والامر) اطلاق الـ كراهية يقتضي التحريم وقيد
 بالعين إشارة الى لو كان في مكان مسنون ولم يكرهه ما عرأى منه لا يكرهه بخلاف القبلة وعليه
 نص العلامة جبريل في شرح مقدمة أبي الليث وكراهية الاسـ استقبال يفيد أنه لا يكره استقبالهما
 (قوله لاهما آيتان عظيمتان) وقبل لاجل الملازمة الذين معهما كما في السراج وغيره (قوله
 ومذهب الرشيـ) ظاهر في الاستقبال ومثله الاستدبار ان كان سلكه مأثما هذا لوجود علة البول
 فيه بخلاف ما اذا كان مـ مـ (قوله ولو جابا) ينبغي أن يكون في لرا كرهه كرهه تحريما لانه غاية
 ما يهينه حديث لا يبول أحدكم في الماء الدائم في الجارية مكرهها فقريها فراقين مـ ما يهين
 بحث المياه قال بعض الحذاق وانه ظاهر الفصـ يل في الزا كد في القليل منه يهين لانه ينجسه
 وتنجيس الصاهر حرام في الكثير يكرهه تحريما لانه ينجس فيه كالبول بل أقبح وعن أبي حنيفة يكره
 قضاء الحاجة في الماء بالليل مطلقا خشية أن يؤذيه الجرب لما قيل ان الماء بالليل مأوهم (قوله
 وبقر قرب بئر زهر وحوض) ومصلى عيدا وقافة وخيمة وبين لدواب كفي الدرو وغيره لانه يكون
 سببا لالاس وينبغي ان يلحق بذلك مصلى الجنازة كداجته بعضهم وهو ظاهر (قوله والظن) قال

في الشر وقيل من يشاط يشبط اذا
 هلك فالمراد هالك بقدره ويجوز أن
 يكون مسمى بقـ علان لمبالغة في
 اهالك شيره والرحيم مطرود بالان
 والحشوش يجمع الحش بالفتح والضم
 بستان الخيل في الاصل ثم استعمل
 في موضع قضاء الحاجة واحتضارها
 رصديني آدم بالذي والقضاء
 يصير مأوهم بضم روج الخارج
 (ويجاس مفعدا على يساره) لانه
 أسهل للخروج الخارج ويوسع فيما
 بين رجليه (ولا يتكلم الا لضرورة)
 لانه يفت به (ويصكره قصر عا
 اسـ استقبال القبلة) بالفرج حال
 قضاء الحاجة واختلافوا في استقبال
 للظهير واختار التمر تاشي هـ دم
 الكراهية (و) يكره (اسـ استقبالها
 لقوله عليه السلام اذا أتيت الغائط
 فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها
 ولا تكثر شرة أو أغر بواو هو باطلاقة
 منهى (ولو في البينان) واذا جلس
 مـ مـ لانه لا بأس به انحرف كروا تحرف
 اجلا لانه لم يبق من مجلسه حتى يغفر
 له كما أخرجه الطبراني مرفوعا
 ويكره امساك الصبي نحو القبلة
 لا البول (و) يكره (اسـ استقبال عين
 الشمس والقمر) لانهما آيتان
 عظيمتان (ومذهب الرشيـ) لعوده
 به فينجسه (ويكره أن يبول أو
 يتغوط في الماء) ولو جاريا أو قرب
 بئر زهر وحوض (والظن) الذي
 يجلس فيه

الايمري موضع الشمس في الشتاء كالأظلم في الصيف وهذا اذا كان مباهيا وأما اذا كان هلويا
 فيجوز فيه قضاء الحاجة بغير إذن مالكه كما في شرح المشكاة وتقييده بالذي هو أس في بيده فإنه
 لا كراهة فيما لا حاجة اليه (قوله والجحر) يضم الجحر واسكان الحاء انظر في الارض والجدار
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبطل أحدكم في حجر ربه أبدا ودراة (قوله لأدية ماؤه) بهج
 اعتبار مصدره مضافا الى معوله والى ذلك وقيل انما ساكن الحاء قد نقل أن من عبادة
 النذر حتى بال في حجر بأرض دوران فقتله الجن (قوله والطريق) ولو في ناحية منها (قوله اتقوا
 للأعين) أي الذين هم أساءة الله والشتم ظالما بغير حقهم لا من باب تعسفة الحال فاعلا
 شيا زار قيل الأعرابي المعن (قوله لا تلاف الثمر) ولأنه ظل متعفن إذا كان يسقط قال بها
 (قوله ويكره البول قائما) قال في شرح المشكاة قبل التمسك لثمنه ربه لئلا يرمي في البناية
 قال الطحاوي لا بأس بالبول قائما اه (قوله لا تجلس على الأرض) أي لا تجلس على الأرض ولا
 من الجفاء كالأورد (قوله الام عذر) روى انه عليه الصلاة والسلام قال في البول في الجفاء
 ركبة لم يبق كرسى معه القعود وقيل لا يملك بعد مكناطه القعود لا سيما في موسم الحج اسباب
 وقيل لو جرح كان يصليه الشرف فإن العربة تفتت في موضع الصواب بالبول قائما كما قاله
 الشافعي وقال الغزالي في الاحياء فالرجل العرب أجمع اربعة طيات على أن البول في الحمام
 قائما دواء من سبعين داه (قوله ويكره في محل التوضؤ) اهوله صلى الله عليه وسلم لا بأس أحدكم
 في موضع من موضع أو يتوضأ في ماء الوضوء من موضع قال ابن مالك لا بأس بذلك الموضع بصغير
 نجس أيقع في قلبه وسوسة بأهل أصابه منه رشاش أم لا اه حتى لو كان بحيث لا يعود منه
 رشاش أو كان فيه منه نجس لا يثبت فيه شيء من البول لم يكره البول به إذا لا تراه في الوضوء
 حيث لا منه من هو الرشاش اليه في الأقل والطاهر أرضه في الثاني بأدنى ماء وهو رطب عليها
 كذا في شرح المشكاة (قوله ويستحب دخول الخلاء بثوب ملح) اه إذا ما في الراجح من عدد ذكر
 في باب الانجاس عن النهاية ما نصه ولا يجلس لا سيما عند دخول الخلاء روى ابن حجر
 على زين العابدين تكلمت ليت الخلاء ثوبا ثم تركه وقيل لم يتكلم به لئلا يفسد به معنى يهوى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء رضي الله تعالى عنهم اه ومثله في ظايبايمان (قوله
 ويكره لدخول الخلاء ومعه شيء مكتوب ملح) لما روى أبو داود والترمذي عن أنس بن مالك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء تزعم أي لا رقة شيء في رسول الله قال الطحاوي
 فيه دليل على وجوب تحميمه الله فبقي اسم الله تعالى واسم رسوله وأقرأ اه وقال الأيمري
 وكذا سائر الرسل اه وقال ابن حجر استعمله منه أنه يندب ليدخل به رزاق في كل ما علمه من غيره
 من اسم الله تعالى أو في أو ملك في خالف كره امرئك انه عظيم اه وهو الموهوب المذهب كما
 شرح المشكاة قال من الخداق ومنه يعلم كراهة استعماله في كل ما علمه من غيره اه
 شيء من ذلك اه وطئت تغسل فيه الأيدي في محل الكراهة ان لم يكن من ثور أو كان في حية
 فانه حيث لا بأس به وفي القوسه ان من المثبة الأفضل أن لا يدخل الخلاء في كره معصية الا اذا
 اضطررت رجوان لا يأثم بالاسه طرار اه وأفره لم يوق الحامي الختم المكتوب به شيء من
 ذلك إذا جعل فيه إلى باطن كره قبل لا يدره والحمد لله (قوله ونهى عن اشر عورته
 قائما) أي قضاء الحاجة حتى يدنوس الارض قدر ما كشف العورة بعرض رورة اقول أنس
 رضي الله تعالى عنه كن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد الحائض لم يرفع ثوبه حتى يدنوس
 الارض روى الترمذي بسند حسن قال الأبياري في شرح الجامع الصغير مثله ما لم يخف ان تجلس
 والارفع بقدر الحاجة اه وقال الطحاوي يستوي فيه الأحمر والبنيان لأن كشف العورة لا يجوز
 الا عند الحاجة يعني الضرورة ولا ضرورة قبل القرب من الارض وعدم الجواز أحد في

(وابحجر) لا يذبح ما فيه (والطريق)
 والمكة مرة لقوله عليه السلام اتقوا
 الألعين قالوا وما الألعين يا رسول
 الله قال الألعين يتخلى في طريق الناس
 وظلهم (وتحت شجرة مثمرة) لا تلاف
 الثمر (ويكره) البول قائما
 لتجنبه خالبا (الام عذر) كوجع
 بصلبه ويكره في محل التوضؤ لانه
 يورث الوسوسة ويستحب دخول
 الخلاء بثوب غير الذي يصل فيه
 ولا يجترز ويحذر من النجاسة
 ويكره لدخول الخلاء ومعه شيء
 مكتوب فيه اسم الله أو قرآن ونحوه
 من كشف عورته قائما

وذكر الله غلاجه مدادها لمس ولا
 يثبت طاسا ولا يرد سلا ولا يهيب
 مؤذنا ولا ينقار عورته ولا الى الخارج
 منها ولا يصبق ولا يتعقظ ولا
 يتخفق ولا يكثر الانتفا ولا يعبث
 ببدنه ولا يرفع صره الى السماء
 ولا يطبل الى الجملوس لانه يورث
 البثور ووجع السكبد (ويخرج
 من الخلا برجله اليمنى) لان الحق
 بالقدم لعمامة الاقصراف عن
 الاذى ويحل الشياطين (ثم يقول)
 بعد الخروج (الحمد لله الذي اذهب
 عني الاذى) بخروج الفضلات
 المجرسة بحبسها (وصاوي) بابقاء
 خاصية الغذاء الذي لو افسد كله
 اخرج اكلان مظنة المساك وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزد
 خروجه من رانك وهو كناية عن
 الاعتراف القصور عن بلوغ حق
 شكر الله لعمامة الاطعام وتصريف
 خاصية الغذاء وتسهيل خروج
 الاذى لامة البدن من الآلام
 او عن عدم الذكرباللان حال
 التخلي
 (فصل في احكام الوضوء)
 وهو قسم الوارد ففهما مصدر
 وبفهما فقط ما يتوضأ به وهو الغرة
 مأخوذ من الوضوء والحدس
 والوضوء الوضوء الرجل أي
 صار وضوءا وشرا نظافة مخصوصة
 فقيه المعنى اللغوي لانه يحسن
 أعضاء الوضوء في الدنيا بالنظف
 وفي الآخرة بالتجيب للقيام بخدمة
 المولى وقد علم الى الغسل لان الله
 قد علمه وله سبب وقسط وحكم
 وركن وصفة (أركان الوضوء أربعة
 وهي فرائض الأول) منها (غسل
 الوجه) لقوله تعالى اغسلوا وجوهكم
 والغسل بفتح العين مصدر غسله

الخلوة عندنا رسل كلام الصنف كشفها بعد الفراغ فذكرها اما تحريرا أو تنزيها على الخلاف في
 كثرة العورتي في الخلوة - يجب غسل يديه - والبراغ وان ظهرت بطهارة المحل مبالغة في
 التنظيف (قوله وذكر الله الخ) بل ذكره مطلق الكلام حال قضاء الحاجة والحاجة الى الحاجة
 تقوت بالثأخير كحذير نحو أمي من سقوط (قوله فلا يجده اذا طس الخ) وله أن يفعله ذلك
 في نفسه من غير نطق بلسانه (قوله ولا ينظر لعورته) فانه خلاف الادب وكذا الاولى عدم نظر
 أحد الزوجين الى عورة الآخر وكما ينبغي له استر ببدن تغطيه رأسه وخفض صوته قال علي رضي
 الله عنه من أكثر انظرا الى سوائه هو قوب بالنسبان اه وقيل من أكثر سم البتلى بالزنا (قوله
 ولا الى الخارج) ذنب يورث النسيان وهو متغافرا ولا داعية له (قوله ولا يصبق) لانه يصفى
 الاسنان (قوله ولا يتعقظ) لاسلاؤه بالاشدة المكرهية (قوله ولا يكثر الانتفات الخ) لانه
 محل حضور الشياطين فلا يعمل فيه ما لا حاجة اليه (قوله ولا يرفع صره الى السماء) لانه محل
 التمسك في آيات ارباب هذمه (قوله لا يورث البثور ووجع السكبد) روى ذلك من
 افعان الحكيم ولا بد محل الشياطين فيستحب الاسراع بالخروج منه (قوله عن الاذى) أي من
 محل اخراجه (قوله بخروج الفضلات) متعلق بأذهب وقوله بحبسها متعلق بالمجرسة (قوله
 شعر اكل) منصوب بمعدوف أي أطاب من ذلك شعر اكل أي ستر ذنبي أو يحجوه وهو من باب
 حسة ان الاجراس يثبات القرين (قوله وهو كناية عن الاعتراف) فكنا يعقل يارب اغفر لي
 ما قصرت فيه من الوضوء بهذه النعمة (قوله نعمة الاطعام) اضافته للبيان (قوله وتصريف
 خاصية الغذاء) أي في البدن (قوله وتسهيل خروج الاذى) عطف على الاطعام (قوله لامة
 البدن) علة لخروج (قوله ارفع عدم الخ) عطف على بلوغ أي الاعتراف بالقصور
 الذاتي عن عدم الذكرباللان معنى الباء أي اقصور والشاب بسبب عدم الذكرباللان في تلك الحالة
 (فصل في احكام الوضوء) * الصحيح أن الوضوء ليس من خصائص هذه الامة وانما الذي
 اختصت به هو الفرة والتجيب ذكره الامة فوج وفي شرح المشكاة ينبغي أن تختص الفرة
 والتجيب بالانبياء وهم هذه الامة من بين سائر الامم اه وفرض بمكة وزلت آيته بالمدينة تاكيدا
 بالوحي اسقروا على توالي الأزمان وابتدأت خلاف العلماء لذي هو رخصة (قوله مصدر) الوضوء واسم
 مصدر انوا كما نص عليه ابن هشام في التوضيح (قوله ويفتحها فقط ما يتوضأ به) والمفتوح
 مشترك بين المصدر والآلة (قوله والحدس والنظافة) الاولى أن يقول وهي الحدس والنظافة كما
 فعله السيد (قوله نظافة مخصوصة) الحدس ما قاله العمى انه في الشرع غسل الاعضاء الثلاثة
 ومسح الرأس اه لان النظافة لا تظهر في مسح الرأس (قوله وفي الآخرة بالتجيب) في الايدي
 والارجل والاولى زيادة الغرة (قوله للقيام بخدمة المولى) علة للطرفين (قوله لان الله قد علمه) اه
 ولا يجوز منه ولا كثر الاحتياج اليه وله السيد (قوله وله سبب) يفعله بقوله وسببه استباحة
 ما لا يعمل الا به الخ والحل حكمه وأما شرطه فمباقي تقسيمه الى شرط وجوب وشرط صحة (قوله
 وصفة) عقد لها وصلا على حدة وقسمه ثلاثة أقسام فرضا وواجبا ومندوبا (قوله وهي فرائضه)
 الفرض قسمان قطعي وهو ما ثبت بدليل قطعي موجب للعالم البديهي وكفر جاح وهو قطعي وهو
 ما ثبت بدليل قطعي لسان فيه شبهة ويسمى عمليا وهو ما يورث الجواز بقوائمه وحكمه كالآثار غير
 انه لا يكفر جاحا - ده فان نظره الى أصل الغسل والمسح كان من الاول وان نظره الى التمسك كان
 من الثاني واعلم أن الأدلة أربعة أنواع * الاول قطعي الثبوت والدلالة كآيات القرآنية
 والاحاديث المؤثرة الصريحة التي لا تحتمل التأويل من وجه * الثاني قطعي الثبوت ظني
 الدلالة كآيات والاحاديث المؤثرة * الثالث ظني الثبوت قطعي الدلالة كإخبار الآحاد
 العريضة * الرابع ظني الثبوت والدلالة كإخبار الآحاد المحتملة معاني فلا تولي بعيد القطع

وليس المراد به أهلي الاذن من جهة الرأس لانه ليس محاذيا لهذا الصذر اه وانظر ان
 المذهب كذلك لان الخصم يد النام عاذر فاذا غسل ما من أهلي الجبهة على استقامة ووصل
 الحذر من الاذن الا على وجه الغسل (قوله ومن أبي يوسف الخ) قال المصنف في حاشية الدرر ظاهر
 القول أن ذلك خلاف مذهبهم (قوله وبعبارة النص) هي ما سبق من الكلام لا ثبات الحكم
 وثبات الحكم بما شئ ظاهر لا يحتاج الى مزيد تأمل (قوله لان مقابلة الجميع الخ) قاعدة أغلبية
 تنسب الغرائز والا لا تنقض ونحوها ليس القوم ثباتهم (قوله والمرفق الثاني) لو غسل الكلام
 في اليد كلها كان أولى وهو الذي في كلام غيره (قوله بدلاته) الثابت بالدلالة حكم ثبت بمعنى
 النص والمراد أنه ثبت بالمعنى الذي يعرفه كل سامع يعرف اللغة من غير استنباط كحرمة
 الضرب المعروفة من حرمة التأنيف للوالدين فإنه حكم استنباط المعنى الذي فهمه بسببه من
 التأنيف الذي هو الايد (قوله وللإجماع) قال في البحر لا طائل في هذا الكلام بعد انعقاد
 الاجماع (قوله وقوله) وجهه ان في قوله تعالى ويحيى الحكم من أمركم مرفقا لقراءتان سبعة ان
 وبقيت اربعة ثمانية ففهم المرفق كونه مدعى به لان الانسان يرتفع به عند الانكسار ولو خلق له
 يدان على المنكب فالثمانية هي الاصابع الواحدة احاذى من الزائدة يحل الفرض غل وكذا كل
 ما كان مركبا على اعضاء الوضوء كالاصبع الزائدة والكف الزائدة واللمعة وما لا فلا بل بدد
 (قوله وقراءة الحرة للباورة) قال ابن مالك في شرحه ما يحكم الله به بالسبعة تنفرد الواو بجواز
 العطف على الواو خاصة اه فلا ريب في قوله على كلتا القراءتين ولا يجوز اسع عليه ما لا
 في حالة التنصيف في الكفاية اعضاء الاربع على الرأس لا الخمسة تنسب للثمانية على
 وجوب الاقتصاد في الصلوات الا انها تنسب الى بصب الماء على اذن غيرة ما في كتابه من
 التعريف بالاعضاء مائة مائة اذن غيرة من انما في قوله تعالى في الشريعة اه
 (قوله لدشول الغاية الخ) تعليل لمخالفته في تقديره غل قال مع ثلاث في الغاية في الآية
 المعبر فيها بالاربعة اعضاء في السائر واحد غل ثمانية لم يجز ما كذا رافق لانه لو جزم لازم
 القسمة على الاحاد كذا رافق فثلاثة لا فائدة أكل رجل كعبين (قوله واشتقاقه من
 الارتفاع) الا اني ان يقول من التكعب وهو الارتفاع ربه حيث التكعب (قوله مع ربهم
 رأسه) الربيع بفتحين وقد ذكر الباء ولما على كل شئ واغا كان الفرض الربيع لان الباء
 للاصناف واليد تقارب الربيع في المقدار فادامت أدنى مراتب بحيث يسمى مصحاحا على الربيع
 في مكان مع الربيع ان في ما يدق عليه اسم المسح المراد من الآية ويشاهد ان تدبر في الاصول
 ان الباء اذا دخلت على المحل تدعى افعلى الى الآلة والتقدير اسحوا ايديكم برؤوسكم مية تنفي
 استيعاب اليد بالمسح دون الرأس واستيعاب اليد ملة ربه لأمره في ما ذكرنا لا يتفرق
 غالب اسوى الربيع فتمين مراد من الآية الذكرية وهو المطلوب (قوله ناصيته) هو المقدم والقدال
 كسحاب المؤثر والفودان مثنى فد كسحود الجانبين (قوله وتقدير الفرض بثلاثة أصابع الخ)
 أي من أصغر أصابع اليد لان الاصابع أصل اليد حتى يجب بقطعها دية كل اليد والثلاث
 أكثره واذا كثر حكم الكل اه وبقيت روايه أخرى للكرخي والظواهر واختارها القدر
 وهو مقدار الناصية (قوله مردود) لانهم غير المنصور وايد ودرابة اما الاول فلان المتقدمين
 روايه الربيع واما الثاني فلان المسح من المقدرات الشرعية وفيها بنية من مائة مائة كعدد
 ركعات الفاهم ثلاثا (قوله ويحل المسح ما فوق الاذنين) قال في الناصية فلو مسح على شئ وان وقع
 على شعره فتمت راسه باز وان وقع على شعره فتمت به اذنيه لا يجوز لان ما على الرأس يكون
 من الرأس ولهذا لو لم يمسح على راسه فلان فوضع يده على شعره فتمت راسه حدث اه
 (قوله المشدودة على الرأس) اي التي أدبرت ملفوفة على الرأس بحيث لو أرخاها كانت ترسل

ومن أبي يوسف - فمسح قوطه بنبات
 للعبة (د) لمسكن (الثاني)
 غسل يديه مع مرفقيه (أحد
 المرفقين) غسله فوض به عبارة
 النص لان مقابلة الجميع باليد مع
 تنصيف مقابلة الفرد بالفرد والمرفق
 الثاني بدلاته لتساويهما ولا إجماع
 وهو بكسر الميم وفتح الفاء وقبله لغة
 ملحق بظلم المصنف والزارع
 (د) الركن (الثالث غسل رجله)
 لقوله تعالى وأرجلكم واوله عليه
 السلام بعد ما غسل رجله هذا
 وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به
 وقراءة الحرة للباورة (مع كونه
 لدشول الغاية في المفايا والاعيان
 هي العظامان المرتفعتان في جانبي
 القدم واشتقاقه من الارتفاع
 كالكعبين والكعب التي بدت فيها
 (د) الركن (الرابع مسح ربيع
 رأسه) اسحوا على الله عليه وسلم
 ناصيته وتقدر بالفرض بثلاثة
 أصابع مردود وان مسح ربيع
 المسح ما فوق الاذنين فيصيح مسح
 ربه لا يتولد عنهما فلا يصح مسح
 أعلى الذوائب المشدودة على الرأس
 وهو لغة

امرار اليد على الشيء وهو ما اصابه اليد المثلثة العضو ولو بعد غسل عضوه مع صفة لا يتل اذ من حضور وان اصابه او لم يضر
المقرض اجزاء (وسببه) السبب ما انفى الى الشيء من غير تأثير فيه (استباحة) أى ارادة فعل (ما) يكون من صلاته من مصنف
وطوائى (لا يجل) الاقدام عليه (الابه) ٣ هو أى الوضوء (وهو) أى حل الاقدام على الفعل متوضئا (حكمه الدينى) المختص به

المقام (وحكمه الاخرى الثواب في الآخرة) اذا كان بنية وهذا حكم كل عبادة (وشرط وجوبه) أى التكليف به وامراضه ثمانية (العقل) اذ لا خطاب بدونه (والبلوغ) لعدم تكليف القاصر وقوف صحة مسالمة عليه لخطاب الوضع (والاسلام) اذ لا خطاب كافر بغير وع الشريعة (وقدرة) المكلف (على استعمال الماء) الطهور لان عدم الماء والحاجة اليه تنفيه - كقوله لا قدرة الا بالماء (الكافي) لجميع الاعضاء مرة مرة وغيره - كعدم (وجود الحدث) فلا يلزم الوضوء على الوضوء (وعدم الحيض) وعدم (النفاس) بانقطاعهما شرعا (وضيق الوقت) لتوجه الخطاب مضيقا حينئذ وموسما في ابتداءه وقد اختصرت هذه الشروط في واحد هو قدرة المكلف بالطهارة على اياماء (وشرط صحته) أى الوضوء (ثلاثة) الاول (هو) وم البشرية بالماء الطهور (حق لو بقي مقدار من زبر لم يصبه الماء من المقرض) - لا لم يصح الوضوء (و) الثاني (نقطاع ما ينافيه من حيض ونفاس) - تمام العادة (و) انقطاع (حدث) حال التوضيلا - انقضاءه وبول وسيلان - لا يصح الوضوء (و) الثالث (زوال ما يمنع وصول الماء الى الجسد) - لجرمه الخائل (كشمع وشحم) - قيد لان بقائه دسوسة لزيت ونحوه لا يمنع لعدم الحائل وترجيع الثلاثة لو ادم هو - وم الطهور - شرعا البشرية - فصل في تمام احكام الوضوء

والم يقدم الكلام على اللحية قال (يجب) يعنى يفترض (غسل ظاهر اللحية) - كنهى الى ان ترى بشرتها (في اضع ما يعنى) ونحوه (به) من التصحيح في حكمه - فالغسل هو مقام البشرة المحول للفرض اليها ورجوعه الى ما قبل من لا كتفا به بلتها اربعة اوجه كلها

ونحوه (و يجب) يعني يفترض (ايصال الماء الى بشرة الخليفة) في الخيارات الواجبة او عدم غسله او قبل يسقط لعدم كمال الواجبة بالنيات (ولا يجب اصال الماء الى المسترسل من الشعر عن دائرة الوجه) لانه ليس منه اصاله ولا بدلته (ولا) يجب اصال الماء (الى ما انكم من الشفتين عند الاغمام) المتادلان المضم تبع لهم في ٣٥ الاصح وما يظهرون تبع لوجهه ولا باطن العينين ولو في الغسل لا ضرر ولا دأخل.

من مسح لاقى البشارة أو عدم المسح أصلاً أو قال أبو عبد الله الشطبي حكمها كالحقيقة (قوله ولا يجب اصال الماء الى الماء ترسل) أي لا يجب غسله ولا مسح به بلا خلاف عندنا من أهم سنن صحيحة كافية في هذه المصلى قال شارحها ابن أمير حاج والذي يظهر استئذان غسله (قوله لا ضرر) هذه المسألة فتبع الحرمة وجهاً صريحاً بغيره وقولوا لا يجب غسله من كل نجس ولو كان أحمى لانه مضرة مطلقاً ولان العينين تنجس وهو لا يقبل الماء وفي ابن أمير حاج يجب اصال الماء الى أهداب العينين وموقعها (قوله لا ضرر) وعدم ضرره عن حكم الباطن بهذا القدر (قوله أي وضع الاظفار) وكذا دلت سائر الأحكام بالاجماع كقافي الحائض والدرر لانه متولد من البدن كأي الفم والبرهان (قوله في الاصح) وعليه الفتوى وقيل درن المدي يمنع لان من الودك أي الدهن فلا ينفذ الماء منه بخلاف الفروي لان درنه من التراب والطين فلا يمنع نفوذ الماء (قوله كونه الذباب) أي زرقه (قوله لا يغوز فيه غلته) بل ولو منع دفعه للخرج كافي ابن أمير حاج ومثله في الخلاصة والبحر (قوله في المختار من الروايتين) وروى الحسن عن الإمام أنه لا يجب خائبة (قوله وكذا يجب تعريض القرب في الأذن) أي في الغسل (قوله شقوق رجله) أي مثلاً (قوله زرار الماء على الدواء) وان ضربه امرار الماء على الدواء مع عليه وان ضربه يضار كما وان كان لا يضره شيء من ذلك تعين بقدر ما يضره حتى لو كان يضره الماء البارد دون الحار وهو قادر عليه لزمه استعماله لانه محل حوار امرار الماء على الدواء اذا لم يزد على راس الشقاق فلما زاد تعين غسل ما تحت الزاوية كافي ابن أمير حاج ومثله في لدرن المحتجى لانه ينبغي أن يقيه بعدم الضرر كالأية في أخاذه بعض الأفاضل (قوله لعدم طرق حدث) ولان الفرض سقط والساقط لا يعود بفصل في سنن الوضوء (قوله ولو سبغت) منه ما وقع في حديث الطبراني من سن سنة حسنة فله أجراً ما عمل به في حياته وبعد عاتقه حتى ترك ومن سن سنة حسنة فعليه ان يتحرك ومن مات مرابطاً في سبيل الله جرى له أجر المار بطين حتى يبعث يوم القيامة (قوله واصطلاحاً طهر بقية المسلوكة في الدين) أوضع منه قول بعضهم طريقة مسلوكة في الدين بقول أو فعل من غير لزوم ولا انكار على تاركها ولو كانت خصوصية فقولاً بطريفة الخ كالجس يشعل السنة ترغيباً وقواناً من شبر لزوم فصل خرج به الفرض وبلا انكار أخرج الواجب وفولنا اولى بـ خصوصية خروج ما هو من خصائصه صلى الله عليه وسلم كصوم الوصال (قوله على سبيل المواناة) متعلق بقوله المسلوكة والمراد المواظبة في غالب الأحيان كما فهمهم عليه (قوله وهي المؤكدة ان كان النبي صلى الله عليه وسلم تركها حياناً) كالأذان والاقامة والجماعة والسنة الرواتب والمضمضة والاستنشاق ولبقونهم بسنة الهدى أي أخذها هدى وتركها ضلالة أي أخذها من تكمل الهدى أي الدين وبتعلق بتركها كراهة واسامة قال النووي ساقى حكمها كالأواب في المطالبة في الدنيا والآخرة تاركها يعاقب وتاركها يعاقب (قوله في الجوهره من القنية تاركها اذا سقى وجاحدها بمتدع وفي الملوحة ترك السنن المؤكدة قريب من الحرام بتحقيقه حرمان الشفاعة اقوله صلى الله عليه وسلم من ترك سنن لم يزل شقاعى وفي شرح المنار للشيخ زين الاصبغ حديثاً ثم بترك المؤكدة لانها في حكم الواجب والا ثم مقول بالتشكيك فهو في الواجب أقوى منه في السنة المؤكدة اه وقيل الا ثم منوط بانتياد الترك وجمع رقبيل لا اثم اسلاً (قوله وأما التي لم يواظب عليها) كاذن المنفرد

به (و) كذا (لا) يعاد (الغسل في فصله) لعدم طرق حدث وان استحب الغسل في سنن الوضوء (يسن في) حال (الوضوء ثمانية عشر شيئاً) ذكر العدد تسهيلاً للطلاب وللحصر والسنة لافطة الطريقة ولو سبغت واصطلاحاً الطريقة المسلوكة في الدين من غير لزوم على سبيل المواظبة وهي المؤكدة ان كان النبي صلى الله عليه وسلم تركها حياناً وأما التي لم يواظب عليها فهي المنذوبة

المفروض أجزاء (وسببه) السبب ما أففى إلى الشيء من غير تأثير فيه (استباحة) أى إرادة فعل (ما) يكون من صلاة أو من محض وطواف (لا يحل) الإقدام عليه (الآية) ٣ أى الوضوء (وهو) أى حل الإقدام على الفعل متوضئاً (حكمه الدينى) المختص به المقام (وحكمه الآخر)ى الثواب

أما لو كان تحت رأس فلا شئ فى الجواز (قوله امرار اليد على الشئ) أى بلطف (قوله إصابته اليد الخ) الأولى ما ذكره غيره بقوله وشرها إصابة بل لم يستعمل فى غيره سواء كان المصاب عضواً أو غيره كشعر وخف وسبف ونحو ذلك وسواء كانت الإصابة باليد أو بغيرها حتى لو أصاب رأسه أو خفه خرقة مبتلة أو مطر أو نلج قدر المفروض أجزاء سواء مسح به باليد أم لا اه (قوله ولو بعد غسل) هو ما عليه العامة وقال الحاشى كالمشهد لا يجوز المسح به أيضاً وصححه فى الإيضاح لأنه قد نص الكرخى فى جامع الكبير على الزاوية من الشيخين مفسراً معاً فقال أنه إذا مسح رأسه بفضل غسل ذراعيه لم يجز إلا بماء جديد لأنه قد تطهر به مرة وأقره فى النهر وفى نوح أفندى عن المحتجى المخطئون أى للماء كم مخطئون اه (قوله لا مسح) يستثنى منه الأذنان فيمسحان بما بقى من بلل الرأس (قوله ولا يبلل أخذه من وضوء) لأنه يشترط فى صحة المسح أن لا يكون البلل مستعملاً وما أخذت البله من العضو صارت مستعملة بالانفصال (قوله ما أففى إلى الشئ) أى وصل إليه (قوله من غير تأثير فيه) خرج به العلة كالعقد فانه علة مؤثرة فى حل التكاح (قوله أى إرادة فعل ما يكون) هذا لنفسه باللازم عرفاً وأصل المعنى طلب اباحة ما لا يحل الآيه وأخذ المصنف الإفادة من الطلب (قوله وشروط وجوبه) أى لزومه على المكلف شرعاً والشروط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم (قوله مخاطب الوضع) هو جعل الشارع الشئ شراً أو سيئاً أو مائزاً أو محمداً أو فاسداً ولا يلزمه التكليف (قوله أذا لم يخاطب ككافر بغير روع الشريعة) هذا أحد أقوال ثلاثة وصحح الثانى أنهم مخاطبون بما أداه واعتقاداً ونقل أصحته الثالث أنهم مخاطبون بما اعتقاد الأداة واعتقادها وسطها وحينئذ لا خلاف بين المتريدى والاشعرى والثورة تظهر فى زيادة العقوبة لكافر على تركها أداه واعتقاداً أو اعتقاداً فقط أو عدم العقوبة أصلاً (قوله لا أن عدم الماء) أى لو حكيماً بأن لا يقدّر على استعماله لعذر والأولى أن ينزى تحسبه ليعاقب الطهور (قوله بانقطاعهما) تصويل لعدم وقوله شرها يشمل ما إذا انقطع العادة فأنها تغتسل وتضم وتصلى ولا يقر بها وزجها احتياطاً لقول السيد لا تقطعهما بتمام العادة ليس على ما ينبغى إقاده بعض الأفاضل (قوله وضيق الوقت) هذا شرط لا وجوب المضيق (قوله هو قدرة المكلف بالطهارة) دخل فيه القدرة والعقل والبلوغ والاسلام وجود الحدث وانقطاع الحيض والنفاس وضيق الوقت فانه لا تكليف إلا بذلك (قوله وشروط محتمة) فى حاشية الانسباء للمسمى شرط الصحة فى العبادات عبارة عن سقوط القضاء بالفعل وفيه تأمل ولعله تفسيره بالمقصود منه (قوله والثانى انقطاع ما ينافيه الخ) قد اجتمع فى هذا شرط الوجوب بشرط الصحة (قوله أقام العادة) قد علمت ما فيه (قوله لا يصح الوضوء) أى الادائت العذر (قوله كشمع وشحم) ويجوز وطین وما ذكره بعضهم من عدم منع الطين والجبن محمول على القلبيل الرطب ويمنع جلد السمك والخمير المضووع الحفاف والدرن اليابس فى الأنف بخلاف الرطب قهس تانى ويمنع الرص وهو ما جحدى الموق وهو مؤخر العين أو الماق وهو مقدمها إذا كان يبق خارج العين بعد تغيمضها (قوله عموم المطهر شرها لا يكون مطهراً إلا عند عدم حيض ونفاس وحدث) فصل فى تمام أحكام الوضوء (قوله على اللحية) المشهور كسر اللام وجعل صاحب المكشاف الفتح قراءة فى لا تأخذ بالحجى (قوله غسل ظاهر اللحية الكثرة) وهى الكثيفة وأغاراد المصنف لفظ طاهر إشارة إلى أنه لا يفترض غسل ما تحت الطبقة العليا من منابت الشعر (قوله من الاكتفاء بثلاثها أو بغيرها) خلافاً لوجه برهان (قوله

فى الآخرة) إذا كان بنية وهذا حكم كل عبادة (وشروط وجوبه) أى التكليف به وامراضه ثمانية (العقل) أذا لا خطاب بدونه (والبلوغ) لعدم تكليف القاصر وتوقف صحة صلاته عليه لخطاب الوضع (والاسلام) أذا لم يخاطب كافر بغير روع الشريعة (وقدرة) المكلف (على استعمال الماء) الطهور لأن عدم الماء والحاجة إليه تنبيهه كفاً فلا قدرة إلا بالماء (الكافى) لجميع الأعضاء مرة مرة وغيره كالأعدم (ووجود الحدث) فلا يلزم الوضوء على الوضوء (وعدم الحيض) وعدم (النفاس) بانقطاعهما شرعاً (وضيق الوقت) لتوجه الخطاب مضيقاً حينئذ وموسماً فى ابتداءه وقد اختصرت هذه الشروط فى واحدة هو قدرة المكلف بالطهارة عليه بالماء (وشروط محتمة) أى الوضوء (ثلاثة) الأول (عدم البشارة بالماء الطهور) حتى لو بقى مقدار معرزة لم يصبه الماء من المفروض غسله لم يصح الوضوء (و) الثانى (انقطاع ما ينافيه من حيض ونفاس) اتتمام العادة (و) انقطاع (حدث) حال التوضؤ لانه بظهور بول وسيلان ناقض لا يصح الوضوء (و) الثالث (زوال ما يمنع وصول الماء إلى الجسد) لجرمه الحائل (كشمع وشحم) قيد به لانه بقاء دسومة الزيت ونحوه لا يمنع لعدم الحائل وترجع الثلاثة لواحد هو عدم المطهر شرها البشارة فصل فى تمام أحكام الوضوء

ولم يقدم الكلام على اللحية قال (يجب) يعنى يفترض (غسل ظاهر اللحية الكثرة) وهى التى لا ترى بشرتها (فى أصح ما يفتى ونحوه) من التصحيح فى حكمه القيام مقام البشرة التحول الفرض إليها ورجوعها مایل من الاكتفاء بثلاثها أو بغيرها أو مسحها كلها

ونحوه (و يجب) يعني يقتض (ايصال الماء الى بشرة الخفيفة) في المختار لبقاء المواجهة ثم او هدم حصر غسلها وفيل يسقط لانعدام كمال
لمواجهة بالنبات (ولا يجب اوصول الماء الى المسترسل من الشعر عن دائرة الوجه) لانه ليس منه اصاله ولا بدلا عنه (ولا يجب اوصول
الماء الى ما انكم من اشفتين عند الانقمام) المعتدل لان المتضم تبسيع للعم في ٣٥ الاصح وما يظهر تبسيع للوجه ولا باطن العينين

ولو في الغسل للقرود ولا داخل
قرحة بوقت ولم ينقص من قشرها
سوى مخرج القبح للضرورة (ولو
انضمت الاصابع) بحيث لا يصل
الماء بنفسه الى ما بينها (او طال الظفر
فغطى الاغلة) ومنهم وصول الماء
الى ما تحتها (او كان فيه) يعني الخجل
المنروض غسله (ما) أي شيء
(يعنه الماء) ان يصل الى الجسد
(كجفن) وشعر ورص بخارج
العين بتغريضها (وجب) أي
اقتضى (غسل ما تحتها) بعد ازالة
المانع (لا يمنع الدرن) أي وضع
الأطعام سواء للقرود والمصرى في
الاصح فيصيح الغسل مع وجوده
(و لا يمنع) غيره البراغيث ونحوها
كونهم الذباب وصول الماء الى البدن
لنفوذ فيه لقلة وعدم لزوجه
ولا ما على ظفر الصباغ من صبغ
للضرورة وعنه الفتوى (ويجب)
أي يلزم (تحريرك الحاتم الضيق)
في المختار من الروايتين لانه يمنع
الوصول ظاهره وكان صلى الله
عليه وسلم اذا توضأ حرك خاتم وكذا
يجب تحريرك القيرط في الاذن
لضيق محله والمعتبر غلبة الظن
لا يصل الماء ثقبه فلا يترك
لادخال عود في ثقب للخرج والقرط
بضم القاف وسكون الراء ما يعلق
في شحمة الاذن (ولو ضره غسل
شعوق رحليه جاز) أي صح
(امرار الماء على الدواء الذي وضعه
فيها) أي لشعوق للضرورة
(ولا يعاد الغسل) ولو من حنابة (ولا
المسح) في الوضوء (على موضعه
الشعر بعد حله) لعدم طر وحدث

نحوه) من مسح ملاقي البشرة أو عدم المسح اصله لا والله الشجى حكمها كالتخفيف
(قوله ولا يجب اوصول الماء الى المسترسل) أي لا يجب غسله ولا مسحه بلا خلاف عندنا
نعم من مسحه كافي منة المصلح قال شارحها ابن أمير حاج والذي يظهر استئذان غسله (قوله
للضرورة) هذه العلة تنتج الحرمة وبما صرح بعضهم وقالوا لا يجب غسلها من كل نجس ولو كان
أصح لانه مضر مطلقا ولان العين تحكم وهو لا يقبل الماء في ابن أمير حاج يجب اوصول الماء الى
أهداب العينين وموقعها اه (قوله للضرورة) ولعدم خروجه عن حكم الباطن بهذا القدر
(قوله أي وضع الاظفار) وكذا درن سائر الاغصاء بالاجماع كافي في الحاشية والدرا لانه متولد
من البدن كافي الفتح والبرهان (قوله في الاصح) وعليه الفتوى وقيل درن المذني يمنع
لانه من الودك أي الدهن فلا ينفذ الماء منه بخلاف القروى لان درنه من التراب والطين فلا يمنع
نفوذ الماء (قوله كونهم الذباب) أي زرقه (قوله لنفوذ فيه لقلة) بل ولو منع دفعه للخرج
كافي ابن أمير حاج ومثله في الغلاصة والبحر (قوله في المختار من الروايتين) وروى الحسن عن
الامام انه لا يجب خافية (قوله وكذا يجب تحريرك القيرط في الاذن) أي في الغسل (قوله
شعوق رحليه) أي مثلا (قوله جاز امرار الماء على الدواء) وان ضره امرار الماء على الدواء
مسح عليه وان ضره ايضا تركه وان كان لا يضره شيء من ذلك تعين بقدر ما لا يضره حتى لو كان
يضره الماء البارد درن الحمار وهو قادر عليه لزمه استعمال الحمار ثم محل حوازا امرار الماء على
الدواء اذا لم يضره الى راس الشقاق فان زاد تعين غسل ما تحت الزائد كافي ابن أمير حاج ومثله في
الدرا عن المجتبى لانه ينبغي أن يقيد بعدم الضرر كالايجب في افاده بعض الافاضل (قوله لعدم
طر وحدث) ولان الغرض سقط والساقط لا يعود فصل في سنن الوضوء (قوله ولو
سيئة) منه ما وقع في حديث الطبراني من سن سنة حسنة قوله أجزها ما عمل بها في حياته وبعد
حياته حتى تترك ومن سن سنة سيئة فعليه ان يحيا حتى تترك ومن مات مرابطا في سبيل الله جرى له
أجر المرباطين حتى يبعث يوم القيامة (قوله واصطلاحا الطريقة المسلوكة في الدين) أوضح منه
قول بعضهم طريقة مسلوكة في الدين بقول أو فعل من غير لزوم ولا انكاره على تاركها ولو لم يست
خصوصية فقولنا طريقة الخ كالجنس يشهل السنة وغيره فارق قولنا من غير لزوم فصل خرج به
الفرض وبلا انكار أخرج الواجب وفولنا ولو لم يست خصوصية خرج به ما هو من خصائصه صلى الله
عليه وسلم كصوم الوصال اه (قوله على سبيل المواظبة) متعلق بقوله المسلوكة والمراد
المواظبة في غالب الاحيان كما يفهم مما بعده (قوله وهي المؤكدة ان كان النبي صلى الله عليه
وسلم تركها حيانا) كالاذان والاقامة والجماعة والسنة (روايت والمضمضة والاستنشاق
وبلقه ونم ابسة الهدى أي أخذها هدى وتركها ضلالة أي أخذها من تكميل الهدى أي الدين
أوتة متعلق بتركها كراهية واساسا قال القهس متعلق بحكمها كالواجب في المطالبة في الدنيا الآن
تاركه يعاقب وتاركها يعاتب اه وفي الجوهرة من القنية تاركها فاسق وجاحدها مبتدع وفي
التلويح ترك السنة المؤكدة قريب من الحرام يستحق به حرمان الشفاعة لقوله صلى الله عليه وسلم
من ترك سنتي لم ينل شفاعة في شرح المنار للشيخ زين الاصح انه يأثم بترك المؤكدة لأنما في
حكم الواجب والاثم مقول بالتشكيك فهو في الواجب أقوى منه في السنة المؤكدة اه وقيل
الاثم منوط بامتناد الترك وصح وقيل لا اثم اصلا (قوله وأما التي لم يواطب عليها) كاذان المنفرد

به (و) كذا (لا) يعاد (الغسل بقص ظفروه وشاربه) لعدم طر وحدث وان استحسب الغسل فصل في سنن الوضوء (يسن في حال
(الوضوء ثمانية عشر شيئا) ذكر العدد تسهيلا للطالب لا للعصر والسنة لغة الطريقة ولو سميته واصطلاحا الطريقة المسلوكة في الدين
من غير لزوم على سبيل المواظبة وهي المؤكدة ان كان النبي صلى الله عليه وسلم تركها حيانا وأما التي لم يواطب عليها فهي المندوبة

وتطويل القراءة في الصلاة فوق الواجب ومع الرقبة في الوضوء والقيام من صلاة وصوم وسدقة
 تطوع ويأبى ونحوها بالسنة الزائدة وهي المستحب والمنذور والادب من غير فرق بينها عند
 الأصوليين وأما عند الفقهاء فالمستحب ما استوى فعله مع تركه والمنذور ما تركه أكثر من فعله
 وعكس صاحب المحيط والأولى ما عليه الأصوليون أفاده الشيخ زين في شرح المنار والسنة عند
 الحنفية ما فعله صلى الله عليه وسلم على ما تقدم أرخصه بعده قال في السراج ما فعله النبي صلى الله
 عليه وسلم أو واحد من أصحابه اه فان سنة أصحابه أمرها به السلام باتباعها بقوله عليه
 السلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى وقوله عليه الصلاة والسلام أحب إلي
 كالنجوم تأم - م اقتديتم اهتديتم (قوله وان اقتربت بوعيد الخ) ضيقه يقتضي أن الواجب
 من أقسام السنة (قوله غسل اليدين) على الكيفية الآتية وأما جمعها في غسلة واحدة كل
 مرة فظن صاحب المحيط أنه غير مستنون ورده ابن أمير حاج بأنه مستنون واستدل عليه بعدة
 أحاديث فقدمه قال والذي تقتضيه الأحاديث أنه إذا أراد غسل اليدين منفردين فليبدأ أولاً بغسل الماء
 اليسرى عليه ثم يغسل اليسرى منفردة أيضاً ويجمعها مع اليمنى ثانياً وأما إذا قصد الجمع بينهما
 في الغسل من غير تفريق فيصب باليمنى على اليسرى ثم يغسلهما معاً ولا شك في جواز الكل وأقره
 في البحر وفي العيني على البحرى هل الأفضل الجمع أم التفريق خلاف بين العلماء اه (قوله في
 ابتداء الوضوء) تقدمه شرط في تحصيل السنة لأهم آلة التطهير فيبدأ بنية غسلة يمينه
 الايضاح وغيره والمراد الطاهران أما المتنجستان ولوقات الحجاسة فغسلهما على وجه لا يتنجس
 الماء فرض فإن أفضى إلى ذلك تركه حتى لو لم يمكنه الاغتراف بشئ ولو بتعديل أو بغيره قيم وصلى
 ولم يعد كافي القهستاني وغيره قال في السكافي وهذا الغسل سنة تنوب عن الفرض وقال في الفتح
 بل هو فرض وتقدمه سنة قال في البحر وظاهر كلام المشايخ نه المذهب وأبعد السرخسي فقال
 والأصح عندي أنه سنة لا تنوب به قال الشافعي (قوله يسكنون السين المهملة) وتضم ويقال
 بالصاد قاله العلامة فاسم في شرح النقاية واقد أحسن من قال

فقطم يلى الأبهام كوع وما يلى * لخنه ره الكرسوع والرسم ما رسط
 وعظم يلى ا ب - ام رجل ملقب * ببوع نخذ بالعلم واحد من الغلط

(قوله سواء استيقظ من نوم أولاً) فإنه صح عنه عليه الصلاة والسلام أنه غسل يديه حال
 اليقظة قبل ادخالهما الأنا والشرط في الحديث خرج مخرج العادة فلا يعمل بغيره (قوله
 فإنه لا يدرى أين بات يده) أى أين أوب يده فلا يمتص بنوم الليل وجهه الامام أحمد قاصراً على
 نوم الليل دون نوم النهار (قوله واذ لم يكن أمالة لانا) كيفية الغسل على ما ذكره أصحاب
 المذهب أنه إذا كان الأنا صغيراً يمكن رفعه لا يدخل يده فيه بل يرفعه بشماله ويصب على كفه
 اليمين فيغسلها ثلاثاً ثم يأخذ الأنا بيده ويصب على كفه اليسرى فيغسلها ثلاثاً وان كان
 الأنا كبيراً بحيث لا يمكن أمالته فإن كان معه أنا صغير رفعه من الماء بذلك الأنا وغسل يديه
 كليهما وان لم يكن معه أنا صغير يدخل أصابع يده اليسرى مضمومة دون الكف ويرفع الماء
 ويصب على كفه اليمين ويدلك أصابع بعضه بأصابع بعضه يفعل ذلك ثلاثاً ثم يدخل يده اليمنى
 في الأنا بالغاطم بالغاطم ان شاء الله ويفعل باليسرى كذلك اه (قوله صار الماء مستعملاً) يخالف
 لما في الحاشية ونصها الحديث وأوجب إذا دخل يده في الماء لا لغيره ترف وليس عليه الحجاسة
 لا يغسل الماء وكذا إذا وقع السكوز في الحب وأدخل يده إلى المرفق لا يصير الماء مستعملاً اه
 وتقيده في الحاشية بالاغتراف أى بنية يغسله أنه إذا نوى الغسل يصير الماء مستعملاً وبه صرح
 في الدرر حيث قال فلو أدخل الكف أو أراد الغسل صار الماء مستعملاً وان أراد الاغتراف لا
 اه واه لم أن المحكوم عليه بالاستعمال عند ارادة الغسل هو الملاقى ليد لا كل الماء ذكره

وان اقتربت بوعيد لم يفعله اه
 لا وحوب فيسر (غسل اليدين إلى
 الرسغين) في ابتداء الوضوء الرسغ
 يضم الزاء وسكون السين المهملة
 وبالعين المهملة المفصل الذى بين
 الساعد والكف وبين الساق
 والقدم وسواء استيقظ من نوم
 أولاً ولا يكنه كذا في الذى استيقظ
 لقوله صلى الله عليه وسلم إذا
 استيقظ أحدكم من نومه فلا
 يغسل يده في الأنا حتى يغسلها
 ولقوله صلى الله عليه وسلم حتى يغسلها ثلاثاً فإنه
 لا يدرى أين بات يده واذ لم يكن
 أمالة الأنا يدخل أصابع يديه
 النجاسة عن نجاسة متعفة ويصب
 على كفه اليمنى حتى ينقيها ثم يدخل
 اليمنى ويغسل يديه وان زاد على
 قدر الضرورة فادخل الكف صار
 الماء مستعملاً

السيد ومعنى الاغتراق نقول الماء من بحر الاناء ثم اذا صار في جوف نوى به التطهير (قوله
والنسمية ابتداء) هذه امن السنن المؤكدة هو ما في المبسوط ومحيط رضى الدين والكحفة
وغيره واختاره القدوري والطحاوي وصاحب الدرر في صحيحه المرغيناني لقوله صلى الله عليه
وسلم لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ورواه ابو داود والترمذي
والحاكم وهو محمول على في النكاح وقال في الهداية الاصح ثم استحبته وكان وجهه ضعف
الحديث ولا يظهر أنه لا يتراعى درجة الحسن لاعتضاده بكثرة الطرق والشواهد فكان بحجة
حتى ان السكاك اثبت به الوجوب كما أن وجوب الفاتحة ثبت بحديثه وأما تعينه كونها في الابتداء
فدليله ما روى عن عاتقة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا من طهره صلى الله تعالى ثم
يخرج الماء على يده (قوله لا تحصل له السنة) وفي السراج انه يأتي بمثل لا يخلو وضوءه عنها ومثله
في الجوهرية أى ليكون آتيا بالمندوب وان فاتته السنة كما في الدرر قالوا انهم عند غسل كل وضوء
معدوبة ذكره السيد (قوله بخلاف الاكل) فانه اذا أتى بها أثناءه تحصل السنة في الماضي والباقي
كما ذكره الحاشي متعقبا للسكاك في قوله انه تحصل السنة في الباقي فقط (قوله لقوله صلى الله عليه
وسلم الخ) الاولى في الاستدلال ما ذكرناه آنفا (قوله فانه بطور جسده كالمخ) لعل الشرة تظهر
في كثرة الابواب وقلة واغف هذا الحديث لا يعين البسطة لاذ قال في المحيط لوقال فحول الله الا الله
يصير مقيما للثقة قال ابن امير حاج ويؤيده حديث كل امر لا يبدأ به يذكر الله اه فلو كبر
أوهل أو حمد كان مقبلا السنة أى لا صلاها أو قلها بما سبق ذكره السيد (قوله بسم الله العظيم
الخ) أى بعد اتيانها بالثقة وقوله لوبري (قوله والحمد لله على دين الاسلام) الذى في المجازية
والحمد لله على الاسلام (قوله رقبيل الافضل الخ) في البناءة من المجتنبى لوقال بسم الله الرحمن
الرحيم بسم الله العظيم والحمد لله على الاسلام ثم لورود الآثار اه أى بعد التعمد (قوله
ويسمى كذلك قبل الاستنجاء) أى بالصيغة المتقدمة على الخلاف والذى سبق انه صلى الله عليه
وسلم كان اذا دخل الخلاء قال بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث اه وانما يسمى
قبل الاستنجاء لانه ملحق بالوضوء من حيث انه طهارة وظاهر هذا انه قال على الاستنجاء بالماء
وبه قيد الزمى والاطلاق أولى كما لا يخفى ذكره بعض الافاضل وعلة التسمية بعده عند الوضوء
انه ابتداء الطهارة ذكره السيد (قوله المراد الاقول) أى فلا حاجة الى تقديره مضاف (قوله
لامرهم بالسواك عند كل صلاة الخ) هذا لا يدل لمذهبنا بل المذهب الشافعي وانما الذى يدل لمذهبنا
رواية المنذرى عند كل وضوء وصححه الحاكم ذكرها البخارى تعليقا فى كتاب الصوم فلو ذكرها
المؤلف معتمدا عليهم السكاك أولى (قوله ولما ورد أن كل صلاة الخ) فحصل هذه فضيلة في كل
صلاة اذا هو وضوء استاك فيه وان لم يستاك عند قيامه لماله من سنن الدين لا من سنن لصلاة على
الاصح كما سئل كره ان شاء الله تعالى (قوله وينبى أن يكون ليثنا الخ) عبارة بعضهم والمستحب بله
ان كان يابسا وغسله بعد الاستاك اثلاثا يستاك به الشيطان وأربكون مر شجر مر ليكون
أقطع للبخ وأنى للصبر وأهنا للطعام وأفضله الأراك ثم الزيتون ويصحب بكل عودا الرمان
والقصص لمصرتهم وأب يكون طول شجره مستعملة لأن الزاير يركب عليه الشيطان اه (قوله لأن
الابتداء به سنة أيضا عند المفضضة) تكمى لا انقاء وهو مختار شيخ الاسلام في مبسوطه (قوله
والى الصلاة) محلى استحباب في ذلك اذا أمن خروج الدم والا فلا (قوله لقول الامام انه من سنن
الدين) اختلف العلماء فيه هل هو من سنن الوضوء أو الصلاة أو الدين والثالث أقوى وهو المنقول
عن الامام كما ذكره العيني في شرح البخارى وقوله في الهداية اصح انه مستحب يعنى في الوضوء
لا مطلقا وعله السكاك بأنه لم يرد ما يصرح بمواظبة نبي صلى الله عليه وسلم عليه عند الوضوء ثم قال
فالحق انه من سنن الدين اه ولا يستحب لمن يؤذيه المواظبة عليه بل يفعله أحيانا كما يحسنه ابن امير

(والنسمية ابتداء) حتى لو
نسبها فتنذكرها في غلالة
وسمى لا تحصل له السنة بخلاف
الاكل لأن الوضوء عمل واحد وكل
لعملة عمل مستأنف لقوله صلى الله
عليه وسلم من توضأ ذكر اسم الله
فانه يطهر جسده كله ومن توضأ لم
يذكر اسم الله لم يطهر الا موضع
الوضوء والمنقول من السلف وقيل
عن النبي صلى الله عليه وسلم لم
اغفها بسم الله العظيم والحمد لله على
دين الاسلام وقيل الافضل بسم
الله الرحمن الرحيم لعدم كل أمر
ذى بال الحديث ويسمى كذلك
قبل الاستنجاء وكشف الصورة
في الاصح (والسواك) بكسر
السين اسم للاستنجاء ولما عودا أيضا
والمراد لا قول لقوله صلى الله عليه
لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم
بالسواك عند كل صلاة أو مع كل
صلاة ولما ورد أن كل صلاة به
تفضل سبعين صلاة بدونه وينبى
أن يكون ليثنا في غلط الاصبع
طول شجره من ثوبيا قليل العود من
الأراك وهو من سنن الوضوء
ووقته المسنون (في ابتداءه) لأن
الابتداء به سنة أيضا عند
المفضضة على قول الأكثر وقال
عنه من قبل الوضوء وهو من سنن
الوضوء عندنا لا من سنن الصلاة
فحصل فضيلته لكل صلاة اذا
هو وضوء استاك فيه ويستحب لتغير
الأمم والقيام من النوم والى الصلاة
ودخول البيت واجتماع الناس
وقراءة القرآن والحديث لقول
الامام انه من سنن الدين وقال عليه
الصلاة والسلام السواك طهارة
للفم مرضاة للرب فيستوى فيه
جميع الاحوال

وفضله يحصل (ولو) كان الاستيلاء
 (بالاصبع) أو خرقه خشنة (عند
 فقده) أي السواك أو فقد أسنانه أو
 ضرر بغيره لقوله عليه السلام يجزئ
 من السواك الاصابع وقال علي
 رضي الله عنه المشويص بالمسحاة
 والاهتمام سواك ويقوم العلك
 مقامه للنساء لرقته بشرتهم والسنة
 في أخذه أن تجعل خنصر يمينك
 أسفله والبنصر والسماوية فوقه
 والاهتمام أسفل رأسه كإبراهيم
 مسعود رضي الله عنه ولا يقبضه
 لأنه يورث الباسور ويكره مضطجعا
 لأنه يورث كبر الطحال وجمع العارف
 بأنه تعالى الشيخ أحمد الزاهد
 فضائله عذائف معاهة تحفة السلاك
 في فضائل السواك (والمنهضة)
 وهي اصطلاحاً استيعاب الماء جسيم
 الفم وفي اللغة التعريك ويسن أن
 تكون (ثلاثاً) لأنه صلى الله عليه
 وسلم قوض أفضله من ثلاثاً واستنشق
 ثلاثاً ما أخذ لكل واحدة ماء جديداً
 (ولو) فخمض ثلاثاً (بخرقة) واحدة
 أقام سنة المنهضة لسنة التكرير
 (والاستنشاق) وهو لغة من النشق
 جذب الماء ونحوه ويرجى الأنف
 إليه واصطلاحاً إيصال الماء إلى
 المارن وهو ما لان من الأنف
 ويكون (ثلاثاً) فرفان للحدوث
 ولا يصح التثليث بواحدة لعدم
 انطباق الأنف على باقي الماء بخلاف
 المنهضة

حاج (قوله وفضله يحصل الخ) أي في ترتيب عليه الثواب الموعود (قوله هتد فقهه) لا هتد وجوده كما
 في السكاكي (قوله يجزئ من السواك الاصابع) من لبه بدل (قوله الشويص بالمسحاة والاهتمام
 سواك) (التشويص من ذلك باليد ذكره في القاموس في جملة معان وكيفية كافي ابن أمير حاج أن
 يبدأ بالاهتمام من الجانب الأيمن يستاك فوقاً وتحتاً بالمسحاة من الأيسر كذلك اهـ (قوله ويقوم
 العلك مقامه للنساء) من المعلوم أنه لا يحصل الثواب من الأبالنية ثم الظاهر أنهم لا يؤمنون
 بالهلك في ابتداء الوضوء كالسواك للرجال ويحصر (قوله والسنة في أخذه أن تجعل خنصر يمينك
 الخ) ناقش ذلك العلامة نوح وقال إن المغاد من الأحاديث الابتدائية من جهة اليقين وأما كبر
 المسك باليمين فلا ينبغي أن يكون باليسار لأنه من باب إزالة الأقدار وفيه أنه حيث ثبت من أن
 مسعود فلا كلام ويستحب أن يدلك الأسنانه ظاهراً وباطناً وأطرافها والحذل وهو باطن
 وأعلى الفم من داخل والأسفل من طرف مقدم اللعين وأخرج البخاري عن أبي موسى الأشعري
 أن النبي صلى الله عليه وسلم فوجده يستيقظ يقول أع أع والسواك في فيه كأنه يتنوع (قوله
 ولا يقبضه الخ) ولا يصح لأنه يورث العمى ويكره يؤذ ويحرم يذى سم ويبطل الريق الصافي من
 الدم فإنه نافع من الحزام والبصر ومن كل داء سوى الموت (قوله وجمع العارف بالله تعالى الخ)
 من فضائله ما روي الأئمة عن علي وابن عباس وعطاء رضي الله تعالى عنهم أجمعين عليهم السواك
 فلا تغفلوا عنه وأدعيوه فإن فيه رضا الرحمن وتضاعف صلاته إلى تسعة وتسعين ضعفاً وإلى أربعين
 ضعفاً وإدامته تورث السعة والغنى وتيسر الرزق ويطيب الفم ويشد اللثة ويسكن الصداع
 ويورق الرأس حتى لا يضرب عرق ساكن ولا يسكن عرق جاذب ويذهب وجع الرأس والبالغ
 ويقوى الأسنان ويجعل البصر ويصح المعدة ويقوى البدن ويزيد الرجل فصاحة وحفظاً وعقلاً
 ويظهر القلب ويزيد في الحسنات ويقرح الملائكة رقعاته لنور وجهه وتشبيعه إذا خرج إلى
 الصلاة وتستغفر رحمة العرش لقاعله إذا خرج من المسجد وتستغفر له الأنبياء والرسل والسواك
 مسخطة للشيطان مطردة له مصفاة للذهن مهضة للطعام مكرمة للولد ويجوز على الصراط كالبرق
 الطاطف ويبطئ الشيب ويعطى السكاب باليمن ويقوى البدن على طاعة الله عز وجل ويذهب
 الحرارة من الجسد ويذهب الوحج ويقوى الظهر ويذكر الشهادة ويسرع التزعم ويبيض
 الأسنان ويطيب النكهة ويصفي الحلق ويجعل اللسان يذكي الفطنة ويقطع الرطوبة ويحصد
 البصر ويضاهف الأجروني الممال والأولاد ويهين على قضاء الحاجج ويوسع عليه في قبره
 ويؤنس في لحدّه ويكتب له أجر من لم يستاك في يومه ويفتح له أبواب الجنة وتقول له الملائكة هذا
 مقعدك يا أنبياء يقفوا نارهم ويلبس هديهم في كل يوم ويفلق عنه أبواب جهنم ولا يخرج
 من الدنيا إلا وهو طاهر مطهر ولا يأتي به ملك المرات عند قبض روحه إلا في الصورة التي يأتي
 فيها الأولياء وفي بعض العبارات الأنبياء ولا يخرج من الدنيا حتى يسقي شربة من حوض
 نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وهو الرحيق المختوم وأهـ إلى هـ أنه مطهرة للفم مرضاة للرب
 قال بعضهم هم هذه العصب مثل كلها مربية بعضهم مرفوع وبعضهم موقوف وإن كان في
 أسنادها مقال فينبغي العمل بها ما روى من بلغه عن الله ثواب فطلبه أعطاه الله مثل
 ذلك وإن لم يكن كذلك انتهى وبعض المذكور أن يرجع إلى بعض (قوله وهي اصطلاحاً
 الخ) والادارة والمج ليس بشرط فلو شرب الماء عباً جزءاً ولو لمصلاً كافي الفتح لكان الأفضل
 أن يجبه لأنه ما مستعمل كافي المراج (قوله وهو لغة من النشق) محرك من باب تعب الشم
 (قوله واصطلاحاً الخ) أفاد أن الجذب يرجع الأنف ليس شرطاً فيه شرطاً بخلاف لغة نهر
 (قوله ولا يصح التثليث بواحدة) أي في الاستنشاق قالوا ويكفيه أن يقضم من خمسة عشر
 كف واحدة لما صح أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك لكان يفوته كمال السنة وأحسن ما يقال

في فعله صلى الله عليه وسلم ذلك انه ايبان الجواز كما في العيني على البخاري ولو هكس لا يجزئه عن السنة ولا عن الغرض في الجناية بالنظر الى المفضضة والفرق أن الغم ينطبق على بعض الماء فلا يصير الباقي مستعملًا بخلاف الأنف كما في الجوهرية والشرعية لالبية وغيرهما (قوله والمبالغة) فيهما هي سنة في الطهارة على المعتمد وقبل سنة في الوضوء واجبة في الغسل إلا أن يكون صائغًا نقله القهسنتاني عن المنيّة وشارح الشريعة عن صلاة البقالي واعلم أن المفضضة والاستنشاق سنتان مشفلتان على سبع سنن الترتيب والتثليث والتجديد وفعلهما باليمين والمبالغة فيهما والمج والماء المستنار والحكمة في نقه، يجهما على الفروض اختبار أو صاف الماء لأن لونه يترك بالمصر وطعمه بالفم وريحه بالأنف فقد مالا اختبار حال الماء بعد الرطوبة قبل فعل الفروض به وقد وثق المفضضة اشرف منافع الغم كما في ابن أمير حاج (قوله وهي اتصال الماء لرأس المخلق الخ) هو ما في الخلاصة وقال الامام خواهر زاده هي في المفضضة الفرفة وهي تردد الماء في المخلق وفي الاستنشاق أن يجذب الماء هفسه الى ما اشتد من أنفه اه قال في البحر وهو الأول والاستنشاق مطلوب والاجماع على عدم وجوبه والمستحب أن يستتر يده اليسرى ويكره بغيره لأنه يشبهه فعل الدابة وقيل لا يكره ذكره البدر العيني والأولى أن يدخل أصبعه في فمه وأنفه قهسنتاني (قوله والصائم لا يبالغ) أي مطلقا ولو صوم نفل (قوله خشية افساد الصوم) فهو مكره كذوق شيء ومضغه (قوله ويسن في الأصح) مقابلة قوله وأبو حنيفة وهو يفضله (قوله وهو قول أبي يوسف) وأصح الروايتين عن محمد (قوله كان يخلل لحبته) ولحمته الشريفة كانت كثرة غزيرة الشعر صلى الله عليه وسلم (قوله من جهة الأسفل الى فوق) ويكون الكف الى عنقه كما في القهسنتاني وابن أمير حاج وغيرهما أي حال وضع الماء ويصير ظهر كفه الى عنقه حال التخليل كما في الجوى واذا علمت ما ذكر فلا وجه للاعتراض على المؤلف في قوله من جهة الأسفل (قوله يكف ما) متعلق بيبكون الذي قدره الشارح (قوله وقال بهذا أمرني ربي) قال في الفتح وهو مغم عن نقل صحيح المواظبة لأن أمره أنه إلى حامل علمها ولم يكن واحدا لعدم تعليمه الا هراي (قوله ولأنه لا كمال الفرض) أي السنة وذكر باعتبار أنهم ما موربه وهمارته في الشرح أولى حيث قال وتكون السنة لا كمال الفرض في محله ودخلها ليس يجعل لا قامة فلا يكون التخليل اكتمالا فلا يكون سنة اه (قوله لرواية أنس) هي الحديث المتقدم (قوله وفي الرجلين باصبع من يده) يشبه الزاهد في القنية بأن يخلل يخنصر يده اليسرى يبتدئ من خنصر رجله اليمنى من أسفل ويختتم بخنصر رجله اليسرى كذا ورد في صحيح النووي هذه الكيفية في الرض ولا كمال هتاهما نقشة وكذا ابن أمير حاج فليرجع اليه ما من رام ذلك (قوله ونحوه) قال في الشرح وما هو في حكمه اه أي وهو الماء الكثير والظاهر أنه في الماء الكثير لا يقوم مقام التخليل إلا بالتحريك وحيد شذفلا فرق بين القليل والكثير بخلاف الجاري لأنه بقوة يدخل الاثناء (قوله ويسن تثليث الغسل) أي المستحب وفي البحر السنة تكرار الغسلات المستحبات لا العرفات والمرأة الأولى فرض والثنتان بعددها سنتان مؤكدتان على الصحيح كما في السراج واختصاره في المبسوط وأيده في النهر لأنه لما قوضا صلى الله عليه وسلم مرتين قال هذا وضوء من قوضا أعطاه الله كفاين من الأجر فجعل للثانية جزاء مستقلا فهذا يردن باستقلالها لا أنهم اجزء سنة حتى لا يشاب عليها وحدها ولو اقتصر على مرة ففيه أقوال ثالثا أنه ان اعتاده أمم والالا واختصاره صاحب الخلاصة وحمل في النهر تبعا للفتح القولين المطلقين عليه والمراد أن يمسح فرقا بين ترك السنة وترك الواجب قاله ابن أمير حاج (قوله فقد نعتي) يرجع الى الزيادة وقوله وظلم يرجع الى النقصان فالنهر مرتب (قوله الا ضرورة) بأن زاد لطمائة في قلبه عند الشك فلا بأس به ما ورد في ما يربك الى ما لا يربك وما قيل انه لو زاد بنية وضوء آخر لا بأس به أيضا لأنه نور على نور منه في

(و) يسن (المبالغة في المفضضة) وهي اتصال الماء لرأس المخلق (و) المبالغة في (الاستنشاق) وهي اتصاله الى ما فوق المارن (لغير الصائم) والصائم لا يبالغ فيهما خشية افساد الصوم لقوله عليه الصلاة والسلام بالغ في المفضضة والاستنشاق إلا أن تكون صائغًا (و) يسن في الأصح (تخليل اللحية السكتة) وهو قول أبي يوسف لرواية أبي داود عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحبته والتخليل تغريق الشعر من جهة الأسفل الى فوق ويكون بعد غسل الوجه ثلاثا (يكف من ما من سفلها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قوضا أخذ كفاه من ما بقيت حذبه يخلل به لحبته وقال بهذا أمرني ربي عز وجل وأبو حنيفة وهو يفضله لعدم المواظبة ولأنه لا كمال الفرض ودخلها ليس محلا له بخلاف تخليل الأصابع ورجح في المبسوط قول أبي يوسف لرواية أنس رضي الله عنه (و) يسن (تخليل الأصابع) كله الا مربه وقوله صلى الله عليه وسلم لم يخلل أصابعه بالماء خله الله بالنار يوم القيامة وكيفيته في اليمين إدخال بعضهما في بعض وفي الرجلين باصبع من يده ويكفي هذه داخلها في الماء الجاري ونحوه (و) يسن (تثليث الغسل) فن زاد أنقص فقد نعتي وظلم كما ورد في السنة الا لضرورة (و) يسن (استيعاب الرأس بالمسح) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم

البحر بان تكرار الوضوء في مجلس واحد قبل أن يؤدي بالأول عبادة مقصودة من شرعه
كالصلاة وسجدة التلاوة ومن المصنف كذا كره الحلبي مكرره لانه امراف محض وقوله في
النهر يجعل عدم الكراهة على الامادة مرة والكراهة على التكرار مرارا بعبادة تدل على به
أحد أقاده بعض الأفاضل في هذا ضرورة الزيادة وضرة النقص بان لا يجدهما يكفي التثليث
وقد بالغسل لان المصحح لا يسن تكراره عندنا كما في الفتح وفي الخاتمة وعندنا الوضوء ثلاث مرات
بثلاث مياه لا يكره ولكن لا يكون سنة ولا أدب قال في البحر وهو أوله عما في المحيط والبدائع انه
يكره وعما في الخلاصة انه بدعة اذ لا دليل على الكراهة (قوله مرة) قال في الهداية وما يروى من
التثليث محمول عليه بما هو واحد وهو مشروع على ما روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه
ورجح في البرهان رواية الافراد على التثليث وله كبريات معتمدة وردت به الأحاديث ذكر
فبذلك منها في البداية واختار بعض أصحابنا رواية عبد الله بن زيد بن حاصم المتفق عليها وهي بمعنى
رواية محمد في مواعده من مائة مسح من مرة ثم رأسه حتى يذهب بها إلى قفاه ثم يدها إلى
المسكان الذي منه بدأ ومن ثم قال الزبلي والظاهر انه يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه ويدها
إلى قفاه على وجه مستويع جميع الرأس ثم يمسح أذنيه بأصبعيه اه واختاره واضيخان وقال
الزاهد هكذا روى عن أبي حنيفة ومحمد اه قال في الخاتمة ولا يكون الماء بهذا تسعلا ضرورة
اقامة السنة اه وما في الخلاصة وغيره من انه يضع على مقدم رأسه من كل يد ثلاثة أصابع
ويسلك إبهاميه وبسبب يديه ويجافي بطن كفيه ثم يضع كفيه على جانبي رأسه ففيه تكلم ومشقة كما
في الخاتمة بل قال الكمال لا أصل له في السنة (قوله مسح الجبهة والتيه) أي والخلف فانه لا
يسن فيه التكرار (قوله لان وضوءه) أي المسح للتحفيف أي بخلاف الغسل فانه يثلاث للتنظيف
(قوله ويسح مسح الأذنين) ما يمسح ظاهرهما بالابهامين ودخلهما بالاسبابتين وهو المختار كما في
المعراج ويدخل الخنصرين في حجرهما ويصورهما كما في البحر عن الحلواني وشيخ الاسلام
(قوله مع بقاء البلة) أمامه فثما بار رفع العمامة بهما ولا يكون مقيما للسنة الا بالاجتهد (قوله
ويسن الدلك) هو امرار اليد على العضو مع اسالة الماء ذكره الخوي في بحث الغسل وفي النهر عن
منية المصلي هو امرار اليد على الأعضاء المغسولة في المرة الأولى اه قال ابن أمير حاج لعل
التقييد بالمرّة الأولى اتفاقا مع انها سابقة في الوضوء ودعى ما بعده فافهمي به أدلى لان السابق من
أسباب الترجيح اه وليس الدلك فرضا للاعتدال والاولى اذ هي فائمه اشرطاه في صحة الوضوء
والغسل (قوله الله صلى الله عليه وسلم) أي اياه فافهمي بحذوف وقوله بامراره يده تصوير للفعل
(قوله قبل جفاف السابق) بان يغسل الأخير قبل ما في الأول وفي السبب بتبع الشارح هو أن
يغسل العضو الثاني قبل جفاف الأول اه فاعتبر الثاني مع الأول لا آخر مع السابق وهما
طريقتان وفي المعراج عن الحلواني تحفيف الأعضاء قبل غسل القدمين لا يفعل لان فيه ترك
الولاء قال في البحر أي بخلافه بعد الفراغ فانه لا بأس به ويتحقق الولاء في الفرائض والائتن كما
أفاده السيد مة قبل المحمدي في افادته قهره في الفرائض (قوله مع الاعتدال جسد او زمانا
ومكانا) فلو كان يقينه يتشرب الماء أو كان الهواء شديدا أو كان المسكان حارا يجفف الماء مرعا
ولا يمد تاركه ولو كان طريا لا يجفقه الا في مدة مستطيلة وتأتي في الوضوء لا يكون آتيا بسنة الولاء
(قوله وهي لغة عزم القاب على الفعل) كذا قاله الجوهرى وهو خلط اصطلاح آخر كما هو دأبه لانه
معناها الشربى وامامناها لغة فليس في كلام أهل اللغة الا انها من نوى الشيء قصده وتوجهه اليه
والشارح كس المعنيين (قوله لا يجاد الفعل جزما) الفعل أهم من فعل المأمورات وترك المنهيات
ومدار الامر من علمه لأن المكافى في النهى هو كره النفس على الرأى لكان اعتبار النية
للتروك اغما هو لحصول الثواب لا للحر وجع عن عبادة النهى فاربح ترك فيه كاف فلا يستحق

مرة) مسح الجبهة والتيه لان وضوءه
للتخفيف (و) يسن (مسح الأذنين
ولو شاء إلى أن صلى الله عليه وسلم
غرف) غرة فمسح بهما رأسه وأذنيه
وان أخذله ما جاء به يد مع بقاء
البلة كان حسنا (و) يسن (الدلك)
لفعله صلى الله عليه وسلم بعد الغسل
يامرار يده على الأضواء (و) يسن
(الولاء) مواظبته صلى الله عليه
وسلم وهو يكسر الواو المتابعة بغسل
الأضواء قبل جفاف السابق
مع الاعتدال جسدا وزمانا وكما
(و) يسن (النية) وهي لغة عزم
القلب على الفعل واصطلاحا توجه
القلب لا يجاد الفعل جزما ووقتها
تبل الاستحباب ليكون جميع فعله
تربو كفيته أن ينوى رفع الحدث
واقامة الصلاة

أولئك الذين الوضوء أو امتثال

الامر في غسل القلب فان نطق به الجمع بين فعل القلب واللسان استحبته المشايخ والنية بسنة لتخصيل الثواب لان المسامحة به ليس الاغسل الا وضوءه في الآية ولم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم لا هراي مع جهله وفوضت في التيمم لانه بالتراب وليس من بلا للحدث بالاصالة (و) يس (الترتيب) سنة مؤكدة في الصحيح وهو كائن الله تعالى في كتابه) ولم يكن فرضا لان الواو في الامر لما لم يلق الجمع والفاء التي في قوله تعالى فاقبلوا التمسيع بجملة الاعتقاد (و) يس (البداية بالميامن) جمع ميمنة خلاف الميسرة في اليدين والرجلين لقوله صلى الله عليه وسلم اذ توضأتم فابدؤا بيمينكم وصرف الامر عن الوجوب بالاجماع على استحبابه لشرف اليمين (و) يس (البداية باليمين من رؤس الاصابع) في اليدين والرجلين لان الله تعالى جعل المرافق راكعين غاية الغسل فتكون منتهى الفعل كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (و) يس (البداية في المسح من مقدمة الرأس) (مسح الرقبة) لان صلى الله عليه وسلم توضأ او مأيديه من مقدم رأسه حتى يبلغ بهما أسفل عنقه من قبل قفاوه (لا) يس (مسح الخلقوم) بل هو بدعة (وقيل ان الاربعة الاخيرة التي اولها البداية بالميامن مستحبة) وكان وجهه عدم ثبوت المواظبة وليس مسما (فصل من آداب الوضوء اربعة عشر شيئا) وزيد عليها هي جمع ادب وعرف بأنه وضع الاشياء موضعا وقيل الورد وفي شرح الهداية هو ما فعله

الوحيد (قوله او يذوي الوضوء) ولو نوى الطهارة تكفيه هذا البعض اعتبار الله باليتميم قاله الربيعي (قوله استحبته المشايخ) فالمراد أنهم استحبوه مع القلب ولم يردوا الغسل بهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة والتابعين ولا الثموريين ولا الله عليهم اجمعين (قوله والنية سنة) وقال القدوري انها مستحبة (قوله لان المأمور به ليس الاغسل الا وضوءه) رجعا فبعد هذه العبارة ان الوضوء المأمور به لا تشترط له النية قول الثموري والتحقق ان الوضوء المأمور به يتأدى بغير نية لان المأمور به حصوله لا يتحصي له كساتر الشروط وفي الاشياء من بعض الكتب الوضوء الذي ليس بذي نية ليس بأمور به واستكنه مفتاح الصلاة اه فان اراد المأمور به ما يشاء عليه ارتفع التناهي (قوله ولم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم) الواو حالية والظاهر تأنيده لرجوعه الى النية (قوله لانه بالتراب) أي وهو لم يغير طهرها الا للصلاة ونوايهها الا في نفسه فكان التطهير به تعبدا شعاضا فيه يحتاج الى النية كافي الفتح أول ان افظه يني عن القصد والاصل ان يعترف بالاسماء الشرعية ما تنبى عنه من المعاني (قوله وهو كائن الله تعالى في كتابه) فيه ان الآية خالية من الدلالة على ذلك وانما جاء التنصيص من فعله عليه الصلاة والسلام (قوله لتعقب بجملة الاعضاء) من غير افادة طاب تقديم بعض ما على بعض في الوجود فهو كقولك ادخل السوق فاسترنا خيرا والجمادى كان المعاد اعقاب الدخول بشرا ما ذكره الدليل لما رواه البخاري وأبو داود انه صلى الله عليه وسلم فيم فبدأ بأذنيه قبل وجهه فلما ثبت عدم الترتيب في التيمم ثبت في الوضوء لان الخلاف فيه ما رواه في سقوط قول من قال وينبغي ان يكون واجبا للمواظبة الى آخر ما قال (قوله ويس البداية بالميامن) البداية بتثليث اليما والمذمومة وتبدل يا وهي لغة الانصار قال ابن راحة

باسم الاله ويدينا * ولو بعدنا غيره شقينا

وقيل انه صلى الله عليه وسلم انشد ذلك كما هو عند الحارث بن اسامة من طريق سليمان التيمي عن أبي عثمان (قوله في اليدين والرجلين) وهما عضوان مغسولان تفرج العضو الواحد كلوجه فلا يطلب فيه التيامن والعضوان المسوحيان كالاذنين والخفين فليس بينهما ما عساه لكونه أمهل قال في السراج الا اذا كان أقطع فانه يبدأ بالايمن متناهي من الخدين والاذنين والخفين (قوله فتكون منتهى الفعل) أي والمنتهى لا بد له من مبدأ في العضو وقد فرض غسل جميعه فالمبدأ قوله (قوله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم) أي البداية المذكورة والسكاف للاملة وعبارته في الشرح ولان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا اه وهي أوضح وأولى (قوله البداية في المسح) وأما البداية في الغسل بصب الماء من اعلى سطح الجبهة وقال ابن امير حاج انه ادب (قوله من مقدم الرأس) لما تقدم في الحديث (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) مثله في الشرح والسيد وغمرهما وهو يفتي انه مسح الرقبة مع مسح الرأس عند ذهاب اليدين الى مؤخر الرأس وهو خلاف المتقدم بين الناس وما في الفتح من انه يستحب مسح الرقبة بظفر اليدين لعدم استعمال يدهما فيهم لان مفهومه ان له باطنه من جهة العمل وليس كذلك أفاده الثموري وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان اذا توضأ مسح عنقه ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ ومسح عنقه لم يغفل بالاحلال يوم لقيته (قوله وليس مسما) أي بل المواظبة ثابتة قال في الشرح وعند اختلاف الاقوال كان فعله أولى من تركه اه وفيه انه لم يقل أحد بتركه وانما الخلاف في تأكيده واستحبابه فكان الاولى حذفه

فصل من آداب الوضوء الخ (قوله وزيد عليها) أوصاها في الخواص الخفية وسكتي قوله اليد (قوله وقيل الورد) وقيل ما فعله خير من تركه وقيل ما عذب المسكوك ولا يذم على تركه وقيل المطلوب فعله شرعا من غير ذم على تركه اه من الشرح ركه منقاربة (قوله هو ما فعله

الذي صلى الله عليه وسلم الخ) ويسمى بالنفل لانه زاد على الفرض وبالمسح لان الشارع
صحه بالندوب لان الشارع بين ثوابه وبالندوب لان فاعله متبرع به قاله السيد (قوله وأما
السنة) أي المؤكدة (قوله لا لعقاب) لكن اذا اعتاد الترك فعليه ان يسيرون ان ترك الواجب
وقدم (قوله الجلوس في مكان مرتفع) المراد حفظ الثياب عن الماء المستعمل كذا ذكره السكاك
لا بقاء الجلوس في مكان مرتفع قاله السيد (قوله لانه حالة أرحى لقبول الدعا فيها) أي وهو مشغل
على الادعية ولما روى مرفوعاً كرم المجالس ما استقبل به القبلة (قوله وعدم الاستعانة بغيره)
قال السكاك في لا كراهة في الصب ولا يعلل انه خلاف الاول وساق هذه احاديث دالة على
ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله وضعف ما يدل على الكراهة وعن كان يدعين على وضو بغيره
عثمان وفعله ناس من كبار التابعين كما في العيني على البخاري (قوله لتحصيل العزيمة) مراده
بها الشيء الاقوى وليس مراده بالمسح الذي لم يبين على اعداء العباد فان التلفظ به المبرور
الشارع (قوله أي المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين) قال ابن أمير حاج
سئل شيخنا حافظ عصره شهاب الدين بن حجر العسقلاني عن الاحاديث التي ذكرت في مقدمة
أبي المايث في أدعية الائمة فأجاب بأنها ضعيفة والعلماء يتساهلون في ذكر الحديث الضعيف
والعمل به في الفضائل ولم يثبت منها شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه قوله ولا من
فعله اه وطرقها كلها لا تخلو عن متهم بوضع ونسبة هذه الادعية الى السلف الصالح اولي من
نسبتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حذر من الوقوع في مصداق من كذب على متعمدا
وليتم وأما مقدمة من النار وعن هذا قالوا كما في التقرير بشرحه اذا أردت رواية حديث ضعيف
بغير اسناد فلا تقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أشبه ذلك من صيغ الجزم بل قل روى
عنه كذا أو بلغنا أو ورد أو جاء أو نقل وما أشبه من صيغ التقرير وكذا فيما تنشك في صحته
وضعه أما الصحيح فاذكره بصيغة الجزم ويقع فيه صيغة التقرير كذا يقع في الضعيف صيغة
الجزم قال المصنف وغيره ولم يثبت منه الا الشهادتان بعد الفراغ منه قاله السيد عن النهر (قوله
والنية) أي استصحابها كما في الفتح وأشار به قوله استصحابها الى ان المنزوي واحد وهو امتثال
الامر مثلا (قوله وهكذا في سائرهما) فيقول عند غسل الوجه بسم الله اللهم بوضو وجهي يوم
تبيض وجهه وتسود وجوه وعند غسل اليدين بسم الله اللهم اعطني كتابي بيمينى وحاسبني حسابا
يسيرا وعند غسل اليسرى بسم الله اللهم لا تعطيني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهرى وعند مسح
رأسه بسم الله اللهم أطلقني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك عرشك وعند مسح أذنيه بسم الله
اللهم اجعلني من الذين يسمعون القول فينتبهون أحسنه وعند مسح عنقه بسم الله اللهم اعنق
رقبتي من النار وعند غسل رجله اليمنى بسم الله اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الاقدام
وعند غسل اليسرى بسم الله اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعي مشكورا وقبحا رقي لن قبول اه
من الشر ح (قوله أيضا) أي بعد كل دعاء (قوله رادخال خضره) أي اغلة خضره وهو بكسر
اللام والصاد وقال العارمي الفقه ففتح الصاد قال في المحيط ويدخل خضره في صمخ اذنيه
ويحركها وهو مروي عن أبي يوسف والعمامات منى صمخ بكسر الصاد ويقال بالسين الله- ملة
(قوله وتحريل خاتمه الواسع) اما الضيق فان علم وصول الماء استحب تحريره والافترض قاله
السيد (قوله والامتنعاط) مثله الاستنثار (قوله لان وضوءه ينتقض الخ) أي وهو اذا قوصأ في
زمر قبل الوقت فلا يحلوا ما ان يكون بين الوقتين وقت مهمل أولا فان كان بينهما ما وقت مهمل
وتوضأ به لارقت الثاني جاز ذلك عندهما وقال أبو يوسف وزفر لا يجوز زنتدب له إعادة الوضوء في
الوقت ح وجام الخ الاف وان لم يكن بينهما ما وقت مهمل وقوصأ في آخر الوقت للوقت الثاني لا يجوز
اجتماعا فوجب إعادة الوضوء وحيد فلا فائدة في وضوئه قبل الوقت قال السيد وهذه إحدى

التي صلى الله عليه وسلم مرة
أومرتين ولم يواظب عليه وحكمه
الثواب بفعله وعدم اللوم على تركه
وأما السنة فهي التي واظب عليها
النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك
ملا هذ مرة أو مرتين وحكمها
الثواب وفي تركها لعقاب لا العقاب
فأداب الوضوء (الجلوس في مكان
مرتفع) تحريزا من الغفلة (واستقبال
القبلة) في غير حالة الاستنجاء لانها
حالة أرحى لقبول الدعا فيها وجعل
الاناء الصبيح على يساره والكبير
الذي يخترق منه على عينه (وعدم
الاستعانة بغيره) ليقيم العبادة
بنفسه من غير إغارة غيره عليها بلا
عذر (وعدم التكلم بكلام الناس)
لانه يشغل عن الدعا المسأثور بلا
ضرورة (والجمع بين نية القلب
وفعل اللسان) لتحصيل العزيمة
(والدعا بالمأثور) أي المنقول
عن النبي صلى الله عليه وسلم
والصحابة والتابعين (والتمسجة)
والنية (هند) غسل (كل عضو) أو
مسحه فيقول ناواه المضمض بسم
الله اللهم أعني على تلاوة القرآن
وذكرك وشكرك وحسن عبادتك
وعند استنشاق بسم الله اللهم
أرحني رائحة الجنة ولا تحني رائحة
النار وهكذا في سائرهما ويصلي على
النبي صلى الله عليه وسلم أيضا كما
في التوضيح (و) من آد (ادخال
خضره في صمخ أذنيه) مبالغة
في المسح (وتحريل خاتمه الواسع)
للمبالغة (و) (كون
المضمضة والاستنشاق باليد اليمنى)
لشرفها (والامتنعاط باليسرى)
لانها (و) تقديم (التوضوء قبل
دخول الوقت) مبادرة للطاعة (غير
المذكور) لان وضوءه ينتقض
بمخروج الوقت عند ناء بدخوله عند

زفر وجماعة عند أبي يوسف (والايمان
 بالشهادتين بعده) قائماً مستقبلاً
 لقوله صلى الله عليه وسلم ما منكم
 من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم
 يقول أشهد أن لا إله الا الله وان
 محمد عبده ورسوله وفي رواية أشهد
 أن لا إله الا الله وحده لا شريك له
 وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الا
 فحقت له أبواب الجنة الثمانية
 يدخلها من أي باب شاء وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من
 قال اذ قوضا سبحانك اللهم وبحمدك
 أشهد أن لا إله الا أنت استغفرك
 وأقرب اليك طمع بطابع ثم جعل
 تحت العرش حتى يؤتى بصالحها
 يوم القيامة (وان يشرب من فضل
 الوضوء قائماً) مستقبلاً القبلة أو
 قائداً لأنه صلى الله عليه وسلم شرب
 قائماً من فضل من رآه وما زعم
 وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يشرب من أحدكم قائماً فليس شيء
 فليس شيء وأجمع العلماء على
 كراهته تنزيهاً لمرطبي لادني
 (وان يقول اللهم اجعلني من
 التوابين) أي الراغبين عن كل
 ذنب والتواب مبالغة وقيل هو
 الذي كلما ذنب بأدباً توبة والتواب
 من صفات الله تعالى أيضاً لأنه
 يرجع بالانعام على كل مذهب
 بقبول توبته (واجعلني من
 المتطهرين) أي المتزهرين عن
 القواحش وقدم المذهب على المتطهر
 لدفع القنوط والحب ومن الادب
 انه لا يتوضأ بماء مشمس لانه يورث
 البرص ولا يستخلص لنفسه اياه
 دون غيره لان الشربة حنيفة
 سهلة مسحة ومنه صب الماء يرفق
 على وجهه وترك الخفيف وان
 مسح لايه الغفيرة

المسائل الثلاث التي انفصل فيها أفضل من الفرض الثانية ابراهيم المعسر أفضل من انظاره
 الثالثة البدء بالسؤال أفضل من رده (قوله ويوم ما عند أبي يوسف) أي بأيام ما وحده (قوله
 والايمان بالشهادتين بعده) ذكر الغزوي انه يشير بسبب ابنته حين النظر الى السماء وسميت
 سبابة لانه يسبب بها الاولى قسيتها بجسجة كائن على في شرح الشربة وخصت بذلك لما ذكره
 شرح المولد ان الله تعالى لما خلق آدم جعل نور محمد صلى الله عليه وسلم في سلبه فسكات الملائكة
 عقب خلفه تعظيم هذا النور فسأل آدم ربه عز وجل أن يجعله امامه حتى تستقبله الملائكة
 فجعلته في جبهته ثم قال آدم اللهم اجعل لي من هذا النور نصيباً فجعله الله تعالى في مسجته فصار
 ينظر اليه وكان كذلك الى أن نزل الدنيا واشتغل بأمر المعاش فجعل في ظهره كما كان أولاً
 فاعطيت المسجحة الشرف من وقتئذ وفيه انوار عاتق ليد (قوله فيسبغ الوضوء) أي يعم
 الاعضاء بالماء من قولهم درع سابعة أي شاملة للبدن والمراد هنا الاحسان (قوله وفي رواية) هي
 لم (قوله يدخلها من أي باب شاء) وذلك لتعظيمه وتكريره (قوله طبع بطابع) أي ختم عليه
 بخاتم الوضوء بجنته تعظيمه ويرتب عليه ثمر الثواب (قوله من فضل الوضوء) يقع القوا والماء
 الذي يتوضأ به أي ما لم يكن صائماً (قوله أو قائداً) أولئك خير قوا واليه يقول عند شربه اللهم اشقي
 بشفاؤك وداف في بدوائك واعصني من الوهن والامراض والواجع وفي الهندية يشرب قطرة من
 فضل وضوئه (قوله لا يشرب من أحدكم قائماً) يحول على غير الخاتمين السابطين والمراد بالمبالغة
 في النهي عن هذا العمل قال قتادة لرواية أنس فلا كل قال ذلك أشرف وأخبر في العناية ولا
 من بالشرب قائماً ولا يشرب ماشياً وخص للسافر ذكره الحلبي (قوله واجمع العلماء على
 كراهته تنزيهاً للح) لا تسمي الحكاية الاجماع فانه لم تعارضت الاحاديث الدالة على النهي
 والاحاديث الدالة على الفعل اختلف العلماء في التخصيص من التعارض فمن قائل ان النهي ناسخ
 للفعل ومن قائل بالعكس ومن قائل ان النهي ليس للتحريم بل للتنزيه لانه لا مرطبي لادني
 وقوله لبيان الجواز ذكره ابن امير حاج (قوله أي الراغبين عن كل ذنب) مبالغة فيه من حيث
 الاعراض عن كل ذنب (قوله وقبل هو الذي الخ) في هذا المعنى زيادة المبادرة (قوله بقبول
 توبته) متعلق بالانعام والماء للتصوير اولاً بعبية ولوزادوا واطفاه على الانعام لكان أولى
 وأقارب مضاهم ان الثواب في حقه تعالى بمعنى الموفق لها والذي يقبلها (قوله أي المتزهرين عن
 القواحش) وقبل الذنب لم يذوبوا وخبر صاحب المنيعة بين أن يقول به تمام الوضوء وفي خلاله
 وكلا الأمرين حسن كما قاله ابن امير حاج قال غير ان الوارد أن يقول به العراغ منه لا بالشهادتين
 (قوله لدفع) الخنوط أي من المذهب (قوله والحب) أي من المتطهر فان قلت ان جعله من أحدهما
 ينافي الآخر أحجب منه بأن الواو يعني أو ولقائل ان يقول ان الخنوط لا يتوهم مع طلبه ان يكون
 منهم فهو مندفع بالماء لانه قد سبق وأحب لا يأتي من المتطهر لانه من السكائر وهو لم يذنب اصلاً
 ومن القواحش وهو متزهر نهى على ان مقام الداء لا يزال فيه ذلك فتدبر ويعتدل ان الضمير في
 قدس يرجع الى الله تعالى أي في قوله تعالى ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين (قوله انه
 لا يتوضأ بماء مشمس) لقوله عليه السلام لعائشة حين وضعت الماء لا تغعلي يا حبيب الله فانه يورث
 البرص اه من الشرح (قوله ولا يستخلص لنفسه اياه الخ) أي لا يجعله لنفسه خالصاً من الشركة
 وقد سئل محمد بن واسم أي الوضوء أحب اليك أم ما يخرج من متوضأ العامة قال من متوضأ
 العامة قال عليه السلام أحب الايمان الى الله تعالى السحبة الخفيفة اه من الشرح (قوله
 حنيفة أي ما تلهي الايمان الباطلة) (قوله مسحة) يرجع الى معنى مهلة أو معناه مقبولة من غرب
 فيها أي ومن سهلها عدم الاستخلاص (قوله وترك الخفيف) في انار محمد اخبرنا أبو حنيفة عن
 حماد عن ابراهيم في الرجل يتوضأ فيه مع وجهه بالثوب قال لا بأس به قال محمد بن ناخذ ولا نرى

بذلك بأسا وهو قول أبي حنيفة اه وفي الخاتمة لا بأس بالتوضي والغسل ان يتمسح بالماء يدل روى
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يفعل ذلك وهو الصحيح الا انه يقتضي ان لا يبالغ ولا
باعتقاص فيبقى أثر الوضوء على الاعضاء اه مخصصا وردت عدة احاديث تدل على انه فعله عليه
الصلاة والسلام وهذا كانه اذا لم يكن حاجة الى التمشيط فان كانت وظاهرا انه لا يختلف في جوازه
من غير كراهة بل استحباب او وجوبه بحسب تلك الحاجة المعارضة المندفعة به قاله ابن امير حاج
ثم قال وهذا في الحى أما الميت فتضى كلام مشايخنا انه مستحب لثلاثة ائمة كفاية فيصير مثله
اه (قوله وان تكون آيته من خرف) فانه روى ان الملائكة تزور بيت من آيته من خرف من
المسلمين (قوله غسل عروها ثلاثا) لينقن الطهارة (قوله ووضعه على يساره) ليصب منه على
بعضه وقت لم يابعد ذلك (قوله لارأسه) تحاميا من تقاطر الماء المستعمل وقوله حالة الغسل أى
حالة ارادة الصب للغسل ولا يظهر حال الغسل الحقيقي لان اليدين مشغولتان بغسل الاعضاء
(قوله وما تحت الخاتم) تقدم ما يفيد (قوله اطالة للغرة) المراد ما يعم التحصيل واطالة الغرة
تكون بالزيادة على الحد المحدود كما في البحر أما التحصيل فقال في شرح الشريعة انه يغسل الذراعين
لنصف العضدين والرجلين لنصف الساقين اه (قوله استعداد الوقت آخر) لوقال لوضوء آخر
لسكان اوليهم الوضوء على الوضوء في وقت واحد (قوله لسوله صلى الله عليه وسلم الخ) أخرجه
الدليل في مسند العمدوس (قوله كتب في ديوان الشهادة) الديوان بالكسر ويفتح بجميع الجمع
والكتاب يكتب فيه أهل الجيش وأهل الدولة وأول من وضعه محمد رضى الله عنه قاموس فالمراد
انه يكتب اسمه مع اسمائهم في محل كتابتهم والمراد منه وما قبله ان يعطى نوابهم وان تفاوتت
الكيفيات (قوله حشره الله محنة الانبياء) بكسر الشين وفتح حجل الاجتماع أى اذا اجتمع
معهم في مجمعهم لا يضام لان مصاحب الكرام لا يضام (قوله ولما ذكره الفقيه أبو الليث في
مقدمته) ذكره المصنف في كبره قال في المناص: الحسنة حديث قراءة انا انزلناه عقب الوضوء
لا أصل له انتهى وبمعنى به اذ كرفي المقدمة ولم يظهد على وضعه
وفصل في المكروهات يقال كره الشيء بكروهه من باب سمع كرها ويضم وكراهية بالتخفيف
والتشديد اذ لم يحبه قاموس والمكروه عند الفقهاء نوعان مكروه تحريري وهو المحل عند اطلاقهم
المكراهة وهو ما تركه واجب وشبهه بما ثبت به الواجب كما في الفقه ومكروه تنزيهي وهو ما تركه
أول من فعله وكثيرا ما يطلقونه فلا بد من النظر في الدليل فان كان تنزيهيا يباح حكم بكراهة
التحريم بالموجود صارف عنه الى التنزيه وارجح ان الدليل تنزيهي بل كان معيدا للترك الغير
الجازم فهي تنزيهية قاله صاحب البحر ثم المكروه تنزيهي الى الحد اقرب اتفاقا كما في
استحسان البرهان وأما المكروه تحريري فعند محمد وهو حرام ولم يطلقه عليه لعدم النص الصريح
فيه والمشهور عنهما انه الى الحرام اقرب بمعنى انه ليس فيه عقوبة بالنار بل غيرها كحرمان
الشفاععة وفي التلويح من بحث الفقه المكروه تحريري ما يستحق فاعله محذور دون العقوبة
بالنار كحرمان الشفاععة والواحد في رتبة المكروه تحريري اه وقال الزيلعي من
بحث حرمة الخيل القريب من الحرام ما يتعلق به محذورون استحقاق العقوبة بالنار بل العذاب
كترك السنة المؤكدة فانه لا يتعلق بعقوبة النار ولا يمكن يتعلق به الحرمان من شفاععة النبي
المختار صلى الله عليه وسلم (قوله ضد المحبوب) مراده ما يعم المحبوب الواجب لتدخل كراهة
التحريم (قوله والآداب) فيه مناسفة لما قدمه أول الآداب من أن الآداب لا يلام على تركه ومن
جملته عدم لتسكع والاستعانة وجعل الكراهة نة ابله وفيها اللوم وجعل الاستعانة والتسكع
بكلام الناس مكروها من فليقتامل (قوله فلا صر لها) تمرى على قوله فيكره للتوضي وقوله
سنة أشياء بالنصب بالنظر للشرح لانه معمول لقوله بعدها (قوله لانه للتقريب) أى عدها

وان تكون آيته من خرف
وغسل عروها ثلاثا ووضعه
على يساره ووضع اليد حالة
الغسل على عروته لارأسه وتعاود
موقيه وما تحت الخاتم وملا
حدود القروص اطالة للغرة ومل
آيته استعداد الوقت آخر وقراءة
سورة القدر ثلاثا لقوله صلى الله
عليه وسلم من قرأ في أثرو وضوءه انا
أنزلناه في ليلة القدر مرة واحدة
كان من الصديقين ومن قرأها
مربعين كتب في ديوان الشهداء
ومن قرأها ثلاثا حشره الله محشر
الانبياء أخرجه الدليل ولما ذكره
الفقيه أبو الليث في مقدمته
وفصل في المكروهات
(و) ما (يكروه) المكروه
ضد المحبوب والآداب فيكره
للتوضي ضد ما استحسب من
الآداب فلا صر لها بعدها (سنة
أشياء) لانه للتقريب فيها

(الامراف في) صب (الماء) اقله صلى الله عليه وسلم لسهل على من يهرق وهو يتوضأ ما هذا السرفي باسعد فقال في الوضوء سرف قال نعم وان كنت على نهر جار ومنه ثلث المصح بعباء جديد (والتعثير) يجعل الغسل مثل المسح فيه لان فيه تقويت السنة وقال عليه السلام خير الامور اوساطها (و) يكره (ضرب الوجه به) لما فيه شرف الوجه فيلقبه برفق عليه (و) يكره (التكلم بكلام الناس) لانه يشغله عن الادعية (و) يكره (الاستعانة بغيره لقول عمر رضي الله عنه رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي ماء لوضوئه فبادرته ان استقي له فقال ما يعترفاني لا اريد

ان يعينني على صلاتي احدى من غير عذر) لان الضرورات تبيح المحظورات فكيف بما لا يحظر فيه وعن الامام الوبري انه لا بأس به فان الخادم كان يصب على النبي صلى الله عليه وسلم

فصل في اوصاف الوضوء وقد ذكرها بعد بيان سببه وشروطه وحكمه وركنه فقال (الوضوء على ثلاثة اقسام الاول) منها انه (فرض) كما قدمناه بدليله والمراد بالفرض هنا

الناصب بالقطعي وأما المحدث والمقدار فهو ما يغتسل الجواز بغوته ليشمل الفرض الاجتهادي كربع الرأس وتواتر آيته بالمدينة وقد فرض بمكة (على المحدث) اذا اراد القيام (للمسلاة) كما امر الله تعالى (ولو كانت) الصلاة (تفلا) لان الله لا يقبل صلاة من غير طهور كما تقدم

وهو بفرض الطاء وقال بعضهم الا وضوءه (و) كذا (للمسلاة) الجائزة لانهم لا يفتيدون من مسلاة وان لم تكن كاملة (و) مثله (مسلاة التلاوة) (و) كذا الوضوء فرض (لمن) القرآن ولو آية مكتوبة على درهم أو حائط لقوله تعالى لا يسعاه الا

المطهرون وسواء السكابة والبياض وقال بعض مشايخنا انما يكره للمحدث من الموضوع المكتوب دون الحواشي لانه لم يحس القرآن حقيقة والصحيح ان مسحها كمن المكتوب ولو بالفارسية يحرم منه اتفاقا على الصحيح (و) القسم

سنة للتعثير (قوله الامراف في صب الماء) الامراف العمل فوق الحاجة الشرعية في فتاوى الحجة يكره صب الماء في الوضوء زيادة على العدد المستنون والقدر المعهود لما ورد في الخبر شرار امتي الذين يرفون في صب الماء اه وفي الدر ويكره الامراف فيه تحريم الوضوء الزهر اذ الملوكة له اما الموقوف على من يتطهر به ومنه ماء المدارس حرام اه (قوله فقال في الوضوء سرف) الذي في رواية احمد وابي يعلى والبيهقي في شعبة وابن ماجه في سننه فقال اوفي الوضوء من زيادة الوارد العاطفة فقال على مقدار تقديره انقول هذا في الوضوء سرف (قوله والتعثير) هو عدم بلوغ الحد المستحسن فلو حقت صر على ما دون الثلاث قيل بأثم وقيل لا وقيل بأثم بالاهتمام واعلم انه نقل غير واحد الاجماع على عدم التقدير في ماء الوضوء والغسل بل هو بقدر الكفاية لا اختلاف طبع الناس وعن عائشة جرت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة صاع ثمانية ابطال وفي الوضوء رطلان اه وهما مقدار دربع الصاع (قوله يجعل الغسل مثل المسح) بأن يقرب الغسل الى حد الدهن لكن لا بد من أن يقطر ولو قطرتين حتى يكون غسلا والا فلا يصح الوضوء أصلا (قوله ويكره ضرب الوجه) أي تنزيه ماؤه مثله غيره من بقية الالهضاء كما في الدر (قوله لما فيه شرف الوجه) ولان فيه انتضاح غسالة الماء المستعمل فالتحيز عنها أولى ولا يغمر عينيه ولا يقبض فيه شدة بحيث تنكمش حرة الشفتين ويحاجر العينين أي أطراف الاجفان ومما ثبت الحد بل وجوب ايسال الماء الى ذلك المحل حتى لو بقيت منه لمعة لم يصبها الماء لا يصح الوضوء كما في الحلبي (قوله فيلقه برفق عليه) أي برسول الماء على الوجه من أعلى الجبهة برفق ثم يدلك به (قوله ويكره التكلم بكلام الناس) ما لم يكن الحاجة تغوته بتركه قاله ابن امير حاج (قوله لانه يشغله عن الادعية) ولاجل تغايص الوضوء من شوائب الدنيا لانه مقدمة العبادة وذكر بعض العارفين ان استحضار في الصلاة يتبع الاستحضار في الوضوء وعدمه في عدمه (قوله ويكره الاستعانة بالخ) تقدم ما فيه وانه لا بأس به وأما حديث عمر فضعيف ولا يقاوى غيره ما يدل على ثبوته عنه صلى الله عليه وسلم أقاده بعض المحققين

(فصل في اوصاف الوضوء) قوله الوضوء على ثلاثة اقسام (العدد لا يفتد الحصر فلا يفتد في انه قد يكون مدرها كالوضوء على الوضوء قبل تبديل المجلس الاول أو اداءه عبادة لا يصح بدونه به وقد يكون حرما كما اذا كان ذلك من ماء الوقف والمدارس (قوله والمراد بالمرض هنا الثابت بالقطعي) فالمراد بالوضوء من حيث هو بقطع النظر عن اجزائه (قوله والمقدار) عطف تفسير (قوله فهو ما يغتسل الجواز بغوته) أي فالمراد بالمرض النظر الى المرض لا المرض الا عام وهو ما يغتسله الشيء اذا لم يعم القطعي بالنظر الى أصل الغسل والمسح والاعلى بالنظر الى المقدار ولذا قال المصنف ليشمل الخ (قوله ا اراد القيام) أي الشرع فليس المراد به قصد القعود فان المراد بالصلاة ما يعم النافلة وهي تصح من قعود (قوله وهو بفرض الطاء) الطهور المصدر واسم ما يتطهر به أو الطاهر المطهر قاموس (قوله ومثلهما سجدة التلاوة) لغوهم بشرط لها ما يشترط للصلاة (قوله ولم يكن صلاة حقيقة) يعني انه لما شبه الصلاة من وجهه دون وجهه قلنا بوجوب الطهارة وعدم توقف صحة عليها (قوله فيجب بتركه دم في الواجب) اعلم انه اذا طاف الفرض بمحدثا وجب دم وان كان جنبه فبعدمه وان طاف الواجب كالوداع او النقل بمحدثا فصدقة

(الثاني) وضوء (واجب) وهو الوضوء (للتطواف بالكعبة) لقوله عليه السلام اطراف حول الكعبة مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه ولا يتكلم الا بخير ولم يكن صلاة حقيقة لم تنفك صحة على الطهارة فيجب بتركه دم في الواجب بدنه في الفرض للجنابة وصدقة في النقل يترك الوضوء كما ذكر في محل (د) القسم (الثالث) وضوء (مندوب) في احوال كثيرة

وجنبنا فقدم نقوله فيجب بتركه أى الوضوء في الواجب دم لا يتم فليتأمل (قوله كس الكتب الشرعية) نحو الفقه والحديث والعقائد طهرتها تعظيما قال الخليلي في إسناده هذا العلم بالاعتظيم في ما أخذت الكفاية الا بطهارة والسرخصى حصل له في ليلة داء البطن وهو يكرر درس كتابه فنوذا تلك الليلة سمع عشرة مرة اه من الشرح (قوله الا التفسير) أى فلا يرخص ولو كان التفسير أكثر وهو صادق بأن يكون قرضا أو واجبا لأن عدم الرخصة يجاههم ما يقول المصنف وهو يقتضي الخ فيه تأمل ونقل العلامة فوح عن الجوهرية والسراج أن كتب التفسير لا يجوز من موضع القرآن منها وله ان يس غير ما بخلاف المحقق لأن جميع ذلك تبسح له اه (قوله للنوم على طهارة) ظاهره انه لا يأتي بذلك المندوب الا اذا أخذ النوم وهو متطهر فلو تطهر ثم اضطجع واحدا فنام لا يكون آتيا به (قوله واذا استيقظ منه) مما دارة للطهارة (قوله الحديث بلال) حاصله ما رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم رأى مناما أنه دخل الجنة وبلال أمامه يسمع خشخشة نعاله فسأله عن ذلك فقال انى كلما أحدثت أتوضأ وأمسلى ركعتين وسئل بعض الفضل هل يلبس في الجنة نعال فأجاب نعم مستدلا بما في الحديث (قوله اذا تبدل مجلسه) أرادى بالاول عبادة مقصودة من مشروعة الوضوء (قوله وبعد كلام غيبية) لا حاجة الى تقديره ضاف لان الغيبة حقيقة في ذكرا لاخ وقوله يذ كراخ نصوير الغيبة وقوله في غيبته الاولى حذفه لانها كذلك في الحضور ولا تسهي غيبة الا اذا كان صادقا فيها وأما اذا كانت كذبا فيعتان قال الحازن وهو أشد من العيبة وكما يكون والقول تسكون بغيره من كل ما يفهم منه المنصود وكما يحرم ذكرها باللسان يحرم اعتقادها بالقلب واسقامها وتباح عند الشكوى من الظالم لمن له قدرة على انصافه وعند الاستعانة به على تغيير المنكر ورد العاصي الى الصواب وعند الاستفتاء بان يقول للمفتي ظلمي فلان بكذا اوز وجبى يفعل كذا وكذا وعند تصدير المسلمين من الشر كبيان جرح مجروحين من الرواة والشيوخ وكلاخبار عن العيب عند المشاورة في مصاهرة انسان أو معاملة أو المسافرة معه وكلاخبار بعيب ما يشتره وهو لا يعلم بل يجب وعند ذكر الفاسق بما يجاهر به لا يغيره وعند التعريف بما يشتهر به من الكتب كالحش والاهرج وعند الشفقة على المعتاب وعند عدم التعمين فهي ثمانية (قوله وكذب الخ) وأما التعريض بالكذب لغير ضرر ورة قبل يحرم لان اللفظ ظاهره الكذب وان احتمل الصدق وقبل لا يحرم لانه ليس بكذب لانه مما يحتمله اللفظ وأما ان الاستعانة بتفارق الكذب من وجهين أحدهما البناء على التأويل والثاني نصب القرائن على ارادة خلاف الظاهر نحو رأيت اسدا في الحمام بخلاف الكذب كذا في شرح شرعة اسلام (قوله اختلاف ما لم يكن) أى افراؤه يقال خلق الاول واختلقه وتخلقه افتراه وتخلو الكلام منقده افتاده في القاموس (قوله واصلاح ذات البين) وأما دفع الظالم عن المظلوم في معنى الصلح بين اثنين وبعضهم جعله رابعا (قوله القمام المضرب) لم يذكره هذا المعنى المجدى القاموس وانما قول النمرق الحديث اشاعة له وافساد اود كره معاني آخر اه (قوله وبعد كل خطيئة) منها الشتيمة والنفاق والتلق والشتيمة هي السب في الوجه كما في فتح الباري والفاق ترك المحافظة على أمور الدين سرادمر احاطنا علنا وأما التلق فهو الود واللفظ وان يعطى بالادان ما ليس في القلب قاموس وفي شرح الكفة للمعنى هو اللطف الشديد الخارج عن العادة وقال المداوى هو الزيادة في التودد وما يبنى ليس يخرج معاندا الانسان وفي جميع الانهر الفاق مذهب ومخالق التواضع فنه مدوح ومن الخطايا المداينة وهي ترك الدين واصلاح الدنيا وأما المدايرة فهي بذل الدنيا ومنه حسن المعاشرة والرفق لاصلاح الدين أو الدنيا أو معاشرة وهي مباحة ودرع السجبت اه (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا الخ) فيه نظر فانه يدل على ان المندوب للغسل الغسل لا الوضوء وبه صرح الحلبي في الشرح الكبير

كس لكتب الشرعية ورخص مسها للمحدث الا لنفسه كذا في الدرر وهو يقتضي وجوب الوضوء لمس التفسير فيكون من القسم الثاني ونوب الوضوء (للتوضوء على طهارة) أيضا (اذا استيقظ منه) أى النوم (و) تجديده (للدائمة عليه) الحديث بلال رضى الله عنه (والوضوء على الوضوء) اذا تبدل مجلسه لانه نور على نور واذا لم يتبدل فهو اسراف وقيد بالوضوء لان الغسل على الغسل والتيمم على التيمم يكون عبثا (وبعد) كلام غيبية يذ كرك أخاك بما يكره في غيبته (وكذب) اختلاف ما لم يكن ولا يجوز الا في نحو الحرب واصلاح ذات البين وارضاء الاهل (وغية) القمام المضرب والقيم والنميمة السعاية بنقل الحديث من قوم الى قوم على جهة الافساد (و) بعد (كل) خطيئة وافساد شئ من قبيل ان الوضوء يكتفى بالانوب الصغار (وقفة خارج الصلاة) لانها حدث صورة (وغسل ميت رحله) لقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فليغتسل

لورود السنة به (وليتوضأ عند) أرادته
 (أكل وشرب وقوم) معارضة (وطه
 وغضب) لأنه يطفئه (والقراءة
 (قرآن) وقراءة (الحديث
 وروايته) تعظيمه لشرفه
 (ودراسة علم) شرعي (وأدان
 وإقامة خطبة) ولو خطبة تكاج
 (وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم)
 تعظيمه لمجده ودخول مسجده
 (ووقوف بعرفة) لشرف المكان
 ومباهاة الله تعالى الملائكة بالواقفين
 بها (ولاحق بين الصف والمروة)
 لإداء العبادة وشرف المسكنين
 (وبعد) (أكل لحم جزور) للقول
 بالوضوء منه خروج من الخلاف ولذا
 عنه فقال (وليفرّج من خلاف)
 سائر العلماء كما إذا من امرأة)
 أو فرجه يبطن كفه لتكون
 عبادة صحيحة بالاتفاق عليها
 استبرأه لادنه هكذا اجعت وان ذكر
 بعضه بأصفة السنة في محله للقائمة
 التامة بتوفيق الله تعالى وكرمه
 (فصل) هو طائفة من المسائل
 تغيرت أحكامها بالنسبة لما قبلها
 (ينقض الوضوء) النقص إذا
 أضيف إلى الأحكام كنقض الحائط
 يراد به إبطال تأليفها وإذا أضيف
 إلى المعاني كالوضوء يراد به إخراجها
 عن إقامة المطلوب بها والواقض
 جمع ناقضة (أثنا عشر شيئاً) منها ما
 خرج من السبيلين) وان قل سبي
 القبل والدرسيلا لكونه طريقاً
 للخارج وسواء المعتاد وغيره كاللودة
 والحصىة (الاربع القبل) الذكر
 والفرج (في الأصح) لأنه اختلاف
 لاربع وان كان ربحاً للنجاسة فيه
 وربع الدبر ناقضة بمرورها على
 النجاسة لان هين طاهرته فلا ينجز
 مبتل الثياب عند العامة فينقض
 ربح الغضاة احتياطاً وان خروج
 الخرج يتحقق بظهور البلة على رأسه

على النية قاله السيد (قوله من حله فليتوضأ) أخذ به الإمام أحمد فأوجب فيه ثبوت الوضوء خروجا
 من الخلاف وعمل بالحديث (قوله وقبل غسل الجنابة) الظاهر أن الحيفض والنفاس كالجنابة
 كذا يحتمل بعض الفضل (قوله ولينب عند ارادة أكل الخ) أما الوضوء بين الجماعين وعند النوم
 فالمراد به الشرعي في قول أبي حنيفة وما لك والشافعي وأحمد والجمهور كما في شرح البخاري للبدر
 العيني والمافظ ابن حجر لما رواه البخاري عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا
 أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وقضاً للصلاه وحدهم لم والاربعة وابن حبان والمحاكم
 والبيهقي في السنن الكبير إذا أتى أحدهم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهم وضوء إذا كان
 حبان ومن بعده قاله تمشط للعود وقال أبو يوسف لا يمسح بينهما وله على ذلك دليل حملت على
 بيان الجوار جمع بين الرابات ومشي الطحاوي على أن الأمر بالوضوء في كل من معارضة الأهل
 والنوم ونسوخ وأما الوضوء عند ارادة أكل أو شرب فالمراد به الأعمى لما روى الطحاوي وأبو
 داود وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يأكل
 وهو جنب غسل يديه قال في شرح المشكاة وعليه جمهور العلماء وفي الخاتمة الجنب إذا أراد أن
 يأكل أو يشرب بالمسح به أن يغسل يديه وفاه وان تركه لا بأس به وله ظ خزانة الأكل ولن ترك
 يضره وفي منية المصلي إذا أراد الجنب الأكل والشرب ينبغي له أن يغسل يديه وفاه ثم يأكل
 أو يشرب به بورت العقر اه أي لان الأكل والشرب بدون ما ذكر سبب له عرقه ابن أمير
 حاج (قوله والغضب) لقوله صلى الله عليه وسلم إن الغضب من الشيطان وإن الشيطان خلق من
 النار وأغاث طفا النار بالماء فاداغضب أحدكم فليتوضأ رواه الإمام أحمد وهو داود في الأدب
 أي ولو كان متوضئاً فالشدة الغضب تدب له الغسل قاله في مواهب القدير (قوله وقراء
 حديث) هي المتعارفة لأن من التكلم على ما فيه من فقه وغرب ومشكل واختلاف ولغة
 وأعراب (قوله وروايته) هي مجرد ذكر الاسناد والامتن (قوله وشرف المسكنين) الصفا والمروة
 (قوله للقول بالوضوء منه) هو قول الإمام أحمد (قوله وللفرج من خلاف سائر العلماء) ظاهره ولو
 غير الأربعة (قوله كما إذا من امرأة) أي مشتبه بغير محرمه فان من المحرم وغير المشبهة لا ينقض
 اتفاقاً (قوله استبرأه لادنه) أي طلب البراءة فينبه من القول بالافساد
 (فصل) في فصول أو مفصول مبتدأ أو خبر (قوله هو طائفة من المسائل) أي
 مطلقة وتقييده في الشرح والعقوبة لمخصوص المعام وزاد غير ترجمته بكباب ولا باب (قوله
 النقص الخ) فهو حقيقة في القول بجازي الثاني بجامع الإبطال وقيل مشترك قاله السيد واصله
 للاتفاق (قوله عن إقامة المطلوب بها) والمطلوب من الوضوء استباحة الصلاة ونحوها (قوله
 منها ما خرج من السبيلين) فإذا كان الماقض الخارج لا خروجه لان الضد هو المؤثر في رفع ضده
 وأغاث الخرج وجهه لتحقيق الوصف الذي هو النجاسة لذات الخارج وشرط في عمل الضد في ضده
 لانه هو العامل لانه لا يوصف بطهارة ولا نجاسة لانه معنى من المعاني وإضافة النقص إليه إضافة
 إلى علة العلة والاولى إضافة الحكم إلى نفس العلة (قوله وان كان ربحاً للنجاسة فيه) الاول ان
 يقول وان كان ربحاً فليس منه عتاً عن نجاسة لانه يفيد بغيره وان ربح الدبر نجاسة وليس كذلك
 كما أفاده بعد ويحتمل ان المراد بالنجاسة فيه أي في القبل بمر عليها ربحه حتى يكون ناقضاً وهو الذي
 يفيد كلامه بعد (قوله فلا ينجز مبتل الثياب) والاستنجاء منه بدعة (قوله فينقض ربح الغضاة
 احتياطاً) الاول الواو والمراد بهما من اختلط مسكناً بطهارة أو غائطاً باختلاف من اختلط مسكناً بطهارة
 ووطئاً فلا ينقض بالربح الخارج من امامها على الصحيح وتخص الاول بيمين آخر بن أحمد هما
 انهما لا تحلل لمن طمعهما إلا ثابوطه الثاني ما لم تحلل لاحتمال الوطء في الدبر والثاني حرمة جماعها
 الا أن يمكنه الوطء في القبل بلا عود في الهندية من المحيط عدم النواقض سقوطه من أعلى اه

قال بعض الفضلاء وله له عدم خلقه من خروج خارج غايه وهو لا يشعروا ولا يفتشوا غير المشكل
فرجه الآخر كالجرح وهو المول عليه والمشكل ينتقض وضوءه بمجرد الظهور من كل (قوله ولو الى
لتلقة) بفحشاته ويوزن غرقه وهي ما يتقطع في الختان (قوله لعدم خلوه) أي المولود المعلوم من
المقام أو حال ولادة (قوله ظاهرا) أي في الظاهر أي أن الغالب أن لا يخلوا النقص منه ينزل
الغالب منزلة المصدق (تنبية) إذا مسال من السيلين انما بعد ناقضا الطهارة الحى أما الخارج من
الميت بعد تغسيله في غسل ولا يعاد الغسل (قوله وفي غير السيلين يتجاوز النجاسة الى محل الخ)
والمراد أن يتجاوز ولو بالسر وما شأنه أن يتجاوز لولا المانع كالوضوء فامة. ألت بحيث
لوشقت لئلا من الدم كذا في الحامى (قوله الى محل) أعم من العضو والثوب والمكان (قوله
يطلب تطهيره) بالغسل أو المسح فينظم الموضع الذي سقط عنه حكم التطهير بعد قوله ان
الكمال (قوله ولو ندبا) فإذا نزل الدم الى قصبة الأنف نقض صرحه في المعراج وغيره لان المباشرة
بايصال الماء اليها في الاستنشاق غير الصائم مستثناة وفي العادة إذا نزل الدم الى صماخ الأذن
فلا ينقض دم سال في ذلك لا لكونه يندب منه في الوضوء ويجب غسله في الغسل (قوله
التطهير فيهما كغسله وغسله في الجرح (قوله كما في السرة الخ) قال في البحر الجرح
والنقطة وماء السرة والثدي والأذن والعين إذا كانا مع السرة في الوضوء في أي في النقض
والظاهر أن القدر اجمع الى الاربعه الا غير وعن الحسن أن ماء النقطة لا ينقض قال الحواشي
وفي نسخة ثمانية بن به جوب أو جدرى أو محجل بالجيم وهو ما يكون بين الجدرى واللحم وفي الجوهره عن
الينابيع الماء الصافي إذا خرج من النقطة لا ينقض وفي المغيرة بن يحيى يفتح الذنون وكسر الغاء
وزن كذا: الجدرى وكسر الذنون وسكون الغاء الزنة التي امتلأ بها وحان قشرها والتهر بك لغة
فيها ذكر العلامة قوح وفي التبيين ولو كان بعينه رمداً وحش يسيل منها الدم مع قالوا يؤمر
بالوضوء لوقت كل صلاة لاحتمال أن يكون سديداً أو قديداً قال العلامة الشلبى في حاشيته عليه
قال الشيخ كمال الدين في فصل المستحاضة وأقول هذا التعديل يقتضى أنه أمر استحباب فان
الشك والاحتمال في كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالنقض إذا اليقين لا يزل بالشك والله تعالى
أعلم نعم إذا علم انه صديد أو قبيح من طريق غلبة الظن بأخبار الأطباء أو علامة تغلب على ظن
المبتلى يجب وفي المنية روى عن محمد أنه قال الشيخ إذا كان في عينه رماد وسيل الدم مع منها أمره
بالوضوء لوقت كل صلاة لا في أخاف أن يكون ما يسيل منها صديداً فيكون صاحب عذر اهـ ونزل
شارحها عن الكمال ما نقله عنه الشلبى ثم قال شارحها ما يشهد له ذلك أي لكونه أمر استحباب
ما في شرح الزاها. روى حبيب هذه المسئلة عن هشام في جامعهم ان كان قبيحا فكل مستحاضة والا
فكل المستحاضة وأما قوحهم ماء الجرح والنقطة وماء السرة والثدي والعين والأذن ان كان لعله
سواء ينبغي أن يحتمل على ما إذا كان الحامى من العين متغيرا بسبب ذلك اهـ وفي القحط عن
التجديد في الغرب في العين إذا سال منه ماء نقض لانه كالجرح وليس يدمع وهو بالتهر يك ويرم
في المساق اهـ وضبطه في الدرر بغضه يكون قال وهو عرق في العين يسقي ولا ينقطع اهـ قلت
وهل يجري في دمع العين الصافي ما جرى في ماء النقطة من الخلاف والظاهر نعم عدم الفرق قال
العارف بالله سيدي عبد العزى السابلي. وينبغي أن يحكم برواية عدم النقض بالصافي الذي
يخرج من النقطة في كى الحصة وأن ما يخرج منها لا ينقض وإن تجاوز الى محل يلحقه حكم التطهير
إذا كان ما صافيا ما غير الصافي بأن كان مخلوطا بدم أو قبيح أو صديداً فإنه ناقض إذا وجد السيلان
بأن تجاوز العصابة والألم ينتقض مادامت الورقة في موضع السكى عصابة بالعصابة وإن امتلأت
دما أو قبيحا ما لم يدل من حول العصابة أو يغذيها دم أو قبيح سائل وأما ظهوره من غير أن يتجاوزها

ولو الى القلقة على الصحيح (وينقضه)
أي الوضوء (ولادة من غير رؤية دم)
ولا تكون نفسا في قول أبي يوسف
وصحده آخر وهو الصحيح لتعلق
النقص بالدم ولم يوجد وعليها
الوضوء للرطوبة وقال أبو حنيفة
عليها الغسل احتياطاً لعدم خلوه
عن قلب دم ظاهرا وصحده في
الفتاوى وبه أفتى الصدر الشهيد
رحمته الله (و) ينقض الوضوء
(نجاسة سائلة من غيرهما) أي
السيلين لقوله عليه الصلاة والسلام
الوضوء من كل دم سائل وهو مذهب
الشيعة الميشرين بالحنفية وابن
مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت
وأبي موسى الأشعري وغيرهم من
كبار الصحابة وصحده دور النابغة بن
الحسن البصري وابن سيرين
رضى الله عنهم والسيلان في
السيلين بالظهور على رأيهم ما
وفي غير السيلين يتجاوز النجاسة
الى محل يطلب تطهيره ولو ندبا فلا
ينقض دم سال في داخل العين
الى جانب آخر منها بخلاف ما صلب
من الأنف وقوله (كدم وقبح)
إشارة الى أن ماء الصديد ناقض كما
الثدي والسرة والأذن إذا كان
لمرض على الصحيح (و) ينقضه (في)
طعام أو ماء

قد لا من الجرح نفسه وهو غير ناقص ولو حل العصاية فخرج الورقة والخرقة فوجد ما أو قبحا ولا
الرباط لسال في غالب ظنه انتقص وضوءه في الحال لا قبل ذلك ليكون النجاسة انقضت عن
موضعها ما قبل حلها فان النجاسة في موضعها لم تنقص ولو لم يكن قطع السيلان حقيقة أو حكما
كقطعه بالربط فهو هـ ذور واللاحق لو كان لا يتمتع العذر إلا بالربط أو الحشو وبسبب ذلك نقله
السيد (قوله وإن لم يتغير) أشار به إلى أنه لا فرق بين أنواع التي وسواء قام من ساعته أم لا وقال
الحسن إذا تناول طعاما أو ما شتم قام من ساعته لا ينتقص وضوءه لانه ظاهر حيث لم يستعمل
والذي اتصل به قليل في فلا يكون حدثا فلا يكون نجسا وكذا الصبي إذا ارتضع وقام من ساعته
لا يكون نجسا والصحيح انه حدث ونجس في السك كأي الحلبى قيل وقول الحسن هو المختار كما
في الفتح قال الزاهد ويحل الاختلاف إذا وصل إلى معدته ولم يستقر أما لو قام قبل الوصول وهو
في المرى فإنه لا ينقص اتفاقا (قوله هو سوداء مجترقة) قال في الشرح تفسيره لعلق هو ما اشتدت
حرته وجسده هو سوداء مجترقة اه قال السيد وان كان ما انتقص وان لم يعلأ القم عند الامام
خلافا لمحمد هذا إذا كان صاعدا من الجوف وأما إذا كان نازلا من الرأس فنقص قل أو كثر باتفاق
أصحنا اه عيني (قوله إذا ما ألقم) اغما اشتراط ملء القم في القى واعتبر السيلان في غيره
لان القم تجاذب فيه دليلان أحدهما يقتضى كونه ظاهرا والآخر يقتضى كونه باطنا حقيقة
وحكما أما الحقيقة فلانه إذا فقع فاه يظهر وإذا ضمه يبطن وأما الحكم فلانه يفترض غسله في
الغسل لغيره عليه حكم الظاهر وإذا ابتلع الصائم بقاء لا يفسد وضوءه لغيره عليه حكم الباطن
فوقرنا على الدليلين حكمهما فلو قلنا إذا كثر نقص فاعتبر خارجا وإن قل لا ينقص فاعتبر باطنا
فيصير تبعا للريق (قوله بما في قصر المعدة) بفتح الميم واسكان العين قل في الشرح (قوله ومن
دسعة عملا ألقم) قال في القاموس الدسع كالدفع والقي والملى ثم قال والدسعة أيضا
الطبيعة والحيطة والمائدة السكرية والقوة اه مختصر الحثيث يكون معنى الدسعة القى ووصفه
بكونه عملا ألقم احتراز عن القليل أو بمعنى الدفعة وانما ذكره بعد القى لدفع توهم انه لا ينقص
الاما كان كثيرا فاحشا (قوله وقهقهة لرجل في الصلاة) قيد الرجل اتفاقا لان المرأة كذلك
بخلاف الصبي (قوله ونزوح الدم) لعل المراد منه نزوحه من السيلان فيغير قوله في صدر
الحديث والدم السائل فان المراد به أن يكون من غيرهما ويكون دليلا على ان الخارج غير
المعتاد ينقص وليراجع (قوله إذا التمس به) وهو الغشيان مصدور غثت نفسه بالثلاثة إذا
جاشت وهاجت (قوله وهو الأصح) هو قول محمد (قوله وقال أبو يوسف الخ) اعتبر أبو يوسف
اتحاد المجلس لان للمعاس آثافي جميع المتفرقات ولم يذكر حكم العرع في ظاهر الرواية واتفقا
انهم ما لو اتحدوا انقض أو اختلف لم ينقض (قوله وما فهم النائم الخ) احتراز به عن ما فهم الميت
فانه نجس (قوله وكذا الصاعد من الجوف على المفتى به) ظاهره ولو كان بحيث لو جمع
لألقم (قوله العينان وكاه السه) قال في النهاية أصل سه سته بوزن فرس وجمعه استاه
كفراس حذف الهاء وعوضت عنها الحمزة فتقبل است فأزادت الهاء وهي لامها وحذفت العين
التي هي التاء فحذفت الحمزة التي هي بها عوضا عن الهاء فقبل سه بفتح السين ويرى في الحديث
وكاه السه اه وفي قوله العينان وكاه السه تشبيهه بليبع بضم الزق على طريق الاستعارة
بالكنية وإثبات الو كاهه تخييل واستعمال العينين في اليقظة بحازم رسل علاقته التلازم
لانه يلزم من افتقارهما اليقظة وحمل الو كاهه على العينين من التشبيه بليبع سواء كانا عيني
اليقظة أو بقيما على معناهما أو من باب الكناية أي اليقظة أو العينان كرباط الدبر اه مدابغى
في حاشيته على الخطيب واعرابه بالحركات على الهاء لان الام الحكمة (قوله وانما الحدث مالا
يخلو عنه النائم) صححه في السراج واختاره الزيلعي مقتصر عليه وسكى في التوشيح الاتفق

المعدومة وهو مذهب العشرة المبشرين بالجنة ولان النى صلى الله عليه وسلم
قاه فتوضأ قال الترمذى وهو أصح شئ في الباب وقوله صلى الله عليه
وسلم يعاد الوضوء من سبع من قطار البول والدم السائل والقي
ومن دسعة عملا ألقم ونوم مضطجع وقهقهة الرجل في الصلاة ونزوح
الدم (وهو) أى حدث ملء القم (ما لا يطبق عليه) القم لا يتكافى
على الأصح من النفاس يرفقه وقيل ما يمنع الكلام (ويجمع)
تقديرا (متفسر القى) إذا التمس به هندسيه عند محمد وهو
الأصح فينقض ان كان قد رمل القسم وقال أبو يوسف ان التمس
المسكان وما فهم النائم ان نزل من الرأس فهو ظاهر اتفاقا وكذا
الصاعد من الجوف على المفتى به وقيل ان كان أصغر أو معتدنا فهو
نجس (و) ينقضه (دم) من جرح نفسه (غلب على البزاق)
أى الريق (أو ساواه) احتياطا ويعلم بالون فالأصغر مغلوب وقيل
الحمرة مساو وشديد ها غالب والنازل من الرأس ناقص بسيلانه
وان قل بالاجماع وكذا الصاعد من الجوف رقبته أخذ قامة
المنابع (و) ينقضه (نوم) وهو فترة طبيعية تحدث فتمنع الحواس
الظاهرة والباطنة عن العمل بسلامتها وعن استعمال العقل مع قيامه
وهذا إذا لم تفك فيه المقعدة ومعنى الخرج (من الأرض)
باضطجاع وتورك واستلقاء على القعاولو كالمريض يصلى بالأيام
على الصحيح وانقلاب على الوجه لزال المسكة والناقض الحدث
للاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم العينان وكاه السه فإذا نامت

فأقيم السبب الظاهر مقامه
والنعمان الخفيف الذي يسـمع
به ما يقال عنده لا ينقض ولا فهو
التي قبل ناقض (و) ينقضه (ارتفاع
مقعدة) قاعدة (تأني) على الأرض
(قبل انتباهه وان لم يسقط) على
الأرض (في لظاهر) من المذهب
لزال المقعدة (و) ينقضه (انجلاء)
وهو مرض يزيل لقوى ويسـتر
العقل (و) ينقضه (حنون) وهو
مرض يزيل العقل ويزيد القوى
(و) ينقضه (سكر) وهو خفة
يظهر أثرها بالتأنيـل وتلهـثم
الكلام لزوال القوة المساسكة
بطلان الصدر وعدم انتعاش القلب
بالعقل (و) ينقضه (قهقهة) مصل
(بالغ) عداؤهم وارهـى ما يكون
مسموعا لجيرانه وأصحاك ما يسمعه
هو دون جيرانه يبطل الصلاة خاصة
والتبسم لا يبطل شيئا وهو مالا
صوت فيه ولو يذب به الأسـنان
وقهقهة الصبي لا تبطل وضوءه
لأنه ليس من أهل الزجر

عليه وتفرع على الخلاف ما ذكره العلامة الشلبي في حاشية الزيلعي رحمه الله من شجـه
انفلات ربح هل ينقض وضوءه بالنوم فأجبت بعدم النقص بناء على ما هو الصحيح أن النوم
نفسه ليس بناقض وان الناقض ما يجزى ومن ذهب الى أن النوم نفسه ناقض لزمه نقض
وضوءه من انفلات ربح بالنوم والله تعالى أعلم اهـ (قوله الذي يسـمع به) الباء بمعنى مع
وقوله ما يقال أى أكثر ما يقال قال في الحاشية انعم لا ينقض وضوءه وهو قبل نوم لا يشـتبه
عليه أكثر ما يقال ويجزى عنده اهـ وظاهر المصنف كالحاشية انه لا يشـترط الغفـم والذي
في الفتح عن الدقاق والازي ان كان لا يفهمه عامة ما قبل عنده كان حـدثا وان كان لا يفهم
حرفا أو حرفين بمعنى كلمة أو كلمتين لا اهـ ويظهر الفرق بين العبارتين في سماع غير لغته والظاهر
اعتبار السماع فقط * (تنبيه) لا ينقض من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فلا يحتاج
أن يقال نومه غير ناقض كما في القهقهة الثاني فإنه يقتضى تخصيص عدم النقص به فوضوءهم
نشرع الامم لا يمكن يذنب أن يستثنى انجلاءهم وقهقهتهم فائتمامهم ناقضان على ما في المـسـوط
أفاده السيد وغيره ويثبت فيه بعض الحدائق بأنه اذا كان الناقض الحقيقي المتحقق غير ناقض
فالحكمى المتوهم أولى على أن ما في المسـوط ليس بهر يـجـر ولو لم يـجـر لم يـجـر على أنه رواية (قوله
وينقضه ارتفاع مقعدة الخ) فقول ان انتبه كلما سقط الآية نقض وان استقر تأنيـم ان انتبه انقض
لوجود النوم مـطـبـعا هذا قول الامام قال في التبيين وهو الظاهر وفي الفتح وعليه الفتوى وفي
المضـمرات من الزاد وهو الصحيح في رواية المسـر وبه جزم في السراج (قوله وهو مرض يزيل
القوى) بسبب ابتلاء بطون الدماغ من البلغم البارد وتعطل لقوى لمركبة والمركبة عن أفعالها
مع بقاء القلب مغلوبا والغشى بهنفسه كن كسر الشين المجتمعة مع تشديد الباء نوع منه
وكلاهما ناقض وأما العتـه فهو غير ناقض لحكمهم على العبادة بالجمعة واهـ لم يكن كلامهما
لالحاقه بالصبي لأن ذلك قد زال أفاده السيد (قوله وهو خفة الخ) قال بعضـهم هو سرور
يغلب على العقل بهـ شـهـة بعض الأسباب المؤدية فيه مع الانسارع العمل عوجب عقله من
غير أن يزيله ولذا اتفق للخطاب وقيل يزيله وتكفيه زجره والتحقيق الاول كما في البحر ولا فرق
فيه بين السكر من محرم أو مباح فهو كالانجاء الآية يسقط عنه القضاء وان كان أكثر من يوم
وليلة لأنه بضـمه بخلاف الانجاء (قوله يظهر أثرها بالتأنيـل) هذا التعريف باتفاق هنا كما في
الحلبي كما انه باتفاق في الايمان أن يهذى ويخاطب في أكثر كلامه كما صرح به الزيلعي في كتاب
الحدود واختلف في قوله في باب الحد فقال الامام هو أن لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجال
من النساء لان الحد عقوبة يمتثل لدرمها فيعتبر نهاية السكر وقالوا هو أن يهذى في كلامه لا هو
السكر في العرف قال في الترويض في النقص بأكل الحشيشة اذا دخل في مشيته اختلال (قوله
لزال القوة المساسكة) على لفظة الموصوفة بما بعده او قوله وعدم انتعاش عطف على زوال (قوله
بالعقل) هو في الراس وشـعـاده في الصدر والقلب أو بالقلب فاقاب يهتدى بنوره اتدبر
الامور ويميز الحسن من الخبيث قاله في الشرح (قوله وينقضه قهقهة) هي ليست حدثا حقيقة والا
لا يستوى فيها جميع لأحوال مع انها مخصوصة ببعضها وهو الموافق أقياس لانها ليست بخارج
فجس بل هي صوت كالنبكاء والكلام وانما واجب الوضوء منها جوارع عقوبة وعليه جماعة منهم
الدبوس وقيل بل حدث وقطر فائدة الخلاف في جواز مس المصحف بعد ما فن جعلها حدثا منع
كثيرا لحدث ومن أوجب الوضوء عقوبة جـوزـفـال في البحر وفيه ترجيح موافقة القياس
نظائر الاخبار التي هي الأصل في هذا الباب اذ ليس فيها الا الامر بإعادة الوضوء والصلاة ولا
يلزم منه كونها من الاحداث اهـ (قوله أراهوا) هو فيه احدى روايتين وبها جزم الزيلعي لان
قوله الصلاة مذكرة بخلافها في النوم (قوله وهي ما يكون مسموعا لجيرانه) ولو قل والمراد جيرانه

توقيل تبطله (يقظان) لا تأثم على الأصح (في صلاة) كاملة (ذات ركوع وسجود) بالاصالة ولو وجدت بالاسماء سواء كانت متوضاً أو متيمماً أو مفقداً في الصحيح لا كونها عقوبة فلا يلزم له قول يجب زفة الطهارة واحترزنا بالسكاملة عن صلاة الجنازة ومعهدة التلاوة وأورد النص فلا ينقض فيه ما وان بطائناً (و) تنقض القهقهة في السكاملة (و) لو نعد (فأعلاها) ٥١ (الخروج من الصلاة) بعد الجلوس الأخير ولم يبق إلا السلام لوجودها

في حصة الصلاة كما في سجود السهو والصلاة صحيحة لتسام فرورها وترك واجب السلام لا يمنع (و) ينقضه مباشرة فاحشة وهي (من فرج) أو دبر (بذكر) منتصب بلا حائل يمنع حرارة الجسد وكذا مباشرة الرجليين والمرأتين ناقصة (فصل) عشرة أشياء لا تنقض الوضوء منها (طهور لم يسلم عن محله) لأنه لا ينحس جامداً ولا مائداً على الصحيح فلا يكون ناقضا (و) منها (سقوط لحم من غير سبلان دم) لطهارته وانفصال الطاهر لا يوجب الطهارة (كالمرق المذي الذي يقال له رشته) بالفارسية كما في الفتاوى البرزنية (و) منها (خروج دودة من جرح وأذن وأنف) لعدم نجاستها ولقلة الرطوبة التي معها بخلاف الخارجة من الدبر (و) منها (مس ذكراً) ودبر وفرج مطلقاً وهو مذهب كبار الأصحاب كعمرو علي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وصدور التابعين كالحنبلين وسعيد الشوري رضي الله تعالى عنهم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم جاءه رجل كأنه يدرى فقال يا رسول الله ما تقول في رجل مس ذكراً في الصلاة فقال هل هو إلا بضعة منك أه مضعة منك قال الترمذي وهذا الحديث أحسن شيء في هذا الباب وأصح (و) منها (مس امرأة) غير محرمة في السنة الأربعين عن عائشة رضي الله عنها كان النبي

في الصلاة ومحوم (قوله وقيل تبطله) دون الصلاة وهو مروى عن سلمة بن شاذان عن أبي قاسم أنها تبطلهما فعلى الثاني له أن يبيّن على صلاته وفيه أن القهقهة ليست حدثاً مائداً أو ياباً (قوله لا تأثم على الأصح) لأن فعله لا يوجب بالجنابة كاصبي لكن تبطل صلاته لما ذكرنا وهو المذهب بغير (قوله في صلاة كاملة) ولو كما كما إذا فقهه في السهو أو من سبقه الحدث بعد الوضوء قبل أن يبيّن (قوله أو مفقداً في الصحيح) وعليه الجمهور كما في الذخائر الشريفة وقال عامة المشايخ لا تنقضه لأنه ثابت في ضمن العسل فإذا لم يبطل المتفهم بالسكسر لا يبطل المتفهم بالقع (قوله لكونها قربة) أي لا كونها أحدنا حقيقة فلا يلزم القول الخ أفاده في الشرح (قوله لم يورد النص) وهو ما روى مرسل لا وسندا أنه صلى الله عليه وسلم قال من فحكت منك فقهقهة فليعد الوضوء والصلاة قال السكال أهل الحديث اعترفوا بصحة مرسله وأما روايته مسنداً فممنوعة من الصحابة كابن عمر ومحمد بن أبي عبد الحزاهي وأبي موسى الأشعري وأبي هريرة وأنس وجابر ومهران بن حصين رضي الله تعالى عنهم أجمعين والمرسل الصحيح عندنا فلا بد من العمل به كافي البرهان وغيره (قوله بلا حائل يمنع حرارة الجسد) صادق بأن لا يكون حائل أصلاً وبأن يكون حائل رقيق لا يمنع الحرارة وكما ينقض وضوءه ينقض وضوءها كما في القية وقال محمد لا ينقض الوضوء إلا بخروج مذي وهو القاسم وجه الاستحسان أن المباشرة الفاحشة لا تخلو عن خروج مذي غالباً أو العالب كما تحقق وفي مجمع الأنهر قوله أقيس وقولهما أحوط

(فصل) عشرة أشياء لا تنقض الوضوء (قوله لأنه لا ينحس جامداً ولا مائداً) ينحس بشديد الجرم من التحنيس أي لا ينحس ما أصابه جامداً كان أو مائداً عند أبي يوسف وهو الصحيح ولو أخذ بظن وألقي في الماء القليل لا يفسده ومن محمد في غير رواية الأصول أنه ينحس قال الحدادي والقنوي على قول الثاني فيما إذا أصاب الجامدات وعلى قول الثالث فيما إذا أصاب المائعات أفاده السيد (قوله فلا يكون ناقضا) لا ينحس ترتيبه على ما قبله بل يترتب ما قبله عليه لأنه إذا لم يكن ناقضا فلا يكون نجسا (قوله لطهارته) أي اللهم أي في حق نفسه أمافي حق غيره فنحس لأن المنفصل من الحي مائة (قوله كالعرق المذي) فية إلى المدينة الشريفة لكثرته بها وهي بثرة تظهر في سطح الجلد تنفجر عن هرق يخرج كاللثة شيئا أو شيئا أو سببه فضول غليظة قاله السيد (قوله وقللة الرطوبة التي معها) لكن لا تنحس ما وقعت فيه من المائعات (قوله مطلقاً) ولو من غير الماس ولو كان الممسوس مشتمى وسواء كان المس بباطن الكف أو بغيره بشهوة ولا وفي السيد ويستحب غسل يدها من كل مستنجا بغير الماء حديث به رضعه جماعة وهو من مس ذكره فلا يتوضأ قال في الفتح والحق أن كلام الحديث لا ينزل من درجة الحسن لكن يرجح حديث طلق وهو الذي ذكره المصنف بأن أحاديث الرجال أقوى لأنهم أحفظ للعلم وأصعب ولذا جعلت شهادة امرأتين بشهادة رجل واحد وقال ابن أمير حاج يمكن حمل حديث بصرية على غسل اليدين وقد تقدم أنه يستحب الوضوء للخروج من خلاف العلماء فإن العبادة المفق في عليها خير من العبادة المختلعة فيها (قوله واللمس في الآية المراد به الجماع) فم به ترجمان القرآن وهو الذي قاله أهل اللغة قال ابن السكيت اللس إذا قرن بالمرأة يراد به الجماع تقول العرب است المرأة أي جامعها ذكره السيد (قوله وهو طاهر) أي عندهم مطلقاً لأنه يراق حقيقة والبرق طاهر لأن الرطوبة ترقى أهل الخلق فتصير برزاقاً في أسفله تغلف فتصير بلغماً فلم يخرج من المعدة

صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أرواحه ثم يصلي ولا يتوضأ واللمس في الآية المراد به الجماع كقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن يمسوهن (و) منها (في الصلاة) لأنه من أعلى المعدة (و) منها (في بلغم ولو) كان (كثيراً) لعدم تخلل النجاسة فيه وهو طاهر (و) منها (تجامل تأثم احتمل زوال عقده) لما في سنن أبي داود كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء

حتى تحقق رؤسهم ثم يصلون ولا يتوضئون (و) منها (نوم متمكن) من الأرض (ولو) كان (مستلدا إلى شيء) كحائط وسارية وسادة بحيث (لأزيل) المستند إليه (سقط) الشخص فلا ينتقض وضوءه (على الظاهر) من مذهب أبي حنيفة (فيهما) أي في المسئلةين هذه والتي قبلها لاستقراره بالأرض فيأمن خروج ناقض منه - رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة وهو الصحيح وبه أخذ طائفة المشايخ وقال القدوري ينتقض وهو مروى عن الطحاوي (و) منها ٥٤ (نوم مصل ولو) نام (راكعا أو ساجدا) إذا كان (على جهة) أي صفة (السنة) في ظاهر

والثان خروج منها فهو لزج صقيل لا تتخلله النجاسة وما يتصل به منها قليل وهو في التي صفو ولا يرد ما إذا وقع الباغ في نجاسة حيث يتجسس لأن كلامنا فيما إذا كان في الباطن وأما إذا انفصل قلت شخائته وازدادت رفته فتخلله النجاسة ولو كان مخلوطا بالطعام لا ينتقض إلا إذا كان الطعام غاليا بحيث لو انفرد به لا أقم أما إذا كان مغلوبا ومساريا فلا وفي صلاة الحسن العجوة للغالب ولو استويا يعبر كل على حدة (قوله حتى تحقق رؤسهم) أي تحرك قال في القاموس خفق النجم يخفق خفوقا وبفلا حركة رأسه إذا نفض اه وبعض الصحابة حينئذ كان يضم جانبه فينام ثم يقوم فيصلي كما في سنن البزار بسناد صحيح وحمل على النعاس (قوله ولو نام راكمها أو ساجدا الخ) لبقاء بعض الاستسكاك إذ لو زال كله لسقط فليست الاسترخاء ولا فرق بين أن يتعمدا النوم فيها أو خارجهما على المختار وتعماده في الفتح (قوله وان لم يكن على صفة السجود والركوع المسنون انتقض) الأولى حذف الركوع فان بيان صفة السنة كما قدمه قاصر على السجود ولان مجرد انتصاب نصفه الأسفل وانحناء الأعلى مع عدم السقوط دليل بقاء القوة الماسكة

(فصل ما يوجب الاغتسال) (قوله اسم من الاغتسال) أو من الغسل بالفتح مصدر غسل من باب ضرب وبالكسر ما يغسل به من مخصوصاتون والغسالة بالضم ما غسلت به الشيء كما في المصباح وذكريان مالك أنه إذا أريد بالغسل الاغتسال فالوجه الضم ووجهه أن مضمه وم الغين اسم مصدر لا يغسل ومفتوحهما مصدر الثلاثي المجرد (قوله وهو تمام غسل الجسد) أي غسل الجسد التام والذي عليه به غيره غسل تمام الجسد (قوله واسم للاء الذي يغسل به أيضا) ومنه ما في حديث ميمونة فوضعت له غسالا قاله السيد وغيره (قوله وخصوه بغسل البدن الخ) هو المعنى الأصطلاحي ذكره بعد بيان المعنى اللغوي وظاهره أنه لا يقال للغسل المسنون غسل اصطلاحا وفيه بعد (قوله الجنابة صفة الخ) أي لغة كذا في النهرح إلا أنه هب فيه بهالة والذي في القاموس والجنابة المني وقد أجنب وجنب وجنب واستجنب وهو جنب يستوي فيه الواحد والجمع أو يقال جنبيان وأجنب اه (قوله إذا قضى شهوته من المرأة) وإذا بائز المني فيوافق ما قبله (قوله وسببه) بالنصب عطفا على تفسيره وقد علم ذلك في الوضوء (قوله حل ما كان غمناها قبله) هو الحكم الديني وقوله والثواب بفعله تقر باهوا والحكم الأخروي وقوله تقر بامر تبط بقوله يفعله أي اغتائب إذا فعله فلتقر با (قوله خروج المني) بكسر النون مشددا أيما وقد تسكن مخففا فهستاني (قوله يشبه رائحة الطلح) أي عند خروجه ورائحة البيض عند بيه (قوله ومنى المرأة رقيق أصفر) فلو اغتسلت الجنابة ثم خرج منها مني بدون شهوة كان أصفر أهدأت الغسل والأفلا (قوله وهو الصلب) أي والتراتب (قوله وكان خروجه من غير جماع) قيد به ليتصور كون وجوب الغسل مضافا إلى خروج المني أذني الجماع يضاف الوجوب إلى توارى الحشفة وان لم يخرج المني قاله السيد (قوله ولو بأول مرة بلوغ في الأصم) وقيل لا يجب لأنه صار مكفأ به وقيد بقوله بلوغ لأنه لو تحقق البلوغ أولا من غير انزال ثم أتزل يجب الغسل من غير خلاف ولو كانت أول مرة (قوله وفكر ونظر وعبت) عطف على احتلام (قوله وله ذلك) أي العبت بذكره (قوله ان كان أهزب) يقال فيه هزب وظاهره التقييد به عدم حله لمزج ولو في مدة منه من

المذهب بأن أبدى ضبعيه وبجاني بطنه عن تخذه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجب الوضوء على من نام جالسا أو قائما أو ساجدا حتى يضع جنبه فإذا اضطجع استرخت مفاصله وإذا نام كذلك خارج الصلاة لا ينتقض به وضوءه في الصحيح وان لم يكن على صفة السجود والركوع المسنون انتقض وضوءه (والله سبحانه) (الموفق) بمحض فضله وكرمه

(فصل ما يوجب) (أي يلزم) (الاغتسال) يعني الغسل وهو بالقسم اسم من الاغتسال وهو تمام غسل الجسد واسم للاء الذي يغسل به أيضا والضم هو الذي اصططح عليه الفقههاء أو أكثرهم وان كان الفتح أقبح وأشهر في اللغة وخصوه بغسل البدن من جنابة وحيض ونفاس والجنابة صفة تحصل بخروج المني بشهوة يقال أجنب الرجل إذا قضى شهوته من المرأة واعلم أنه يحتاج لتفسير الغسل لغة وشريعة وسببه وشروطه وحكمه وركنه وسننه وآدابه وصفته وعلمت تفسيره وسببه بأنه أراد ما لا يحصل مع الجنابة أو وجوبه وله شروط وجوب وشروط صحة تقدمت في الوضوء وركنه محوم ما أمكن منه الجسد من غير خروج الماء الطهور وحكمه حل ما كان غمناها قبله والثواب يفعله تقربا والصفة والسنة والآداب يأتي بيانها (يفترض

حاملته

الغسل بواحد) يحصل للإنسان (من سبعة أشياء) أولها (خروج المني) وهو ماء أبيض تخين ينكسر الذي كثر خروجه يشبه رائحة الطلح ومنى المرأة رقيق أصفر (إلى ظاهر الجسد) لأنه ما لم يظهر لا حكم له (إذا انفصل عن مقره) وهو الصلب (بشهوة) وكان خروجه (من غير جماع) كاحتلام ولو بأول مرة بلوغ في الأصح وفكر ونظر وعبت بذكره وله ذلك ان كان أهزب

كأذا حمل ثقبلا أو ضرب على صلبه
فنزول منبته بلا شهوة والشرط
وجسودها عند انفصاله من
المصالب لا دوامها حتى يخرج إلى
الظاهر خلافا لابي يوسف سواء
المرأة والرجل لقوله صلى الله عليه
وسلم وقد سئل هل على المرأة من
غسل اذا هي احتلمت فقال نعم
اذا رأت الماء وغرة الخلاف تظهر
بالموسل إذ كره حتى سمعت
شهوته فارسل الماء يلزمه الغسل
عند أبي حنيفة ومحمد لا عند أبي
يوسف يفتى بقول أبي يوسف
لضعيف خشى التهمة والذم
تدارك مسكه يستبرأ بهام صفة
المصلي من غير تعريضة وقراءة
وتظهر الثمرة بما اذا اغتسل في مكانه
وصلى ثم خرج بقية المني عليه
الغسل عندهما لا عند مصلاته
صححة اتفاقا ولو خرج بعدما بال
وارتقى ذكره أو نام أو مشى
خطوات كثيرة لا يجب الغسل
اتفاقا وجعل المني وما عطف
عليه سببا للغسل مجازا لسهولة في
التعليم لانها شروط (و) منها (تواري
حشمة) هي رأس ذكر آدمي مشتهى
حتى احتزبه عن ذكر اليه ثم والميت
والمقطوع والمصنوع من جلد
والاصبع وذكرك صبي لا يشتهى
والبالغة يوجب عليها تواري حشمة
المراهق الغسل (و) تواري (قدر
أى الحشمة (من مقطوعها) اذ
كان التواري (في أحد سبيلي آدمي
حي) فيلزمه ما الغسل لومكافير
ويؤثر به المراهق تخلفا

٣ يوجد في بعض النسخ هنا ما غير
ونصها قوله مشتهى يقرأ بصيغة
اسم الفاعل ان كان المراد الوجوه

سلبها بحض أو سفر (قوله وبه ينحو رأسا) عبارة البحر من المحيط ولأن رجلا عزيا به
فرط شهوة أن يستعني بعلاج لتسكينها ولا يكون مأجورا البتة ينحو رأسا برأسه كذا روى
عن أبي حنيفة اه والمراد بقوله رأسا برأسه لا أجوله ولا وزعه عليه (قوله يخشى منها) أى
الوقوف في لواط أو زنا فيكون هذا من ارتكاب أخف الضررين (قوله لا جليلها) أى فيكره ما
روى عنه صلى الله عليه وسلم ناكح اليمامة من وقال ابن جرير سألت عن عطاء فقال مكره
سمعت قوما يبشرون وأيديهم جبال فأظنهم هؤلاء وقال سعيد بن جبير عذب الله أمة كانوا
يعيشون عذبا كبيرا ورديسبعة لا ينظر الله اليهم منهم الناكح يده (قوله الملازمة لها) الذى في
الدر لم يذكر الدفق ليشمل معنى المرأة لان الدفق فيه غير ظاهر وما اسناده اليه ايضا في قوله تعالى
خلق من ماء دافق فيحتمل التخليب اه وهذا تخلف الملازمة (قوله سواء المرأة الخ) تعميم في
قول المصنف خروج المني الى ظاهر الجسد وقيل يلزمها الغسل من غير روية الماء اذا وجدت
الالة (قوله ويفتى بقول أبي يوسف) عبارة في الشرح أولى وهي الفتوى على قول أبي يوسف في
الضعيف اذا استقصى من أهل المحل أو خاف أن يقع في قلبهم ريبة بان طاف حول بيتهم وعلى قولهما
في غير الضيف اه ونقل بعضهم أنه يفتى بقوله بالنظر الى الصلوات الماضية والمراد بما فعلت
حال الاستحياء أو خوف الريبة وقولهما بالنظر الى المستقبلة والمراد بها التي اتقى عند أدائها
ما ذكر رجوعا الى قول الامام صاحب المذهب وهو حسن (قوله واذا لم يتدارك مسكه) أى حتى
خرج المني من رأس الذكر بشهوة أى وقد استسجى أرخشى الريبة وفي جعل الحياء المجرد عن
خوف الريبة عذرا تأمل لانه في غير محله (قوله بايها مصفة المصلي) أى بايها مرائيه أنه يصلى (قوله
وقراءة) المنع عنها ظاهر لوجود الحدث الا كبر ولا يظهر في التسكينة لانه ذكر يجوز للجنب اللهم
الأن يقال في عدم الاتيان به زيادة بعد عن فعل المساهبة واقتصار على الضرورة ما أمكن
والظاهر أن التسبيح والشهادة والسلام وباقي التسكينة في حكم البحرية وليجوز (قوله في مكانه) أو
تجاوزه بخطوة أو خطوتين (قوله وارتنى ذكره) أفاد تقييده انه اذا بال ولم يرتخ الذكرك حتى خرج
المني يصري الخلاف فيه (قوله أو مشى خطوات كثيرة) قال في البحر وقيد المشى في المجتبى
بالكثير وأما لغة كثير والتقييد أوجه لان الخطوة والخطوتين لا يكون منهما ذلك اه أى انقطع
مادة الاقول (قوله لانها شروط) أى لا وجوب فإضافة الوجوب الى الشرط مجاز كقولهم صدقة
الغطر لان السبب يتعلق به الوجود والوجوب والشرط يضاف اليه الوجود فشارك الشرط السبب
في الوجود اه من الشرح والمجاز مجازا سمعة علاقة المشابهة في أن كلا يضاف اليه الوجود
(قوله ومنها تواري حشمة) أى تغيب تمام حشمة فلو غاب أقل منها أو أقل من قدرها من المقطوع
لم يجب الغسل كما في القهستاني (قوله هي رأس ذكر الخ) هذا التعريف لاحظ المصنف فيه
المقام والا فالحشمة كما في القاموس وفحوه في الدر ما فوق الختان وفي القهستاني هي رأس الذكر
الى المقطع وهو غير داخل في مفهومها اه (قوله مشتهى) ٣ بصيغة اسم المفعول يدل عليه
قوله في المختار وذكر كرسى لا يشتهى ولم يعم المصنف بالتقاء التماسين ليتناول الا بلاج في الدر
ولان الثابت في الفرج مجازا تمالا لتفاوتها (قوله احتزبه عن ذكر اليه ثم) يحتزب الادمي
وقوله والميت خرج بذكر المحلى وقوله والمقطوع خرج بالمشتهى كما خرج به قوله وذكرك صبي وقوله
موالمصنوع من جلد والاصبع خرج بقوله رأس ذكر فهو من النشر الخبط (قوله يوجب عليه الخ)
أى لا عليه ولكنه يمنع من الصلاة حتى يغتسل كما يمنع عن الصلاة بعد نكاح حتى يتوضأ كما في
الخلاصة عن الاصل وفي الثانية يؤثر به ابن عسار اهتماما وتخلقا كما يؤمر بالطهارة والصلاة
(قوله في أحد سبيلي آدمي حي) يجمع مشهية خرج غير الادمي والميتة والصغيرة التي لا تجماع
فلا يجب الغسل بالجماع في هذه الاشياء ولا يقتضى الوضوء وغايلزمه غسل ذكره كما في القهستاني

عليه وبصيغة اسم المفعول ان نظرا الى وجوبه عليها والرمح يساعد الثاني ولم يعم المصنف الخ لم

من النواقض وفي الدرر طربة الفرج طاهرة عند أبي حنيفة ٥١ أي فلا يلزمه غسل الذكر أيضا
(قوله ويلزم بوطه صغيرة لا تشتهى ولم يقضها) هذا هو الصحيح ومنهم من قال يجب مطلقا ومنهم
من قال لا يجب مطلقا فإداه السيد (قوله فالاصح انه ان وجد حرارة الفرج والاذة وجب الغسل)
واللذة بالنصب عطف على حرارة اقتصر في السراج على وجود الحرارة وفي التنوين وشرحه على
وجود الاذة وجمع بينهما ما لصنف لان الطاهرة لازمه ما قاله (قوله اذا التقى الختانان الخ)
ذكرهما بناء على عادة العرب من حتن نسائهم وهومن الرجال دون حزة الحشفة ومن المرأة وضع
قطع حادة كعرق الديك فوق مدخل الذكر وهو مخرج الولد والمني والحيض وتحت مخرج البول
ويقال له أيضا خفاض قال في السراج وهو سنة عندنا للرجال والنساء وقال الشافعي واجب
عليهما وفي الفتح يجبر عليه ان تركه الا اذا خاف الهلاك وان تركه هي لا ٥١ وذكر الاتقاني
عن الخصاصف باسناداه الى شدا بن اوس مرفوعا الختانان للرجال سنة وللنساء مكرمة قال في
المعراج يعني مكرمة للرجال لان جماع المختونة الذواتية من جملة المسائل التي توقيف فيها الامام
ورعاه منه لعدم النص ولم يرد عنه ما فيه شيء واختلف فيه المشايخ والاشبه به اعتبار الطائفة كافي
الدر وغيره وهذا الحديث أخرجه الامام أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خنيس وفي نسخة من أي
حنيفة باسناداه الى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لا يوجب الغسل) أي ولا ينقض الوضوء (قوله
ومنها وحود ما رقيق بعد النوم) حاصل مسألة النوم ان عشر وجوها تكفي في البحر لانه اما ان يتيقن
انه منى أو مذي أو ودى أو يشك في الاقوال مع الثاني أو في الاقوال مع الثالث أو في الثاني مع الثالث
فهذه سنة وفي كل منها ما ان يتذكر احتلاما أولا فقتل الاثنا عشر فيجب الغسل انفاقا فيها اذا
تيقن انه منى تذكر احتلاما أولا وكذا فيها اذا تيقن انه مذي وتذكر الاحتلام أو شك انه منى
أو مذي أو شك انه منى أو ودى أو شك انه مذي أو ودى وتذكر الاحتلام في السكك ولا يجب
الغسل انفاقا فيها اذا تيقن انه ودى مطلقا تذكر الاحتلام أولا أو شك انه مذي أو ودى ولم يتذكر
أو تيقن انه مذي ولم يتذكر كرو يجب الغسل عند هذا لا عند أبي يوسف فيها اذا شك انه منى أو مذي
أو شك انه منى أو ودى ولم يتذكر كراحتلا ما فيه ما والمراد بالتيقن هنا غلبة الظن لان حقيقة اليقين
متعذرة مع النوم (قوله وقد ريق المني لعارض) كالحواء والغذاء قال في الخلاصة ولا يوجب
الغسل بالمذي ولكن المني قد يريق بطول المدة فتصير صورته كصورة المذي ٥١ (قوله اذا لم يكن
ذكره من تشريق قبل النوم) لم يفصل بين النوم مضطجعا وغيره كغيره وقال ابن أمير حاج المتفرقة
المذكورة لبعضهم من أن محل عدم وجوب الغسل اذا نام قائما أو قاعدا أما اذا نام مضطجعا
فيجب الغسل سواء كان ذكره من تشريق قبل النوم أولا فتفرقة غير ظاهرة الوجه فالحال على
الاطلاق اذا لم يظهر بينهما ما افتراق ٥١ (قوله دون تذكر وعين) أما اذا تذكر احداهما حلما
دون الآخر فعلى المتذكر فقط أو وجوب علامة كونه منه أو منافع على صاحبها فقط ومحلها ما يمكن
العراس نام عليه غيرهما قبله ما أمادا كان لك والمني جاف فالظاهر عدم الوجوب على كل
منهما ما كذا في البحر (قوله بغلظ) متعلق بيمين والاول والثالث والخامس صفة معنى الذكرو
والثاني والرابع والسادس صفة معنى الاتق (قوله طه منيا) بخرقته وهو لو كان مذبا فانه لا غسل
عليه قاله السيد عن شرح من لا يسكن (قوله ويفترض بحيض) أي بانقطاعه لان المعدود هنا كما
نقد عدم شرط لا أساس باب وانما أصيب الوجوب اليها بتسميها بالشرط هو الانقطاع لا الخروج
(قوله ونحوها) كمنعقدة لئلا وصلاة الجمارة ومن المصحف (قوله بزوال الجنابة) معلق بالشرط
وقوله رماني معناها أي الجنابة كالحيض والنفاس وقد مر (قوله الذي لا جنابة منه) كالبنفي
ولو قال الذي لا وصف له يسقط غسله ليشهد الشهيد لكان أولى ويستغنى من الميت أيضا الخ

حرارة الفرج والاذة وجب الغسل والا
فلا والاحوط وجوب الغسل في
الوجهين لقوله صلى الله عليه وسلم
اذا التقى الختانان وغابت الحشفة
وجب الغسل انزل أو لم ينزل (و) منها
(انزال المني بوطه مية أو مية) شرط
الاتزال لان مجرد بوطه لا يوجب
الغسل لقصور الشهوة (و) منها
(وجود ما رقيق بعد) الانتباه من
(النوم) ولم يتذكر كراحتلا ما عندهما
خلافه قال في يوسف وبقوله أخذ
خلف بن أيوب وأبو الليث لانه مذي
وهو الاقيس ولم يمارى أنه صلى
الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجد
الببل ولم يذكر كراحتلا ما قال يعتدل
ولان النوم راحة تمنع الشهوة وقد
يرق المني لعارض والاحتياط
لازم في باب العبادات وهذا اذا لم
يكن ذكره من تشريق قبل النوم لان
الانتشار سبب للذوق فيحال عليه
ولو وجد الزوجان بينهما ما دون
تذكر وعين بغلظ ورقة وبيض
وصفرة وطول وعرض لهما الغسل
في الصحيح احتياطا (و) منها
(وجود ببل ظنه منيا بعد افاقة من
سكر) بعد افاقة من (انغماء)
احتياطا (و) يفترض (بحيض)
لتنص (ونفاس) بعد الطهر من
مجاستهم بالانقطاع اجساما (و)
يفترض الغسل بالوجبات (لو
حصلت الاشياء المذكورة قبل
الاسلام في الاصح) لبقاء صفة
الجنابة ونحوها بعد الاسلام ولا يمكن
أداء المشرط من الصلاة ونحوها
بزوال الجنابة رماني معناها الآية
فيفترض عليه لكونه مسلما مكلفا
بالطهارة عند ارادة الصلاة ونحوها
بآية الوضوء (ويفترض تعسيل
الميت) المسلم الذي لا جنابة منه
مسقطه لعله (كناية) وسند كونه

في (فصل عشرة أشياء لا يغتسل منها ذى) هبة مع الميم ويسكون المثال المجهول وكسرها وهو ما أبيض رقيق يخرج عند شهوة لا شهوة ولا
دقيق ولا يعقبه فتور ورعاً لا يحمر بخروج وجهه وهو أغلب في النساء من الرجال ويسمى في جانب النساء قذى يفتح القاني والالام المجهمة
(و منها) (ودى) باسكان الدال المهملة وتخفيف اليا وهو ما أبيض كدر فحين ٥٥ - لا راحة له يعقب البول وقد يسبقه أجمع العلماء
على انه لا يجب الغسل بخروج المذي

والودي (و) منها (احتلام بلا بلل)
والمرأة فيه كالرجل في ظاهر الرواية
الحديث أم سليم كما قدمناه (و) منها
(ولادة من غير رؤية دم بعدها في
الصبح) وهو قولهما لعدم النفاس
وقال الامام عليها الغسل احتياطاً
لعدم خلوها من قليل دم ظاهر كما
تقدم (و) منها (ابلاج بخزقة مازعة
من وجود اللذة) على الاصح وقد منا
لزوم الغسل به احتياطاً (و) منها
(حقة) لانها لاخراج الفضلات
لا قضاء الشهوة (و) منها (ادخال
اصبع ونحوه) كشبه ذكر مصنوع
من نحو جلد (في أحد السبلين)
على المختار لقصور الشهوة (و) منها
(وطء بجمعة أو) امرأة مية من غير
انزال) معنى لعدم كمال سببه ولا يغلب
نزوله هنا القيام مقامه (و) منها
(اصابة بكر لم تزل) الاصابة (بكرتها
من غير انزال) لان البكارة تمنع
التقاء الختانين ولو دخل منه
فرجها بلا ابلاج فيه لا غسل عليها
ما لم تحمل منه

فصل بيان فرائض الغسل
(بقترض في الاغتسال) من حيض
ارحابة ونفاس (احد عشر شيئاً)
وكذا اترجعت لواحد هو محوم الماء
ما يمكن من الجسد بلا حرج ولكن
حدثت للتعليم منها (غسل الفم
والانف) وهو فرض احتجادي
لقوله تعالى فاطهروا وبخلأفهاما في
الوضوء لان الوجه لا يتناولهما لان
المواجهة لا تكون بداخل الانف
والفم وصيغة المبالغة في قوله
فاطهروا وتتناولهما ولا حرج فيهما

المشك كل فقبل فقم وقيل يغسل في ثيابه والاول اولى وهل يشترط لهذا الغسل النية الظاهر أنها
شرط لاسقاط الوجوب عن المكاتب لا التحصيل طهارته كافي فصح القدير
(فصل عشرة أشياء لا يغتسل منها) (قوله وكسرها) أى الذال مع تخفيف اليا وهو أفصح
كلاولى وتشديد ها واقبل ثلاثي مخفف ومضف ورأى (قوله وهو ما أبيض كدر فحين)
يشبه المني في التلخاة. ويخالفه في الكدرة ويخرج قطرة أو قطرتين يعقب البول اذا كانت
الطبيعة مستسكة وعند حمل شيء فقبل وبعد الاغتسال من الجماع وينقض الوضوء فان قيل ما
في تدحرج الوضوء من الودي وقيل وجب من البول قبله له أحيب بأنه قد يخرج بدون البول كما
ذكرنا فلا يرد النزال أو يقال تظهر فائدة في سلس البول فان وضوءه ينقض بالودي دون
البول (قوله ومنها احتلام الخ) لفظه غلب على ما يراه النظم من الجماع المقترن بالانزال غالباً وهو
محال على الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانه شيطاني وهم معصومون منه وان كان يوسوس لهم
كذا ذكره بعضهم وفي الخصائص أن منها السلام قرينه صلى الله عليه وسلم (قوله في ظاهر
الرواية) وقال محمد يجب عليها الغسل احتياطاً (قوله حديث أم سليم) وهو ما في الصحيحين عن أم
سلمة رضى الله عنها قالت جاءت أم سليم امرأة أبي طهفة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت قال نعم اذا رأت
الماء اه قال الكمال والمراد بالرؤية العلم سواء اتصلت برؤية البصر أم لا فان من تبقت
الانزال بعد الاستبراء لم تحجب ولم تر شيئاً بعينها لا يسع أحد القول بعدم الغسل مع انها لم تر شيئاً
يبصرها (قوله مازعة من وجود اللذة) اقتصر على ذكر اللذة لما زاد فيها قدم وجود الحرارة
ولها ما تلازمان كما مر (قوله احتياطاً) الظاهر انه على الافتراض بدليل التعيين بالزوم
وكذلك في المسئلة التي قبلها بدليل التعيين بعلمها المفيدة للوجوب (قوله على المختار) أى في الدبر
ومعنا لضعفه وأما في القبل فذكر في شرح التنزيل أن المختار عدمه أيضاً وحكى العلامة فوح
أن المختار فيه الوجوب اذا قدمت الاسمة لان الشهوة فيها غالباً فيقام السبب مقام المسبب
فاختلف الترجيح بالنسبة لادخال الاصبع في قبل المرأة فاده السيد رحمه الله تعالى (قوله ما لم
تقبل) لانه لا التحميل الا اذا أنزلت وتعيد ما صلت قبل لغسل وهذا أحد قولين وقيل لا غسل
عليها ولو ظهر الحمل الا اذا خرج منها الى طاهر الفرج وهو ظاهر الرواية قال الحلواني وبه تأخذ
انظر الزياهي

فصل بيان فرائض الغسل
(قوله من حيض أو جنابة أو تعاسر) قال في البحر طهره أن
المهضمة والاستنشاق ليسا بشرطين في الغسل المستنون حتى يصح بدونهما ولو كنهما شرطان في
تحصيل السنة كافي لدر ويكتفي بوجودهما في الوضوء عن تحصيله ما في أول الغسل وقوله في
تحصيل السنة أى سنة العمل المستنور وليس المراد انهم شرطان في سنتيه (قوله غسل الفم
والانف) أى بدون معالجة فيه ما فاتها سنة فيه على المعتمد شرب الماء عبا يقوم مقام غسل الفم
لامساؤله كان سنة بخلافه في فيه طهراً أو بين أسنانه او كان في أنفه مدرن رطب آخره لان
الماء لطيف يصل الى كل موضع غالباً لاجل آلاف اليا بس فانه كالماء المضروغ والخبث فيمنع كما
في الصنع (قوله لقوله تعالى فاطهروا) رانهم ما يغسله عادة وعيادة تغل في الوضوء وفرض في
النجاسة الحقة وهذا يدل على انه ما من الظاهر (قوله عطف عام على خاص) وانما افرد بها
لوقوع الخلاف في ما لا هم ما سئله عند الامامين مالك والشافعي رضى الله عنهم ولا نهم ما لا يكرر

(والبدن) عطف عام على خاص ومنه لفرج الخارج لانه كغيره لا داخل لانه كالحلق ولا بد من زوال ما يمنع وصول الماء للجسد كشعر
ويحجب لا يصح بظفر صباغ ولا ما بين الاظفار ولولدى في الصحيح

تكره برغوث ووتيم ذباب كما تقدم والغرض الغسل (مرة واحدة مستوحاة من الآية لا تتكرر) (و) يفترض غسل (دولة) (ولا عسر في فسخها) على الصحيح وان عسر لا يكف به كمال انضم للخرج (و) يفترض غسل داخل (مرة) بخوفه لانه من خارج الغسل ولا حرج في غسله (و) يفترض غسل (نقب غير منقح) لعدم الحرج (و) يفترض غسل (داخل المضفور من شعر الرجل) ليلزمه حله (مطلقا) على الصحيح سواء

باحدهما (قوله ومنه الفرج الخارج) ومنه مخرج الغائط (قوله تكره برغوث ووتيم ذباب) ولو لم يصل الماء الى ما تحته قاله السيد والونيم زرق الذباب (قوله داخل قلعة) هي الجلدة الساترة للشفة والختان قطعها اه من الشرح (قوله سواء سري الماء في أصوله أولا) فيه انه اذا سري في أصوله وبه الماء كله لا يلزم حله وقدر بعض الاطلاق بقوله سواء كان علويا أو تر كذا قال السيد وما في العيني من قوله الا اذا كان علويا أو تر كذا للخرج منع بلى دعوى المخرج متنوعة اه (قوله وأما ان كان شعرها ملبدا أو غزيرا) بحيث يمنع ابصال الماء الى الأصول (قوله ولا يفترض ابصال الماء الى اثناء ذواتها على الصحيح) استترزه من قول بعضهم يجب بلباؤها في صلاة القائل الصحيح انه يجب غسل الذوائب وان جاوزت القدمين وشامه في الشرح (قوله والضفيرة بالاضاد المجمة للذؤابة) قال في القاموس الذؤابة الناصية أو منبتة من الرأس وشعر في أصل ناصية الفرس اه والمراد الخصلة لدهي كافي القاموس بالضم الشعر المجتمعة أو القليل منه اه (قوله والضفيرة مثل الشعر الخ) وأما العقص فحمله على الرأس (قوله وغن الماء) أى لشرب ووضوه وغسل على الزوج لانه لا بد منه اه شرح (قوله ولو اقطع حبيضا عشرة) وبعضهم قال اذا كانا قطع الحيز لاقل من عشرة فغسل الزوج لا احتياجه الى ربطهما بعد الغسل وان كان لعشرة فعليه لا نهاى المحتاجة للصلاة ويعلم منه أن أجرة الحمام حيث اضطرت اليه عليه وفي الثانية دخول الحمام وشروع للرجال والنساء قال الكمال وحديث أجناسه الخروج للحمام اغما يباح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة الى ما لا يورد فيها الى نظر الرجال والاستئالة اه أى وبشرط عدم نظرها الى مؤذرة بعضهن والاحرم كالأجني ولوضوها غسل رأسها تركه ولا تنعم نفسها من زوجها

سرى الماء في أصوله (مطلقا) على الصحيح سواء
سرى الماء في أصوله ولا يكون له ليس
زينة فلا حرج فيه (و) لا يفترض
نقص (المضفور من شعر المرأة ان
سرى الماء في أصوله) اتفاقا لمحدث
ام سلمة رضى الله تعالى عنها انها
قالت قلت يا رسول الله انى امرأة
الشعر ففر رأيتى أمانة فغسل
الجنازة قال اغما يكفيلك ان تحشى
على رأسك ثلاث حثيات من ماء ثم
تغيبى على سائر جسده الماء
فتطهرين وأما ان كان شعرها ملبدا
أو غزيرا فلا بد من قصه ولا يفترض
ابصال الماء الى اثناء ذواتها على
الصحيح بخلاف الرجل فإنه يفترض
عليه بلى ذوائبه كلها والضفيرة
بالاضاد المجمة للذؤابة وهى الخصلة
من الشعر والضفيرة مثل الشعر
وادخال بعضه في بعض وغن الماء
على الزوج لما وان كانت غنية ولو
انقطع حبيضا عشرة (و) يفترض
غسل (بشرة للحية) وشعرها ولو
كانت كثيفة كذا لقوله تعالى
فاظهروا (و) يفترض غسل (بشرة
الشارب) (و) بشرة (الحاجب) شعرها
(والفرج الخارج) لانه كافم
لا الداخل لانه كالخافي كما تقدم

فصل في سنن الغسل (قوله الابتداء بالتسمية) هي كاللفظ المذكور في الوضوء (قوله له موم الحديث كل امرئ مال) لفظ كل الخ بدل من الحديث (قوله والابتداء بالنية) هي كما تقدم في الوضوء (قوله اتعاقى التسمية باللسان) لا يظهر لان المطلوب من الذا كراستحضار معنى الذكر فلها تعلق بالقلب أيضا فاما ان يقال ان الابتداء اضافى أو ان القلب يلاحظ أشبه متعديا دفعة (قوله مع غسل اليدين) أى قبل ادخالهما الا ناء على ما مر (قوله ويسن غسل نجاسة الخ) أى ان ازالها قبل الوضوء والافتساح هو السنة الثلاث اذ باضافة الماء فلا ينافى أن يطلق ارالة القدر المفعول منها عشرة بعد ذكره مرض اه كلام السيد لمخصا (قوله وكذا غسل فرجه) هو اسم للقيام وقد يطلق على الذكر أيضا كافي المقرب (قوله ثم يتوضأ كوضوئه للصلاة) فيقيم سائر أعمال الوضوء من المستحبات والسنن والعرائض (قوله لانه صلى الله عليه وسلم لم الخ) روى الجماعة واللفظ لم صلى الله عليه وسلم روى عنها قالت أدنى رسول الله صلى الله عليه وسلم غسله من الجنازة فغسل مرتين أو ثلاثا ثم أدنى يده في الماء ثم فرغ على فرجه وغسله بشهاله ثم ضرب بشهاله على الارض فداكها دل كما شديدا ثم توضأ وضوؤه للصلاة ثم فرغ على رأسه ثلاث حثيات كل حثية ملء كفه ثم غسل سائر جسده ثم نفي عن مائة ذلك ثم غسل رجله الحديث (قوله

فصل في سنن الغسل (يسن
في الاغتسال اثنا عشر شيئا) الاول
(الابتداء بالتسمية) له موم الحديث
كل امرئ بال (و) ابتداء (بالتسمية)
ليكون فعليه تقر يا بشاب عليه

كالوضوء والابتداء بالتسمية بصاحب النية لعلنى التسمية باللسان والنية بالقلب (و) يكونان مع
(غسل اليدين الى الرسغين) ابتداء كفعله صلى الله عليه وسلم (و) يسن (غسل نجاسة لو كانت) على يده (بأنفرادها) في الابتداء لمطمئن
بزوالها قبل أن تشبع على جسده (و) كذا (غسل فرجه) وان لم يذكر به نجاسة كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم لمطمئن بوصول الماء
الى الجزء الذى يفرجه من فرجه حال القيام وينفرج حال الجلوس (ثم يتوضأ كوضوئه للصلاة فيمثلث الغسل ويضع الرأس) في ظاهر الرواية
وقيل لا يصححه لانه يصيب عليها الماء والاول أصح لانه صلى الله عليه وسلم لم توضأ قبل الاغتسال وضوؤه للصلاة وهو أصح للغسل والمصح

الماء في كونه ثلاثاً يستوعب الجسد بكل واحدة منها وهو سنة الحديث (ولو اغتسل في الماء الجاري أو انغمس في ماء) هو في حكم الماء الجاري كالعشر في العشر (ومكث) منعاً من قدر الوضوء والغسل أو في المطر كذلك ولو لا وضوءه فقط (فقد أكل السنة) للحصول الماء في كونه ثلاثاً (ويقتضى في) حال (صب الماء برأسه) ٥٧

وسلم (ويغسل بعدها) أي الرأس (منه) كعبه الأيمن ثم الأيسر (لاستحباب التيامن وهو قول شمس الأئمة الخوافي (و) يسن أن (يدلك) كل أعضاء (جسده) في المرة الأولى ليهم الماء يدنيه في المراتب الأخيرة وليس بذلك واجب في الغسل إلا في رواية عن أبي يوسف لمصوص صبغة اطهر وأقبح بخلاف الوضوء لأنه يلتقط اغسلوا والله الموفق

(فصل في آداب الاغتسال هي) مثل (آداب الوضوء) وقد بينها (الأنه لا يستقبل القبلة) حال اغتساله (لأنه يكون غالباً مع كشف العورة) فإن كان مستوراً فلا بأس به ويستحب أن لا يتكلم بكلام معه ولودعا لأنه في مصب الإقرار ويكره مع كشف العورة ويستحب أن يغتسل بكنز لا يراه فيه أحد لا يحصل له النظر لعورته لا حلال ظهورها في حال الغسل أو لبس الثياب لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله حيي مستير يحب المحشي والستر فإذا اغتسل أحدكم فليستره رداء أو بدو أو إذا لم يجد سترة عند الرجال بغسل وجهه وأستره والمرأتين النساء كذلك وبين الرجال قنطرة غسلها والائتم على الناظر لاهلي من كشف أزاره لتطهيره وقيل يجوز أن يجزئ للغسل وحده ويجزئ زوجته للجماع إذا كان البيت صغيراً مقدار عشرة أذرع ويستحب صلاة ركعتين مسجدة بعده كالوضوء لأنه يشمله

والسنة يؤخر غسل الرجلين فيه اختلاف المشايخ فمما لا يؤخر لأن عائشة رضي الله عنها أطلقت في روايتها سنة غسله صلى الله عليه وسلم فلم تذكر تأخير الرجلين كما أخرجه الشيخان وأكثرهم على أنه يؤخر الحديث ميمونة فإن فيه تنصيصاً على التأخير قال في المجتبى والأصح التخصيص وبه يحصل التوفيق (قوله يستوعب الجسد بكل واحدة منها) والتم حصل سنة التثليث والأولى فرض الثنتان بعد هاستان حتى لو لم يحصل بالثلاث استيعاب يجب أن يغسل مرة بعد أخرى حتى يحصل والتم يخرج من الجنابة كما في مجمع الأنهر (قوله ولو انغمس في الغسل الخ) أي بعد ما تنقض واستشق (قوله كالعشر في العشر) قدر به عهد الكثير ثم رجوعه إلى ما قاله الإمام ابن كثير ما استكثره المجتبى (قوله أو في المطر) معطوف على منه مسأ أي أو مكث في المطر كذلك أي قدر الوضوء والغسل (قوله ولو لا وضوءه) أي ولو لمكث من غسل أو في المطر لاجل الوضوء قدر الوضوء فقط فإنه يكون آتياً بكل السنة فيه (قوله ويغسل بعدها) الأولى التذكير (قوله من كعبه الأيمن ثم الأيسر) يغسلهما ثلاثاً ثلاثاً كما في الزاهد وقيل يبدأ بالمكعب الأيمن ثم بالأس (قوله ويسن أن يدلك الخ) الدلك أمرار اليد على الأعضاء مع غسلها (قوله إلا في رواية من أبي يوسف) المذكور في الجوهري الفتح وفي من لا يسكن أنه شرطه عند في رواية النوادر (فصل في آداب الاغتسال الخ) (قوله ويستحب أن لا يتكلم بكلام معه ولودعا) أي هذا إذا كان شرباً بل ولودعا أما الكلام غير الدعا فله كراهة حال الكشف كما في الشرح وأما الدعا فلما ذكر المؤلف (قوله ويكره مع كشف العورة) ولو في مكان لا يراه فيه أحد (قوله ويستحب أن يغتسل) أي والحال أنه مستور العورة بدليل قوله لا احتمال ظهورها الخ وبدليل ما قبله (قوله إن الله حيي) أي منزوع النقائص (قوله يستر) ويستره أستره هذا ما في الوجهة والقنية والذي في ابن أمير حاج أنه يؤخر حتى يفسك من الاغتسال بدون اطلاع عليه رسوا في ذلك لرجل والمرأة ولا فرق بين كونهم بين رجال أو نساء فإن خاف خروج الوقت عليهم وصلى والظاهر وجوب الأحادة عليه لقول غير واحد من المشايخ إن العذر في التيمم أن كان من قبل العباد لا تسقط الأحادة وإن أبيع التيمم اه (قوله وبين الرجال يؤخر غسلها) وكذا بين الرجال والنساء وينبغي طأن تقيم وتصلى الهزء شرعاً من الماء كما في الدر (قوله والائتم على الناظر) أي إذا كان حامداً في صورة جواز كشف العورة (قوله وقيل يجوز أن يجزئ للغسل وحده) أعلم أنه ذكر في الفتية اختلاف في جواز الكشف في الخلوة فقال تحرد في بيت الحمام الصغير لغيره أزاره أو خلق عائته يأثم قيل يجوز وفي المدة اليسيرة وقيل لا بأس به وقيل يجوز أن يتجرد إلى آخر ما ذكر المؤلف (قوله مقدار عشرة أذرع) وفي الشرح خمسة أذرع وانظر ما روجه هذا التحديد ولعل وجهه في الأول أن العشرة تعد كثيراً كما قدرناه في المياه فيكون المحل إذا كان بهذا القدر من الماء والله تعالى أعلم (قوله كالوضوء) بل الغسل أولى لأنه وضوء وزيادة إلى ذلك أشار به قوله لأنه يشمله

فصل يسن الاغتسال لاربعة أشياء (قوله على الصحيح) هو قول أبي يوسف ويشهد له ما في الصحيحين من جاء منكم الجمعة فليغتسل وفي رواية لابن حبان من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل وفي رواية للبيهقي ومن لم يأتم فليس عليه غسل اه (قوله وقيل أنه لليوم) قاله محمد الظهار الفضيلته على سائر الأيام لقوله صلى الله عليه وسلم سيد الأيام يوم الجمعة ونسبه كثير إلى

(٨ - طه طوى)

للماء الذي يتطهر به في الغسل والوضوء لا يختلاف أحوال الناس ويراهي حالاً وسطاً من غير إعراف ولا تقييد (فصل يسن الاغتسال لاربعة أشياء) منها (صلاة الجمعة) على الصحيح لأنها أفضل من الوقت وقيل أنه لليوم

وغرته انه لو اخذت بعد غسله ثم قوضا لا يكون له فضله على الصحيح انه الفضل على الرجوح وفي معراج الدراية لو اغتسل يوم الخميس أو ليلة الجمعة استن بالسنة لحصول المقصود وهو قطع ٥٨ الزاخرة (و) منها (صلاة العيدين) لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل

الحسن وذ كرفي المحيط بحمد دام الحسن وفي غاية البيان من شرح الطحاوي انه لما اجتمع اهله
 أبي يوسف (قوله وغرته انه الخ) وتظهر فحين لاجمة عليه أيضا وأما الغسل بعد الصلاة فليس
 بمعتبر اجامها كما في جمعة المحيط والخاتمة (قوله استن بالسنة لحصول المقصود) وقال في النهر كما أجبر
 تنبني عدم حصول السنه بهذا اتفاقا ما على قول أبي يوسف فلا يشترط الصلاة والغالب وجود
 الحدث ينتمى في مثل هذا القدر من الزمان وما على قول الحسن فلانه يشترط أن يكون متطهرا
 بطهارة الاغتسال في اليوم لاقب له والغالب وجود الحدث أيضا اهـ (قوله فيها
 زعمت) أي قبل السنه أخذت زعمت هذه المصلحة فالصحيح راجع الى غير مذكور وهو جازم
 في المنه ووركا في قوله تعالى حتى تواتر بالحجاب (قوله وهو ناسخ لظاهر قوله الخ) وقيل معنى
 الواجب المتأكد كما يقال حقا على واجب (قوله سنة للصلاة في قول أبي يوسف) ولليوم عند
 الحسن نقله القهس ثانی من النخبة (قوله للجمع أو العمرة) أو مائة خلوتجوز الجمع (قوله
 ولهذا لا ينجم مكانه بفساد الماء) أي مثلا والمراد به ذروا الماء للصبية ومثله سائر الاغتسالات
 السنوية والمندوبة (قوله ويسن الاغتسال للحاج الخ) قال في البدائع يجوز أن يكون غسل
 عرفة على هذا الاختلاف أيضا يعني أن يكون للوقوف أو لليوم أي يوم عرفة لمن حضره (قوله
 لفضل زمان الوقوف) وليهـ كون أقرب اليه فيكون أبلغ في المقصود كما قالوا في غسل الجمعة
 الأفضل أن يكون بقرب ذهابه اليها إلا أن هذا يقتضي الأفضلية فقط لا كونه شرطاً في تحصيل
 السنه قال في الهداية وكون هذه الاغتسالات سنة هو الأصح وقيل انها مستحبة بدليل أن هذا
 معنى غسل الجمعة في الأصل حسنا قال في الفتح وهو النظر (قوله لمن أسلم طاهرا) بذلك أمر
 صلى الله عليه وسلم من أسلم واحترزه عن أسلم غير طاهر فانه يفترض عليه الغسل على
 المعتد كما تقدم (قوله ولمن بلغ بالنس) احترزه عن بلوغ الصبي بالاحتلام والاحبال
 والانزال وعن بلوغ الصبية بالاحتلام والحيض والحبل فانه لا بد من الغسل فيها (قوله
 وهو خمس عشرة سنة على المفتي به) وهو قولهما ورواية عن الامام اذا العلامة تظهر في هذه المدة
 غالباً بالجمعة لو المدة علامة في حق من لم تظهر له العلامة وأدنى مدته يومه بر فيها طاهر والعلامة
 اثنتا عشرة سنة في حقه وتسع سنين في حقها فاذا بلغها هذا السن واقربا بالبلوغ كانا بالفتن حكما
 لان ذلك ما يعرف من جهتهما (قوله ولمن أفاق الخ) لعلة للشكر على نعمة الافاقة (قوله وعند
 الفراغ من حجة) لما ورد انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من أربع من اجامة رواه أبو داود
 (قوله خروجاً للخلاف) الاولى ما قاله السيد خروجا من خلاف القائل بالزوم الغسل منهما (قوله
 ونذب في ليلة براءة) سميت بذلك لان الله تعالى يكتب لسكل مؤمن براءة من النار لتوفيقه ما عليه
 من الحقوق ولما فيها من البراءة من الذنوب يغفر الله له ما قبله (قوله يعنى) بأن يكون
 بطريق الكشف مثلاً (قوله أو علما) كذا هو في ما شرح عليه السيد أيضا والمناسب لمقابلة
 اليقين ان يقول او ظنا بأن يتبع الامارة الواردة بتعيينها وهي كونها ليلة لا حارة ولا باردة الى
 غير ذلك مما ذكره والذي في ما رأيت من الشرح وهو الا باتباع ما ورد والمعنى ان الرؤية اما
 باليقين او بالعمل بما ورد من الامارات (قوله لا حياثها) يحتمل ارتباطه بالغسل أي انما نذب
 لا حياثها وفيه أن الاحياء مطلوب آخر ليس له تعلق بالغسل الا ان يقال انه يعين عليه فيطلب له
 أوليكون الاحياء مؤدى بأكل الطهارة وتين ويحتمل انه مرتبط بقوله ورد والمعنى أن العلامات
 الواردة بطلب الاحياء هي العلامات التي يطلب عنها وجودها الغسل (قوله ويحل اجابة دعاء
 سيد الكونين) أي بعد أن دعاه في جميع عرفة فأخبر عنه الاجابة اليه (قوله وعند دخول

يوم الفطر والافصى وعرفة وقال
 صلى الله عليه وسلم من قوضا يوم الجمعة
 فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل
 أفضل وهو ناسخ لظاهر قوله صلى
 الله عليه وسلم غسل الجمعة واجب
 على كل محتلم والغسل سنة للصلاة
 في قول أبي يوسف كما في الجمعة
 (و) (سن) (للحرام) للجمع أو العمرة
 لغيره صلى الله عليه وسلم وهو
 للتنظيف لا للتطهير فغسل المرأة
 ولو كان بها حيض أو نفاس ولهذا
 لا ينجم مكانه بفساد الماء (و) (سن
 الاغتسال) (للحاج) لا لغيرهم
 ويفعله الحاج (في عرفة) لا خارجها
 ويكون فعله (بعد الزوال) الأفضل
 زمان الوقوف * وما فرغ من
 الغسل المندوب شرع في المندوب
 فقال (ويندب الاغتسال في ستة
 عشر شيا) تقريرا لانه يزيد عليها
 (من أسلم طاهرا) من جنابة وحيض
 ونفاس للتنظيف من أثرها كان
 منه (ولمن بلغ بالنس) وهو خمس
 عشرة سنة على المفتي به في الغلام
 والجارية (ولمن أفاق من حنون)
 وسكر وانجاس (وعند) الفراغ من
 (جمعة وغسل ميت) خروجاً للخلاف
 من لزوم الغسل بها (و) (نذب) في
 ليلة براءة) وهي ليلة النصف من
 شعبان لا حياثها وعظم شأنها إذ
 فيها تقسم الارزاق والآجال (و)
 في (ليلة القدر اذا رآها) يعينها
 أو علما باتباع ما ورد في وقتها
 لا حياثها (و) (نذب الغسل) (لدخول
 مدينة الذي صلى الله عليه وسلم)
 تعظيما لحرمتها وقدمه على حضرة
 المصطفى صلى الله عليه وسلم (و)
 نذب (للووقف بمزدلفة) لانه ثانی

الجمعة من ويحل اجابة دعاء سيد الكونين بغفران
 الدماء والمظالم لأمته (غداة يوم النحر) بعد طلوع فجره لانه يدخل وقت الوقوف بالمزدلفة فيخرج قبيل طلوع الشمس (وعند دخول

مكة) هي افضل الارض عندنا مطلقا وفضل مالك المدينة والخلاف في غير البقعة التي دفن بها
صلى الله عليه وسلم فانهم افضل حتى من العرش والكرسي بالاجماع كما ذكره الشهاب في شرح
النشاهد ولكل من مكة والمدينة اسماء كثيرة فحوا مائة قال النووي ولا يعرف في البلاد اكثر اسماء
منها ما ذكره الاسماء تدل على شرف المسمى (قوله ولطواف الزيارة) سبأني انه يغتسل رجلي
الحجار وتقدم انه يغتسل بالجمع مزدلفة وقد تجتمع الثلاثة في يوم واحد والظاهر ان غسلوا واحدا
يكفي لجميعها بالثبوت (قوله ويوم بكة عظيم حرم البيت) أي العظم الزائد والخاص له يتحقق
بالوضوء (قوله لاداء سنة صلاتهما) أي بأكل الطهارة كما ذكره في الذي بعد (قوله لطلب
استئصال الغيث) الاول حذف اللام من طلب لانه تفسير لاستسقاء كما ان الاول حذف السين
والثاني من استئصال والاضافة في استئصال الغيث من اضافة المصدر الى المفعول (قوله
بالاستغفار الخ) تصوير للطلب أو الباء للسببية (قوله من مخوف) بصيغة اسم الفاعل وهو
اشارة الى أن فزع مصدر بمعنى مفرع (قوله التجاء الى الله تعالى) أي وهو متلبس بأكل
الطهارة فانها ادهى لازالة (قوله فيلتجئ المتطهر اليه) أي المتطهر بأكل الطهارة (قوله
ويندب للتائب من ذنب) ازالة ثوما كان فيه وشكر التوفيق الى التوبة (قوله وللقادم من
سفر) لانظافة (قوله وللمستحاض الخ) لاحتمال تحلل حيض اثناء المدة (قوله ولي يراة قتله)
ليموت على اكل الطهارة (قوله ولان اصابته فحجاسة الخ) عده في الحجر من الغسل المفروض
وهو الذي تغديه هبارة السد قال وهو الصحيح خلافا لما قال انه يطهر بغسل طرف منه اه (قوله
لا تنفع الطهارة الظاهرة) أي التي اشترطت في بعض العبادات والمعنى انها لا تنفع نفعا تاما
اذ لا ينكر ان وجودها ليس كعدمها (قوله بالاخلاص الخ) تصوير للطهارة الباطنة (قوله
والتزاهة) أي التباعد (قوله من الغل) قال في القاموس الغليل المحقد كالغل بالسكر
والضغن اه وقال في مادة ح ق د حقه عليه كضرب وفزع حقه او حقه او حقه او حقه
عداوته في قلبه وترتب افرصتها للحقد والحقد والسكر الحقد اه وعنه يعلم ان الغل والحقد
شي واحد وقال في مادة غ ش ش ش غ لم يحضه النصع وظهر خلاف ما يهمل والغش بالسكر
الاسم منه والغل والحقد والغش بالضم الرجل الغاش اه فالغش في بعض تفاسيره يرجع الى
ما قبله وأما الحسد أذا نادى الله تعالى منه معلوم (قوله وتطهر القلب) عطف على اخلاص أي
يطهره بقطع العلائق عن جملة الخلائق وما تطمح اليه النفس فلا يقصد الا الله تعالى بعبدته
لاستحقاقه العبادات لا انه تعالى وامته الا لامره الا ظاهرا لئلا يكبر ياه لا رغبة في الجنة ولا رغبة
من تاراه من الشرح (قوله مفتقرا) أي مظهر فقره اليه بأن يسأله حاجته الدينية والدنيوية
اظهارا للفاقة والاضطرار الى المولى العني عن كل شيء بعد تطهير لسانه من اللغو فضلا عن الكذب
والغيبة والتمية والبهتان وتزوينه بالتقديس والتبجيل وتلاوة القرآن لعله ان يتصف
ببعض صفات العبودية اذ هي التوفيق بالعبود والحفظ للحدود والرضا بالموجود والصبر من المفقود
قاله في الشرح (قوله بالان) أي الاحسان لا بالوجوب عليه (قوله المضطر بها) أي بسببها (قوله
عطفها عليه) بفتح العين أي رحمة وحنو او بالسكر الجائز (قوله فتكون عبدا فردا الخ) أي
غير مشترك من كلام الخلاج نفعا الله تعالى به من علامات العارف كونه فارقا من أمور الدارين
مشتغلا بالله وحده وقال ليس لمن يرى أحدا أو يذكركم احد ان يقول عرفت الا حد الذي ظهرت
منه الا حد وقال من خاف من شيء سوى الله أو رجا سواه أغلق عليه أبواب كل شيء وسلط عليه
الخفاة وجب بيبهين حجابا ليسرها الشك اه (قوله ولا يسمك) السين وانما زائدان أراد أن
النهي عن طلب الميل أبلغ من النهي عن الميل (قوله قال الحسن) في مقام التعليل لقوله
ولا يسمك (قوله رب مستور) أي كثيرا ما يقع ذلك وهو من الزم (قوله سبته شهوته) أي

مكة) شرفها الله تعالى (لطواف)
ما واطواف (الزيارة) فيؤدي
الطواف بأكل الطهارة
وبكة يوم بتعظيم حرم البيت
الشريف (و) يندب (لصلاة
كسوف) الشمس وخسوف القمر
لاداء سنة صلاتهما (واستسقاء)
لطلب استئصال الغيث رحمة للخلق
بالاستغفار والتضرع والصلاة
بأكل الطهارة (و) الصلاة من
(فزع) من مخوف التجاء الى الله
تعالى وكرمه لتكشف السكر عنه
(و) من (ظلمة) حصلت نهارا (و)
من (رجح شديد) في ليل أو نهارا لان
الله تعالى أهلكه من طغي كقوم
عاد فيلتجئ المتطهر اليه ويندب
للتائب من ذنب وللقادم من سفر
وللمستحاض اذا انقطع دمها وان
يراد قتله ولرجل الجمار ولي اصابته
تجاسة في مكانها فيغسل جميع
يدنه وكذا جميع ثوبه احتياطا
وتنبيه عظيم لا تنفع الطهارة
الظاهرة الا مع الطهارة الباطنة
بالاخلاص والتزاهة عن الغل
والغش والحقد والحسد وتطهير
القلب عما سوى الله من الكوفة
فيه عبده لذاته لا لعل مفتقرا اليه وهو
يتفضل بالان بقضاء حوائجه المضطر
بها عطفها عليه فتكون عبدا فردا
للمالك الا حد الفرد لا يسير قل شيء
من الاشياء سواء ولا يسمك هو لك
من شدة ملك ياه قال الحسن البصري
رحمة الله تعالى
رب مستور وسبته شهوته
(قوله وهو اشارة الخ) كأنه فهم
ان قول الشارح من مخوف تفسير
لقول المتن وفزع والظاهر ان قوله
من مخوف صلة لفزع أي لخوف من
أمر مخوف تأمل اه

قد هري من ستره وانتهى سكا

صاحب الشهوة عبد فاذا ملك
الشهوة اخفى ماسكا فاذا اخلص
الله وعيا كلمه به وارضاء قام فاده
تفتته العناية حيثما توجه وتيم
وعلمه ما لم يكن يعلم

باب التيمم

هو من خصائص هذه الامة وهو لغة
القصد والمطلنا والجامعة القصد الى
معظم وشرفا مع الوجع واليدين عن
صعيد مطهر والقصد شرطه لانه انية
وله سبب وشرط وحكم وركن وصمة
وكيفية وستأتي تفصيله كاصله ارادة
مالا يجعل الابه وشرطه قدمها بقوله
(يصح) التيمم (بشرط ثمانية الاول)

منها (النية) لان التراب ملوث فلا
يصير مطهرا الا بالنية والماء خلق
مطهرا (و) النية (حقيقة) شرعا
(قد القلب على) ايجاد (العمل) جزا
(ورقتها عند ضرب يده على ما يتيمم
به) او عند مسح اعضائه بتراب
أصاها (و) لانية في حد ذاتها شروط
لحقتها بينها بقوله (شروط خمسة
النية ثلاثة الاسلام) ليصير الفعل
سببا للثواب والكافر محروم منه
(و) الثاني (التمييز) لهم ما يتيمم
به (و) الثالث (العلم بما ينويه)
ليعرف حقيقة المنوى والنية معنى
وراء العلم الذي يسبقها (و) نية
التيمم لها شرط خاص بها بينه بقوله
(يتنوط للحقة نية التيمم) ليكون
مفتاحا (للصلاة) فتصح (به) احد
ثلاثة أشياء امانية الطهارة) من
الحديث السابق به ولا يشترط تعيين
الجنابة من الحدث وتكفي نية
الطهارة لانهم شرعت للصلاة
وشرطت لحقتها وابتاحتها فكانت
فيها نية اباحة الصلاة ولذا قال
(او) نية (استباحة الصلاة) لان
ابتاحتها برفع الحدث

جعلته مسيلا لها واسيرا والمقصود انه صار لا يخالها (قوله قد هري) يكسر الراء بمعنى فرج ثيابه
والياء ساكنة للضرورة (قوله وانتهى سكا) الفه الاطلاق وهو عطف لازم على هري (قوله
صاحب الشهوة عبد) أي ملازمها والمتصف بها كالعبد في الاقياد الى غيره والذلل له (قوله فاذا
ملك الشهوة) بأن خالف النفس والشيطان فيما يأمران به (قوله اخفى ماسكا) أي في الدارين
وهو يكسر اللام لذكر العبد اولا ويحتمل ان يكون بفتحها وهو على التشبيه بمعنى انه في الدرجة
كاللائكة وقد خلق الله تعالى عالم الارواح رقبته اقسام ثلاثة فمنهم من جعل فيه العقل دون
الشهوة ومنهم من عكسه وهم الياشم ومنهم من جعلهم مافيه وهم بنو آدم فان غلب
عقله شهوته الحق بالاول بل قد يكون افضل وان غلبت شهوته عقله الحق بالثاني بل قد يكون
ارذل ان هم الا كالانعام بل هم اضل (قوله وعيا كلمه به) متعلق بقام (قوله وارضاء) عطف
على كلمه (قوله حفته العناية) أي احاطت به والعناية الاهتمام بالشيء والمعنى ان الله تعالى
يحفظه ويسهل له أمور وقصده ما له معاملة من اهتتم بشأنه تعظيمه الله (قوله حيثما توجه وتيمم) أي
قصد أي في أي زمان ومكان توجه فيه وقصد وان كان أصل وضع حيث للسكان ولا يخفى حسن
ذكره مادة التيمم بالصفة (قوله وعلمه ما لم يكن يعلم) دليله قوله تعالى واقنوا الله ويعلمكم الله والله

تعالى اعلم

باب التيمم

د لوه بعد طهارة الماء لانه خلف وقدمه على مسح الخلف وان كان طهارة مائية اشبوت هذا
بالمسك وبذلك بالسنة وثبت به تأسيسا بالكتاب (قوله هو من خصائص هذه الامة) رخصة لهم
من حيث الآلة حيث اكتفى فيه بالصعيد الذي هو ملوث ومن حيث المحل للاقتصار فيه على
شطر الاعضاء (قوله وشروط الخ) قال السكاك هذا هو الحق فهذا التعريف أولى من قول بعضهم
في تعريفه قصد الصعيد الطاهر واستعماله بصفة مخصوصة فانه جعل القصد ركنا (قوله عن
صعيد) أي الناشئ هذا المسح عن صعيد من صعيد (قوله مطهر) احتزبه عن الارض
اذا تنجست وجعت فانه لا يتيمم عليها (قوله وشروط) هو كشرط أصله الا فيما استعلمه (قوله
وحكم) هو محل ما كان عتقه عتبه في الدنيا والثواب في الآخرة كاصله أيضا (قوله وركن) هو
المسح المستوعب للمحل (قوله وصمة) هو فرض للصلاة مطلقا ويندب لدخول المسجد محدثا كما
ستعلمه ويجب فيما يجب فيه الوضوء (قوله وكيفية) هي مسح اليدين باليسرى وقلبه مستوعبا
(قوله على ايجاد العمل جزا) دخل فيه الترك لانه لا يتقرب به الا اذا صار كفا وهو المكاتب به
في النسي وهو فعل ولا يصح ان يكاتب بالترك بمعنى العدم لانه ليس داخل تحت قدرة العبد افاده
السيد (قوله او عند مسح اعضائه) الجمع لما فوق الواحد أو به كل يده وضوءا (قوله لفهم
ما يتيمم به) الاولى أن يقول للمنوي ولا يلزم من التيمم العلم بحقيقة المنوى (قوله ليعرف حقيقة
المنوى) فيه مصادرة (قوله والنية معنى وراء العلم) أي حقيقة غير حقيقة العلم (قوله ولا يشترط
تعيين الجنابة من الحدث) بل روى ابن مهابة عن محمد ان الجنابة اذا تيمم بر يديه الوضوء أخرجه
عن الجنابة في الصحيح (قوله وابتاحتها) أي اباحة فعلها (قوله فلذا قال) سرتب على كلام
مخدوف تقديره وهي تصح بنية اباحة الصلاة فلذا قال ولو حذف التعليل المذكور كما فعله السيد
لكان أولى (قوله او نية استباحة الصلاة) أي نوى بالتيمم ان تكون الصلاة مباحة أو صيرة
لصلاة مباحة فالسنة والتأخران ثمان أول الصيرة ورة ولا يصح الطلب (قوله لان اباحتها برفع
الحدث) تعليل الصحة نية في التيمم بنية الاستباحة بمعنى انه لما نوى استباحة الصلاة وهي
لا تكون الا برفع الحدث بكانه نوى رفعه أي وهي تصح بنية رفعه واذا حققنا المظهر وجدنا كلتا
النيتين السابقتين ترجع الى نية رفع الحدث لان نية الطهارة ترجع الى نية الاباحة وهي ترجع

الى تيمم الرفع فليتامل (قوله فتصح باطلاق التيمم) تعريص على قوله امانية الطهارة وليس المراد باطلاق التيمم نية التيمم فان المصنف نص بعد على انه لا يصح نية - (قوله ونية رفع الحدث) تعريص على قوله لان ابا احتج برفع الحدث ولا بد من ضميعة قولنا وهي تصح نيته (قوله واما اذا قيد التيمم بشئ) عطف على معذر تقديره هذا اذا اطلق في التيمم وضوءه من صورتي صورة نية الطهارة او صورة نية استحبابه الصلوة وصورة نية رفع الحدث (قوله يثبت في الشرط الثالث) الاولى يثبت في الامر الثالث لان الشرط هو احد الثلاثة المذكورة فتأمل (قوله وهي التي لا يجب الخ) كالصلوة بخلاف المس فانه وجب له بطريق التيمم للتلاوة وهو في حد ذاته ليس بعبادة ولا يتقرب به ابتداء (قوله لا تصح بدون طهارة) أي أو لا تحل ليشمل قراءة القرآن فهو الجانب (قوله في حد ذاته) أي بالنظر الى ذاته والمراد أنه جزء في الجملة وان كان يتحقق غير جزء لسبب آخر كالسجود (قوله كقوله نية التيمم للصلوة) لا يظهر بل المناسب لقوله فيكون المنوي اما الصلوة ان يكون المنوي عند التيمم الصلوة ونحوها او يكون المعنى على استحباب هذه العبادة فيرجع الى ما قبله (قوله أو لصلوة الجنازة) لو ادخلها في عموم الصلوة فيقول فيكون المنوي اما الصلوة ولو صلوة جنازة لكان أولى لانها صلوة من وجه (قوله أو سجدة التلاوة) هذا وما بعده مثال لجزء الصلوة في الجملة (قوله وهو عبادة) أي مقصودة لا تصح بدون طهارة (قوله فلا يصح به) تعريص على اشتراط احده هذه الاشياء الثلاثة (قوله ولم يكن جنما) تعريص باللازم (قوله ولم تكن مخاطبة بالتطهر) أي بأن تكون محدثة حدثا أصغره فقط (قوله لجواز قراءة الحدث) أي فهي عبادة مقصودة لكانت تحل بدون الطهارة فقد فقد الشرط الثالث (قوله لا الجانب) أي وما في معناه (قوله فلو تيمم الجانب لمس المصحف) فقد الشرط الاول فيه وهو كونه عبادة (قوله اورد دخول المسجد) فقد فيه العبادة وان كان لا يحل بغير طهارة من الاكبر (قوله او تعليم الغير) فقد فيه الثالث وهو كونه لا يصح أولا يحل بدون طهارة وان كان عبادة مقصودة كما قاله الشرح (قوله وكذا الزيارة القبور) فقد فيه الثالث أيضا (قوله والاذان) انتفى فيه الثاني والثالث وكذا الإقامة (قوله والسلام ورده) انتفى فيه الثالث فقط وكذا الاسلام (قوله وقال أبو حنيفة ومحمد لا يصح) لانه صلى الله عليه وسلم اغتسل التراب طهورا للمسلم فقط بقوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور للمسلم (قوله فهو على الخلاف) فعلى قولنا لا تصح به الصلوة لانها ليست قربة مقصودة وعلى قول محمد تصح لانها قربة عنده قاله في البحر عن الترجيح (قوله وفي رواية النوادر) المراد بالنوادر كتب غير طهارات ورواية كما تقدم التنبيه عليه في الخطبة لانها اسم كتاب (قوله بمجرد نيته) أي التيمم هو مقابل ما في المصنف ولا اعتمد على هذه الرواية كما نبه على ذلك السكال (قوله كبعبده أي الشخص ميلا) ضبط بعضهم الميل والفرسخ والجريد في قوله

ان البريد من الفراسخ اربع * وفرسخ وثلاث اميال ضعوا
والميل ألف أي من الباهات قل * والباع اربع اذرع فتبعوا
ثم الذراع من الاصابع اربع * من بعدها العشرون ثم الاصابع
سبع شعيرات فظهر شعيرة * منها الى بطن لاخرى توضع
ثم الشعيرة ست شعيرات فقط * من ذيل يغل ليس عن ذا مرجع

قاله في القح والميل في اللغة منتهى مد البصر (قوله بعلبة الطن) فان لها حكمة البقية بيني
العقوبات (قوله هو المختار) أي التقدير بالميل هو المختار وهو المشهور وهذا الجمهور (قوله وهي
ذراع ونصف) بحملة ذراعانه ستة آلاف وبعضهم ضبطه في سائر القدم بنصف ساعة (قوله
بذراع العامة) هو المذكور في النظم (قوله من ما مطهور) أي كاف (قوله ولو كان بعده عنه في
المصر) أي ولو كان مقيما فيه (قوله على الصحيح) وفي شرح الطحاوي انه لا يجوز التيمم في مصر

الشرط الثالث بقوله (أولية
عبادة مقصودة) وهي التي لا تحب
في ضمن شئ آخر بطريق التيممية
فتكون قد شرعت ابتداء تقربا
الى الله تعالى وتكون أيضا لا تصح
بدون طهارة) فيكرن المنوي اما
صلوة أو جزءا للصلوة في حد ذاته
كقوله نية التيمم للصلوة
او صلوة الجنازة أو سجدة التلاوة
أو قراءة القرآن وهو جنب أو
نوته لقراءة القرآن بعد انقطاع
حيضها أو نقاسها لان كلامها لا بد
له من الطهارة وهو عبادة فلا يصح
به أي التيمم (اذنوى التيمم
فقط) أي مجردا من غير ملاحظة
شئ مما تقدم (أو نواه) أي التيمم
(لقراءة القرآن) هو محدث حدثا
اصغره (لم يكن جنما) وكذا المرأة
اذنوته للقراءة ولم تكن مخاطبة
بالتطهر من حيض ونقاس لجواز
قراءة الحديث لا الجانب فلو تيمم
الجانب لمس المصحف أو دخول
المسجد أو تعليم الغير لا تجوز به
صلاته في الاصح وكذا الزيارة
القبور والاذان والإقامة
والسلام ورده أو الاسلام عند
عامة المشايخ وقال أبو يوسف
تصح صلاته به دخوله في الاسلام
لانه رأس القرب وقال أبو حنيفة
ومحمد لا تصح وهو الاصح ولو تيمم
لسجدة الشكر فهو على الخلاف كما
سنذكره وفي رواية النوادر
والحسن جوازه بمجرد نيته (الثاني)
من شروط فحصة التيمم (العذر
المبجج للتيمم) وهو على أنواع
(كعبده) أي الشخص (ميلا)
وهو ثلث فرسخ بقلية الظن هو
المختار للحرج بالاهاب هذه المسافة
وما شرع التيمم الا لرفع الحرج
وثلث الفرسخ أربعة آلاف خطوة
وهي ذراع وتصف بذراع العامة في تيمم لبعده ميلا (عن ماء) طهور (ولو) كان بعده عنه (في مصر) على الصحيح للحرج

الأنحوف فوت صلاة جنازة أو عيّد ولجنب الخائف من البرد والحق الاقول والمشم بناء على مادة
 الامصار فليس خلافا حقيقة (قوله ومن العذر حصول مرض) أفاده أن الصحيح الذي
 يخاف المرض باستعمال الماء لا يتيمم والذي في القهستاني والاختيار حوازه وقل المصنف
 في حاشية الدرر أن يلبى من هو ارض الصوم ما نصح الصحيح الذي يخشى أن يعرض بالصوم فهو
 كالمرضى اه قال فكذلك هنا اه واعلم أن المريض اربعة أنواع من يضره الماء أو التحريك
 لاستعماله والثالث من لا يضره شيء من ذلك ولكن لا يقدر على الفعل بنفسه لحاله لا يحلوا ما ان
 يجد من يوضئه أولا فان لم يجد جازله التيمم اجماعا ولو في المصر على ظاهر المذهب وان وجد فاما
 أن يكون من أهل طاعته كعبده وولده وأخيه وأولادهم كان من أهل طاعته اختلف فيه
 المشايخ على قول الامام بناء على اختلاف الرواية عنه وان لم يكن من أهل طاعته ولم يعنه بغير بدل
 جازله التيمم عنه مطلقا ولا لا يجوز في الفصول كلها الا اذا كان الاكثر كثر او هو مارا على
 ربيع درهم افاده في البناية والسراج وغيرهما والرابع من لا يقدر على الوضوء ولا على التيمم
 لا بنفسه ولا بغيره قال بعضهم لا يصلى على قياس قول الامام حتى يقدر على احدهما وقال ابو
 يوسف يصلى تشبها به ويعد وقول محمد مضطرب وفي البحر ولا يجب على احد الزوجين أن يوضئ
 صاحبه ولا أن يتعاهده فيما يتعلق بالصلاة فلا يعتد احدهما قادر ابقدره الآخر بخلاف السيد
 والعبد حيث يجب على كل منهما اذ ذلك (قوله يخاف منه اشتداد المرض) يقينا وبغلبة الظن
 بحجربة او اخبار طبيب حاذق مسلم عدل وقبل يكفي المستور (قوله كالحجوم) مثال للارلن وقوله
 والمبطلون مثال للثالث وهو التحريك افاده في الشرح (قوله ولولا القرى) اى ولو كان العمران
 القرى الموصوفة بما ذكر اما القرى الخالية عنه فهي كالبرية (قوله سواء كان جنباً او محمداً)
 هذا ما ذكر السرخسي واختاره في الامرار وقال الحلواني لا رخصة للمحدث بذلك السبب اجماعا
 قال في الخالية والحائض وهو الصحيح اى لعدم اهتبار ذلك الخوف بناء على انه يجوز دوهم اذ لا
 يتحقق ذلك في الوضوء مادة كافي الفتح والايضاح وانما الخلاف في الجنب الصحيح في الماء اذا خاف
 بغلبة ظن على نفسه مرضا او اغتسل بالبارد ولم يقدر على ماء مسخن ولا ما به يسخن فقال الامام
 يجوز له التيمم مطلقا وخصه بالمسافر لان تحقق هذه الحالة في الممر نادر والفتوى على قول
 الامام فيها بل في كل العبادات وانما أطلق المصنف لان السكالم عنه بغلبة الظن وهي غير
 مجتزأ الوهم (قوله ومنه خوف هدر) اى من العذر ليسكن ان نشأ من وعيد العباد وجبت الامادة
 وان نشأ لا شيء فلا كذا وفق صاحب البحر وابن أمير حاج بين قولى وجوب الاعادة وعدمه
 افاده السيد (قوله سواء خافه على نفسه) لان صيانة النفس اوجب من صيانة الطهارة
 بالماء فان لم يبدل ولا بدل للنفس اولانه في معنى المريض من حيث خوف الحق الفرض الحق
 به كما في النهاية وكذا المال لا خلاف له وحكم الامانة عنده حكم ماله (قوله أو خاف
 المديون المجلس الحديث) اما المومر فلا يجوز له التيمم لظلمه بمطله (قوله ولا على من حبس
 في السفر) اى اذا تم وصل لان الغالب في السفر عدم الماء وقد انضم اليه عذر الحبس قاله في
 الشرح واما المحبوس في المصر في مكان طاهر اذ لم يجد الماء فانه يتيمم ويصلى ثم يعيد في ظاهر
 الرواية كافي البعد اثم (قوله ومنه عطش) اعلم ان الانسان اذا عطش وكان عند آخر ما فان
 كان صاحب الماء محتاجا اليه لعطشه فهو أولى به والاوجب دفعه للاضطراب لم يدفعه أخذه
 م قهر اوله أن يقاذه فان قتل صاحب الماء فدمه هدر وان قتل الآخر كان مضطرا وبني أن
 يضمن المضطر قيمة الماء وان احتاج الاجنبي للوضوء وكان صاحب الماء مستغنيا عنه لم يلزمه بدله
 ولا يجوز للاجنبي أخذه منه قهرا بحر عن السراج مزيدا (قوله أو رقيقه في القافلة) فضلا عن
 رفيق الصحبة كذا في الشرح (قوله اردابته) محل اهتبار خوف عطش دابته وكتبه اذا عذر

(و) من العذر (حصول مرض يخاف
 منه اشتداد المرض أو بطله البرء أو
 قهره كالحجوم والمبطلون) (و) من
 الاضرار (رد يخاف منه) بغلبة
 الظن (التلف) لبعض الاضياء
 (أو المرض) اذا كان خارج المصر
 يعنى العمران ولولا القرى التي يوجد
 بها الماء المسخن أو ما يسخن به
 سواء كان جنباً أو محمداً واذا عدم
 الماء المسخن أو ما يسخن به في
 المصر ففي كالمبرية وما جعل ما يكم
 في الدين من سرج (و) منه (خوف
 هدر) آدمي أو غيره سواء خافه على
 نفسه او ماله أو أمانته أو خاف فاسقا
 هدم الماء أو خاف المديون المجلس
 الحبس ولا إعادة عليهم ولا على من
 حبس في السفر بخلاف المكره على
 ترك الوضوء فتيمم فانه يعيد صلاته
 (و) منه (عطش) سواء خافه حالا
 أو مآلا على نفسه أو رقيقه في
 القافلة أو دابته ولو كلبا لان المعد
 للحاجة كالمعدوم

حفظ الغسالة لعدم الاناء كافي الايضاح (قوله ومنه احتياج ليجن) وكذا اذا احتاجه لازالة نجاسة مائة اما اذا احتاجه للقهوة فان كان ملطقة بتركها ضرر فيهم والا لا كذا بهن السيد ولم يفصلوا في المرق هذا التفصيل لان قول الشرح لا ضرر ورة اليه يشير اليه (قوله ويتمم لفقد آلة) اي طاهرة قاله السيد ولو ثوبا كافي السراج فلو نقص الثوب لادلائه ان كان النقص قدر قيمة الماء لزمه ادلاؤه لان كان أكثر وعلى هذا لو كان لا يصل الى الماء الا عشقة كذا في كتب الشافعية قال في الترشيح وقواعدنا لا تأباه (قوله وضوها) كاجهار يج (قوله لا يمنع التيمم) أي على المعتقد (قوله ولا يشبه فاقد الماء والتراب الخ) بل يؤخرها (قوله يجس) متعلق بفاتومثل الجبس المجز عن ماعرض كافي السيد أبو بوضع خشب في يديه (قوله وقال أبو يوسف يشبه بالاعياء) اقامة لحق الوقت وهذا هو الصحيح عنده لانه لو وجد لصار مستعملا للنجاسة لعدم وجود الطاهر وقيل يركع ويسجدان وجد مكابا يأسا فاده في الشرح والذي في السيد نقله عن التنوير وشرحه وقال لا يشبه بالمصلين وجوبا فيركع ويسجدان وجد مكابا يأسا واليومي قائما ثم يعيده بقي واليه صرح جوع الامام ثم قال ومنه معنى التشبه بالمصلين أن لا يقصد بالقيام الصلاة ولا يقرأ شيئا اذا حثي ظهره لا يقصد الركوع ولا السجود ولا يسبح اه وتحصل منه أن التشبه متعلق عليه وانه بالر كوع والسجود لا بالاعياء على ما عليه الفتوى (قوله ولو وجد من يعينه) اهلم أن المعين اما أن يكون كعبه وولده وأجيره فلا يجوز له التيمم انه اذا كان المحيط ببناء على اختيار بعضهم وان وجد غيرهم ذكر ولو استعان به أهله فظاهر المذهب انه لا يتيمم من غير خلاف لقدرته على الوضوء وعن الامام انه يتيمم وهو على هذا اذا عجز عن التوجه الى القبلة أو عن الكسوة عن فراش يجس (قوله فلا قدرة له عند الامام) بناء على ان القدرة بالغير لا تم قدرته عند لان الانسان بعد قادرا اذا اختص باله يتيمم الفعل به امتى أراد وهذا لا يتأتى بقدرة غيره وعندهما تثبت القدرة بالغير لان آتته صارت كآلته واختار حسام الدين قولهما قاله في الشرح وهذا أطلق المصنف العبارة في هذا الشرح مع أن فيها التفصيل كما علمت وقد مناهما بعد بعض ذلك قريبا (قوله ولو جنبيا) لان صلاة الجنابة دعا في الحقيقة وانما وجبها لها التيمم استونها مسماة باسم الصلاة قاله السيد (قوله لانها فوت بلا خلف) هذا هو الأصل في هذا الباب وهو أن ما يفتوت الى خلف لا يتيمم له عند خوف فوته وما لا خلف له يتيمم له (قوله والولى لا يخاف الفوت) المراد بالولى من له حق التقدم كالسلطان ونحوه لان الولي اذا كان لا يجوز له التيمم وهو مؤخر فحق هو مقدم عليه أولى فيجوز التيمم للولى عند وجود من هو مقدم عليه اتفاقا لانه يخاف الفوت اذ ليس له حق الاعادة حينئذ (قوله هو الصحيح) صحة في الهداية وظاهر الرواية جواز التيمم لكل لان تأخير الجنابة مكرره وصحة المرخى فتأيد التصحيح الثاني بكونه ظاهرا للرواية (قوله قبل القدرة على الوضوء) أما بعد القدرة يعيده اتفاقا (قوله أو خوف فوت صلاة عيدين) أي بقامها فان كان بحيث لو قوضا يترك بعضهما مع الامام لا يتيمم قال السيد ناقلا عن النهرو وخوف فوتها بر والشمس ان كان اماما وبه عدم ادراك شي منها مع الامام ان كان مقتديا اه (قوله يتيمم ويتم صلته الخ) المقام فيه تفصيل وهو انه في صلاة الجنابة ان خاف رفقها قبل أن يحصل شيئا من التكبيرات ان اشغلت بالوضوء وتم وأما في العيدين خاف الاستواء تيمم اتفاقا اماما كان أو مقتديا والا فان امكنه ادراك شي منها مع الامام لم يوقض لا يتيمم اتفاقا والا فنه الامام يتيمم مطلقا وعندهما ان شرع بالوضوء لا يتيمم لانه من الفوت اذا لاحق يصل بعد فراغ الامام وان شرع بالتيمم جازله البناء لانه لو قوضا يكون واجدا للماء في صلته فتفسد وللإمام ان خوف الفوت باق لانه يوم زحمة فيه تربة ما يفسد صلته فتفوت كافي للتبيين وغيره معناه اداشك في عرض المفسد اما اذا غلب على ظنه عدمه لا يتيمم اجماعا كافي الفتح ومنشأ الخلاف أن صلاة

(و) منه (احتياج ليجن) للضرورة (لا يطبخ مرق) لا ضرورة اليسته (و) يتيمم (لفقد آلة) كجبل ودلوانه يصير البئر كدهها والماء الموضوع للشرب في الفسوات وضوها لا يمنع التيمم الا ان يكون كثيرا يستدل بكثرته على اطلاق استعماله ولا يشبهه فاقد الماء والتراب الطهور يجس عندهما وقال أبو يوسف يشبه بالاعياء والعاجز الذي لا يجد من يوضيه يتيمم اتفاقا ولو وجد من يعينه فلا قدرة له عند الامام بقدرة الغير خلافهما (و) من العذر (خوف فوت صلاة جنابة) ولو جنبيا لانها فوت بلا خلف فان كان يدرك تكبيرة منها قوضا والولى لا يخاف الفوت هو الصحيح فلا يتيمم واذا حضرت جنابة أخرى قبل القدرة على الوضوء صلى عليها يتيمم له والولى عندهما وقال محمد عليه الاعادة كما لو قدر ثم عجز (أو) خوف فوت صلاة (عيد) لو اشغلت بالوضوء لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال اذا جاءك صلاة جنابة فخشيت فوتها فصل عليها بالتيمم وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه أتى بجنابة وهو على غير وضوء فتيمم ثم صلى عليها ونقل عنهما في صلاة العيدين كذلك والوجه فواتها الا الى بدل (ولو) كان (بناء) فيها بأن سبقه حدث في صلاة الجنابة أو العيد يتيمم ويتم صلته المجز عنه بالما برقع الجنابة وطروا المفسد للزحام في العيد (وليس من العذر خوف) فوت (الجمعة)

(و) خوف فوت (الوقت) لو اشتغل
بالوضوء لان الظاهر يصلى بفوت
الجمعة وتقضي المائدة فاهما
خلف (الثالث) من الشروط (أن
يكون التيمم بطاهر) طيب وهو
الذي لم تمسه نجاسة ولو زالت بذهاب
أثرها (من جنس الارض) وهو
(كالتراب) المنبت وغيره (والحجر)
الاملس (والرمل) عندهما خلافا
لأبي يوسف فيجوز ههنا بالزرنج
والنور والمغرة والسكك والسكبريت
والغير وزج والعقيق وسائر أحجار
المعادن وبالطح الجبلى فى الصبح
وبالارض المحترقة والطين المحرق
الذى ليس به صفة قبله والارض
المحترقة ان لم يغلب عليها الرماد
وبالتراب الغالب على الخالط من
غير جنس الارض لانه (لا) يصح
التيمم بخم (الخطب والفضة
والذهب) والنجاس والحديد
وضابطه أن كل شئ يصير ماداً أو
ينطبع بالأحراق لا يجوز به التيمم
والاجاز لقوله تعالى فتيمة صوا
صعيدا طيبا والصعيد اسم لوجه
الارض ترابا كان أو غيره وتفسيره
بالتراب لكونه أغلب لقوله تعالى
صعيدا زلقا أى خيرا أملس
(الرابع) من الشروط (استيعاب
الحمل) وهو الوجه والبدان الى
المرفقين (بالمسح) فى ظاهر الزاوية
وهو الصبح المفتى به فيترع الخاتم
ويحذف الاصابع ويصمغ جميع
بشرة الوجه

الوجه اذا قدست لا تقضى عند الامام فكانت تفوت لا الى خلف وههنا تقضى فيه كنهه اذا قضاها
منفردا فكانت تفوت الى خلف كما فى السراج (قوله وخوف فوت الوقت) وقيل بغيره
فوت الوقت قال الحلبي والاحوط انه يتيمة ويصلى به ويعيد ذكره السيد (قوله لأن) يصلى
بفوت الجمعة هذه العبارة أسلم من تعبير بعضهم بالمديلة لان الظاهر ليس بدل الجمعة بل الامر
بالعكس وان أجيب عنه بأنه لا تصور بصورة البدل بحيث يفعل عند فواته اما ما قيل عليه من
(قوله فلهما خلف) أخذ منه الحلبي جواز التيمم بالكسوف أى والكسوف لانهم ما يفوتان لا الى بدل
وكذا يتيمة لسكل ما لا تشترط له الطهارة كالنوم والسلام ورده ودخول مسجد لمحدث ولو مع وجود
الماء قاله فى البحر وأقره صاحب التنوير (قوله طمب) الاولى ان يقدمه على طاهر بأن يقول طمب
طاهر ليكون اشارة الى أن قوله تعالى فتيمة صوا صعيدا طيبا معناه طاهر أو أن معنى طمب طهور
وهو الاولى (قوله وهو الذى لم تمسه نجاسة الخ) تفسير مراد الخليفة بكون الطاهر بمعنى الطهور
والطاهر فى الاصل يعنى الارض النجسة التى ذهب أثر النجاسة منها (قوله ولو زالت) عطف على
محذوف تقديره وهو الذى لم تمسه نجاسة لم تزل بذهاب أثرها بل ولو الخ (قوله من جنس الارض)
ويعتبر كونها من جنس ارض التيمم فلا يجوز على الزجاج وان كان أسلمه من الرمل (قوله وهو
كالتراب) ولو تيمم بتراب المقبرة ان غلب على طنه نجاسته لا يجوز كمن غلب على طنه نجاسة الماء
والا فيجوز كما فى السراج (قوله والطح الاملس) وقال محمد لا يجوز به (قوله والمغرة) بفتح الميم
وسكون الغين ويحرك طين أحمر كما فى القاموس (قوله وسائر أحجار المعادن) دخل فيه المرجان
وهو الذى فى حامة السكتب وفى الفتح لا يجوز رأيه صاحب المعص بأن متوسط بين عالمي الجاد
والنبات فأشبهه بالاحجار من حيث تحجره وأشبهه بالنبات من حيث كونه شجرا ينبت فى قعر
البحر ذاق فروع وأغصان - فمر متشعبة قائمة وظهوره انه ليس من جنس الارض لانه نبات جد وصار
شجرا فى الهواء اه (قوله والطين المحرق) ومنه ان يادى الا أن تكون مطوية بالدهان (قوله
(قوله ليس به صفة قبله) أى قبل حرقه فجميع الظاهر معلوم من قوله المحرق (قوله والارض
المحترقة) الاولى الاكتفاء به - فذكر عن قوله سابقا وبالارض المحترقة الا أن يحذف ما سبق على ان
الارض أحرق تراجم من غير مخالط (قوله وبالتراب الغالب الخ) فلا يجوز بالمغلوب ولا بالمساوى
افاده السيد (قوله لانه لا يصح الخ) على محذوف تقديره وانما قيدت بجنس الارض لانه الخ
ولم يذكر كره فى الشرح ولا المنة انه البقية (قوله والفضة والذهب) أراد به ما خصوص المسبوك
منه ما ما قبل السيد فى معنى التيمم مادام فى المعدن وكذا الحديد والنجاس لانهم ما من جنس
الارض كما فى شرح السكتز لانه ذكره السيد واطلاق كلام المصنف كغيره يفيد المنع مطلقا
لوجود الضابط (قوله يصير رمادا) قال فى خزنة العنارى مائنه قال العبد الضعيف ان كان
الرماد من الخطب لا يجوز وان كان من الحجر يجوز وقد رأيت فى بعض البلاد حطيم الحجر اه
نقله ابن أمير حاج (قوله والصعيد اسم لوجه الارض) فعمل بمعنى فاعل (قوله وتفسيره بالتراب)
هو تفسير ابن عباس (قوله لكونه أغلب) فلا يثنى التيمم على أن فى التخصيص به تقييدا
مطلق الكتاب وذلك لا يجوز بغير الواحد فكيف بقول الصحابي (قوله لقوله تعالى) هالة
محذوف تقديره وان لم نقل ان هذا تفسيره بالاعل لا يصح اقره الخ - ففى أن هذه الآية دالة على
ان الصعيد يطلق على الحجر الاملس فلا يصح قصره على التراب (قوله فيترع الخاتم) ويسمى
الوتر التى بين المخترين وما بين الحاسب بين والعينين وتترع المرأة السوار والمراد بترع الخاتم
والسوار ترعهما عن محلهما حتى يصح (قوله ويحذف الاصابع) قال ابن أمير حاج الظاهر ان
التحليل هنا كالتحليل فى الوضوء انتهى وفى الايضاح وما ذكره فى الذخيرة من احتياجه الى
ضربة ثالثة للتحليل فيه فظهر لان العبارة للمصنف لا لاصابة الغبار وهو لا يتوقف عليها اه ومن أبى

والشعر على الصحيح وثانيه انه اذا والاذن الحاقه باصله فيل يلقى مسح كثر الوجه واليد
الى الرسغين وجه ظاهر الرواية قوله صلى الله عليه وسلم التيمم ضرب يديك بغيره كالأوجه

نور وجه الحسن من ابي حنيفة انه
وضرب يديك بغيره كالأوجه
فعله عليه السلام لانه سئل
كيف أمسح فغضب بكفيه الارض
ثم رفعه فمسح بوجهه ثم ضرب يديه
فمسح بوجهه باطنه ما ظهرها
حتى مس يديه المرفقين (الخامس)
من الشروط (أن يمسح بجميع اليد
أوبأكثرها) أو بما يقوم مقامه
(حتى لو مسح بأصبعين لا يجوز) كما
في الخلاصة (ولو ترك رجلي استوجب
بخلاف مسح الرأس) كذا في
السراج الوهاج عن الايضاح
(السادس) من الشروط (أن يكون)
التيمم (بضربتين بباطن الكفين)
لما روينا فان قوى التيمم وأمر
به غيره فيمسحه مسح (ولو) كان
الضربتان (في مكان واحد) على
الاصح لعدم صيرورته مستعملا
لان التيمم على اليد (ويقوم
مقام الضربتين اصابة التراب
بجسده اذا مسح به فية التيمم)
حتى لو احدث بعد الضرب أو اصابة
التراب لمسه يجوز على ما قاله
الاسبيجاني كن أحدث وفي كفيه
ما يجوز به الطهارة وعلى ما اختاره
شمس الأئمة لا يجوز له الضرب
ركنا كما لو أحدث بعد غسل عضو
وقال المحقق بن الهمام الذي يقتضيه
النظر عدم اعتبار الضرب من مسهي
التيمم شرطاً لان الماء وربه في
الكتاب ليس الا المسح وقوله صلى
الله عليه وسلم التيمم ضربتان خرج
مخرج الغالب والله سبحانه وتعالى
أعلم (السابع) من الشروط
(انقطاع ما يتنافاه) حالة فعله (من
حيض أو نفاس أو حدث) كما هو
في أصله (الثامن) منها (زوال

مسح وجهه من غير تحليل اللحية كذا في البناية (قوله والشعر على الصحيح) أي الشعر الذي
يجب عليه في الوضوء وهو الحاذي للبشرة لا المسترسل وعليه جعل قول صاحب السراج لا يجب
عليه مسح اللحية في التيمم كذا في الجرد في الكلام في اللحية الحقيقية هل يبالغ في المسح فيها حتى
يصل الى البشرة كاملة أو يكفي مسح ظاهر الملاقى كالشعر ارجع (قوله الحاقه باصله) حلة
الاشتراط الاستيعاب فيه (قوله وقيل يكفي مسح كثر الوجه واليد) وعلى هذا لترك الثالث
من غير مسح يجوز وفي الذخيرة انه لو ترك أقل من الربع يجوز له واليدان في المذهب والوجه
فيه رفع المخرج أو انه مسح والاستيعاب فيه ليس بشرط مسح الخف والرأس (قوله وصح)
حتى قال الفقيه أبو جعفر ظاهر الرواية ما رواه الحسن أن المتروك لو كان أقل من الربع يجوز
اه وعلى هذه الرواية لا يجب تحليل الاصابيح ولا ترغ الخاتم والسوار لان ما قلت ذلك أقل من
الربع (قوله التيمم ضربتان الخ) قال في السراج ولا يشترط المسح باليدين حتى لو مسح بأحدى
يديه وجهه وبالأخرى يده أو جزءا ويعد الضرب لليد الأخرى اه (قوله أو بما يقوم مقامه)
كيدغيره أو أكثرها وكثير يك وجهه ويديه في الغبار (قوله بباطن الكفين) موافق لما
ذكره الحلبي من الذخيرة والأصح كافي الشئني انه يضرب بظاهرهما وباطنهما والمراد بالضرب
هذا الوضع استلزم ضرب بأولاه كره السيد (قوله لان التيمم على اليد) قال في الفقه هذا يقيد
تصور استعماله وهو مقصود على صورة واحدة وهو أن يمسح الذراعين بالضربة التي مسح بها
وجهه لا غير اه (قوله ويقوم مقام الضربتين الخ) فهو ما ليس بركن ويترفع عليه ما في
الخلاصة من انه لو أدخل رأسه بنية تيمم موضع العبار يجوز ولو اتمه عدم الحائط فظهر العبار
لترك رأسه وقوى التيمم جاز والشرط وجود الفاعل منه اه (قوله حتى لو احدث الخ)
تقرىح على قوله ويقوم الخ المقيد بعدم اشتراط الضربتين في التيمم (قوله على ما قاله الاسبيجاني)
في القهستاني عن الغضرب هو الاصح وعليه مشي في الخاتبة (قوله وعلى ما اختاره شمس الأئمة)
الحلواني وهو قول السيد أبي شعاع وصححه صاحب الخلاصة (قوله لان المأمور به الخ) لان الله
نعاني قال فتيمة واصعدا طم اقامه هو الخ فبين التيمم بالمسح (قوله خرج مخرج الغالب) المراد
أن ذلك هو الغالب في أحوال التيممين أو انه أراد بالضربتين ما هو الا أهم فيهم المسحنتين (قوله
أحدث) كترشح بول (قوله وشروط وجوبه ثمانية) هي العقل والبلوغ والاسلام ووحد
الحدث وعدم الحيض والنفاس وضيق الوقت والقدرة على ما يجوز منه التيمم قاله السيد (قوله
وكيفيته قد علمت من فعله صلى الله عليه وسلم) حين سئل كما تقدم وهذه الكيفية وردت أيضا من
الامام حين سأل أبو يوسف عنها وأما ما ذكره بعضهم من انه يمسح بباطن أربع أصابع يده
اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح بكفه اليسرى بباطن يده اليمنى
من المرفق الى الرسغ ويمسح بباطن ايمامه اليسرى على ظاهر ايمامه اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك
لم يرد في الاحاديث ما يدل عليه كما قاله في البناية وان ادعى صاحب العناية أنه وردوا بضالم ينقل
عن صاحب المذهب وما قاله ابن أمير حاج عن مشايخه ان الاحسن في مسح الذراعين أن يمسح
بشلاث أصابع يده اليسرى أصغرها ظاهر يده اليمنى الى المرفق ويمسح المرفق ثم يمسح
باطنها بالابهام والمسح يعنى ما بينهما الى رؤس الاصابع ثم يفعل باليسرى كذلك قال
في البندائع من بعض علماء المذهب انه تكلف والاحسن هو الموفق للقول ولم يذكر
وقت تحليل الاصابع والذي يظهر من حديث الاسلم انه بالضربة الثالثة اقية قيل النقص

(٩ - طمطاوى)
ما بين المسح على البشرة (كشمم شحم) لانه يصير به المسح عليه لا على
الجس (وسببه) ارادة ما لا يصلح الا بالطهارة (وشروط وجوبه) ثمانية (كأذكر) بيانها (في الوضوء) فاشغى عن اعادةها (وركها) مسح
اليدين والوجه لم يقل ضرب بتان لم علمته من الخلاف من كور الغرب من سعى التيمم وكيفيته قد علمت من فعله صلى الله عليه وسلم

(وسمى التيمم سميته التيمم) (تيمم) لو كان الغبار على ظهر حيوان
 أو نحو ثوب أو نحو حنطة فتميم به جاز بالغبار لا بتلك الأشياء وقيد لا ينبغي أن يظهر أثر
 الغبار عليه فان كان لا يظهر لا يجوز قال في النهر وهو حسن فليحفظ وفي السراج
 لو وضع يده على ثوب أو حنطة فلامس يده غبار وبأن أثر الغبار عليه جاز به التيمم اه ولو
 تيمم بغبار ثوب نجس لا يجوز الا اذا وقع ذلك الغبار عليه بعد ما جف كافي القمح (قوله
 كاصله) أى باللفظ المتقدم فيه (قوله ونقضهما) بقدر ما يثبت أثر التراب عن يده ولا يقدرة على
 محو ولا برة من كفاى أبي يوسف كافي العذابة (قوله اتقاء عن قلويت الوجه) واتباعا للسنن كافي
 البنابة (قوله وبين الامام الاعظم الخ) هذا يرد ما ذكره بعضهم من الكيفية بين السابقتين وهل
 يمسح السكب اختلافا فيه والاصح انه لا يمسح وضرب السكب يكفي كافي ابن امير حاج (قوله
 وندب تأخير التيمم) أى لفقد الماء ثم عانى ظاهرا للرواية اما اذا كان يظن أن بعد الماء أقل من
 ميل لا يباح له التيمم لانه ليس بفافة شرطا (قوله وعن أبي حنيفة) وكذا عن أبي يوسف في غير
 رواية الاصل انه حتم لان غالب الرأى كالحق وقوحه ظاهر الاربعة ان الحجج ثبات حقيقة فلا
 يزول حكمه الا بيقين مثله (قوله لمن بر جوارك الماء) وأما اذا لم يكن على طمع من وجود الماء
 في الوقت لا يستحب أن يؤخر ويتيمم ويصل في الوقت المستحب كافي الحائية وغيرها (قوله قبل
 خروج الوقت المستحب) وهو أول نصف الاخير من الوقت في صلاة يندب تأخيرها كافي في النهر
 بحيث يتبع الاداء في وقت الاستحباب وقيل الى آخر وقت الجواز والاول هو الصحيح كافي
 الجوهرة وعلى الاول فلا يؤخر العصر الى غير الشمس وكذا لا يؤخر المغرب عن أول وقتها وقيل
 لا بأس به الى قيل مغيب الشفق وجعله القهستاني قول الأكثر (قوله اذا فائدة الخ) الاظهر
 في التعديل ما ذكره شريفة قوله لم يثبتها لكل الطهارتين في كل الوقتين اه وهو في كلامه
 تميل للندب أيضا يعني انما كان ذلك مندوبا ولم يكر واجبا لانه لا فائدة فيه الا الاداء بما كل
 الطهارتين فلا داء قبل يكون بطهارة كاملة فليتمأمل (قوله فافعله الامام الخ) الغدير للتأخير
 (قوله مخالفات استاذ حماد) فانه صلى بالتيمم أول الوقت وأخر الامام فوجد الماء فصلاها في آخر
 لوقت (قوله لتشييع الامم) أى توديعه (قوله اى يلزم) فالواجب يعني ان يقرأ حتى كافي
 الذي بعده (قوله اذا كان الماء موجودا) أى عند الواعد أو قريبا منه دون ميل أما اذا لم يوجد
 عنده أو كان بعيدا عنه ميلا أو كثيرا لا يجب التأخير لان الشارع أباح له التيمم حلي وهد
 العدة لم نرها لغيره (قوله ويحب التأخير عند أبي حنيفة) تبع فيه صاحب البرهان والذي
 في عامة المعتمرات كالحائية والقمح ومنية المصلى وقمر حريمه والسراج والبحر وعزاه في الخلاصة
 الى الاصل أن التأخير مندوب وعلى ذلك ان لم ينفذ فليصل كذلك أول الوقت جارفت وهو الذي
 يقتضيه التأصيل الآتي (قوله وقال يجب التأخير الخ) مبنى الخلاف أن القدرة على ما سوى
 الماء هل تثبت بالبذل والاماحة قال الامام لا وانما تثبت بالملك أو ملكه اذا كان يباع وقال
 ثبت بها كما ثبت بها قياسا على الماء واجمعوا أنه لو قبل له أبحث لك ما لي لكح به لا يجب عليه
 الحج لان المعتمد فيه الملك وهذا القدرة وكذا لو عرض عليه ثمن الماء لا يجب عليه قبوله لان المال
 ليس بمذلول أى عادة فيلحقه لدل بقوله كذا في حاشية الشلبي عن الشيخ يحيى (قوله ويجب
 طلب الماء) أى يفترض صرحه قاضي خان وان وجد أحد اوجب عليه السؤال حتى لو صلى ولم
 يسأل فآخبر بالماء بعد ذلك كأحد الاقلاز يابى والمراد واحد من أهل المكان أو من له معرفة به
 والظاهر ان هذا في غير الطائفة انما الظان ولا ينعيل في عدم الجواز بالنظر اليه (قوله وأرسوله)
 ويكفيه لو أخبره أحد من غير ارسال كافي منية المصلى (قوله وهي ثلثائة الخ) كذا في الذخيرة
 والمغرب والذي في تبيين هي مقدار رمية منهم اه وهو الموافق لما في القاموس فانه قال وكل

(وسمى التيمم سميته التيمم) (تيمم) لو كان الغبار على ظهر حيوان
 أو نحو ثوب أو نحو حنطة فتميم به جاز بالغبار لا بتلك الأشياء وقيد لا ينبغي أن يظهر أثر
 الغبار عليه فان كان لا يظهر لا يجوز قال في النهر وهو حسن فليحفظ وفي السراج
 لو وضع يده على ثوب أو حنطة فلامس يده غبار وبأن أثر الغبار عليه جاز به التيمم اه ولو
 تيمم بغبار ثوب نجس لا يجوز الا اذا وقع ذلك الغبار عليه بعد ما جف كافي القمح (قوله
 كاصله) أى باللفظ المتقدم فيه (قوله ونقضهما) بقدر ما يثبت أثر التراب عن يده ولا يقدرة على
 محو ولا برة من كفاى أبي يوسف كافي العذابة (قوله اتقاء عن قلويت الوجه) واتباعا للسنن كافي
 البنابة (قوله وبين الامام الاعظم الخ) هذا يرد ما ذكره بعضهم من الكيفية بين السابقتين وهل
 يمسح السكب اختلافا فيه والاصح انه لا يمسح وضرب السكب يكفي كافي ابن امير حاج (قوله
 وندب تأخير التيمم) أى لفقد الماء ثم عانى ظاهرا للرواية اما اذا كان يظن أن بعد الماء أقل من
 ميل لا يباح له التيمم لانه ليس بفافة شرطا (قوله وعن أبي حنيفة) وكذا عن أبي يوسف في غير
 رواية الاصل انه حتم لان غالب الرأى كالحق وقوحه ظاهر الاربعة ان الحجج ثبات حقيقة فلا
 يزول حكمه الا بيقين مثله (قوله لمن بر جوارك الماء) وأما اذا لم يكن على طمع من وجود الماء
 في الوقت لا يستحب أن يؤخر ويتيمم ويصل في الوقت المستحب كافي الحائية وغيرها (قوله قبل
 خروج الوقت المستحب) وهو أول نصف الاخير من الوقت في صلاة يندب تأخيرها كافي في النهر
 بحيث يتبع الاداء في وقت الاستحباب وقيل الى آخر وقت الجواز والاول هو الصحيح كافي
 الجوهرة وعلى الاول فلا يؤخر العصر الى غير الشمس وكذا لا يؤخر المغرب عن أول وقتها وقيل
 لا بأس به الى قيل مغيب الشفق وجعله القهستاني قول الأكثر (قوله اذا فائدة الخ) الاظهر
 في التعديل ما ذكره شريفة قوله لم يثبتها لكل الطهارتين في كل الوقتين اه وهو في كلامه
 تميل للندب أيضا يعني انما كان ذلك مندوبا ولم يكر واجبا لانه لا فائدة فيه الا الاداء بما كل
 الطهارتين فلا داء قبل يكون بطهارة كاملة فليتمأمل (قوله فافعله الامام الخ) الغدير للتأخير
 (قوله مخالفات استاذ حماد) فانه صلى بالتيمم أول الوقت وأخر الامام فوجد الماء فصلاها في آخر
 لوقت (قوله لتشييع الامم) أى توديعه (قوله اى يلزم) فالواجب يعني ان يقرأ حتى كافي
 الذي بعده (قوله اذا كان الماء موجودا) أى عند الواعد أو قريبا منه دون ميل أما اذا لم يوجد
 عنده أو كان بعيدا عنه ميلا أو كثيرا لا يجب التأخير لان الشارع أباح له التيمم حلي وهد
 العدة لم نرها لغيره (قوله ويحب التأخير عند أبي حنيفة) تبع فيه صاحب البرهان والذي
 في عامة المعتمرات كالحائية والقمح ومنية المصلى وقمر حريمه والسراج والبحر وعزاه في الخلاصة
 الى الاصل أن التأخير مندوب وعلى ذلك ان لم ينفذ فليصل كذلك أول الوقت جارفت وهو الذي
 يقتضيه التأصيل الآتي (قوله وقال يجب التأخير الخ) مبنى الخلاف أن القدرة على ما سوى
 الماء هل تثبت بالبذل والاماحة قال الامام لا وانما تثبت بالملك أو ملكه اذا كان يباع وقال
 ثبت بها كما ثبت بها قياسا على الماء واجمعوا أنه لو قبل له أبحث لك ما لي لكح به لا يجب عليه
 الحج لان المعتمد فيه الملك وهذا القدرة وكذا لو عرض عليه ثمن الماء لا يجب عليه قبوله لان المال
 ليس بمذلول أى عادة فيلحقه لدل بقوله كذا في حاشية الشلبي عن الشيخ يحيى (قوله ويجب
 طلب الماء) أى يفترض صرحه قاضي خان وان وجد أحد اوجب عليه السؤال حتى لو صلى ولم
 يسأل فآخبر بالماء بعد ذلك كأحد الاقلاز يابى والمراد واحد من أهل المكان أو من له معرفة به
 والظاهر ان هذا في غير الطائفة انما الظان ولا ينعيل في عدم الجواز بالنظر اليه (قوله وأرسوله)
 ويكفيه لو أخبره أحد من غير ارسال كافي منية المصلى (قوله وهي ثلثائة الخ) كذا في الذخيرة
 والمغرب والذي في تبيين هي مقدار رمية منهم اه وهو الموافق لما في القاموس فانه قال وكل

رمة غلوة اه كانه ما خوذ من قوه لم يزلوا السهم ارتفع في ذهابه وبأوز المدي والمادة تدل على
الارتفاع والظاهر انه لا خلاف فان التقدير بالذرات يمان اقدار الرمية والتقدير بالغلوة اختاره
حافظ الدين في الكثر والاصح انه يطلبه مقدار ما لا يضر بنفسه وورقة مالا انتظار كما في البدائم
(قوله الى مقدار بعامة خطوة) لانها النهاية (قوله من جانب ظنه) كما في البرهان وان ظنه
في الجهات الاربع وجب الطلب منها على الخلاف وفي السبب انه يقسم الغلوة على الاربع
جوان (قوله ان ظن قرنه) وذلك لان الظن يوجب العمل في العمليات بخلاف الشك فانه لا يبنى
عليه حكم كما في القهستاني وحد القرب أن يظن أن الذي يشهد به الماء دون ميل ذكر السبب
ولو تقيم من غير طلب وصلي ثم طلبه فلم يجده وجبت الاعادة عنده لان شرط جواز التيمم لم يوجد
خلاف لا ييوسف كذا في المراج ولو أخبره عدل بعدم الماء ولو عند غلبة الظن بالوجود وجاز له
التيمم بلا خلاف كذا في الحلبي وموضع المسئلة في المعازة اما اذا كان بقرب العمران يجب عليه
الطلب مطلقا اتفاقا حتى لو تيمم وصلي ثم ظهر الماء لم تجز صلاته لان العمران لا يمنع بلوغ الماء
غالبًا والعالم ملحق بالمتيقن في الاحكام وان لم يعالج على ظنه كما في البدائع والحلبي (قوله طلبه)
أي بالسؤال وقوله عن هو معه أي مطلقا والتميز برفيقه أي في بعض الكتب جرى مجرى العادة
حوى عن الجندی (ع) واعلم أن النقل في هذه المسئلة يختلف فمن الهداية وكثير من الكتب
انه لا يجب الطلب أصلا في مثل الامام لان المحجز من محقق والقدره وهو مودة اذ الماء من أعز
الاشياء في السفر فالظاهر عدم الجدول وقالا يلزمه الطلب ولا يجوز له التيمم قبله لان الماء مبذول
صادرة ونقل شمس الأئمة في مبسوطه أن لزوم الطلب قول لكل على الظاهر قال الجصاص ولا
خلاف بينهم فرادى حثية عدم الوجوب اذا غلب على ظنه معناه ومرادها اذا ظل عدم المزم
لثبوت القدرة على الماء مالا باحدا اتفاقا في البرهان ولهذا لم يحد في السكا في خلاف ارضا
وجب طلب الماء على الظاهر ووجب طلب الدلو والرشاء كما في النهرين المراج (قوله فلاذ في
طلبه) وقال المحسن لا يجب الطلب لان السؤال دل وفيه بعض حرج وما شرع التيمم الا لدفع
الحرج قال في غاية البيان وقول المحسن حسن وقد سبق عن الامام (قوله ان كان في محل لا تتشع
به النقص) اما اذا كان في موضع يعز فيه الماء فالأفضل أن يسأل وان لم يسأل احزأه قاله السبب
عن شرح العلامة من لا مسكين (قوله وان لم يعظه الخ) وان معناه أصلا صريحاً بأن قال لا أعطين
أودلالة بأن استدل به يقيم اتفاقا لمحقق المحجز (قوله لم يعظه الخ) كالعاري يلزمه شراء
الثوب أيضا كما في البرهان (قوله وهو مالا يدخل تحت تقويم المقومين) قال الحلبي هو الارفق
لدفع الحرج وقيل ضعف القيمة وهو رواية النوادر وافقه روى البدائم والنهاية عليهم اقال صاحب
البحر فسكان هو الاولى (قوله وكان فاضلا عن نفقة) لوقال كما قال البعض فاضلا عما يذمه
لا يدخل ما اذا احتججه لنفقة كانه كما في الحلبي لا كان أولى (قوله فلا يلزم الشراء لو طلب الغن
الفاحص) لان ما اراد عن شئ المثل اتلاف المال لانه لا يقابل به شئ من العوض وحرمة مال السلم
كحرمة دمه (قوله فلا يستدين الماء) الاولى أن يقول فلا يستدين الماء أي لا يلزمه الاستدانة
للشراء أو بالشراء كما في سنده اطلاق الشرح وظاهره ولوله مال فائت لان المحجز من محقق في الحال
يؤيده دفع الزكاة لان السبيل العتي في موطأ وقال ابن امير حاج يلزمه الشراء فسنة وواقعه
في البحر والنهر (قوله لا امر) أي في قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا غرثا فامسوا فماتوا فماتوا
في حال عدم كالوضوء قاله في الشرح (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم) رواه أصحاب الدين من
حديث أبي ذر (قوله خروجا من خلاف الشافعي) رضى الله عنه فانه لا يصلي به عنده أكثر من
مرة واحدة ويصلي ما شاء من النوافل تعاوينا في الخلاف أن التيمم يدل ضروري عنده
وبدل مطلق عندنا ثم البسدية بين الماء والتراب عندهما والظاهر فيهما مسوية وقال محمد بن

خطوة (الى مقدار بعامة خطوة)
من جانب ظنه (الظن قرنه) روية
طير أو خضرة أو خبر (مع الأمن
والا) بأن لم يظن أرخاف عدوا
(فلا) طلبه (ويجب) أي يلزم
(طلبه) أي الماء (عن هو معه) لانه
مبذول عادة فلا دل في طلبه (ان
كان في محل) تشع به النفوس وان
لم يعظه الا بشئ مثله (شراؤه به)
وبزيادة يسيرة لا يغني فاحش وهو
مالا يدخل تحت تقويم المقومين
وقبل سطر القيمة (ان كان) القس
(معه) وكان (فاضلا عن نفقة)
وأجرة حله فهذا شرط ثلاثة للزوم
الشراء فلا يلزم الشراء لو طلب الغن
الفاحص أو طلب شئ لمثل رديس
معه فلا يستدين الماء أو احتججه
لنفقته (و) يجوز أن يصلي بالتيمم
الواحد ما شاء من العرائض
كالوضوء لا امر به ولقوله صلى الله
عليه وسلم التراب طهور المسلم ولو الى
شهر حجج ما لم يجد الماء والاوى
امادته لعل فرض خروجا من
خلاف الشافعي (و) يصلي بالتيمم
الواحد ما شاء من (النوافل) اتفاقا
(وصح تقديمه على الوقت) لانه شرط

قوله الجندی في نسخة
البر جندی

فيسبق المشروط والارادة سبب وقد حصلت (فلو كان أكثر البدن) بوجها تيمم والكثرة تعني من حيث هذا لا من حيث المختار فإذا كان بالراس والوجه والبدن جراحة ولو قلت وليس بالراجلين جراحة تيمم ومنهم من اعتبرها في نفس كل عضو فإن كان أكثر كل عضو منها بوجها تيمم والافلا (أو) كان (نصفه) أي البدن ٦٨ (بوجها تيمم) أي الأصح ولو حنبل إلا أن أحد المقل يغسل ما بين كل جدرتين

التييم والوضوء فالطهارة بالماء أعلى من الطهارة بالتراب لخازا فتداه المتوضي بالتيمم عندهما لان التيمم طهارة مطلقة لا هتده لان تيمم الامام لم يكن طهارة في حق المأموم لوجود الاصل في حقته فسكان مقتديا بمن لا طهارة له في حقه فلا يجوز كالصحيح اذا اقتضى بالمعذور (قوله والارادة سبب) أي ارادة المايحل الابه قاله في الشرح (قوله ولو كان أكثر البدن) الاولى للصنف حذف البدن ويقول ولو كان الاكثر من الاعضاء أو النصف منها بوجها تيمم ليكون كلامه متناولا للطهارة الصغرى والكبرى قاله السيد (قوله والكثرة الخ) لا يخفى أن هذا الخلاف انما هو في الوضوء أما في الغسل فالظاهر اهما تبارا الكثرة من حيث المساحة كما في البحر (قوله تيمم في الاصح) وقيل يغسل الصحيح ويصيح الجريح وصحبه في المحيط والاندائية قال في البحر ولا يخفى انه أحوط فكان أولى قال المؤلف في حاشية الدرر والحاصل أن التيمم يختلف (قوله لان أحدا الخ) فديقال ان الغسل سقط هنا للجرح أولا نه بضر ما حاذاه من الجدرى (قوله بمروره) أي الماء يعني بقلته والاولى ان يقول بمراره (قوله فعل خرقه) في كلام الحلبي ما يفيد انه يشدها عند ارادة المسح ان لم تكن مشدودة (قوله صار كغالب الجراحة) أي فتييم ولو قيل انه يصح الاعلى ويغسل الاسفل لكان حسنا قال في الشرح لم ار من تكلم عليه (قوله ويسقط مسح الرأس الخ) وظاهره انه لا يؤمر بالمسح على الخرقه بخلاف الغسل كما تقدم وسيأتي انه أحد قولين (قوله ما لبه) أي قدر وقوله من الداءيان مقدم على مبيته والغصير في بله يرجع الى ما لم يمسس بقدر والكلام فيه حذف أي ان بل محل هذا القدر من الداء يتضرر (قوله وكذا يسقط غسله) أي ويقتل الحكم لمسحه فان ضره مسح على الخرقه فان ضره تركه كما تقدم فتأمل قلت وسيأتي ما يفيد (قوله ناقض الوضوء) لوقال ناقض الاصل ليم الغسل والوضوء لكان أحسن واجاب الجوى بأن المراد بالوضوء الطهارة أهم من أن تكون عن حدث او جنابة بطريق استعمال الخاص في العام مجاز ذكره السيد (قوله وينقضه زوال العذر المبيح) فلو تيمم بعد زوال فرض مرضا يبيحه انتقض الاول ويتيمم للثاني انتفاها لاسباب واهل ان الناقض في الحقيقة الحدث السابق (قوله بالحدث) أي بدلالة الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور للمسلم ولو الى مشرعه مالم يجد الماء اه (قوله ومقطوع اليديين الخ) لم يتكلم على الرأس لان أكثر الاعضاء جريح والوظيفة حيثما التيمم ولكنه سقط لفقد آله وهي اليد ارقاله في حاشية الدرر (قوله ويصح الاشل الخ) اما على رواية الاكتفاء بأكثر الاعضاء في التيمم فظاهر واما على الاخرى فلا ضرورة والاحتياط في العبادة ولعل هذا عند عدم القدرة على استعمال الماء (قوله ويصح الاقطع الخ) اعتبارا للجيزة بالسكل قاله في الشرح والمراد ان ذلك في التيمم وقوله كغسله أي في التطهير بالماء

(باب المسح على الخفين)

عداه على اشارة الى موضعه وهو فوق الخف دون داخله وأصله وانما في لان المسح لا يجوز على أحدهما دون الآخر (قوله ثبت بالسنة) رد لمن قال انه ثبت بالكتاب على قراءة الجرح قال في البحر وينبغي أن يجب في صورته غسل رجله لا يكفيه الماء ولو مسح بكمية فانه يلزمه المسح ومنه لو غسل بقوته الوقت أو الوقوف بعرفة فانه يصح له وما هو من خصائص هذه الامة اه (قوله صالحا للمسح) بأن يكس متباعدة المشى فيه فلهذا وان لا يكون محزوقا بمخرق مانع (قوله

(وان كان أكثره صحيحا غسله) أي الصحيح (ومسح الجريح) بمروره على الجسد وان لم يستطع فعلى خرقه وان ضره تركه واذا كانت الجراحة قليلة لم يبطئه أرضه ويغمره الماء صار كغالب الجراحة كما لا ضرورة (ولا يصح أن يجمع بين الغسل والتيمم) اذ نظيره في الشرع للجمع بين البذل والمبدل والجمع بين التيمم وسؤر الجراح لاداء العرض بأحدهما لا بهما كما لا يجتمع قطع وضمان وحدوده ووضعية وميراث الى غير ذلك من المعادوات هنا (مهمة) نظمها ابن السكينة بقوله

ويسقط مسح الرأس عن برأسه من الداء ما لبه يتضرر وبه أفتى قاضي الهنداية قلت وكذا يسقط غسله في الجنابة والحيض والنفاس للساواة في العذر (وينقضه) أي التيمم (ناقض الوضوء) لان ناقض الاصل ناقض لخلفه وينقضه زوال العذر المبيح له كذهاب العدو والمرض والبرد ووجود الآلة وقد شغل هذا قوله (وينقضه) القدرة على استعمال الماء الساكن ولو مرة فلو ثبات الغسل وفي الماء قبل اكمال الوضوء بطل تيممه في المختار لانتهاء طهورية التراب بالحديث (ومقطوع اليديين والراجلين اذا كان بوجها جراحة يصلى بتطهير طهارة ولا يعيد) وهو الأصح وقال بعضهم سقطت هذه الصلاة ويصح الاشل وجهه وذراعيه بالارض ولا يترك الصلاة

ويصح الاقطع ما بقي من الفروض كغسله ويسقطان يتجاوزا لقطع محل الفرض (باب المسح على الخفين) (ثبت بالسنة نقولا وفعلا) والخلف الساكن لا كعبد ما خوذ من الخفة لان الحكم به خف من الغسل الى المسح وسببه لبس الخلف بشرطه كونه ساترا محل الفرض صالحا للمسح مع بقاء المدة

وحكمه من الصلاة الخ) هذا الحكم الديني وأما حكمه الآخر في فهو الثواب إن قصد فعل
السنة (قوله وصفته أنه شرع رخصة) اختلف هل هو من رخصة الاسقاط أي المسقط للعزّة
كقوله الصلاة للمساقر أم من قبيل رخصة الترفيع بمعنى التخفيف دفع العرج مع بقائه العزّة
كقوله المسافر حرم على الأقل بعضهم وعلى الثاني أكثر الأصوليين (قوله صبح المسح على الخفين
الخ) العزّة في العبادات كونها توجب تفريع الذمة وهو المقصود الديني وبالجملة الثواب
عند القبول وهو المقصود الآخر والوجوب كون العمل لو أتى به يثاب ولو تركه يعاقب ويتبعه
تفريع الذمة اهـ من الشرح ملخصا (قوله من الحدث الأصغر) أما الجنابة ونحوها لا يصح
فيها المسح لور ودال ذلك لأن الرخصة للحرح فيما يتكرر ولا حرج في الجنابة ونحوها لعدم
التكرار ومقرر حافظ الدين في الكافي صورة مسح الجنب تقريرا للمنع بأن نوضا وأبس جوربين
مجلدين ثم أحسب ليس له أن يشدهما ويغسل سه ثرجسده مضطجعا يعني أو ما ذار عليه هـ
شيء مرتفع ويصح عليه اهـ من الشرح ملخصا (قوله لما ورد فيه من الأخبار المستفيضة) حتى
قال جمع من الحفاظ أن خبر المسح متواتر كما في فتح الباري وقال الحسن البصري حدثني
سبعون رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم رأوا مسح على الخفين كافي البدائع
وذكر الحفاظ في فتح الباري عن بعضهم أنه روى المسح أكثر من الثمانين منهم العشرة المبشرون
رضي الله تعالى عنهم اهـ وما روى عن الصحابة كابن عباس وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم
من أنكاره فقد صح رجوعهم إلى جوازه كافي النهاية وغيرهما (قوله يثاب بالعزّة) الأولى أن
يقول كان أفضل لأن الخلاف في الإفضلية بدليل التعليل لافي حصول الثواب وما ذكره هو
ما عليه الجمهور وقالوا الآن يكون بحضرة منكره فاصح أفضل ترشيحه وقال أبو الحسن
الريستني من أصحابنا المسح أفضل مطلقا وهو أصح الروايتين من أحمد لنفي التهمة عن نفسه
قلنا هي تقول بالمسح أحيانا (قوله والمسافر الخ) خص المسافر لأن الغالب في السفر عدم
الماء والافادار على عدم الماء (قوله للجنابة) أي لأن الجنابة ممرت إلى القدم وهو على لقوله
لا يصح (قوله لا مطلق النصوص الخ) ولأن الخطاب الوارد لا يحددهما يكون واردا في حق
الآخر مالم ينص على التخصيص (قوله من شيء مخففين) اعلم أن المسح على ثلاثة وجوه أن
كانا رقيقين غير منعلين لا يجوز المسح عليهما اتفاقا وإن كانا مخففين منعلين جاز اتفاقا وإن
كانا مخففين غير منعلين فهو محال الاختلاف كافي الحاشية وفي شرح الزاهادي للكتاب يجوز
المسح على الجرموق المشقوق على ظهر القدم وله أضرار وسد يور يشده عليه فيستره لأنه
حينئذ كغير المشقوق وإن ظهر من القدم شيء فهو منكروق الخلف اهـ ملخصا (قوله وكره باس)
هو الثوب الأبيض من القطر كافي الفاموس وظاهر كلام الحلبي عن الحلواني والخلاصة أنه
لا يصح المسح عليه إلا إذا كان مجلدا فليراجع (قوله لا يشف الماء) أي لا يتجاوز منه الماء
إلى القدم ذكره في الحاشية وهو من شاف يشف من باب ضرب أذارق حتى يرى ما تحتها كما
في المصباح والمصباح (قوله واليه رجوع الامام) أي قبل موته بثلاثة أيام وقيل بسببه وذلك أنه
مسح على جوربيه في مرضه ثم قال لعواده فعلت ما كنت أمتنع الناس منه فاستدلوا بذلك على
رجوعه كافي البدائع والتبيين (قوله لأنه في معنى المتخذ من الجلد) ولما أخرجه الأربعة وابن
حبان من حديث المغيرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم نوضا ومسح على جوربيه اهـ (قوله
ويقال له جورب منعل) بسكون النون وفتح العين مخففا كافي المعراج يقال أفل الخلف ونعله
جعل له فعلا كذا في المستقصى وهو على بالتخفيف كافي النهر (قوله ليهما بعد غسل الرجلين)
اللبس على الوجه المذكور شرط وبقاؤه سبب تكامر (قوله لأن مسح الجبيرة كالغسل) فلو مسح
جبيرة أحدى رجليه ولم يمسح الخلف في أحدى رجليه لا يجوز المسح عليه لأنه يصير جاءه ما بين

وحكمه حبل الصلاة في مديته
وركه مسح القدر المفروض وصفته
انه شرع رخصة وكيفيته الإبتداء
من أصابع القدم خطوطا
بأصابع اليد الى الساق (صح)
أى جاز (المسح على الخفين في)
الطهارة من (الحديث الاصغر) لما
ورد فيه من الاخبار المستقيمة
فيختص على منكره الكفر وإذا
اعتقد جواز الوضوء كاف قامه
يثاب بالعزيمة لان الغسل أشق
والمسافر اذا تيمم بالمخلاة ثم أحدث
حدثا أصغر ووجد ماء كافيا
لاعضاء الوضوء يلزمه قلع الخف
و غسل رجليه ولا يصح له مسح
للخباية (للرجال والنساء) سقرا
وحضر الحاجة وبدونهما الاطلاق
النصوص الشامل للنساء (ولو كانا)
أى الخفان متخذين (من شيء متخذ
غير الجلد) كبد وجوخ وكرام
يستمسك على الساق من غير شد
لا يشفي الماء وهو قوهما واليه
رجع الامام وعليه الفتوى لانه
في معنى المتخذ من الجلد (سواء
كان لهما نعل من جلد) ويقال له
جوب منعيل يوضع الجلد أسفله
كأنه نعل للقدم وإذا جعل اهلاء
وأسفله يقال له مجلدا (أولا) جلد
بما أصلا وهو الثخين (ويشترط
لما اراد المسح على الخفين سبعة شرائط
الاول) منها (لأنه ما بعد غسل
الرجلين) ولو حكى تجبيرة بالرجلين
أو بأحداهما مسحها وليس الخف
يمسح خفيه لان مسح الجبيرة كالغسل
(ولو) كان اللبس

(قبل كمال الوضوء إذا أتته) أي الوضوء (قبل حصول ناقض للوضوء) لوجود الشرط والخلف مانع من رتبة الحدث لا رافعاً وأذا توضع اليد
وليس مع إقطاع عذره فعدته مثل غير المعذور والالتزام بوقته فلا يسح خفه بعده (و) الشرط (الشأن في سترها) أي الخفين (للكعبين)
من الجوانب فلا يضر نظر الكعبين من أعلى خف قصير الساق والذي لا يعطى الكعبين إذا خيط به ثخين كجوخ يضع المسح عليه
(و) الشرط (الثالث إمكان متابعة المشي فيها) أي الخفين فتنعدم الرخصة لأن عدم شرطها وهو متابعة المشي (ولا يجوز) المسح (على
خف) منع (من زجاج أو خشب أو حديد) ٧٠ (لما قلنا) (و) الشرط (الرابع خلو كل منهما) أي الخفين

الغسل والمسح (قوله قبل كمال الوضوء) ولو لبسهما بعد الغسل جاز المسح لانه وضوء وزيادة
إلا إذا كان متبهما ما لا بد من تزعمهما إذا وجد الماء (قوله ناقض للوضوء) أظهر في محل الإضمار
(قوله لوجود الشرط) وهو لبسهما على وضوء تام قبل الحدث (قوله والخلف مانع من رتبة الحدث)
يعني أنه إذا أحدث بعد لبسهما على وضوء تام لا يسرى الحدث إلى الرجل بل يحمل ظاهر الخلف
وليس برفع يعني أنه لو غسل رجله ولبس خفيه وأحدث قبل تمام الوضوء لا بد من تزعمهما أولاً
بكون لبسهما حينئذ رافعا للحدث الرجلين لانه لا يرفع الحدث إلا بتمام الوضوء ولم يوجد لعدم تجزئ
الحدث زوالاً وقبوتاً (قوله وإذا توضع اليد) عبارة في الشرح وأما أصحاب الاعتدال إذا
توضأ مع العذرة أو وجد به تمام الوضوء قبل لبس الخلف فافهم يسعون مادام الوقت باقياً أو ما
إذا توضع اليد ولبس قبل طر وعذره فإنه يسح كالإحصاء إلى تمام المدة اه باختصار (قوله
فلا يسح خفه بعده) لأن وضوء المعذور يسطل بخروج الوقت لظهور الحدث السابق ولو جاز المسح
بعد ذلك لمكان الخلف رافعا للحدث لا مانعاً اه من الشرح (قوله والذي لا يغطي الكعبين)
وذلك كزبربول وهو في عرف أهل الشام ما يسمى مركوباً عرف أهل مصر كأي تحفة الاختيار
وقوله في سب الرقيق زبربول تحريف (قوله إذا خيط به ثخين) القبول بالثخين هو المذهب خلافاً
لما عليه أهل مصر فقدم من جواز المسح إذا ستر الكعبين باللفة (قوله إمكان متابعة المشي) أي
الاعتدال فرفضاً فافهم كأي حاشية الهداية أو المراد قطع مسافة السفر كأي المحيط كذا في
القهستاني وبالأول جزم في الدرر (قوله من أصغر أصابع القدم) وفي رواية الحسن يعتبر قدرها
من أصابع اليد واختاره الرازي اعتباراً بالمسح اه وتعتبر الثلاثة أصابع في أي موضع كان
بعد أن يكون أسفل من الكعبين وهو ظاهر إطلاق المتن واختاره السرخسي والكمال ولو قهنت
القدم أو في العقب وقبل الحرق تحت القدم لا يمنع ما لم يبلغ أكثر القدم وقبل أن كان يخرج أقل
من نصف العقب لا يمنع ولا يمنع (قوله لا يمنع) والمانع هو المنفرج الذي يرى ما تحت قدمه من
الرجل أو المنضم الذي ينفرج عند المشي فالعبرة بانقراض حاشية المشي دون حالة الوضع كما
في الحلبي (قوله ولا يضم مادون ثلاثة) بخلاف النجاسة المتعركة في خفيه أو ثوبه أو مكانه أو يده
أو في المجموع وبخلاف إكشاف العورة فإنه لا يضم اه (قوله وأقل خرق يجمع الخ) هذا هو
المشهور في المذهب وكفي خزنة الفتاوى والتوشيح من أبي يوسف أنه لا يجمع الخرقين سواء
كانت في خف أو خفين وأرتضاء السكك وقوله إن امرأه حاج واستظهره في البحر ورد في التمر
فأمر أحدهما من راحها (قوله ولا يعتبر مادونه) لما قاله بوضع الخرز (قوله من وقت الحدث) سواء
مسح معه أم لا فلا يسح بعد المدة ولو ناسياً ما على ما يظهر من كلامهم أفاده السيد (قوله على
ظاهر) أي ما في نخرج لتبهم كاسر (قوله وقيل من وقت اللبس) قال الأوزاعي (قوله وقيل
من وقت المسح) به قال أحمد (قوله لأن العبرة بالوقت) وذلك لأن المسح حكم متعلق بالوقت
فيهما فيه آخر (قوله وفرض المسح) الفرض اعتقادي من حيث أصل المسح عملي من حيث

(من خرق قدر ثلاثة أصابع من أصغر أصابع القدم) لانه محل المشي واختلف في اعتبارها مضمومة أو مفردة فإذا انكشف الإصبع اعتبر ذاتها فلا يضر كشف الإبهام مع جاره وإن بلغ قدر ثلاث هي أصغرهما على الأصح والخرق ما ولا يدخل فيه ثلاث أصابع ولا يرى شيء من القدم عند المشي لصلايته لا يمنع ولا يضم مادون ثلاثة من رجل لثقله من الأخرى وأقل خرق يجمع هو ما يدخل فيه مسلة ولا يعتبر مادونه (و) الشرط (الخامس استمسكتهما على الرجلين من غير شد) لثقلته إذا الرقيق لا يصلح لقطع المسافة (و) الشرط (السادس منعهما وصول الماء إلى الجسد) فلا يشقان الماء (و) الشرط (السابع أن يبقى بكل رجل من مقدم القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد) ليوجد المقدار المعرض من محل المسح فإد قطع رجل فوق الكعب جاز مسح خف الناقية وإن بقي من دون الكعب أقل من ثلاث أصابع لا يسح لافتراض غسل الباقي وهو لا يجمع مع مسح خف الناقية (فلو كان فاقدا مقدم قدمه لا يسح على خفه ولو كل عقب القدم موجوداً) لانه ليس محلاً لفرض المسح وبه ترض

غسله (و) يسح يومياً وليس له (و) يسح (المدة ثلاثة أيام بلياليها) كما روى التوقيت من رسول الله الم دار صلى الله عليه وسلم (وابتداء المدة) لأقيم والمسافر (من وقت الحدث) الحاصل (بعد لبس الخفين) على طهرها والصحيح لانه ابتداء من مسح الخلف من رتبة الحدث وما قبله طهارة غسل وقيل من وقت اللبس وقيل من وقت المسح (و) من مسح مقيم نفسه أو قبل تمام مدته أو مدة المسافر) لأن العبرة بالوقت كإصلا (و) أن أقام المسافر بعد ما مسح يوماً وإليه ترجع خفيه لانه رخصة السفر لا تبقى بدونه (والا) بأن مسح دون يوم وليه (بتم يوماً وليه) لانها مدة المقيم (وفرض المسح قدر ثلاث أصابع

المقدار (قوله من أصغر أصابع اليد) وإن لم تكن أصابعه (قوله هو الأصح) وعليه نص محمد
والفرض هو ذلك المقدار من كل رجل فلو مسح على واحدة قدر أصابعه من على الأخرى أربعا
لم يجز ولو جوازها الأربع ينبغي أن يجوز ولو بأصبع واحدة ثلاث مرات أن أخذ لكل مرة ماء
جديدا وقدم مسح ثانياً غير ما مسح أولاً أجزاء الأقدام كره السيد وإن اشترط تجديد الماء في
الأخيرة لأنه بالرفع الأول صار البالصة مما فلا يصح به ثانياً وأيضاً البالصة فيه إنما بقيت بعد
مسح فلا يجوز بها المسح كما مسح ببلية بقيت بعد الرأس بخلاف البلية بعد العسل لأن الاستعمال
أنما يوصف به الماء السابق بعد الانفصال لا البلية وإذا علمت ذلك تعلم أن ما ذكره السيد في
شرح من السؤال والجواب ساقط وكلامه في التتمة في ما ذكره قبله وما ذكره من أن الأذنين
يمسحان بماء الرأس فذلك لقوله صلى الله عليه وسلم علم الأذنان من الرأس ولا وجه للسؤال الذي
أورده فيهما لأن الحديث حمل على مسح مسحه بماء الرأس لأن المعنى أنهم ما من بقية الرأس
وقد طفي قلبه في هذا المثل فليست به (قوله وإن ابتل قدره الخ) يمكن لتحصين السنة
كالصورتين السابقتين قريبا (قوله والأصبع مع يذ كروبووث) وفيه عشر لغات تثليث هذه
مع تثليث الباء وأصبع كصغور (قوله على ظهركم قدم كل رجل) ولو مسح على ما يلي الساق
أو ما يلي مرقم طاهر الحب أو على الأصابع وحدها جاز أن يبلغ قدر العرض ولا يستحب عندنا مسح
أسفله كافي غاية البيان والدراية وفي نسخة صحبه في البدائع بالسنة عنه مالك والزهري
والشافعي مسح أعلى الخلف وأسفله إلا أن يكون على أسفله نجاسة كذا في الدراية ونسبه في
الغاية للأئمة الثلاثة واهمحق والاحسن أن يكون بيضا من الكف والأصابع كافي الجهر من
الخلاصة ويشترط أن يقع المسح على خف تحت قدم حتى لو كان الخلف واسعا وبعضه طال عن
القدم فمسح على الخلف لا يجوز قال الإمام على كرم الله وجهه لو كان الدين بالراي لكان أسفل
الخلف أولى من أهله بالمسح والمراد الأسفل الذي يلاق الأرض لكونه محل إصابة الأوساخ
كما قاله البرهان الحلبي وشارح المشكاة لا ما قاله الكمال أن المراد الوجه الذي يلاق
البشرة فعلى العاقل اتباع الشرع تبعه دار تسليما للجزء من أدراك الحكم الإلهية وقد قال الإمام
لو قلت بالأي لا وجبت العسل بالبول لأنه نجس متفق عليه والوضوء بالماء لانه نجس مختلف فيه
ولا عطيت الذكرك في الأرض نصيب الأثني لكونهم أضغف منه اه (قوله ولا يسن تكراره)
وقال طهارة المسح ثلاثا براج (قوله إلى الساق) فوق الكعبين لأن الكعبين يلحقهما فرض
الغسل وسنة المسح قاله في الشرح (قوله فخضه بيده) الذي في أوسط الطيراني من طريق
جبر بن يزيد عن ابن المنذر عن جابر قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجرل يتوضأ فغسل
خفيه فخضه برحله وقال ليس هكذا السنة إنما أمرنا الخ (قوله لانه بدل الخ) فيه أن البدل مالا
يجوز مع القدرة على الأصل وهذا يجوز مع القدرة على الأصل بل التحقيق أن التيمم بدل والمسح
خلف بجر (قوله لسراية الحدث السابق إلى القدم) أي جنب القدم وهو صادق بالقدمين معا
وأنما أمرى اليهم ما زال والمانع وهما في حكم الطهارة كعضو واحد فادوا وجب غسل أحدهما
وجب غسل الأخرى كما في البدائع (قوله مجاز) لعوى أو عتلى من الاستناد إلى السبب (قوله
ولزوم غسلهما) أي الرجلين المعلومين من المقام وهو عطف على السراية (قوله بخروج أكثر
القدم) القدم ما يطأ عليه الإنسان من الرسغ إلى مادونه وعبراً ولا بالتززع ثم بالخروج للأشهار
بعدم الفرق بين خروجه بنفسه وبين الإخراج كما في التيمم وعن محمد أن بقي من القدم في الخلف
ما يجوز المسح عليه لا ينقض ولا أئقنض قال في استكافي وعابه أكثر المشايخ ونحوه في شرح
العلامة مسكين وفي الجهر عن النصاب وهو الصحيح في السكافي وإن كان صدر القدم في موضعه
والعقب يخرج ويدخل لم يبطل مسحه (قوله في الصحيح) مقابله رواية محمد السابقة وقد علمت

من أصغر أصابع اليد) هو الأصح
لأن آلة المسح والثلث أكثرها
وهو ردت السنة فإن ابتل قدرها
ولو بخبرقة أو صاب جاز والأصبع
يذكر كروبووث وحمل المسح (على
طاهر مقدم كل رجل) مرة واحدة
فلا يصح على باطن القدم ولا مرة
وجوانبه وساقه ولا يسن تكراره
(وسنة هذا الأصابع مفرحة) بدأ
(من رؤس أصابع القدم إلى الساق)
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
مر برجل يرضأ وهو يغسل خفيه
فخضه بيده وقال إنما أمرنا بالمسح
هكذا وأراه من مقدم الخفين إلى
أصل الساق مرة وفرج بين أصابعه
فإن بدأ من الساق أو مسح عرضاً صعب
رخايب السنة (وينقض مسح
الخلف) أحد (أربعة أشياء) أثرها
(كل شيء ينقض الوضوء) لانه بدل
فيه نقض ناقض الأصل وقد علمته
(و) الثاني (تززع خف) لسراية
الحدث السابق إلى القدم وهو
الناقض في الحقيقة وإضافة
النقض إلى التززع مجاز وتززع
خف يلزم قلح الآخر لسراية
الحدث ولزوم غسلهما (ولو) كان
التززع بخروج أكثر القدم إلى
ساق الخلف في الصحيح لفارقة محل
المسح مكانه وللاكثر حكم الكل
في الصحيح

تصحيحها (قوله والثالث اصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخلف) هذا يشاهد على ان المسح
 رخصة ترفيه تكون العزيمة معها مشروعة وجري عليه الزيلعي وقوله من طاعة الكتب وقواه
 البرهان الحلبي والعاضل فوجأ فغدى في حواشي الدرر وأما على القول بأنه رخصة استقام فلا
 ينتقض المسح ولا يمتد بذلك غسل اللان استتار القدم بالخلف عنه مع سرية الحدث الى الرجل
 بالاجماع فتبقى الرجل على طهارتها ويحصل الحدث بالخلف ويؤثر بالمسح فلا يمتنع هذا الغسل
 معتمرا لكونه لم يزل به حدث لكونه في غير محله حتى لو تزع خفه أو تمت المدة وهو غمر يحدث لزمه
 غسل رجله ثانيا قال في السراج وهو الاظهر واليه جرح السكالك والحاصل أن في هذا الفرع
 اختلافا ولذا لم يمتد في المتون من النواقض (قوله ولو نكأ الخ) مما يجري على الخلاف
 السابق (قوله بانقضاء المدة) أي التي أولها الحدث الذي قبله هذا الغسل بعد اللبس على
 وضوء تام ووقتة تعتبر المدة من حدث بعده هذا الغسل فتدبر (قوله الحدث السابق بظهوره الآن) لان
 الشارع جعل ارتفاعه قيدا فإذا تمت حل كما في التيمم أفاده في النهر (قوله بطلت ويتيمم)
 قال الزيلعي هو الاشبه وقيل يفتى على صلاته قال في السراج وهو الأصح لانه لو قطعها وهو
 عاجز عن غسل رجله يتيمم ولا حظ للرحلين في التيمم لكن يلزم على هذا أداء الصلاة بوضوء غير
 تام لسرية الحدث الى القدمين حيثئذ لان عدم الماء لا يمنع سرية الحدث ولا يجوز أداء الصلاة
 الا يتيمم عند فقد الماء كما لو بقي في أعضائه ماء ولم يجد ما يغسلها به فله يتيمم (قوله ان لم يخف
 ذهاب رجله الخ) ظاهره أنه لا ينتقض المسح وليس كذلك لالزام منه كالجبهة وقد دفع هذا بأنه
 مرتبط بمعدوف تقديره فيجب عليه تزع خفيه وغسل رجله ان لم يخف الخ (قوله حتى يأمن الخ)
 أشار به الى عدم التوقيت بخدة (قوله وفي معراج الدراية) هو المأول عليه (قوله يستوعبه)
 وقيل يكفي مسح الأثر على الخلاف في الجبهة (قوله غسل رجله فقط) وفائته الموالاة وهي
 ليست بشرط في الوضوء قاله في الشرح وبقي من النواقض الحرق الكبير ونحوه وج الوقت
 للمذور قاله السيد والحرق الكبير الحادث بعد المسح داخل في حكم التزع ونحوه وج الوقت للمذور
 داخل في انقضاء المدة فاذا راقه اعلم لم يذكره المصنف (قوله أي لا يصح) دفع به ما يتوهم
 أنه يصح مع الحرمة (قوله المسح على عمامة) الا اذا انقضت البلة منها الى الرأس وأصاب مقدار
 الغرض عليه حل ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم مسح على عمامته كما في السراج (قوله وقفازين)
 ويتصوره معهما بأن يأمر غيرة به وهو لا يجوز (قوله مكان المحوزة) وفي شرح السيد هي ما
 تلف عليه العمامة كطربوش وطاقيّة وتاهل مراد الشرح بالمحوزة ما يسمى بالقلعة التي يلبسها
 أهل الفضل (قوله ونساء الاعراب) الأولى ما تستربه المرأة وجهها فانه لا يخص نساء الاعراب
 ولعله اغماض فساء الاعراب لكونهن اللاتي ابتدأن لبسه ويجعل للدواب اتقاء للذباب
 فصل في الجبهة ونحوها من كل ما يوضع على موضع الضرورة كحرفة وعلك ودواء وحادة
 مرارة بشرطه الآتي والجبهة فعيلة من الجبرعة عن الاصلاح كما في المصباح سميت بذلك تعاضلا كما
 سمي موضع الحلاكة مغارة (قوله تدور بورك) أي مثلا (قوله وقبل لا يجب استعمال الحار)
 جزم به في السراج دفعا للشبهة قال في البحر والظاهر الأول (قوله ولا يستطيع مسحه) قال في
 لبدائع ان كان المسح على عين الجراحة لا يضر بها لا يجوز المسح الا على عين الجراحة ولا يجوز
 المسح على الجبهة لان جوارزه للمذور ولا حذر اه (قوله على الصحيح) أي من الامام فحجوز الصلاة
 بدونه لان الفرض اغماضت بدليل قطعي والمروى غير آحاد وهو اغماضت العمل دون العلم فحكمه
 بوجوب المسح محلا لم يثبت بفساد الصلاة بتركه غير عدلان الحكم بالسادس يرجع الى العلم
 وهذا الدليل لا يميز باختاره في الفتح وفي الشرح وعليه الاعتقاد (قوله وقيل يكرر الا في
 الرأس) فانه لا يكرر مسحه اتقاوا الأولى ان يزيل الشرح اعظم مرة لا يابل قوله وقيل يكرر وار

عزاه الجمع بين الغسل والمسح
 لو تكلف فغسل رجله من غير
 نزع الخلف أجزاء من الغسل فلا
 يطل طهارته بانقضاء المدة
 (و الرابع) مضى المدة للمقيم
 المسافر وادفاعة النقض بحازها
 الناقض حقيقة الحدث السابق
 ظهوره الآن فان تمت وهو في
 الصلاة بطلت ويتيمم لفقده الماء
 ان لم يخف ذهاب رجله (أو دعهما
 أو طههما من البرد) فيجوز له المسح
 حتى يأمن وظاهر المتون بقائه صفة
 المسح وفي معراج الدراية يستوعبه
 بالمسح كالجباثر (وبعد الثلاثة
 الأخيرة) وهي تزع الخلف وابتلال
 أكثر القدم ومضى المدة (عسل
 رجله فقط) راس عليه إعادة بقية
 الوضوء اذا كان متوضعا ثم الحول
 الحدث السابق بقدميه (ولا يجوز)
 أي لا يصح (المسح على عمامة
 وقلنسوة وبرقع وقفازين) لان
 المسح ثبت بخلاف القياس فلا
 يلحق به غيره والفقهاء بالغتم والتشديد
 جعل للبدن محشوا بقط له أضرار
 يزر على الساعدين من البرد تلبسه
 النساء ويخذه الصياد من حله
 اتقاء محالب الصقر والقلنسوة يفتح
 القاف وضم السين المهملة مكان
 المحوزة والبرقع بضم الباء الموحدة
 وسكون الراء المهملة وضم القاف
 وفتحها حرفة نقب للعينين تلبسها
 الدواب ونساء الاعراب على
 وجوههن
 فصل في الجبهة ونحوها (اذا
 اقتصد أو جرح أو كسر وضوءه
 قشد بخرفة أو جبهة) هي عيدان
 من جريد تلبس فوق وتربط على
 العضو المتكسر (وكان لا يستطيع
 غسل العضو) بما مر دولاً حار وقيل
 لا يجب استعمال الحار ولا يستطيع
 مسحه وجب المسح على الصحيح مرة واحدة في الصحيح وقيل يكرر الرأس واستحبها رواية

بقى من الرأس قدر الرضع مضمعه والامسح على العصابة أقاده السيد وقد يقال لما ذالم يتعين مسح
 المصحح وان قل ويقيم الغرض بالامسح على العصابة (قوله وقيل فرض) هو قولهما وفي الايضاح
 المفتوى على قولهما احتياطاً وفي البحر وحاصره انه اختلف المصحح في افتراضه وروحه ولم أر
 من صحح استصحابه على قوله وفصل الزاري فقال ان كان ماتحت الجبيرة لو ظهر أمكن غسله فالمسح
 واجب لان الغرض منه ايقان بالاصول فيمتعلق بمقام مقامه كمدح الخلف وان كان ماتحت الوظير
 لا يمكن غسله فامسح عليها غير واجب لان فرض الاصل قد سقط فلا يتعلق بمقام مقامه
 كقطع القدم اذا لبس الخلف وهذا في نفسه ان المراد بقوله فالمسح واجب الغرض لا الواجب
 لمصلحة عليه اهـ وقال الصيرفي هذا أحسن لا قول اهـ واذا علمت ما ذكرته علم أن نسبة الوجوب
 الى المسحين ليست على ما ينبغي (قوله لان النبي الخ) دليل لاصل المسح كافي الشرح (قوله
 كان يمسح على عصابة) حين رماه ابن قتيبة يوم أحد وما ورد في هذا الباب من الاخبار ضعيف
 يستأنس به وفي الحلبي ولا يضر ضعف الحديث بالنسبة اليه ما أجتمع عليه المجتهدون رحمهم
 الله تعالى بالدليل الواضع وهو قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج اهـ (قوله هو المصحح)
 وفي التتمه يفتى في الخلاصة وعليه الفتوى رآه جرح ما حاد الهداية واختار في التتمه
 الاستيعاب (قوله لئلا يؤدي الى فساد الجراحة) لانه يحتاج الى الاستعانة في اتصال البلل
 الى جميع أجزاء الخرقه ونحوها فيؤدي الى نفوذ البلل الى الجراحة فيفسدها (قوله وكفى المسح
 الخ) هو الأصل كافي الذخيرة وغيره او عليه مشى في مختارات النوار لانه لو كاف غسلاً ذلك
 الموضع رجعت بقية العصابة الى موضع الصد فيفسد رقبيل يفرض اتصال الماء الى
 الموضع الذي لم تستره العصابة لانه ما أدى ظاهر (قوله ونحوه) تكررة الجراحة والخرقة والكي
 والسكر لان الضرورة تشهل السكل (قوله ان ضره حلها) قال في هداية الساطع ليس عليه
 أن يغسل ماتحت العصابة من غير موضع الجراحة ان كان غسل العصابة يغفر بالجراحة وان كان
 لا يغفر حلها ولم يكن تردها من موضع الجراحة يغفر بالجراحة فان عليه أن يغسلها ويغسل ماتحتها
 الى أن يبلغ موضعها يغفر بالجراحة ثم يشد العصابة ويمسح على موضع الجراحة اهـ (قوله وان ضره
 لمسح تركه) انه قادره للخرج لان الغسل سقط بالعدول فامسح أرلى في المبتنى بالفن ومن كان
 جميع رأسه مجروحاً لا يجب المسح عليه لان المسح بدل من الغسل ولا بدله وقيل يجب اهـ قال
 في البحر والصواب هو الوجوب وقوله المسح بدل من الغسل غير صحيح بل المسح على الرأس أصل
 بنفسه لا بدله كما لا يخفى اهـ وهو مخالف لما في الوهبانية والفتنة من سقوطه وفقدته في التوفيق
 ان كان الواجب غسل الرأس كافي الغسل بضره المسح سقط وان كان الواجب المسح كافي
 الوضوء بضره لا يسقط ويمسح على العصابة لان المسح في الاول بدل وفي الثاني أصل ويجوز رأيك
 في التنوير بضره من به وجع رأس لا يستطعم معه مسحه ثم لا يغسله جنباً في القبض
 عن غريب الى راية يتيمم رأفتي قارى الهداية انه يسقط عنه فرض مسحه ولو عليه جبيرة ففي
 مسحه اقوالاً وكذا سقط غسله فيمسحه ولو على جبيرة لم يضره ولا سقط أصلاً وهل فادما
 لذلك العضو كما كافي المعلوم حقيقة اهـ (قوله وليس بدلاً) أي محض بل نزل نزل الاصل لعدم
 القدرة عليه وان كان في نفسه بدله لانه لا يجوز عند القدرة على الغسل (قوله فلا يتوقت
 بعده) أي معلومة بل بالبر (قوله دفع اللرج) أي الحاصل بغسلها بالضر (قوله لكونه أصلاً) أي
 ولا يصير جامعاً بين الاصل والبديل (قوله بسقوطها قبل البر) ولو في الصلاة وبرأس باب نغم
 وتعب ويأتي في لغة كقرب اذا وجد البر ولم تسقط ذكر السكر أي أن المسح يبطل قال في
 التمهيد ينبغي ان يقيد به اذا لم يضره ازالة الجبيرة اما اذا ضره لشدة لصوقها فلا واذا سقطت عن
 بر في الصلاة قبل القعود قدر التشهد افدت وبعده تسكون من اثنى عشرية (قوله ولا يمسح

وقيل فرض لان لئى صلى الله عليه
 وسلم كان يمسح على عصابة ولما
 كسر رذ على رضى الله تعالى عنه يوم
 أحد أو يوم خيبر أمره النبي صلى
 الله عليه وسلم أن يمسح على الجبائر
 ويمسح (على أكثر ما شربه العضو)
 هو المصحح لئلا يؤدي الى فساد
 الجراحة بالاستيعاب (وكفى المسح
 على ما ظهر من الجسد بين عصابة
 المعتصد) ونحوه ان ضره حلها تبعاً
 للضرورة لئلا يسرى الماء فيفسد
 الجراحة وان لم يغفر الحبل حلها
 وغسل المصحح ومسح الجرح
 وان ضره المسح تركه (والمسح على
 الجبيرة ونحوها) كالغسل لما تحتها
 وليس بدلاً بخلاف الخلف لانه بدل
 محض (فلا يتوقت) مسح الجبيرة
 (بعده) لكونه أصلاً (ولا بشرط)
 لعمدة المسح (شدة الجبيرة) ونحوها
 (على ظاهر) دفع اللرج (ويجوز
 مسح جبيرة أحدى الرجلين مع
 غسل الأخرى) لكونه أصلاً (ولا
 يبطل المسح بسقوطها قبل البر)
 لقام العذر والنجاسة والحديث سواء
 فيها ويجوز مسح العصابة العليا بعد
 مسح السهلي ولا يمسح

السفل بعد نزح العليا ولا يبطل
مسحها بإية لال ماحتة بخلاف
الخلف (ويجوز تبديلها بغيرها) بعد
مسحها (ولا يجب إعادة المسح عليها)
أي الموضوعة بدلا (والأفضل
إعادته) على الثانية لشبهة لبديلية
(وإذارة - دوامر) أي أمره طبيب
مسلم حادق (أن لا يدخل عينه) أو
طلب على ظله ضرر الغسل تركه
(أو أن كسر ظميره) أو حصل به داء
(وجعل عليه دواء) (أو) جعل عليه
ضرر الماء ونحوه (أو) جعل عليه
(جلدة مرارة) ونحوها (رضيه نزعه
جأله المسح) للضرورة (وإن صره
المسح تركه) لأن للضرورة تنقذ
بقدرها (ولا يفترق إلى التية في مسح
الخلف) في الأظفر وقيل لا يترط فيه
كأنه لم يلبس (و) مسح (الجبيرو)
مسح (الرأس) فهي سواء في
عدم اشتراط الإبة لأنه طهارة الماء
باب الحيض والنفاس
والاستحاضة (يخرج من الفرج)
أي بالمرور به ثلاثة دماء (حيض
ونفاس) ومقرهما الرحم (والاستحاضة)
وفيهما بقوله (فالحيض) من غوامض
الآبواب وأعظم المهمات لأحكام
كثيرة كالطلاق والعنق والاستبراء
والعدة والنسب وول الوطء والصلاة
والصوم وقراءة القرآن ومسه
والاعتكاف ودخول المسجد
وطواف الحج والبلوغ وحقيقته (دم
ينفضه) أي يدفعه بقوة (رحم)
هو محل تربية الولد من نطفة (بالغة)
تسع سنين (لأدائها) يقتضى
خروج دم بسببه (ولا حبس) لأن
الله تعالى أجرى عادته بانسد دم
الرحم بالحبل فلا يخرج منه شيء حتى
يخرج الولد أو أكثره (ولم تبلغ سن
الأيام) وهو خمس وخمسون سنة
على المفتي به وهذا نعت بغيره شرعا وأما

السفل بعد نزح العليا) أي لا يبطأ بغيرها بل يكفي عنه مسح العليا (قوله بخلاف الخلف) أي
في المسائل الثمانية أربع في المن وأربع في النحر (قوله ولا يجب إعادة المسح عليها) لأنه
كالغسل لما قهرته قد سقط بالمسح الأول كما إذا مسح رأسه ثم حلقه (قوله وإذارة) بكسر العين
أي هاجت عينه (قوله أو جعل عليه جلدة مرارة) ولو جاوزت موضع القرحة كما في الخالية (قوله
جأله المسح) مثله في البنية والعق والبرهان وذ كرا الحلي أن يجب عليه امرار الماء ولا يكفي
المسح لعدم الضرورة قال في المن وهو المصحح في عامة الكتب المعتمدة وجرى عليه في الدرر
وفي الشرح للآلية عن القنار حائية معزيا إلى الأصل أنه إذا ضره نزح الدواء لا يشترط المسح ولا
امرار الماء على الدواء من غير ذلك بخلاف ثم قال بشرط شمس الأئمة الحلو أن امرار الماء على
الدواء ولا يكفي المسح اه قال بعض الأفاضل والظاهر أن فيه اشتقاقا لاشتراط فيه استيقاظ
(قوله ومسح الجبيرو مسح الرأس) عدم التية فيه ما تمهق عليه (قوله لأنه طهارة بالماء) أي فلا
يعتقر إلى التية كالوضوء ولأنه بعض الوضوء

باب الحيض والنفاس والاستحاضة

لما ذكرنا الأحداث التي يكثر وقوعها ذكرنا أحداثا قبل وقوعها وقدم ذكر الحيض لأنه أكثر وقوعها
عابده وليس لأحد أن يقول إن الحيض من قبيل الانحسار ' نأقول إن إزالة النجاسة تبيح
الدخول في الصلاة واشتغال الحائض ما دامت متصمة به لا يبيح ذلك فعلم بهذا أنه ليس نجسا
حقيقيا والظاهر أنه طهارة حدث لا طهارة نجس ولأن الأحكام المتعلقة به من حرمة اقتران
ونحوها هي الأحكام المختصة بالأحداث وسبب الابتداء في ما قبل أن آمننا وما كسرت شجرة
المنطقة وأدمنتها قال الله تعالى لا مد بينك كما أدمنتها وابتدأ بالحيض هي وجميع ذواتها إلى
الساعة اه وأصابها بعد أن أهبطت من الجنة (قوله أي بالمرور منه) أشار به إلى أن الفرج
لم يكن مقر هذه الدماء وإنما أضيفت إليه باعتبار المرور منه لأن الحيض والنفاس مقرهما الرحم
والاستحاضة دم عرق (قوله لأحكام كثيرة) لأنه لا يكون من أعظم المهمات (قوله كالطلاق) رحمه
الاحتياج إليه فيه أنه أن وقع فيه كان بدعيًا وفي طهر بعده لا وطء فيه سني (قوله والعنق) فإن
أم الولد إذا اعتقت تعتد بعده بثلاث حيض (قوله والاستبراء) فتستبرئ الحائض بحيضة (قوله
والعدة) لأن الحيض وانما للفرث ثلاث حيض وللأمة ثنتان (قوله والنسب) فإنها إذا طلقت
واعتدت بثلاث حيض ثم أتت بولد بعد هالسة أشهر لا يلحق وار لم ترد ما يلحق إلى السنتين (قوله
وسل الوطء) إذا طهرت منه وله أن يصدقها في حيضه وأطهرها فبمقتضى ما في الأول ويقر به في
الثاني ومن اعتقد حل وطئها كفر كما جزم به في المبسوط والاختيار والعق وصحح صاحب الخلاصة
عدم كفره وقال في المصنوع الثاني من ألقاط الكفر أن من اعتقد الحل حراما أو على القلب
بكفر إذا كان حراما لعينه وثبت حرمة بدليل قطعي أما إذا كان حراما لغيره بدليل قطعي أو حراما
لعينه بخبر لا حاد لا يكفر إذا اعتقده - لا لا اه فعلى هذا لا يفتى بكفر مستحله لأن حرمة لغيره
وهو الذي (قوله رانصلاة والصوم) فلا تنهاهما فيه وتعلمهما بعده فاذ لم تعلم رانصلاة الصلاة
والصوم في وقت وجوب - ما وتأتي به - ما في وقت وجوب الترك وكلاهما أمر حرام وضرر عظيم
(قوله ومسه) يشترك مع الحيض الحدث الأصغر فيه (قوله وطواف الحج) كذلك يشاركه الحدث
الأصغر فيه وإن اختلف الواجب بالجنابة (قوله وحقيقته دم الخ) هذا بناء على أنه من الانحسار
والتحقيق أنه من الأحداث في عرف عليه - بأنه مانعة شهرية تمتد مدة معلومة أقفها ثلاثة أيام
ولها (قوله من نطفة) ليبار الواقع (قوله بالعدة تسع سنين) هو ما عليه الفتوى وقيل يتأني
حيضها فيهن الخمس إلى التسع وأما بنت خمس فلا تحيض بالأجماع (قوله يقتضى خروج دم
بدمه) أشار به إلى أنه ليس المراد مطلق داء فإن مرض السلية الرحم لا يمنع الحيض (قوله وأما

لغة فاصلة السبلان) كان الاول ذكر المعنى اللغوي قبل الشرحي كما هو دأب المؤلفين قاله السيد (قوله يقال حاض الوادي اذا سال) ويقال حاض الشجرة اذا خرج منها الصبح الاخضر وحاضت الاربعاء اذا خرج من رحمها دم وحاضت المرأة فهي حاض بغير تاء في الفصح لانه وصف لازم لاؤث فلا بدس وحكي الغزاة حائضة وفي القاموس قيل وعنه الحوض لانه يسيل اليه الماء وجمع بعضهم من يحيض من الحيوانات وهي عشرة بقوله

الحيض يأتي للنساء وتسعة * وهي النياق وضبعها والارنب والوزغ والخماس هجرة كلمة * والعرس والحيات منها تحسب والبعض زاده عيكه تراشاة * فاحفظ في حفظ النظائر يرغب

والحيض المنسوب الى هذه الحيوانات بمعنى السبلان (قوله وأقل الحيض) أي زمن أقله ليصح الاحبار (قوله بلياليها) الاضافة ليست للاختصاص فلا يلزم أن تكون الليالي ليالي تلك الايام كما في مجمع الانهر فالمدار على اثنتين وسبعين ساعة كما في الفقهية الى هذا ظاهر الرواية واعلم انه لا يشترط أن يستغرق نزول الدم ثلاثة أو عشرة لان ذلك نادر فرقته كل يوم ولو شبه بما قليلا لا يمكن كما في السراج بل الاعتبار وجوده في أول المدة وآخرها ولو تداخل بينهما ما يور ويجعل الكل حيضا (قوله وهذه شرطه) أي مائة قدم من كونه من رحم بالغة لاداءها ولا حبل وبقي منها أن يتقدمه نصاب الطهر (قوله وركنه بروز الدم المخصوص) هو من اضافته ما كان صفة أي الدم البارز وأما البروز فشرطه الثبوت وهو ما كان من الألوان الستة وهي السواد والخمرة والصفرة والكدرة والخضرة والترتية ووقت ثبوته بالبروز وهو اغايه لم يجاوز موضع البكارة وهي بالخروج الى الفرج الظاهر اعتبارا بنواقض الوضوء * والاحتشاش يسق للثيب ويستحب للبكر حالة الحيض وأما في حالة الطهر فليسحب للثيب دون البكر (قوله وصفته دم الى السواد أقرب) هذا باعتبار أحواله فلا ينافي عد الألوان السابقة عنه (قوله لاغ) بالذال والغين المجهتين * يعني انه لو وضع على اللسان مثل ما يتأثر به لحرقته وقوله كربه الرائحة يخرج الاسهات فانه لا رائحة لدمها (قوله والنفاس) سمي به لخروج النفس بسكون الغاء بمعنى الولد أو بمعنى الدم فإنه يسمى نفسا أيضا لان به قوام النفس التي هي اسم للجسلة الحيوان أو ما خوذ من نفس الرحم بمعنى نشقته وانصداعه (قوله اذا ولدت) واذا حاضت أيضا لكن الضم أفصح في الولادة والفتح أفصح في الحيض كما في النهر (قوله فهي نفاس) بضم النون وفتح الهمزة بفتح النون وسكون الغاء وبفتحهم أو بالذالين (قوله هو الدم الخارج) هذا على أنه من الانجاس وأما على أنه من الاحداث فهو مانعة شرعية بخروج دم عقب الولد من فرج (قوله الخارج) أي من الفرج فلو ولدت من غير تمام مثلا وسال منها دم لا تكون نفاسا بل هي صاحب جرح مالم يسلم من فرجها السكن يتعلق بالولادة كما في الفتح (قوله أو خروج أكثر الولد) واشترط محمد وزفر خروج كل الجمل (قوله ولو سقطا) بتثنية السين لغة الولد الساقط قبل تمامه قاله في الشرح (قوله فان نزل مستقما) أي على العادة بأن نزل برأسه (قوله وتصيرام ولد) أي ان ادعاه المولى (قوله ولكن لا يرث) ولا يستحق وصية ولا يعتق ولا يسمي ولا يغسل على وجه السنة (قوله لا تكون نفاسا) ولا غسل عليها ولا يبطل صومها لعلقها بالنفاس حقيقة ولم يوجد هو القياس (قوله وقدمه ما لزوم غسلها احتياطا) وان لم تكن نفاسا ويبطل صومها وقيل بل هي نفاسا عنده هي لعدم خلو الولد عن قليل دم غالبا أو لان نفس خروج النفس نفاسا وأكثر المشايخ على قول الامام وصححه أيضا في الفتاوى (قوله ادلا حاجة الى اشارة زائدة) تدل على أنه من الرحم لأن دم الولد دليل على أنه منه (قوله ولا دليل للبيض) أي لا دليل يدل على أن ذلك الدم حيض نازل من الرحم سوى امتداد هذه المدة فاعتبر به بالثلاثة أيام لكن ترك

لغة فاصلة السبلان يقال حاض الوادي اذا سال (وأقل الحيض ثلاثة أيام) بلياليها وهذه شرطه وركنه بروز الدم المخصوص وصفته دم الى السواد اقرب لاذغ كربه الرائحة (وأوسطه خمسة) أيام (واكثره عشرة) بلياليها النص في عدده وقيل خمسة عشر يوما وليس الشرط دوامه فانقطعا في مدته كقولهم (والنفاس) لغة مصدر نفست المرأة بضم النون وفكها اذا ولدت فهي نفاسا شرعا (هو الدم) الخارج (عقب الولادة) أو خروج أكثر الولد ولو سقطا استبان بعض خلقه فان نزل مستقيما فالعبرة بصدره وان نزل منكوسا برجليه فالعبرة بمرتبه في بعده نفاسا ودفقه في موضعه العدة وتصير أم ولد ويحتمل في عينه بولادته ولكن لا يرث ولا يصل عليه الا اذا خرج أكثر حيا واذا لم ترمه ما بعده لا تكون نفاسا في الصحيح ولا يلزمه الا الوضوء عند غسلها وقدمنا لزوم غسلها احتياطا عند الامام (واكثره) أي لنفاس (اربعون يوما) لان النبي صلى الله عليه وسلم وقت للنفاس أربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك (ولا حد لاقله) أي النفاس اذا حاضت الى اشارة زائدة على الولادة ولا دليل للبيض سوى امتداد ثلاثة أيام

* قوله سواء بانجم احداها كما يستفاد من القاموس والصاح وغيرهما

الصلاة والصوم بحجدرؤية لدم ولو مبتدأة عند أكثر مشايخ بخاري بجر وهو قول الأصحاب
 قهس متافى لأن الأصل الصحة والحيض دم حثيثي وكذا لا يقر بها زوجها بالاولى (قوله
 والاستحاضة) هي لغة مصدر استحاضت المرأة إذا استقرح الدم واستعماله بالبناء للجهول لانه
 لا اختيار لها في ذلك كبحر وانجى كافي الصحاح (قوله دم نقص الخ) هذا على انها نجس واما على
 انها حدث فهي حدث بدم الخ ومنها دم الآيسة والحامل والصغيرة وهو في الصغيرة دم فساد
 لا استحاضة (قوله وزاد على عاداتها وتجاوز الخ) وذلك لان ما رأتها على العادة حيض او نفاس
 يعين وما تجاوزا لا كثر استحاضة يمين وشك ككايما بينت ما فالحق بناء على جاز لا كثر لانه يجانسه
 من حيث ان كلامهم مخالف للعهد وسكان الحافة به أولى اد الاصل الجري على وفق العادة ثم
 قبل تصلي وتصوم في الزائد على العادة لاحتمال أن يجاوزا لا كثر فيكون استحاضة و... ل لان
 الأصل هو الصحة ودم الحيض دم حثيثي والاستحاضة دم على رأس الشرح الخ ان هذا هو الصحيح
 (قوله بين الحيضتين) او بين النفاس والحيض كافي الدر (قوله بقدر حيضها بعشرة) من اول
 ما رأت سواء كان في اول الشهر او وسطه او آخره وترك الصلاة بحجدرؤية الدم على الصحيح هذا
 قوله ما وقل ابو يوسف بوقت الح في الصلاة والصوم والرحمة بالافل وفي الوطء والزواج بالاكثر
 (قوله فانها تبقى على عاداتها الخ) وتكون هكذا ابد حتى يزول عنها العارض ويختص وهو قول ابي
 عميرة وابي حازم وقال محمد بن شعاع بقدر حيضها بعشرة وظهرها عشرين كالمواظبة على استحاضة
 وتنقض عاداتها بتسعين يوما قال الحاكم اشهد بظهرها شهران قبل وعليه الفتوى لانه أيسر على
 المفتي والنساء وفي المسئلة أقوال اخر تركت استحاضة الاطباء (قوله) أما اذا نسيت عاداتها فهي
 الحيرة بصيغة اعم الماعل لانها تحير المفتي وبصيغة اعم المفعول لانها حيرت بسبب نسيانها وهي
 التي كان لها زمن معلوم في وقت معلوم وهي على ثلاثة اقسام اما أن تفضل عدد أيامها فقط أو وقتها
 فقط أو هاهنا عا فالكلام عليها في ثلاثة فصول * الاول وهو ما اذا نسيت عدد أيام عاداتها وتعلم
 ان حيضها في كل شهر مرة فتمت ادع الصلاة ثلاثة أيام من اول الاستقرار لتيقن بالحيض فيها ثم
 تغتسل سبعة أيام لكل صلاة التردد بها فيها بين الحيض والظهر والخروج من الحيض ثم تتوضأ
 عشرين يوما لوقت كل صلاة لتيقن بها بالظهر ويأتيها زوجها * الثاني وهو ما اذا ضلعت في المكان
 فان علمت أن أيامها كانت ثلاثة ولم تعلم موضعها من الشهر تصلي ثلاثة أيام من اول الشهر بالوضوء
 لتردد بين الحيض والظهر ثم تغتسل سبعة وعشرين لكل صلاة لتوهم خروجها من الحيض كل
 ساعة * الثالث الاضلال بهما أي العدد والمكان فالاصل فيه أنها متى تيقنت بالظهر
 في وقت ضلت فيه بالوضوء وصالت وتوطأ ومتى تيقنت بالحيض تركت ذلك وان شكت في وقت
 انه حيض أو طهر تحررت وان لم يكن لها تحرصت فيه بالغسل لكل صلاة لجواز أن يكون وقت
 الخروج من الحيض وان شكت دائما ولم يكن لها رأي اعتسلت لكل صلاة دائما على الصحيح
 وقبل لوقت كل صلاة ولا توطأ بالتحري على الاربع ولا يحكم لها بشئ من حيض أو طهر على
 التعيين بل بأخذ بالاحوط في حق الأحكام فتصلي الفرائض والواجبات والسنة المؤكدة
 لا تطوعا كالصوم وتقرأ القدر المأمور والواجب وتقرأ في الاخيرتين على الرابع لانها سنة ولا
 تدخل مسجد ولا تقرأ آخرا رج الصلاة ولا تغتسل وتصوم ومضان ثم تنقض عشرين يوما ان علمت
 ان ابتداء حيضها بالليل وان علمت انه بالنهار قضت اثنين وعشرين يوما لان أكثر ما قدس من
 صومها أحد عشر يوما فتتقضي ضعف ذلك احتياط وان لم تعلم شيئا فاعامة المشايخ على العشرين
 والمفتي به في عاداتها التقدير بشهرين للظهر وعشرة أيام للحيض ومن اراد تمام تعاريف صورها
 وتوضيح أحكامها عليه بالمطولات فان ذلك نبذة يسيرة منه (قوله الصلاة والصوم) اعلم انهما
 يمنعان وجوبها وجوازها وصحتها ويمنعان صحة الصوم وجوازه لا وجوبه (قوله ولا يمنعان) لما

(والاستحاضة دم نقص من ثلاثة
 أيام أو زاد على عشرة في الحيض)
 لما روينا (و) دم زاد (على أربعين
 في النفاس) أو زاد على عاداتها
 وتجاوزا أكثر الحيض والنفاس لما
 قدمناه (وأقل الطهر الفاصل بين
 الحيضتين خمسة عشر يوما) لقوله
 صلى الله عليه وسلم أقل الحيض ثلاثة
 وأكثره عشرة وأقل ما بين
 الحيضتين خمسة عشر يوما (ولا حد
 لا كثر) لانه قد يعتد الى أكثر من
 سنة (الان بلغت مستحاضة) في قدر
 حيضها بعشرة وظهرها بمائة
 عشر يوما ونفاسها بأربعين وأما اذا
 كان لها عادة وتجاوز عاداتها حتى
 زاد على أكثر الحيض والنفاس فانها
 تبقى على عاداتها والزائد استحاضة
 وأما اذا نسيت عاداتها فهي الحيرة
 (ويحرم بالحيض والنفاس ثمانية
 أشياء الصلاة والصوم) ولا يمنعان
 لغوان شرط الصحة

كان لا يلزم من الحرمة هدم المحلة قال ولا يصح ان يسلك ان المنع من الشيء منعه لا بدعاضه ولم يذ
 منعا من وجود التلاوة والشكر فأجابه السيد (قوله ويجرم قراءة آية من القرآن) وكذا سائر
 الكتب المنزلة لان كل كلام الله تعالى وكوثرها منه وسخة لا يجردها عن ذلك الحكم كالأيات
 المسوخة من القرآن كذا في الحلبي سكن قال ان يلحق الامايل منها (قوله الا بقصد الذكركم) أى
 أو الثناء أو الدعا ان اشقت عليه فلا بأس به في أصح الروايات قال في العيون ولو أنه قرأ الفاتحة
 على سبيل الدعاء أو شيئا من الآيات التي فيها معنى الدعاء ولم يرد به القرآن فلا بأس به اه واختاره
 الحلواني وذكر في غاية البيان انه المختار كما في البحر والنهر وحيث صحت الرواية عن الامام فلا
 يلتفت الى قول المحدث وان لا يفي بجوازهم وان روى عن الامام (قوله لم يرد به القرآن) صلى الله عليه وسلم
 لا تقرأ الحائض ولا جنب شيئا من القرآن) أى وشيئا ذكره في سياق الثاني فيمضي يؤيده ما أخرجه
 الدارقطني عن علي رضي الله عنه قال اقروا القرآن ما لم يصب أحدكم حنابة فإذا اصابته فلا
 ولا حرقا ولا دوا ولا يصح انه لا بأس بتعليم الحائض والجنب القرآن اذا كان يلحق كلمة كلمة لا على
 قصد قراءة القرآن كذا في الخلاصة والبرازية أى على قول لا يكره لانه وان منع ما دون الآية
 لم يكن ما به يسمى قارئا لا مطلقا وهذا قول اربعة من كراهة التمجس بالقرآن وفي الحاشية آخر فصل
 القراءة تتركه قراءة القرآن في مواضع النجاسات كما غتسل والمخرج والمسلخ وما أشبه ذلك وأما
 في الحمام ان لم يكن فيه أحد مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا فلا بأس بان يرفع صوته بالقراءة
 وان لم يكن كذلك وان قرأ في نفسه لا يرفع صوته فلا بأس به ولا بأس بالنسيج والتهايل وان رفع
 صوته بذلك وأما قراءة الماشي والمختر فان كان عندهم الا يشغل العمل والماشى جاز والا فلا قال
 وتكلموا في قراءته مضطجعا والاولى ان يقرأ أعلى وجهه يكون اقرب الى التعظيم ولا بأس بغير
 القرآن مضطجعا واقرأه بالنظر اول من القراءة بالغيب للجمع بين العبادتين (قوله ويجرم
 مسما) أى الا لضرورة كأن يخاف عليه حرقا وغرقا كما في المجرى عن البرجسدى ويجرم ولو
 كتب بالفارسية اجماعا لمعلق جواز الصلاة له عاجز وكذا سائر الكتب السحرية ككافي القهستاني
 عن الزخيرة فهم ينبغي ان يخصص ما لم يبدل منها وفي ما عدا المصحف انما يجرى من ذلك كتابة
 لا الحواشي ويجرم الكل في المصحف لان الكل تبسعه كما في الحدادى وغيره وقيد بالآية لانه
 لا يكره من مادونهما كما في القهستاني وفي الحاشية من بحث القراءة الحرقى أو الذي اذا طلب تعلم
 القرآن والعقود الاحكام يعلم رجاء ان يمدى له من مس المصحف الا اذا غتسل فلا يمنع
 بعد ذلك (قوله الا بفلاف متجاف) أى متباعد عنها (قوله كالحريطة) وكالحرج الذي فيه
 المصحف اذا توسده أو ركب فوقه في السفر يعنى اذا كان ذلك لاجل الحفظ ولا يكره كما
 الخلاصة (قوله ويكره بالكم تحريما) صححه في الهداية وفي المحيط وجامع القرطاس لا يكرهه بالكم
 عند العامة لان الحرم المس وذلك بالمشاهدة باليد بلا حائل وهما روايتان عن محمد كما في النهاية
 وقوله لتبعية له (لأن) ولهذا لا يجوز له ان يفتش على نجاسة ويسجد عليه ولا أن يقوم في صلاة
 متخففا أو منتهلا على النجاسة (قوله يرخص لاهل كتب الشريعة) هو الاصح عند الامام لان
 ما فيهم من القرآن بمنزلة التاسع ويكره عندهم ان يخرج من الخلاصة والتقيد بالاهل يؤذن بمنزلة غير
 الاهل (قوله للضرورة) يعنى المخرج (قوله الا للتفسير) في الاشياء قد جوز بعض اصحابنا من
 كتب التفسير للمحدث ولم يفسر لاهل كونه الا كثره سيرا أو قرأنا ولو قيل به اعتبار اللغات لكان
 حسمنا وفي الجوهرة كتب التفسير وغيرها لا يجوز من مواضع القرآن منها وله أن يمس غيرها
 بخلاف المصحف قلت وذلك هو الموافق لكلامهم لانهم جعلوا الحرم في غير المصحف من غير
 القرآن (قوله والمتمتع بان لا يأخذها الا بوضوء) لانهم لا يفتحون آيات القرآن ولا بأس بمس
 بالكم اتفاقا لهموم البلوى كدافى النهاية عن المحبوبي وأما كتابة لقرآن فلا بأس بها اذا كانت

(و) يجرى (قراءة آية من القرآن) الا
 بقصد الذكركم اذا اشتملت عليه لا على
 حكم أو خبر وقال الهندواى لا أفنى
 بجوازه على قصد الذكركم وان روى عن
 أبي حنيفة واختلاف التصحیح فيما دون
 الآية واطلاق المنع هو المختار لقوله
 صلى الله عليه وسلم لا تقرأ الحائض
 ولا جنب شيئا من القرآن والنفساء
 كالحائض (و) يجرى (مسما) أى
 الآية لقوله تعالى لا يحسه الا المطهرون
 سواء كتب على قرطاس أو درهم
 أو حائط (الا بفلاف) متجاف عن
 القرآن والحائل كالحريطة في
 المصحف ويكره بالكم تحريما
 للابس ويرخص لاهل كتب
 الشريعة أخذها بالكم وباليه
 للضرورة الا للتفسير فانه يجب
 الوضوء لمسها والمستحب أن لا يأخذها
 الا بوضوء ويجوز تقليب أوراق
 المصحف به وقلم للقراءة وأمر
 الصبي به له ورفع له لضرورة
 التعلم ولم لا يجوز لف شيء في كاهن
 كتب فيه نفسه أو اسم الله تعالى أو
 النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه
 من محو اسم الله تعالى

المحمية على الارض عند أبي يوسف لانه ليس بحامل للمحمية وكره ذلك في مدونه أخذ مشايخ
 بخاري قال السكالي وقول أبي يوسف أقيس لان المحمية اذا كانت على الارض كان مسميا بالقلم
 وهو واسطة منفصلة فصار كدوب منفصل الا أن يكون عيسه بيده (قوله بالبرق) انظر حكم ما اذا
 كان يلحقه بلسانه (قوله ومثله النسي) ال للجنس فيهم كل نسي رذاذهم في الشرح (قوله ويستتر
 المحصف) الظاهر أنه على وجه الندب (قوله ولا يرمى برأية قلم) أي كتب به كما في الشرح وظاهره
 المنع من خلاف الجديد وفيه أيضا اذا صار المحصف عتقة الا يقرأ فيه وخيف عليه السقوط يجعل في
 خرقه طاهرة نظيفة ويدفن في محل لا يوطأ (قوله دخول مسجده) شمل الكعبة دون مصلى عيد
 وجنازة في الاصح وقد المنع في الدور بأن لا يكون غنة ضرورية فان كانت كان يكون باب البيت
 الى المسجد فلا قال في البحر وينبغي أن يقيد بأن لا يمكن تحويل الباب ولا السكنى في غيره والالم
 تتحقق انفسه ورواها لأجانب فيه فيهم وخرج من ساعته ان لم يقدر على استعمال الماء وكذا لو دخله
 وهو جنب ناسيا ثم ذكر ان خرج من حرم غير تيمم جازون لم يقدر على الخروج تيمم ولبث فيه
 ولا يجوز لبسه بدونه الا أنه لا يصلي ولا يقرأ كما في اسراج وخص من هموم هذا الحكم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وعلى فيحمل لهما المذكت بالجنابة لقوله صلى الله عليه وسلم يا علي لا يصل لاحد
 يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك رواه الترمذي وقال حسن غيره وله طرق متعددة (قوله
 ويجرم بهما الطواف) ولونه لا (قوله لار الطهارة) أي من الحدثين شرط كمال المعنى ان المحمية لا
 تتوقف عليها فلا ينافي وجوبه ما فلا يغرب الجواز بعونها كما في البرهان وغيره قال السكالي المنذور
 اليه بالذات في منع الطواف وجوب الطهارة فيه لا كونه في الماء حتى لو لم يكن ثمة مسجد حرم
 عليها الطواف أيضا (قوله وعلى الحدث) أي في طواف الركن والأفصدقة (قوله الا أن يعاد على
 الطهارة) أي فلا شيء عليه اذا كانت الاعادة في أيام الحج والاحرام بتأخيرها عنها (قوله
 اشرف البيت) أي لا تكون في المسجد وهو على لقوله ويجرم بهما الطواف قال العلامة مسكين
 انما ذكر الطواف مع ان المع من دخول المسجد ينبغي عنه دفعا لتوهم انه لما جار الوقوف بلا
 طهارة مع انه أقوى اركان الحج ولا يجوز الطواف أولى اوقوه من دخول المسجد لضرورة
 الطواف وقد علمت. قاله السكالي (قوله والاسماع تحت السرة) أما السرة وما فوقها فيحمل
 الاسماع مع بوطه أو غيره ولو بلا حائل وكذا عباين السرة والركبة يحائل بغير الوطء ولو تلتطخ
 دما والمحرمة هو المباشرة والمس ولو يدر شهوة لا النظر ولو بشهوة لانه ليس اعظم من تقبيلها في
 وجهها بشهوة قاله في البحر ومبحث فيه صاحب النهر على الا يتم وكما يحرم عليه الفعل يحرم عليها
 التقبيل وله أن يقبلها ويضاحكها ولا يكره طبعها ولا ان تعامل مامنة من عجبين أو ماء أو غيرها
 الا اذا قوضت بقصد القرية ولا ينبغي العزل عن فراشها لانه يشبه فعل اليهود كما في البحر والمذكور
 في المصنف قولهما وعليه العتوى وخمس من التعريض بشعار الدم وهو وضع خروجه كما في
 الجوهرة وفي شرح التأويلات وبقول محمد بن قول رويحه صاحب الغاية وقد علمت ماله الفتوى
 ولا يحمل للرأى ان تسكن المبيض عن زوجه الجاهل بغير علم منه ولا يحمل لها أيضا أن تظهر أنفها
 حائض من غير حياء لقنعه بحجاعتها للنهي عنه واذا أخبرته بالمبيض قال بعضهم ان كانت
 فاسقة لا يقبل قولها وان كانت عتقة قبل وقال بعضهم ان كان صدقها كتابا كان في أوان
 الحيض قبل ولو كانت فاسقة وهذا أحوط وأقرب الى الورع (قوله لا يجب ان يتصدق بدينار
 او نصفه) قيل ان كان الدم اسود قصد بدينار وان كان أصفر فنصفه ويشمله ما رواه أبو داود
 وصححه الحاكم اذا وقع الرجل اهل وهو حائض ان كان دما أحمر فليتصدق بدينار وان كان أصفر
 فنصف دينار وقيل ان كان في أول الحيض فبدينار ونصفه (قوله وصح في الخلاصة عدم
 كفره) ققدم ما فيه (قوله واذا انقطع الدم) ذكره لا يقطع ليس بشرط بل خرج مخرج الاعادة

بالبراق ومثله النسي تعظيمه أو يستتر
 المحصف لوطه زوجته استتبعها
 وتعظيمه ما لا يرمى برأية قلم ولا
 حشيش المسجد في محل عتق
 (و) يحرم بالمحيض والنفاس
 (دخول مسجده) لقوله صلى الله
 عليه وسلم لا أحل المسجد للجنب
 ولا حائض وحكم النفاس كالخائض
 (و) يحرم بهما (الطواف) بالكعبة
 وان صح لاق الطهارة فيه شرط كمال
 وتحل به من الاحرام ويلزمها بدنة
 في طواف الركن وعلى الحدث شاة
 الا ان يعاد على الطهارة اشرف
 البيت ولان الطواف به مثل
 الصلاة كما وردت به السنة ويجرم
 بالمحيض والنفاس (الجماع
 والاسماع مع ما تحت السرة الى
 تحت الركبة) لقوله تعالى ولا
 تقربوهن حتى يطهرن وقوله صلى
 الله عليه وسلم لك ما فوق الازار فان
 وطئها اشير من تسحل له يستحب أن
 يتصدق بدينار أو نصفه ويتوب ولا
 يعود وجزم في المبسوط وغيره بكم
 من تسحله وصح في الخلاصة عدم
 كفره لانه حرام لعينه وحرمه وطء
 النفاس مصرح به ولم أرا الحكم في
 تكفيره وعدمه (واذا انقطع الدم

لاكثر الحبيض والنفاس حل الوطء بلافعل (تقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطمئن بطهرن بخفيف الطاء فانه جعل الظاهر قاية للحرمة ومنه يثبت
أن لا يبطأها حتى تعتدل اقراءة الشدي خروجه من الخلاف والنفاس كالحبض ولا يصلح الوطء (ان انقطع) الحبيض والنفاس من الجملة
لادونه) أى دون الاكثرو لو (اقام عادتها الا) احد ثلاثة أشهر (اما (أن تغسل) لان و v زمان الغسل في الافضل بحسب من الحبيض
وبالفعل خلصت منه واذا انقطع لدون

أو للقبالة مع ما بعده حتى لو لم ينقطع فالحكم كذلك كما في المضمرة (أ) (قوله لاكثر الحيض) اللام
 يعني بعد على منوال قوله صلى الله عليه وسلم وهو الرقبة (قوله لعله تعالى الخ) ولأن الحيض
 لا يزيد على عشرة قطع الدم أو لم ينقطع فإذا يكون استحاضة لا يمنع الوطء أى فلظهر بعدهما
 مكنتى (قوله لقراءة لشديد) فإنها تقتضى التحريم مطاوعا ولو لكثيره والحمل الحاصل بالاحتياط
 على العشرة لا يمنع الاحتياط (قوله ولولة أم حادتها) الأولى حذف ولولانه إذا انقطع لدون العادة
 وأراد على أقله لا يطؤها ولو اغتسلت كما أتى قريبا (قوله لا زمان الغسل في الأقل الخ) اعلم ان
 زمن الاغتسال معتبر من الحيض في الانقطاع لوله ومن الطهر في الانقطاع لاكثره لئلا تزيد
 المدة على العشرة وهذا في حق وجوب الصلاة وصوم وانقطاع رجعة وحل تزوج فإذا انقطع لاكثره
 انقطعت الرجعة وحل لها التزوج بالأنحرار لم تغتسل بخلاف انقطاعه لاقله فيشترط لذلك
 الغسل أو ما يقوم مقامه (قوله وبالمغسل خلصت منه) هو مداراة لفته أخذ حكم الطهارة من
 وجوب الصلاة وحل القراءة من الأحكام محل الوطء (قوله وإذا انقطع لدون حادتها) أى وقد
 تجاوز ثلاثة أيام لا يقربها وإن اغتسلت حتى تغتسل حادتها أو سكن نصلى ونصوم احتياطاً ويجب
 عليها تأخير الغسل إلى قبيل آخر الوقت المستحب ويستحب تأخير البسه إذا انقطع لتقام العادة
 قاله في الشرح (قوله لعذر) أى من الأعذار المبيحة للتييم (قوله وتصل على الأصح) فعجز التييم
 لا يقوم مقام الغسل في هذا الباب إجماعاً على الأصح كدأى الجبراً ذكره المؤلف (قوله من
 الوقت الذى انقطعه الدم فيه الخ) أى الذى هو من الأوقات الخمس فلا ينقطع في وقت الغصى ولم
 تغتسل بعده ولم تتيماً لا يحل وطؤها حتى يخرج وقت الطهر لتثبت صلاته في ذمها بخبر وجهه
 ما قبل الزوال وقت فهل لا عبرة بخبر وجهه وكذا إذا انقطع قبل طلوع الشمس بأقل من ثمانين
 من الغسل والتكريرة لا يحل وطؤها حتى يخرج وقت الطهر أفاده في الشرح (قوله يسع الغسل
 والتكريرة) قال في المجتبى والمهمل انه يعبر مع الغسل لبس الثياب وهكذا جواب سومها إذا
 طهرت قبل الفجر لسكن الأصح أن لا تعتبر التكريرة في حق الصوم وزمن التكريرة من الطهر على
 كل حال (قوله فما فوقها) كنهه معلوم بالأولى عما قبله (قوله وهو حكم من أحكام الطهارة)
 أى في تبعه سائر الأحكام ومن جملتها حل الوطء (قوله أو التيمم) أى مع شرطه (قوله لعدم خطاياها
 بالغسل) هذا أحد أقوال المحققين منها القول بالخطأ إذا ما غتسل فإذا يكون حكمها حكم المسألة
 (قوله توفيقاً بين القراءتين) فز قراءة التخييف قبيل الوطء بعد الانقطاع قبل الغسل وقراءة
 التشديد بعده قبل الغسل فحملنا التشديد على ما دون العشرة وتخييف على العشرة غير أن
 قراءة التشديد لما كان ظاهراً يحتمل الأطلاق قلنا باستحباب الغسل ولزم من قال بعدم الحل
 أصلاً لقراءة التشديد ترك الأخذ بأحد الدليلين وحملنا ما لا الأصل في الدلائل الإجمالية دون
 الإجمالية (قوله ولا تؤمر بقضاء الصلاة) للخرج في قضائها التكرار الحيض كل شهر غالباً بخلاف
 الصوم وفي الظاهرية لما رأت حواء الدم أول مرة سألت آدم عن حكم الصلاة فيه كما يؤخذ مما بعده
 فقال لا أعلم فأوحى الله إليه أن تترك الصلاة فلما طهرت سألتها عن قضائها فقال لا أعلم فأوحى الله
 تعالى إليه أن لا قضاء عليها غير أنه في وقت الصوم فسألتها وأمرها بترك الصوم وعدم قضائه قياساً
 على الصلاة وأمر الله سبحانه وتعالى بقضاء الصوم لا مثلاً لآدم بالامر وقبل أن حواء هي التي
 قاست كما في معراج الدراية أفاده السعيد (قوله ومن المحقق العسر أن ولو آية) واختلاف في مس

الابغلاف) للشيء منه بالص (ودخول مسجد واطواف) لئلا يصحح المصطفى (والمقدم) ويجوز على الحديث ثلاثة أشياء الصلاة والاطواف) لما تقدم (ومن المصنف) القرآن ولو آية (الابغلاف) للشيء منه في الآية (ودم الاستحاضة) وهو دم عرق انفجر ليس من الرحم وعلامته انه لا رائحة له وحكمه (كراف دايم لا يمنع صلاة) أي لا يسهط الخطأ به ولا يمنع معتمه اذا استمر نازلاً وقتاً كاملاً كما سنده (ولا يمنع

أداءها (صوما) فرضا كان أو نفلا
 (ولا يحرم وطأ) لأنه ليس أذى
 (وطهارة ذوى الأهدار ضرورية
 بينهما بقوله (تنوذا المستحاضة)
 وهي ذات دم نقص عن أقل الحيض
 أو زاد على أكثره أو أكثر النفاس
 أو زاد على عادته في أقلها ما ويجاوز
 أكثرها والحبلى والتي لم تبلغ تسع
 سنين (ومن به هذر كس بول أو
 استطلاق بطن) وانفلات ريج وعاف
 دأثم وجرح لا يرقأ ولا يمكن حبسه
 بحشون غير منقعة ولا يجلس ولا
 بالأيام في الصلاة في هذا يتوضئون
 (لو قل كل فرض) لا لكل فرض
 ولا نقل لقوله صلى الله عليه وسلم
 المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة
 رواه سبط بن الجوزي في ربيع أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى فاستردوى
 الأهدار في حكم المستحاضة فالدليل
 يشبههم (ويصلون به) أي يوضئونهم
 في الوقت (ما شاءوا من الفرائض)
 أداء للوقتية وقضاء لغيرها أو لزوم
 الأمانة (و) ما شاءوا من
 (التوافل) والواجبات كالوتر
 والعبد وصلاة جنازة وطواف رمي
 مصحف (ويبطل وضوء المعذورين)
 إذا لم يطرأ ناقض غير العذر (يخرج
 الوقت) كطلوع الشمس في الفجر

المصنف بما هذا أعضاء الطهارة وما غسل منها قبل كمال الطهارة والمنم أصح (فروع) ويكره
 كتابة قرآن أو اسم الله تعالى على ما يقرش لما فيه من ترك التعظيم وكذا على درهم ومحراب
 وجدار لما يضاف من سقوط الكتابة * تابوت وضع فيه كتب فالأدب أن لا يضع عليه الثياب
 وفي الخلاء لا صفة من ذلك إلى جانب المصنف إذا لم يكن يحذاه لا يكره ولا بأس بوضع مقلمة على كتاب أو مصنف
 مع لمقا بالوتد وهو ما ذكره ابن الجاني إلى جانب المصنف لا يكره ولا بأس بوضع مقلمة على كتاب أو مصنف
 لا جيل الكتابة ولا كره * وضع شيئا مكتوبا فيه اسم الله تعالى تحت طنفسة كره الجلوس
 عليها وقال صاحب الهداية يكره أمالوج جعل المصنف في الجوالق وهو يركب عليه لا بأس به للفظ
 وانما الحفظ يكره (قوله ولا يحرم وطأ) أي ولو في حال تزوله لأنه ليس أذى وأمانا وبطلانه
 بجماعها في حال انقطاعه فبعد من إطلاق عباراتهم (و) روى أبو داود وغيره بأسناد صحيح
 من حديث عكرمة عن حنيفة بن عيسى أنها كانت مسكضة وكان زوجها يمشي عليها وهو طلقه بن
 عبيد الله كذا في البناء وقال أحمد والنخعي وابن سبويه لا يجوز وطء المستحاضة إلا أن يضاف
 الوقت كذا في المراج (قوله ضرورية) يعني أنها ليست طهارة حقيقية لقارئة الحدث مثلا أو
 طرده (قوله وهي ذات دم) بقي منها الآية ومنهم من زاد المريضة لكن التحقيق أن المرض لا يمنع
 الحيض (قوله كس بول) أي استترسالة وصاحبه هو الذي لا ينقطع تقاطير بوله لضعف في
 مثانته أو لغلظة البرودة عني قيل السلس يفتح اللام نفس الخارج ويكسر هاء من به هذا المرض
 نهر (السيد) (قوله أو استطلاق بطن) أي جريان ما فيه من إطلاق اسم المحل على المال
 فيه كس الودى (قوله وانفلات ريج) الانفلات خروج الشيء فلتة أي بعة (قوله ورطاف دأثم)
 أي مسقرا لا ينقطع وهو بضم الراء الدم الخارج من الأنف يقال رصف يعرف من باقي نهر ونفع
 وأما رصف كس فلغة ضعيفة كافي الصحاح (قوله لا يرقأ) أي لا يسكن يقال رقا رقا من باب فقع
 يفتح وكذا من به رعد أو عس أو غرب ويسيل منه الدم وكذا كل ما يخرج بوجع ولو من أذن
 أو ثدى أو غيره لأنه ناقض للوضوء لخروجه من جرح كذا في الدر (قوله ولا يمكن حبسه الخ) فية عين
 عليه رده متى قدر عليه بعلاج من غير منقعة وفي المصنفات عن النصاب به سلس بول فجعل القطن
 في ذكره ومنعه من الخروج وهو يعلم أنه لم يحش ظهرا البول وأخرج القطنه وعليه بلة فهو محدث
 ساعه أخرج القطنه فقط وعليه الغتوى وإد الميتم العذر بذلك هل يفعله تقليلا للنجاسة بقر
 الامكان قالوا في قال ابن أمير حاج أي يستحب لما في الخلاصة لم يفعل لا بأس به وقال الحاي
 أي يجب واختلف في المستحاضة إذا احتشرت فليل هي كصاحبة الجرح وفي سلس كالحائض لا ر
 ما يخرج من السيلين أشد من الخارج من غيرها كذا في السراج ويحدث بعضهم الحاق لسلس
 والاستطلاق بالاستحاضة لأملة المذكورة (قوله ولا يجلس) أما إذا كان يمكنه رده يجلس
 في الفرض ونحوه وجب رده وخروج عن أن يكون صاحب عذر (من الشرع بزيادة) (قوله
 ولا بالأيام في الصلاة) فإن امتنع به عذره فعين فعله لأن ترك السجود أهون من الصلاة مع
 الحديث قاله في الشرع (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولأنه لو بطل لعانت الرخصة ولزم
 الحرج بخلاف طرق حديث آخر فإن الوضوء ينقض به ولو في الوقت لعدم الضرورة (قوله
 تنوذا الوقت كل صلاة) وهو محكم للنسبة للحديث الآخر الوارد بامطاس كل صلاة لأن الصلاة تطلق
 على الأفعال وعلى الوقت عرفا وشرا والمراد بالوقت وقت الفريضة (قوله إذا لم يطرأ ناقض غير
 العذر) فإن طرأ ولو كان نظير عذره نقضه حتى لو كان دما ميل أو جدرى فتوضأ أو بهضها سائل
 ثم سأل الذي لم يكن سائلا انتقض وضوءه لا ربه - هذا حديث جديد فصار كما لو سأل أحد من خفر به
 فتوضأ مع سبيلانه صلى ثم سأل المنخر الآخر في الوقت انتقض وضوءه - لأن هذا حديث جديد كافي

الفتح (قوله عند أبي حنيفة رحمه الله) متعلق بقوله يبطل بعد تعلق قوله بغير وجهه (فرع) إذا
 أصاب ثوب المذوور نجاسة مذكورة هل يجب غسله قليل لا لأن الوضوء عرف بالنص والنجاسة ليست
 في معناه لأن قليلها يعني فالحق به الكثير لغير ضرورة ولا نه غير ناقض للوضوء فلم يكن نجاسة حكماً
 ولأن أمر الثوب ليس بأكد من البدن وهو قول ابن سبلة كما في القهستاني وشيخه وفي البدائع
 يجب غسل الزائد عن الدرهم إن كان مفيداً بأن لا يصيبه مرة بعد أخرى حتى لو لم يغسل وصل إلى
 لا يجوز به وإن لم يكن مفيداً لا يجب مادام العذر قائماً وهو اختيار مشايخنا وهو كان مذهب من متأثر
 الرأى يقول يجب غسله في كل وقت قياساً على الوضوء والصحيح قول مشايخنا لأن حكم الحدث
 عرف بالنص والنجاسة ليست في معناه ألا ترى أن القليل من ماء غفر فلا تلحقه وفي النوازل
 إن كان لو غسله نجس ثانياً قبل الفراغ من الصلاة جاز أن لا يغسله وإن فلا قال وهو المختار
 اه قال ابن أمير حاج ويشتكل عليه ما قدمناه من البدائع وفي المضمرات في فصل الاستنجاء من
 النوازل أيضاً المستحاضة إذا توفرت لوقت كل صلاة لا يجب عليها الاستنجاء إذا لم يكن منها فائض
 لأنه سقط اعتبار نجاسة دمها. كان العذر اه فهذا أيضاً يشك كل على ما اختاره أذ سقط
 اعتبار نجاسة دمها في البدن والثوب دفعه المخرج أذ لم يأمره صلى الله عليه وسلم بغسله
 وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز (قوله خلو وقت كمال عنه بانه قطعاه) فلو
 انقطع العذر في خلال الوقت فتوضأ وصلى على الانقطاع فيه مادام الانقطاع فإزالة محبة
 ولا بعد شيئاً ولو توضأ وصلى على السيلان ثم انقطع ودام الانقطاع فالصلاة صحيحة أيضاً ولا
 بعد شيئاً لأنه معذور صلى صلاة المذوورين ولو توضأ على الانقطاع وصلى على السيلان فكذلك
 لا بعد شيئاً ولو توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع ودام الانقطاع حتى خرج الوقت انقض
 الوضوء بخروج الوقت على ما يأتي في توضأ في الوقت الثاني فإذا دام الانقطاع حتى دخل الثالث
 أعاد الصلاة الأولى لأنه أداها بطهارة المذوورين والمذوورين لا يبعد الصلاة الثانية لأن فساد
 الأولى انما عرف بعد خروج الثانية فلم يجب الترتيب ولم ينقض وضوءه بدخول الوقت الثالث
 لأنه صار صحيحاً فأداه صاحب البحر وصاحب المضمرات ولو طرأ العذر في خلال الوقت قال في
 الظهيرية رجل رجع أو سأل جرحه ينتظر آخر الوقت فإن قطع الدم فيها وإن لم ينقطع توضأ وصلى
 قبل خروج الوقت فإذا فعل ثم دخل وقت صلاة أخرى ثانية وانقطع ودام الانقطاع إلى وقت صلاة
 أخرى ثالثة أعاد الصلاة يعني الأولى التي صلاها مع السيلان لأنه بدام الانقطاع تبين أنه صحيح
 صلى صلاة المذوورين وأب لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى خرج الوقت جازت الصلاة لأنه
 تبين أنه معذور كما في البحر والحاصل أن الوقت الثاني هو المعتبر في إثبات العذر وعدمه

(باب الانجاس والطهارة عنها)

(قوله وكيفية تطهير محلها) فأنها تارة تكون بالذلك وتارة بالاسم وغير ذلك (قوله وقدمت الأولى
 الخ) اعترض بالانقطاع إذا كان بخروج الوجه فانه يصلى بغير طهارة وأجيب بأنه نادر فلا يبنى عليه
 حكم اعترض أيضاً بأن من به نجاسة وهو محدث إذا وجد ما يكفي لأحد هاهنا فقط بصرفه للنجاسة
 دون الحدث فهذا يدل على أن النجاسة أقوى وأجيب بأنه أغما أمر بصرفه للنجاسة ليتيمم بعده
 فيكون محصلاً للطهارتين لالانها أغماظ (قوله بزوالها بقاء بعض المحل) الجار الأول متعلق
 بالمشروط والثاني ببقاء المنع وقوله من غير أصابة متعلق ببقاء بعض المحل (قوله بل الكثير
 للضرورة) كما إذا كان بعورته نجاسة ولا يمكنه إزالة الأيكشفها عنده من لا يجوز كشفها عنده
 فإنه يصلى بها ولو كانت كثيرة (قوله جمع نجس بمختصين) وبأى غيره كرحس وكنتف وعضد
 وفاس والفعل من باب فرح وكرم وعلم ونصر (قوله مستندة فخرها) لو حذف قوله شرعاً لكان
 أولى لأنه بصدد التعريف الغوى والذي في المصباح بشيء أنه استعماله لاسك مستند (قوله

باب الانجاس والطهارة عنها
 لما فرغ من بيان النجاسة الحسكية
 والطهارة عنها شرع في بيان
 الحقيقة وخبرها وتقسيمها ومقدار
 المغفرة وكيفية تطهير محلها وقدمت
 الأولى لبقائها المنع عن الشروط
 بزوالها بقاء بعض المحل وإن قل
 من غير أصابة مزيلها بخلاف
 الثانية فإن قليلها يغفر بل الكثير
 للضرورة والنجاس جميع نجس
 فيختص اسم لعين مستندة فخرها

وأصله مصدر ثم استعمل اسماء في قوله تعالى اغما المشركون نجس ويطلق على الحسكي والحقي في ويختص الخبث بالحقيقي ويختص الحدث بالحسكي فالنجس بالغفغ امم ولا نقطة التاء بالسكسرة صفة وتلقه التاء والتطهير اما اثبات الطهارة بالغسل أو ازالة النجاسة منه وبقرض فيما لا يفي منها وقد ورد ان اول شيء يسئل منه العبد في قبره الطهارة وأن طاعة عذاب القبر من عدم الاعتناء بشأنها والنهرز من النجاسة خصوصاً البول وقد شرع في بيان حقيقة تم افعال (تنعيم النجاسة) الحقيقية (الى قسمين) أحدهما لنجاسة (غليظة) باعتبار قلة المعفو عنه منها لافي كيفية تطهيرها لانه لا يختلف بالغلف والخفة (و) القسم الثاني لنجاسة (خفيفة) باعتبار كثرة المعفو عنه منها بما ليس في المغلظة لافي التطهير واصابة الماء والمائعات لانه لا يختلف نجسها بما (فالعليظة كالنحر) وهي التي من ماء العنب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وكانت غليظة لعدم معارضة نص بجماسها كالدم المفوح عند الامام والخفيفة لثبوت المعارض كقوله صلى الله عليه وسلم استغزوا من البول مع خبر العرينيين الدال على طهارة البول الابل

وأصله مصدر) ان قيل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع ويستوي فيه المذكر والمؤنث كما في الآية وحديث المرأة انها ليست بنجس يقع الجيم كإرواء مالك وأحمد وأصحاب السنن والداري فسكف ساغ جمعه للصنف أوجب بان هذا اذا كان المصدر باقيا على مصدره لانه حقيقة واحدة لا تعدد فيها اما اذا قصد أنواعه كما هنا فيجوز جمعه (قوله ثم استعمل اسماء) أي للعين المستندرة (قوله اغما المشركون نجس) هذا دليل على المصدرية فالاولى تعديعه على قوله ثم استعمل اسماء (قوله ويطلق) أي اطلاقا غويا (قوله فالنجس بالغفغ اسم الخ) فرق الغفغ بين المفتوح والمكسور بأن الاول ما كان نجسا لانه ولا يقال لمانجاسة معارضة والثاني ما لا يكون طاهرا فهو أهم مطلقا فالعندرة بالوجهين والثوب الممتنجس بالسكسرة فقط (قوله والتطهير اما اثبات الطهارة الخ) قال في الشرح وعلى كلا التعريفين تكون النجاسة ثابتة أو لا بالمحل سواء كانت حقيقة أو حكمية والالزم اثبات الثابت على الاول أو ازالة المزال على الثاني (قوله من عدم الاعتناء بشأنها) بأن لا يحسن ازالها وقوله والنهرز عطف على الاعتناء أي ومن عدم النهرز عن النجاسة أي من اصابتها بأن يسيل ذيله فتصيبه النجاسة فالعطف حيثئذ من عطف المغاير (قوله خصوصاً البول) فإنه ورد فيه استغزوا من البول فان طاعة عذاب القبر منه وورد ان عذاب القبر من أشياء ثلاثة الغيبة والنعمة وعدم الاستغزاه من البول وقوله خصوصاً البول مطلق والبول مغفول به أي أخص البول بان طاعة عذاب القبر منه خصوصاً (قوله وقد شرع في بيان حقيقة تم) فيه انه لم يذكر هنا الا بعض أفراد كل وسيأتي الكلام على الحقيقة عند وعندها (قوله بما ليس في المغلظة) متعلق بكثرة أي كثرة المعفو عنه قدر ليس يعني في المغلظة (قوله لافي التطهير) مستدرك بقوله قريبا لافي كيفية التطهير (قوله لانه لا يختلف نجسها) اهاد غير الجمع للماء والمائعات باعتبار أفراد المائعات (قوله كالنحر) هي غليظة بانفاق الروايات لان حرمتها قطعية ومعها ما الله تعالى رخصا في باقي الاثرية المحترمة ثلاث روايات التغليظ والتخفيف والطهارة كذا في البدائع وينبغي ترجيح التغليظ كما في البحر ورجح في النهر التخفيف (قوله اذا غلى) أي غليها شديدا بأن صار أسفله أعلاه وقوله واشتد أي أسكر وقوله وقذف بالزبد أي رمى رغونه وأرأها عنه وصار صافيا منها وهذا القيد الاخير اغما هو عند الامام وأما عندهما فلا يشترط وعليه العتوى (قوله وكانت غليظة لعدم معارضة نص الخ) الغدير يرجع الى مطلق غليظة لا النحر فقط لان مقصوده التمييز بين الغليظة والخفيفة وحاصله ان الامام رضى الله عنه قال ما وافقت على نجاسته الادلة فغلظت سواء اختلفت فيه العلماء ركان فيه بلوى أم لا والافه ومخفف وقال ما اتفق العلماء على نجاسته ولم يكن فيه بلوى فغلظت والافخمف ولا نظر للدلالة قال في الكافي وتظهر فائدة الخلاف في الروث والحني لو حود الاختلاف فيه مع فقد تعارض النصين فان قوله صلى الله عليه وسلم لم في الروث انه رخص أو ركس لم يعارضه نص آخر فيكون عند الامام مغلظا وعندهما مخففا فما لقول مالك وابن أبي ليلى بطهارة ومن حجة الامام أن النص اذا انفرد عن معارضة نص آخرنا كدسكهم حديث الروث لم يعارضه الاختلاف والنص بحجة والاختلاف ليس بحجة قال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول فأمر برد الخلاف الى الكتاب والسنة وهما اعتبرا الاحتماد كالنص قال الله تعالى فاهتمروا يا أيها الذين ابصارا فكاتبوا التخفيف بالنص يثبت بالاجتهاد ثم لا فرق عند العلماء الثلاثة لانه بين روث ما كقول اللهم وغيره فالكل مغلظ عند الامام مخفف عندهما وعن محمدان الروث طاهر لا يمنع وان لم يجمع الى هذا القول حين قدمه الرعي مع الرشيد ورأى بلوى الناس ومن ثم قال مشايخنا قياسا على هذه الرواية طين بخاري لا يمنع حواز الصلاة وان كره ولو كان مخلوطا بالعدرات كما في الكافي وفيه البيان (قوله مع خبر العرينيين الخ) فان قيل ان هذا النهر منسوخ عنده فكيف تحقق المعارضة أوجب بأن قوله

بالنسخ اجتهاد ورأى ولم يقطع به فتكون صورة التعارض قائمة أفاده في الشرح (قوله والدم
المسفوح) أي السائل من أي حيوان إلى محل يلحقه حكم التطهير فهو سائل والمراد أن يكون من
شأنه السيلان فلو جحد المسفوح ولو على اللحم فهو نجس كما في منية المصلي وكذا ما بقي في الذبيح لانه
دم مسفوح كما في ابن أمير حاج (قوله لا الباقي في اللحم الخ) لانه ليس مسفوح ولمشقة الاحتراز عنه
(قوله ودم الكبد والطحال) أي فانه طاهر للقبر صراج وظاهر التعليل أن الكلام في نفس الكبد
والطحال فان خيرا حل لناميته تان ودمان انما هو في نفس الكبد والطحال وأما الدم الذي فيهما
فان لم يكن سائلا ففيه الخلاف الآتي (قوله والقلب الخ) في حاشية الاشياء العزى دم قلب الشاة
والم يسل من بدن الانسان طاهر على المذهب المختار وهو قول أبي يوسف وقال محمد بن نجس اه
والحاصل كما في الحلبي أن في نجاسة غير المسفوح اختلاف الذي مثنى عليه قاضي خان وكثيرا أنه
طاهر وليس فيه رواية صريحة من الأئمة الثلاثة بل قد تؤخذ الطهارة من عدم نقض الوضوء
بالدم غير السائل وان ما ليس بحدث نجس وأمر الاحتياط بعد ذلك غير شفي اه (قوله
ودم السمك في الصحيح) وهو قول الامام ومحمد لانه أبيعأ كانه يذكي ولو كان نجسا لما أبيع
أ كانه لا يعد سفحه على أنه ليس بدم حقيقة لانه يبيض بالشمس والدماء سودها وقال أبو
يوسف والشافعي أنه نجس كما في السراج (قوله ودم الشهيد في حقه) أي مادام عليه فلو حله
انسان وصلى به جاز لانه طاهر حكاه ضرورة الأمر بترك غسله بخلاف ما إذا انفصل عنه فانه نجس
على أصل القياس لعدم الضرورة (قوله لا السمك والجراد) للغير الوارد (قوله وما لا نفس له
سائلة) أي ما لا دم له كالصرصر والعقرب فان لم يذكي ولو كان لا يؤكل (قوله وبول ما لا
يؤكل لحمه) مثل بول الحية فانه مغفط تكرهها كما في الجوى على الاشياء وقالوا امرارة كل شيء كبوله
وبول الخفاش ونحوه لا يفسد لتعذر الاحتراز عنه كما في الخاتمية (قوله ولو رضيعا) لم يطعمه سواء كان
ذكرا أو أنثى وفصل الامام الشافعي رضي الله عنه فقال يجهز الرش في بول الذكركر ولا يذكي في بول
الأنثى من الغسل (قوله وبول الفأرة الخ) اختلف المشايخ فيه فمنهم من اختار التفصيل الذي ذكره
المؤلف وقال بعضهم لا يفسد أصلا وقال بعضهم يفسد إذا لحس والخلاف يظهر في التخفيف لافي
سلب النجاسة كما في الخاتمية كما في الدرر المتتار خانة قبول الفأرة طاهر لتعذر التكرز عنه وعليه
الفتوى يصح على العفو وفيه من مسائل شتى آخر الكتاب من الخاتمية خرو الفأرة لا يفسد الدهن
والماء والخاتمة للضرورة ما لم يظهر أثره وراه في البحر إلى الظهيرة واختلاف الصحيح في بول الحرة
وقال الشيخ زين في قاعدة المشقة تجلب التيسير من الاشياء الفتوى على أن بول الحرة عفو في غير
أواني الماء وهو قول الفقيه أبي جعفر قال في القمع وهو حسن إعادة تغصير الأواني فلا ضرورة في
ذلك بخلاف الثياب وهو مروى عن محمد فانه قال في السنور يعتاد البول على الفراش بوله طاهر
للضرورة وهو مروي في القمع والحق صحة هذه الرواية اه (قوله لانه يجتم) أي يغطي ومنه
سمى الخمر خرا والخمار خرا لانهم ما ينطيان العقل والرأس (قوله من اليه اثم) قيده لان رجيع
سباع الطيور مخفف كما يأتي (قوله والبطة) في البحر من البرازية البطة ان كان يعيش بين
الناس ولا يطير في الهواء فكذلك الباجه وان كان بخلاف ذلك فمكالحامة وهذا يفيد أن خرو الأوز
العراقي طاهر كالجمام (قوله والأوز) هي رواية الحسن من الامام وفي رواية أبي يوسف
عنه طاهر كذا في البدائع وأما ما يزرقي في الهواء فيؤكل كالجمام والعصفور ونحوه طاهر وما
لا يؤكل كالصقر والحداة والرخم ونحوه نجس مخفف اه (قوله وما ينقض الوضوء بخروجه
الخ) يستثنى منه الريح فانه طاهر على الصحيح والمراد الناقض الحقيقي يخرج فهو النجوم
والقهقهة فانهم ما لا يوصفان بطهارة ولا نجاسة لكونهم ما من المعاني وأما ما لا ينقض كالقيء الذي
لم يعلل الغم والم يسل من فحوا الدم فطاهر على الصحيح وقيل نجس المسامعات دون الجاهلات

(والدم المسفوح) للآية الشريفة
او دما مسفوحا لا الباقي في اللحم
المهزول والسمن والباقي في عروق
المذكي ودم الكبد والطحال
والقلب وما لا ينقض الوضوء
في الصحيح ودم البق والنراغيث
والفعل وان كثر ودم السمك في
الصحيح ودم الشهيد في حقه (ولحم
الميتة) ذات الدم لا السمك والجراد
وما لا نفس له سائلة (واهاهما)
أي جلد الميتة قبل دبغه (وبول
ما لا يؤكل لحمه) كالأرنب
ولو رضيعا والأذنب وبول الفأرة
ينجس الماء لا مكان الاحتراز
لانه يجتمع ويغني عن التلييل
منه ومن غرض في الطعام والشراب
للضرورة (ونحو الكتاب) بالجم
رجيعه (ورجيع السباع) من
البهائم كالفهد والسبع والخنزير
(ولعابها) أي سباع البهائم لقوله
من لحم نجس (ونحو الدجاج)
بتثايت الدال (والبطة والأوز)
لنته (وما ينقض الوضوء بخروجه
من بدن الانسان) كالدم السائل
والمني والمذي والودي والاستحاضة
والحيض والنفاس والقيء مل

القم

وفيما استأخذه بالاعتقاد لعدم معارض ٨٤ - دليل نجاستها عند ولعدم مساع الاجتهاد في طهارتها عندهما (وأما) القسم الثاني

ويستثنى في عين الخمر فإنه نجس ولو كان قليلا (ق ر ع) في غسالة النجاسة في المرات الثلاثة معظمة في الاصح وان كانت الاواني الاولى تطهر بالغسل ثلاثا والثانية بمرة واحدة والثالثة بواحدة لان الماء يأخذ حكمه عند وضعه فيه كما في البحر (قوله ونجاستها) أي الاشياء المذكورة من قوله كالخمر الى هنا كما يعطيه كلامه في الشرع وفيه ان المني فيه خلاف الامام الشافعي فإنه يقول بطهارته ويستند الى دليل وهو اكتفاء النبي صلى الله عليه وسلم بتركه (قوله لانه ما كول) خلاصه الجواب فيه كما ذكره نحر الاسلام في شرح الجامع الصغير أن الفرس ما كول اللحم في قولهم جميعا يعني عند أي حنيفة أيضا وانما كرهه للتزنية أي التحامي عن قطع مادة الجهاد والكره لا تمنع الاباحة كاكل لحم البقرة الجلالة وقيل لتعارض الآثار في طهارة ما كوله فإنه يرى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الخيل والبغال والحمير وروى عنه في طهارة ما كوله في لحم الخيل فهذا يوحي بوجوبه ولا في تخفيف بوله لانه ما كول من وجهه فلا يكون كبول السكاب والحمار كذا في المتناية وما شرب بوله ففيه الخلاف الذي في قول الابل كما في البرهان وقيل بتركه كما في قمره (قوله لان روث الخيل) الروث هو الذي حافر والحني بكسر الخاء الموحدة وسكون الداء المثناة من ذى ظلف والبعير غيره ابل وضخم ونحوها (قوله وطهرها محمد آخرا) لا تأخذ به كذا في القهستاني من النظم وقد نقلوا الاشياء كرهوا عليها بالنجاسة وأطلقوا الظاهر ان المراد التخليط عند الاطلاق كما في البحر (قوله وجره البعير كسرقينه) لانه واره جوفه كما في الفتح (قوله فكذا حره البقر) الاولى الاقبات بالواو (قوله وأما دم السمك) مستدرك بذكره في شرح قوله والدم المسفوح (قوله في الاصح) كذا في الهداية (قوله وفي رواية طاهر وصححه السرخسي) في مبسوطه وحافظ الدين في الحقائق فلو وقع في الماء لا يفسد وهو ظاهر الرواية كما في الحلبي من قاضي خان (قوله رعي قدر الدرهم) أي عفا الشارع عن ذلك والمراد ههنا الفساد والا مسكراته التحريم بآية اجسامها ان بلغت الدرهم وتقريها ان لم تبلغ وفرعوا على ذلك ما لو علم قلبه نجاسة عليه وهو في الصلاة في الدرهم يجب قطع الصلاة وقيل لو خاف فوت الجماعة لانجاسته وغسل النجاسة واجب وهو مقدم وفي الثاني يكون ذلك أفضل فقط ما لم يخف فوت الجماعة بان لا يدرك جماعة أخرى والا مضى على صلاته لان الجماعة أقوى كما يفتى في المسئلتين اذا خاف فوت الوقت لان التقويت حرام ولا مهرب من السكراته الى الحرام أفاده الحلبي وغيره (قوله وهو قدره من الكف) اصله أن أمير المؤمنين هرب من الخطاب سئل عن قليل النجاسة في الثوب فقال اذا كان مثل ظفري هذا لا يمنع جواز الصلاة حتى تسكون أكثر منه وظفره كان مثل النقال (قوله كما وفقه الهندواني) أي بين قولي من اعتبر الوزن مطلقا ومن اعتبر المساحة مطلقا هما روايتان (قوله وهو الصحيح) صححه الزيلعي وغيره وأقره عليه في الفتح واختاره العامة لان أعمال الرواية اذا أمكن أولى خصوصاً مع مناسبة هذا التوزيع كذا في البحر (قوله فذلك عفا الخ) أي فله يكون الصحيح ما ذكره في الدرهم الوزني من النجاسة المغلظة (قوله وفي مادون ربع الثوب) لم أر من بين السكراته فيما اذا كان أقل من الربع هل تكون تحريمية أو تقريمية (قوله ربع الثوب الكامل) هو المختار كما في الدرر الحلبي وقال في المبسوط وهو الاصح (قوله لقيام الربع مقام الكل) علة تحذرف أي ولا ينعى في الربع لقيامه مقام الكل في مسائل كسح الخ فهو وتغيبل تحذوف (قوله وحلقه) يعني اذا حلق ربع رأسه وهو محرم وجب عليه دم ويصل منه بحلقه (قوله وقيل ربع الموضع المصاب) والاول أولى لافادة حكم البدن والثوب ولان ربع المصاب ليس كثير افضلا من ان يكون فاحشا ولا يفسد هذا القول لم يرج عليه في الفتح كما في النهر ان قال في الحقائق وعليه الفتوى كما في الدرر قال السكال والذي يظهر ان الاول أحسن غير ان ذلك الثوب ان كان شاملا لاهية برهه وان كان أدنى ما

وفيما استأخذه بالاعتقاد لعدم معارض وهي النجاسة (الخفيفة فكم كول الفرس) على المفتي لانه ما كول وان كرهه لم ينعى عند محمد طاهر (وكذا بول) كل (ما يؤكل لحمه) من النعم الاهلية والوحشية كالغنم والغزال فيديبونها لان روث الخيل والبغال والحمير وخثي البعير وبعير الغنم نجاسته مغلظة عند الامام لعدم تعارض نصين وعندهما خفيفة لا تخفى خلاف العلماء وهو الاظهر لمعوم البلوى وطهرها محمد آخرا وقال لا يمنع الروث وان شرب لبول الناس بآية لا الطرق والخانات بها وجرة البعير كسرقينه وهي ما يصعد من جوفه الى فيه فكذا جرة البقرة والغنم وأما دم السمك ولغاب البغل والحمار فطاهر في ظاهر الرواية وهو الصحيح (و) من الخففة (خبر طير لا يؤكل) كالصقر والحدأة في الاصح لعدم الضرورة في رواية طاهر وصححه السرخسي ولما بين القهستاني بين القدر المعقوعه فقال (وهي قدر الدرهم) وزنا في النجاسة وهو مشربون قيراطا ومساحة في المائة وهو قدر مقر السكف داخل مفاصل الاصابع كما وفقه الهندواني وهو الصحيح فذلك عفا (من) النجاسة (المغلظة) فلا ينعى فيها اذا زادت على الدرهم مع القدرة على الازالة (و) في قدر (مادون ربع الثوب) السكال (أو البدن) كله على الصحيح من الخفيفة لقيام الربع مقام الكل كسح ربع الرأس وحلقه وطهارته ربع السائر وعن الامام ربع أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة كما تقرر وقال الامام البغدادي المشهور بالا قطع هذا هو أصح ما روي فيه لكنه فاصر على الثوب وقيل ربع الموضع المصاب كالذي قال في الجملة هو الاصح وفي الحقائق وعليه الفتوى وقيل غير ذلك تجوز

(وهي رشاش بول) ولو مغلظا (كرؤس الابر) ولو محل ادخال الخيط للضرورة وان ٨٥ امتلاء منه الثوب والبدن ولا يجب غسله

تجوز فيه الصلاة اعتبر ربه لانه كثير بالنسبة الى الثوب المصاب اه (قوله وهي رشاش بول) انتفع على بدن أو ثوب أو مكان كما أقاده مسكين وخرج بذلك الماء القليل فإنه يقسده حتى لو سقط ذلك الثوب مثلا فيه نجسه وقسلا لانه لما سقط اعتبار هذه النجاسة عن الثوب والماء والاول أصح لان سقوط اعتبارها كان للخرج ولا خرج في الماء كافي الجلبى عن الكفاية وروى المعلى في نوادره عن أبي يوسف انه ان كان يرى أثره لا بد من غسله (قوله كرؤس الابر) بكسر ففتح جمع ابرة كسرة وسدرو في التقييد بالشارة الى أنه لو كان مثل رؤس المسال منع بالا خلاف (قوله للضرورة) لانه لا يمكن الاحتراز عنه لا سيما في مهب الريح فسقط اعتباره وقد سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن هذا فقال انما ترجون من الله تعالى أو سمع من هذا كافي السراج (قوله لا يجسه) سواء كان الماء جاريا أو را كذا لان الغالب أن الرشاش المنصاه من صدم شيء للماء انما هو من أجزاء الماء لا من أجزاء ذلك الشيء فيجوز بالغالب ما لم يظهر خلافه (قوله من غسله الميت) أى مطلقا ولو كان على بدنه نجاسة كافي الفتح (قوله تجس ما أصابته) هذا بناء على القول بان نجاسته نجاسة خبث وأما على القول بام النجاسة جدث وثيقن طهارة بدنه من خبث ففسادته طاهرة (قوله واذا اتسبط الدهن النجس الخ) ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الآخر اذا كان الثوب واحدا لأن النجاسة حينئذ واحدة في الجانبين فلا تعتبر متعددة بخلاف ما اذا كان ذاتا فحينئذ تعدد ما قيمته وهي هذا فرع المنع فيما لو صلى مع درهم متنجس الوجهين لعدم نفوذ ما في أحدهما وجهيه الى الآخر فلم تكن متحدة ثم أعيا به المنع اذا كان مضافا اليه فالوجس صبي عليه نجاسة في حجره وصل وهو يستسك او الحمام المتنجس على رأسه جارت ص لانه لان الحامل للنجاسة غير نجس بخلاف ما لو حل من لا يستسك حيث يصير مضافا اليه فلا يجوز كافي الفتح (قوله ولو مشى في السوق الخ) قال في المنع عن أبي نصر الدبوسي طين الشوارع ومواطن الكلاب طاهر وكذا الطين المسرق الا اذا رأى هين النجاسة قال رحمه الله تعالى وهو الصحيح اه أى من حيث الدراية وقريب من حيث الدراية من أصحابنا رضي الله عنهم في الدراية المختار وغيره وعنى طين شارع ومواطن كلاب وبخار نجس وبخار مسرقين واتضح غسالة لا تظهره واقع قطرها في الماء اه وظاهر ذلك أن الغسل صحيح خلافا لما ذهبه عبارة فانه يحكمه بقليل (قوله وردغة الطين) الردغة محركة وتسكن الماء والطين والوحل الشبه بالجمع كصعب وخدم قاموس وفيه الوحل ويحرك الطين الرقيق اه فالمراد بالردغة في كلامه ما هو بالمعنى الاول وهو الماء والطين فانه أهم من الوحل لانه الطين الرقيق فلا يقال له وحل الا اذا امتزج بخلاف الردغة وليحذر (قوله من عرق نائم) قيد اتفاقا فالاستيقظ كذلك كما يهون من مسئلة القدم ولو وضع قدمه الجاف الطاهر وأنام على نحو بساط نجس رطب ان ابتل ما أصاب ذلك نجس والا فلا ولا هبة بمجرد النداء على المختار كما في السراج عن الفتاوى (قوله عليهما) أى على من نام على الفراش أو التراب النجسين (قوله أو كان من بلل قدم الخ) أى كان ابتلال الفراش أو التراب الخ (قوله لوجودها بالآخر) أى لوجود النجاسة بوجود أثرها في جنب النائم أو قدمه (قوله فلا ينجس) أى البدن والقدم (قوله كالا ينجس ثوب جاف طاهر) اعلم أنه اذا لف طاهر في نجس مبتل بماء واكتسب منه شيئا فلا يخلو اما أن يكون كل منهما بحيث لو انصرف قطر وحينئذ ينجس الطاهر اتفاقا أولا يكون واحدا منهما كذلك وحينئذ لا ينجس الطاهر اتفاقا أو يكون الذى بهذه الحسالة الطاهر فقط وهو أمر محتمل لا واقعي أو النجس فقط والاصح عند الحلواني فيها أن العبرة بالطاهر المكتسب فان كان بحيث لو انصرف قطر نجس والا لا وبشرط أن لا يكون الاثر ظاهر في الطاهر وأن لا يكون النجس متنجسا بنجاسة بل ينجس كافي

لأصابه ماء كثير وعن أبي يوسف يجب ولو انقبت نجاسة في ماء فأصابه من وقعها لا ينجسه ما لم يظهر أثر النجاسة ويعنى بها لا يمكن الاحتراز عنه من غسالة الميت مادام في علاج له لعموم البلوى وبه عدد إجماعه تنجس ما أصابته واذا اتسبط الدهن النجس فزاد عن القدر المعفو عنه لا يمنع في اختيار المرفئينات وجماعة بالنظر لوقت الإصابة وبخار غيرهم المنع فان صلى قبل اتساخه صحت ويعدله لا وبه أخذ أكثر من كافي السراج الوهاج ولو مشى في السوق فابتل قدماه من ما عرش فيه لم يضر صلاته لعدم النجاسة فيه وقيل تجزيه وردغة الطين والوحل الذى فيه نجاسة عفو الا اذا علم هين النجاسة للضرورة (ولو ابتل فراش أو تراب نجسان) وكان ابتلاهما (من عرق نائم) عليهما (أو) كان من (بلل قدم وظهور أثر النجاسة) هو طم أو لول أو ريح (في البدن والقدم نجسا) لوجودها بالآخر (والا) أى وان لم يظهر أثرها فيهما (فلا) ينجسان (كالا ينجس ثوب جاف طاهر) في ثوب نجس رطب لا ينصرف الرطب فهو ص (لعدم انفصال جرم النجاسة اليه واختلاف المشايخ فيما لو كان الثوب الجاف الطاهر بحيث لو عصر لا يقطر فذكر الحلواني انه لا ينجس في الاصح وفيه نظر لان كثيرا من النجاسة ينتشر به الجاف ولا يقطر بالعصر كما هو مشاهد عند ابتداء غسله فلا يكون المتصل اليه بمجرد ندوة الا اذا كان النجس لا يقطر بالعصر

فيمتنع أن يفتى بخلاف ما صحح الحلواني (ولا ينجس ثوب رطب ينشره على أرض نجسة) يقول أبو عمر قيل لكانها (يا بسة فتندت) الارض (منه) أى من الثوب الرطب ولم يظهر أثرها فيه (ولا) ينجس الثوب (بريح هبت على نجاسة فاصابت) الريح (الثوب الا أن يظهر أثرها)

أي النجاسة (فيه) أي الثوب وقيل يتنجس أن كان مبلولا لا تصاب به ولو نزع منه ربح ومعه دية مبلولة حتى تمس الأثمة بتنجيسه وغيره
بعده وتقدم أن المصنف طهارة الرشح

٨٦

الخارجة فلا تنجس الثياب المبتلة (و يطهر متنجس) سواء كان مبلولا أو ثوبا

أو أجنبية (بنجاسة) ولو غليظة (مرئية) كدم (برزوال هينها ولو) كان (بمرة) أي غسلة واحدة (على المصنف) ولا يشترط التكرار لأن النجاسة فيه باعتبار هينها فتزول بزوالها ومن الغيبة أي جعفراته يغسل مرتين بعد زوال العين الحاقا لما به غير مرئية غسلت مرة ومن نحر السلام ثلاثا بعده كغير مرئية لم تغسل ومسح بحبل الحماة بثلاث نحرى رطبات نظاف مجزئ عن الغسل لأنه يعمل عمله (ولا يشرب ماء أثر) كلون أو رشح في محلها (شق زواله) والمشقة أن يحتاج في إزالته لغير الماء أو غير المائتم كحرض وصابون لأن الآلة المعدة لتنظيف الماء فالثوب المصبوغ يتنجس يطهر إذا صار الماء صافيا مع بقاء اللون وقيل يغسل بعده ثلاثا ولا يشرب أثره من متنجس على الأصح لزوال النجاسة المجاورة بالغسل بخلاف قسم الميتة لأنه من النجاسة والسمن والدهن المتنجس يطهر بصب الماء عليه ورفع عنه ثلاثا والغسل يصب عليه الماء ويغلى حتى يعود كما كان ثلاثا والخمار الجديد يغسل ثلاثا باقة طاع نة طاهره في كل منها وقيل يحرق الجديد ويغسل القديم والأواني الصلبة تطهر بالمسح والخشب الجديد ينحت والقديم يغسل واللحم المطبوخ ينحس حتى تفحم لا يطهر وقيل يغلى ثلاثا بالماء الطاهر ومرفته نصب لا خير فيها وهي هذا الدجاج المغلى قبل إخراج أمعائها وأما وضعها بقدر التحلل المسام لتنف ريشها فتطهر بالغسل

تبرح الميتة وارقتى المصنف قول بعض المشايخ تبعه صاحب البرهان أن العرة للنجس (قوله مرئية كدم) المرئية ما يرى بعد الجفاف وغير المرئية ما لا يرى بعده كذا في غاية البيان (قوله برزوال هينها) معناه إذا صب الماء عليها أو غسلها في الماء الجاري فلورغسلها في اجانة يطهر بالثلاث إذا عصفرتى كل مرة كذا في الخلاصة ذكره السيد واعلم أن ما يبقى في اليد من البلة بعد زوال هين النجاسة طاهر تبعه الطهارة اليد في الاستنجاء بطهارة الحبل وهو روة لا يربق بطهارة اليدين وخف المستنجي إذا كان ما استنجى به يجري عليه (قوله رطبات) لعلة قيد اتفاق فان اليا بس يجتذب الرطوبة أكثر من الرطب وقد يقال إن الرطب يلين بعض ما يجتمع من الدم ويصير (قوله والمشقة الخ) أفاد في النثر أن الأثر إذا توقفز واله على تعخين الماء وغليته لا يلزمه ذلك ويكتفى بالبارد وان بقي الأثر (قوله والثوب المصبوغ الخ) تفرسح على المصنف (قوله ولا يشرب أثره) من متنجس على الأصح من هذا الفرع يعلم حكم الصابون إذا تنجس فإنه إذا غسل زالت النجاسة المجاورة وبقي طاهرا وقال بعض العلماء من غير أهل المذهب أنه لا يطهر أبدا (قوله ورفع عنه ثلاثا) أو بوضع في إناء مثقوب ثم يصب عليه الماء فيعلو الدهن ويحركه ثم يفتح الثقب إلى أن يذهب الماء وهذا إذا كان ماء عاوأما إذا كان جامدا فيقور (قوله والغسل) مثله الدبس كما في الشرح (قوله يصب عليه الماء) أطلقه فشمل ما إذا كان الماء قد رده أولا وبعضهم قيده بالأول (قوله وقيل يحرق الجديد) ذكره في النوازل وذكره الأول صاحب الحاوي قال بعض الأفاضل ولا مناقضة بينهما لأنهما طريقتان للتطهير (قوله ويغسل القديم) أي يطهر بالغسل ثلاثا خفف أولا لأن النجاسة على ظاهره فقط فصار كالبدن قال السكاكيني تقييد القديم بما إذا كان رطبا وقت تنجسه أما لو ترك بعد الاستعمال حتى جف فهو كالجديد لأنه يشاهد احتذابه الرطوبة وفي البحر عن الحاوي القديمى الأواني ثلاثة أنواع خرف وخشب وحديد ونحوها وتطهر برها على أربعة أوجه حرق ونحت ومسح وغسل فإذا كان الأثام من خرف أو حجر أو كان حديد أو دخت النجاسة في جزأيه يحرق وان كان متيقا يغسل وان كان من خشب وكان جديدا ينحت وان كان قديما يغسل وان كان من حديد أو صفر أو رصاص أو زجاج وكان مقبلا يمسح وان كان خشبا يغسل اه من السيد (قوله حتى تفحم لا يطهر) أي أبدا (قوله وقيل يغلى ثلاثا) هو قول أبي يوسف والفتوى على أنه لا يطهر أبدا وهو قول أبي حنيفة ذكره الشرح فيها إذا طبخت الحنطة بخمر (قوله وهي هذا الدجاج الخ) يعني لو ألقيت ودجاجة حال غليان الماء قبل أن يشق بطنها لتنف أو كرش قبل أن يغسل إن وصل الماء إلى حد الغليان وممكت فيه بعد ذلك زمانا يقع في مثله التشرب والدخول في باطن اللحم لا تطهر أبدا إلا عند أبي يوسف كما مر في اللحم وان لم يصل الماء إلى حد الغليان أو لم تترك فيه إلا مقدارا متصل الحرارة إلى سطح الجلد لا لتحلل مسام السطح عن الريش والصوف تطهر بالغسل ثلاثا كما حقه الكمال (قوله مرات) متعلق بقويه يعني أن السكين الموهة بالماء النجس تحرق بالماء الطاهر ثلاث مرات اه من الشرح (قوله وينجسه مرة محرقه) أي لو قيل يكفي التقويه مرة لكان وجبها لأن النار تزيل أجزاء النجاسة بالسكينة والتكرار يزيل الشبهة اه من الشرح (قوله وقيل التقويه يطهر ظاهرها) فيؤكل بطبخ قطع بها ولا تصنع صلاتها لها اتفاقا ومعنى تعويها بالماء الطاهر ثلاثا داخلها النار حتى تصبح كالجرثم تطعم في الماء الطاهر ثلاث مرات مع الخفيف (قوله والاستحالة تطهر الأحيان النخسة) هو قول محمد ورواية عن الإمام وعليه أكثر المشايخ وهو المختار في الفتوى قال أبو يوسف لا تكون مطهرة لأن الباقي أجزاء النجاسة

(قوله)

وتعويها الجديد بعد سقيه بالنجس مرات وأوجه مرة محرقه وقيل التقويه يطهر ظاهرها بالغسل ثلاثا والتقويه

يطهر باطنها عند أبي يوسف وعليه الفتوى والاستحالة تطهر الأحيان النخسة كالهيئة إذا صارت ملحوا العقدة ترابا أو رمادا كما سنده ذكره

والبلية النجاسة في التنوير بالاحراق ورأس الشاة اذا زال عنها الدم به وانجر اذا خلت كالوقشتات والدم النجس صلونا (و) يظهر محل
النجاسة (غير المرقية بغسلها ثلاثا) وجوبا وسبعا مع الترتيب ثباني فنجاسة السكب ونحوها ٨٧ من الخلاف (والعصر كل مرة) تقدير الغلبة

الظن في استخراجها في ظاهر الرواية
وفي رواية يكتفى بالعصر مرة وهو
أوفق ووضعه في الماء الجاري
يفنى عن التثليث والعصر ثلاثا
اذا وضعه فيه فامتلا وخرج منه
طهر واذا غسله في أوان فمضى
والماء متساوية فالاولى تطهر وما
تصبه بالغسل ثلاثا والثانية يشنن
والثالثة واحدة واذا نسي محل
النجاسة فغسل طرفا من الثوب
بدون تحريك بطهارته على المختار
ولكن اذا ظهرت في محل آخر اعاد
الصلاة (وتطهر النجاسة) الحقيقية
(مرقية كانت أو غير مرقية) عن
الثوب والبدن بالماء المطلق
اتفاقا ولو المستعمل على الصحيح لقوة
الازالة به (و) كذا تطهر عن الثوب
والبدن في الصحيح (بكل مائع)
ظاهر على الاصح (مزيل) لوجود
ازالة به فسلوا تطهر به من لعدم
خروجه بنفسه ولا باللبس ولو تخيضا
في الصحيح وروى عن أبي يوسف
لو غسل الدم من الثوب بدهن أو
عن أوزيث حتى ذهب أثره جاز
والمزبل (كالحل وماء الورد)
والمستخرج من القول لقوة ازالته
لأجزاء النجاسة المتناهية كالماء
بخلاف الحديث لانه حكمي وخص
بالماء بالنص وهو أهون موجود
فلا حرج ويظهر الندي اذا وضعه
الولد وقد تجس بالقي ثلاث مرات
بريقه وفم شارب الخمر بتدريقه
وبله ولحسن الاصبع وثنا عن
نجاسة وخص التطهير بماء
وهو واحد في الرواية من أبي
يوسف (ويطهر الخف ونحوه)
كالهمل بالماء وبالماء (بالدق)
بالارض أو التراب (من نجاسة لها

(قوله والبلية النجاسة الخ) جعل السكب الاحراق بالنار من قسم الاستحالة وتبعه المصنف والمثله
مقدمة بأن قائل كل حارة النار البلية قبل الصاق الخبز بالتنوير والالتجس كافي الخلاصة (قوله به)
أي بالاحراق (قوله والزيت الخ) مثله ما اذا وقع في المصينة وزالت أجزاؤه (قوله والعصر كل
مرة) ويبلغ في المرة الثالثة حتى ينقطع التقاطر والمعتبر قوة قل حاصر دون غيره كافي القفح
فلو كان بحيث لو عصره غيره قطرها به بالنسبة اليه دون ذلك الغير كافي الدر ولو لم يصرف قوته لفة
الثوب قيل لا يطهر وهو اختار قاضي خان وقيل يطهر لقصر رده وهو الاظهر كافي البحر والنهر
(قوله تقدير الغلبة الظن) أي بالغسل ثلاثا والعصر كذلك لكنه ليس بتقدير لازم عندنا واغما
العبارة لغلبة الظن ولو جادون الثلاث كافي غاية البيان وبه يفنى كافي الجرح من مية المصلى حتى
لو جرى الماء على ثوب نجس وغلب على ظنه أنه طهر جاز استعانه وان لم يكن ثم غسل ولا عصر كما
في التبيين والبنية وفي السراج اعتبار غلبة الظن بمختار العرايين والتقدير بالثلاث مختار
البحاريين والظاهر الاول ان لم يكن موسوسا وان كان موسوسا فثاني كذا في البحر ثم العبارة
لغلبة ظن الغسل لانه هو المباشر الا أن يكون الغسل غير محيز فيه بتعريفه ظن المستعمل لانه هو
المحتاج اليه كافي التبيين (قوله في ظاهر الرواية) يرجع الى العصر كل مرة وقوله وفي رواية
أي من محمد (قوله ووضعه في الماء الجاري الخ) ومعنى اشتراط الغسل والعصر ثلاثا غما اذا
غمسه في اجادة اما اذا غمسه في ماء جار حتى جرى عليه الماء أو صب عليه ماء كثيرا بحيث يخرج
ما أصابه من الماء وبخلافه غيره ثلاثا تطهر مطلقا بلا اشتراط عصر وتجهيف وتكرار الخمس هو
المختار والمعتبر به غلبة الظن هو الصحيح كافي السراج ولا فرق في ذلك بين بساط وغيره وقوله
يوضع البساط في الماء الجاري ليلة اثنا عشر يوما وتقطع الوسوسة (قوله اذا وضعه فيه) أي في الماء الجاري
ومثله ما لحق به كالكثير كالاخفى (قوله وما تصيبه) أي المياه (قوله والثانية) أي والاياه الثاني
أي وما يصيبه مائه وكذا يقال فيما بعده (قوله على المختار) وفي الظاهرية يغسله كله قال السكب
وهو الاحتياط وبه جزم المصنف في حاشية الدر وقال في النهر ويفنى أن يكون البدن كالثوب
(قوله والبدن في الصحيح) وعن أبي يوسف لا يجوز في البدن بغير الماء لان النجاسة يجب ازالتها
عن البدن فلا تزول بغير الماء كالحديث (قوله طاهر على الاصح) فلا يزول بمزبل نجس كالخمر
لان الطهارة والنجاسة ضدان والنهي لا يشترط بعضه فبما يزول النجس النجس الاخيه اخلافا
للمرتضى في قوله انه لو غسل المغاظة بمغففة يزول حكم التغليظ (قوله لعدم خروجه بنفسه) أي
فكيف يخرج النجاسة (قوله ولو تخيضا) أي من زرع الدم (قوله وروى عن أبي يوسف الخ) هو
خلاف ظاهر الرواية عنه كافي البحر (قوله ثلاث مرات) متعلق برضه وقوله بريقه أي بسبب
ريقه وهو متعلق بطهر (قوله وفم شارب الخمر) لا شارب اذا كان طوبا لانه من في المسكر
(قوله وبلعه) ليس له محترز (قوله وحسن الاصبع ثلاثا) أي مع ترك ريقه في فيه بعد الاولى ثلاثا
وبعد الثانية مرتين ويظهره بعد الثالثة برة على قياس مائة ثم فيما اذا غسل النجس في اجانة
(قوله ويطهر الخف ونحوه) أي بشرط ذهاب الاثر الا أن يشق (قوله وبالدق) صرح الامام
محمد في الجامع بأنه لو حكه أو حث ما يمس طهر قال المشايخ لولا ما في الجامع لشرطنا المسح بالتراب
لان له أثر في الطهارة (قوله من نجاسة الجاهل) الفاسل بين ذى الجرم وبغيره أن ما يرى بعد
الجفاف كالعذرة والدم ذبح وما لا فلا كذا في التبيين واحتراز به من غير ذى الجرم فإنه يغسل
اتفاقا لان البلى دخل في أجزائه ولا جاذب له في ظاهره فلا يخرج الا بالغسل والمضى من ذى الجرم
ذكره العيني (قوله على المختار للمعوى) وشروط الامام الجفاف اذا مسح بكثير الرطب ولا يطهره

حرم) ولو مكتسب من غيرهما على الصحيح ككتراب أو رمد وضع على الخف قبل جفافه من نجاسة مائعة (ولو كانت) المنجسة من
أصلها أو باسكتساب الجرم من غيرها (رطبة) على المختار للمعوى عليه أكثر المشايخ لقوله صلى الله عليه وسلم اذا رطمت أحدكم

لاذى ينفية فطهورها التراب ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا جاء أحدكم المسح فليستظر فان رأى في نعليه اذى أو قذرا فليمسح بهما وليصل فيه ما قيس بالخلف احترازا عن الثوب والبساط واحترازا عن البدن الا في المني لما تقدم (ويطهر السيف ونحوه) كالرأى والأواني المدهونة والخشب المحرق والابنوس والظفر (بالمسح) بتراب أرضه ولا تم الا عند ادخالها اجزاء النجاسة أو صرف الشاة المذبوحة فلا يبقى بعد المسح الا لقليل وهو غير معتبر ويحصل المسح - حقيقة التطهير في رواية فاذا قطع بها البطيخ يصل أو كما واختاره الاسيبجاني ويحرم - في رواية التقليل واختاره القدوري ولا فرق بين الرطب والجاف والبول والعذرة على المختار للفتوى لان العجاجة رضى الله عنهم كانوا يقتلون ~~الكلاب~~ بسيفهم ثم يحسونها ويصلون معها (واذا ذهب أثر النجاسة عن الارض) وقد (حفت) ولو بغير الشمس على العصب طهرت (وجازت الصلاة عليها) لقوله صلى الله عليه وسلم ايما أرض جفت فقد زكت (دون التيمم منها) في الظاهر - لا اشتراط الطيب نصا وروى جوارره منها (ويطهر ما بها) أى الارض (من شجر وكلا) أى هشب (قائم) أى نابت فيها (يجفاه) من النجاسة لا ييبس - من رطوبة وذهاب أثرها تبعها الارض على المختار وقيل لا يذمن غسله

(قوله الاذى) أى النجس أطلقه عليه لانه يؤذى فهو من اطلاق المصدر واردة اسم الفاعل (قوله فطهورها التراب) بفتح الطاء ليصح الاخبار (قوله أرضه) المراد به فيما يظه - المسح قد رغب عن النجس كنهو ومخاط (قوله وليصل فيه - ما) دليل على استحباب الصلاة في النعال الطاهرة وهو منصوص عليه في المذهب (قوله - احترازا عن الثوب) فلا يظهر بذلك لان أجزاء مختلفة فيتم ادخاله كثير من اجزائها (قوله - احترازا عن البدن) فإلئيه ورطوبته تمنع من اخراج النجاسة بذلك (قوله الا في المني) فانه يظهر بالمرئ (قوله ونحوه) من كل صعيد لا مقام له أى لا منافاة لغير ج بالاول المديد اذا كان عليه سدا أو منقوشا فانه لا يظهر الا بالغسل ونحوه بالثاني الثوب الصقيع لوجود المسام (قوله ويحصل بالمسح حقيقة التطهير الخ) أشار به الى الخلاف في طهارة الصقيع بالمسح فقيل مظهر وقيل مقل وفائدة الخلاف ان يظهر فيما ذكره المصنف وهذا الخلاف يجري في المني اذا فرق والارض اذا جفت وجلو المية اذا دبت دباغة حكمية والبر اذا غارت ثم عاد ماؤها والاجر المغموش اذا تنجس وحفت نجاسه ثم قلح كذا في الشرح (قوله واختاره الاسيبجاني) وهو الاولى بالاعتبار لاطلاق المتن ولا يخفى الاحتياط (قوله على المختار له تنوى) وقيل طريقه أن يمسحه بثوب مبلول ذكره السيد أى يمسح النجس اليابس (قوله واذا ذهب أثر النجاسة عن الارض) المراد بها رضى ما يشمله اسم الارض كالخمر والحصى والاجر والبن ونحوها اذا كانت متداخلة في الارض غير منفصلة عنها وان لم تكن كذلك فلا يذمن الغسل ولا يظهر بالجفاف لانها حينئذ لا تسمى ارضا عفارلذا لا تدخل في بيع الارض حكما لعدم انصافها على جهة القرار فلا تلحق بها كافي القهستاني ومنية المصلى ومقرحها للجلبي وابن أمير حاج الا انهم أطلقوا في الحصى فلم يقيدهم بالاتصال وفي الحائض المجر اذا كان يتشرب النجاسة كحجر الرحي يظهر بالجفاف كالارض وان كان لا يتشرب يعنى كل خام لا يظهر الا بالغسل وحمل الحلبي هذا التمسك في الحجر المنفصل الذي ينقل ويحول وعليه منى صاحب الدرر حيث قال فالمنفصل يغسل لا غير الاجزاء خشنا كرحى فسكارض اه (قوله وقد حفت) يقال حفت الثوب يجف باليسر جفوز ويجف بالفتح انجته اذا كان مبللا فيمس وفيه ندى فان ييبس كل اليبس يقال قف كافي الصحاح وغيره والمراد هنا الثاني كما يؤخذ مما يأتى من القهستاني (قوله ولو بغير الشمس) كذا وريح وظل وتقييد الهداية بالشمس اتعاقبوا اذا اراد تطهيرها حلا فقهه تمصيل ان كانت رطوبة تشرب الماء فانه يصب عليها الماء حتى يغلب على ظنه انهم طهرت ولا توقفت في ذلك وان كانت صلبة ان كانت مخدرة حفر في أسفله حفرة وصب عليها الماء فاذا اجتمع الماء في تلك الحفرة كبسها على تلك الحفرة بالتراب وان كانت ممتوية صب عليها الماء ثلاث مرات وحفت كل مرة بخرقة طاهرة وكذا الوصب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر أثر النجاسة وكذا الوقام الجعل الاعلى أسفل وهكذا أو كبسها بتراب ألقاه عليها فلم يوجد ربح النجاسة طهرت (قوله لا شترط الطيب نصا) وهو الظهور رأى ولم يوجد ذلك لانها قبل التنجس كان الثابت لها وصفتها الطاهرة والطهورية فلما تنجست زال عنها الوصفان وبالجفاف ثبت لها الطهارة وبقي الآخر على ما كان عليه من زواله فلا يجوز التيمم بها (قوله لا ييبس من رطوبته) ظاهره أنه يكفي فيها الجفاف مع بقاء الندوة وليس كذلك قال القهستاني والاحسن التيمم بالجفاف أى ذهاب الندوة فانه المشرط الا أن يقال مراده أنه لا يشترط جفاف رطوبة الشجر بل جفاف رطوبة النجاسة (قوله وذهاب أثرها) عطف على قوله بجماعه (قوله تبع الارض) يلحق بما ذكر في هذا الحكم كل ما كان ثابتا بها كالخيطان والنخس بالخاء المعجمة فهو حيز السطح وغير ذلك مادام قائما عليها فيطهر بالجفاف وذهاب الأثر والمختار اه قلت وهذا يقتضى أن نحو الأبواب المتصلة كذلك كذا

بعضه بعض الأفاضل (قوله وتطهر نجاسة استحالت عينها) فيجوز لا انتفاع به لهذا قول محمد
وهو المختار للفتوى لأن زوال الحقيقة يستتبع زوال الوصف وقال أبو يوسف لا تطهر (قوله
كالصبي) هذا استدلال بثبوت النظر المتفق عليه (قوله كالصبي بالفرق) ويصدق
شأبه إذا سكر منه وهو نجس نجاسة مغلفة على ما ذكره العلامة الاسقاطي في كتاب الحظر من
حاشيته على مناسكدين (قوله ويظهر المني) ولو غاطه مذى لأن كل شغل يذو ثم يني فلا
يمكن التصر زعنه فسقط حكمه وأطلق في المني فعمى الآدمي وغيره وهو المذكور في الفيض
وشرح النفاية لأقهر ستاني وقيد السمرقندي بغير الآدمي لكم انقله الجوى وهو المتبادر لأن
الخصصة انما وردت في مني الآدمي على خلاف القياس للنهر وروية ولا ضرورة في مني غيره فلا
يصح الحاقه به مما أنه يدخل في مني غير الآدمي مني نحو الكلب (قوله ولو مني امرأة) وقال الفصل
منها لا يظهر بالفرك لرقته (قوله بفركه عن الثوب) الفرك - بكه باليد حتى ينفتحت ولا يضر
بقائه الاثر بعده نقله السيد عن النهر (قوله ولو جديدا مبطنا) رذبه على الاتقاف في اشتراطه
أن يكون غسلا وعلى بعضهم في اشتراطه أن لا يكون مبطنا ومثل الثوب المصان في ظاهر
الرواية وعن الامام أن البدن لا يظهر منه بالفرك لطوبته (قوله ان لم يتنجس بملطخ خارج
المخرج كبول) فان المني حينئذ لا يظهر بالفرك لعدم الضرورة وقيد بقوله بملطخ الخ لا ببول
ولم ينتشر البول على رأس الذكركر لم يجاوز الثقب او انتشر لسكن خرج المني دفعا من غير أن
ينتشر على رأس الذكركر فانه يظهر بالفرك لانه لم يوجد سوى مروه على البول في مجراه ولا أثر
لذلك في الباطن كما في التبيين والجر - وبكى لشرح السيد ذلك بقيل فغالا وقيل لو بال ولم
ينتشر بوله على رأس الذكركر الخ (قوله صلى الله عليه وسلم الخ) قال الكمال الله أعلم به حكمته
ومراد به هذا اللفظ والا فلهي ثابت بمعامه فقد ورد في المعصية من عائشة رضي الله عنهما انها
كانت تغسل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم واسلم من وجه آخر عن القدراني روى
لا حكمه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابس بظفر روى أنجزا والدارقطني عنها أيضا
فالت كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يابس أو غسله إذا كان
رطبا بقولنا قال مالك وأحمد في إحدى الروايتين وقال الشافعي وأحمد في رواية هو طاهر لا
يجب غسله ولا يشكل على قولنا نجاسته أنه أصل خلقة الانسان لا ر تكريه يحصل بعد تطوره
الاطوار المعلومة من الميتة والعقبة والمضفة ولا ر تخلية في الأصل من شئ نجس ثم تشرى به
بأنواع الذكرايات ابغ في الميتة والباله الاشارة بقوله تعالى ألم تخلقكم من مائه من على أنالوقلنا
ان النجس ما لم يتخلق منه الانسان لم يضرنا ونخلص من قبح التلغظ بأن أصل خلقة الانبياء
عليهم الصلوة والسلام نجس كما في الحلي (قوله ونظائر) أي من كل ما حكم بطهارته بغير ما
كفي الدر قال وقد أنهيت المطهرات الى ثيف وثلاثين ونظمها وقلت

وغسل ومسح والجفاف مطهر * ونحت وقلب العين والمهر يذكر

ودبغ وتخليل ذكاة تخلل * وفرك ذلك والدخول التغير

تصرفه في البعض ندف وتزحها * ونار وغلى وغسل بعض تقور

(قوله وملاقاة الطاهر) كالماء وقوله طاهرا مثله كالارض اذا جفت ونظائره وقوله طاهري

بعض نسخ بالرفع فهو فاهل والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله وفي نسخ بالنصب مفعول
والاضافة من اضافة المصدر الى فاعله

فصل بطهر جلد الميتة (قوله ولو فيلا) هذا قوله او قال محمد هو نجس الدين كالحنزير لكونه

حرام الا كل غير منتفع به (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) أي فهو لا يدل على طهارة عظمه
ولو كان كالحنزير لما امتشط صلى الله عليه وسلم بعظمه قال في الفقه وهذا الحديث يبطل قول

(وتطهر نجاسة استحالت عينها)
كان صارت ملها) أو ترابا أو أطرونا
(أو احترقت بالنار) فتصير رمادا
طاهرا على الصحيح لتبدل الحقيقة
كالصبي يصير - يصير خرافا فينجس ثم
يصير خالا فيطهر ويخار السكتيف
والاصطبل والحمام اذا قطر لا
يكون نجسا استحسانا والمستقطر
من النجاسة نجس - كالصبي
بالعرق حرام ويبصر ما لا يؤكل
قبيل نجس كحمه وقيل طاهر
(ويظهر المني الجاف) ولو مني
امرأة على الصحيح (بفركه عن
الثوب) ولو جديدا مبطنا (د) عن
(البدن) بفركه في ظاهر الرواية
ان لم يتنجس بملطخ خارج المخرج
كبول (ويطهر) المني (الوطب
بغسله) لقوله صلى الله عليه وسلم
اغسله رطبا وفركه يابس فان
أصابه الماء بعد الفرك فهو
ونظائره كالارض اذا جفت وجلد
الميتة المشمس والبراذخارت
وفد اختلاف التصحيح والاولى
اعتبار الطهارة في الكل كاعتداده
المتون وملاقاة الطاهر طاهرا مثله
لا يوجب التنجيس

* (فصل بطهر جلد الميتة)

ولو فيلا لانه كسائر السباع في الاصح

لانه صلى الله عليه وسلم كان يقشط

بمشط

قوله وثلاثين لعل صوابه وعشرين

كأن النظم ولجهر راء مصححه

من حاج وهو عظم المني
ويظهر جلد الكلب لأنه ليس
نجس العين في الصحيح (بالدباغة
الحقيقية كالقرظ) وهو ورق السلم
أو ثمر السنط والعص وقشور الزمان
والشب (وب) الدباغة (الحكمية
كالترياق والتشخيص) والالقاء
في الهواء فتجوز الاملاء فيه وعليه
والوضوء منه لقوله صلى الله عليه
وسلم اي اهاب ديبغ فقد طهر وأراد
صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ من
سقاء وقيل له انه ميتة فقال دباغه
مزيل شبهة أو نجسه أو رجسه وقال
صلى الله عليه وسلم لم استقموا بجلود
الميتة اذ اهي دبغت تراها كان أو
رماداً أو لها أو ما كان بعد أن يزيد
صلاحه (الاحل الحنبري) النجاسة
هيته والدباغة لاحراج الرطوبة
النخسة من الجلد الطاهر بالاصالة
وهذا نجس العين

يهدى بئس عين الغيل (قوله من حاج) قال في المحكم هو انياب الغيل ولا يسمى غيره النياب حاجا
وقال الجوهرى هو عظم الغيل الواحدة حاجة اه وهو ما جرى عليه المؤلف ويطلق الحاج على
الذيل وهو طهر السخفة البحرية قال الاصبى وثقله صاحب المصباح وحمل عليه الشافعية ما ورد
انه كان اماما مرضى الله عنها سوار مر حاج (قوله لانه ليس نجس العين في الصحيح) وعليه
الفتوى كفى البحر من الوهائية لان ظاهر كل حيوان طاهر لا ينجس الا بالموت ونجاسة ما طهنته
في معدته فلا يظهر حكمها كنجاسة ما طهر المصلى نهر عن المحيط نفسه بعضهم الى الامام والقول
بالنجاسة اليهما وأثر الخلاف يظهر فيما لو صلى وفي كعبه وصغير جارت على الاول لا الثاني وشرب
الهندواني كونه مسدودا لم (قوله بالدباغة) بالكسرى وللدباغة واللبغ بالكسرى ما يدبغه
والدباغة أيم الصنعة (قوله كالقرظ) الظاهر المشالة وصنف من فطوق بمصاصا الواحدة قرطة
حب معرق يخرج في غلاف كالعدس من شجر المضاء (قوله وهو ورق السلم) فيه تسامح فان
الورق يسمى النبط هندهم وهو يعلم به ولا يدبغه (قوله والشب) بالياء الموحدة وهو من
الجواهر التي أنبتا الله تعالى في الارض يشبه الزاج قاله الازهرى والشب بالشاء المشلية ثبت
طيب الرائحة مرادهم يدبغه به قاله الجوهرى من الدباغة الحقة بقى الملح وشبهه من كل ما ينيل
اللبس والطوبى كفى القهستاني زاد في السراج وينتم عود العساد الى الجلد عند حصول الماء
فيه قال في التبيين لو جف ولم يسحق أى لم يرل منه كما سهر الشلى لم يظهر ولا فرق في الدباغة
بين مسلم وكافر وصبي ومجنون وامرأة اذا حصل المقصود من الدباغة فان دبغه كافر وغلب على
ظنه انه دبغه بشئ نجس فانه يغسل والتشرب عموما في خلاصة وفي منية المصلى وشربها
استحباب اذا خرج من دار الحرب وعلم انه لم يوبغ بوجد الميتة لا تجوز به الصلوات ما لم يغسل لانه
طاهر بالدباغة ونجس بوجد الميتة فيطهر بالصل والعصران أمكن صوره والا فيجوز ثلاثا وان
علم انه دبغ بشئ طاهر جارت معه الصلاة وان لم يغسل وان شك فلا فضل أن يغسل ولو لم
يغسل جارت بناه على أن الأصل الطهارة اه وفي العنية الجلود التي تدبغ في بلادنا ولا يغسل
مذبحها ولا تتوى النجاسة في دبغها ويلقونها على الارض النجسة ولا يغسلون ابدانهم تمام لدبغ
هوى طاهر فيجوز اتخاذ الخفاف والمكعب وغلاف الكتب والمشط والقرب والدلاء منها طربا
أو يادسا اه (قوله والتشخيص) في حاشية الشلى من الكفاية معزى للعلية قال أبو نصر مذهب
بعض أصحاب أبي حنيفة يقول اغيا بطور بالتشخيص اذا هلت الشمس به عمل الدباغة اه ثم ان
الدباغة لا تظهر الا في محل يقبلها والا فلا تجد الحية والعارة والطير فانما لا تظهر بها كلهم
وكذا لا تظهر بلذكا لانها غنة تمام تمام الدباغة فيه يحتمل والمراد بالطيور التي لا يظهر جلد لها
بالذكا الطيور التي لا يؤكل لحمها ما لمأكولة وأمروها طاهرة من النجاسة طاهر كفى السراج
والبحر من النجس (قوله فتجوز الصلاة فيه) أؤدب انه طهر طاهر او باطنه وقال مالك يظهر
الظاهر فقط فيصلى عليه كان التبيين واشتلفوا في جواز كاه بعد الدبغ اذا كان جلد
ما كول والاصح انه لا يجوز كفى السراج (قوله أعيان اهاب الخ) اهاب الجلد قبل الدبغ
سمى لانه تم بالدبغ يقال فلان تأهب للحرب اذا تميا أو جمعه اهاب بفهمتين كجباب ومجرب وهو
بعد الدبغ اديم وجهه ادم بفهمتين كفى المغرب وغيره يسمى ايضا رموا ورموا رمينا كفى
النهاية والفتح وهذا الحديث أخرجه الترمذى والنسائي وابن ماجه والشافعية وأحمد وابن حبان
وليزار واعصم من حديث ابن عباس (قوله اسقته الخ) قول في القع فيه معروف بن حسان
مجهول (قوله الا جلد الحنبري) رخص محمد الانتفاع بشعره الثبوت الضرورة عنده في ذلك ومعه
لعدمه فقها القيام غير مقامه كفى البرهان وهو أى يوسف في غير طاهر الرواية ان جلد الحنبري
يطهر بالدباغة ويجوز بيعه والانتفاع به والاصح فيه وعليه لم يعمم الحديث والجواب ان المراد

(و) جلد (الادعي) لحرمة صوته وان حكم بطهارته به لا يجوز استعماله كسائر ٩١ أجزاء الادعي (وتطهر الا كاة الشرعية)

خرج بها ذبح المجوسي شيا والمحرم صيدا وتارك التسمية عمدا (جلد غير اما كول) سوى المجزئ لعمل الذكاة عمل الدباغة في ازالة الرطوبات الخمسة بل أولى (دون لجه) فلا يطهر (على أصح ما يفتي به) من التعصيص المحتافين في طهارة لحم غير المأكول وشخصه بالذكاة الشرعية للاحتياج الى الجلد (وكل شيء) من أجزاء الحيوان غير المجزئ (لا يدرى فيه الدم لا ينحس بالموت) لان النجاسة باحتباس الدم وهو معدوم فيها هو (كأنه مرور الريش المجزئ) لان المنسول حذره نجس (والقرن والحافر والعظم مالم يكن به) أي العظم (دسم) أي ودك لانه نجس من الميتة فاذا زال عن العظم زال عنه النجس والعظم في ذاته طاهر لما أخرج الدارقطني عن الحسن بن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من الميتة لحمها فأما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به (والعصب نجس في الصحيح) من الرواية لان فيه حياة يدلل التالم قطعه وقيل طاهر لانه عظم غير صلب (وناحية المسك طاهرة) مطلقا ولو كانت تقسم باصابة الماء كما تقدم في الدباغة الحكيمة (كالمسك) لانه في حلي طهارته (وا كاه) أي المسك (حلال) ونص على حل أ كاه لانه لا يلزم من طهارة الشيء حل أ كاه كالتراب طاهر لا يحل أ كاه (والزباد معروف طاهر تصح صلاة متطيب به) لاستحالة لطيبه كالمسك فانه بعض دم الغزال وقد اتفق على طهارته وليس الا بالاستحالة للطيب والاستحالة طهارة والله تعالى الموافق عنه وكرمه

• (كتاب الصلاة) •

لا بد من بيان معناها لغة وشريعة ووقت افتراضها وعدم أوقاتها وبيانها وركعاتها وحكمها وافتراضها وسببها وشرطها وحكمها وركعاتها وصفها

غير نجس العين كما في الحلبي (قوله وجلد الادعي) ولو كافر كما في القهستاني في طهر ولا يستعمل (قوله لكرامته الخ) فيه اشعار بان المراد بنفي الطهارة في المصنف المعلوم من الاستثناء (قوله لازمه) وهو عدم جواز الاتماع لان في الطهارة حقيقة لانه ينافي التكريم كما فاده الزبلي (قوله وقطهر الذكاة) هي في اللغة الذبح وفي الشرع تسييل الدم النجس مطلقا كما في صيد الميسوط وذكاة الفرو وتقسيم من التذكية كما في القهستاني (قوله الشرعية) نقل في البحر من كتاب الطهارة عن الدراية والمجتبي والقنية أن ذبح المجوسي وتارك التسمية عمدا يوجب الطهارة على الأصح وان لم يؤكل وأفاد في التنوير أن اشتراط الذكاة الشرعية هو الاطهروا من جميع المعامل (قوله بل أولى) لانها تمنع اتصال الرطوبات النجسة والدباغة تزيلها بعد الاتصال لغساق البنية بالموت فاما قبله فكل شيء يجعله وجه الله تعالى بين اللحم والجلد حاجزا كما جعل بين الدم واللبن حاجزا حتى خرج طاهرا أفاده في الشرح (قوله دون لجه) لان حرمة لحمه لا كرامة آية نجاسته واللحم نجس حال الحياة فكذا بعد الذكاة (قوله للاحتياج الى الجلد) علة طهارة الجلد بالذكاة دون غيره والاولى التاميل بوجود الحاجز بين الجلد واللحم كما قدمناه منه لانه قد تقدم الحاجة لشخصه لخواصه صباح (قوله لا يدرى فيه الدم الخ) أفاد المصنف أن الطهارة لعدم وجود الدم في هذه الاشياء وهو الذي في غاية البيان والذي في الهداية أن عدم نجاسة هذه الاشياء بسبب انهم ليست بميتة لان الميتة من الحيوانا في عرف الشرع اعلم لما زالت حياته لا يصنع من العباد أو يصنع غير مشرع ولا حياة في هذه الاشياء فلا تكون نجاسة اه (قوله كالشعر الخ) والمنقار والخطاب ويضيق صيغة القشرة وابن وافقة وهي ما يكون في معدة الجدي ونحوه الرضيع من أجزاءه لانه قبل أن يأكل قاص في الفخ لا خلاف بين أئمة بني في ذلك وانما الخلاف من حيث نجسها ما قبل انهم لم يحرروا العشاء النجس فان كانت الاثمة جامدة طهر بالعسل والاعتذار تطهيرها كاللبن وقال أبو حنيفة ليست نجسة لان الموت لا يحملها ارشيل كلامه السن لانها عظم طاهر وهو ظاهر المذهب ورواية نجاسته شاذة كما في الجوزي على الاشياء وعدم جواز الاتماع به حيث قالوا لو طمس في دقيق لا يؤكل لتعظيمه لالنجاسته (قوله مالم يكن به أي العظم) لو احاد العظم الى كل المذكور قبله لكان أولى (قوله لانه نجس) أي الودك وقوله من الميتة أي من أجزائها فاذ وجد على نحو العظم ينحس ويظهر بارائه منه (قوله يدلل التالم بقطعه) رده في جميع الانهر بان التالم الحاصل فيه للعجوة والاتصال باللحم ويلزم هذا القائل أن يقول بنجاسة العظم أيضا لانه يتالم بكسره ولا قائل به (قوله وناحية المسك) بالجميع والعاء المعقودة كما في أكثر كتب اللغة الجلدة التي يجتمع فيها المسك (قوله ولو كانت تعد باصابة الماء) الاولى ولا تعد باصابة الماء وقوله مطلقا يفسر بانها سواء كانت من ذكبة أو مية أو ان فصلت من حية (قوله كما تقدم في الدباغة الحكيمة) لم يقدمه على أن هذا خلاف المنصوص فانه تقدم من السراج انه يشترط عدم هود الفساد الى الجلد عند حصول الماء فيه والذي في الشرح وقد علمت حكم الدباغة الحكيمة وعدم العود الى النجاسة باصابة الماء على الصحيح اه وهو الاولى وأوقعه في هذا الايهام الاختصار وتبعه السيد في الشرح (قوله وأ كاه حلال) ولو من حيوان غير مذكي ولا كاه فواند كراه صاحب القاموس فارجع اليها ان رمها (قوله والزباد) كدهاب كما في القاموس (قوله معروف) هو ومعجم يجتمع تحت ذنب السمور على المخرج فتسك لدابة وتمنع الاضطراب ويسات ذلك الوسخ المجتمع هناك بليطة أو بخرقه قاموس

• (كتاب الصلاة) •

شروع في المقصود ببيان الوسيلة ولم يحل منها شرعية من سئل عما اختص به صلى الله عليه وسلم مجموع الصلوات الخمس ولم يجتمع لاحد من الانبياء غيره وخص بالاذان والاقامة واقتتاح

الصلاة بالتسليم وبالناسين وبالركوع فيما ذكره جماعة من المفسرين ويقول الله هم ربنا ولا
الحدو بتحريم الكلام في الصلاة كذا ذكره السيوطي في الاغونج كذا في شرح السيد وأخرج
الطحاوي عن عبيد الله بن محمد عن عائشة رضي الله عنها ان آدم لما تيب عليه هذا الفجر صلى
ركعتين فصارت صلاة الصبح وقد اصبحت عند الظهر فصلى أربع ركعات فصارت الظهر وبعث
عزير فقبل له كم لبثت قال لبثت يوما فراقى الشمس فقال أو بعض يوم فتقبل له انك لبثت مائة
عام مبتات بموت فصلى أربع ركعات فصارت العصر وغفر له اوده هذا المغرب فقام فصلى أربع
ركعات فجهد في الثالثة أي تعب فيها من الاتيان بالاربع لشدة ما حصل له من البكاء على ما اقره
عاه وخلاف الاولي فصارت المغرب ثلاثا وأول من صلى العشاء الاخرة نبينا صلى الله عليه وسلم
قال في شرح المشكاة ومعناه ان نبينا صلى الله عليه وسلم أول من صلى العشاء مع أمته فلا ينافي
ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام صلوا هادون أعظم ويؤيده قول جبريل عليه السلام في حديث
الامامة هـ لما وقت الانبياء من قبلك اه (قوله فهمي في اللغة عبارة عن الدعاء) أي حقيقة
وتستعمل في غير مجازا وهو قول الجمهور وبه جزم الجوهري وغيره لانه الشائع في كلامهم قبل
ورود الشرع والقرآن ورد بلغة العرب قال تعالى وصل عليهم أي ادع لهم وفي الحديث في اجابه
الدعوة وان كان صائغا عليه صل أي فليدع لهم بالخير والبركة ومنه الصلاة على الميت والصلاة اعم
مصدر صلى والمصدر التصليّة واغما على الواعى المصدر الى الله لا يهاجمه خلاف المقصود وهو التصليّة
بمعنى التعذيب بالنار فانه مصدر مشترك بين صلى بالتشديد بمعنى دعا وصلى بالتخفيف بمعنى احرق
وأصل صلاة صلوة كمنه نقلت فتحة الواو الى الساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الأصل وانفتح
ما قبلها الآن فقلت الواو العايد ليل الجمع على صلوات ولا ترسم بالواو الا في القرآن كما في الجوى
على الاشياء وغيره (قوله وفي الشريعة عبارة عن الاركان الخ) أي حقيقة وفي الدعاء مجاز
فهى في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في العبادة المخصوصة وفي الشرع بالعكس سميت بها هذه
الافعال المخصوصة لاشتغالها على الدعاء في المعنى الشرعي المعنى اللغوي وزيادة فتكون من
الاسماء المقترنة اه قال في الغاية والظاهر انها من الاسماء المنقولة لوجود الصلاة بدون الدعاء
في الاصح والآخر والفرق بين النقل والتغيير ان النقل لا يكون فيه المعنى الاصلى منظورا
اليه لان النقل في اللغة كالنسخ في الشرع وفي التغيير يكون منظور اليه كزيد عليه شيء
آخر (قوله وفرضت ليلة المعراج) وهي ليلة الاسراء على ما عليه جمهور المحققين والمفسرين
والفقهاء والمتكلمين وهو الحق كما قاله القاضي عياض وكانت بعد العشاء على الصواب قبل
الهجرة بسنة كما جرى عليه النووي ونقل ابن حزم فيه الاجماع وقيل غير ذلك وقيل في ربيع الاول
ليلة سبع وعشرين وجرى عليه جميع وقيل ليلة سبع وعشرين من رجب وعليه العمل في
جميع الامصار وجزم به النووي في الروضة تبعه الرافي وقيل غير ذلك وفي فرضها تلك الليلة
التنبيه على فضلها حيث لم تفرض الا في الحضر المقدسة فوق السموات السبع بعد طهارة
باطنه وظاهره بما زعمه وقضت اولاً وخسين وردت الى خمس بواسطة سيدنا موسى عليه افضل
الصلاة والسلام (قوله للحديث) وهو تعليمه صلى الله عليه وسلم الاعرابى وامامة جبريل (قوله
والوتر واجب) أي لا فرض وبينه وبين الفرض والواجب فرق كما بين السماء والارض والمشهور انه
فرض على بقوت الجواز بقواته ومن أطلق الوجوب أراد به هذا المعنى ومن تأمل تغايرهم جزم
به ولا يرد الوتر على قوله وعدد الخ لانه في بيان الاوقات لا في تعيين المفروض وأيضا هو فرض
على صلوات الاوقات اعتدائية (قوله شكر المنعم) أي رتبة كبر الذنوب كما قال صلى الله عليه
وسلم لم أرايت لو أن نهارا بباب أحدكم يعتدل فيه كل يوم خمس ساعات يبيى من دونه شيء قالوا لا قال
فذلك مثل الصلوات الخمس مع الله من الخطايا (قوله وسببها الاصلى خطاب الله تعالى الا زلى)

فهى في اللغة عبارة عن
الدعاء وفي الشريعة عبارة عن
الاركان والافعال المخصوصة
وفرضت ليلة المعراج وعدد أركانها
خمس للحديث والاجماع والوتر
واجب ليس منها وفرضت في الاصل
ركعتين ركعتين الا المغرب فاقرت
في السبعين وزيدت في الحضر الا في
الفجر وحكمة افتراضها شكر المنعم
وسببها الاصلى خطاب الله تعالى
لا زلى

قوله وصل بالتخفيف فيه نظر فانه
يقال بالتشديد أيضا كما في الاماموس
التصليّة مصدر له كما لا يخفى اه
معهده

أى سبب وجوب أدائها لم أن عنيدهم وحويا وجوب أدائها وحويا أداها ولكل منها سبب
حقى وسبب مجازى فالوجوب سببه الحقيقة بقى إيجاب الله تعالى في الأزل لأن الوجوب لا يحكم
هو الله تعالى وحده لكن لما كان إيجابه تعالى شيئا عينا انقطع عليه جعل لنا سببا عنه وتعالى
أسبابا محاركة ظاهرة تيسر علينا وهي الأوقات بدلية لتجدد الوجوب بتجددها والسبب من كل
وقت حزمة متصل به الأداء فان لم يتصل الأداء بجزء منه أصلا فالجزء الأخير متعين للسببية ولو
نافسار وجوب الأداء سببه الحقيقة بقى خطاب الله تعالى أى طلبه من ذلك وسببه الظاهري هو
اللفظ الدال على ذلك كلفظ أقيموا الصلاة والفرق بين الوجوب وجوب الأداء أن الوجوب هو
شغل الذمة وجوب الأداء طلب فريضتها كما في غاية البيان وسبب وجود الأداء الحقيقي خلق
الله تعالى له وسببه الظاهري استطاعة العبد وهي مع الفعل (قوله والأوقات أسباب ظاهرا
تيسرا) اهل أن الأوقات لها جهات مختلفة بالحديث فن حيث ان الصلاة لا تجوز قبلها وأنها
تجب بسبب الأسباب ومن حيث ان الأداء لا يصح بعدها لا يشترط الوقت له وإنما يكون قضاء شرط
ومن حيث انهم يجوزون أداء الفرض وغيره كالنفل ظروف بخلاف شهر رمضان فإنه معيار
للصوم حتى لو نوى نهلا واحدا آخر يقع عن الفرض (قوله سقوط الواجب) أى في الدنيا (قوله
ونيل الثواب) أى في العقي ان كان محصيا المراتي فلا ثواب له على ما في مختارات النوازل
ويخالفه ما نقله البري عن الذخيرة من أن الرياء أغني في تضاعف الثواب فقط وذكر بعضهم
أن الرياء لا يدخل في الرئاض أى في حق سقوط الواجب (تنبيه) المختار أنه صلى الله عليه
وسلم لم يكن قبل بعثته عبدا بشرع أحد دلالة قبل الرسالة في مقام النبوة ولم يكن من أمته حتى
بل كان يعمل بما يظهره بالكشف الصادق من شريعة إبراهيم وقيل غير ذلك (قوله أى
لتكليف الشخص) نفسه يراد (قوله لأنه شرط للخطاب) تقدم أنه أحد أقوال والأصح
التكليف وفي هذه التعذيب على تركها في الآخرة زيادة على عذاب الكفر (قوله واسكن تؤمر
بها الأولاد) ذكر أو أئاما والصوم كصلاة كما في صوم القهستان وفي الدر عن حظر الاختيار
أنه يؤمر بالصوم والصلاة وينهى عن شرب الخمر وتألف الخمر ويعرض عن الشر والظاهر منه
أن هذا واجب على الولي (قوله رفقاه) حلة لقوله لا بخشبة وقوله وزجر الجحش طاقته له لقوله
وتضرب عليها العشر يبد (قوله واضربوهم عليها العشر) اعترض بأن الدليل أعم من المدهى
وأوجب بأخص الضرب بغير الخشبة لقرينة وهو أن الضرب بها أغوار في جنابة صدرت من
مكلف ولا جنابة من الصغير وقد ورد في بعض الآثار ما يدل عليه وهذا الضرب واجب كما في تنوير
الابصار (قوله وفرقوا بينهم) في المضاجع (قال في الحظر والاباحة من الدر) وأذا بلغ الصبي
أو الصبية عشر سنين يجب التعزير بقينهم أو بين أخيه وأخته وأبيه في الجميع لقوله عليه
السلام وفرقوا بينهم في المضاجع وهم أبناء عشر ولعل المراد التفريق بحيث لا يشعلهم ما ستر
واحد مع التجرد أما النوم بالمجاورة مع ستر كل عورته واستريحه ولو كان الغطاء واحدا فلا مانع
ويحذر (قوله وأسبابها أوقاتها) عامة المشايخ على أن السبب هو الجزء الذي يتصل به الأداء
مطلقة فان اتصل بأول الوقت كان هو السبب والافية تنقل الى ما به يتصل وان لم يتصل الأداء بجزء
منه أصلا فالجزء الأخير متعين للسببية ولو نافس حتى تجب على مجنون ومغيب عليه أوقا وحائض
ونفسا طهرنا وصبي بلغ ومرتدا سلم في آخر الوقت ولو سلم في أوله وبعد نحو وجه تضاف السببية
الى جملة الوقت لثبت الواجب بصفة الكمال ولأنه الأصل حتى يلزمهم القضاء في كامل هو الصحيح
كما في الدر (قوله فلا حرج حتى يضيق) أى لا يأنم بلناخير من الجزء الأول والثاني والثالث مثلا
انما تارك الأداء في الوقت قاله السيد وتارك الصلاة غير مبال بما فاسق يجهس حتى يصلى وقال
المجرب يضرب حتى يسيل منه الدم ولا يبابه فيها أصلا ويحكم بالسلام فاعلمها بالجماعة في الوقت

والأوقات أسببها ظاهرا تيسرا
وضرورها استعمالها وحكمها
سقوط الواجب ونيل الثواب
وأركانها استعمالها وصفها اما فرض
أو واجب أو سنة استعمالها مفصلة ان
شاء الله تعالى (يشترط لقرضيتها)
أى لتكليف الشخص بها (ثلاثة
أشياء الاسلام) لأنه شرط للخطاب
بفروع الشريعة (والبلوغ) إذا
خطاب على صغير (والعقل) لا لعدم
التكليف دونه (و) لكن (تؤمر
بها الأولاد) إذا وصلوا في السن
(السبع سنين) وتضرب عليها العشر
بيد لا بخشبة أى عصا كجريدة
رفقاه وزجر الجحش طاقته ولا يزيد
على ثلاث ضربات بيده قال صلى
الله عليه وسلم مروا أولادكم بالصلاة
السبع واضربوهم عليها العشر
وفرقوا بينهم في المضاجع (وأسبابها
أوقاتها) أى يفترض فعلها
(بأول الوقت وجوبا موسعا) فلا
حرج حتى يضيق عن الأداء
ويتوجه الخطاب حتما وبأنم
بالتأخير عنه (والأوقات) الصلوات
المفروضة (خمس) أو ثلثا

إذا اقتدى فيها وتعمها وكذا بالاذان في الوقت وبسجدة التسلاوة وبزكاة الساعة لا لو صلى منفردا
 أو اماما أو في غير الوقت أو فسد صلاته أو فعل غيرهما من العبادات (قوله وقت صلاة الصبح) الصبح
 بياض يحلله الله تعالى في الوقت المخصوص ابتداءه وليس من تأثير الشمس ولا من حتم نورها
 كما في التفسير الكبير قهستانى (قوله من ابتداء طلوع الفجر) في جميع الروايات ذكر الحلوانى
 في شرحه للصوم أن العبرة لاؤل الطلوع وبه قال بعضهم فاذابت له لمعة أمسلت عن المعطرات
 وقال بعضهم العبرة لاستطارته في الافق وهذا القوا بآبين وأوسع والاول أحوط وروى عن محمد
 أنه قال للعبة غير معتبرة في حق الصوم وحق الصلاة وإن اعتبر الانتشار في الافق قاله في الشرح
 وقدم وقت الصبح لان النبي صلى الله عليه وسلم بدأ به للسائل بالمدينة كما في البناءة من الغاية ولأنه
 أول الصلوات افتراضا لما تفاق لانه صبح ليلة الاسراء ولم يقضه عليه الصلاة والسلام لتوقف وجوب
 الاداء على العلم بالكيفية (خاتمة) ذكر بعضهم بيان ساعات النهار وأولها للشروق ثم
 المذكور ثم العدة ثم الفصحى ثم المساجرة ثم الظهيرة ثم الرواح ثم العصر ثم العصرية ثم الاصيل
 ثم العشاء ثم الغروب وساعات الليل أولها الشفق ثم الغسق ثم الغدرة ثم العتمة ثم السدقة ثم
 الجحج ثم الزوية ثم الزلعة ثم الخمر ثم السحر ثم الفجر ثم الصبح (قوله الصادق) معنى صادق لانه
 صادق عن الصبح وبينه قاله في الشرح (قوله والكاذب الخ) معنى كاذب لانه يعنى ثم يسود
 ويذهب النور وبعقبه الظلام فكانه كاذب قاله في الشرح (قوله وقد اجمعت الامة الخ) فوزع
 الاجماع بما نقلناه في أوله سابقا من مجموع الروايات وبأنه قبل ان آخره الى أن يرى الراى
 موضع نبذه فالحلاف ثابت في قوله وآخره وأجيب بأن لم يعتبر هذا الخلاف اضعفه (قوله ما لم يطلع
 قرن الشمس) أى مدة عدم طلوع قرن الشمس وتتمام الحديث ووقت صلاة لظهر اذا زالت
 الشمس من بطن السماء ما لم يحضر وقت العصر ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ويسقط
 قرن الاؤل ووقت المغرب اذا غابت الشمس ما لم يسقط الشفق ووقت العشاء الى نصف الليل
 رواه مسلم (قوله وقت الظاهر من زوال الشمس من بطن السماء) ومعرفة الزوال ان يغرب زخشة
 مستوية في أرض مستوية ويجعل عند منتهى ظاهرها علامة فساد الظل ينقص عن العلامة
 فالشمس لم تزل رمى وقف فهو وقت الاستواء رقيام الظهيرة حيثئذ يجعل على رأس الظل خطا
 علامة لذلك فيكون من ذلك الخط الى أصل العود وهو المسمى في الزوال واذا لم يجد ما يغرز به اعتبر
 بقامته وقامة كل انسان سبعة أقدام أو ستة أقدام ونصف بقدمه والاؤل قول العامة وقد نظم
 الحافظ السيوطى علامة الزوال على الشهور القبطية من أول طوبى الى آخرها في بيت واحد
 فقال

(وقت صلاة الصبح) الوقت مقدار
 من الزمن مفروض لا مرما (من)
 ابتداء (طلوع الفجر) لامامة
 جبريل حين طلع الفجر (الصادق)
 وهو الذى يطلع هرضا من شرا
 والكاذب يظهر طولاً ثم يغيب وقد
 اجمعت الامة على أن أوله الصبح
 الصادق وآخره (القبيل طلوع
 الشمس) لقوله عليه السلام وقت
 صلاة العجرا لم يطلع قرن الشمس
 الاؤل (و) ثانيا (وقت صلاة
 الظهر من زوال الشمس) عن
 بطن السماء بالاتفاق ويمتد الى
 وقت العصر وفيه روايتان عن الامام

نظمها بقول المشروح * حروفه طـ زـ حـ جـ ا بـ دـ حـ

١٠٨٦٤٢١ ١٤٣ ٥٧٩

وهذه الحروف اشارة الى عدد الاقدام التى يعلم بها الزوال في الشهور القبطية فالطوبى
 والزواى الى أمشير والهاء الى برمهاث والجيم الى برمودة والباء الى بسنس والالفان الى
 بؤنة وأبيب والباء الى مسرى والدال الى فوت والواو الى باب والحاء الى هاوور والياء الى
 كيم ونظمها الشيخ السخيمى على ترتيب الشهور القبطية فقال

ان رمت أقدام الزوال فلذبتنا * دوح بطر هج باب باصرنا

واذا أراد معرفة دخول وقت العصر يز يدعد قامة نفسه وهى سبعة أقدام على المأخوذ من
 الشهور فاذا بلغ الظل مجموعهما فعد دخل وقته ولا بد أن يكون الوقت الذى يريد معرفة الظل
 واقفا على أرض مستوية مكشوف الرأس غير منتعل اه شبرا ملى مختصرا وروى عن محمد
 رحمه الله أن أحد الزوال أن يستقبل الرجل القبلة فسادات الشمس على حاجبه الايسر فالشمس

لم تزل وان سارت على حاجبه الا عين فقد زالت (قوله في رواية الى قبيل ان يصير ظل
 اللحظة اللطيفة التي قبل الصبرورة المذكورة وهذا رواية محمد بن الامام (قوله لتعارض
 الآثار) بيانه أن قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه أبردوا بالظهر فإن شدة الحر
 من فيج جهنم يقتضي تأخير الظهر الى المثل لان أشد الحر في ديارهم وقت المثل وحديث امامة
 جبريل في اليوم الأول يقتضي انتهاء وقت الظهر بخروج المثل لانه صلى به صلى الله عليه وسلم
 العصر في أول المثل الثاني لمحصل التعارض بينهما فلا يخرج وقت الظهر بالشك في وقتها في
 الطولات (قوله وهو الصحيح) صحة جمهور أهل المذهب وقول الطحاوي وبه قولنا أخذ يدل على أنه
 المذهب وفي البرهان قوله سماه الاظهر اه فقد اختلف الترجيح (قوله والرواية الثانية) هي
 رواية الحسن عنه (قوله سوى ظل الاستواء) هو الذي عبر عنه سابقا في الزوال (قوله والقي) هي
 سمى فيملائه فاه من جهة المغرب الى جهة المشرق أي رجع ومنه قوله تعالى حتى نقي إلى أمر الله
 أي ترجع وقد يسمى ما بعد الزوال ظلا أيضا ولا يسمى ما قبل الزوال فيبدأ أصلا كما في السراج
 (قوله وهو قول صاحبين) أي وزفر والائمة الثلاثة (قوله العصر فيه) الأولى حذف فيه لان
 الامامة اغشاه في أول المثل الثاني (قوله البراءة لذة) لذة لا حوطية وقوله اذ تقدم الخ لعله للعلية
 (قوله اذ تقدم الصلاة من وقتها) وهي هنا العصر (قوله فكيف والوقت باق) أي وقت العصر
 بعد المثل الثاني (قوله وفي رواية أسد) أي ابن عمرو ورواه الحسن أيضا عن الامام (قوله
 فبينهما وقت مهمل) اختصاره السرخسي وقال شيخ الاسلام انه الاحتياط كما في السراج (قوله
 وأول وقت العصر الخ) سمى عصر الاله احد طرفي النهار والعرب تسمى كل طرف من النهار عصر
 والغداة والعشي مهران (قوله الى غروب الشمس) أي جرمها بالكيفية من الافق الحسي أي
 الظاهري لا الحقيقي لار في الاطلاع عليه عصر اكمل يجمع الانه والتكليف بحسب الواسع
 حتى قال في الخلاصة لا يفطر من على المنارة بالاسم كندرية وقد رأى الشمس ويفطر من
 بالاسكندرية وقد غابت منه اه وهذا اذا ظهر الغروب والافاق في وقت اقبال الظلمة من المشرق
 كما في التحفة ولو غربت الشمس ثم عادت هل يعود الوقت الظاهر نعم كما في الدرر لما روى انه صلى
 الله عليه وسلم نام في حجر على رضى الله عنه حتى غربت الشمس فلم يستيقظ ذكره انه فاته
 العصر فقال اللهم انه كان في طاعتك وطاعة رسولاك فرددنا عليه فرددت حتى صلى العصر
 أخرجه الطبراني بسند حسن وصححه الطحاوي والقاضي عياض وأخطأ من جعله موضعا كابن
 الجوزي كما في النهر (قوله وحل) أي قوله بخروج وقت العصر (قوله على وقت الاختيار) أي
 الوقت الذي يختار المكلف في الاداء فيه من غير كراهة (قوله الى غروب الشفق الاحمر) وقيل
 هو البياض الذي بعد الحرة وهو قول الصديق والصديقة وأؤنس ومعاذ وأبي هريرة ورواية ابن
 عباس رضى الله تعالى عنهم أنهم أجمعين وبه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي وداود الظاهري
 وغيرهم واختاره من أهل اللغة المبرد والمحب وصحح كل من القولين وأفتى به ورع في البحر قول
 الامام قال ولا يعدل عنه الى قولهم ما لو بوجوب من ضعف أو ضرورة تعامل لانه صاحب المذهب
 فيجب اتباعه والعمل بذهب به حيث كان دأبه في نفسه او مذهبه ثابتا ولا يلتفت الى جعل بعض
 المشايخ الفتوى على قولهما اه وقوى السكاك قول الامام أيضا بما حاصله ان الشفق يطلق على
 البياض والحرة واقرب الامر أنه اذا تردد في أنه الحرة أو البياض لا ينعقد الوقت بالشك ولا يحسن
 الصلاة قبل وقتها فلا احتياط في التأخير وقال العلامة لزيه وماروى عن الخليل أنه قال
 راعيت البياض بمكة كرمها الله ليه لانه فذهب الابهة نصف الليل محمول على بياض الجوز ذلك
 بعب آحر الليل وأما بياض الشفق وهو رقيق الحرة فلا يتأخر عنه الا قليلا فلا بد من تأخر
 طلوع الحرة عن البياض في الفجر (قوله وهو مروى عن اكابر الصحابة) قد علمت أن مذهب

في رواية (الى قبيل) ان يصير ظل
 كل شيء مثليه) سوى في الزوال
 لتعارض الآثار وهو الصحيح وعليه
 حل المشايخ والمتون والرواية الثانية
 أشار اليها بقوله (أوله) مرة واحدة
 (سوى ظل الاستواء) فانه
 مستثنى على الروايتين والقي
 بالهمز وزن التي ما نسخ الشمس
 بالعشي والظل ما نسخته الشمس
 بالغداة (واختار الثاني الطحاوي
 وهو قول صاحبين) أبي يوسف
 وهذا امامة جبريل العصر فيه
 ولكن علمت أن أكثر المشايخ على
 اشتراط بلوغ الظل مثليه والاخذ
 به أحوط لسيرة الامة بيقين اذ
 تقدم الصلاة عن وقتها لا يجمع فتصح
 اذ اخرج وقتها فكيف والوقت باق
 اتفاقا في رواية أسد اذا خرج وقت
 الظهر بصبرورة الظل مثله لا يدخل
 وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء
 مثليه فبينهما وقت مهمل
 فلا احتياط أن يصلي الظهر قبل
 أن يصير الظل مثله والعصر بعد
 مثليه ليكون وقدا باتفاق كذا
 في المبسوط (و) أول وقت العصر
 من ابتداء الزيادة على المثل أو
 المثان لما قدمناه من الخلاف (الى
 غروب الشمس) هي المشهور
 وقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك
 ركعة من العصر قبل أن تغرب
 الشمس فقد أدرك العصر وقال
 الحسن بن زياد اذا اصغرت الشمس
 خرج وقت العصر وحمل على وقت
 الاختيار (و) أول وقت المغرب
 منه) أي غروب الشمس (الى)
 قبيل (غروب الشفق الاحمر) على
 المفتي وهو رواية عن الامام
 وعليها الفتوى وما قاله القول ابن
 عمر الشفق الحرة وهو مردي عن
 اكابر الصحابة

وعليه اطبق أهل اللسان ونقل
رجوع الامام اليه (و) ابتداء وقت
صلاة (العشاء والوتر منه) أي من
غروب الشفق على الاختلاف
الذي تقدم (الى) تبيل طلوع
(الصبح) الصادق لاجماع السلف
وحديث امامة جبريل لا ينفي
ما رواه وقت امامته وقال صلى الله
عليه وسلم ان الله زادكم صلاة
الاوى الوتر فصلىوها ما بين
العشاء الاخيرة الى طلوع الفجر
(ولا يقدم) صلاة (الوتر) على
(العشاء) لهذا الحديث ولترتيب
اللازم بين فرض العشاء واجب
الوتر عند الامام (ومن لم يجد وقتها)
اي العشاء والوتر (لم يجبا عليه) بأن
كان في بلد كبلغار وباقصي المشرق
يطلع فيها الفجر قبل مغيب الشفق
لا قصر الى السنة لعدم وجود
السبب وهو الوقت وليس مثل اليوم
الذي كسنة من ايام الدجال للامر
فيه بتقدير الاوقات وكذا الآجال
في البيع والاجارة والصوم والبيع
والعدة كجاء طناه في اصل هذا
المختصر والله الموفق (ولا يجمع بين
فرضين في وقت) اذا تصح التي قدمت
هن وقتها ولا يصل تأخير الوقتية الى
دخول وقت آخر بعد كسفر وطرح
وحمل المروي في الجمع على تأخير
الاولى الى قبيل آخر وقتها ومنه
فراغه دخل وقت الثانية فصلاها
فيه (لا في عرفة للحاج)

الامام مروى عن أكبر الصحابة أجمعين نساه ورجالا (قوله وعليه اطبق أهل اللسان)
قد علمت ما اختاره المبرد وتعلب هما من أكبر أهل (قوله وقت رجوع الامام) هذه
الصيغة للضعف فلا يجزمها (قوله وحديث امامة جبريل الخ) فانه أم به الليلة الثانية في العشاء
ثالث الدليل الاول وهذا جواب عما أورد على قول المصنف والعشاء والوتر منه الى الصبح وقوله وقال
صلى الله عليه وسلم ان الله الخ دليل لوقت الوتر (قوله لهذا الحديث) فان قوله صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم العشاء الاخيرة في طلوع الفجر صريح في تعيين وقت صلاته (قوله واجب الوتر)
المراد به الفرض العملي فانه فرض على عند الامام كما في الخبر وقال اول وقته بعد العشاء بناء
على أنه سنة مؤكدة عندهما فصارك كعنى العشاء والثمرة تظهر فيه الوصل والوتر ناسيا للعشاء
أو من الاهمال فظهر فساد العشاء دون الوتر أجزاء عند الامام اسقوط الترتيب بمثل هذا العذر
لا عندهما لانه تبين لم يصب قبلها وقيمة الوصل الفجر قبل الوتر عندا وكان صاحب ترتيب أهاده
بعد صلاة الوتر عنده لا عندهما لانه لا ترتيب بين الفرائض والسنن قاله السيد (قوله كبلغار) قال
في القاموس بلغار كقرطاق يعني فم يكون والامامة تقول بالغار مدينة الصفة البضاربة في
الشمال شديدة البرد اه (قوله في أقصر ايام السنة) وهو أربعون ليلة في أول الصيف عند
حلول الشمس من رأس السرطان فان الشمس تتحرك عندهم على وجه الارض ثلاثا
وعشرين ساعة وغرب ساعة واحدة على حسب عرض البلد (قوله وليت مثل اليوم الخ) روى
مسلم عن النوايس بن سمان قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم الدجال ولبنة في الارض
اربعين يوما يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجدة ويوم كأيامه كأيامكم قلنا فذلك اليوم الذي كسنة
يكفيها فيه صلاة يوم قال لا قدر وله قدره اه قال الاسنوي ويقام عليه اليومان التاليان
واستظهر السكالك وخوب القضاء استدلالا بحديث الدجال وتبعه ابن الشيخة معصية في الغار
وذكري في المصح انه المذهب ولا ينوي القضاء في وقت الاداء ففرق في النهريان الوقت موجود
حقبة في يوم الدجال والمقدود العلامة فقط بخلاف ما نحن فيه فان الوقت لا وجود له اصلا وورد بان
الوقت موجود قطعا والامام قد هو العلامة فقط فذن لا فرق بينهما في تحفة لا خيار (قوله لا امر
فيه بتقدير الاوقات) أي أوقات الصلاة أي على خلاف القياس فلا يتأخر غير عليه لانالو وكلنا
الى الاجتهاد لم نصل فيه الا صلاة يوم واحد كما قاله القاضي هي اض (قوله وكذا الآجال في البيع
الخ) وينظر ابتداء اليوم فية قدر كل فصل من الفصول الاربعة بحسب ما يكون لسلك يوم من
الزيادة والنقص كما في كتب الشريعة وقواعد المذهب لا تأباه (قوله في وقت) احتراز
عن الجمع بينهما فعلا وكل واحدة منهما في وقتها بان يصل الى الاولى في آخر وقتها والثانية في اول
وقتها فذلك جائز كما في التبيين (قوله بعد كسفر) ادخلت المكاف المرص وجوز الامام
الشافعي رضى الله عنه تقديمه وتأخير الاول لفضل الاول للنازل والثاني للشرط ان يقدم
الاولى وينوي الجمع قبل الفراغ منها واهم الفصل بينهما بما بعد فاصلا عرفاه هذا في جمع
التقديم ولم يشترط في جسم التأخير سوى نية الجمع قبل خروج الاولى وكثيرا ما يتلى المسافر
بمثله لا سيما الحاج ولا بأس بالتأخير كما في الخبر والنهرا كس بشرط ان يلتزم جميع ما يوجب ذلك
الامام لان الحكم الملقى باطل بالاجماع كما في ديباجة الدر فيقرأ ان كان مؤتمرا ولا يمس ذكره
ولا امره بعد وضوء ويحترز عن امساك قليل النجاسة وحكاية الاجماع على بطلان الملقى منظور
فيها فان الاصح من مذهب الامام المذكور رضى الله عنه جواز المنهى عنه تبين الرخص من
المذاهب (قوله وحمل المروي في الجمع الخ) دليل على صحة هذا التأويل ما روى ابن حبان عن
نافع قال خرجت مع ابن عمر رضى الله عنه في سفرة وقامت الشمس فلما أبطأت انصلا فوجدنا
الله فالتفت الى رمقى حتى اذا كان في آخر الشفق نزل فصل المغرب ثم أقام العشاء وقتها

لغيرهم (بشرط) أن يصلي الحاج منهم (الامام الأعظم) أي السلطان أو نائبه كلام من الظهور والعصر ولو سبق فيه ما (و) بشرط (الأحرام) بجميع لا حرة حال صلاة كل من الظهور والعصر ولو أحرم بعد الزوال في الصحيح وشقة الظهور فلو تبين فساد أحاده ويعيد العصر إذا دخل وقت المعتاد فهذه أربعة شروط للهجة الجمع عند الامام ومثلهما يجمع

والأظهر (فيجمع) الحاج (بين الظهور والعصر جمع تقديم) في ابتداء وقت الظهور بسجدة واحدة هو العادة فيه بأذان واحد وإقامتين يشبه الجمع ولا يفصل بينهما بأفالة ولا سنة الظهور (ويجمع) الحاج (بين المغرب والعشاء) جمع تأخير فيصلهما (بجدة واحدة) بأذان واحد وإقامة واحدة دم الحاجة للتنبية بدخول الوقتين ولا يشترط هنا سوى المكان والأحرام (ولم تجز المغرب في طريق مزدلفة) يعني الطريق المعتاد للامة لقوله صلى الله عليه وسلم للذي رأي يصلي المغرب في الطريق الصلاة أمانة فان فعل ولم يعده حتى طلع الفجر أو خاف طلوعه صبح (و) ما بين أصل الوقت بين المسحوب عنه بقوله (يسحب الاسفار) وهو التأخير للاضاعة (بالفجر) بحيث لو ظهر فسادها أعادها بقراءة مسنونة قبل طلوع الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم أسفر وأب الفجر فانه أعظم للأجر وقال عليه السلام نور وبالفجر مبارك لكم ولان في الاسفار تكثير الجماعة وفي التغليس تقليلها وما يؤدي الى التكثير أفضل وليسهل تحصيل ما وردهن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة تامة وحجرة تامة حديث حسن وقال صلى الله عليه وسلم من قال برب صلاة الصبح وهو ثمان رجلية قبل أن يتسكلم لا اله الا الله وحده

الشفق فصلي بنا ثم أقبل علينا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا انجل به السجدة صبح هكذا وهذا حديث صحيح قال عبد الحق وهذا نص على انه صلى كل واحدة من سماعي وقتها وقال عبد الله بن مسعود والذي لا اله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلح صلاة قط الا لوقت الصلاة بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع رواء الشيخان (قوله لا غيرهم) أعاد الفجر بلفظ الجمع نظر الى أن المراد بالحاج الجنس المحقق في أفراد كثيرة (قوله كلام من الظهور والعصر) فان أدرك إحدى الصلاتين لا يجوز له الجمع (قوله فهذه أربعة شروط) أو لها عرفة ثنائهما صحة الظهور وثالث الامام أو نائبه ورابعها الاحرام بالجمع (قوله ولا سنة الظهور) استثنى العلامة مسكين سنة الظهور تبعاً للذخيرة والمحيط والسكافي وأثر الخلاف بظهور فيما لو صلى سنة الظهور على الاقل بعد الاذان للعصر لا على الثاني وظاهر الرواية هو الاول فنهى قاله السيد (قوله ولا يشترط هنا سوى المسكان والأحرام) فلا يشترط الجماعة لهذا الجمع وكذا الامام ليس بشرط لهذا الجمع أيضاً ولا يتطوع بينهما ولو اشغل بشيء أو تطوع أعاد الإقامة وعند زفر يعيد الاذان أيضاً من لا مسكين ذكره السيد (قوله ولم تجز المغرب في طريق مزدلفة) التقييد بالطريق اتفاقاً لانه لو صلاها في وقتها لم تجز من لا مسكين (قوله يعني الطريق المعتاد) لا فائدة في التقييد بالمعتاد بل ذكر الطريق اتفق كما علمت (قوله الصلاة أمانة) بالنصب الى صلاتها أمانة وبالرفع مبتدأ وخبر أي موضعها مأمك (قوله فان فعل ولم يعده) أي لم يعدها صلى وهو المغرب أي مع العشاء ولو قدم العشاء على المغرب يعدها على الترتيب فان لم يصلي العشاء حتى طلع الفجر أعاد العشاء الى الجواز ذكره السيد (قوله أرخاف طلوعه) أي لو أعادها بجموعتين (قوله وهو التأخير للاضاعة) في المصباح الاسفار للاضاعة يقال أسفر الفجر اذا ضاع وأسفر الفجر حل بالصلاة اذا ضاعها في الاسفار (قوله أسفر وبالفجر الخ) رواه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وروى الطحاوي باسناده الى ابراهيم النخعي ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجمعت على التنوير بالفجر واسناده صحيح ويسحب البداهة بالاسفار وهو ظاهر الرواية قبل يدخل بغلس ويختم بالاسفار بجر من الغاية (قوله وان في الاسفار تكثير الجماعة) لما فيه من توسيع المجال على التائم والضعيف فيدر كان الجماعة (قوله في جماعة) ظاهراً ولو مع أهل بيته (قوله ثم قعد يذكر الله تعالى) أفاد العلامة القاري في شرح الحصن الحصين ان القعود ليس بشرط وانما المدار على شتمه بالذكر هذا الوقت (قوله ثم صلى ركعتين) رتبة اللهم اركعنا الاشراف وهم اشر من سنة النخعي (قوله تامة) أي كل منها ما أي غير ناقص ثوابها بارتكاب نحو محذور احرام او فساد والمراد الخلل في التامة والتأكيد في ذلك لا بوجوب حقيقة وليس من قبيل الترخيم (قوله وهو ثمان رجلية) أي قبل ان يتربع فلا يصح افراس رجلية تحت ألبية أو تغيير هيئة الجلوس الى صفة يقول بها امام كهنية الجلوس التي يقول بها مالك (قوله قبل أن يتسكلم) الظاهر في أمثاله ان المراد التسكلم بكلام الذي فلا يصح الفصل بذكر آخر (قوله لا غير ذلك) تأكيداً أو تأسيس ان أريد بالوحدة وحدة الذات والصفات والثاني في الشر يك في الافعال (قوله ومحي هذه عشرينيات) المشهور ارادة الصغائر وبعض أهل العلم يطلقون فيهم المكابر في هذا ونظائره ولا حرج على الفاعل المختار الذي لا يسأل عما يفعل (قوله ورفع له عشر درجات) أي في الجنة أي على من لم يقلها (قوله وحسن) أي حفظ (قوله لم يتبع بذنوب) بأن يقع مغفور أو يوفق للتوبة منه (قوله ان يذكره أي الله) (قوله الا الشرك بالله تعالى) أي فانه لو وقع منه يدركه وليس بواقع منه

(١٢ - طحاوي) لا شريك له له الملك وله الجدي ويحيى ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب له عشر حسنات ومحي عنه عشرينيات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حر من كل مكره وحسن من الشيطان ولم يتبع بذنوب أن يذكره في ذلك اليوم الا الشرك بالله تعالى

عن الترمذي هذا حديث حسن
في بعض النسخ حسن صحيح ذكره
توروي وقال صلى الله عليه وسلم من
يكث في صلاة بعد الفجر إلى طلوع
الشمس كان كمن اعتق أربع رقاب
من ولد آدم قيل وقال عليه السلام
من مكث في صلاة بعد العصر إلى
غروب الشمس كان كمن اعتق ثمان
رقاب من ولد آدم قيل وزاد الثواب
لا انتظار فرض وفي الأول لنعفل
والأسفار بالفجر مستحب سفرا
وحقرا (للرجال) الأفي من دلة
للحاج فان التعليس لهم أفضل لو اجب
الوقوف بعدهما كما هو في حق
النساء دائما لأنه أقرب للستر وفي
غير الفجر لا انتظار إلى فراغ الرجال
عن الجماعة (و) يستحب الإبراد
بالظهر (في الصيف) في كل البلاد
لقوله صلى الله عليه وسلم لم أبردا
بالظهر فأن شدة الحر من فجع جهنم
والجمعة كالظهر (و) يستحب
(تجبله) أي الظهر (في الشتاء)
وفي الربيع والخريف لأنه عليه
السلام كان يجعل الظهر بالبرد (الا
في يوم قيم) خشية وقوعه قبل وقته
(فيؤخر) استحبنا (فيه) أي يوم
الغيم ادلا كراهة في وقته فلا يضر
تأخير (و) يستحب (تأخير) صلاة
(العصر) صيفا وشتاء لأنه عليه
الصلاة والسلام كان يؤخر العصر
مادامت الشمس بيضاء نقيية
وليتمكن من العمل قبله (ما لم تتغير
الشمس) بذهاب ضوءها لا يتغير
فيه البصر هو الصحيح والتأخير إلى
التغير مكره وتحريرا قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم تلك صلاة
المنافقين ثلاثا يجلس أحدكم حتى لو
اصفرت الشمس وكانت بين قرني
الشيطان ينقر

لقوله سابقا كان يومه ذلك في حوز من كل مكره اللهم الا ان يخصص المكر ويذكره الدنيا (قوله
من ولد آدم) أي من العرب فان عتق العرب أفضل من عتق النجم وظاهر الحديث أن هذا
الثواب يحصل بمجرد حبس نفسه في صلاة وان لم يذ كر فاذا ذكر حصل له ذلك مع الثواب المتقدم
وعتق العرب يقول به الامام الشافعي وأما عندنا لا يرقون فيحمل نحو هذا الحديث على الغرض
والتقدير (قوله وزاد الثواب) أي في المنتظر بعد العصر لأنه كمن اعتق ثمانيا من الرقاب
(قوله لا انتظار فرض) علة للزيادة (قوله سفرا وحقرا) شتا وصيفا منه ردا وموثقا وأما (قوله
لواجب الوقوف بعده) أي للتفرغ لواجب الوقوف (قوله كما هو في حق النساء دائما) وقيل
الأفضل لمن الانتظار في كل الصلوات مطلقا كما في النهر عن النقيية (قوله ويستحب الإبراد
بالظهر في الصيف) وحده أن يمتنع المشي إلى الجماعات من المشي في ظل الجدران كما في
الايضاح عن الحقائق وقال في السراج بحيث يصلي قبل بلوغ الظل مثلا اه وفي الخزانة
الوقت المكره في الظهور ان يدخل في هذا الاختلاف وإذا أخر حتى صار ظل كل شيء مثله فقد
دخل في حد الاختلاف سوى (قوله في كل البلاد) أي سواء كانت حارة أم لا وسواء اشتد الحر
أم لا وسواء فيه المنعرد والامام وسواء قصد الناس الجماعة من مكان بعيد أم لا فالجواب أن
الإبراد أفضل مطلقا جزم في السراج بأن التخصيص بهذه الأشياء مذهب أصحابنا ورواه في
البحر بأنه مخالف للجمهور والظاهر أن محل الاستحباب ان لم تقم الجماعة أول الوقت والا
قدومه لانها ما سنة أكيدة أو واجبة فلا تترك مستحب إلا أن الامام حينئذ فاته المستحب (قوله
فان شدة الحر من فجع جهنم) عن أبي هريرة مرفوعا أن النار اشتدت حرها قالت
يا رب أكمل بعضي بعضا فأذن لي أتقن فأذن لها بنفسي فأتقن في الشتاء ونفسي في
الصيف فصار وجهي من برد أو زمهرير من نفس جهنم وما وجدته من حواسر ورقت نفسي جهنم
متفق عليه واللفظ مسلم وفي رواية للجباري فأشدهم ما تجدون من الحر في جهنم وما أشدهم
ما تجدون من البرد في زمهرير ما هو الفج بوزن الياء الغلبان من فاحت القدر غلت والمراد
شدة حر النار (قوله والجمعة كالظهر) أصلا واستحبنا بآداب الزمان ذكره الاسمي بجاني
(قوله وفي الربيع والخريف) كذا في القهستاني وبه صرح في جميع الروايات كما في البحر من قوله
ينبغي الحاق الخريف بالصيف والربيع بالشتاء وحري عليه المؤا في حاشية الدرر بخلاف
لهذا المنقول وفي القهستاني عن المستصفي الصلاة أول الوقت أفضل عندنا الا اذا تضمن التأخير
فضيلة اه وفي الخلاصة من آخر الامان ان كان عندهم حساب يعرفون به الشتاء والصيف
فهو على حسابهم وان لم يكن فالشتاء ما شئت فيه البرد على الدوام والصيف ما شئت فيه الحر
على الدوام قال في البقرة في قياس هذا الربيع ما ينسكب فيه البرد على الدوام والخريف
ما ينسكب فيه الحر على الدوام (قوله فلا يتغير فيه البصر) أفاد بذلك أنه ليس المراد مطلق ذهاب
الضوء فانه يتحقق به الدوال فيرجع كلام الشرح الى ما ذكره لعلامة مسكين من أن العبارة
لتغير القرص (قوله هو الصحيح) وقيل ادان في مقدار ربح لم تتغير ودونه تغيرت وقيل بوضع طست
في أرض مستوية فان ارتفعت الشمس على حوائطه فقد تغيرت وان وقعت في جوفه لم تتغير وقيل
غير ذلك (قوله والتأخير الخ) أما الاداء فلا يكره لانه مأثور به ولا يستقيم اثبات الكراهة شيء
مع الامر به كذا في العناية وقيل الاداء مكره أيضا ذكره من لا مسكين اه من السيد ولو تغيرت
وهو فيها لا طائفة لم يكره لان الاحترار من الكراهة مع الاقبال على الصلاة متعذر فجعلوهوا
كذا في غاية البيان (قوله تلك صلاة المنافقين) يحتمل أن ذلك اخبار عن المنافقين المبيحون في
زمنه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن المراد نهائهم على العمل (قوله وكانت بين قرني الشيطان) المراد أنه
لازم جرمها الظاهر في هذا الحين وحضرها ليدعوها بدينها في عبادتها وإيسار المراد الحقيقة فانه

كأنه الذي لا يذكر الله الا قليلا ولا يباح التأخير لمرض وسفر (و) يستحب (تجمله) أي العصر (في يوم الغيم) مع ثبوت دخولها خشية الوقت المكروه (و) يستحب (تجمله) صلاة (المغرب) صيفا وشتاء ولا يفصل بين الاذان والاقامة فيه الا بقدر ثلاث آيات أو جملة خفيفة لصلاة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم بأول الوقت في

ان أمي لري الوابحجر ما لم يؤخروا المغرب الى اشتد النجوم مضاهاة لليهود فكان تأخيرها مكروها (الا في يوم غيم) والامن عذر سفر أو مرض وحضور مائة والتأخير قليلا لا يكره وبقدم المغرب ثم صلاة الجمعة في وقت الغيم هدم تجملها الخشبية وقومها قبل الغروب لشدة الالتباس (فتؤخر فيه) حتى يتيقن الغروب (و) يستحب (تأخير) صلاة (العشاء الى ثلث الليل) الا في رواية السكوني في القدوري ما قبل الثلث قال صلى الله عليه وسلم ولا أن أشق على أمي لأخوت العشاء الى ثلث الليل أو نصفه وفي مجمع الروايات التأخير الى النصف مباح في الشبهة ما روضة دليل النذب وهو قطع السمر المنهي عنه دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة لانه قلما يقوم الناس الى نصف الليل فتعارضت ثبتت الاباحة والتأخير الى ما بعد النصف مكروه سلامة دليل الكراهة عن المعارض والكراهة تحريمية (و) يستحب (تجمله) (العشاء في) وقت (الغيم) في طاهر الرواية لما في التأخير من تقليل الجماعة لظلمة المطر والظلمة وقيدنا السمر المنهي عنه وهو ما فيه لغو أو يفوت قيام الليل أو يؤدي الى تفوت الصبح وأما اذا كان السمر المهمة أو قراءة القرآن وذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة فقهاء حديث مع ضيف فلا بأس به والنهي ليكون ختم الحقيقة بعبادة كما بدت به اليجي

كما قيل ان الشمس قدر الدنيا مائة وستين مرة وهي في السهاء الاربعة لا يتأهلها الشيطان (قوله كذا دليل) أي هذا التقاطع الحب وهذا تشبيه في السرعة فهو كناية عن عدم ايقانها حقوقها (قوله ولا يفصل بين الاذان والاقامة الخ) ولو بقدر صلاة ركعتين كره كراهة صلاة ركعتين قبلها وما في القنينة من استثناء القليل يجعل على ما هو الاقل من قدرهما توفيقا بين كلامهم كافي النهر عن الفتح (قوله بأول الوقت) الباء زائدة (قوله الى اشتد النجوم) أي كثرها (قوله والامن عذر الخ) فلا يكره التأخير حينئذ ليجتمع بينهما وبين العشاء فقط كافي البناء والحلي (قوله والتأخير قليلا لا يكره) أي تصرفا بل يكره تنزيها الى اشتد النجوم يكره تصرفا في قول لا يكره ما لم يغيب الشفق والاصح الاول (قوله وتقدم المغرب الخ) بيان للافضل كافي البحر وغيره ووجه التقدم أن المغرب فرض عين وهو مقدم على فرض الكفاية الذي هو صلاة الجمعة وفرض الكفاية مقدم على السنة (قوله ويستحب تأخير صلاة العشاء الى ثلث الليل) فيه في الخاتمة والتحفة والمحيط الرضوي والبدائع بالشتاء أما في الصيف فيستحب التجهيل نهارا لثقل الجماعة لقصر الليل فيه (قوله وفي القدوري الى ما قبل الثلث) قال في حاشية الدرر وقد ظفرت بان في المسئلة روايتين وهو أحسن ما يوفق به اه فعلى ما في السكوني يؤخرها الى أول الثلث الثاني وعلى ما في القدوري يؤخر الى ما قبل الثلث وعليه فإبقاها أول الثلث الثاني مباح (قوله قال صلى الله عليه وسلم الخ) ورد في التأخير اخبار كثيرة صحاح وهو مذهب أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين وفي تأخيرها قطع السمر المنهي عنه على ما رواه الامام أحمد والجماعة من حديث أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستحب أن يؤخر العشاء وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وأما كره الحديث بعدها لانه ربما يؤدي الى سهو يفوت به الصبح وربما يقع في كلام لغو فلا ينبغي ختم النقطة به أولا لانه يفوت به قيام الليل لمن له به عادة قال الطحاوي أغما كره النوم قبلها من خشية عليه فوت وقتها وفوت الجماعة فيها أو أمان وكل لنفسه من يوقظه في وقتها فيباح له النوم ذكر العلامة الزيلعي وغيره (قوله وفي مجمع الروايات الخ) حاصله أن تأخير العشاء بعد الثلث الى نصف الليل مباح لانه من حيث كونه ينفي الى تقليل الجماعة يكره ومن حيث كونه ينقطع به السمر المنهي عنه ونذب لان السمر ينقطع عنه نصف الليل غالبه فعارض دليل النذب والكراهة فتساقطت فثبتت الاباحة وفيه بحث للكمال اه (قوله ويستحب تجمله العشاء في وقت الغيم) قال في الأكثر كاهداية ونذب تجمله ما فيه عين يوم غيم وبؤثر غيره فيه قال شارح الدرر العيني فأت هذا في ديارهم لان فيه الشبهة أكثر ورعاية الاوقات قليلة وأما في ديارنا المصرية فمكس هذا فينبغي أن يراعى الحكم الاول اه واقره في النهر والدرر في الدرر حكم الاذان كالصلاة تجملا وتأخير (قوله المهمة) كتدبير مصالح المسلمين كما كان صلى الله عليه وسلم لم يفعله مع أبي بكر (قوله ومذاكرة فقهاء) مثلها مطالعة في خاصة نفسه (قوله وحديث مع ضيف) مثلها العرس وظاهر أن المراد بالحديث ما لا انتم فيه (قوله فلا بأس به) المراد به انه يثاب عليه لا ما خلافة أولى منه (قوله والنهي) أي عن السمر بقوله صلى الله عليه وسلم لا سمر بعد العشاء ذكره السيد (قوله بعبادة) هي صلاة العشاء (قوله كما بدت بها) أي بعبادة وهي صلاة الصبح (قوله ان الحسنات يذهبن السيئات) هذا منه يقتضي أن الحسنات اغناها تكفرا اذا تأخرت ببعضهم هم أي سواء تفرقت أم سبقت احداها

ما بينهما من الزلات ان الحسنات يذهبن السيئات (و) يستحب (تأخير) صلاة (الوتر) ضد الشفع بسكون التاء وفتح الواو وكسرهما (الى) قيل (آخر الليل لمن يشق بالانتباه) وأن لا يؤخر قبل النوم لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل

فليوترأوله ومن طمع ان يقوم اخر الليل فليوترأوله فان صلاة الليل مشهودة وذلك افضل وسند كرخلاف في وتر رمضان

(فصل في الاوقات المكرهه) (ثلاثة اوقات لا يصح فيها شيء من الفرائض والواجبات التي لم ت في الذمة قبل دخولها) أي الاوقات المكرهه أوطا (عند طلوع الشمس الى أن ترتفع) وتبيض قدر ربح أو ربحين (و) الثاني (عند استوائها) في بطن السماء (الى أن تزول) أي تميل الى جهة المغرب (و) الثالث (عند غروبها) وضعفها حتى تغدو العين على مقاديرها (الى أن تغرب) لقول عقبة ابن عامر رضي الله عنه ثلاثة اوقات نهى الله رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي فيها وأر نعير موتانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول وحين تضعف للغروب حتى تغرب واه وسلم والمراد بقوله ان تقرب من صلاة الجنابة اذ اللفظ غير مكرر وفكنا به عنها للالزمة بينهم وقد فسر بالسنة نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي على موتانا عند ثلاث وعند طلوع الشمس الخ وإذا انشرفت الشمس وهو في صلاة الفجر بطلت فلا ينتقض وضوءه بالهتفه بعده وعلى انما تنقلب فلا يبطل ولا تنهى كسالى العوام عن صلاة الفجر وقت الطلوع لانهم قد يتبركونها بالمرة والعصاة على قول مجتهد أولى من الترك (وبمعنى أداء ما وجب فيها) أي الاوقات الثلاثة **لكن** (مع المكرهه) في ظاهر الرواية (بكنائز حضرت ومجدة آية نليت فيها) ونافله شرع فيها أو نذر أن يصلي فيها فيقطع

(قوله فليوترأوله) أي قبل النوم لم يشتغل عنه (قوله ومن طمع) المراد به الوثوق بالانتباه آخره (قوله فان صلاة الليل مشهودة) أي تشهدا الملائكة (قوله وذلك افضل) من تنمة الحديث ورواه مسلم وهو الصارف للامر عن الوجوب فلو صلى الى الوتر ونام ثم استيقظ وتغسل بعده لا كراهة وانما فاته الافضل أي حيث كان يثق بالانتباه كادل عليه الحديث والا لا يطلق المصنف في حاشية الدرفوان الغضبية بالاتباه آخر الليل كما في البحر والنهر والظاهر ما قلناه

(فصل في اوقات المكرهه)

مراده بالمكرهه ما يعم المفسدة ليشمل أداء الفرض فيها فالكراهة بابا معنى الغرى ولا يخفى حسن تأخيرها عن الاوقات المستحبة (قوله لا يصح فيها شيء من الفرائض) أداء ووضاء (قوله والواجبات التي لم ت في الذمة قبل دخولها) كالوتر والاذن الملقى وركعتي لطواف وما أفسده من نفل شرع فيه في غير وقت مكرهه ومجدة تلاوة تلبت آيتها في غيره وفي البحر عن المحيط ومجدة السهو كمجدة التلاوة حتى لو دخل وقت المكرهه بعد السلام به لم يفسد ولا يصح للمسلم وسقط عنه به وجب كما لا يابودي في الناقص وفي اقنية مجدة الشكر مكرهه في وقت يكره النقل فيه لاني غيره وفي المعراج وما يفعل عقب الصلاة من السجدة فمكرهه اجماعا ان العوام يعتقون انها واجبة أو سنة (قوله فدر ربح) قدر ربح في الاصل وفي الايضاح حدا لاول والثالث أن لا تختار العين في العين هو الصحيح والمراد بالث وقت العروب (قوله والثاني عند استوائها) وعلامته أن يعتنق الظل عن القمر ولا يخذ في الطول فإذا صاف اند شرع في ذلك الوقت بفرض قضاء أو قبه له وقارن هذا الجزء للطيف شيأ من الصلاة قبل القعود قدر التشهد افسدت (قوله وان نعير موتانا) أي فيها (قوله وعند زوالها) أي قرب زوالها وهو وقت استواء فالعنى عند استوائها حتى تزول (قوله وحين تضعف للغروب) معنى تضعف قبل وهو بالمشاة الغوقية والصاد المجهمة المفتوحة بين وبالياء التحتمية المشددة وأصله تضعف حذف إحدى النامين فتعينا (قوله والمراد الخ) وحمله أبوداود على المعنى الحقيقي والنهي ليس لمتصان في الوقت بل هو وقت كسائر الاوقات انما انقص في أداء الاركان لاستلزام فعلها فيه التشبه بمجدة الكفار وليس هذا كترك واجب فيه فإنه لا يؤثر قصا في الاركان ولا كالصلاة في أرض العير لان اتصال الفعل بالزمان أشد بخلاف المسكان (قوله وقد فسر) أي هذا المراد بالسنة والراوى واحد (قوله بطلت) وعن أبي يوسف لا تبطل ركنه يصبر حتى اذا ارتفعت الشمس اتم حوى عن كشف الاصول ذكره السيد درويش عن أبي يوسف أيضا جوار الفجر اذ لم يكن تأخيرها الى الطلوع قصدا (قوله وعلى أنها تنقلب فغلا الخ) هو قول الامام وأبي يوسف رضي الله عنهما ما كان الجرحان قالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح في الاوقات المكرهه افضل من قراءة القرآن ولعله لان القراءة ترك الصلاة وهي مكرهه فلاولى ترك ما كان ركنا لها بحر (قوله مع المكرهه) أي التعريفة لما عرفت من أن النهي الظني الشبوت الغير المروى عن مقتضا يقيد كراهة التحريم كما في المخبر في البحر عن التحفة الافضل أن يصلى على منازة حضرت في تلك الاوقات ولا يؤخرها بل في الايضاح والتبيين التأخير مكرهه لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث لا يؤخرن جنارة أنت ودين وجد وما يتضيه ويكره وجد لها كف (قوله في ظاهر الرواية) لا كما ظنه بعضهم فمغاها قاله في الشرح وقد علمت ما في البحر عن التحفة وما في الايضاح والتبيين (قوله بكنائز الخ) قال في البحر وظاهر النسوية بين صلاة الجنابة ومجدة لتلاوة له ولو حضرت الجنابة في غير وقت مكرهه فأنجزها حتى صلى في الوقت المكرهه وانما لا تصح وتجب اتمامها كمجدة التلاوة وذكر الاسبيعي أن صلاة الجنابة تجوز مع المكرهه ولا يعيد بها بخلاف مجدة التلاوة (قوله ونافله شرع فيها فان أداءها) وجب بسبب الشرع فيها (قوله فيه طمع

ويقتضى في كامل ظاهره أنه على سبيل الوجوب لانه في مقابلة الكراهة التحريمية (قوله
 لبقائه سببه وهو الجزء الخ) أي والسبب يثبت بحسب ثبوت السبب ان كان كاملا قسما كامل وان كان
 ناقصا قسما نص (قوله مع الكراهة للتأخير) وأما الفعل فلا يكره لعدم استقامة اثبات الكراهة
 للشيء مع كونه أمورا به ونظيره القضاء لا يكره فعله بعد الوقت وانما يحرم تعوقه كما في الدرر
 وقيل الاداء مكره أيضا وأيده في البحر بالنقل والاسناد لال فاز قلت لم لا يجوز زجر يومه كاجاز
 عصر يومه أبوب حنيفة وصدر الشريعة بأنه ذكر في الاصول أن الجزء المقارن الاداء هو السبب
 لوجوب الصلاة وآخر وقت العصر ناقص اذ هو وقت عبادة الشمس فوجب ناقصا فاداء آداء
 كما رجب فإذا اعترض العسا بد الغروب لا تغد لانه وقت كمال والفجر كمال وقت كمال لان الشمس
 لا تغرب قبل وقت طلوعها فوجب كاملا فإذا اعترض العسا بد بالطلوع فغسل لان وقت الطلوع
 وقت ناقص فلم يؤدها كما وجدت رقبته العسا بد أي ما شئت العسا بد وقوله بالغروب المراد به حال
 السقوط وقوله لانه وقت كمال أي الغروب بمعنى تمامه فبقية استخدام فان قيل هذا تعديلا في
 مقابلة النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد
 أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر روى الشيخان
 والطحاوي أحجب بأنه لما وقع التعارض بين هذا الحديث وبين حديث النهي عن الصلاة في
 الاوقات الثلاثة ترجعنا الى القياس كما هو حكم الله ارض فربح القياس حكم حديث الثبني
 في صلاة العصر ورجح حكم الحديث الناهي في صلاة الفجر وترجيح المحرم على المباح اغما هو عند
 عدم ورود القياس أما منعه فلترجيحه له على أنه أجاب في الامراء بأن حديث النهي متأخر
 لانه أبدا يطرا على الأصل الثابت ولان الصحابة رضي الله عنهم حملت به فعلم أنه لاحق (قوله
 لالذات الوقت) فانه رقت كسائر الاوقات غنا النقص في آداء الاركان المستلزم فعلها فيه
 التشبه بعبادة الكفار ففتح (قوله بخلافه من مضى الخ) جواب سؤال حاصله ينبغي أن يجوز بعد
 الاصغر قضاء عصر رأسه شيلا لان الوجوب لما كان في آخر الوقت كان السبب ناقصا فإذا
 قضاء في ذلك الوقت من اليوم الثاني فقد آداء كرجب (قوله يكره فيها النافلة كراهة تحريم)
 فيجب قطعها والاداء في كامل في ظاهر الرواية وقيل لا يصح التنفل فيها كالفرائض لان الدليل
 بقصد المنع ظلما دون عدم الصحة في البعض بخصوصه (قوله والسنة الرواتب) كأن يصلى
 سنة الفجر وقت الطلوع ولا يظهر في غيرها لان وقت الاستواء والغروب ليس فيه سنتن روايت
 وان كان الغرض قضاء فلا سنته ولو أطلق السن ليشمل لكسوف لكان أولى (قوله وقال أبو
 يوسف الخ) فتواه الكمال في الحاوي القديمي وعليه العتوى (قوله لانه استثنى في حديث
 عتبة) الوارد في الاوقات المنبهة وقد تقدم والمراد به ورد في بعض طرقه استثناء يوم الجمعة من
 المنهيات ولهما تنهاز يادة غريبة ولا يعتد بها (قوله ويكره التنفل بعد طلوع الفجر) أي
 قصد ادائى لو شرع في التنفل قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر فلا يصح انه لا يقوم عن سنة الفجر
 ولا يقطعها لان الشرع فيه كان لا قصد اه سيدهم الزباني ومثل النافلة في هذا الحكم
 ماوجب بإيجاب العبد ويقال له لو اوجب لغيره كالندور ور كعتى الطواف وقضائه فعل أفسده أما
 الواجب لعينه وهو ما كان بإيجاب الله تعالى ولا مدخل للعبد فيه سواء كان مقصودا لنفسه
 كخاتمة الكفار وموافقة لآرائهم في عبود التلاوة أو كان مقصودا لغيره كقضاء حق الميت في
 صلاة الخنارة فلا كراهة فيه وهو مثل ما ذكر بعد صلاته أي الفجر وبعض صلاة العصر (قوله
 شاهدكم) أي حاضركم قاله السبكي (قوله ولذا تخفف الخ) المنقول عنه صلى الله عليه وسلم انه كان
 يقرأ فيهم ما الكافرون والاخلاص وروى عن بعض الأئمة كالفرائض أن من واظب على قراءة
 ألم نشرح في الاولى منهما والم تتر كيف في الثانية كفى شر الاداء وشر الالم (قوله بعد صلاته)

ويقتضى في كامل في ظاهر الرواية
 فان مضى عليها مع (كامل
 عصر اليوم) بادائه (عند
 الغروب) لبقائه سببه وهو الجزء
 المتصل به الاداء من الوقت (مع
 الكراهة) للتأخير المنهي عنه
 لالذات الوقت بخلاف من مضى
 لازومه كاملا بخروج وقته فلا يؤدى
 في ناقص (والاوقات الثلاثة)
 المذكورة (يكره فيها النافلة كراهة
 تحريم ولو كان لها سبب كالندور
 وركعتى الطواف) وركعتى الوضوء
 وصلاة المسجد والسنة الرواتب وفي
 مكة وقال أبو يوسف لا تكرر النافلة
 حال الاستواء يوم الجمعة لانه
 استثنى في حديث عتبة (ويكره
 التنفل بعد طلوع الفجر) أكثر من
 سنته قبل آداء العرض لقوله صلى
 الله عليه وسلم يبلغ شأدهمكم
 فأنبكم ألا صلاة بعد الصبح إلا
 ركعتين وليكون جميع الوقت
 مشغولا بالفرض كما ولذا تخفف
 قراءة سنة الفجر (و) يكره التنفل
 (بعد صلاته) أي فرض الصبح

أى فرض الصبح ولو سنة سواء تركها بعد أو بدونه (قوله وبعد صلاة فرض العصر) ولو الجموعة
 بهرقة كما نقله السكالك عن بعضهم ونقله الزاهد في القنية عن محمد الأئمة ومطهر الدين المرعشي
 (قوله وهو جعل الوقت) الفهرير يرجع إلى المعنى الذى فى غير الوقت (قوله كالمشغول فيه)
 الأولى حذف فيه وقوله ولو حكما تربط بعوله جعل يعنى أن الشارع جعله فى الحكم كالمشغول
 حقيقة (قوله وهو أفضل) أى الشغل الحكمى بالفرض أولى من الشغل الحقيقى بالنفل (قوله
 فلا يظهر فى حق فرض) أى إذا علمت أن الأولوية إنما هى بالنظر إلى النفل فلا يظهر الخ (قوله
 وهو المقادير مفهوم المتن) فإن المصنف قيد بالنفل ومفهومه أن الفرض لا يكره أدائه فى هذه
 الأوقات الثلاثة (قوله ويكره التنفل قبل صلاة المغرب) لأن فى الاشتغال بذلك تأخير المستحب
 تجهيله المكر وتأخير الصلاة لا يبرأ وقولهم التأخير قليل لا يكره جعله السكالك على ما هو الأقل من
 الركعتين عملا بعد تأخيرها وهو خلاف ما جئنا به هنا من أن التأخير بركعتين ركعتين حقيقيتين
 لا يكره ويؤيد الأقل قول ابن عمر رضى الله عنهما ما رأيت أحدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
 عليه وسلم يصلي ما بل قال النخعي أنهم ما بدعة (قوله يعنى الأذان والإقامة) فهو من باب التغليب
 أو المراد بالأذان المعنى اللغوى فإن فى الإقامة أهلا ما (قوله ويكره التنفل عند خروج الخطيب)
 وكذا الفريضة الفائتة لصاحب ترتيب كفاى الدرر فلم يشرع فى خروج الإمام ثم خرج لا يقطعها
 لعدم قصده لذلك بل يهمل ركعتين إن كانت نهلا وأردعها إن كانت سنة الجمعة على الأصح لكنه
 يخفف فيها (قوله عند خروج الخطيب من خلوته) أو قيامه للصلاة لم تكن له خلوة أفاده فى
 الشرح ويمكن الاستغناء عن هذه الزيادة بقوله وظهوره فإن فى قيامه ظهورا قال بعض الخذاق
 إن قلت هذا لا يناسب خطبة النكاح وختم القرآن قلت المراد من خروج ما يعم نهيته لذلك أه
 (قوله حتى يفرغ من الصلاة) أى إن كان بعد ما صلاة والا فبعد قراغته منها أو غاصح من التنفل
 حينئذ لأن الاستسقاء فرض والامر بالمعروف فى وقتها حرام لرواية الصحيحين إذا قلت لصاحبك
 أنصت والإمام يحط بقد لغوت فكيف بالنفل واليه أشار المؤلف بقوله اللهم عسى (قوله
 والكسوف) هو على قول الإمام الشافعى والاستسقاء على قول صاحبين رضى الله تعالى عنهم
 قاله فى الشرح وما فى القنية من أنه لا يكره الكلام فى خطبة الجمعة صعب (قوله ويكره عند
 الإقامة لكل فريضة) لم يأتى كتاب الصلاة من الأصل سئل فى المؤذن بأخذ فى الإقامة أكره
 أن يتطوع قال نعم الأركمى الفجر أه وقد ظهر أن المراد بالإقامة هنا إقامة المؤذن لا الشروع
 وهذا بخلاف الإقامة المذكورة فى أدراك الفريضة فإن المراد بها الشروع فى الصلاة كما
 صرحوا به هناك والحاصل أن مصلى السنة أو النافلة كان قبل إقامة المؤذن فله أن يأتى بها
 فى أى موضع شاء من المسجد أو غيره إلا فى الطريق وإن كان وقت الإقامة يدره التطوع غير
 سنة الفجر على قول العامة وكذا يأتى بها بعد شروعه إذا علم أنه يدرك ولو فى مشهد الفرض عند
 أئمةنا الثلاثة خلافا لمن حكى خلاف محمد فيها وبناء على خلافه فى صلاة الجمعة وهو لا يصح
 لوجود الفارق لأن المدار فى الجمعة على أدراك الجمعة وفى الفجر على أدراك فضلها (قوله
 السنة الفجر إذا أمن فوت الجماعة) إنما خصت سنة الفجر لأن لها فضيلة عظيمة قال صلى الله
 عليه وسلم لم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وروى ص لوهما وان طردسكم الخيل أو أن فيهما
 الرقاب ولكن لما كانت للجماعة فضيلة أيضا يعمل بها بقدر الامكان عند التعارض فإن خشى
 فوت الجماعة دخل مع الإمام لأنه لما تعذر أحرازها جهر رأفصلها وهو الجماعة لانه إن ورد
 الوعد فى سنة الفجر لم يرد الوعد بتركها وقد ورد الوعد والوعيد فى الجماعة فعنه صلى الله عليه
 وسلم لم يد الله مع الجماعة من شد شذفى النار وسئل ابن عباس عن رجل يقوم بالليل ويصوم
 بالنهار ولا يصفر الجمعة قال هو فى النار وأيضاً الجماعة مكملة لذاتية والسنة مكملة خارجية وأعلم

(و) يكره التنفل (بعد صلاة)
 فرض (العصر) وإن لم تتغير الشمس
 لقوله عليه السلام لا صلاة بعد صلاة
 العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة
 بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس
 رواه الشيخان والنهي بمعنى فى غير
 الوقت وهو جعل الوقت كالمشغول
 فيه بفرض الوقت حكما وهو أفضل
 من النفل الحقيقى فلا يظهر
 فى حق فرض يقضيه وهو المقادير
 مفهوم المتن (و) يكره التنفل (قبل
 صلاة المغرب) لقوله صلى الله عليه
 وسلم بين كل أذانين صلاة إن شاء
 إلا المغرب قال الخطابي يعنى
 الأذان والإقامة (و) يكره التنفل
 (عند خروج الخطيب) من خلوته
 وظهوره (حتى يفرغ من الصلاة)
 للنهي عنه سواء فيه خطبة الجمعة
 والعيود والحج والنكاح والختم
 والكسوف والاستسقاء (و) يكره
 (هنا الإقامة) لكل فريضة (إلا
 سنة الفجر) إذا أمن فوت الجماعة
 (و) يكره التنفل (قبل
 العبد ولو) تنفل (فى المنزل
 و) كذا (بعده) أى العبد
 (فى المسجد)

أن السنة في السن التي قبل القرائن أن يأتي بها في بيته أو عند باب المسجد وإن لم يمكنه ففي
 المسجد الصبي إن كان الأمام في الشئ وبالعكس وإن كان المسجد واحدًا اختلف أسطوانة
 أرخو ذلك أرفى آخر المسجد بعيدا عن الصقوف في ناحية منه ويكره أن يصلح المخالط الصف
 محاذ للجماعة أو خلف الصف من غير حائل والأول أشد كراهة وأما التي بعدهما فلا فضل فعلها
 في المنزل إلا إذا خاف الاشتغال منها بالذهاب إلى البيت يأتي بها في المسجد في أي موضع شاء
 وأولى مكانه الذي صلى فيه الفرض والأولى أن ينتهي عنه ويكره للأمام أن يصل في مكانه الذي
 صلى فيه الفرض كما في الحجر والكافي (قوله أي صلى العيد) سواء كان مسجد الجماعة أو المسجد
 أصلا للعيد فقط (قوله كان لا يصل قبل العيد شيئا) وحده الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم كان
 حريصا على النوافل ما أمكن فعدم فعله يدل على الكراهة إذ لو لاها لفعل ولو مرة بينا لا باحة
 كما في الحلبي (قوله في جمع عرفة) الأولى حذف إحدى الكلمتين لعطف في أو جمع (قوله لتقويته
 الفرض الخ) أي لما ليس بفرض فيترك ما عليه ويفعل ما ليس عليه وهذا ليس من فعل العلاء
 بل إذا كان الوقت الذي بعده وقت فساد كوقت الطلوع فإنه يترك الواجبات ويقصر على أدنى
 ما يجوز به الصلاة كما في المجتبى (قوله حال مدافعة أحد الاثنين) أي الحصر بأحدهما والمفاد
 على غير ما أورده على بابها الانتهاء دفع للفروج وهو يدفعها لداخل (قوله تنويعه) أي تشتاق
 إليه فإن فيه مشغلا والكره أن لم يضق الوقت والافتقار ولا كراهة عند ذلك (قوله وعند حضور
 كل الخ) من عطف العام (نقطة) أي ما يتصل بالكرهات كراهة الكلام بعد النجس إلى أن يصل
 لا يجزى وفي إبطال السنة إذا فصل به كلام ولا بأس بالمشي لحاجته بعد الصلاة وقيل يكره إلى
 طلوع الشمس وقيل إلى ارتفاعها أو أقام بعد العشاء فأباحه قوم وحظه آخرون وكان صلى الله عليه
 وسلم يكره النوم قبلها والحديث بعدها والمراد به ما ليس بخير وانما يتحقق الخبر في كلام هو عبادة
 إذا لم يباح لا خير فيه كما لا يتم فيه فيكره في هذه الأوقات نقله السيد عن النهر (قوله لا يدخل النقص
 في المؤدى) المراد به فعل العبادات وله نملا لا مقابل الفضاء والله أعلم

باب الأذان

(قوله وإعلام على نعمة الله تعالى) يقع الحمد من جمع علم بمعنى علامة أو بكسرهما أي معلمة أو ذات
 إعلام والمراد بالنعمة واثريد الأول التعبير على والمراد بنعمة الله تعالى الصلاة أو الإيجاب
 والعطف للتفسير وكل منهما نعمة لما يترتب عليه من الثواب (قوله الذي هو إعلام) بكسر الهمزة
 وقوله بدخولها أي الأوقات (قوله لقرينة) وذلك لأن العلامة مجعولة ليعلم بها السبب فهي متأخرة
 عنه (قوله في حق الخواص) أي العلماء فاهم يعلمون الأوقات بالعلامات الشرعية من بلوغ
 الظل المثل وغروب الشمس وطلوع الفجر قال بعضهم حقيق بالمسلم أن يتنبه بالوقت فإن لم ينبه
 الوقت فينبه به الأذان أي يقدم ما يختص بالخواص لشرف سريتهم (قوله وتسميته) المراد به الغظة
 فإنه يتكلم فيه من جهة اشتقاقه (قوله وإفضايتها) أي على الإمامة (قوله وسببه) أي بقائه (قوله
 وتسميته بالسكاب) قال تعالى وإذا ناديت إلى الصلاة الآية أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم
 الجمعة وقصد الانتهاء في الأولى والاختصاص في الثانية وأرق أحد الجارين يعني الآخر (قوله
 والسنة) هو ما سياتي (قوله لانه من باب التعميل) لوجه هذا التعليل ولو قال من باب التفعيل
 ليعيد أنه اسم مصدر لأن المشتد لكأن أولى وهو في الأصل مصدر أدنى أي أعلم ثم صار اسما
 للتأذين فالفعلا بالعقباتي اسما للتعميل مثل وقع ودعا وسلم لا ما وكلما ما وجهازا
 وزق جز واجا والحاصل أن لعظ الأذان مصدران كعلم وضرب كما في الصحاح أي معاها واسم
 للتأذين قياسا والمثد بكسر الميم هسكون الهمزة المنارة ويجوز تخفيف الهمزة كما في المصباح
 وهي محل التأذين ويقال لها منارة والجمع منها ير بالياء التحتية وأول من أحدثها بالمساجد سلمة

باب الأذان

لماذا كرا الأوقات التي هي أسباب
 ظاهرة وإعلام على نعمة الله تعالى
 وإيجابه الغيبي ذكر الأذان الذي
 هو إعلام بدخولها وقدم السبب على
 العلامة لقرينة ولأن الأوقات إعلام
 في حق الخواص والأذان إعلام
 في حق العوام والكلام فيه من
 جهة ثبوته وتسميته وأفضليته
 وتسميته لغسة وتسميته وسبب
 مشروعيته وسببه بشرطه وحكمه
 وركبه وصفته وكيفيةه وبحل شرع
 فيه ووفته وما يطلب من ساهمه وما
 أعذ من الثواب لفاعله فشيئونه
 بالسكاب والسنة وتسميته أذانا
 لأنه من باب التفعيل واختلاف في
 أفضليته

ابن خلف العمري رضي الله تعالى عنه وكان أميراً على مصر في زمن معاوية وكان بلال يأتي
بصحراء لا طول بيت حول المسجد لأمراً من بني النخار يؤذن عليه (قوله ههنا الإمامة أفضل
منه) وكذا الإقامة أفضل منه كافي التنوير وذلك لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على الإمامة
وكذا الخلقة إلى الله دون من بعده وقول عمر رضي الله تعالى عنه لولا الخلافة لأذنبت لئلا
تفضيله عليهما بل مراده لا ذنت مع الإمامة لا مع تركها فيفيد أن الأفضل كون الإمام هو المؤذن
وهذا مذهبننا وكان عليه أبو حنيفة رضي الله عنه كذا في فتح القدير انتهى من الشرح (قوله
الاعلام) أي مطلقاً (قوله اعلام مخصوص) أي بوقت الصلاة وبجتهس بأول الوقت بل
قد يؤخر عنه مع صلاة يندب تأخيرها وهذا أمر يف للعالم فلا يرد أن الغائبة وبين يدي
الخطيب يوم الجمعة ولم يكن الا هو حتى أحدث عثمان رضي الله عنه الاذان الا على دار
بسوق المدينة مرتفعة يقال لها الزوراء (قوله وسبب مشروعيته مشاورة الصحابة الخ) السبب
الاصلي حصول المشقة بسبب عدم ضبط وقت صلاته عليه الصلاة والسلام وذلك انه صلى الله عليه
وسلم لم يقدم المدينة كان يؤخر الصلاة تارة ويجهلها أخرى وبعض الصحابة كان يبادر حرصاً على
الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم فيبغونه بعض مقاصده وبعضهم يشعرون ذلك من المبادرة لظن
التأخير فتشاوروا في أن ينصبوا علامة يعرفون بها وقت الصلاة النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل
تقومهم الجماعة فقال بعضهم بضرب الناقوس فقال صلى الله عليه وسلم هو لانه صارى وقال بعضهم
الشبور وهو البوق فقال صلى الله عليه وسلم هو لانه يود وقال بعضهم الذف فقال صلى الله
عليه وسلم هو لانه يود وقال بعضهم فو قد نارا فقال صلى الله عليه وسلم ذلك للجيوس وقال بعضهم
تنصيراية فاذار آها الناس أعلم بعضهم بعضاً فلم يجبه صلى الله عليه وسلم ذلك فلم تبق آراؤهم
على شيء فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم مهتماً قال صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس ائتوني بآية
الله صلى الله عليه وسلم فمينا أنادين النائم واليهظان ان اأتاني آت رمل أو ثوبان أخضران فقام على
حدر حائط أي قطعة حائط ويده ناقوس فعات أنبياء في هذا فقال ما تصنعون فقالوا نذكر الله به
صلاتنا فقال أفلا ذلك على ما هو خير منه فعات إلى ذسمة قبل الصلاة قائماً وقال الله أكبر حتى
سبحتم الاذان ثم هكت منية ثم قام فقال مثل مقالته الاولى وقال في آخره قد قامت الصلاة مرتين
قال صلى الله عليه وسلم زيد فقضيت الو رسول الله صلى الله عليه وسلم فخيرته بذلك فقال رويها في ألغها
على بلال فانه أتى من صوتاً فألقيتها عليه فقام على أعلى سطح بالمدينة فجعل يؤذن فسمعهم
رضي الله عنه وهو في بيته فاقبل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أزاريم رول فقال يا رسول
الله والذي بعثك بالحق نبياً لقد رأيت مثل ما رأى إلا انه سبقني فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم قلته الحمد والله لا ثبت روي أن سبعة من الصحابة رأوا ذلك الرأى في تلك الليلة واختلف في
هذا الملك فقيل جبريل وقيل غيره وثبت الاذان بأمر صلى الله عليه وسلم وأما الرؤا فسبب على
أنه يحفل بمقارنة الوحي لما يؤيده ما روى أن عمر لما رأى الاذان جاء ليخبره النبي صلى الله عليه
وسلم فوجد الوحي قد سبقه بذلك وقبل ان ثبت بعلم جبريل ليلة الامراء بن صلى الله عليه الصلاة
والسلام بالانبياء والملائكة اماماً وانما لم يعمل به صلى الله عليه وسلم لانه هذه الرؤا بالظن
ان ذلك مخصوص بتلك الصلاة وهو كالأقامة من خصائص هذه الامة وما يرى ان آدم
نزل الارض استوحش فتأدى جبريل بالاذان لا ينافي الخصوصية لان المراد خصوصية الصلاة
وفي الدرر المنبغة أول من أحدث اذان اثنين معا بنو أمية وأول ما زيدت الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بعد الاذان على المنارة زمن حاجي بن الاشرف شعبان بن حسين بن محمد بن
قلاوون بأمر المحتسب نجم الدين الطنيدى وذلك في شعبان سنة ١٠٤٠ هـ في ربيع وسبعهائة كذا
في الاوائل للسبب ووطى والنواب من الاقوال أنهم ابدعة حسنة وكذا تسبح المؤذنين في الثالث

ههنا الإمامة أفضل منه ومعناه لغة
الاعلام وشريعة اعلام مخصوص
وسبب مشروعيته مشاورة
الصحابة في صلاة يعرفون بها وقت
الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم

الاخير من الليل وحكى بعض المالكية فيه خلاف اذ بان بعضهم منع ذلك اعادة في النهر (قوله
 وشرع في السنة الاولى) على الراجح وقبل ذلك كانوا يصلون بالمناداة في الطرق الصلاة الصلاة
 أو الصلاة جامعة فيجتمع الناس فلما صرفت القبلة أمر بالاذان (قوله في المدينة المنورة) بيان
 لمحل مشروعيته (قوله وسببه) أي البقائي كما سبق (قوله ومنه) أي من شروطه أي شروط صحته
 (قوله ميتا) أي حسن الصوت حاله روى ان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قال المؤذن اذن
 حسنا والافأهتر لنا (قوله لزوم اجابته) أي وجوبه اذ قيل سنة وقوله بالفعل ضعيف وفيه حرج
 والمتمم تدب الاجابة بالقول فقط (قوله والقول) الواو بمعنى أو وهي الحكاية للخلاف (قوله
 أوقات الصلاة) أي أصلا واستصحابا (قوله ولو قضاء) فيه ان القضاء لا وقت له اللهم الا أن يراد
 بالوقت وقت الفعل (قوله ويطلب الخ) مستغنى عنه بقوله وحكمه الخ زائعا ذكره بيانا لقوله أولا
 وما يطلب من سامعه (قوله كالفعل) قد علمت ما فيه (قوله فلا يسر بواجب على الأصح) وقيل انه
 واجب لقول محمد لواجتمع أهل بلدة على تركه قاتلتهم ولوتر كد واحد ضربه وحسبته قال في
 المعراج وغيره والقولان متغايضان لان السنة المؤكدة لها حكم لواجب في حقوق الاثم بالترك
 وان كان الاثم مقولا بالتشكيك ثم ان محمد لا يخصص الحكم المذكور بالواجب بل هو في سائر
 السنن فلا دليل فيه على الوجوب والسنة فوهان سنة هدى كالاذان والاقامة وتر كما يوجب
 الاساءة وسنة زائدة وتر كما لا يوجبها كسنة النبي صلى الله عليه وسلم في قعوده وقيامه ولبسه
 رأ كاه وشربه ونحو ذلك كما في السراج وذكر الاولى فعلها لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله
 اسوة حسنة (قوله لعدم تعليمه الاعرابي) الغدير الاذان من اضافة المصدر الى مفعوله الاول
 والاعمال هو صلى الله عليه وسلم يعني انه لما علم الاعرابي كيف يصلي لم يذكر له الاذان (قوله سنة
 مؤكدة) بالنصب مفعول لسر مبهز للنوع وقوله وكذا الاقامة مبهمة وأخير بالنظر للشرح
 ومهطوف على الاذان من هطف المفردات بالنظر الى المتن (قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم)
 الحديث قاصر على الاذان (قوله على الصحيح) وقيل هو له لان الوقت لهما (قوله ولو صلى
 الفرائض منفردا) اثبات المنفرد به على سبيل الافضية فلا يس في حقه مؤكدا والمكروه له ترك
 الاذان والاقامة مع احتيا لوترك الاذان وأتى بالاقامة لا يكره كما في البحر (قوله فانه يصلي خلفه
 الخ) أخرجه عبد الرزاق عن سلمان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان
 الرجل بارض لحانت الصلاة فليمتوضأ فان لم يجد ماء فليتميم فان أقام صلى الله عليه وسلم كان وان أذن
 وأقام صلى الله عليه وسلم من جنود الله ما لا يرى طرفاه (قوله وكرها للنساء) اعلم أن الاذان والاقامة من
 سنن الجماعة المستحبة فلا يندب ان الجماعة النساء والعبيد والعراة لان جماعتهم غير مشروعة كما في
 البحر وكذا الجماعة المذمومة من يوم الجمعة للظهور في المصروفان أداءهم ما كروه كما في الحلبي
 (قوله من كراهتهم ما هن) لان معنى ظاهر على السور وقع صوتهم وحام والغالب أن الاقامة تكون
 برفع صوت الا أنه أقل من صوت الاذان (قوله يكبر في أوله اربعا) بصوتين رأ كبر ما بمعنى أعظم
 أو أقدم وقبل بمعنى عظيم فأفعل التفضيل ليس على بابه كقوله تعالى وهو أهون عليه أي هين
 وانما يكبر بأهون تقريرا لقول الخطابين اذا اعادة عندهم أسهل من الابتداء (قوله وروى
 الحسن مرتين) وهو رواية عن أبي يوسف وبه قال مالك (قوله ويجزم الراي في التكبير) كان
 أبو العباس المبرد يقول مع الادان موقفا في مقاطعه كقولهم حي على الصلاة حي على الفلاح
 والاصل فيه الله أكبر الله أكبر بتسكين الراء فقلت فتحة الالف من اسم الله الى الراء وهذا
 يقتضي تعيين التسكين في الراء الثانية وكذا الاولى غير أنه قد نقل فتحة الالف اليها والتحقيق
 أن الراء الاخرة ساكنة لا محالة وهو محتمل فيهما قبلوا بين الفهم والفتح فخلصا من الساكنين
 اذ لا يمتنع في ذلك كما لا يخفى وانما الجلالة مرفوعة في جميع الحالات أعاده بعض الأفاضل

وشرع في السنة الاولى من الهجرة
 وقيل في الثانية في المدينة المنورة
 وسببه دخول الوقت وهو شرط له
 ومنه كونه باللفظ العربي على
 الصحيح من مائل وشرط كماله كون
 المؤذن سالما حالما بالوقت طاهرا
 متفقا لأحوال الناس زاجرا من
 تغلب عن الجماعة صينيا فكان
 مرتفع مستقبلا وحكمه لزوم اجابته
 بالفعل والقول وركنونه الالفاظ
 المخصوصة وصفتها سنة مؤكدة
 وكيفية التوسل ووقته اوقات
 الصلاة ولو قضاء وبالمب من سامعه
 الاجابة بالقول كالفعل وسند ذكر
 بيان الالفاظ ومعاينتها قوله (سن
 الاذان) فلا يس بواجب على الأصح
 لعدم تعليمه الاعرابي (و) كذا
 (الاقامة سنة مؤكدة) في قوة
 الواجب لقول النبي صلى الله عليه
 وسلم اذا حضرت الصلاة فليؤذن
 لكم احدكم ولو يؤم احدكم فهو
 اولاد اؤمهم ما (للفرائض) ومنها
 الجماعة فلا يؤذن له يد واستسقاء
 و- نمازة وتر فلا يقع اذان العشاء
 للوتر على الصحيح (ولو) صلى
 الفرائض (منفردا) بفلاوته
 يصلي خلفه جنود من جنود الله
 (أداء) كان (أو قضاء) سفرا أو
 حضرا) كقوله النبي صلى الله عليه
 وسلم (لرجال وكرها) أي الاذان
 والاقامة للنساء (لما روى عن ابن
 عمر من كراهتهما) (و) أشار الى
 ضبط الالفاظ بقوله (يكبر في أوله
 اربعا) في ظاهر الرواية وروى
 الحسن مرتين ويصم الزا في
 التكبير

وليسكن طيات الاذان والاقامة في
والاقامة جزم والتكبير جزم أي
لافتتاح الصلاة (ويثنى التكبير
آخره) هود الله العظيم (كفا في الغاية)
وحكمة التكبير تعظيم شأن
الصلاة في نفس السامعين (ولا
ترجيع في) كفى (الشهادتين)
لان بلا لارضى الله عنه لم يرجع
وهو أن يخضع صوته بالشهادتين
ثم يرجع فيرفعه بهما (والاقامة
مثله) لغز الملك النازل (يريد)
المؤذن (بعد فلاح الفجر) قوله
(الصلاة خير من النوم) يكررها
(مرتين) لان النبي صلى الله عليه
وسلم أمر به بلا لارضى الله عنه
وخضع به الفجر لانه وقته ومغفلة
(و) يزيد (بعد فلاح الاقامة قد
قامت الصلاة) ويكررها (مرتين)
كافعه الملك (ويقهول) يرسل (في
الاذان) بالفصل يستكتين كل
كلتين (ويسرع) أي يحدرد (في
الاقامة) للأمر به في السنة (ولا
يجزى) الاذان (بالفارسية) المراد
غير العربي (وان لم أنه اذان
في الاظهر) لو روده بلسان عربي
في اذان الملك النازل (ويستحب
أن يكون المؤذن صالحا) أي متقيا
لانه أمين في الدين (عالم بالسنة)
في الاذان (و) عالم بدخول (أوقات
الصلاة) لتصحح العبادة (و) أن
يكون (على وضوء) لقوله صلى الله
عليه وسلم لا يؤذن الا متوضئا
(مستقبل القبلة) كفاه الملك
النازل (الا أن يكون راصيا)
لضرورة - فروع - ويكره في
الحضر را كفا في ظاهر الرواية
(و) يستحب أن يجعل (أصبعيه في
أذنيه) لقوله صلى الله عليه وسلم
لبلال رضى الله عنه اجعل أصبعيك
في أذنيك فانه ارفع لصوتك وقال

(قوله ويسكن طيات الاذان) يعني للوقوف والاولى ذكره (قوله في الاذان حقيقة) أي الوقف
الذي لاجله السكون حقيقة في الاذان لاجل الترس فيه (قوله وينوي الوقف في الاقامة) لانه
لم يقف حقيقة لان المطلوب فيها الحدرد افاده في الشرع (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) هالة لقوله
ويسكن الخ ويأتى بالشهادتين كل واحد مرتين يفصل بينهما بسكتة وهكذا الخ ويأتى بحى على
الصلاة وهو المقصود من الاذان لان المراد نداءهم الى الصلاة بل هو الاذان في الحقيقة الا انه مسمى
المجموع اذنا مجازا تسمية لكل باسم الجزء المحصول المقصود بذلك وهو الاعلام بدخول الوقت ومعين
الاقامة بها لاجل قد قامت كفاي التبيين وهي هنا بمعنى أقبلوا لانه هو الذي يتعدى على ومعنى
حى على الفلاح أقبلوا على ما فيه فلا حاكم ونجاة لكم وهي الصلاة أو أقبلوا على الصلاة ما جلاوه على
الفلاح أجلا قالوا وايس في كلام العرب كاة أجمع للغير من افط العلاح ويقرب منه الصلحة
ذكره النووي في شرح مسلم (قوله هود الله العظيم) هذا بيان حكمه عادة التكبير وحكمة
تكريره ذكرها بعد (قوله تعظيم شأن الصلاة) وليكون أدعى الى المسارعة الى الطاعة والاجابة
(قوله لان بلا لم يرجع) في جميع الحالات وكذا ابن أم مكتوم وقال الشافعي انه سنة لترجيع
أي محذورة بامر صلى الله عليه وسلم وأوجب بانه كان تعليمه فظنه ترجيعه ما بان أباحذورة كان
مؤذنا بكة وكان حديث عهد بالاسلام فأخفى كلتي الشهادة حياء من قومه ففرك النبي صلى الله
عليه وسلم أذنه وأمره أن يعود فيرفع صوته ليعلم أنه لا يحيا من الحق (قوله والاقامة مثله) حسا
ومعنى وصفة الاما استثنى واختصاصا وسببا ولا حن ولا ترجيع فيها (قوله الصلاة خير من
النوم) اغما كان النوم مشار كالصلاة في الخير لانه قد يكون صادا اذا كان وسيلة الى تحصيل
طاعة أو ترك معصية ولا يكون راحة في الدنيا والصلاة راحة في الآخرة وراحة الآخرة أفضل قاله
في النسخ وهل يأتي به في اذان الغائنة محل توقف (قوله بالفصل الخ) وقيل بتطويل الكلامان
كفاي البحرص عقد القرائد وكل ذلك مطلوب في الاذان فيطول الكلمات بدون تغن وتطريب
كفاي العناية (قوله بين كل كلتين) أي جملتين الا في التكبير الاول فان السكتة تكون بعد
تسكيرتين (قوله أي يحدرد) من باب نصر ولوعكس بأن حدر بالاذان وترسل بالاقامة كرهه قال
في القمع وهو الحق اه والسنة أن يعاد الاذان لغوات تمام المقصود منه كفاي القهستانى وكذا
الاقامة كفاي العناية وهذا على سبيل الافضلة كفاي النهرو قيل لاتعاد الاقامة لترك الحدرد لهم
مشروعية تكرارها وجميع (قوله ولا يجزى الاذان بالفارسية) الطاهر ان الاقامة مثله للعلة
المذكورة (قوله ويستحب أن يكون المؤذن صالحا) لانه يكون على المسكان المرتفع وبعض النساء
في محن الدار والسطح وليؤمن على الاوقات لقوله صلى الله عليه وسلم ليؤذن لكم خياركم وليؤمكم
اقرؤكم والمصالح من يكون قائما بحقوق الله تعالى وحقوق العباد وما كان ذلك قلبه لا وكان
المراد خلافه بينه بقوله أي متقيا والمراد أن يكون ظاهر العدالة (قوله بالسنة في الاذان)
كتر يسع التكبير والترسل (قوله مستقبل القبلة) والاقامة مثله ولوتر كذا جاز المحصول المقصود
وكره تنزيها (قوله ضرورة سفر) الظاهر أن المراد به اللغوى دون الشرعى لمقا بلته بالحضر
وبدله أنعم بأحوا التنقل را كما خارج المصر مطلقا في الاذان أولى افاده بعض الافاضل (قوله
ويستحب أن يجعل أصبعيه) أي السبابتين والمراد أغلظتها وهو ليس بسنة أصلية اذ لم يكن في
أذان الملك النازل من السماء ولم يشرع لاص لالهلام بل للبالغة فيه وان جعل يديه على
أذنيه مفسن (قوله لا يسمع مدى صوت المؤذن) المدى كلفى الغاية وهذا شروع في بيان فضل
فاعله وهو هالة لقول المصنف وأن يجعل الخ المندرفع الصوت بالاذان في الناساني له مثل أجر
مر صلى الله عليه وسلم ويخرج من قبره يؤذن والمؤذنون أطول الناس اهنا قايوم القيامة أي أكثر
الناس رجاء وقيل أكثر الناس اتباعا لانه يتبعهم كل من يصلى بأذانهم يقال جاء الى حق من

الناس أي جماعة رقيـل قطول اعناقهم فلا يطعمهم العرق يوم القيامة وضبط بكسر الهمزة
والمعنى أنهم أشد الناس اسهرا في السير وورد أن المؤذن يجلس يوم القيامة على كتيب من المسك
وأنة لا يموت الفزع الا كبر وفي الضياء روى أنه صلى الله عليه وسلم أذن في سفر بنفسه وأقام
وصلى الظهر (قوله بينما بالصلاة الخ) صححه الزيلعي وقيل يحول بهما جميعا في الجهتين قال السكال
وهو الاوجه قال في النهر لانه خطاب للقوم فيواجههم به واختصاص اليهم بالصلاة واليسار
للملاح تحكيم بلا دليل (قوله ولو كان وحده في الصحيح) وقال الحلواني ان أذن لنفسه لا يحول
لانه لا حاجة اليه (قوله لانه سنة الاذان) ولو اولو دأب خوف (قوله ويستدير في صومعته) بان
يخرج رأسه من الكوة اليمنى ويقول ما يقول ثم يذهب الى الكوة اليسرى ويقف على ذلك كما في
لدر من غير استتار له لانه مكره كما في الفتح والصومعة المنارة وهي في الاصل متعبد
الراهب ذكره العيني ويحول في الاقامة اذا كان المكان متسعاً وهو اعدل الاقوال كما في النهر
واختلف في اذان المعرب والظاهر أنه يؤذن في مكان عال أيضاً كما في السراج ويكره أن يؤذن
في المسجد كما في القهستاني من النظم فان لم يكن ثمة مكان مرتفع للاذان يؤذن في فناء المسجد
كما في الفتح (قوله ويفصل بين الاذان والاقامة) لقوله صلى الله عليه وسلم لبلال اجعل بين اذانك
واقامةك نفساً حتى يقضى المتوضى حاجته في مهل وحتى يفرغ الآكل من أكل طعامه في مهل
هـ والنفس بفككتين واحداً للناس وهو ما يخرج من الحى حال التنفس ولان المقصود بالاذان
اعلام الناس بدخول الوقت ليتجهزوا للصلاة بالطهارة فيحضروا المسجد ويوصل بنتقى هذا
المقصود (قوله لكرامة وصلهما) في كل صلاة اجماعاً (قوله بقدر ما يحضر الملائمون) الا اذا علم
بضعيف مستعجل فانه ينتظره ولا ينتظر رؤس المحلة كما في الفتح وما في المتن أن تأخير الاقامة
وتطويل القراءة لادراك بعض الناس حوام جدامعناه اذا كان لاجل الدنيا تأخيراً وقتاً طويلاً
يشق على الناس لانه اهانة لاحكام الشرع والحاصل أن التأخير اليسير للاهانة على الخبير غير
مكروه ولا بأس أن ينتظر الامام انتظاراً وسطاً كما في المضمرات (قوله مع مراعاة الوقت
المستحب) فلا يجوز التأخير منه الى المكروه مطلقاً (قوله اذ قد رثلاث خطوب) هذه رواية
عن الامام وهذه الاحوال متعارفة عند من يفصل بينهم ما يجلسه خفيفة بقدر ما تمكن مقبولة
وبستقر كل حضور في مقصده كما في الفصل بين الخطبتين والخلاف كما قال الحلواني في الافضلية
لا في الجواز (قوله ويشوب الخ) هو اعادة مطلق العود الى الاعلام بعد الاعلام وشرها هو العود
الى الاعلام الخصوص (قوله بعد الاذان) على الاصح لا بعد الاقامة كما هو اختيار علماء الكوفة
(قوله في جميع الاوقات) استحسنته المتأخرون وقد روى احمد في السنن والبخاري وغيرهما باسناد
حسن موقوفاً على ابن مسعود ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ولم يكن في زمنه صلى الله
عليه وسلم ولا في زمن أصحابه الا ما أمر به بلال ان يجعله في اذان الفجر (قوله في الاصح) ويكره
هذه في غير الفجر لانه وقت نوم وغفلة بخلاف غيره (قوله بحسب ما تعارفه أهلها) ولو بالتخفيف
لان المقصود الاعلام كما في الهرع المجتبى (قوله كقوله) أي المؤذن فيسبكون المشوب هو
المؤذن لانه لا ينبغي لاحد أن يقول لمن فوقه في العلم والجاهات وقت الصلاة سوى المؤذن لانه
استفضال لنفسه (قوله قوموا الى الصلاة) أي أوقوموا (قوله وهو التطريب) أي التغيي به بحيث
يؤدى الى تغيير كلمات الاذان وكيفياتها بالحركات والسكان ونقص بعض حروفها أو زيادتها
فلا يحل فيه ولا في قراءة القرآن ولا يحل معاه لان فيه تشبه بفعل الفسقة في حال فسقهم فاتهم
يتربغون اهـ من الشرح ببعض تعبير (قوله والخطأ في الالهاب) ويقال له لحن ويدل على اللحن
على العظنة والعهم لما لا يتقن له غيره ومنه الحديث لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض
انتهى من الشرح (قوله وأما تحسين الصوت بدونه) أي بدون ماد كرم الترخم والخطأ في

ويستغفر له كل رطب ويابس هـ
(و) يستحب (أن يحول وجهه بينا
بالصلاة ويساراً بالهلاج) ولو كان
وحده في الصحيح لانه سنة الاذان
(ويستدير في صومعته) ان لم يتم
الاعلام بمحول وجهه (ويفصل
بين الاذان والاقامة) لكرامة
وصلهما (بقدر ما يحضر) القوم
(الملائمون للصلاة) للامر به (مع
مراعاة الوقت المستحب و) يفصل
بينهما (في المغرب بسكتة) هي
(قـ) در قراءة ثلاث آيات قصار
أو آية طويلة (أو) قدر (ثلاث
خطوات) أو أربع (ويشوب) بعد
الاذان في جميع الاوقات لظهور
التواني في الامور الدينية في الاصح
وتشوب كل بلد بحسب ما تعارفه
أهلها (كتوله) أي المؤذن (بعد
الاذان الصلاة الصلاة يا مصلين)
قوموا الى الصلاة (ويكره التطمين)
وهو التطريب والخطأ في الالهاب
وأما تحسين الصوت بدونه فهو
مطلوب

(و) يكره (اقامة المحدث وأذانه)
 لما رويناه لما فيه من الداء لما
 لا يجيبه فيه واتبعت هذه الرواية
 لموافقتها نص الحديث وان صح
 عدم كراهة أذان المحدث (و) يكره
 (أذان الجنب) رواية واحدة
 كقامته (و) يكره بل لا يصح أذان
 (صبي لا يعقل) وقيل والذي يعقل
 أيضا لما رويناه (رجنون) ومعه
 (وسكران) افسقه وعدم تعيينه
 بالحقيقة (و) أذان (امرأة) لأنها
 ان خففت صوتها اخلت بالاعلام
 وان رفعت ارتكبت معصية لانه
 هورة (و) أذان (فاسق) ان خبره
 لا يقبل في البيانات (و) أذان
 (قاصد) لخالفه صفة الملك النازل
 الانفسه (و) يكره (الكلام في
 خلال الاذان ولو برد السلام
 (و) يكره الكلام (في الاقامة)
 لتعويت سنة الموالاة (و) يستحب
 احادته أي الاذان بالكلام فيه
 لان تكراره مشروع كأي الجمعة
 (دون الاقامة ويكرها) أي
 الاذان والاقامة (لظهر يوم
 الجمعة في المصير) لمن فاتتهم الجمعة
 كجماعتهم مثل المسجودين (ويؤذن
 للقائنة

الاهراب وأما التحميم للام الجلالة فلاناس به لانه لغة أهل الجار ومن يليهم ولغة أهل البصرة
 الترقيق ومن أبي مجاهدانه يجتاز تغليظ اللام بعد فحة أو ضمة والترقيق بعد الكسر وعامة في
 السكامة (قوله ويكره اقامة المحدث) للزوم الفصل بين الاقامة والصلاة بالاستغفار بالوضوء
 كأي العنابة والسنة وصلها بالصلاة من تقسيم وروى انهم لا تكرر والاو هو المذهب كأي البحر
 والنهر (قوله وأذانه لما رويناه) من قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا متوضئ (قوله لما
 لا يجيب) أي لعبادة لا يجيبها لنفسه فعماد الصلاة محذوف (قوله واتبعت هذه الرواية) وهي رواية
 الحسن عن الامام كأي القهستاني عن النخعة الا ان النخعة بالبناء أحسن كأي السراج (قوله
 وان صحح الخ) وهو ظاهر الرواية والمذهب كأي الدرر (قوله كقامته) لانها أقوى من الادان كأي
 البحر والنهر (قوله بل لا يصح أذان صبي لا يعقل) لانه لا يلتفت الى أذانه كالجنون ونحوه فربما
 ينتظر الناس الاذان المعتبر والحال انه معتبر في نفس الامر فيخرج الوقت وهم ينتظرون فيؤدى
 الم تعويت الصلاة وفساد الصوم اذا كان في الفجر أو الشك في صحة المؤدى أو ايقامها في وقت
 مكروه كأي البحر والنهر (قوله وقيل والذي يعقل أيضا) ظاهر الرواية صحة بدون كراهة لانه من
 أهل الجماعة كأي السراج والبحر (قوله لما رويناه) من قوله صلى الله عليه وسلم لم يؤذن لكم
 خياركم اه من الشرح (قوله لنفسه) الاولى قدوة ليعلم المسلمون من مباح ذكره السيد (قوله
 بالحقيقة) الباء زائدة أي لعدم تعيينه حقيقة اذان عن غيره (قوله وأذان امرأة) قال
 في السراج اذا لم يعيدوا أذان المرأة فكأنهم صلوا بغير اذان وجزم به في البحر والنهر وهذا يفيد
 عدم الصحة ويمكن ارادته هذا لانهم قد يطلقون الكراهة على عدم الصحة كأي اذان المجنون
 والصبي الغير العاقل (قوله لانه هورة) ضعيف والمعتمد انه فتنه فلا تعسر دفع صوتها اصلاتها
 ومثل المرأة الخنثى المشكل (قوله وأذان فاسق) هو الخارج عن أمر الشرع بارتكاب كبيرة
 كذا في الجوى (قوله لان خبره لا يقبل الخ) فلم يوجد الاعلام المقصود السكامل (قوله وأذان
 قاصد) أي وراكب الا المسافر اضرة السرور يعلم حكم أذان المضطجع بالاولى نهر (قوله الا
 لنفسه) لعدم الحاجة الى الاسلام وأما الاقامة فتكرهه بلا قيام مطلقا (قوله ويكره الكلام
 في خلال الاذان) لانه ذكر معظم كالحطبة والكلام يحل بالتعظيم ويغير النظم المسنون وفي
 المضمرات ويكره التخفيف عند الاقامة والاذان لانه بدعة قال في البرهان الحلبي كذا أطلقوه
 ولا يخفى ان المراد لم يكن لعذر كبلغ عنه عن الكلام أو تحسيس الصوت ومن المكرهات الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء الاقامة لانه بدعة ولوروق في الاذان لتخفيف أو سهو
 لا يعيد الا اذا طالت الوقعة كأي القنينة (قوله ولو برد السلام) ولا يرد في الحال ولا بعد الفراغ
 ولا في نفسه على المعتمد وكذا القارئ والمصل والخطيب وأجمعوا على عدم الوجوب على من غلط
 ومكشوف عورة مطلقا لان السلام عليهم احرام وكذا لا يجب على قاض ومدرس ولا يجب رد سلام
 السائل كأي القرماني عن القنينة (قوله بالكلام فيه) أي مطلقا وقيل لا بعد مطلقا فانها
 يعاد بالكلام الكثير دون اليسير وهو الاشبه كأي البحر عن الخلاصة والكلمة والكلمتان يسير
 كأي القهستاني (تبيينه) اذا كان المقيم غير الامام أتمها في موضع البداءة وان كان اماما من
 أي يوسف بقها في موضعه وخبره العقيدة مطلقا وحزمه في الخلاصة وصح ما روى عن أبي يوسف
 (قوله في المصير) فيه لانه أهل السواد لا يكرهه لم ذلك لانه لا جمعة على أهله
 كأي البحر من باب الجمعة وقول السيدان العربية كالصرا اذا كان لها مسجد فيه أذان واقامة
 وان لم يكن لها مسجد فكالمساو وجزاه الى البحر ليس في محله لان صاحب البحر ذكر
 ما نقله السيد في شرح قول السكتز وكره تركهما للمسافر المصلي في بيته في المصير (قوله لمن فاتتهم
 الجمعة) سواء كل لعذر أم لا قبل صلاة الجمعة أو بعد ها بجماعة أم لا (قوله ويؤذن للعائنة

ويقيم) لان الاذان والاقامة من سنن الصلاة لا من سنن الوقت والقضاء يحكي الاداء قال في
 الشرح والاطلاق ينهـل القضاء في المسجد والبيت واسكن في المجتبي عزيا الى الحـلواني ان
 سنة القضاء في البيوت دون المساجد فان فيه تشويشا وتقليظا اهـ قال صاحب البحر
 واذا كنوا صرحوا بأن الفائقة لا تقضى في المسجد لما فيه من اظهار التكاسل في اخراج الصلاة
 عن وقتها فالأخفاء بالاداء لها أولى بالمع اهـ الا اذا كان التعويت لامر عام فلا يكره في المسجد
 لانتعاش العلة (قوله في الخبر الذي قضاه الخ) عن زيد بن أسلم قال عرض رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ليلة بطريق مكة وكل بلالا ان يوقظهم للصلاة فردد بلال ورددوا حتى استيقظوا وقد
 طلعت عليهم الشمس وقد فزعوا فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يركبوا حتى يخرجوا
 من ذلك الوادي وقال ان هذا اراد به شيطان فركبوا حتى خرجوا من ذلك الوادي ثم أمرهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتزولوا ان يتوضؤا وأمر بلالا ان يتأدى للصلاة ويقيم فصلي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وقدر أي من فزعهم فقال أيها الناس ان الله قبض أرواحنا
 ولوشاء ردها علينا في حين غير هذا فاذا رقد أحدكم عن الصلاة أو نسيها ثم مزع اليها فليصلها كما
 كان يصلها في وقتها ثم التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أبي بكر الصديق فقال ان الشيطان
 أتى بلالا وهو قائم يصلي فأخذه به ثم لم يزل يمدقه كما بدأ الصبي حتى نام ثم دعا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بلالا فأخبر بلال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الذي أخبر به رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أبابكر فقال أبو بكر رضي الله عنه أشهد أنك رسول الله وأهـ مالك في موطنه
 مرسل والنهر يس التزول آخر الليل (قوله والا كل فعلاهما) لان الأخذ بزيادة أولى
 خصوصا في باب العبادات كذا في البدائع (قوله يوم الاحزاب هو يوم الخندق وكان في السنة
 الرابعة من الهجرة قاله في الشرح) (قوله ان اتحد مجلس القضاء) أما ان اختلف فيؤذن
 للاداء في المجلس الثاني أيضا (قوله لمخالفة فعل النبي صلى الله عليه وسلم) علة لقوله وكروه ترك
 الاقامة (قوله وفي بعض الروايات الخ) قد علمت أن الأخذ بزيادة أولى (قوله واذا سمع
 المسنون منه) فلو لم يسمع له بعد أو لم يسمع له لا تشرع له المتابعة ولو علم أنه اذان كما ذكره النووي في
 شرح المهذب أي وقواهـ دنا نأياه وفي شرح الشفاء للشهاب قيل لا يشترط معاه السك ولا
 وهمه ومفهوم التقييد بالمسنون انه اذا كان على غير وجه السنة لا تندب متابعته ومفاهيم الكتب
 حجة (قوله وهو ما لا خلاف فيه) وان يقع في الوقت كما في مواهب الرحمن وفي الجزاية يندب القيام
 عند معاه الاذان اهـ وهل يستقر الى فراغه أم يجلس قال في النهر لم أره ثم اذالم يجيب حتى فرغ
 سن تداركه ان قصر الفصل وفي الفتح فان سمعهم معا أجاب معتبرا كون جواب المؤذن مسجدا اهـ
 (قوله ليجيب المؤذن) اختلف في الاجابة فقل واجبة وهو ظاهر ما في الخانية والخلاصة والجمعة
 واليه مال السكال قال في الدرر لا يرسل ما ولا يشتغل بشئ سوى الاجابة اهـ والتفرع يندب
 الامساك عن التلاوة الخ لا يظهر الا على القول بالنسبة وقيل مندوبة وبه قال مالك والشافعي
 وأحمد وجهه والفقهاء واختاره العيني في شرح الجساري وقال الشهاب في شرح الشفاء هو
 الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم سمع مؤذنا كبيرا فقال على الفطرة فسمعته تشهد فقال خرجت من
 النار وصرح في العيون بأن الامساك عن التلاوة والاستماع اغما هو أفضل وصرح جماعة
 بنفي وجوبه باللسان وأنهم استحبوه حتى قالوا ان فعل نال الثواب والا فلا ثم ولا كراهة وحكي
 في التبيين الاجماع على عدم كراهة الكلام عند معاه الاذان اهـ أي قصر عما وفي جميع
 الاثر عن الجواهر اجابة المؤذن سنة وفي الدرر المنيعة انهم استحبوه على الاظهر والحاصل انه
 اختلف التصحيح في وجوب الاجابة باللسان والاظهر عدمه وحكي المؤلف القولين فيما يأتي وفي
 النهر وقول الحلواني في الاجابة باللسان مندوبة والواجب اغما هو الاجابة بالقدم مشكك لانه يلزم

ويقيم) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في الخبر الذي قضاه قدالة ليلة
 التعريس (وكذا) يؤذن ويقيم
 (لاولى الفوائت) والاكمل
 فعلهما في كل منها كما فعله النبي
 صلى الله عليه وسلم حين شغله
 الكمار يوم الاحزاب من أربع
 صلوات الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء فقضاهن مرتباً على الولا
 وأمر بلالا أن يؤذن ويقيم لكل
 واحدة منهن (وكروه ترك الاقامة
 دون الاذان في البواقي) من
 الفوائت فلا يكره ترك الاذان في
 غير الاولى (ان اتحد مجلس القضاء)
 لمخالفة فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 لا اتفاق الروايات على أنه على
 بالاقامة في جميع التي قضاه وفي
 بعض الروايات اقتصر على ذكر
 الاقامة فيما بعد الاولى (واذا سمع
 المسنون منه) أي الاذان وهو ما لا
 لحن فيه ولا تلحين (امسك) حتى
 من التلاوة ليجيب المؤذن ولو في
 المسجد

وهو والافضل وفي الفرائد
يعنى على قراءته ان كان في
المسجد وان كان في بيته فكذلك
ان لم يكن اذان مسجده فاذا كان
يتكلم في الفقه والاصول يجب
عليه الاجابة واذا علمه وهو عيشي
فالاولى ان يفتي ويجيب واذا
تعدد الاذان يجب الاول ولا
يجب في الصلاة ولو جاززة وخطبة
ومعها وتعلم العلم وتعليمه
والا قل والجماع وقضاء الحاجة
وجيب الجنب لا الخائف والنفساء
لجزمها عن الاجابة بالعمل
(و) صفة الاجابة ان يقول كما
(قال) يجيبه فيكون قوله (مثله)
أى مثل ألهذا المؤذن (و) لكن
(حوقل) أى قال لا حول ولا قوة
الا بالله أى لا حول لنا من معصية
ولا قوة لنا على طاعة الافرقت الله
(في) معناه (الحيلة) معناه
على الصلاة على الملاح كما ورد
لانه لو قال مثلهم ما صار كالمستهزئ
لان من حكي لفظ الامر بشئ
كان مستهزئا به تزيته بخلاف باي
الكلمات لانه ثناء والدعاء مستجاب
بعد اجابته بمثل ما قال (و) في اذان
النهر (قال) المجيب (صدقت)

عليه وجوب الاذان في أول الوقت والصلاة في المسجد اذ لا معنى لاجتباب الازهار دون الصلاة
ويشعنى ان يقال لا يجب على بالقول بالاجماع للاذان بين يدي الخطيب وتجب بالقدم بالاتفاق
للاذان الاول يوم الجمعة لو حوب السعي بالنسبة وما عداه من فقيه الخلاف اه قال في الشرح
وفي حديث عمر وأبي امامة التنصيص على أن لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه بجملة منه
اه (قوله وهو الافضل) هذا مبنى على نذب الاجابة باللسان (قوله يعفى على قراءته ان كان في
المسجد) مبنى على وجوب الاجابة بالقدم ومن قال بما لا ينفى نذب الاجابة باللسان (قوله ان لم يكن
اذان مسجده) أى فتندب اجابته (قوله والاصول) أى علم الكلام ومجتمعات أصول الفقه وهذا
مبنى على وجوب الاجابة بالقول (قوله واذا علمه وهو عيشي الخ) اعلمهم حملوا المشي مسقطا
للاجوب كالا كل وقضاء الحاجة ويحتمل ان الاولوية راجعة الى الوقوف لا للاجابة او هو مبنى على
نذب الاجابة (قوله واذا تعدد الاذان يجب الاول) مطلقا سواء كان مؤذنا مسجده أم لا لانه
حيث هم الاذان نذبت له الاجابة ثم لا يتكرر عليه في الاصح ذكره الشهاب في شرح الشفاء
(قوله ولا يجيب في الصلاة) ولو اجاب فسدت (قوله وخطبة) أى خطبة كانت (قوله وتعلم العلم
وتعليمه) ينافيه ما قدمه قريبا من قوله واذا كان يتكلم في الفقه والاصول تجب عليه الاجابة
والظاهر ان في الاجابة في هذه الصورة تمت على القولين فيما (قوله ليجزمها عن الاجابة بالعمل)
أى فسقطت بالقول تبع العمل (قوله كما قال مجيبه) افادته لا يكون آتيا بالسنة الا اذا قصد
الاجابة (قوله ولكن حوقل) السرى اختصاصه بما يذكر انه لما سئل من هم بالحيلة الاولى الاقبال
على الصلاة والمجيء اليها وطلب منهم بقوله حتى على الفلاح الاقبال الى الفوز والنجاة وذلك
لا يكون الا بحركة والعبد لا قدرة له على شئ ناسب ان يقول لا حول ولا قوة الا بالله تعالى
على شئ مما يطلب به الا بقوة الله تعالى وهذا أولى من قول المؤلف لانه لو قال مثلهم ما صار
كالمستهزئ (قوله أى لا حول لنا) هو من التحول والمضى ومنه هى العام حول المضي وبعد أى
لا تحول ولا بعدى عن معصية الله الابعة الله ولا قوة على طاعته الا بعونه فاعطف للغيرة
وهذا هو ما فسر به صلى الله عليه وسلم هاتين الجملتين وقيل ان التحول بالواو وبالياء فى اللغة
القدرة على التصرف فاعطف القوة عليه عطف مرادف (قوله الحيلة) تذكير تحيلة مركبة
من حتى على كذا قال المنلا على في شرح الحصن الحصين والعرب اذا كثر استعملهم فى كلمتين
ضربا بعض حرف واحد الى بعض الاخرى مثل البسطة والحيلة والسجدة والحوقة والحيلة
والحيلة والاجابة بالحوقة للبعد عن قول الثوري وصحابنا الثلاثة وأحمد في الاصح عنه ومالك في
رواية وقال النخعي والشافعي وأحمد في رواية ومالك في رواية يقول كما يقول المؤذن حتى يفرغ
من اذانه واختار المحقق فى القمع الجمع بين الحيلة والحوقة عملا بالاحاديث الواردة وجمع بينهما
فى مسند أبي يعلى عن أبي امامة عنه صلى الله عليه وسلم اذ نادى المادى للصلاة فتحت ابواب
السماء واستجيب الدعاة فنزل به كرب أو شدة فليحكر المنادى اذا كبر كبر واذا تشهد تشهد
واذا قال حتى على الصلاة قال حتى على الصلاة واذا قال حتى على الفلاح قال حتى على الفلاح ثم يقول
يعنى بعد ما يقيه متابعها اللهم رب هذه الدعوة الحق المستجاب لها دعوة الحق وكلمة التقوى
أحيانا عليهم ساوا متابعها عليهم ساوا جملنا من خيار أهلها يحيا روعنا ثم يسأل الله عز
وجل حاجته ورواه الطبراني فى كتاب الدعاء وقال الحماكم صحيح الاسناد فهذا صريح فى أنه يقول
مثل ما يقول فى جميع الكلمات ولا يقال ان ذلك يشبه الاستهزاء لانه يقول لا مانع من صحة اعتبار
المجيب بهما أمر أنفسهما باها محتر كما من السوا كن مخاطبة المحدثا رضاء على الاجابة بالفعل
ثم يتبرأ من الحول والقوة وقد رأينا من مشايخ السلوك من يجمع بينهما (قوله والدعاء مستجاب
بعد اجابته بمثل ما قال) أى حتى فى الحيلة والبدل ما فى مسند أبي يعلى المتقدم (قوله

ويرت (هطف تفسير على ما قبله من برى كلامه إذا صدق برى عينه إذا حفظها وقيل يقول
 صدقت وبالخلق نطق كما في مجمع الأنهر ولا يخفى في حسن الجمع قال بعض الفضلاء ويقول
 عند قد قامت الصلاة أقامها الله وأدائها هكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره الحلبي
 وغيره ومعنى أقامها الله أثبتها وأبقاها قال في شرح المشكاة واشتهر بعد قوله وأدائها زيادة
 وجعلني من صالح أهلها وهذا إنما يظهر على قول صاحبين أن الشرع بعد الفراغ منها أما
 على قول الإمام أن الشرع الأفضل عند قد قامت الصلاة وأن الأفضل مقارنة للمأموم للإمام
 في التحريمة لا يظهر (قوله ما شاء الله كان) كان هنا ويكن فيما بعد تامة (قوله والمؤذن)
 لتحصل له الفضيلة كذا في الشرح (قوله بالوسيلة) أي بتحصيلها (قوله حين يسمع النداء)
 هذا يقتضي أن النداء يسمع النداء وما سمي أي يقتضي أن يدعو بها بعد فراغه من الإجابة
 فالما أن يجمع بينهما وأما أن يجمع على الأول على الثاني ويكون المراد بقوله حين يسمع الأصراع
 والمبادرة أو المراد كل الأذان (قوله الدعوة) بفتح الدال للنداء والتامة الكاملة التي لا يدخلها
 نقص ولا عيب ولا تغير هامة ولا تنقصها شريعة وفي هذه الدعوة أفضل الأقوال وهو لا اله الا
 الله قال العيني هي إلى قول محمد رسول الله (قوله والصلاة القائمة) أي الدائمة الثابتة (قوله
 أت محمد الوسيطة) هي فعيلة وتجمع على وسائل ووسل وهي كل أمر يكون موصلا لمرتبته
 وحقبة الوسيطة إلى الله عز وجل مرعاة سبيله بالعالم والعبيطة وتعدى مكارم الشريعة فهي
 كالقربة قاله الراغب وحاصله أنها فعل المأمورات واجتناب المنهيات والمراد هنا منزلة طالبة في
 الجنة فهو مجاز من اطلاق السبب على السبب (قوله والفضيلة) هي المرتبة الإلهية على سائر
 الخلق أو منزلة أخرى أو تفسير للوسيلة قال السخاوي في المقاصد الحسنة وزيادة الدرجة الرفيعة
 كما به عليه من لا خبرته بالسنة لا أصل لها في الدماء الواردة ذكره الشهاب في شرح الشفاء (قوله
 مقام محمود) مفعول ثان لا بعشه بتضمينه معنى أعط أو على المفعول المطلق أي أبعثه يوم القيامة
 فآله مقام محمود أو ضمن أبعث معنى أقم وهو من شكر لمن أهية لعظ القرآن أو للتخيم ووقع في رواية
 النسائي وابن خزيمة وغيرهما المقام المحمود بانه عريف والمراد به الشفاعة العظمى وهو الأشهر
 وعلية الأكثر وقيل هو أن يسأل فيعطى ويشفع فيشفع وليس أحد إلا تحت لوائه (قوله الذي
 وعدته) أي في قوله تعالى عسى أن يبعثل ربكم مقام محمود وهو وصفه للقيام أن جعل على الآلات
 المقام والافه وبذل (قوله حلت له شفاعتي) حل من باب ضرب أي وجبت بمعنى فحققت وثبتت
 أو من باب قد عني نزل واللام في له بمعنى على والمراد بالشفاعة شفاعته مخصوصة كدخول الجنة
 مع السابقين ورفع الدرجات وزيادة العطايا ولا يخفى من هذا الفصل عن قاله ما سمعته من
 لا خلافة صلى الله عليه وسلم بل يكفي فيه مجرد قصد الثواب لأنه ينبغي أن لا يكون لا هيا لا هيا
 ذكره الشهاب في شرح الشفاء وقائدة هذا الدماء مع تحقق مدلوله عليه الصلاة والسلام
 الامتثال أو ترتب الثواب الموعود أقائله (قوله صلى الله عليه وسلم) أي أنهم عليه بانعامات
 عشرة بسبب دعائه صلى الله عليه وسلم (قوله وأرجو أن أكون أنا هو) هذا من الأدب مع الله
 تعالى والتباعد عن التكبر عليه أو قاله قبل أن يطلع الله تعالى على أنه هو (قائدة) ذكر
 القهستاني من كثرة البهانة يستحب أن يقول عند سماع الأولى من الشهادات ثلثي صلى الله
 عليه وسلم صلى الله عليه وسلم يا رسول الله وهذا الشهادتان فرب عيني بك يا رسول الله اللهم متعني
 بالسمع والبصر بعد وضع إماميه على عيني فانه صلى الله عليه وسلم يكون قائدا له في الجنة وذكر
 لدبلي في الفردوس من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه من رفعوا من مسج العين بباطن
 أغلة السباكين بعد قبيلهم ما عند قول المؤذن أشهد أن محمدا رسول الله وقال أنهم دان محمدا عبده
 ورسوله رضي الله عنه وأبوا بالسلام ديننا وجمعهم صلى الله عليه وسلم بيا حلت له شفاعتي اه

ويرت (بفتح الزاء الأولى وكسرهما
 (أو) يقول (ما شاء الله) كان وما
 لم يشأ لم يكن (هذه قول المؤذن في
 أذان الفجر) (الصلاة خير من النوم)
 قد اشياء مما يشبه الاستهزاء واختلف
 أئمتنا في حكم الإجابة بعضهم
 صرح بوجوبها وصرح بعضهم
 باستحبابها (فردا) الجيب والمؤذن
 (بالوسيلة) بعد صلواته على النبي
 صلى الله عليه وسلم عقب الإجابة
 (فيقول) كما رواه جابر رضي الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من قال حين يسمع النداء (اللهم
 رب هذه الدعوة التامة والصلاة
 القائمة آت محمد الوسيطة والفضيلة
 وابعثه مقام محمود الذي وعدته)
 حلت له شفاعتي يوم القيامة ومن
 ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي
 صلى الله عليه وسلم إذا همتم المؤذن
 فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على
 صلاة فانه من صلى على صلاة صلى
 الله عليه بها عشرة ثم صلوا الله على
 الوسيطة فأنها منزلة في الجنة لا تقبى
 إلا لعبد مؤمن من عبادة الله وأرجو
 أن أكون أنا هو فمن سألني
 الوسيطة حلت له الشفاعتي اه من
 هذه المنزلة

تتفرع جميع الجنات وهي جنة
 عدن دار المقامة ولها شعبة في كل
 جنّة من الجنات من تلك الشعبة
 يظهر محمد صلى الله عليه وسلم لاهل
 تلك الجنّة وهي في كل جنّة أعظم
 مستقرّة فيها احملنا الله من الفاترين
 بشهاده ومجاورته في دار كرامته
 (باب شروط الصلاة وأركانها)
 جمعنا بينهما لما للتيقظ لما أصبح به
 الصلاة الشرط جمع شرط بسكون
 الزاء والاشراط جمع شرط بفكها
 وهما العلامة وفي الشريعة هو
 ما يتوقف على وجوده الشيء وهو
 خارج عن ماهيته والاركان جمع
 ركن وهو في اللغة الجانب الاقوى
 وفي الاصطلاح الجزء الذاتي الذي
 تتركب الماهية منه ومن غيره وقد
 أردنا تنبيه العابد فقلنا (لا بد له من
 الصلاة من سبعة وعشرين شيئا)
 ولا حصر فيها ومن اقتصر على
 ذكر اشرط الستة الخارجة
 عن الصلاة وعلى الستة الاركان
 الداخلة فيها أراد التقرير والا
 فالصلّى يحتاج الى ما ذكرناه من زيادة
 فأردناه بيان ما اليه الحاجة من
 شرط صحة الشروع والاوام على
 صحتها وكلها فروض وعبر بالفظ
 الشيء الصادق بالشرط والركن
 في الشرط (الطهارة من الحدث)
 الاصغر والا كبره الحيض والنفساء
 لا يهرون وضوء والحدث لغة الشيء
 الحادث وشعر طمانينة شريعة تقوم
 بالاعضاء الخافية وصول المزيل
 لها (و) منها (طهارة الجسد
 واشوب والمساكن) الذي يصلى
 عليه

وذكر أن روى عن الخضر عليه السلام وعمله بعمل في الفضائل (قوله تتفرع جميع الجنات) يستعمل أن المعنى أنه الأصل لكل جنة فيه في دورها تبعاً لها (قوله دار المعاماة) بيان الجنة من قال ابن كثير الوسيلة أقرب منازل الجنة إلى العرش وأعلىها وأشرفها ويدل عليه ما رواه الإمام أحمد عن أبي سعيد الخدري مر فوها الوسيلة درجة عند الله ليس فوقها درجة فأسألو الله أن يؤتوني الوسيلة (قوله بشفاهته) المراد شفاة مخصوصة كرفع الدرجات (قوله ومجاورته) المجاورة لكل شخص بما يناسبه والله تعالى أعلم

﴿باب بشر وط الصلاة﴾

(قوله للتعليق) أي لالتنبه (قوله جسيم شرط) وهو ثلاثة أنواع عقلية كالقدوم للنجاء وشره
كل طهارة للصلاة وجملي كالدخل المعلق الطلاق كذا في الشرح (قوله وهما العلامة) مسلم في
الثاني وعنه قوله تعالى فقد جاء أثر اطها أي علاماتها ومنه هي الحائض صاحب شرط بالضم
والجمع مع شرط كحطبة ووطأ أي صاحب علامة لأن له علامة تميزه والشرط على لفظ الجمع
أهوان السلطان لأنهم جعلوا لانفسهم علامات يعرفون بها وأما الأول فأصله مصدر شرط كنصر
وضرب واستعمل لغة في الزام الشيء والتزامه في بيع ونحوه والشرطة تسمية هذا ما يدل عليه
هبة أهل اللغة (قوله وفي الشرع الخ) اعلم أن ماله تعلق بالشيء أما أن يكون داخل فيه أو لا
الأول الركن كالركوع في الصلاة والثاني أن كان مؤثرا فيه بحسب الظاهر فهو العلامة كعقد
النكاح الحلل للوطء وإن لم يكن مؤثرا فيه فإن كان مفضيا إليه في الجملة فهو السبب كالوقت
لوجوب الصلاة وإن لم يكن مفضيا إليه فإن توقف الشيء عليه فهو الشرط كالطهارة للصلاة وإن لم
يتوقف عليه الشيء معى علامة كالأذان للصلاة كره الجوى (قوله وهو في اللغة الجائز لا أقوى)
قال تعالى أو آوى إلى ركن شديد أي عز وممنة (قوله الجزاء الثاني) ويطلق الغرض عليه كما يطلق
على الشرط (قوله أراد التقريب) أي تقرب الحفظ على المتعلم (قوله زيادة) السامع معى هو
وسبأ في له ذكر الزيادة شرحا (قوله من شرط صحة الشرع والدوام على صحتها) اعلم أن الشرط
من حيث هي أربعة أقسام شرط انعقاد لا غير كالنية والتحريرة والوقت والخطة للتمتع وشرط
انعقاد ودوام كالطهارة وسر العورة واستقبال القبلة بشرط بقاء لا غير أي ما يشترط وجوده
داخل الصلاة وهو نوهان ما يشترط فيه التعمين كترتيب ما لم يشترع مكر أو الثاني ما لا يشترط فيه
التعمين وهو نوهان أيضا وجودي وهدي فالوجودي كالقراءة ونها إن كانت ركعا لا انما ركع في
نفسها بشرط لغيرها لوجودها في كل الأركان تقدير أولها المبحر استخلاف أي ولو بعد اداء فرض
القراءة كما في الدر والعمد كعدم تقدم المقدي على امامه وعدم محاذاة مشهدة في صلاة مشتركة
وعدم تذكرة صاحب الترتيب فثمة والقسم الرابع شرط خروج وهو القعدة الأخيرة (قوله في
الشرط الطهارة) قدمها على سائر الشرط لأنها أهم ادعى معناه الصلاة ولا نأ أول مسؤول
هذه في القبر (قوله والحيض والنفاس) لا حاجة إلى ذكرهما لأن المراد بالحدث الأكبر
ما أوجب الغسل ويحتمل أنه أراد به هنا خصوص الجأبة (قوله والحدث لغة النسي الحادث)
قال في القاموس الحدث محرك الابداء وقال قبله حدث حدثا وحدثا تعريض بدم وتضم داله
إذا ذكر مع قدم اه وهذا يفيد أن اطلاقه على الشيء الحادث من إطلاق المصدر على اسم
الفاصل (قوله وشرطاً نية شرعية) المأذنية الكون مانعا وهذا لا يذله من موصوف يصح
استناده إليه بحيث يقال معنى كون البول حدثا أنه مأذنية شرعية أي كونه مانعا بالخ والمصنف
ذكره مجردا عن هذا الموصوف فلو قال شرطا مانعا شرعي يوم الخ أي مانع مما يباح الإبراء
لسكان أوضع وفي شرح الخطيب لأبي شجاع أنه في الشرع يطلق على أمر اعتباري يقوم

٣ قوله كرتيبة ورطب الاولى ان
يقول كغرفة وغرف وكرتيبة لغة
قليلة كما هو نفس المصباح فليراجع

بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة وهي الأسباب التي يقتضي بها الظهور وعلى الأمر المترتب على ذلك اهـ والاقول هو بمعنى قولنا ونشر ما مانع الى آخره (قوله فلو بسط شيئاً رقيقاً يصلح ساتراً الخ) أي ولم تنضم منه رائحة النجاسة قال البرهان الحلبي وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة اليابسة ان كان رقيقاً يشف ما تحته أو توحده منه رائحة النجاسة على تقدير ان لها رائحة لا تجوز الصلاة عليه وان كان غليظاً بحيث لا يكون كذلك جازت اهـ (قوله فألقى عليها البسدا) المراد انه ألقى عليه اذا جرم غليظ يصلح لشفق نصفين كحجر ولين وخشب كما في البدائع والخافية ومنية المصلي وقيد النجاسة بالرطوبة لانها ان كانت يابسة جازت على كل حال لانها لا تلتصق بالثوب الملقى عليها بعد كونه يصلح ساتراً كذا في الخافية وفي التهستانى ينبغي أن تكون الصلاة أي على الملقى على النجاسة الرطبة تذكره كسراهما على نحو الاصل طيل كما في الخزائنة (قوله فلم يجدر بريح النجاسة) أما اذا وجدها ولو استشفها لا يجوز كما في الخافية (قوله مربوطاً به نجاسة أو كلب بناء على انه نجس العين) (قوله ولم يترك الطرف النجس بمرسته) أي المتصل بالنجس فيكون راجعاً الى المستثنين وذلك لانه مبتدئ الحركة فيجب الى حمل النجاسة كما في الجهر وغيره بخلاف ما لو كانت النجاسة في بعض اطراف البساط حيث تجوز الصلاة على الطاهر منه ولو ترك الطرف الآخر بمرسته لان البساط بمنزلة لارض فيشترط فيه طهارة مكان المصلي فقط كما في الخافية (قوله خيمة نجسة) مثلها السقف لانه بعد حاملها للنجاسة كما ذكره السيد وغيره بخلاف المس كما في التهستانى يعني لو من نحو حائط نجس يبأس في الصلاة لا يضر لانه لا يعد حاملها للنجاسة (قوله وحلوس صغبر) أي من نجس يستمسك فانه لا يعد حاملها لاختلاف ما لا يستمسك وعليه نجس مانع فانه لا ترفع معه الصلاة لانه يعد حاملها للنجس (قوله وطير) عطف على صغبر (قوله اذ لم تنفصل منه نجاسة) أي عباد كرم من الصبي والطير (قوله لان الشرط الطهارة) حلة لعدم البطلان أي وقدر وجدته لانه لا يعد حاملها (قوله وتقدم بيانه) وهو انه ينبغي في غير المغلظة هو الدور الربع وفي المغلظة الدرهم (قوله حتى انه يشترط الخ) تفرع على اشتراط طهارة المكان (قوله أو يجمعه) معطوف على محذوف مع حلوس من المعام قد ذكره بنجس مانع بانفراده تحت أحدهما (قوله تقدير) أي بالحز والظن (قوله لا تبطل به) لصلاة لان المكث اليسير على النجس القليل كالمكث الكثير مع النجس القليل معفو عنه وحكم الانكشاف مع الزمن كحكم المكث مع النجس افاده الشرح (قوله وان مكث قدره) أو وان لم يؤده (قوله على المختار) هو قول أبي يوسف وقال محمد لا تعد الا اذا أذاء بالفعل (قوله على الصحيح) جمعه الحلبي وصاحب العيون (قوله لا يفترض السجود على سبعة أعظم) ظاهره انه اذا لم يضع اليدين أو الركنين أو أحدهما ان تكون الصلاة فاسدة وليس كذلك بل العلة في الفساد وضع العضو على النجاسة بمنزلة حملها فيفسد وان كان الوضع غير فرض قال في الخافية اذا كانت النجاسة في موضع السجود أو الركنين أو اليدين فاماً تجمع وتختص ولا يجعل كانه لم يضع ذلك العضو بخلاف ما لو صلى رافعاً إحدى قدميه فانه يجوز ولو وضع القدم على نجاسة لا يجوز ولا يجعل كانه لم يضع اهـ قال السكال وهذا بقيدان عدم اشتراط طهارة مكان اليدين والركنين محله اذا لم يضعهما أما اذا وضعهما أو وضع أحدهما اشترطت فليحفظ اهـ قال الحلبي اعلم انه لا فرق بين الركنين واليدين وبين موضع السجود والقدمين في أن النجاسة المانعة في موضعها مفسدة للصلاة وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة حملها وان كان وضع ذلك العضو ليس بفرض اهـ فهذه النقول تدل على أن وضعها ليس فرضاً واسكنها اذا وضعت اشترط طهارة مواضعها فليتأمل بقى الكلام فيها اذا وضع ما يكره وضعه كالذراعين هل يفترض طهارة موضعهما النظائر ثم لانه يوضع على النجاسة بعد حاملها (قوله واختاره الفقيه أبو الليث) الذي ذكره بعد في هذا الباب الذي

فلو بسط شيئاً رقيقاً يصلح ساتراً
للضرورة وهو لا يرى منه الجسد
جازت صلاته وان كانت النجاسة
رطبة فالقى عليها البسدا أو حتى ما ليس
خشيفاً أو كبسه بالتراب فلم يجدر بريح
النجاسة جازت صلاته واذا أمسك
حبلًا مربوطاً به نجاسة أو بقي من
عمامة طرف طاهر ولم يمسك
الطرف النجس بمرسته سمحت
والا فلا كالأساب رأسه خيمة
نجسة وحلوس صغبر يستمسك في جهر
المصلي وطير متنجس على رأسه
لا يبطل الصلاة اذ لم تنفصل منه
نجاسة مائة لان الشرط الطهارة
(من نجس غير معفو عنه) وتقدم
بيانه (حتى) انه يشترط طهارة
(موضع القدمين) فتبطل الصلاة
بنجس مائع تحت أحدهما أو يجمعه
فيهما تقدير في الاصح وقيامه على
قدم صحيح مع السكر اهـ انتقله عن
مكان طاهر النجس ولم يكت به
مقدار ركن لا تبطل به وان مكث
قدره بطلت على المختار (و) منها
طهارة موضع (اليدين والركنين)
على الصحيح لا يفرض السجود على
سبعة أعظم واختاره الفقيه أبو
الليث

قوله ان تكون الخ تعمل الاولى
حذف ان تأمل اهـ معصمه

اختاره ليعينه وضع احدي اليدين واحدي الركبتين بشيء من أطراف القدمين فاستأمل (قوله
 وأنكر ما قيل) لا يلزم من إنكاره ذلك قوله بافتراض وضعها (قوله شاذة) ذكر ذلك صاحب
 العيون وهذا لا يثنى ان وضعهما غير واجب أى غير فرض في ظاهر الرواية كما ذكره صاحب
 البحر (قوله ليتحقق السجود عليها) علة لاشتراط طهارة موضعها (قوله لان العرض الخ)
 علة لمخذوفين في التصريح بتقديره وهذا على كلاً لقولين أى اشتراط طهارة موضعها لا يزم
 على القول الرابع افتراض وضعها وعلى القول المرجوح بعدم افتراضه لانه الخ (قوله على القول
 المرجوح) وهو أن الجمع بين الجبهة والانف واجب وأنه يكره الاقتصاص على أحدهما (قوله يصير
 الوضع معدوماً) حذف جملة هنا لا بد من ذكرها وقد ذكرها في الشرح فقال ولكن اذا وضع
 الجبهة مع الارنية يقع الكل فرضاً كما اذا طوى القراءة على القدر المقروض فيصير الخ اهـ والمعنى
 ان اشتراط طهارة موضع الجبهة يفرض على القول المرجوح لكن اذا وضعت بالقل لان وضعها
 يوسف به حقيقة بأنه فرض كاتقراءة فأنتم توصف بالوجوب أو السنية فيما زاد على قدر الفرض
 ولكن اذا وقعت في الصلاة وصفت بالافتراض (قوله في ظاهر الرواية) وروى عن أبي يوسف
 حوازيها أن أعاده على طاهر (قوله مع الكراهة) أى التكرار لانه وضع الانف واجب اذا
 وضعه على نجاسة كما لم يضعه (قوله وطهارة المكان) أى والجسد وهذا منه بيان للدليل على
 اشتراط طهارة هذه الاشياء (قوله المشروط نصاً) في قوله تعالى وثيابك فطهر (قوله بالدلالة)
 متعلق بالزيم يعنى انه ثبت كون طهارته لزم بدلالة النص ودلالة النص كل معنى يفهمه العالم
 بالوضع من النص المذكور لا اشتراط كونه في العلة وليكونه أولى بالحكم منه (قوله اذا لا وجود
 الخ) علة لكونه لزم بالدلالة (قوله حال سجوده) متعلق بوقوع ثوبه (تنبيه) انما اشتراط
 الطهارة في الصلاة لانها متصلة مع الرب عز وجل فيجب أن يكون المصلى على أحسن الاحوال
 وذات طهارته وطهارة ما يتصل به من الثوب والمكان أفاده الشرح (قوله ومنها ستر العورة)
 ولو بغيره كدرأ ورق شجر أو طين وليس لستر الظلمة اعتبار كما في التفسيرين كاستر بالزجاج كما
 في القصة ولا يضر تشكك لعورة بالتصاق الساتر الضيق بها كما في الحلبي والعورة في الامة كل
 ما يستقيم ظهوره مأخوذة من العور وهو النقص والعباءة تقيمه منه عور العين وكذا عوراه
 أى قبيحة وجهها السوءة عورة لقع ظهورها وعض الا بصارها من كل شيء يستتره الانسان أنفة
 أو حياء فهو عورة والنساء عورة كما في كتب اللغة (قوله لا جماع على افتراضه) أى في الصلاة
 أما الستر في الخلوة فمعجم الحلبي وجوب الستر فيها ومعجم الشارح عدمه بقوله اختلف الصحاح
 (قوله ولا يضر نظرها من حبيبه) لانه يجعل له معها والنظر اليها أولى لكنه خلاف الادب كما في النهر
 واختار البرهان الحلبي أن تلك الصلاة مكرهة وإن لم تعد ومقابل الصحاح ما عن بعض المشايخ
 من اشتراط ستر عورتها عن نفسها وفرع عليه انهم قالوا كانت لحية كشيعة وسترها رقيقة سمحت
 والا فلا (قوله لان التكليف لغيره) أى انما نظرنا لغيره في الشرح لان ستر العورة على وجه
 لا يمكن الغير النظر اليها اذا تكافها بوقد أدى الى المخرج اهـ (قوله والثوب الحرير الخ) جعل
 الكلام فيما اذا صلى فيه وأما اذا صلى عليه فقال القهستاني من كتب كتاب الحظره عزيا صلاة
 الجواهر مانعه وتجب الصلاة على السجادة من الابريسم لان الحرام هو اللبس أما الاتماع
 بسائر الوجوه فليس بمحرام اهـ (قوله والمغصوب) نقل في القنارى الحديثة عن محتارات النوازل
 الصلاة في أرض مغصوبة جائزة ولكن بعاقب بظلمة فما كان بينه وبين الله تعالى ثياب وما كان
 بينه وبين العباد بعاقب اهـ (قوله مع الكراهة) أى التكرار بذكره السيد وفي السراج
 والقهستاني تكرر الصلاة في الثوب الحرير والثوب المغصوب وارسمت ولثواب الى الله تعالى
 (قوله من أحسن ثيابه) مراعاة للفظ الزينة في الآية ويستحب أن تكون سائمة من الخروق (قوله

وأنكر ما قيل من عدم افتراض طهارة موضعها ولان رواية جواز الصلاة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين شاذة (و) منها طهارة موضع (الجبهة على الاصح) من الروايتين عن أبي حنيفة وهو قولهما رحمهم الله ليتحقق السجود عليها لان العرض وان كان يتأدى بمقدار الارنية على القول المرجوح يصير الوضع معدوماً كما بوجوده على النجس ولو أعاده على طاهر في ظاهر الرواية ولا يمنع نجاسة في محل اتفه مع طهارة باقي المحال باتفاق لان الانف أقل من الدرهم ويصير كانه اقتصر على الجبهة مع الكراهة وطهارة المكان ألزم من اشوب المشروط نصاً بالدلالة اذا لا وجود للصلاة بدون مكان وقد توجب بدون ثوب ولا يضر وقوع ثوبه على نجاسة لا تعلق به حال سجوده (و) منها (ستر العورة) لا جماع على افتراضه ولو في ظلمة والشرط سترها من جوانبه على الصحيح (ولا يضر نظرها من حبيبه) في قول عامة المشايخ (و) لا يضر لو نظرها أحد من (أسفل ذيله) لان التكليف لغيره فيه مخرج والثوب الحرير والمغصوب وأرض الغير تصح فيها الصلاة مع الكراهة وسند كرهه والمستحب أن يصلى في ثلاثة ثياب من أحسن ثيابه

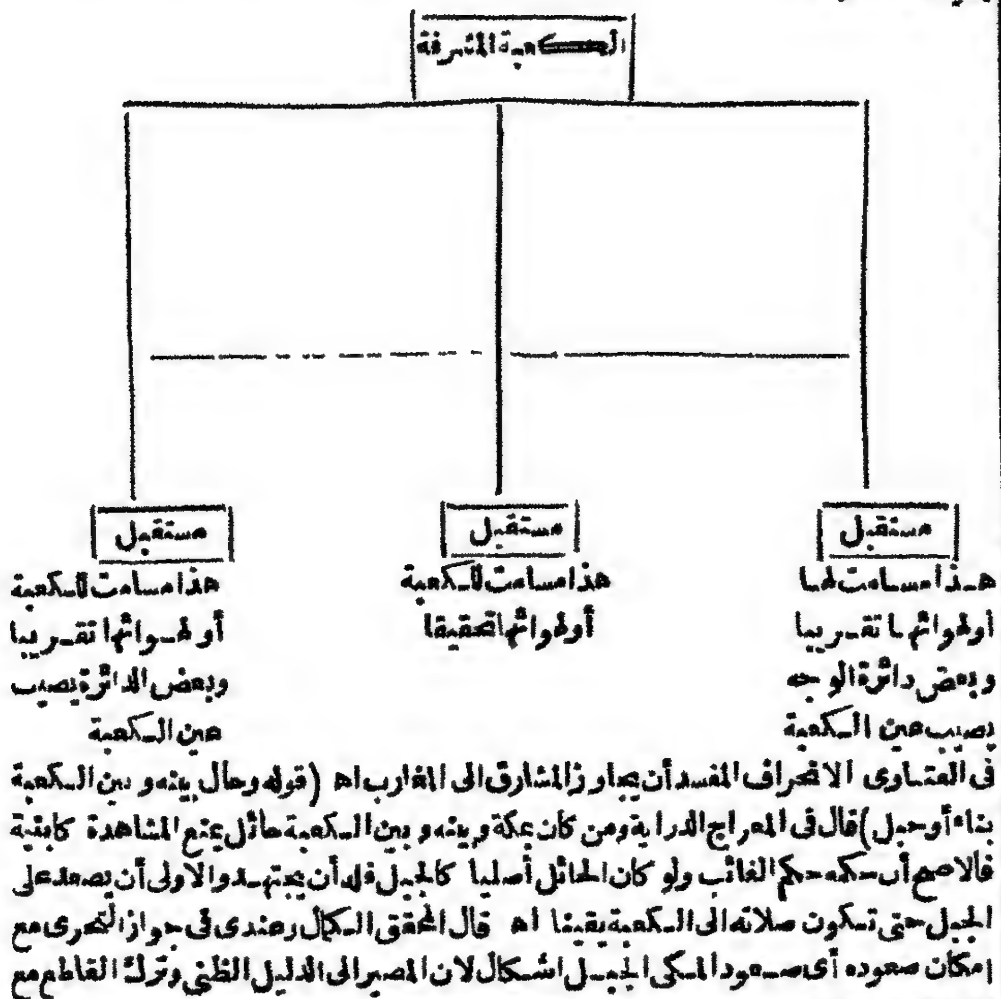
قيص وازار وهامة) هذا للرجل وفي المرات قيص وخمار وسراويل ويكفي له الصلاة فيما يشمل عامة جسده لما روى عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة قد توشح بها قدامه بين كتفيه اه ويكفي للمرأة رءوسها وضيق ومقنعة (قوله ويكره في ازار مع القدرة عليها) وكذا يكره أن يصلي في السر او يلبس وحده لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل في ثوب ليس على عاتقه منه شيء كذا في الشرح بظواهر التمهيد بالنهي ان الكراهة تعريضة (قوله استقبال القبلة) هي بالسكسر لغة مطلق الجهة قال الجوهري يقال من أين قبلت أي من أين جهتك وما بالكلامه قبله أي جهة وشروطا كأي التهستائي جهة يصلي نحوها من في الارض السابعة الى السماء السابعة مما يجاذي الكعبة أي أوجهها وغلب هذا الاسم على هذه الجهة حتى صار له لمحاو صارت معرفة عند الاطلاق وانما هيبت بذلك لان الناس يبالغون في صلاتهم وتسمى أيضا محرابا لان مقابلهما محراب النفس والشيطان وكانت اول الاسلام الى بيت المقدس لكن كان صلى الله عليه وسلم لم وهو يكره لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس كما صححه الحاكم وغيره وكان صلى الله عليه وسلم يتوقع من ربه من شأنه أن يوجهه نحو الكعبة لانها قبلته أبيه ابراهيم وأدهى لايمان العرب لانها فخرهم وخزائهم ومطافهم فحوله اليها بعد الهجرة بستة عشر شهرا وأيام في يوم الاثنين لنصف رجب من السنة الثانية الى الصحيح وبه جزم الجمهور وكان في مسجد بني سلمة في صلاة الظهر على التحقيق بعد ان صلى ركعتين يصحبه وحول الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال فسمى ذلك المسجد مسجدا لقبليتين (قوله من قبلت) يأتي من باب علم وفرض وضرب (قوله ولا يستدبر) أي والباء (قوله لا طائها) ووجوب لطلب عند الاشتباه لا لذاته بل لتخصيل المقابلة (قوله وهو شرط بالسكاب) قال الله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام (قوله والسنة) قال صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور وموضعه ويستقبل القبلة بقول الله أكبر (قوله والمراد منها بقعتها) حتى لو رفعت الكعبة عن مكانها الزيادة اصحاب الكرامة أولئك هم الذين في تلك الحالة جازت صلاة المتوجهين الى أرضها (قوله وللمكي المشاهد الخ) يلحق به من بالمدينة على ساكنها افضل الصلاة والسلام لشبوت القبلة في حقه -م بالوصي كأي السراج والنهر (قوله فرضه اصابة عينها) ولو لم يجز منها وباقي اعضائه مسامت للجهة (قوله اصابة عينها) فالمغرب قبلة لاهل المشرق وبالعكس والجنوب قبلته لاهل الشمال وبالعكس فالجهة قبلته كالعين توسعة على الناصر كأي القوس تأتي حتى لو ازيل المانع لا يشترط ان يقع استقباله على عين القبلة كأي الحلبي وهو قول العامة وهو الصحيح لان التكليف بحسب الوسع (قوله هو الصحيح) وقال أبو عبد الله عليه السلام الجريح الجاني العرض اصابة عينها لغائب أيضا بالاجتهاد لانه لا تفصيل في النص وعليه فيشترط النية لانه لا يمكن اصابة العين للغائب الا من حيث النية فالعرض عنده اصابة عينها نية لا قوجها كما قاله العلامة الشلبي وقال بعضهم ان كان يصلي الى المحراب لا يشترط وان كان يصلي في الصحراء يشترط فادنى القبلة أو الكعبة أو الجهة جازاها (قوله رنية القبلة ليست بشرط) لانهم من الوسائل وهي لا تحتاج الى نية كالوضوء فالشرط حصوله لا تخصيلا (قوله وجهتها الخ) قالوا وجهتها تعرف بالدليل فللدليل في الامصار والقرى المحارب التي نصها الصحابة والتابعون قبلتنا اتباعهم -م في استقبال المحارب المنصوبة وان لم تكن فالسؤال من الاهل أي اهل ذلك الموضع ولو واحد فاسأله ان صدقه كأي القوس تأتي وأما في البصار والمقارن فدليل القبلة النجوم وقد روى عن عمر رضي الله عنه انه قال تعلموا من النجوم ما تم تدوا به الى القبلة اه وذلك كالتقط وهو نجم صغير في نبات نعش الصغرى بين الفرقين والجدى اذا جعله الواقع خلف اذنه اليمنى كان مستقبل القبلة اذا كان بناحية الكوفة ويغداد وهدان وقرين

قيص وازار وهامة ويكره في ازار مع القدرة عليها (و) منها استقبال القبلة الاستقبال من قبلات الماشية الوادي بمعنى قابلته وليست الدين للطلب لان الشرط المقابلة لا طائها وهو شرط بالسكاب والسنة والاجماع والمراد منها بقعتها الا البناء حتى لو فوي بناء الكعبة لا يجوز الا اريد به جهة الكعبة وان فوي المحراب لا يجوز (فالمكي المشاهد) للكعبة (فرضه اصابة عينها) اتفاقا لقدرة عليه يقينا (و) الفرض (غير المشاهد) اصابة (جهتها) أي الكعبة هو الصحيح ونية القبلة ليست بشرط والتوجه اليها يغني عن النية هو الاصح وجهتها هي التي اذا توجه اليها الانسان

قوله ما تم تدوا به كذا في النسخ وفيه حذف فون الرفع من غير ناصب ولا جازم وهو لغة قلبية كما لا يخفى اه معص

وطبرستان ونجربان وما والاها الى شهر الشاهجيه من مصر على طائفة الايسر ومن بالعراق
على طائفة الايمن فيكون مستقبلا باب الكعبة ومن باليمن قبالة المستقبل على ايل جانبه الايسر
ومن بالشام وراء وينبغي لمن جهل أدلة القبلة وأراد سفرا مثلا الى بلاد لا تحتلف القبلة فيها
وليس معه طارف بها أو أراد وضع قبلة في بيته مثلا أن يستقبل قبل سفره مثلا بحرايا صيحاما
محارب بلده في وقت معين كطلوع الشمس مثلا ويحضر الشمس في ذلك الوقت على جزء من بدنه
كعينه أو ظهره ثم يفعل كذلك وقت الاستواء ووقت الغروب فإذا أراد القبلة بعد سفره أو في
بيته فليجعل الشمس في ذلك الوقت قبالة المحل المخصوص يكن مستقبلا فان جهل له خطأ في
الأرض أو كونه في حائط فهو قبلته مادام في ذلك المكان وكذلك يفعل بالنجوم وفيها في وقت
معين كوقت العشاء ويختص بأقليم مصر انه اذا وقف ايلام مستقبلا الجدي ضامرا ليه وحرك
رجله اليمنى الى جهة عينه بقدر طاقته ثم نقل الاخرى اليها كان مستقبلا وكذا الوصل ذلك بعد
وقوفه على خط نصف النهار بأن يجعل المشرق عن عينه والمغرب عن يساره ويستقبل ظهره وقت
الاستواء ثم يحرك رجله اليمنى كذلك يكون مستقبلا أيضا (قوله يكون مسامتا) أي محاذيا (قوله
للشكبة أو لها) هذا اذا رقت المحاذاة على العين وقوله للشكبة أي فيما اذا كان في محل
يساوي المحل الذي به القبلة وقوله أو لها هو فيما اذا كان محله أعلى من محلها ومثله ما اذا كان
أسفل وقوله أو تقريرا اذا وقعت المحاذاة للجهة فان مستقبلا الجهة فيحفل ان يقع استقباله بقامه
على العين أولا وقد بين النوعين المحتملين (قوله بأن يبقى شيء من سطح الوجه) ولو كان ذلك جز
يسيرا وهذه صورته

يكون مسامتا للشكبة أو لها
تحقيقا أو تقريرا
لو فرض خط من تلقاه وجهه على
زاوية قائمة الى الافق يكون مارا
على الشكبة أو لها ومعنى
التقريب أن يكون ذلك كخر فاعن
الشكبة أو لها فاعن
به المقابلة بالكعبة بأن يبقى شيء من
سطح الوجه مسامتا لها أو لها
ولغير المشاهد اصابة جهتها البعيد
والقريب سواء (ولو بمكة) وحال
بينه وبين الشكبة بناء أو جبل
(على الصحيح) كما في الدراية
والجنيس



امكانه لا يجوز فلا يكفيه الاجتهاد حتى لو اجتهد وصلى ثم تبين خطأه فعليه الاعادة وقد قال في الهداية الاشبار فوق التحريم فاذا امتنع المصلي الظني لامكان ظني أقوى منه فكيف يترك اليقين مع امكانه ويكتفي بالنظر (قوله ومن الشروط الوقت للرائض الخ) الاصل في اشتراطه قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أي فرضا موقوتا أي محددا بأوقات لا يجوز تعديها ولا تأخيرها عنهم عند القدرة على فعلها فيها بحسب الاستطاعة وحديث امامة جبريل عليه السلام أيضا (قوله مع بيانهم الاوقات) أي في أول كتاب الصلاة ولا يكفي ذلك في بيان الشرطية لاسيما عند المتعلم المعاصر لان ذلك بيان لتقدير الوقت (قوله بأنه سبب للاعادة) من حيث تعلق الوجوب به وافضائه اليه (قوله وظرف للزودي) لانه يسعه ويسع غيره (قوله وشروط للوجوب) من حيث توقف وجوب فعل الصلاة على وجوبه (قوله لتكون عبادته بنية جازمة) أو بذلك أن المراد باعتقاد دخوله حرمه لان جزم النية اغمايا يكون به ولا يكفي غلبة الظن بالدخول وينظر هذا مع قولهم ان غلبة الظن في العروج تقوم مقام اليقين فيحمل أن المراد بالاعتقاد والجزم ما يعم غلبة الظن ويدلله التعليل بقولهم لان الشاك الخ فالضراحدين احدى شيئين اما اعتقاد عدم الدخول واما الشك (قوله حتى لو صلى الخ) هذا اول الحكم عاقرع عليه لانه جزم بعدم الدخول وهو أولى بالمنع من التردد بين الدخول وعدمه (قوله لانه لما حكم بفساد صلاته الخ) نظيره من صلى في ثوب وعنده أنه نجس فاذا هو طاهر فانه لا تصح صلاته لما ذكره وهذا التعليل اغمايظهره في عرف الحكم ما لو كان كل عنده أنه صحيح فلا يظهر اللهم إلا أن يقال ان هذا الاعتقاد قد يعتزله لعدم فيتنزل شرعا في هذا الحكم منزلة العارف فتفسد به صلاته زجرا له بتقصيره (قوله ويضاف عليه في دينه) أي يخشى عليه الوقوع في المكفر أما اذا اعتقد حل ذلك فلا امر ظاهر وان اعتقد حرمة فيجبره ذلك الى غيره من وضع الاشياء في غير موضعها كصلاة بالنجاسة والى غير القبلة وقد وقع خلاف في كفر من فعل ذلك (قوله وهي الارادة الجازمة) أي لغة لانهم ما فسرت لغة بالعزم والعزم هو الارادة الجازمة القاطعة وفي الشرع قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد فعل كإتي التلويح وهو يعم فعل الجوارح وفعل القلب سواء كان ايجادا أو كفا (قوله لتتم العبادات عن العادة) أو يتميز بعض العبادات عن بعض مثال الأول الامساك من المفطرات فانه يكون لعدم الحاجة اليه أو للحمية فلا يعتار الصوم عنه الابائية ومثال الثاني في الصلاة مثلا فانها تكون فرضا واجبا ونفلا فشرعت فيها النية ليقين بعضها عن بعض وفي المجتبى وغيره من مجتزئ احضار القلب في النية أو يشك في النية يكفيه لسان كذا في التشرح (قوله ويحقق الاخلاص فيها) أي في الصلاة والاحلاص سر ينشئ ويرى بك لا يطاع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده ولا هو فيميله ذكره الحموي وذلك بأن ترده تعالى بطاعته ولا ترده سواء وفي الخلاصة لاريا في الفرائض اه وفي البرازية فخرج بالاحلاص ثم خالطه ارياه فالعبارة السابقة ولاريا في الفرائض في حق سقوط الواجب اه حقيقة الى اياه هو أنه ان خلاص الناس لا يصلي وان كان عند الناس يصلي فهذه الاثبات لانه أشرك بعبادة ربه ولو أحسنها لاجلهم فله ثواب الاصل لا الاحسان ثم انه ان جمع بين عبادات الوسائل في النية صح كإلو اغتسل الجنابة وعيد وجمعة اجتمعت ونال ثواب الكل وكما لو توضأ والنوم وبعد غيبة وأكل اللحم جزور وكذا يصح لو نوى نافلتين أو أكثر كإتي تحية مسجد وسنة وضوء وضحي وكسوف والمعتدان العبادات ذات الافعال يكتب في النية في أولها ولا يحتاج اليها في كل جزءا كتفاه بانها بها عليها ويشترط لها الاسلام والتميز والعلم بالمعنى وأن لا يأتي بخلاف بين النية والمعنى (قوله ويشترط التهميم) هو قول الشيخين لقوله تعالى رذ كراسم ربه فصلي فله عطف الصلاة عليها والعطف يقتضي المغيرة وايس من عطف الكل على الجزء فانه اغمايا يكون لتسكته بلا غيبة وهي

(و) من الشروط (الوقت للفرائض الخمس بالمكاتب والسنة والاجماع وقد نص على اشتراطه في هذه من المعقولات وقد ترك ذكر الوقت في باب شروط الصلاة في عدة من المعقولات كالقدوري والمختار والهداية والتهذيب مع بيانهم الاوقات ولا أعلم مرهم ذكرهم له وان كان يتصف بأنه سبب للاعادة وظرف للزودي وشروط للوجوب كما هو مقرري محله (و) يشترط (اعتقاد دخوله) لتكون عبادته بنية جازمة لان الشاك ليس يجازم حتى لو صلى وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر أنه كان قد دخل لا يعزبه لانه لما حكم بفساد صلاته بناء على دليل شرعي وهو قصره لا ينقلب جائزا اذا ظهر خلافه ويضاف عليه في دينه (و) يشترط (النية) وهي الارادة الجازمة لتتم العبادات عن العادة ويحقق الاخلاص فيها لله سبحانه وتعالى (و) يشترط (التهميم)

غير ظاهرة هذا (قوله وليست ركنا) أشار به الى خلاف محمّد قوله ولركنيتن الانما ذكر
مفروض في القيام فكانت ركنا كالقراءة وتظهر الثمرة فيما اذا كان حاملا للنجاسة مانعة
فالقاء عند فراغه منها أو كان منحرفا عن القبلة فاستقبلها أو مكشوف العورة فسترها بعمل يسير
أو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عند الفراغ فعند ما تجوز الصلاة لوجود الأركان
مستحبة للشرط وتقدم الشرط جائز بالاجماع وعبدارة البرهان وانما الاشتراط لها ما اشترط
للاصلاة لا باعتبار ركبتها بل باعتبار اتصالها بالقيام الذي هو ركنتها فقد منع ذلك الزاوي وعند
محمد والشافعي لا تجوز لانما ركنا وقد أدام مع المنافي أو قبل الوقت وجاز بناء النفل على تحريمه
الغرض مع السكر اهتد عند ههنا لان النفل مطلق صلاة والغرض صلاحا مخصوصة في الغرض معنى
النفل وزيادة لان الخاص يتضمن العام فكان العقد على المرض متضمنا للعقد على النفل ولان
الشرط لا يشترط تخصيصه لكل صلاة كالأطهارة بل يصح شرط الغرض للنفل ولا يجوز عند الفل
بالركنية وأما بناء الغرض على تحريمه فرض آخر أو على تحريمه نفل فتأخر المذهب والجمهور
منه وأما بناء النفل على تحريمه نفل آخر فلا شك في صحته اتفاقا لان الشكل صلاته واحدة (قوله
وعليه عامة المشايخ) وهو قول المحققين من مشايخنا بدفع وهو المتعين من المذهب منية المصلي
(قوله والملاءم لتحقيق الامعية) أي اغناي بالملاءمة لدل على ان ما دخلت عليه أهم أي لذكرك
المعنوم فانه لو لا هذه الملاءمة لتوهم انه المصدر ويحتمل أن الملاءمة أو الوحدة لا للتأنيث (قوله وسعى
التكبير للافتتاح) ويضاف التكبير للافتتاح لان به افتتاح الصلاة (قوله تحريمه الاشياء
المباحة خارج الصلاة) من أكل وشرب وكلام واستناد التحريم اليه مجاز لان المحرم حقيقة هو
الله تعالى فالتحريم يثبت بها الامنها (قوله وشرطت بالكتاب) قال الله تعالى وربك أكبر جميع
المفسرون على أن المراءية تكبيرة الافتتاح وعليه دفعه بالاجماع لان الامر لا وجوب وغيرها
ايمن بواجب فتعذرت للراد تحريزا عن تعطيل النص (قوله والسنة) قال صلى الله عليه وسلم
مفتاح الصلاة الطهور وتحريمه التكبير وتحميها التسليم واه أبو داود وحسنه الترمذي (قوله
اثنا عشر شرطا) قد عدتها خمسة عشر شرطا (قوله ان تؤخذ مقارنة للنسبة حقيقة) مثال
المقارنة حقيقة أن ينوي مقارنا للشرع بالتكبير وهو الأفضل بالاجماع كما ابتداء وانظر هل
تكون تلك المقارنة ولو وجدت به مذكر بعض حروف الاسم الكريم أو ذكر كراهة قبل الفراغ
من أكبر والظاهر نعم وحوره (قوله أو حكا) مثال المقارنة الحكيمة أن يقدم النية على الشروع
فالوا لو نوى عند الوضوء أنه يصلي الظهر مثلا ولم يشغل بعد النية بعمل يدل على الاعراض كما قل
رشد وكلام ونحوها ثم انتهى الى محل الصلاة ولم تحضره نية جازت صلاته بالنية السابقة ويجوز
تقديمها على الوقت كما اثر الشرط ما لم يوجد ما يقطعها ونقل ان أمير حاج من أبي هريرة بن
هبة الشترائط دخول الوقت للنية المتقدمة عن أبي حنيفة رحمه الله وفيه أن يكون وقت نية
الامامة عند الشروع وان لم يفتد به أحد لانه قد يفتد به من لا يراه من الملائكة والجن أفاده
الجوى خلافا لما في الاشياء من أنه ينبغي أن يكون وقت اقتداء أحد به لاقب له وأمانة المأموم
الاقتداء في القهوس متالي ولا يجوز تقديم نية اقتداء عن تحريمه الامام عند بعض أئمتنا بخاري
وصحح وقيل بنوي بعد قول الامام الله قبل قوله أكبر والذي عليه عامة العلماء أنه ينوي حين
وقوف الامام موقف الامامة وهو أود كأي النظم اه ويطالب العرق بين صحة تقديم نية الصلاة
وهي فرض دون تقديم نية الاقتداء على هذا الوقت وهو كذلك والذي ذكره الشارح في الامامة
جواز تقديمها فالحكم فيها ما راجد ويحمل ما هنا على الأولى (قوله يمنع الاتصال) أخرج
الفصل لا يمنع كذا كروا المشي للصلاة أو الوضوء (قوله للاجماع عليه) أي على اشتراط عدم
الفصل أو على هذا الشرط وهو المقارنة (قوله كالا كل) مثال الاجنبى الذي يمنع الاتصال

وليست ركنا وعليه عامة المشايخ المحققين
على الصحيح والتحريم جعل الشيء
محرم والملاءم لتحقيق الامعية وسعى
التكبير للافتتاح أو ما قام مقامه
تحريمه التحريمه الاشياء المباحة
خارج الصلاة وشرطت بالكتاب
والسنة والاجماع ويشترط صحة
التحريمه اثنا عشر شرطا مذكرت
منها سبعة متنا والباقي شرطا لا تولد
من شرط صحة التحريمه أن توجد
مقارنة للنسبة حقيقة أو حكا (بلا
فصل) بينها وبين النية بأجنبى
يمنع الاتصال للاجماع عليه
كالا كل والشرب والكلام فاما
الشيء للصلاة

والوضوء فليس امانته (و) الثاني من شروط صحة التهرجة (الاتيان بالتهرجة قائما) ١١٩ أو متحيا قليلا (قبل) وجود (الضالة) بعد
هو أقرب (للمشكوك) قال في

البرهان لو أدرك الامام راكعا
لحق ظهره ثم تكبيرا كان الى
القيام أقرب مع التبرع ولو أراد
به تكبيرا كوع وتلقونه لان
مدرك الامام في الركوع لا يحتاج
الى تكبير مرتين خلافا لمعظمهم
وان كان الى الركوع أقرب لا
يصح الشروع (و) الثالث منها
(عدم تأخير التهرجة من التهرجة)
لان الصلاة عبادة وهي لا تقجز
في المنيه ولا تقصع عبادة ولا حرج
في عدم تأخيرها بخلاف الصوم
وهو صادق بالمقارنة وبالتقدم
والانفصال المقارنة الحقيقية
للاحتياط خروجا من الخلل
وايجادها بدخول الوقت مراعاة
للكنية (و) الرابع منها (النطق
بالتهرجة بحيث يسمع نفسه) بدون
صم ولا يلزم الاخرى فمدرتك
اسانه على الصبح وغير الاخرى
يشترط معاهة نطقه (على الاصح)
كما قاله شمس الانحة الحلواني
واكثر المشايخ على ان الصبح ان
الجه حقيقة انه يسمع غيره والحقيقة
ان يسمع نفسه وقال الهندواني
لا يجزيه ما لم تسمع اذناه ومن يقربه
في السماع شرط فيما يتعلق بالنطق
باللسان التهرجة والقراءة السرية
والشهادة الاذكار والقسمة على
الذبيحة وجوب سجدة التلاوة
والعتاق والطلاق والاستئذان
واليمن والندب والاسلام والايان
حتى لو أجرى الطلاق على قلبه
وحرك لسانه من غير تلفظ يسمع
لا يقع وان صم الحروف وقال
الكرخي القراءة تصح الحروف
وان لم يكن صوت بحيث يسمع
والصحيح خلافا قال المحقق السكاك
ابن الهمام رحمه الله تعالى اعلم ان القراءة وان كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف

(قوله والوضوء) بالرفع والجزم (قوله فليس امانته) لان امانته في سبب الحدث
نحوها أخرى كافي النهر وغيره (قوله بالتهرجة قائما) أي قياما ترصه القيام والمراد بالقيام
ما يصح المحكي لبشمل القعود في نحو القرائن لعد (قوله أو متحيا قليلا) تصريح بانقضاء
المصنف فان القيام لذي هو قبل الانحناء القرب الى الركوع صادق بالقيام القائم وبالأحناء
الليل (قوله قبل وجود الانحناء) هذا في مقام البيان للانحناء لتليل (قوله عاها هو أقرب)
أي بحال ذلك الحال أقرب للركوع فليس الشرط عدم الانحناء أصلا بل عدم الانحناء المنتصف
بكونه أقرب الى الركوع من القيام والجار والجور ومرتبة وجود (قوله ان كان الى القيام
أقرب) بأن لا تنال يد ركبته (قوله وتلقونه) لان الذكر في محله لا يتغير بمرزومة كافي
النهر وأمانية الصلاة فلا بد منها (قوله وان كان الى الركوع أقرب) بأن تنال يد ركبته
(قوله لان الصلاة عبادة) أي بتمامها وقوله وهي لا تقجز أي ولو قوتنا آخر التنية لوقع البعض
الذي لانية فيه غير عبادة وما فيه التنية عبادة في لزم التجزى وقوله لم ينشوها أي من أول فعلها
(قوله ولا حرج في عدم تأخيرها بخلاف الصوم) قول في الجوهر ولا يتغير بقول الكرخي وقيامه
الصلاة على الصوم فاسد لان سقوط القراءة للخرج وهو يدفع بتقديم التنية بالضرورة
الى التأخير وجواز التأخير في الصوم لدفع الحرج ولتيسير على الصائم لانه قد لا يشعر بطول
التحرر بخلاف الصلاة كذا في البحر وفيه ان الحرج في الصوم يدفع بالتقديم وفيه تيسير أيضا
(قوله وهو صادق) الصبح يرجع الى عدم التأخير (قوله خروجا من الخلاف) فان الائمة
الثلاثة لا يجوز زعمها بنية متقدمة ولا متأخرة كذا في الشرح (قوله واجادها بدخول
الوقت) عطف على المارة وقد سبق ما فيه (قوله مراعاة للركنية) أي لقل بها (قوله بدون
صم) أمالو كان به صم أو كانت جلبة أصوات أو شرط أن يكون بحيث لو أزيل المنع لا يمكن
السماع ولا يشترط أن يسمع نفسه حقيقة في تلك الحالة كما لا يشترط السماع غيره
الا في العقود كيبس وجها وتكاح فلا بد من سماع غيره أيضا كافي التمهة في (قوله ولا
يلزم الاخرى فمدرتك) وكذا الامم بل يكتفيان بجمود التنية على الصبح
فينبغي ان يشترط لها القيام اقيامها مقام التهرجة وأن تقدمها على الشروع لا يصح
كالتهرجة ولم أرهم نهر (قوله وأكثر المشايخ) مبتدأ وقوله على أن الخ خبره وليس معطوفا على
الحلواني ولا لم يسمع ذكره على (قوله وقال الهندواني الخ) ظاهر ما فيه أن الهندواني لم يقل
بقوله أكثر المشايخ والذي في كبره أن ما عليه أكثر المشايخ وقول الهندواني الا انه قال وزاد في
الجمعي في النقل من الهندواني انه لا يجزيه ما لم تسمع اذناه من يقربه اه ونقل في الدخيرة عن
شمس الائمة الحلواني أن الاصح هذا اه قلت الظاهر أن ما زاده في الجمعي يرجع الى ما قبله
لاق الغالب انه اذا سمع اذنيه أن يسمع من يقربه عن يكون ملاصقة ولا يكاد ينفك ذلك (قوله
فالسماح شرط) فقر بسم على الاصح الذي في المصنف وعلى قول أكثر المشايخ في تفسير الحفظة
والمراد انه شرط لتحصيل المنطوق به ان كل فرض أو وجبا أو سنة (قوله التهرجة) وما عطف
عليه بدل من ما في قوله فيما يتعلق (قوله وجوب سجدة التلاوة) الاولى حذف وجوب وسجدة
لان الكلام في المنطوق به (قوله والايان) بكسر الهمزة أو رد عليه أنه التصديق القلبي
ولا لفظ فيه الا أن يكون مبنيا على أنه قول وعمل (قوله حتى لو أجرى) اغاذ كره لانه محل الوهم
والدلم يجزه على قلبه والمصلحة بالخالف عدم الوقوع أولى (قوله يسمع) بالبناء للجهول والجملة
مخاخرصة على المنطق (قوله وقال الكرخي) مقابل قول الحلواني وقول الاكثرين في نفسه
الخافئة والخافئة عنده تصح الحروف ويجري في كل ما يتعلق بالنطق باللسان (قوله الذي هو
كلام) أي لا يجزى الحركة (قوله والكلام بالحروف) مبتدأ وخبر أي لا يتحقق الكلام الا

والحرق كيفية تعرض للصوت وهو أخص ١٣ من النفس فإن النفس المعرض بالحرق عارض للصوت لا النفس مجرود عنها

أى الحروف بلا صوت أيعا إلى الحروف بعضلات الخارج لا حروف فلا كلام انتهى ومن متعلقات القلب النية للإخلاص فلا يشترط لها النطق كالسكر بالنية قال الحافظ ابن قيم الجوزي رحمه الله تعالى لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف أنه كان يقول عند الافتتاح أصلى كذا ولا عن أحد من الصحابة والتابعين بل المنقول أنه كان صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة كبر وهذه بدعة انتهى وفي جمع الروايات اللفظ بالنية كرهه البعض لأن عمر رضي الله تعالى عنه أدب من فعله وأباحه بعض لمافيه من تحقيق عمل القلب وقطع الوسوسة وعمر رضي الله تعالى عنه أغاثر من جهره قاما لمخافة به فلا بأس بها قال من مشايخنا أن اللفظ بالنية سنة لم يردم أسنة النبي صلى الله عليه وسلم بل سنة بعض المشايخ لاختلاف الزمان وكثرة التواغل على القلوب فيما بعد من التابعين (و) الخامس منها (نية المتابعة) مع نية أصل الصلاة (للتبدي) أما النية المشتركة فلما تقدم وأما الخاصة وهي نية الاقتداء فلما لم يمتد من فساد صلاة امامه لانه بالالتزام فينبوي فرض الوقت والاقتداء بالامام فيه أو ينبوي الشرع في صلاة الامام ولو نبوي الاقتداء به لا غير فيقول لا يجوز له ولا يصح أنه يجوز لانه جعل نفسه تبعاً لامام مطلقاً والتبعية اغماض تحقق اذا صار مصلياً ماصلاً الامام وقيل متى انتظر تكبير الامام كفاه من نية الاقتداء والصحيح أنه لا يصير مقتداً بمجرد الانتظار لانه متردد بين كونه

بالحروف والحركات ان المراتب ثلاثة حروف وصوت ونفس وكل اخص من الذي بعده (قوله بالحرف) كيفية تعرض للصوت لانه هو الصوت المتقدم على الخارج فلكيفية هي اعتقاد الصوت على الخارج رقيب ان الحرف هو الصوت المعتد لا الاعتقاد (قوله وهو أخص من النفس) به مع العلم ان النفس هو الله والمطلقا معتد اولاً (قوله فان النفس المعرض بالقرع) أى هو الهواء الذى عرض عليه القرع يعنى أن القرع بالعضلات تعرض على النفس والصوت هو مجموع النفس مع القرع ومن المعلوم أن المعرض قد يتحقق بدون عارضه كتحقق الانسان بدون صفة الكتابة والمعرض والعارض اخص من المعرض وحده كاستان وضاحك فان الانسان فقط أهم من الانسان الضاحك والقرع يتحقق بالعضلات (قوله عارض للصوت) والصوت عرض يقوم بعمل يخرج من داخل الرئة الى خارجها مع النفس مستطيلاً عند اتصاله بقطع من مرقاط حروف الحلق واللسان والشفتين (قوله فمجرد الخ) هو روح العلة (قوله بلا صوت) أى بل بالنفس الذى هو مطلق الهواء (قوله أيعا) أى اشارة اليها الذى يوجب بالشي لا يكون آتياً بجملة كالموجى بالصلاة فانه لم يأت بجملة الركوع والسجود (قوله بعضلات الخارج) العضلات جمع العضلة وكيفية كل عصبية معها لم غليظ كذا في القاموس والخارج جمع يخرج محل خروج الحروف كذا في الازهرية فلاضافة من اضافة العام الى الخاص (قوله لا حروف) عطف على ايعا أى لا حروف حقيقة فلا كلام أى اذا انتفت الحروف انتفى الكلام أى وهو لا بد منه فانه المطلوب شرعا اذا انتفى الكلام انتفت القراءة فلا تجمع الصلاة (قوله ومن متعلقات القلب النية) قال في الشرح تنبيه في اشتراط النطق بالكبرياء اشارة الى انه لا يشترط النطق بالنية لانهم من متعلقات القلب التي لا يشترط لها النطق وقد أجمع العلماء على انه لو نبوي بقلبه ولم يتكلم بنبوته فانه يجوز اه (قوله بالنية) متعلق بمحذوف أى يشيت بالنية (قوله ولا عن أحد من الصحابة والتابعين) راد ان أمير حاج ولا عن الأئمة الاربعة (قوله وهذه بدعة) قال في البحر فخر من هذه الاقوال ان بدعة حسنة عند قصد جمع العزيمة اه قال في العقب بعد قول الهداية انه حسن لاجتماع دواعيه اه وقديفهم انه لا يحسن غيره هذا القصد (قوله لم يردم أسنة النبي صلى الله عليه وسلم) قال الهداية فوح وكذا القائل بالاستحباب لعله أراد به الامر المحبوب في نظر المشايخ لافي نظر الشارع لان المستحب قسم من السنة اه وفي القوس تاني ويثبت أن تكون النية بلفظ الماضي ولو فارسي لانه الغالب في الانشآت فيقول فورت صلاة كذا اه ملخصا (قوله أما النية المشتركة) المراد نية أصل الصلاة لان الصلاة المطلقة تصلح لفرض والواجب والسنة والنفل وبه علم أن الاشتراك في المسمى لافي النية والمراد أنهم مشتركة بين المقتدى والامام والمنفرد وهو على حذف مضاف تقديره اما اشترط النية (قوله فلما تقدم) من تمييز العادة عن العبادة وتحقيق الاخلاص (قوله فلما لم يمتد) الارضع أن يقول ولان المتابعة لا توجد الا بشيئها وأما ما ذكره في الاثر المترتب على المتابعة وقوله من فساد صلاة امامه الاولى زيادة رحمتها (قوله لانه بالالتزام) أى العساد (قوله فيه) أى في فرض الوقت (قوله أو ينبوي الشرع في صلاة الامام) أى مع الامام وهذه النية تضمنت نية أصل الصلاة ونية المتابعة والتعيين والاولان ظاهران ووجه الاخير انه نبوي صلاة الامام المعينة عنده وفي الشرح عن الذخيرة وقاضى خان لو نبوي الجملة ولم ينو الاقتداء بالامام فانه يجوز لان الجملة لا تكون الا مع الامام اه (قوله ولو نبوي الاقتداء به) أى في الصلاة (قوله مطلقاً) أى في أصل الصلاة ووصفها والمعنى انه لم يبق اقتداء بأصلها (قوله ما صلاة الامام) أى اصلا ووصفا (قوله لانه متردد الخ) ولانه لا يلزم من الانتظار نية المتابعة وهي شرط والغرض في لانه للانتظار في كونه

بمجرد الانتظار لانه متردد بين كونه لا يصير مقتداً أو يحكم العادة وينبغي أن لا يعين الامام خشية بطلان الصلاة بظهور خلافه الانتظار

لأنه نظر خشية بطلان الصلاة بظهور خلافه لان العبرة بما نوى اه (قوله كما لو لم يخطر بباله انه زيد) فانه يصح اقتداؤه لان العبرة بما نوى وهو نوى الاقتداء بالامام (قوله لانه لا يشترط نية الامامة) لانه منفرد في حق نفسه ألا يرى انه لو سئل أن لا يؤم أحدًا صلى خلفه جماعة لم يثبت لان شرط الحدث أن يقصد الامامة ولم يوجد كذا في الشرح (قوله تعيين الفرض) ولو قضاها فلا تكفيه أن يقول نويت الفرض كما في العناية لانه متنوع والوقت صالح لكل فلا بد من التعيين لمتأزما ووقته (قوله فهو فرض مسقط) لان النية المعتبرة ما قارنت الجزء الاول (قوله وكذا حكمه) الاول حذف قوله كذا (قوله ولا يشترط نية عدد الركعات) لان الفروض والواجبات محدودة فقصد التعيين يقتضي حتى لو نوى الفجر أربع ركعات لكانت نية الاربع وبصلى ركعتين فقط لان الخطأ فيهما لا يشترط فيه التعيين لا في ركعاتي الاسباب (قوله ولا اختلاف تراحم الفروض الخ) الاول حذف إحدى الركعتين وهو على قدمته على معلوما (قوله شرط تعيين ما يصلي به) سواء كان اماما أو مقتديا أو منفردا (قوله الا في الجمعة) فلا تصح نية فرض الوقت لان الوقت الظاهر على المذهب (قوله اقوته) فلا يعارضه الضعيف وهو النقل فتلغويته (قوله فهي نافله) لان النافلة اقوى من صلاة الجنائز من جهة انها صلاة كاملة ذات ركوع وسجود بخلاف الجنائز فتعادل الصلاة على الجنائز اذا كان اماما ويلزمه قضاء ركعتين تغلظ لانه لا يوطأ بسلامه من الجنائز على نية القطع بعد ما صح شرعه فيه وليس المبطل للنفل الصلاة على الجنائز لانه زيادة ما دون الركعة لا يبطلها (قوله فهي مكتوبة) لانها فرض عين ولا تمام صلاة كاملة وانما ذكر ذلك بعد التي قبلها لانه ربما يقال ان الحكم الفساد له يكون ما فرضين (قوله والسابع منها تعيين الواجب) طاهر ان هذه الشروط تنجم مع كمالها في صلاة واحدة وليس كذلك فان الصلاة تنوي فرضا وواجبا معا وكذلك الوقت واعتقاد دخوله لا يأتي الا في الفرض وكذا الاتيان قائما بالتحريية والحاصل ان هذه الشروط لا تأتي في كل صلاة (قوله والنذر) اي المطلق والمقيد وهو بالنصب مطاعا على قضاء (قوله لا اختلاف الاسباب) عليه لا يشترط تعيين الواجب اي ولا يكون مؤدبا بسبب سبب الابتعية (قوله ينوي صلاة العيد والوتر) اي ويكون ذلك تعيينا ولو لم يغير تعيينه بالواجب وليس المراد انه ممنوع عن نية الواجب بل انه لا يلزمه ذلك للاختلاف (قوله لا يجب التعيين في السجودات) لانه للاستحاضة منه باتصافه بالصلاة أو بوقوعه في حرمتها والاولى ان يقول لعدم التعيين فيه كما أن الاول ان يثنى الغمير في قوله للاختلاف فيه ليعود على العيد والوتر (قوله وفي التلاوة تعيينها) أي يعين أنها للتلاوة ولا يلزمه تعيين أفراد السجودات لأفراد الآيات وقوله يعينها بالياء التحتية مضارع عين (قوله كونها بلفظ العربية) أي كون تكبيرة الاحرام الخ والمراد ما يعين التكبير وغيره من كل ما دل على التعظيم حتى لو رفع ياتسبيح أو التهلل فانه يصح بشرط كونه بالعربية (قوله لا تقاد عليها) اما العاجز عنها فلا خلاف في صحة شرعه بها قدر عليه من اللغات (قوله في الصحيح) هو قولهما أو لا وقال الامام يصح شرعه به غير العربية ولو وقع القدرة عليها او وقع للعين مثل ما وقع للشرح ونفل في الدرع التارخانية ان الشرع بالارسية كالتلبية يجوز مطلقا انما قال وظاهره وجوعهما اليه لاهو اليهما في الشرع وجوعهما اليهما في القراءة حيث لا تجوز بغير العربية لا للعاجز افاده السيد (قوله التاسع أن لا يذبحها) فيه لا يكون شارفا في الصلاة وتبطل الصلاة بمصولة في اثنتائها الوصحت أو لا قاله المؤلف في شرح رسالته در السننوز (قوله أن يأتي بجملة تامة من مبتدأ وخبر) هو ظاهر الرواية عن الامام نقله في التجريد وبه قال أبو يوسف ومحمد قاله المؤلف في الشرح المدكور ويجب أن تكون البداية بلفظ اقته حتى لو قال أكبر الله لا تصح عنده بزيادة والاولى حذف قوله من مبتدأ وخبر لانهما لا يشترطان وذلك لصحة الشرع بلا اله الا الله وبسبحان الله مع الكراهة (قوله أن يكون بذكر خالص

ولو غننه زيد اخذاه وحرر ولا يفرقا ولم يخطر بباله انه زيدا وحرر ووقيدنا بالمقتضى لانه لا يشترط نية الامامة للرجال بل للنساء (د) السادس من شروط صحة التكريمة (تعيين الفرض) في ابتداء الشرع حتى لو نوى فرضا وشرع فيه ثم نسي فظننه تطوعا وانما على ما نسي فهو فرض مسقط وكذا عكسه يكون تطوعا ولا يشترط نية عدد الركعات ولا اختلاف تراحم الفروض شرط تعيين ما يصلي به كالأظهر مثلا ولو نوى فرض الوقت صح الا في الجمعة ولو جمع بين نية فرض ونفل صح للفرض لقوته عند أبي يوسف وقال محمد لا يكون داخل في شيء منهما للتعارض ولو نوى نافلة وجنائز فهي نافلة ولو نوى مكتوبة وجنائز فهي مكتوبة (و) السابع منها (تعيين الواجب) أطلقه فشمهل قضاءه نفل أو فدية والنذر والوتر وركعة في الطواف والعيدين لا اختلاف الاسباب وقالوا في العيد والوتر ينوي صلاة العيد والوتر من غير تعيينه بالواجب للاختلاف فيه وفي سجود السهو لا يجب التعيين في السجودات وفي التلاوة بعينها الدفع المزاخرة من سجدة الشكر والسهو وتعيينه لا يقيم عدد شروط صحة التكريمة الثامن كونها بلفظ العربية للقادر عليها في الصحيح التاسع أن لا يذبحها ولا يذبحها من أكبر واشباع حركة الهاء من الجلالة خطأ لغويا ولا تفديده الصلاة وكذا تسكينها العاشر أن يأتي بجملة تامة من مبتدأ وخبر الحادي عشر أن يكون بذكر خالص

لله تعالى) فلم يشرع بنحو والله لم يغفر لي لا يجمع لأنه ليس بمشوب بما احتسبه قاله
 السيد (قوله أن لا يجمع بالبسهلة كإسمائي) من أنها للتبرك فسكانه قال برك الله لي وهو
 الأصح كما في السراج والاشبه كما في شرح المنية قاله السيد (قوله الثالث عشر أن لا يحدف الماء
 من الجلالة) قال في الشرح المذكور وهو ترك هار والمراد بالهاوى الالف شيء باله لذي
 في اللام الثانية من الجلالة فإذا حذفه الحالت أو الذابح أو المكبر للصلاة أو حذفه الحاشم من
 الجلالة اختط في انعقاد دينه وحل ذبيحته رجعت تحريره لا يترك ذلك احتياطا (قوله ذكر هذا
 الأخير) اسم الإشارة راجع إلى الشرط الأخير (قوله إذا نعامه) حلة لقوله من بالابطاط لجمعه
 ولم أره الخ وكأنه في جواب سؤال حاصله كيف جمعت هذه الشروط ولم تبق ما (قوله ولا غرضا)
 تكرار مع ما قبله (قوله ولا يشترط التعيين في النفل) مراده به ما بهم السنن لأن وقوعها في أوقاتها
 يغني عن التعيين وبه صارت سنة لا بالتعيين ولا بفرق بين أن ينوي الصلاة أو الصلاة لله تعالى
 لأن المصلي لا يصلي لغير الله تعالى (قوله والاحتياط التعيين) قاله صاحب المنية وذلك للفرج
 من خلاف من اشترط في فعل السنة نيتها قال صاحب الغنى في التراويح لا يكفي مطلق النية
 ولا نية التطوع عند بعض المتأخرين بل يشترط فيه التراويح وصحة في الثانية قاله السيد (قوله
 أو سنة الوقت) أي سنة فرض الوقت وعليه فينبغي التميز بين القلبية والبهدية (قوله ويفترض
 القيام) هل قادر عليه وعلى الركوع والسجود ولا يعوته بقيامه شرط طهارة مثلا ولا قدرة القراءة
 ولو تعذر عليه القيام أو قدر عليه ويجز عن السجود لا يلزمه لكنه يجزئ الثانية بين الأيماء قائما
 أو قاعدا كما لو كان معه سحر يسيل إذا سجد فنه يجزئ كذلك ولو كان بحيث لو قام سلس بوله أو لو قام
 ونكشف من العودة ما يمنع الصلاة ويجزئ القراءة حال القيام وفي القعود لا يحصل شيء
 من ذلك يجب القعود وكذا أن كان بحيث لو صلى قاعدا قدر على الاتمام وقائما لا وفرض
 القيام وأحبه ومسنونه ومسحبه بقدر القراءة كما في سبب الأثر وتدر ذلك في نحو الأيماء
 ولا بد أن يقف قدر ثلاث آيات قصار على قولهما أو آية طويلة على قول الإمام لتحصيل العرض
 هـ سدسوط القراءة يسقط التحديد كقيام في الشفع الثاني من الفرض لأنه لا قراءة فيه فالركن
 فيه أصل القيام لا امتداده كما في الفهمني ويكره على إحدى الرجلين إلا العذر (قوله وهو ركن
 متفق عليه) أصلي والقراءة ترك ركز زائد ذهني زينة القيام وله ذابحة من الإمام القراءة دون
 القيام قاله في الشرح (قوله والواجبات) ظاهره شمول قضاء النفل الذي أفسده وكذا المنذور
 وإن لم ينص على القيام فيه على أحد أولئك (قوله وحد القيام) أي حداثا وتامه بالاقتصاب
 كالقنائه وهو بهذه الصفة ما يورث المشروع في الصلاة كما ذكره العارف بالله تعالى سيدي أحمد
 زروق في نصيحته (قوله متعلق بالقيام) أو بغيره الذي قدره الشرح (قوله كما سنذكره)
 من أن مجناه على التوسع (قوله ولا يكون إلا بسماعا) إلا ما منع كصم أرجلية أصوات أو نحو ذلك
 من العوارض المانعة لسماع الحاسة من السماع واكتفى بالكرخي مجرد تفهم الحروف وإن لم
 يسمع نفسه لأن القراءة فعل اللسان والسمع فعل العيش دون اللسان وليس من مورد القراءة
 قال في البدائع وقول المصنف كرخي أصح وأقبس وبعضهم نسب إلى أبي يوسف والمعتد الأول
 وخفف صوته ببعض الحروف بحيث لا يسمع نفسه متصرا لا تقصده الصلاة على الصحيح لعدم
 البلوى كما في المفهرات من الأخيرة وتحملها القيام ولو حكما كالقعود لغيره أرفق ناله فلو قرأ أي ركوع
 أو سجود أو قعود لم يكن بدلا من قيام لا يسقط بها الواجب ويكره تحريعا لأنه تغيير المشروع وإن
 كان سهيا أو حب عليه سجود السهو (قوله لقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن) وجه الدلالة
 أن الأمر يقتضي الوجوب وقراءة لا تجب خارج الصلاة بالاجماع فتعين الأمر في الصلاة وقال
 صلى الله عليه وسلم لا صلاة إلا بقراءة رواه مسلم من حديث أبي هريرة وعليه أنه قد اجماع ولا

لله تعالى الثاني عشر أن لا يكون
 بالبسهلة كإسمائي الثالث عشر أن
 لا يحدف الماء من الجلالة الرابع
 عشر أن أتى بالهاوى وهو الالف
 في اللام الثانية فإذا حذفه لم يجمع
 الخامس عشر أن لا يقرن التكبير
 بما بعده فلا يفسد مشروعه لو قال
 الله أكبر الله أكبر بالمعذور والموجود
 أو العالم بأحوال الخلق لأنه يشبه
 كلام السارد ذكر هذا الأخير في
 البرزنية وهذا عام الله سبحانه
 بالابطاط لجمعه ولم أره قبله بجزءا
 فله الحمد إذا نفعه وفضله ليس
 محصورا ولا محظورا ولا موعدا
 (ولا يشترط التعيين في النفل) ولو
 سنة الخبر في الأصح وكذا التراويح
 عند صلاة المشايخ وهو الصحيح
 والاحتياط التعيين في نوي مراعاة
 صفتها بالتراويح أو سنة الوقت
 (و) يفترض (القيام) وهو
 ركن متفق عليه بالاعتراض
 والواجبات وحد القيام أن يكون
 بحيث إذا مديده لا ينال ركبتيه
 وقوله (في غير النفل) متعلق
 بالقيام فلا يلزم في النفل كما
 سنذكره إن شاء الله تعالى
 (و) يفترض (القراءة) ولا
 تكون إلا بسماعا كما تقدم لقوله
 تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن

بمرة من خرق الاجماع كفي بذكر الاصم بقوله القراءة في الصلاة ليست فرضاً أصلاً بل سنة ١٥
 (قوله وهي ركز زائداً على قول الجمهور) وقال الغزوي صاحب الحاشية القدية انما فرض
 ليست بركز (قوله ليست بركز) أشار به الى الفرق بين الركن الزائد وغيره وهو الاصل
 فانه انما سقط في بعض الاحوال اضرة ردة كفى الى خائف والزائد ما سقط لا الى خائف وقال في
 الشرح الزائد هو الجز الذي اذا ان في كل الحركات المركب باقياً يجب اعتبار الشرع به على هذا
 - لم لا يصح - في فاحرم وقام وركع وسجد بالقراءة - ثبت قال لم يدعترض بأن في تسمية القراءة
 ركزاً زائداً اذ افعالاً يجب بانتهار كس باعتبار انتفاء الماهية في حاله وزئد لقيامها الى الماهية بدون
 القراءة في أخرى في حيث فساد الصلاة بترك القراءة فيها حالة الانفراد مع القدرة عليها - يكون ركزاً
 ومن حيث صحة الصلاة المقتضى مع ترك القراءة تكون زائداً ١٥ (قوله وبالنص كانت الخ) النص
 هو الآية المتقدمة لان المراد قراءة القرآن حقيقة وقال بعض المفسرين المراد من الآية لصلاة
 بدليل السباق والاول لان الحل على الحقيقة اولى (قوله ولو قرأ آية) هي لغة الامة وعرف
 كل جملة دالة على حكم من أ - كما ان الله تعالى اركل كلام منفصل عما قبله وبعده بفصل فوق في
 افطى ١٥ (قوله في ظاهر الرواية) من الامام وفي رواية أخرى عنه هو غير مقدر بشئ بل يكفي أدنى
 ما يتبادر له اسم القرآن وبه جزم القديري وهناك رواية ثالثة انه ثلاث آيات قصار أو آية طويلة
 تعدلها وهو قولهما وجهه في الخلاصة رغبته في قوله الاول ١٥ (قوله وأما الآية التي هي كلمة)
 اعلم ان الكوفيين قد قالوا في مواضعها واصل وكهيعص وطوطس ويس وحم آية وحم عسق
 آيتين قال البيضاوي كل من شذرى وهذا التوقيف لا مجال للرأى فيه وأما غير الكوفيين فليس
 شئ منها عندهم بآية (قوله وأحرف ص) هو وما بعده على حذف كاف التمثيل (قوله وأحرف
 حم عسق) قد علمت أن الكوفيين عدوها آيتين (قوله فقد اختلف المشايخ) أي على قول الامام
 (قوله وقال أبو يوسف ومحمد الخ) رجع في الاسرار والاحتياط قولهما وهو مطلوب لاسيما في
 العبادات (قوله واذا علمت ذلك) أي افتراض القراءة والخلاف فالقراءة الخ أي فاعلم ان ذلك
 اغما هو في ركعتين (قوله في ركعتي الفرض) الثنائي والثلاثي والرباعي ومحل الاداء ركعتان
 غير متعینتين كما قاله الشرح قال القهسبة في هو قول البعض والاصح أن الاولين متعینتان على
 سبيل الفرض حتى لو تركها في الاولين رأى في الأخيرين كان قضاء كافي للصحة وقال ابن
 أمير حاج وهو قول الجمهور وهو الصحيح عليه شئ في الذخيرة ومحيط رضي الدين وقاضي خان
 في شرح الجوامع الصغير (قوله لتشا كلهما من كل وجه) فإن الثانية مثل الاولى وجوبا
 وسقوط وجهها واخفاء وأما الاخير بان يفارقا فانه ما في حق السقوط بالاسم فروضة القراءة
 وقدرها فلا يلحقان به ما وأما افتراق الاول والثانية في حق الكبيرة الاحرام والتعويض والثنية
 وليس بقادح لان المشاكلة اغما تعتبر فيما يرجع الى نفس الصلاة وأما التسكيرة فنشرط
 وهو زائد والتعويض والثنية زائدان أيضاً فلا يضر الافتراق فيما أفاده في لهنر (قوله في كل ركعات
 النفل) المراد به ما راد على العرائض ولو كان مؤكداً (قوله صلاة على حدة) لتسكيرة من الخروج
 على رأس الركعتين لان الاصل في مشروعية الصلاة مشئ ولزوم الزيادة اغما يظهر في الافتراض
 فبقي النفل على أصل المشروعية (قوله وعلى وجوبه) أي أو فرضيته كذا في الشرح (قوله
 للاحتياط) لان كونه فرضاً محلاً كما هو قول الامام يوجب القراءة في الاولين فقط وكونه سنة
 مؤكدة كما هو قولها يوجبها في الجميع فعملنا بالا احتياط لا ترك القراءة في ركعة من السنة
 بفسدها ولان يؤذى المكلف ما ليس عليه أولى من تركه ما عليه ذكره ابن أمير حاج (قوله
 لا طلاق ما نولنا) وهو الآية السابقة فان المأمور به قراءة ما تيسر والنعيمين في التيسر (قوله
 كما سئذ كره) من قوله صلى الله عليه وسلم لم لا صلاة الا بعاتحة الكتاب ولا تجوز به الزيادة على

وهي ركن زائد على قول الجمهور
 لسقوطها بلا ضرر ورتة من المقتضى
 عندنا وعن المدرك في الركوع اجما
 (و) بالنص كانت القراءة فرضاً
 (و) (لو) قرأ (آية) قصيرة مركبة من
 كلمتين كقوله تعالى ثم نظري ظاهر
 الرواية وأما الآية التي هي كلمة
 كدهامتان أو حرف ص ن ق أو
 حرفان حم طس أو حرف حم عسق
 كهيعص فقد اختلف المشايخ
 والاصح انه لا تجوز بها الصلاة
 وقال القديري الصحيح الجواز
 وقال أبو يوسف ومحمد الفرض
 قراءة آية طويلة أو ثلاث آيات
 قصار وحفظ ما تجوز به الصلاة
 من القرآن فرض عين - فقط
 الفاتحة وسور وقواحب على كل
 مسلم - فقط جميع القرآن فرض
 كساية واذا علمت ذلك فلقراءة
 فرض (في ركعتي الفرض) أي
 ركعتين كانتا ولا تصح بقراءة في
 ركعة واحدة فقط خلافاً لقولهم
 والحس المعبري لان الامر لا
 يقتضي التكرار قلنا نعم لكن
 لزمت في الثانية لتشا كلهما من
 كل وجه فلاولى بعبارة النص
 والثانية بدلالة (و) القراءة فرض
 في (كل) ركعات (النفل) لان
 كل شفع منه صلاة على حدة
 (و) القراءة فرض في كل ركعات
 (الوتر) أما على كونه سنة فظاهر
 وعلى وجوبه للاحتياط (ولم يتعين
 شئ من القرآن لصحة الصلاة)
 لا طلاق ما نولنا قلنا بتعين الفاتحة
 وجوباً كما سئذ كره (ولا يقرأ المؤتم

الكتاب لانه خبر آحاد وهو ثبت الوحود دون الركنية (قوله بل يستمع حال جهر الامام الخ)
 اشار به الى ان في الآية الآتية توزيما (قوله لقوله تعالى واذا قرئ القرآن الآية) قال الامام أحمد
 أجمع الناس على ان هذه الآية في الصلاة وما في شرح السكاكي للبخاري ان القراءة خلف
 الامام على سبيل الاحتياط نسند محمد وسكره عندنا ما قاله الشيخ الامام أبو حفص النسفي
 ان كان في صلاة الجهر تكرر قراءة المأموم عندهما وقال محمد لا تكرر بل تستحب وبه نأخذ لانه
 أحوط وهو مذهب الصديق والفاروق والمرغني اه فقد صرح لسكال برده وعبارة وما يروى
 عن محمد أنه يستحب على سبيل الاحتياط فضعيف والحق أن قول محمد وكقولهما وصرح محمد في
 كتبه بعدم القراءة خلف الامام بعد ما أسندنا الى طه بن قيس انه ما قرأ قط فيما يجهر فيه وفيما
 لا يجهر قال أي محمد وبه نأخذ لا نرى القراءة خلف الامام في شيء من الصلاة يجهر فيه أو لا يجهر
 وقال السرخسي تفيد صلاته بالقراءة في قول عدة من الصحابة اه وقال في السكاكي ومنع المقتدى
 عن القراءة مأثور عن عثمان بن نهران كمال الصحابة منهم المرتضى والعباد لرضي الله تعالى عنهم
 وقد دون أهل الحديث أساميهم اه ثم قال المحقق اس المهمم ثم لا ينبغي أن الاحتياط في عدم
 القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين وليس مقتضى أقواهما القراءة
 بل المنع اه ويلزم منه فساد الصلاة عندهم وأفضل من يجتهد قال بهما ايدرجات كثيرة ولا
 يجوز الاحتياط على وجه يلزم منه فساد الصلاة لانه عند واحد من الصحابة اه أفاده في الشرح
 (قوله وفلنا الخ) أي قلنا نأخذ بالخالفين للامام مالك وأحمد دللتهم (قوله كره ذلك) تحريرا وفي
 بعض الروايات أنها لا تجعل خلف الامام وانما لم يطلقوا اسم الحرمة عليها لما عرف من أصلهم انه
 إذا لم يكن الدليل قطعي لا يطلعون لفظ الحرمة ونسبها به يرون بالسكراهة (قوله لا هي) عنه
 بقوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ أحد منكم شيئا من القرآن اذا جهرت بالقرآن ولا تقول بفهوم
 الخ لفظة وبقول زيد بن ثابت لا قراءة مع الامام في شيء وروى من كان له امام فقرأه الامام له
 فقرأه وروى عن عمر ليت في فهم الذي يقرأ خلف الامام مجرا وروى عنه صلى الله عليه وسلم من
 قرأ خلف الامام في فيه جرة فقال من قرأ خلف الامام فقد أخطأ العطرة وفي شرح منية المصل
 والدرة المنيفة عن الغنية الأصل أن الاستماع للقرآن فرض كفاية لانه فامة حقه بأن يكون
 مائة مائة غير مضى مع وذلك يحصل بانصات البعض كما في رذا السلام حيث كان لراية حق المسلم
 يكفي فيه البعض من الكل فينبغي أن يحمل البعض المقتدين ان يقرأ أو يترك الاستماع اقيام
 البعض الآخر به الا نأخذنا حالة الصلاة مخصوصة بما فقدناه من الأحاديث الواردة في التمسك
 ذلك مطابقة لموجب الاستماع والانصات على الكل في غاية البيان وقالوا الواجب على القارئ
 احرام القرآن بأن لا يقرأ في الاسواق ومواضع الاشتغال فاذا قرأ فيها كان هو المضى
 لحرمة فيكون الاتم عليه دون أهل الاشتغال دفعا للحرج في الزامهم ترك أسبابهم المحتاج اليها
 وصرح علمونا بكتابة الصلاة والاستغفار حال قراءة القرآن وكذا كل ما يشغله عن الاستماع
 فلا يرد سلاما ولا يشمت طائفة المسامحة من الاخلال بفرض الاستماع ولا يترك ما عليه لما ليس
 عليه أو يحصل فضيلة ولا يجهل بالاستماع والانصات ما هو المقصود ولا هي لان الله تعالى
 وعندهم بالرحمة فقال لعلمكم ترجون ودعاؤه في حال الاستماع ربما لا يستجاب لمخالفة لا امره
 تعالى ومنه يعلم حكم ما يفعله بعض الناس من الدعاء عند دعاء غيره قوله تعالى ادعوني أستجب
 لكم أجيب دعوة الداع اذا دعان وكذا يمنع القارئ من الدعاء اذا كان في صلاة فرض مطلقا
 أو نفل ولوا ما مالان الدعاء في الفرض لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الأئمة بعده
 فكان بدعة محدثة وشرا لا مورثا لها كما في السراج وأما في النقل للامام فلان فيه تطويل
 على القوم وقد نهى عنه كما في التبيين وهذا يقتضي انه لو أتى من يطلب منه ذلك فعليه الحديث حذيفة

بل يستمع) حال جهر الامام
 (ويصمت) حال اسراره لقوله تعالى
 واذا قرئ القرآن فاستمعوا له
 وأنصتوا وقال صلى الله عليه وسلم
 يكمل قراءة الامام جهر أم خافت
 واتق الامام الاعظم وأصحابه
 والامام مالك والامام أحمد بن
 حنبل على صحة صلاة المأموم من غير
 قراءته شيئا وقد بسطناه بالاصل
 (و) قلنا (ارقرأ) المأموم الفاتحة
 أو غيرها (كره) ذلك (تحريرا)
 لانهم (و) يفترض (الركوع)

رضي الله تعالى عنه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل فمأمر بآية فيها ذكر
 الجنة الاوقف وسأل الله الجنة ومأمر بآية فيها ذكر النار الاوقف وتعد من النار ويندب ذلك
 للمفرد في طاب الرحمة ويتعد من النار عند ذكرها ويتعد كرفي آية المثل كافي النهر وغيره
 (قوله لقوله تعالى اركعوا) ولورود السنة وللإجماع عليه (قوله وهو الانحناء بالظهر والرأس
 جميعا) هذا معناه الشرعي ومعناه لغة مطلق الانحناء والميل يقال ركعت الخلة اذا مال وأدناه
 شرعا انحناء الظهر بحيث لو مدي يده ينال ركبتيه وفي البدائع روى الحسن عن أبي حنيفة فيمن
 لم يرقم أي يعدل صلبه في الركوع ان كان الى القيام اقرب من تمام الركوع لم يجزه وان كان
 اقرب الى تمام الركوع من القيام اجزاه اقامة للاكثر مقام السك اه ومثله في السراج عن
 الكرخي قال المحقق ابن أمير حاج ذلك لان الركوع انحناء الظهر كما تقدم واذا وجد بعض
 الانحناء دون البعض ترجح الاكثر وصارت العبارة * وانما يكون الى تمام الركوع اقرب
 اذا كان بحيث تقال يده ركبتيه وتعامه هو ان يبسط ظهره ويساوي رأسه بجزئه ولا يكون اقرب
 الى هذه الحالة بدون ما ذكرنا وفي شرح المختار الركوع يتحقق بان يطلع عليه الاسم لانه عبارة
 عن الانحناء وفي الحاشي عرض الركوع انحناء الظهر وفي التحفة قدر المعروض في الركوع
 هو أصل الانحناء اه وعلى ما في هذه المسألة تجزئ الركوع وار لم تنل يداه ركبتيه
 والاحتياط الاول وفي المحوى فار كم جال لا ينبغي أن تعادي جهته ركبتيه ليحصل الركوع
 اه ولعل مراده انحناء الظهر عملا بالحق لانه يبالغ فيه حتى يكون قريبا من السجود (قوله
 وأما التعديل) أي الضمان بحدود تسبيحة واحدة وصح قول أبي يوسف بعض أهل المذهب
 فلا احتياط في مراعاته كأن الاحتياط في مراعاة قول أبي مطيع البلخي في التسبيح (قوله لم
 تجزئ لانه) فاس الركوع على القيام فوجب أن يجله ذكره فرض كأن القراءة تقتل بالقيام
 أقاده في الشرح (قوله يشير برأسه للركوع) ولو قيل لا يتحققا لان انتقال فانه القدر الممكن في حقه
 ولا يلزم غير ذلك ولا تجزئ بحدوده عن الركوع لانه كالعالم ذكر الحدادي والجلبي (قوله
 هاهو اعلى) أي من الإشارة وهو بسط الظهر مع الرأس والاولى في التعليل ما قدمناه (قوله
 ويفترض السجود) المراد منه الجنس أي السجدة وان وكونه كذلك ثبت بالسنة والاجماع وهو
 أمر تعدي لم يوطأ على حكمته كعدد الركعات وذكر بعضهم له - كما عده قوسه تأتي ويحقل أن
 المراد السجدة الاولى لما يأتي تنها من قوله ويفترض العود الى السجود (قوله راجعوا) قبل
 كان الناس أول ما أسلموا يسجدون بلا ركوع ويركعون بلا سجدة نزل بأيتها الذين آمنوا
 اركعوا واسجدوا (قوله وبالسنة والاجماع) الاولى التعمير باللام كافي الشرح (قوله انما يتحقق
 بوضع الجبهة) قال في المجتبى ولو سجد على طرف من اطراف الجبهة جاز في المعراج عن أبي جعفر
 وضع جميع اطراف الجبهة ليس بشرط اجساما فاذا انتهى على بعض الجبهة جاز وان قل كافي
 البحر وما في التجنيس من نصير لو سجد على حجر صغيرا كان أكثر الجبهة على الارض جاز والا فلا
 اه ضعيف بل يكفي وضع أقل جزء من انهم وضع الاكثر واجب لمواظبته صلى الله عليه وسلم لم على
 تمكين الجبهة والانف من الارض ولا بد أن يكون الوضع على وجهه التعميم يخرج وضع الجبهة مع
 رفع القدمين لانه قلاص وليس بتعميم ونحو وضع الخد والصدر ومقدم الرأس ولذا لا تنافي
 مرادة بالاجماع لان التعميم لم يشترط بوضعه فلا يتأدى بذلك فرض السجود مطعنا ولو عذر
 بل معه يجب الايمان بالرأس لان جعل غير المسجد مسجدا بدون ادن الشرع لا يجوز قال شيخ
 الاسلام متى عجز عن السجود على ما عجز محلا للسجود سقط عنه السجود وينتقل فرضه للايمان
 (قوله لا الانف وحده) أي بغير عذر وأما به فيجوز وهذه رواية من الامام ومما اخذ صاحبان
 وأما اقتصاره على الجبهة فيصح مطلقا لا اتفاق وفي رواية من الامام يصح الاقتصار على أدنى

لقوله تعالى اركعوا وهو
 الانحناء بالظهر والرأس جميعا
 وكاله بتسوية الرأس بالجبهة وأما
 التعديل فقال أبو يوسف والشافعي
 بفرضيته وقال أبو مطيع البلخي
 فليس الا امام أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى لو نقص من ثلاث تسبيحات
 الركوع والسجود لم تجزئ لانه
 والا حدب اذا بلغت حدوديته
 الركوع يشير برأسه للركوع لانه
 عاجز عما هو اعلى (و) يفترض
 (السجود) لقوله تعالى واسجدوا
 بالسنة والاجماع والسجدة انما
 تتحقق بوضع الجبهة لا الانف وحده
 مع وضع إحدى اليدين واحدة
 الركبتين

في نسخة عن ابن نصير

رشي من أطراف أصابع القدمين على ١٢٦ ظاهر من الأرض والأفلا وجوده في ذلك الوجه ثم يصح على المختار مع الكراهة

وتمام بالاحجود ياتيانه بالواجب فيه
ويحقق بوضع جميع اليدين
والركبة من القدمين والجهة
والأنف كما ذكره السكال وغيره ومن
شروط صحة السجود كونه (على ما)
أي شيء (يسجد) الساجد (بوجه) بحيث
لويالغ لا تتغل رأسه أبغها كان
حال الوضع فلا يصح السجود على
القطن والثلج والتبن والارز
والذرة وبذر السكك (و) بالحنطة
والشعير (تستقر عليه جهته) فيصح
السجود لان حياتها يستقر بعضها
على بعض خشونة ورخاوة والجهة
أصح لما يصيب الأرض مما فوق
المخاضين أو قصاص الشعر حالة
السجود (و) يصح السجود (لو)
كان (على كفه) أي الساجد في
الصح (أو) كان السجود على
(طرف ثوبه) أي الساجد ويكره
بغير ذكر كالسجود على ~~ك~~كور
عمامة (ان طهر محل وضعه) أي
الكف أو الطرف على الأصح
لاتصاله به (وسجود جوباء ما لم
من أنفه) لان أرنبته ليست محل
السجود ولما كان شرط كمالا
شرط صحة قال (و) يسجد (بجهته)
ولا يصح الاقتصار على الأنف في
الأصح الامن عذر بالجهة لان
الأصح ان الامام رجس الى مواقة
صاحبه في عدم جواز الشروع
في الصلاة بالفارسية لغیر العاجز
عن العربية وعدم جواز لقراءة
فيها بالفارسية وغيرهما من أي لسان
غير عربي لغیر العاجز من العربية
وعدم جواز الاقتصار في السجود
على الأنف بلا عذر في الجهة الحديث
أمرت أن أسجد على سبعة أعظم
على الجهة الحديث (و) من شروط
صحة السجود (عدم ارتفاع محل

جزء من أحدهما مطلقا بغير بدنه وهو الصحيح من مذهب الامام كافي العيني على البخاري
له ما في السنة من الاربعه من العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول ذا سجدة بعد سجدة سبعة أرباب وجهه وكما ورد كتابه قدماه اه قال في
الكافي والسجود بكل الوجه متعذرا فكان المراد بوضعه والآنف وسط الوجه في ذا سجدة عليه كان
متملا كالوجه على الجهة لانه اذا جازا لاقتصار على الجهة لانه اذا جازا لاقتصار على الوجه وهو الماء ووجه
والآنف بعضه أيضا جازا لاقتصار عليه كافي ابن أمير حاج قال في القمح وعل بعض المتأخرين
العتوى على الرواية الموافقة لقوله لم يوافقته دراية ولا القوى من الرواية كما علمته اه ومن ثم
قال في الهداية والوجه طاهر للامام اه (قوله وشي من أطراف أصابع إحدى القدمين) يصدق
ذلك بأصبع واحدة قال في الخلاصة وأما وضع القدم على الأرض في الصلاة طاهر السجدة فمعرض
لموضع أحداهما دون الأخرى فيجوز سلاله كما لو قام على قدم واحدة ووضع القدم موضع أصابعه
ويكفي وضع أصبع واحد في القمح عن الوجه بوضع القدمين فرض فان وضع أحداهما دون
الأخرى جاز ويكره فان وضع ظاهر قدميه أو رؤس الأصابع لا يصح لعدم الاعتناء على شيء من
رأسه وما لا يتوصل للفرض الا به فهو فرض وهذا عما يجب التنبيه له وأكثر الناس منه خافلون
وهذا هو الموافق لما في مختصر لكرخي معلا أن الوضع يدرر توجيهه ووضع ظاهر القدم وهو غير
معتبر وفي خزائن المعاني أن ذلك مكروه فقط كافي مجمع الانهر وفي البحر ونقص صاحب الهداية
في التبيين على أنه لو لم يوجه الأصابع نحو القبلة لكان يكون مكروها اه (قوله ومع ذلك البعض)
وهو وضع الجهة مع وضع إحدى اليدين وأحدى الركبتين رشي من أطراف الخ (قوله بانسانه)
أي المكاف أو السجود فهو من إضافة المصدر الى فاعله والباء في قوله بالواجب للتعديد والتأني والى
مفعوله والباء للمصاحبة (قوله والقدمين) أي أطراف أصابعهما (قوله والجهة) أي
ما أمكن منها (قوله على ما يجب حكمه) أي يسه كافي القمح ولو كان بمعنى الأرض كسرير ومجمله
على الأرض (قوله فلا يصح السجود على القطن الخ) أي الا اذا وجد الديس وكذا كل محشو
كفرش ووسادة (قوله والارز والذرة) لان هذه الاشياء ملاسة طاهرها وصلابة أحسامها
لا يستقر بعضها عن بعض فلا يمكن انتهاء التسفل فيها واستقرار الجهة عليها الا اذا كانت في رطاه
(قوله الخشونة) أي في حياتها ورخاوة أي في أحسامها (قوله والجهة الخ) وعرفها به ضمهم
عما كنت فيهم الجيمينان كافي الشرح وهما تنقية جبين وهو ما يحاذي النزعة الى الصدغ عن عين
الجهة وشمالها فتكون الجهة بين الجبينين (قوله ويكره بغير عذر) أمابه ذرة فلا يدره لما في
الكتب الستة عن أنس رضي الله عنه قال كنا مع نبي صلى الله عليه وسلم فيضع أحدنا طرف
نوبه في شدة الحر مكان السجود (قوله كالسجود على كور عمامته) أي لكانت على جهة
فانه يصح مع الكراهة بغير عذر أمالو كان على رأسه فقط وسجود عليه مقته هرا لم يصح الأرض
شي من جهته فلا يصح اقدم السجود على محله والذكر يفتح الكاف كقوله أحد أدوار العمامة
كافي العرب (قوله على الأصح) مقابلة قول المرشيداني الصحيح الجوار اذا كان مائتة فحسبها
قال السكال وليس شيء (قوله لاتصاله به) أي فأخذ حكمه فمكانه وضع وجهه على الأرض
في شرط حيثما الطهارة والظاهر أنه بث شرط طهارة مقدار الجهة لا موضع طرف اليدين مقامه
ويحذر (قوله لان أرنبته ليست محل السجود) فان اقتصر عليها لا يجوز اجماعا كافي السراج
عن المتصفي (قوله في عدم جوار الشروع في الصلاة بالفارسية) نقل في الدرر السرخانية
ان الشروع بالفارسية كالتلبية يجوز اتفاقا في غير العاجز فظاهر رجوعه الى لا هرا اليها
وهذا كس القراءة فانه رجوع اليها (قوله وعدم جوار الاقتصار في السجود على الأصح الخ)
قد علمت ما قاله السكال وصاحب الهداية (قوله الحديث أمرت الخ) روى الحديث بروايات

وعديدة منها رواية العباس وفيها ذكر الوجه لا الجبهة وقد سبق (قوله والارتفاع القليل) وان زاد
ما كان نصف ذراع فأقرب (قوله على ظهر مصل صلاته الخ) وشرط في الكفاية كون ركبتين
لساجد على الأرض وشرط في المجتبي سجود السجود عليه على الأرض بجملة لشرط خمسة
دل سنة من مادة لزخم سكن في القهستان في الأصل أنه يجوز دلو على ظهر غير المصلي ونقل
الزاهد جواز على ظهر كل ما كولد في القهستان في صدر القضية أنه يجوز وان كان سجود
الثاني على ظهر الثالث وفيه أنه في هذه الحالة يكون الساجد الثالث في صفة راكع أو أزيد
ونقل عن الجلابي أنه يستحب الأخير حتى يزول الزحام اهـ (قوله وهو اختيار الفقيه) وقيل ان
وضع اليدين والركبتين سنة وعليه يقال ان الحديث يقتضي وجوب السجود على الأعضاء السبعة
المصرح بمافيه ولم يقلوا به والجواب أن الاستدلال بهذا الحديث انه هو على أن محل السجود
هذه الأعضاء لا أن وضع جميعها لازم لاشماله فوضع اليدين والركبتين سنة عندنا لا يقتضي
السجدة بدونهما لان الساجد اعم من وضع الوجه على الأرض وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم
قال مثل الذي يصلي وهو قص شعره كمثل الذي يصلي وهو متخوف فالتخيل يدل على نفى السكأن
لا الجواز لكم في العناية (قوله واختلاف في الجواز) رظا هو ما في محتمل الكرخ والمحيط
والقدوري عدم الجوز قاله الزاهد كذا في الشرح (قوله وينتظر لصفة الركوع والسجود الخ)
مقتضاه انه اذا ركع قبل أن يقرأ أو بعد قبل أن يركع فسدت وفي السكأن ما يفسده وفيه من
سجود السهم ولو قدم ركعا على ركع سجدة للسهم وهذا يقتضي وجوب رعاية الترتيب دون فرضيته
وفيه تنافض وأجاب صاحب جامع الفصولين العلامة ابن قاضي عساوة في شرح التسهيل بأن
معنى فرضية الترتيب توقف صفة الثاني على وجود الأول حتى لو ركع بعد السجود لا يكون
السجود معتدا في لزمه عبادته ومعنى وجوه أن الاحلال له لا يفسد الصلاة اذا أعاده ذكر
السيد (قوله لم يبق بعده قيام يصح به فرض القراءة) كما اذ ركع في ثابته المجر قبل القراءة ولم
يقرأ بعد الرفع فانها تفسد أما اذا تركت القراءة في الأقربين من الركعة وأذا هاتى الأخيرة
سجدت لوجود قيام بعده وهذا القام يصح فيه فرض القراءة وكذا إذا قرأ بعد الرفع من الركوع في
الصورة السابقة وانما تقع اذا أعاد الركوع لانه انتقض بوجود الركعة بعده فليست تأمل (قوله
ويشترط الرفع من السجود الخ) نقل السيد في شرحه العلامة مسكين أن القومة من الركوع
والجلوس بين السجدين فرضان عند أبي يوسف ومقتضاه انه لو ترك القومة أو الجلوس فسدت صلاته
عنده خلاهما وأما الطمأنينة في الجلسة بين السجدين فواجبة وذكر المصنف في حاشية الدرر
معي بالبحر مانصه ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الركعة أي في الركوع والسجود وفي
القومة والجلوس وجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين للواطبة على ذلك كله
والأمر به في حديث النبي صلى الله عليه وسلم انه لما ذكره قاضي خان من لزوم سجود السهم وترك الرفع من
الركوع ساهيا وكذا في المحيط فيكون حكم الجلسة بين السجدين كذلك لان الكلام فيه
واحد والقول بوجوب السكك هو مختار المحقق ابن الهمام وتليده ابن أمير حاج حتى قال انه الصواب
وتما فيه (قوله لانه بعد الجلوس بقربه من القعود) لان ما قارب الشيء يهبط حكمه (قوله
فتحة في السجدة) أي الثانية وقوله بالعود بعده أي بعد القرب من القعود (قوله وذكر بعض
الشافعية الخ) بقرب منه ما رواه الحسن انه اذ رفع رأسه بقدر ما تفرقه الريح جاز (قوله وذكر
القدوري) فرع بعضهم عليه أنه لو سجد على مرتفع فأر بلى فسجد ثاني بالارتفاع أصلا من
الثانية وفيه تأمل (قوله وجعله شيخ الاسلام أصح) أي في أداء الفرض وان فتحة معه الكراهة
(قوله أو ما يسميه الناظر رافعا) هذه رواية رابعة عن الامام وقد علمت الاصح (قوله ويفترض
العود الى السجود) منه يعلم ان مراده بقوله أو لا السجود السجدة الواحدة لا الجنس كما قدمناه

والارتفاع القليل لا يضر) وان زاد
على نصف ذراع لم يجز السجود) أي
لم يقع معتداه فان فعل فيه معتبرا
صحت وان انصرف من صلاته ولم بعده
بطأت (الا) أن يكون ذلك (لوجه)
سجود فيها على ظهر مصل صلاته)
للضرورة فان لم يكن ذلك المجهود
عليه مصليا أو كان في صلاة أخرى
لا يصح السجود (و) من شرط صحة
السجود (وضع) إحدى (اليدين و)
أحدى (الركبتين في الصحيح) كما
قدمناه (و) وضع (شي من أصابع
الرجلين) موجه اياها طمأنينة والقبلة
(حالة السجود على الأرض ولا يكفي)
لهمة السجود (وضع ظاهر القدم)
لانه ليس بحمله لقوله صلى الله عليه
وسلم أمرت أن أعبد على سبعة
أعظم على الجبهة واليدين والركبتين
وأطراف القدمين متفق عليه
وهو اختيار الفقيه واختلاف في
الجواز مع وضع قدم واحدة (و)
يشترط لهمة الركوع والسجود
(تقديم الركوع على السجود) كما
يشترط تقديم القراءة على الركوع لم
يبق بعده قيام يصح به فرض
القراءة (و) يشترط (الرفع من
السجود الى قرب القعود على
الاصح) عن الامام لانه بعد جالسا
بقربه من القعود فتصحف السجدة
بالعود بعده اليها والافلاوذ كر
بعض المشايخ أنه اذا زابل جبهته
عن الأرض ثم أعادها جازت ولم
يعلم تصحف وذكر القدوري أنه
قد مر ما ينطق عليه اسم الرفع وجعله
شيخ الاسلام أصح أو ما يسميه
الناظر رافعا (و) يفترض (العود
الى السجود) الثاني لان السجود
الثاني كالاول فرض باجماع الأمة

موجود التكرار وبه وردت السنة كان صلى الله عليه وسلم اذا سجد ورفع رأسه من السجدة الاولى رفع يديه من الارض ووضعهما على
خديه قال صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني ١٢٨ أصلى وقال صلى الله عليه وسلم ان اليدين تسجدان كما يسجد الوجه فاذا وضع

(قوله ولا يتحقق كونه كالأول الا بوضع الأعضاء السبعة) أى لا يتحقق كونه فرضا كالأول
الخال وفيه نظر فان الفرضية كما قدمه تتحقق بوضع الجبهة واحدة اليدين والركبتين رقى من
أطراف أصابع القدمين (قوله الا بعد من اليدين كما كان في السجود) فيه نظر فان الأصح كما
قدمه اشتراط الرفع الى قرب القعدة واما المزايلة فلم يصح الا كتمامها بأحد وكلامه يفيد أنه لا بد
من مزايلة الأعضاء السبعة كانتا وهوليس بشرط الا في الجبهة (قوله وبه وردت السنة) أى
ما رفع ثم الوضوء مسلم أن هذا هو السنة وليس كذلك الدليل قاله رضى الله عنه في رفع الرأس واليدين
وضعهما وهو المطلوب ولا يفيد مزايلة جميع أعضاء السجود كما ذكر (قوله صلوا كما رأيتموني
أصلى) لاشك في حل الأمر هنا على الدب وهو غير المذهب (قوله قيل تعبدى) أى تعبدنا به
الحق تعالى ولم نطالع على حكمته كعدد الركعات فنهى عنه كما أمرنا ولا نطلب فيه المعنى (قوله
وقيل ترغيبا للشيطان) وقيل لما سجد الملائكة لأدم عليه السلام بين أمره بالسجود له ولم
يسجدوا له فأنقلب وجهه الى ظهره وظهر عليه مشهور كشعور الخنازير فسجد الملائكة ثانيا
شكرا للتوفيق الله تعالى إليهم فأمرنا بالسجود بين مناجاة لهم وقيل الأولى لشكر الإيمان
والثانية لبقائه وقيل الأولى إشارة الى أنه خلق من الارض والثانية إشارة الى أنه
يعاد فيها (قوله ويعترض القعود الأخير) أى الذى يقع آخر الصلاة ولم يبق منه
أول فيشمل الصبح والجمعة وصلاة المسافر واختلف فيه فقيه كل ركن من الأركان الصلاة واليه
مال يوسف بن عاصم وفى البدائع الصحيح أنه ليس بركن أصلى ومعه هو أنه ركن
زائد وهو خلاف الظاهر والظاهر أنه شرط قولهم لو لم لا يصحنى فقيد الركعة بالسجود بحيث
وان لم يوجد قعودا كان ركعا لتوقف المساهية عليه لكانتم لم تتوقف عليه شرعا وليس بركن أصلا
ولأنه شرع لغيره وهو الخروج من الصلاة ولأن الصلاة أفعال وضعت للتعظيم وأصلها فى القيام
يزاد بالركوع وينتهي بالسجود والقعود ليس كذلك لانه من باب الاستراحة فيمكن الخلل
فى كونه ركنا كفى السراج والبحر والمهر وشبهها وقوله ولا ندشع لغيره أى وهو الخروج من
الصلاة أى لا قراءة التشهد فلا يرد أن ما شرع لغيره لا يكون آكدا من ذلك الغير (قوله باجماع
العلماء) الا ما لكافانه روى عنه أنه سنة (قوله ذاقلت هذا) أى لتشهد أى وآت قاعد فاه لم
يعهد تشهد الا فى قعود (قوله أن تقم) أب مصدريه ولعل الرواية باثبات الواو اذا وجه حذفها
(قوله وان شئت الخ) لعله منسوخ أو التخيير بالنظر لما سدر كره (قوله علق تمام الصلاة به)
أى بالقعود لانه لا يتخير فيه وانما التخيير فى التلفظ بالتشهد دومه فى التخيير عدم توقف المساهية
عليه وان كان واحدا (قوله فيعاد لسجدة صليبة) مثلها التلاوية لا السهوية فانها ترفع التشهد لا
القعود (قوله تذكرها) أى بعد القعود ولو بعد السلام قبل الكلام كالأول (قوله وغيرها)
طاهره يعم الواجبات والسنن والآداب فلا يمتد بها الا بالاختيار ويعم الشرائط وفيه أن القعدة
الآخرة على القول بشرطيتها لا بشرطها الاستيقاظ كما ذكره بعد (قوله او قام) وكذا لو قرأ على
الأصم (قوله امام معرفة الخ) هذه لعبارة لا قوفى بمقصوده وهو أن يعتقد أن الصلوات الخمس فرض
وغيرها نفل بل صريحها يفيد أنه لا بد من التمييز بين ما يفترض فى الصلاة وما ليس مرادا
ومقابلها قوله بعد واعتاد المصلى أنها فرض يعنى ان الشرط أحد الشيئين (قوله يعنى كونها فرضا
الخ) هذا التفسير لا يدل عليه عبارة المصنف وكان الأولى للمصنف الاتيان بعبارة تفيد المقصود

سجد كوجهه فليضعهما واذا رفعه
ليرفعهما وسكته تكرار السجود
قيل تعبدى وقيل ترغيبا للشیطان
حيث لم يسجد مرة وقيل لما أمر الله
بنى آدم بالسجود عند أخذ الميثاق
ورفع المسلمون رؤسهم ونظروا
الكفار لم يسجدوا و آخر واحد
ثانيا شكر النعمة التوفيق واعتقال
الأمر (و) يفترض (القعود الأخير)
باجماع العلماء وان اختلفوا فى
قدره والمفروض عندنا الجلوس
(قدر) قراءة (التشهد) فى الأصح
لمديث ابن مسعود رضى الله تعالى
عنه حين علمه التشهد اذا قلت هذا
أو فعلت هذا فقد قضيت صلاتك
اشرئت أن تقم فقم وان شئت أن
تقعد فاقعد علق تمام الصلاة وبالا
يتم الفرض الا به فهو فرض وزعم
بعض مشايخنا أن المفروض فى
القعدة ما يأتى فيه بكلمة الشهادتين
فكان فرضا عمليا (و) يشترط
(تأخير) أى القعود الأخير (عن
الاركان) لانه شرع لختمها فيه عاد
بسجدة صليبة تذكرها (و) يشترط للهجة
الاركان وغيرها (أدأوها مستيقظا)
فاذا ركع أو قام أو سجد ثالثا لم يعتد
به وان طرأ فيه النوم صح عيافه
منه وفى القعدة الأخيرة خلاف قال
فى منية المصلى اذا لم يجد لها بطا
وفى جامع الفتاوى يعتد بها انما
لأنها ليست بركن ومبناها على
الاستراحة فيلائها النوم قلت
وهو غير الاختلاف فى شرطيتها
وركنيتها (و) يشترط للهجة أداه
المفروض اما (معرفة كيفية)
يعنى صفة (الصلاة) ذلك معرفة

(قوله)

حقيقة (ما فيها) أى ما فى جملة الصلوات (من الخصال) أى الصفات المرضية يعنى كونه فرضا صافية معتقد
افتراض ركعتى الفجر وأربع الظهور وهو كذا باقى الصلوات (المفروضة) فيكون ذلك على وجه

(يُعرفها من الاتصال) أي الصفات (المسئونة) كالسنة إلى واتبوا فيها بأفعالها قبل الظهر وما بعده وهكذا وليس المراد ولا الشرط أن عين ما اشتملت عليه صلاة الصبح من الفرض والسنة مثل اعتقاد فرضية القيام وسنة الثناء والتسبيح (أو اعتقاد) المصلي (أنها) أي أن ذات الصلوات التي يفعلها كلها (فرض) كاعتقاده أن الاربع في الفجر فرض ويصلي كل ركعتين بأفرادهما وأتى بثلاث ثم ركعتين في المغرب معتقدا فرضة الخمس (حتى لا يتنفل بفروض) لأن النفل يتأذى ١٢٩ بقية الفرض أما الفرض فلا يتأذى بقية النفل كما في الخمس والمزيد والخلاصة ثم

(قوله يميزها من الاتصال أي الصفات المسئونة) فيه أن أفراد السنة لا يقال لها صفات مسئونة كما لا يقال لجزئيات الصلوات المفروضة خصا صلا مفروضة (قوله ولا الشرط) عطف على المراد لكنه يكون بعدم معرفة ذلك فاسقا عليه بمقبول الشهادة (قوله ويصلي كل ركعتين بأفرادهما) فيه أنه إذا وصلهما معا بعدهما يلزم بناء الفل في الواقع على الفرض والثابت فيه الكراهة لا الفساد (قوله ثم ركعتين) أي لتتمير صفة الفرض عن غيره ولا بشرط الفضل لأنه عند وصل الجميع يلزم بناء النفل على الفرض والثابت فيه الكراهة أيضا (قوله حتى لا يتنفل بفروض) معنى هذا التفريع أنه اغماح حكم بعضة الفرض في هذه الصورة لأنه نوى الفرض فسقط عنه ولا يكون نفل بل النفل ما زاد دون نواه فرضا لأن النفل يتأذى بقية الفرض ولو حذف هذا التفريع ماضر (قوله بأكثر الخ) الصواب حذف الباء لأنه المعهول الثاني لعلم (قوله وقيل شرط) قدمنا ترجمته قال السيد (قوله وقيل التحريك يترك أيضا) أشار إلى ضعفه بقيل (قوله وغيره شرط لدوام صحتها) كناية عن القراءة في القيام وكون الركوع بعده والصعود بعده والاستيقاظ والله أعلم

فوفصل في متعلقات الشرط وفروعها عطف الفروع على ما قبله من عطف الخاص على العام (قوله أي تصح) لا وجه لتحويل الجواز من مدلوله لأنه لا حكمة في ذلك (قوله على ليدخل) المراد به كل ما كان له جرم غليظ يصلح للشق نصفيين كحجر ولينة وبساط كما في البدائع والخاتبة ومنية المصلي وغيرها (قوله وكأوح) عطف على ليدخل والكاف اسم بمعنى مثل ومثل ما ذكر إذا كان الحشون نجسا والوجهان طاهران وكذا جلد سائمة على صوفها نجاسة فأحشة كما في البدائع والخلاصة (قوله عندهما خلافا لا يوجب) بالاول أفنى الشيخ أبو بكر الاسكافى وبالثاني أفنى الشيخ أبو حفص الكبير فهما قولان مرجحان (قوله إذا كان غير مضر) هذا التفصيل مثنى عليه صاحب الجمع وذكر أنه الصحيح والمراد بالمحيط غير المقرب وبالمغرب ما كان حوائبه مخبئة وبوسطه محيطا مضر بارق القهس متان ويغني أن يصلى على طهارة نحو القباء المتنجس البطانة ويقوم على قفاه ساجدا على ذنبه اه (قوله لأنه ليس متلبسا به) ولأن البساط ونحوه مجزئة الأرض فيشترط فيه طهارة مكان المصلي فقط كذا في الخاتبة (قوله لأنه حامل لها حكا) قال في البحر لأنه بتلك الحركة ينسب لكل النجاسة بخلاف مجرد المص كما في القهستاني (قوله الا اذا لم يجد غيره للضرورة) أي فتصح الصلاة فيه للضرورة وهذا لا يظهر الا في سائر العورة لا في العمامة والمهبة (قوله وفاقد ما يزيل به النجاسة الخ) بقصر ما قبله من كل المائعات ومثل ما ذكر في المصنف اذا كان لا يمكنه إزالة الطهارة العورة عند غير من يحمل نظرها اليه قال الامام الباقى فان كان على بدن المصلي نجاسة لا يمكن غسلها الا باظهار عورته يصلى مع النجاسة لان اظهار العورة منهى عنه والغسل مأمور به والامر والنهي اذا اجتمع كان النهي أولى كذا في الشرح عن النهاية (قوله ولا إعادة عليه) أي اذا وجد المزيل وان بقي الوقت لما ذكره المؤلف وسواء كانت النجاسة في الثوب أو المكان وعدم الوجود يشعل الحقيقى والحكمى بأن وجود المزيل ولم يقدر على استئصاله لم يأنكس وكفى القهستاني (قوله لزومه الصلاة فيه) ولا اثم عليه

١٧ - (طحاوى) (وان تحرك الطرف النجس بركته) لأنه ليس متلبسا به (على الصحيح ولو تحمس أحد طرفي عمامته) أو مغطيته (فألقاه) أي الطرف النجس (وأبقى الطاهر على رأسه ولم يتحرك النجس بركته جازت صلاته) لعدم تلبسه به (وان تحرك) الطرف النجس بركته (لا تجوز) صلاته لأنه حامل لها حكا الا اذا لم يجد غيره للضرورة (وفاقد ما يزيل به النجاسة) المائعة (يصلى معها ولا إعادة عليه) لان التكليف بحسب الواسع (ولا إعادة) على فاقد ما يستتر عورته ولو حبره (فانه ان وجد الحرير لم يزمه الصلاة فيه لان فرض السترة أقوى من منع لبس

ولا يأت فيه وبأنه عند القدرة على غيره مع صحة الصلاة (قوله في هذه الحالة) وهي حالة الصلاة وظاهره أنه لا يمتنع عليه لبسه خارجها ويحتمل أن المراد بالحالة حالة كونه سرياً فيكون الكلام أهم من كونه في الصلاة وليس لستر الظلمة اعتبار كالأثر بالزجاج بصف ما قد وثق رقيق كذلك وأعلم أن الستر حق الخلق والخلق فيجب في الخلوة على الأصح ما لم يكن الكشف لغرض صحيح وقيل لا يجب الستر من نفسه وصحيح (قوله أو حشيشا) مثله ويرى الشجر (قوله أو طينا) ولا يستر شكل العورة به كشكلها بالتصاق الثوب بها (قوله أو ماء كدرا) فيه وبالكدرا لأن الصافي لا يصح الستر به كافي السراج (قوله يصلي داخله بالأيام) ولا فرق بين صلاة الجنائز وغيرها (قوله ولو بالإباحة) أما إذا لم يصح لم تثبت قدرته عليه فيصلي عرياناً لعدم حوازالا تنفع بعكس الغير بدون مسوغ شرعي وفي الشلبي عن الغاية اختلاف المشايخ في لزوم شراء الثوب بخلاف الماء اهـ ولا تثبت القدرة بالوعدة لكنه يجب التأخير ما لم يخف القضاء عند هما وعند محمد يجب الانتظار مطلقاً (قوله كالماء الذي أبيع للمتهم) أي فيتمتع عليه استعمله (قوله إذ لا يمتنع المانية) أي كون المبيع عن عليه بإباحة الثوب وهو علة لقوله ولو بالإباحة (قوله منها هذا) ومنها حق ربيع الرأس أو تنصيره في الإحلال من الأحرار والجنائز عليه (قوله ولم تقم الخ) جواب عن سؤال حاصله ما إذا اعتبرتم بالربح الطاهر وقلم بطهارة كله حكماً ولم تقم ببرواته ثلاثة أرباعه النجاسة وتحكمه وبانجاسة جميعه والنظر باعتباره لا كثر فأجاب عنه بأن الستر لازم وحكم النجاسة ساقط شرط طهارة الزرع للزوم الستر فلذا اعتبر الربيع (قوله وخبر أن طهراً أقل من ربيع) حاصله أنه بالخيار بين أن يصلي فيه وهو الأفضل وبين أن يصلي عرياناً قاعداً يوحى بالكوع والسجود وهو يليه في الفضل لما فيه من ستر العورة المغلظة وقائماً عرياناً بالكوع وسجود وهو دونهما في الفضل أو مومياً وهذا دونهما وظاهر الهداية منه فانه قال في الذي لا يجذب ثوباً فان صلى قائماً أجزأه لأن في القعود ستر العورة الغليظة وفي القيام أداء هذه الأركان فيميل إلى أيهما شاء قال الزياهي ولو كان الأيما جازاً حالة القيام لما استقام هذا الكلام اهـ قاله السيد (قوله لأن من ابتلى بلبنتين) كالصلاة في ثوب نجس ككوع وسجود وصلاته عرياناً قاعداً يوحى (قوله يختار أهونهما) كالأمرأة إذا صلت قائمة ينكشف ربيع عضو منها وان صلت جالسة استترت صلى جالسة لأن ترك القيام أهون كذا في الشرح وكذا يصلي في الثوب النجس في الصورة السابقة (قوله وان تساويتا فيخير) كافي مسألة المتن فانه لو استتر فانه فرض الطهارة ولو صلى عرياناً فانه فرض الستر وكل منهما من الشرط فيخير (قوله لما قلنا) من اتيانه بالكوع والسجود وستر العورة (قوله قلت فيه نظراً الخ) في النظر نظر لان الغسل أهون من التشعيس ووضعه في الهواء لانه ليس المراد مطلق تشعيس ووضع بل هما قيدان بازالة الثمن والفساد وقد يستغرق ذلك اليوم السكامل والاكثر بخلاف الغسل فتأمل (قوله لانه أغشش) قال في الدر التعليل يفيد أنه لو صلى بالأيام فحين ستر القبل ثم بعده الفخذ ثم بطن المرأة وظهره ثم الركبة ثم الباقي على السواء كافي سكب الأنهر وغيره (قوله وقيل يستر القبل) قال في النهر والظاهر أن الخلاف في الأولوية (قوله وفيه تأمل) أي في التعليل الثاني (قوله لانه يستر بالقندين الخ) يمكن أن يقال معنى كونه لا يستر بغيره أنه لا يستر بغيره شقة أي وسستره بالفخذين فيه عسر وسستره باليدين يفوت عبادة أخرى وهي وضعهما حال القيام الحسكي تحت السر فتأمل (قوله ما إذا رجليه نحو القبلة) هذا ما في الأخيرة وفي منية المصلي بقية في الصلاة حال التشهد وعليه فيختلف فيه حال الرجل والمرأة قال في البحر والذي يظهر ترجيحه وأنه أولى لانه يحصل به المبالغة في الستر ما لا يحصل بالمباعدة الثانية مع خلوها من فعل ما ليس بأولى وهو قدر جليته إلى القبلة من غير ضرورة اهـ والخلاف في الأولوية (قوله فان صلى العاري الخ) بقي أمر رابع

بالإباحة) الخالان (ربعه طاهر لا تصح صلاته عارياً) على الأصح كالماء الذي أبيع للمتهم إذ لا يمتنع المانية وربيع الشيء يقوم مقام كله في مواضع منها هذا ولم تقم ثلاثة أرباعه النجاسة مقام كله للزوم الستر وسقوط حكم النجاسة بطهارة الربيع (وخبر أن طهراً أقل من ربيع) والصلاة فيه أفضل للستر واتيانه بالكوع والسجود وان صلى عرياناً بالأيام قاعداً وهو دون الأول أوقافاً جاز وهو دونهما في الفضل لأن من ابتلى بلبنتين يختار أهونهما وان تساويتا فيخير (وصلاته في ثوب نجس الكل أحب من صلاته عرياناً) لما قلنا (تنبيه) قال في الدراية لو ستر عورته بجلد ميتة غير مدبوغ صلى معه لا تجوز بخلاف الثوب المتنجس لأن نجاسة الجلد أغلظ بذليل أنها لا تزول بالغسل ثلاثاً بخلاف نجاسة الثوب اهـ قلت فيه نظر لانه يطهر بماء أو هون من غسله كشميسه أو حفافه بالهواء ولو وجد ما يستر بعض العورة وجب (يعني لزوم استعماله) أي الاستتار به (ويستر القبل والدبر) إذا لم يستر الا قدرهما (فان لم يستر الا أحدهما قيل يستر الدبر) لانه أغشش في حالة الكوع والسجود (وقيل) يستر (القبل) لانه يستقبل به القبلة ولانه لا يستر بغيره والدبر يستتر باللبنتين وفيه تأمل لانه يستتر بالفخذين ووضع اليدين فوقهما (وتدب صلاة العاري جالساً بالأيام ما إذا رجليه نحو القبلة) لما فيه من الستر (فان صلى) العاري (قائماً بالأيام أو قائماً آتياً بالكوع والسجود وصح) لانيانه بالأركان فيميل إلى أيهما شاء والأفضل الأول ولو صلى عرياناً ناسياً سترها (وعورة الرجل) حراً كان أو يرق

ذكره في البحر والنهر من ملتي البحار وهو الصلاة قاعدا يركع ويسجد (قوله ما بين السرة) أي ما يحاذي ذلك من سائر الجوانب وقيل ابتداء أوها من السرة وقيل من المنبت وفي لفظ الرجل إشارة إلى أن الصبي ليس كذلك قال في السراج الصبي غير جلد لا تكون له هورة ولا بأس بالنظر إليها وسها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل ذكرى الحسن والحسين في صغرها وكان يأخذ من أحدهما ذكره ويحجره بالصبي ويضمه كذا في الفتاوى اه وفي البحر من الظهيرة وحكم العورة في الركبة أخف منه في الفخذ وغرته أنه لو رأى غيره مكشوف الركبة يذكرك عليه يرفق ولا ينارعه ان ألح وان رآه مكشوف الفخذ يذكرك عليه بهنك ولا يضر به ان ألح وان رآه مكشوف السواة أمره بسرها وأدبه على ذلك ان ألح وان رآه مكشوف ما بين السرة إلى العانة يذكرك عليه يرفق وينارعه ان ألح ولا يؤدبه فإيه يحتم فيه لقول الفضلي ان ذلك ليس بعورة لتعامل العمال بأبدان ذلك وان كان ضعيفا (قوله لفتح ظهورها) فهي من العور وهو النقص والقبح والعيب (قوله إلى ركبتها) ربه الاستدلال منه أن كلمة إلى لل غاية فالركبة غاية والغاية قد تدخل وقد تخرج والموضع موضع احتياط فكما يدخل احتياطاً ولأن الغاية تدخل في المغيبات كما هو في آية الوضوء وهذا يقطع النظر عما يؤخذ من الحديث الثاني والافق هو صريح في دخولها (قوله والمستسعاة) يعني معتقة البعض وأما المراهونة إذا أعتقها الراهن وهو عسر فيهما حرة انتفاها (قوله عند أبي حنيفة) رقاها هي حرة مديونة (قوله البطن والظهر) وأما الجنب فإنه تبسع للبطن كذا في الفينة والأوجه أن ما يلي البطن تبسعه كذا في البحر يعني وما يلي الظهر تبسعه كذا في تحفة الأخبار والخزني المشكل الرقيق كالأمة والحز كالحرة (قوله لأن لها مخرجة) أي في الاشتباه والمراد أن لها دخلا في الشهوة وفيه أن الثنتين أعظم دخلا من هذه الحبيثة والاولى في الاستدلال ما في الشرح أنهما كان يضرب الاماء ان ثنتين وبقول أبي حنيفة أنهما لا يتفاضل يادوار وكانت حواريه فتقدم الضيفان كاشعات الرؤس مضطربات الثنتين قال بعض الفضلاء بحسبنا وظاهر ذلك أنه يكره التقدم للامم وهو كذلك لكن بالنسبة لمن هو رضى الله تعالى عنه أما في زماننا فحينئذ ينبغي أن يجب التقدم لاسمى في الاماء البيض لغلبة الفسق فيه (قوله للخرج) من حيث انها تباع وتشرى وتخرج للحاجة ولاها ثياب مهنها مادة فاعتبرها لها بذوات المحارم في حق جميع الرجال (قوله وجميع بدن الحرة) أي جسدها (قوله الأوجهها) ومنع الشابة من كشفه لحوف الفتنة لانه عورة (قوله وهو المختار) وان كان خلاف ظاهر الرواية (قوله ومن أبي حنيفة ليس بعورة) واختاره في الاختيار للحاجة لا لكشف القدم كذا في البحر قال الكمال وجميع بعضهم أنه عورة في الصلاة لا خارجها ولا تلازم بين كونه ليس بعورة وجواز النظر اليه لان محل النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع انتفاء العورة ولا حرم النظر إلى وجهها ووجه الامر اذا شئت في الشهوة ولا عورة اه وفي الزاهد من الشيوخ أن الذراع لا يمنع جواز الصلاة لكن يكره كشفه ككشف القدم فهستأني (قوله باطنها وظاهرها) أي في الصلاة وخارجها رقا لا قطع في شرحه الصحيح انها عورة لظاهر الخبر وفي الاختيار الصحيح أن القدم ليست بعورة في الصلاة وهي عورة خارجها قال في الشرح والتصديق أن القدم ليست بعورة في الصلاة كذا كرنا (قوله في الأصح) احتراز به عن رواية المنتقى انه ليس بعورة وبه قال هبة الله البخاري قال في النهر والحاصل أن له اعتبارين فهو من البدن في حق العورة وليس منه في حق الغسل اه يعني اذا كان مضمورا (قوله ولا يجل النظر اليه مقطوعا مني إلى الأصح) وقيل يجل كاجل النظر إلى ريقها ودمها (قوله أن صوتها عورة) هو ما في النوازل ويروى عليه في المحيط والكافي حيث عدا عدم جهرها بالتلبية بأصواتها عورة قال في الفتح وعلى هذا القول اذا جهرت بالقراءة في الصلاة تسدت كان متجهالين قال ابن أمير حاج الاشبه أنه ليس بعورة وانما

(ما بين السرة ومنتهى الركبة) في ظاهر الرواية سميت عورة لفتح ظهورها وغض الابصار عنها في اللغة وفي الشرع ما افترض ستره وحده الشارع صلى الله عليه وسلم بقوله هورة الرجل ما بين سترته إلى ركبته وبقوله عليه السلام الركبة من العورة (وتزيد عليه) أي على الرجل (الامة) الفتنة وأم الولد والمذبة والمكاتب والمستسعاة عند أبي حنيفة لوجود الرق (البطن والظهر) لأن لها مخرجة فصدرها وديم الياس من العورة للخرج (وجميع بدن الحرة عورة الأوجهها) وكفيها باطنها وظاهرها في الأصح وهو المختار وذراع الحرة عورة في ظاهر الرواية وهي الأصح ومن أبي حنيفة ليس بعورة (والا قدمها) في الأصح الرايتين باطنها وظاهرها للعموم الغرورة ليسا من العورة فتشعر الحرة حتى المسترسل هورة في الأصح وعليه الفتوى فكشف ربه يمنع صحة الصلاة ولا يجل النظر اليه مقطوعا مني إلى الأصح كشعره وأنه ذكره المقطوع وتقدم في الاذان ان صوتها هورة وليس المراد مجرد كلامها بل ما يحصل من تلبينه وعطيطه لا يجل معناه .

(وكشف ربيع مضمون أعضائه العورة) الغليظة ١٣٢ أو الخفيفة من الرجل والمرأة (ينع صفة الصلاة) مع وجود البساتر لا مادون وبعده

يؤدي الى الفتنة واقعه في النهر أفاده السيد وظاهر هذا ان الخلاف في الجهر بالصوت فقط لا في
تخطيطه وتلبينه وهو ينافي ما قاله المصنف ونقله المقدسي عن أبي العباس القرطبي في كتابه
في السماع ونحوه ولا يظن من لا فطنة له ان اذا قلنا صوت المرأة عورة انما يريد بذلك كلامها لان
ذلك ليس بصحيح فاما تجيز الكلام من النساء الاجانب ومحاورتهن عند الحاجة الى ذلك ولا تجوز
لمن رفع أصواتهن ولا تخطيطها ولا تلبينها وتخطيطها السابق ذلك من استئذان الرجال اليهن وتحريك
الشهوات منهن ومن هذا لم يجز أن تؤذن المرأة اه (قوله وكشف ربيع عضواً) هذا بالنظر الى
الصلاة والاحترمة والكشف والنظر لا تنعقد بربعض العضو القليل والكثير سواء كان في تحفة
الاخبار (قوله الغليظة أراغمية) هذا التقسيم بالنظر الى النظر والا فالحكم في الصلاة متحد
(قوله ينع صفة الصلاة) أي اذا كان قدر أدركه عند أبي يوسف ومحمد اعتبر أداء الركن حقيقة
والختار قول أبي يوسف الاحتياط كافي الحلي زادي منية المصنف الى اعتبار أداء الركن مع سنته
قال شارحها البرهان الحلي وذلك مقدار ثلاث تسبيحات وقال ابن أمير حاج وهذا قيد غريب
وجهه قريب وقيد بعضهم الكشف بكونه بغير صفة أمالو كشفه بقوله فسدت الحال بلا خلاف
فهو متاف من النية وعزاه في الجهر الى الفتنة وجري عليه صاحب الدر قال في البحر وهذا قيد
غريب والمذهب الاطلاق واعلم ان الانكشاف الكثير في الزمن القليل لا يمنع كالتبديل في
الكثير ومع الكثير في الكثير واعتبار ربيع العضو قوله ما واهتبر أبو يوسف انكشاف
الاكثر في النصف منه وروايتان كافي الملتقى (قوله مع وجود البساتر) قيد به لان فاقده يصلي
طاريا (قوله والركبة مع الخضة) وليس بعضها على حدة في الحقيقة اذ هي ملتقى عظم الخضة
والساق قلت ويذهب في أن يكون المرفق تبعاً للعضد والسفح تبعاً للذراع قاله بعض الفضلاء
(قوله وكعب المرأة مع ساقها) أي عضو وكذا يقال فيما بعده (قوله والانيثين بلاضعها اليه)
فانهم ما معاضوا - دوا الصواب والانيثان بالالف (قوله وكل آلية هورة) صوابه عضو كقوله
السيد (قوله أو خشية فرق) أو حصول ضرر شديد عند الاستقبال أفاده الشرح (قوله وهي
سائرة) قيداً في ولذا لم يذكره السيد (قوله لا يكتفى الركوب الا بعين راجع الى المستثنين) قوله
أو هرب من هذرا كذا قيد بقوله را كذا لانه لو هرب ماشياً لا تجوز صلاته (قوله فقلته جهة
قدرته) فيوضح على الدابة واقفة ان قدر والافسار وتوجه الى القبلة ان قدر والا فلا وهذا
في الفرض (قوله والقادر الخ) قال في الشرح قيد ناياً للجزع استقبال وانزول بنفسه لان
القادر الخ فهو بمنزلة التعامل له وله ومن عجز الخ القيد بقوله بنحوه (قوله ومن اشتبهت عليه
القبلة) بان انطاست أهله أو ما اذا كانت السماء مهيبة مثلاً وهو لا يعرف الادلة ثم
ظهورها فهل يجوز له التحري ويحذر ما للجهر قال به ضمه لا ولا وقال ظهير الدين المرغيناني
يجوز قال في الجوهره رظاهر كلام القدوري يشير اليه اه (قوله ولم يكن عند مخبر) قال
في الجوهره قوله قد مضى أي المعبر عنهم اهنا به من أن يكون بحيث لو صاح صم ويقبل فيها قول
العدل ذكره ابن أمير حاج ولو كان عبداً أو أمة ويتحرى في خبر العاسق والمستنور رحمهم بعمل
بغاب ظنه كافي - خازن المختار (قوله أو سأله فلم يره) الذي هو من أهل المكان أو الذي عنده
علم وان لم يكن من أهله (قوله ولو لم يجد ثلاثاً) أي ولو كان المتحرى فيه مهيبة ثلاثاً ومثلها صلاة
الجماعة كافي الجوهره ويجب الأخذ بقول الخبر العدل وان خاف رأيه لأثر الاخبار أعلى من
التحرى وفي غاية البيان والعناية أنه يجب الاخبار (قوله ولا يجوز التحري مع وضع الحاراب)
لانهم من جملة الأدلة خصوصاً محراب المدينة الشريفة لانه موضوع بالوحى فيجب اتباع المحراب ولا
يجوز له التحري كافي التبيين وذكر في الخاتمة جواز معهما (قوله وان أشبهه ثمان الخ) ان وصلية

والركبة مع الخضة عضو واحد في
الاصح وكعب المرأة مع ساقها
واذنها يانفراده من رأسها وشديهما
المتكسرفان كانت ناهداً فهو تبس
صدرها ولا كرهاً فراده والانيثين
بلاضعها اليه في الصحيح وما بين
السرة والعانة عضو كامل بجوانب
البدن وكل اليه عورة والديوثان هما
في الصحيح (ولو تفرق الانكشاف
على أعضائه من العورة وكان جملة
ما تفرق يبلغ ربيع أصغر الأعضائه
المتكشفة) يعني التي انكشف
بعضها (منع) صفة الصلاة ان طال
زمن الانكشاف بقدر أدركه ركن
(والا) أي وان لم يبلغ ربيع أصغرها
أو بلغ ولم يطل زمن الانكشاف
(فلا) ينع الصفة للضرورة سواء
الغنى والفقر (ومن عجز عن
استقبال القبلة) بنفسه (لمرض)
أو خشية فرق وهو على خشية (أو عجز
عن النزول) بنفسه (من دابته)
وهي سائرة أو كانت جوحاً أو كان
شعباً كبيراً لا يمكنه الركوب الا
بين (أو خاف هدوا) آدمياً أو سبعاً
على نفسه أو دابته أو ماله أو مائمه
أو اشتد الخوف لقتال أو هرب من
عدواً كذا (فقبلته جهة قدرته)
للضرورة (و) قبلته الخائف جهة
(أمنه) ولو خاف أبراه العدو ان فقد
صلى مضطجعا بالأيام الى جهة أمنه
والقادر بقدره الغير ليس قادراً
على الامام خلافاً لما اذا لم يجد أحداً
فلا خلاف في العصة (ومن اشتبهت
عليه) جهة القبلة ولم يكن عند مخبر
من أهل المكان ولا عمل له لم أو
سأله فلم يجبه (ولا محراب) بالحل
(تحرى) أي اجتنبه وهو بذل الجهد
انيثي المقصود ولو لم يجد ثلاثاً ولا
يجوز التحري مع وضع الحاراب لان

(قوله)

وضهها في الأصل يحق ومن ليس من أهل المكان والعلم لا يلتفت الى قوله وان أشبهه ثمان من هو مسافر مثله

لائم ما جاز من اجتهاد ولا يترك اجتهاده باجتهاد غيره وليس عليه قرع الابواب للسؤال عن القبلة ولا من الجدران خشبة القوام
والاشياء بطابق غير الحراب واذا صلى الا هي ركعة تغير القبلة لغيره رجل ١٢٢ واقامه اليها واقدي به فان لم يكن حال اقتضاه عنده
مخبر فصلاة الا هي صحيحة لانه لا يلزمه

مس الجدران والافهى فاسدة ولا
يصح اقتداء الرجل به في صورتين
لقد رتبته في الاولى وعلم خطئه في
الثانية (ولا اعادة عليه) أى التحرى
(لو) علم بعد قرأه انه (أخطأ) الجهة
لقول عامر بن عتبة رضى الله عنه كما
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في
ليلة مظلمة فلم يدر أين القبلة فصلى
كل رجل من أهله حيا له فلما أصبحنا
ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه
وسلم فغضب فأنفأ فأتوا فاقم وجهه الله
وليس التحرى للقبلة مثل التحرى
للتوضوء والساتر فانه اذا ظهر فحجاسة
الماء أو الثوب اعاد لانه امر لا يعقل
الانتقال والقبلة فحتم له كما حوت
عن المقدس الى الكعبة (وان علم
بخطئه) أو تبدل اجتهاده (في صلته
استدار) من جهة اليمن لا اليسار
(وبقى) على ماداه بالتحرى لان
تبدل الاجتهاد كالنسخ وأهل قباء
استداروا في الصلاة الى الكعبة
حين بلغهم النسخ واستحسنه النبي
صلى الله عليه وسلم وان تذكر
معدة صليبة بطلت صلاته (وان
شرع) من اشتبهت عليه (بالتحرر)
كان فعله موقوفا فلما أتوا (فعلم بعد
فراغه) من الصلاة (انه أصاب محنت)
لانه تبين الصواب بطل الحكم
بالاستصحاب وثبت الجواز من
الصلاة (وان علم بأصابعه فيها) ولو
بقالب النظر (فسدت) لان حاله
قويت به فلا يثبت قويا على ضعف
خلافه لا يثبت يوسف رحمه الله (كما)
فسدت فيما (لولا لم يعلم أصابعه أصلا)
لان الفساد ثابت بالاستصحاب
الحال ولم يرتفع بدليل فتقرر الفساد
لان المشروط لم يحصل حقيقة ولا حكما اذا وقع قصره الى جهة فصل الى غيرها لا يجزيه لترك الكعبة حكما هي جهة وهي الجهة التي قصره
ولو أصاب خلافه لا يثبت في ظهور أصابعه هو يجهله كالتحرى في الاولى اذا اهدل من قصره وظهور طهارة ما توضع تحت الصلاة

(قوله وقدي به) الاولى حذف لان المقصود افادة عدم صحة اقتدائه به وقد افاده بعد (قوله)
فصلاة الا هي صحيحة) نظيره ما اذا دخل المسجد رجل وهو مظلم وصلى المغرب فلما فرغ من صلاته
جىء بالسراج فاذا هو صلى الى غير القبلة ان صلاها بالتحرى جاز ولا اعادة عليه افادة في الشرح
(قوله لقد رتبته في الاولى) فيه أن الاولى مفروضة فيما اذا لم يجد محبرا عند افتتاحه فكيف يكون
قادرا اذا لو كان قادرا افسدت وقعد كراما صحيحة وكلامه في الشرح أحسن من هذا فانه قال
ناقله من التجنبس والمزيد الا هي اذا صلى ركعة الى غير القبلة لغيره رجل وسواء واقامه الى القبلة
واقدي به فهذا على وجهين اما ان يجد عند الافتتاح انسانا يسهل له اولم يجد في الوجه الاول
لا تجوز صلاته ولا الاقتداء به لانه قادر على أداء الصلاة الى جهة الكعبة وفي الوجه الثاني تجوز
صلاة الامام أى الا هي لانه عاجز ولا تجوز صلاة المقتدى لان عنده صلاة امامه على الخطا اه
وهي عبارة لا غبار عليها (قوله ولا اعادة عليه لو أخطأ) ولو بجملة والمدينة على الاصح (قوله عامر بن
عتبة) الذي في الشرح ابن ربيعة (قوله على حيا له) أى على - دته (قوله كما حوت عن المقدس)
بصيغة اسم المفعول من قدس أو على وزن مجلس وهو على تقدير مضاف أى بيت المقدس
(قوله أو تبدل اجتهاده) ولوا الى الجهة الاولى على الوجه كما يسكب الانهر (قوله من جهة
اليمن) ينبغي أن يكون ذلك على وجه الاستصحاب لا الوجوب كدائمه بعضهم ومحلهم عالم يكن
العمل من جهة اليمن اكثر والا كان المستحب التوجه الى ما هو قليل العمل (قوله كالنسخ) فلا
يبطل العمل السابق وانما يمتنع العمل به في المستقبل (قوله وأهل قباء) بالفهم والمذكورية من
قرى المدينة يصرف ولا يصرف كما في المغرب ومن العرب من يقصره ويعصره ويجهله مذكرا
ومنه من يؤنثه فلا يصرفه (قوله وان تذكر جهة صليبة) أى بعد الاستدارة أى أنه تركها
(قوله بطلت) وجهه انه اذا اذاه في جهة ركعتي التي تحول عنها فقد اذاه الى غير القبلة الآن
وان اذاه الى جهة قصره بالآن اذاه الى غير القبلة التي كانت تركتها والركعة الواحدة
لا تكون قبلتين (قوله لانه تبين الصواب الخ) ولان ما قرض لقصره يراه حصوله لا تفصيله
كالسبي الى الجمعة بيانه أن جهة التحرى وان كانت هي القبلة حال الاشتباه لكن التحرى لم
يقصد لانه وانما قصد الاصابة فاذا حصلت أغنت عنه (قوله بطل الحكم بالاستصحاب) أى
استصحاب الحال أى حال الذي اشتبه عليه القبلة حاله عندهم التحرى الفساد لان الصلاة
بدون التحرى عند الاشتباه فاسدة (قوله من الصلاة) أى من أول الصلاة (قوله قويت به) أى
بالعلم وبقي من الصور ما اذا علم بخطئه فيها أو بعد ما الصلاة فاسدة فبها (قوله خلافا لابي يوسف)
فانه يقول بالصحة لانه لو قطع استأنف الى غير تلك الجهة فلا يعيد (قوله بالاستصحاب الحال) هو
الفساد لترك التحرى عند الاشتباه (قوله ولم يرتفع بدليل) بخلاف ما اذا تبين صوابه كما سبق (قوله
لم يحصل حقيقة) وهو انقباله يقينا (قوله ولا حكما) أى بالتحرى والحاصل انه اما أن لا يشك ولا
يتحرى وجوابه ان صلاته على الجواز لم تبين له الخطأ واما ان يشك ولا يتحرى وهي على الثلاثة
أوجه التي ذكرها المصنف واما ان يشك ويتحرى وهو أصل المسئلة (قوله لا تجزيه) وهو أبى
حنيفة عشي عليه الكفر ولا يكفر في الظهيرة ومن صلى الى غير جهة الكعبة يكفر وهو الصحيح
لان ترك جهة الكعبة جاز في الجملة بخلاف الصلاة بغير طهارة لعدم الجواز مع عدمها بحال واختاره
المصنف واشهد وفيه انه يجوز انقاد الطهورين الصلاة مع عدمها في قرع اذا تحرى ولم يقع
قصره على شيء ففعل يؤمر وقيل بخبر وقيل يصلى الى الجهات الاربع وهو الا حوط كما في النسخ
ومع هذا الوصل الى جهة واحدة جاز وان اخطأ به كما في الظهيرة (قوله خلافا لابي يوسف) هو
لان المشروط لم يحصل حقيقة ولا حكما اذا وقع قصره الى جهة فصل الى غيرها لا يجزيه لترك الكعبة حكما هي جهة وهي الجهة التي قصره
ولو أصاب خلافه لا يثبت في ظهور أصابعه هو يجهله كالتحرى في الاولى اذا اهدل من قصره وظهور طهارة ما توضع تحت الصلاة

وعلى هذا لو صلى في ثوب وهو معتقد
انه نجس أو انه محدث أو عدم دخول
الوقت فظهر بخلافه لا تجزئه وان
وجد الشرط لعدم شرط آخر وهو
فساد فعله ابتداء لعدم الجزم وأما
في الماء فقد وجدت الطهارة حقيقة
والنية (ولو قصرى قوم جهات) في
ظلمة (وجهوا حال امامهم) في توجيهه
(تجزئهم) صلاتهم الامن تقدم
على امامه كافي جوف السكبة لما
قدمناه

(فصل) في بيان (واجب الصلاة)
لواجب في اللغة يعني بمعنى اللزوم
وعني السقوط ويعني الاضطراب
وفي الشرع اسم لما لم يندل في فيه
شبهة قال نحر الاسلام واغناسمى به
أما لكونه ساقطاً مناعاً ما أول لكونه
ساقطاً عليه ما لا أول لكونه مضطرباً
بين الغرض والسنة أو بين اللزوم
وعدمه فإنه يلزمنا عملاً لا علماً اه
شرعت الواجبات لا كمال
القرائن والسنن لا كمال الواجبات
والادب لا كمال السنة ليكون كل
من احسن الما شرع استكمل به وحكم
الواجب استحقاق العقاب بتركه
عدمه وعدم الكفار جاحده والثواب
بفعله ولزوم وجوده السم ولنقص
الصلاة بتركه فهو اواضاد تما بتركه
عدمه وسقوط الغرض ناقصان لم
يسجد ولم يعد (وهو) أي الواجب
(ثمانية عشر شيئاً)

عقوله لان الكل قبله يوجد بها
زيادة ونقصها وهذه الصور يمكنه بأن
كانت الصلاة قضاء وهي مبررة أو
سمعا وسوته وعاموا انه قد أمهم
تسكن لم يميز وأنه الى أي جهة اه

غير ظاهراً راية عنه كافي القهستاني (قوله وعلى هذا) أي على ما تقدم من أنه لا عبرة للاصابة اذا
صلى الى غير جهة تحريره أو على هذا الخلاف (قوله وهو فساد فعله ابتداء) الذي في الشرح وهو أن
لا يحكم بفساد فعله ابتداء لانه حينئذ لا تكون نيته صحيحة لعدم الجزم اه وهو المناسب (قوله
والنية) أي نية الطهارة فيه أن النية وجودها لا يشترط والذي في الشرح وفي الماء الذي عدل اليه
وجد الجزم بالنية والطهارة حقيقة فصحت (قوله وجهوا حال امامهم) أما من علم حال امامه لم تجز
صلاته لانه اعتقد أن امامه على الخط او هذا لا يشترط في الصلاة في جوف السكبة فالصلاة صحيحة
مع علم حال الامام لعدم الخط لان الكل قبله (قوله كافي جوف السكبة) فان المتقدم فيه مفسر
(قوله اساقط مناه) من حديث عامر وهو قوله لقوله تجزئهم

وقصص في بيان واجب الصلاة (قوله يعني بالزوم) لوقال يعني اللزوم والساقط
والمضطرب او قال في الاقل الوجوب يعني بالزوم الخ لكان أنسب (قوله وفي الشرع اسم لما
زمننا) روى عن الامام انه قال ما معناه العرق بين الواجب والغرض كما بين السماء والارض
والبعض يطلق عليه اسم السنة حتى يعبرون في محل بالنسبة ثم يعبرون فيه بالوجوب أفاده
صاحب البحر (قوله دليل فيه شبهة) اعلم أن الدلة السمعية انواع أربعة قطعي الثبوت والدلالة
كالنصوص المتواترة أي المحكمة وقطعي الثبوت طئي الدلالة كآيات المؤولة وظني الثبوت
قطعي الدلالة كآخبار الآحاد الى مفهومها قطعي وظني الثبوت والدلالة كآخبار الآحاد الى
مفهومها ظني قبل الأول يثبت الغرض أي الحرام وبالثاني والثالث يثبت الوجوب أي وكراهة
التحريم وبالرابع يثبت السنة والاستحباب أي وكراهة التنزيه ليكون ثبوت الحكم بقدر دليله
كذا في الكشف اه من الشرح مزيداً (قوله لكونه ساقطاً مناعاً) أي لا يجب علينا اعتقاد
وجوبه (قوله أول لكونه ساقطاً مناعاً) لوقال أول لكونه لارماعاً مناعاً لكان أولى لكونه
تنبيهاً على المعنى الاقل وهو اللزوم صريحاً وان كان ما ذكره يفيد بقرينة على (قوله أول لكونه
مضطرباً) أي متردداً (قوله وشرعت الواجبات لا كمال القرائن) فان القراءة فطرص وكونها
بالفائحة والسورة مثلاً لا تتم لذلك الغرض حتى لو ترك ذلك كان مكرهاً غير عايناً والطمأنينة
متعمدة لار كوع والسجود وكذا التشميد في الثانية متم لعمدها وضم الانف متم لوضع الحية
الا أن منها ما يكون متمم الماركن خاصة ومنها ما يكون متممها من غير نظر الى ركن كالعود
الأول وتشهده والسلام فليتأمل (قوله والسنن لا كمال الواجبات) كالتسبيح ثلاثاً فإنه متمم
الطمأنينة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم متممة للتشميد والعود واليسلمة متممان لقراءة
الفاتحة ولا يظهر هذا التتميم في جميع السنن (قوله والادب لا كمال السنة) يعني أن السنة تكون
كاملة بالادب فنظر الزا كح الى القدمين والساحد الى الارنية متمم للتسبيحات لانها حينئذ تكون
مستحضرة لعدم اشتغاله باطلاق النظر والنظر الى حجره متمم لطيفة الجلوس وفيه ما مر (قوله
ليكون كل منها حصناً مأموراً لتكميله) أي حافظاً له فالواجبات كالسور على القرائن والسنن
كالسور على الواجبات والآداب كالسور على السنن فن حفظ السور الاخير كان للاسوار الداخلة
احفظ ومن ضميعة يجزئه الحال الى تضييع باقيها وانما هو في نسخ كلابه لنصب ولا وجه له
(قوله استحقاق العقاب) هو دون عقاب ترك الغرض (قوله والثواب بفعله) هو الحكم الاخرى
وأما الحكم الدينوي فهو سقوط المطالبة (قوله واعادتها بتركه عدمه) أي مادام الوقت باقياً وكذا
في السهو وان لم يسهل به وان لم يعد حاجتي خرج الوقت تسقط مع النقصان وكراهة التحريم يكون
فاسقاً لا كذا الحكم في كل صلاة أذيت مع كراهة التحريم والمختار ان المعادة لترك واجب
يفي جابر والغرض سقط بالاولى لان الغرض لا يترك في كل الدرع وغيره ويندب احادتها لترك
السنة (قوله وهو) أي الواجب أي على ما ذكرناه والا فهى تزيد على ما ذكره والتابع ينفى

الاول وجوب (قراءة الفاتحة)

لنقله صلى الله عليه وسلم لاصلاة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب وهو لنفي الكمال لانه غير آحاد لا ينسخ قوله تعالى فاقروا ما تيسر فوجب العمل به (و) الثاني (ضم سورة) قصيرة (أو ثلاث آيات) قصار لقوله صلى الله عليه وسلم لاصلاة من لم يقرأ بالمحمدية وسورة في فريضة أو غيرها (في ركعتين غير متعنتين من الفرض) غير الثاني وفي جميع الثاني (و) يجب الضم (في جميع ركعات الوتر) لمشابهة السنة (و) جميع ركعات (النفل) لما روينا لأن كل شفع من النافلة صلاة على حدة (و) يجب (تعيين القراءة الواجبة) (في الأوليين) من الفرض لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على القراءة فيها (و) يجب (تقديم الفاتحة على قراءة السورة) للواظبة حتى لو قرأ من السورة ابتداء فتذكر يقرأ الفاتحة ثم يقرأ السورة ويسجد لله وكألو كره الفاتحة ثم يقرأ السورة (و) يجب (ضم الألف) أي ما سلب منه (للحجة في السجود) للواظبة عليه ولا يجوز الصلاة بالاقصا على الألف في السجود على الصحيح (و) يجب مراعاة الترتيب فيما بين السجدين وهو (الائتمان بالسجدة الثانية في كل ركعة) من الفرض وغيره (قبل الانتقال لغيرها) أي لغير السجدة من باقي أفعال الصلاة للواظبة فان فات يسجد هو ولو بعد القعود الأخير ثم يعيد القعود (و) يجب (الامتنان) وهو التعديل (في الأركان) بتسكين الجوارح في الركوع والسجود حتى تطمئن مفاصله في الصحيح لانه لتسكيل الركن لاسنة كما قاله الجرجاني

المحصر (قوله الاول وجوب قراءة الفاتحة) الصواب حذف وجوب (قوله قراءة الفاتحة) قالوا ترك أكثرها يسجد لله ولا أن ترك أقلها لم أر ما إذا ترك النصف ثم ركن في المحتمل يسجد بترك آية منها وهو أولى قال في الدرر عليه فكل آية واجب ولو قرأ الفاتحة على قصص الدفات تنوب من القراءة كما في الفتاوى الصغرى خلافا لما في المحيط طه قاله السيد (قوله لنفي الكمال) فغاية ما يفيد وجوب لا الافتراض لانه وان كان قطعي الثبوت فهو ظني الدلالة لان مثله يقال لنفي الجواز ولنفي الفضيحة فكان محتملا (قوله لا ينسخ قوله تعالى الخ) أي ولو قيد به لكان ناسخا لذلك المطلق لانه لا يقيده نسخ وهو لا يجوز بخبر الواحد (قوله فوجب العمل به) أي به هذا الحديث وهو تقرير على ثبوت الوجوب به وعدم نسخ مطلق الكتاب (قوله أو ثلاث آيات قصار) قدر أقصر سورة أو آية طويلة تعدل ثلاث آيات قصار وهذا الضم سنة هذا الثلاثة كما في سكب الانهر وهو ليركه الضم في الأخيرتين المختار لا كما في الدرر وجوب هذا وما قبله مقيد بما إذا كان في الوقت سنة فان خاف فوت الوقت لو قرأ الفاتحة والسورة أو قرأ الفاتحة أو أزيد من آية قرأ في كل ركعة آية في جميع الصلوات ثم من الثانية ونقسم القراءة إلى فرض وواجب وسنة بالنسبة لما قبل الابعاع أما بعد فلو قرأ القرآن كله في ركعة واحدة لم تنفع القراءة الا فرضا اه من السيد بزيادة (قوله لاصلاة من لم يقرأ بالمحمدية وسورة) الدليل أن خص من المذهب وقد يقال ان الثلاث آيات الحقت بالسورة بدلالة النص قال بعض الأفاضل وهو لا يريد على من قال بفرضية الفاتحة فانه يلزمه ان يقول أيضا بفرضية السورة كما لا يخفى اه (قوله غير الثاني) يتم الرباعي والثلاثي (قوله مشابهة السنة) بل هو سنة عندهما (قوله لما روينا) من قوله صلى الله عليه وسلم لاصلاة من لم يقرأ بالمحمدية وسورة في فريضة أو غيرها وأغما لم يجب القراءة في الآخرين من الفرض كالنفل لقول على رضي الله تعالى عنه القراءة في الأوليين قراءة في الآخرين ومن ابن مسعود رعا شاة رضي الله تعالى عنهما ما التخيير في الآخرين ان شاء قرأ وان شاء سجد اه من الشرح (قوله وتعين القراءة الخ) وقيل انه فرض وتكون قضاء اذا وجدت في غير الأوليين وصح (قوله حتى لو قرأ من السورة) أي بعض السورة ولو حرفا واحدا كما في السيد وغيره والمراد من السورة ما يعم الآيات ومثل بعض السورة كلها كما سيأتي قريبا (قوله ويسجد لله) اذا كان ساهيا بالركعة فصرح بالان فيه تأخير الواجب وهو الفاتحة من محله وهو العلة في وجوب السهو بتركها الفاتحة (قوله أي ما سلب منه) فلو اقتصر على الارنة لا يكون آتيا بالواجب (قوله ولا يجوز الصلاة بالاقصا على الألف في السجود) ما لم يكن بالجبهة عذر قاله السيد (قوله ولو بعد القعود) ولو بعد السلام قبل الكلام (قوله ثم يعيد القعود) طريق الايمان به انه اذا تذكرها بعد السلام أو قبله بعد القعود أن يسجد المتروكة ثم يعيد القعود والتشهد ثم يسلم ثم يسجد لله ثم يعيد ويتشهد لان العود إلى السجدة الصليبية يرفع القعود والتشهد وكذا السجدة الثالثة فلو لم يعد القعود وسلم بمجرد رفعه من السجدة بطلت صلاته لترك القعدة الأخيرة وهي فرض بخلاف سجود السهو فانه يرفع التشهد فقط حتى لو سلم بمجرد رفعه منه ولم يعد صلاته واسكنه يكره لتركه التشهد وهو واجب كما في الدرر وغيره (قوله وهو التعديل) أي التتميم والتكامل وهو في اللغة التسمية (قوله حتى تطمئن مفاصله) ويستقر كل عضو في محله بقدر تسبيحة كما في القهس تاني هذا قول أبي حنيفة ومحمد على تخريج السكوني وعلى تخريج الجرجاني سنة كتعديل القومة والجلوس والاول هو الصحيح وأغما خص الركوع بالسجود لانهم ما مظنة التخفيف بخلاف القيام لانه يطول بطول القراءة حتى لو لم يقرأ في الآخرين ووقف ساكنا كان عليه ان يقف بقدر تسبيحة لأجل تعديل الركن كما صرح به في النهاية ولو لم يقف هذا القدر أتم ولا تقصد صلاته لوجود أصل القيام في المفروض من الركن

أدنى ما يطلق عليه الاسم (قوله ولا فرض كما قاله أبو يوسف) أو رده عليه أنه واقفهما في الأصول على أن الزيادة لا تجوز بخبر الواحد على الكتاب وهو قوله تعالى ركعوا وسجدوا لله تعالى أمر بالركوع والسجود فتمت المكتوبة بالأدنى منه ما روي عن الواحد وهو حديث سهل فأنك لم فصل فكيف يجوز الزيادة هنا بهذا الخبر وبهذا حاله ابن الهمام على الفرض العلى وهو الواجب فبرفع الخلاف قال في البحر وبؤيده أن هذا الخلاف لم يذكري في ظاهر الرواية اهـ من السيد مختصرا في قوله وهو الواجب نظر (قوله ومقتضى الدليل) وهو الحديث السابق وهو مقتضى المواظبة أيضا (قوله في القومة) أى من الركوع حتى يستتم قائما (قوله والجلسة) أى بين السجدين حتى يستتم قاعدا وأما أصل الرفع إلى قرب القومة ففرض بخلاف الركوع فإن أصل الرفع منه واجب أيضا والفرق أن المقصود من الركوع تصديق الانتقال من الركن وهو يحصل من الركوع بدون رفع بخلاف السجود كما في السراج والكافي ومقتضى الدليل أيضا وجوب نفس الجلسة أهاده في الشرح (قوله والرفع من الركوع) عطف على الاطمئنان فهو واجب قال في الشرح ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الأربعين وجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين الخ (قوله للامر به) أى بالاطمئنان أى الأمر الغهني فإن الأمر منه صلى الله عليه وسلم لم أن أساء الصلاة بأعادة اغماها وتركه الاطمئنان وذلك يقتضى الأمر به والأمر للوجوب وليس المراد من الحديث البطلان فلا ينقض دليلنا احتج به يدل على هذا آخر الحديث حيث قال إذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك وإذا انتقصت منه شيئا فقد انتقصت من صلاتك فقد ساء ما صلا والباطلة لا تسهي صلاتك أيضا فقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم بعد أول ركعة حتى يتم ولو كان عدم الطمأنينة مفسدا لفسدت بأول ركعة وبعد الفساد لا يجوز إفضى في الصلاة وتقريره صلى الله عليه وسلم من الأدلة الشرعية كذا في البحر وغيره (قوله واليه ذهب المحقق الخ) واختار المكي حتى أن التعديل في القومة والجلسة سنة على قولهم وافرقي بينه وبين تعديل الأركان بأنه في الأركان لتكميل الفرض وفي القومة والجلسة لتكميل الواجب ومكمل الفرض واجب ومكمل الواجب سنة اطهار للتعادوت بينهما وهو المشهور وقال الجرجاني أن التعديل عندهما مطلقا سنة (قوله ويجب القعود الأول) مقدار قراءة التشهد بأميرع ما يكون لافرق في ذلك بين القرائض والواجبات والنوافل استحياسا عنه دها وهو ظاهر الرواية والأصح وقال همد وزر والشافعي هو فرض في النوافل وهو القياس كما في القهستاني وسكب الأهر (قوله في الصحيح) واختار المكي حتى والطحاوي استثناه وأكثر المشايخ بطلقون عليه أهم السنة أما لان وجوبه ثبت بالسنة أولان المؤكدة في معنى الواجب هـ وهذا لا يقتضى رفع الخلاف ولا يرد ما لو سبق الإمام المسافر الحدث واستخلف مقيما حيث كانت الجمعة الأولى فرضا في حقه لانه لعارض الاستخلاف أهاده السيد ثم إن الأولى حذف قوله في الصحيح لتصریح المصنف به بعد (قوله ولو كان حكا) فيه إشارة إلى أنه أراد بالأول ما ليس بأخرف المسبوق بثلاث في الرابعية بقدر ثلاث قعدات والواجب منها ما عدا الأخير قاله السيد وفيه أن الأول فرض بمقتضى المتابعة وقول الشرح وهو قعود المسبوق فيما يقصيه يفيد أن الواجب ما انفرد المسبوق بفضائه فقط فليست أم (قوله ويجب قراءة التشهد) في مسجد للمسلم بمترك بعضه ككلمة كفى الدر (قوله أى في الأول) المراد به كما سبق ما عدا الأخير على ما فيه فإنه قد تكرر مرارا (قوله للواظبة) هلالة لقوله ويجب قراءة التشهد (حتى لو زاد عليه) أى على التشهد (قوله بمقدار أدرك الخ) على الصحيح وينوب عما إذا قال اللهم صل على همد ولم يذكري الشرح تباعدا عما يوهوم المنع من ذكر الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وقوله ساهيا احتريزه عن الهدفان الصلاة تكون به مكرهة تحريما (قوله بمقدار أدرك ركن ساهيا يسجد للمسلم) وقوله يسجد بزيادة حرف (قوله مرتين) هو الأصح وقيل الثانية سنة تأمل اهـ

ولا فرض كما قاله أبو يوسف ومقتضى الدليل وجوب الاطمئنان أيضا في القومة والجلسة والرفع من الركوع للامر به في حديث المسمى صلاته وللواظبة على ذلك كله واليه ذهب المحقق السكالي بن الهمام وتلميذه ابن أمير حاج وقال أنه الصواب (و) يجب (القعود الأول) في الصحيح ولو كان حكا وهو قعود المسبوق فيما يقصيه ولو جلس الأول تبعه الإمام والواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه وهو موجوده لله هو لما تركه وقام ساهيا (و) يجب (قراءة التشهد فيه) أى في الأول وقوله (في الصحيح) متعلق بكل من القعود وتشهد وهو احتراز عن القول بسنتيهما أو سنة التشهد وحده للواظبة (و) يجب (قراءة) أى التشهد (في الجلوس الأخير) أيضا للواظبة (و) يجب (القيام إلى الركعة) الثالث من غير تراخ بعد قراءة (التشهد) حتى لو زاد عليه بمقدار أدرك ساهيا يسجد للمسلم ولتأخير واجب القيام للثالثة (و) يجب (لفظ السلام) مرتين

هـ قوله وهذا لا يقتضى الخ هكذا في الأصل المطبوع وفي نسخة أخرى وهذا يقتضى بالاثبات ولعلها أصوب إذ مقتضى قوله أما لان وجوبه ثبت بالسنة الخ أن الخلاف أى المعنوي ارتفع واغما الخلاف في اللفظ والعبارة اللهم الآن يكون المراد من نسخة النقي رفع الخلاف الأعطى فإن ذلك لا يقتضى رفعه تأمل اهـ

كأنى القمخ ثم الخروج من الصلاة بسلام واحد عند العامة وقيل بجماع كفى بجمع الانهر فلو اقتدى به بعد افظ السلام الاول قبل على كى لا يصح عند العامة وقيل ان أدركه بعد التسليمة الاولى قبل الثانية فقد أدرك معه الصلاة كفى السراج واعلم ان السلام واجب للصلاة ذات الركوع والسجود فلا يرد صلاة الجنائز ولا سلام سجود السهو والشكر على القول به سوى وفي ذكر الشكر نظر لان سجود السلام له كسجود النذرة وفي الزاهدى ان سلام الجنائز سنة اه (قوله في اليمن واليسار) يشعر ان الالتفات فيه ما واجب للمواظبة والنص بحدائقه في خروج كى لو أتى بلفظ آخر لا يقوم مقام السلام ولو كان معناه كفى بجمع الانهر (قوله حديث ابن مسعود) وهو اذا قلت هذا الخ فلم يذكر السلام فيه ولم يعالسه النبي صلى الله عليه وسلم للامراء حين علمه الصلاة ولو كان فرضا لعلمه اياه ومارواه الترمذى وأبو داود من حديث ابن عمر اذا قعد الامام في آخر سنة ثم حدث قبل أن يسلم وفي رواية قبل ان يتكلم تمت سلته صريح في عدم الافتراض قلت وهو ما يستأنس به لقول من قال ان الخروج به سنة فرض تقريضا على قول الامام في الاثني عشرية (قوله دون متعلقه) بكسر اللام المشددة (قوله ويحكمه الخ) خلاف المنصوص (قوله ويجب قراءة قنوت الوتر) المراد انه واجب صلاة الوتر لا واجب مطلق الصلاة والمراد مطلق الدعاء وأما خصوص اللهم الخ فسنة حتى لو أتى بغيره جازا جهاتهم والقنوت في اللغة مطلق الدعاء فلاضافة حيث نذليان أى دعاء هو القنوت ويطلق أيضا على طول القيام فلاضافة حيث نذ حقيقة أى دعاء القيام وفي الشرع هو الدعاء الواقع في قيام ثالثة صلاة الوتر (قوله كفى الجوهره) وهو في القنوت من الزاهدى وما ذكره بعضهم من وجوب تكبيرة ركوع ثالثة الوتر معزى الى الزبلى فلا أصل له (قوله ويجب تكبيرات العبدن) وهى ثلاث في كل ركعة وأما كونها في الاولى قبل القراءة فى الثانية بعد هذا فتدوب فقط (قوله يجب بتر كها سجود السهو) فيه ان الاولى مدم سجود السهو في الجمعة والعبدن (قوله ويكره الشروع بغيره) أى تحريرا لانه لترك الواجب الا اذا كان لا يحسنه بأن كان ألغى يقبض الزا لا مأوغيها (قوله فلا لا يختص الخ) أى فليكون الاصح وجوب تعيين افظ التكبير لافتتاح كل صلاة (قوله لا تصالحاها) هذا لا يظهر الا اذا انحر التكبيرات عملا بالنسب فاما اذا خالف وقدمها اول الركعة فلا يجب لعدم العلم المذكور فيهما يظهر وسبأ في محله ان شاء الله تعالى (قوله ويجب حهر الامام) الواجب منه ادناؤه وهو أن يسلم غير ولو واحد او الا كان اسرار فلما سمع اثنين كان من اهل الجهر سوى من الخزانة قالوا الاولى ان لا يجهد نفسه بالجهر بل بقدر الطاق لان اسماع بعض القوم يكفى به وهم المستحب ان يجهر بحسب الجماعة فان زاد فوق حاجة الجماعة فقد اساء كالحهر المصلى بأذكاره ستانى عن كشف الاصول وهذا أولى مما فى الزاهدى من أى جهرة كذا زاد الامام والمنفرد في الجهر في صلاة الجهر فهو أفضل بعد ان لا يجهد نفسه ولا يؤذى غيره وان زاد على حاجة المقتدى (قوله أولى العشاءين) يقع الياء الاولى وكمر الثانية تخلصا وحذف النون للاضافة واطلق على الثانية أولى باعتبار انهم ماشهم أول وغلب العشاء لا المغرب لان الأصل تغليب الا كثر (قوله في صلاة الجمعة والعبدن) لكن لو تر كره فيهما لا يسجد للسهو وسقوطه في الجمعة والعبدن دفعا للفتنة وقيل هما أى الجهر والاسرار سنتان حتى لا يجب سجود السهو بتر كهما لانهم ليسا بمقصودين واغما المقصود القراءة بلى ويظهر تقريضا على القهستاني من القاسم على هذا القبل من ان الامام مخير في الجهر فيها ورا الفرائض ولو قرأ أو عهد اليك الجهر أفضل وصرح في الهداية بأنه مخير في فوافل الدليل اعتبارا بالافرض في حق المنفرد اه ويحتمل انه قول مفصل (قوله والوتر في رمضان) سواء قدمه على التراويح أو اخره بل ولو تر كها كفى الدرر بجمع الانهر

فى اليمن واليسار للمواظبة ولم يكن فرضا لحديث ابن مسعود (دون عليك) لصلى الله عليه وسلم ود بلفظ السلام دون متعلقه ويحكمه الوجوب بالمواظبة عليه أيضا (و) يجب قراءة (قنوت الوتر) عند أى حنية وكذا تكبيرة القنوت كفى الجوهره وعنددها هو كالوتر سنة (و) يجب (تكبيرات العبدن) وكل تكبيرة منها واحدة يجب بتر كها سجود السهو (و) يجب (تعيين) لفظ (التكبير لافتتاح كل صلاة) للمواظبة عليه وقال فى الذخيرة ويكره الشروع بغيره فى الاصح وقال السرخسى الاصح انه لا يكره كفى التبيين فلذا (لا) يختص وجوب الافتتاح بالتكبير فى صلاة (العبدن خاصة) خلافا لخصه بما ووجه العموم مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على التكبير عند افتتاح كل صلاة (و) يجب (تكبيرة الركوع فى ثانية) أى الركعة الثانية من (العبدن) نبعها لتكبيرات الروا فيها لا تصالحا بها بخلاف تكبيرة الركوع فى الاولى (و) يجب (حهر الامام بقراءة) ركعتي (الفجر) قراءة (أولى العشاءين) المغرب والعشاء (ولو قضاء) لله صلى الله عليه وسلم (و) يجب الجهر بالقراءة فى صلاة (الجمعة والعبدن) والتراويح والوتر فى رمضان على الامام للمواظبة والجهر اسماع الغير

وقيد بكونه في رمضان لان صلاته جماعة في غيره بدعة مكرهة كما في الحلبي أي ولا يطلب الجهر
 بالبدعة (قوله ويجب الاسرار) قالوا لا يضر اسماع بعض الكلمات احيانا الحديث أي فتأذوه و
 في الصحيحين من النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين الأخيرتين بفاتحة الكتاب
 ويسمعنا الآية احيانا ولان السبيل من الجهر والاختفاء لا يمكن الاحتراز عنه لاسيما عند مبادي
 التنفسات اقله في الفتح وفي آخر الحلبي عن كفاية الشافعي يخاف الا من هذر وهو ان يكون
 هناك من يتحدث أو يغلبه النوم فيجهر لدفع النوم ودفع الكلام اه وفي الفهستاني اذا جهر
 لتبيين الكلمة ليس عليه شيء اه (قوله ولو في جمعهما معرفة) أشار به الى خلاف الامام مالك
 رضي الله تعالى عنه وهنهم أجمعين فإنه يقول بالجهر فيه ما لو قال المؤلف ولو الجهر وقتين بعرفة
 لكان أظهر والاصل في الجهر والامر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالقراءة في
 الصلوات كلها في الابتداء وكان المشرع يكون يؤذونه ويقولون لا تبعهم اذا سمعتموه يقرأ
 فارفعوا أصواتكم بالأسفار والاراجير وقابلوه بكلام اللغو حتى تغلبوه فيسكت ويسبون من
 أنزل القرآن ومن أنزل عليه فأنزل الله تعالى ولا تجهر بصوتك ولا تخافت بها أي لا تجهر
 بصلاتك كلها ولا تخافت بها كلها وابتغ من ذلك سبيل بيان تجهر بصلاة الليل وتخافت بصلاة
 النهار فكان بعد ذلك يخافت في صلاة الظهر والعصر لاسيما بعد ادخالهم بالأيام فيجهر في
 المغرب لاشتغالهم بالاكل وفي العشاء والفجر لقادهم في الجمعة والعديد لانه اقامهم بالمدينة
 وما كان لكفار قوة وقوله وفي العشاء والفجر لقادهم وجهه في الفجر ظاهر وفي العشاء ان السنة
 تأخيرها الى ثلث الليل وهذا الغالب يظهر في زمن الشتاء أما في غيره فالعذر فيها كالمغرب فيما يظهر
 (قوله والمنفرد بفرض مخبر فيما يجهر) فان شاء جهر لانه امام نفسه لكان لا يبالغ في الجهر مثل
 الامام لانه لا يسمع غيره وجهه هكذا أفضل ليكون الاداء على هيئة الجماعة وظاهره ولو قضاه
 نهارا وهو ما في السكان وغيره واختار في الهداية انه يجزئ حتم لعدم الجماعة والوقت رقة فيه في طاعة
 البيان (قوله وفيما يقضيه الخ) عطف على قوله فيما يجهر الامام فيه وفيه اشارة الى انه في ذلك
 يكون منفردا وهو كذلك لانه منفرد في حق ما يقضي وقالوا انه يقضي أول صلاته أقوالا وآخرها
 أفعالا (قوله في الجمعة والعديد) وكذا فيما سبق به في غيرهما من الجهرية (قوله كتمهل
 بالليل) والجهر أفضل ما لم يؤذنا ثم انحوه كريض ومن ينظر في العلم قاله السيدنا قلاهن خط
 والده (قوله ولا يوقظ الوسنان) الوسنان النائم (قوله ولو ترك السورة في ركعة من أولي
 المغرب الخ) أي عمدا أو سهوا كما في النهر والمتبادر انه اذا تركه في الركعتين معاقب في سورة
 احدهما فقط لعدم المحل لغضائه الثانية واعلم انه اذا لم يقرأ في الشفع الاول شيئا يقرأ في الشفع
 الثاني بفاتحة الكتاب وسورة جهر بهما في قولهم ويسجد لله سجدة وكذا في الخاتمة (قوله وجوبا
 على الأصح) هو ما في التبيين وشروح الهداية وصرح في الاصل بالاستحباب وعقل عليه في
 الفتح والبرهان ثم على القول بالوجوب قبل تجب الفاتحة أيضا وقبل لا قال في الجهر والنهر
 ويتحقق في جميع عدم الوجوب كما هو الاصل فيها (قوله جهر أجمع على الأصح) اختاره صاحب
 الهداية لان في الجهر بهما تعبير صفة الفاتحة من المخافة وهي نفل وفي الفاتحة بهما تغيير صفة
 السورة من الجهر وهي واجبة وتغيير صفة النفل أخف من تغيير صفة الواجب وروى ابن سبابة
 عن الشيخين الجهر بالسورة فقط وهو اختيار نظر الاسلام قال وهو الصواب وجعله شيخ الاسلام
 الظاهر من الجواب وبه جزم في الخاتمة وصحة التمرنشي ولا يلزم من ذلك شناعة الجمع بين
 الجهر والمخافة في ركعة واحدة لان السورة تلحق بعوضها وهو الشفع الاول حكاه وقال أبو
 يوسف لا تقضي السورة أصلا لان الواجب اذا فات عن محله لا يقضي الا بدليل وهو موقوف هنا
 (قوله وهو الاشبه) لان السورة شرعت مرتبة على الفاتحة دون العكس كما في الفتح (قوله وعند

(و) يجب (الامرار) هو اجمع
 النفس في الصحيح وتقدم (في)
 جميع ركعات (الظهر والعصر)
 ولو في جمعهما بعرفة (و) الامرار
 (فيما بعد أولي العشاءين) الثالثة
 من المغرب وهي الرابعة من العشاء
 (و) الامرار في (نفل النهار)
 للواجبة على ذلك (والمنفرد) بفرض
 (مخبر فيما يجهر) الامام فيه وقد
 بيناه وفيما يقضيه ما سبق به في
 الجمعة والعديد (كتمهل بالليل)
 فإنه مخبر ويكتفي بأدى الجهر فلا
 يضر نائما لانه صلى الله عليه وسلم
 يجهر في التهجد بالليل وكان يؤنس
 البقظان ولا يوقظ الوسنان (ولو
 ترك السورة في) ركعة من أولي
 المغرب أدنى جميع (أولي العشاء
 قراها) أي السورة وجوبا على
 الأصح (في الآخرين) من العشاء
 والثالثة من المغرب (مع الفاتحة
 جهر) بهما على الأصح ويقدم
 الفاتحة ثم يقرأ السورة وهو الاشبه

بعضهم يقدم السورة) لأنها تلحق بمجملها (قوله يأتي بها) لأنه إذا أتى بها تكون فرضاً كالسورة فلا يلزم تأخير الفرض لما ليس بفرض (قوله كالوقت كذا السورة في الركوع) والظاهر أن تذكراً للقائفة مثل السورة لوجوب كل واحد السورة بعد الاتيان بها ومورد نقلها (قوله ويعيده) أي افتراضاً لأن القراءة كلها صارت فرضاً فيلزم تقديم الركوع على القراءة لولم يعده وهو مقصد أما إذا أعاده فقد وقع بعد كل القراءة المقرضة فلا فساد (قوله لقوته بمكانه) أي لأنها أقوى لكونها في محلها (قوله لا في النفل) قال في الشرح ذكر العتبات في فتاواه أن تكرار القائفة في التطوع لا يكره لورود الخبر في مثله اهـ (قوله فاتها مشروعة نفلاً) فهو حقه فله أن يصرفها إلى ما عليه (قوله ولم تكرر) لأن الشفع الثاني ليس محللاً لها لجاز أن تقع قضاء والله تعالى أعلم وقرئ السيد بفرق آخر وهو أن قراءة القائفة مشروعة على وجه ترتب عليها السورة فلو قضاها في الآخرين ترتبت القائفة على السورة أي المقرأة في الأولين وهو خلاف الموضوع بخلاف ما إذا تركت السورة لأنه لا يمكن قضاؤها على الوجه المشروع اهـ فزيداً في تنبيهه من الواجب متابعة المقتدى إمامه في الأركان الفعلية ولو رفع المقتدى رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام ينبغي له أن يعود لتزول المخالفة بالموافقة ولا يصير ذلك تكراراً وبالحدود جزم الحلبي في آخر الكتاب أمالوقام الإمام إلى الثالثة قبل أن يتم المقتدى الشهود فانه يتم تخيرون لان التشهد واجب وإن لم يتم وقام للمتابعة جاز وكذا الوسع في القعدة الأخيرة قبل أن يتم بخلاف ما إذا رفع رأسه قبل التسبيح أو سلم قبل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فإنه يتابعه والحاصل أن متابعة الإمام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فإن عارضها واجب آخر لا ينبغي أن يفوت ذلك الواجب بل يأتي به ثم يتابع لأن الاتيان به لا يفوت المتابعة بالسكينة وانما يؤخرها والمتابعة مع قطعها تفوت الواجب بالسكينة فكان الاتيان بالواجبين مع تأخير أحدهما أولى من ترك أحدهما بالسكينة بخلاف ما إذا عارضها سنة لأن ترك السنة أخف من تأخير الواجب ولو ركع في الوتر قبل أن يتم المقتدى القنوت تابعه لأن القنوت ليس بيمين ولا معداد له أما إذا كان لم يقرأ شيئاً منه ينظر أن خاف فوت الركوع بقراءة شيء منه تركه وركع والآخر أم قد دار ما لا يفوت الركوع مع الإمام ثم ركع واختلف الأئمة في المتابعة في الركوع والقول وهو القراءة فعندنا لا يتابع فيها بل يستمع وينصت مطلقاً مريية كانت أو جهرية ووافقتنا مالك وأحمد في الجهرية وقال الشافعي رضي الله تعالى عنهم أجمعين إنهم المتابعة في القائفة مطلقاً إلا إذا خاف فوت الركعة والأصح أنه يأتي بالشأن إلا إذا أخذ الإمام في القراءة ولو سرية لا طلاق النص وهو قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية والله أعلم

فصل في بيان سننها ترك السنة لا يوجب فساد ولا سهواً بل إسائة ولو عاهد أشهر مستخف وقالوا الإسائة أدون من الكراهة رأى القهرية وفي السيد عن النهر عن الكشف الكبير حكم السنة أنه يندب إلى تحصيلها أو يلام على تركها مع حقوق أهم يسير اهـ (قوله رفع اليدين للحرية) مثلها في ذلك تركه ميراث الأعياد والقنوت كما في التبيين وظاية البيان ومن اعتاد تركه أتم على المختار كذا في الخلاصة والمراد بالاتمام السير منه كما هو حكم كل سنة مؤكدة كما في الحلبي ولا شك أن الاتمام مقول بالتسكين بغير (قوله هذا الأذن) فبكره الرفع فوق الرأس فلم يقدر على الرفع المسنون أو قدر على رفع يده في آخر رفعه كما في مجمع الأنهر (قوله حتى يحاذي باهاميه أذنيه) وما رواه الشافعي من حديث ابن عمر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه محمول على حالة العذر (قوله وكالحرة في الركوع والسجود) أي فتضم بعضها إلى بعض (قوله لان ذراعيها اليسابورة) حيلة لقوله وحذاء أذني الأمانة (قوله ويسن نشر الأصابع) ويكون بطن الكف والأصابع إلى القبلة

وعند بعضهم يقدم السورة وعند بعضهم يترك القائفة لانها يسير واجبة ولو تذكراً للقائفة بعد قراءة السورة قبل الركوع يأتي بها ويعيدها السورة في ظاهر المذهب كالوقت كذا السورة في الركوع يأتي بها ويعيدها (ولو ترك القائفة) في الأوليين (لا يكررها في الآخرين) عندهم ويسجد للسهولان قراءة القائفة في الشفع الثاني مشروعة نفلاً وبقرائها مفسدة تقع عن الأداء لقوته بمكانه وإذا كررها خالف المشروع لا في النفل بخلاف السورة فاتمام مشروعة نفلاً في الآخرين ولم تكرر

(فصل في) بيان (سننها) أي الصلاة (وهي إحدى وخمسون) تقر بيقين (رفع اليدين للحرية) حذاء الأذن للرجل) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي باهاميه أذنيه ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ (و) حذاء أذني الأمانة) لأنها كالرجل في الرفع وكالسورة في الركوع والسجود لان ذراعيها اليسابورة (و) رفع اليدين (هذا المنسكين للحرية) على الصحيح لان ذراعيها موروقة بمناء على السجود وروى الحسن أنها ترفع حذاء أذنيها (و) يسن (نشر الأصابع) وكيفية أن لا يضم كل الضم ولا يفرج كل التفريق بل يتركها على حالها مشورة

لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا سكب رقع يديه ناشر أصابعه (و) (يسن) مقارنة أحرام المقتدى (أحرام أمه) عند الامام لقوله صلى الله عليه وسلم اذا كبر فكبروا لان اذا الوقت حقيقة وعندها بعد أحرام الامام جعل الغاء للتعقيب ولا خلاف في الجوار على الصحيح بل في الاولوية مع التيقن بحال الامام (و) (يسن) وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت صدره الحديث على رضى الله عنه ان من انسنة وضع اليمنى على الشمال تحت الصدر (وصفة لوضع اليدين على ظهر كعب البصري

قوله فلو فرغ من قوله الله الخ في بعض النسخ هنا زيادة ونص العبارة هكذا (ولو فرغ من قوله الله قبل فراغ الامام منه ووقع أكبر بعد قول الامام اياه أو قال لله مع الامام الخ ما هنا) اه

قوله وما لا فلا هنا في بعض النسخ زيادة ونصها (وما لا فلا ما لم يطل حينئذ يضع كفاي السراج وغيره

(قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) دليل لقوله ويسن فشر الا سبع الخ) ثقة لا ترفع الا يدي الا في مواطن منها ما هنا وهو افتتاح الصلاة ومنها لتكبير القنوت في الوتر وفي العيدين وعند استلام الحجر وعلى الصفا والمروة وبجمع من دلقة وعرفان وعند المقامين وهذا الجمرتين الاولى والوسطى كذا ورد في الحديث وفي حديث آخر عن ابن عباس يدل الاستلام الحجر وحده يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وصفة الرفع فيها مختلفة ففي الافتتاح والقنوت والعيدين برفعهما حذاء اذنيه وفي الاستلام والرمي حذاء منكبيه ويجعل باطنه الى الاول نحو الحجر وفي الثاني نحو المنكب في ظاهر الرواية وفيما عدا ذلك كالداهي فيرفع يديه حذاء صدره باسطا كفيه نحو السماء ويكون بينهما فرجة وان قات والاشارة بوجهه لعدو أو يرد يدي في الداهي ومع الوجه حقيقة سنة ويكره الرفع في غير هذه المواطن فلا يرفع يديه عند الركوع ولا عند الرفع منه ولا في تكبيرات الجنائز غير الاولى الحديث مسلم ما لي أراكم راقي أيديكم كأنهم أذناب فيل شمس أي صعب استكنوا في الصلاة فلو فعله في الصلاة قليل نفسه واختار لا كما في النهر وهو الصحيح مراجع (قوله ويسن مقارنة أحرام المقتدى الخ) لكن يشترط ان لا يكون فراغه من الله أو من أكبر قبل فراغ الامام منه فلو فرغ من قوله الله مع الامام أو بعده وفرغ من قوله أكبر قبل فراغ الامام منه لا يصح شروعه في أظهر الروايات وهو الأصح لانه اغمايكون شارها بالجملة ولا يدرك فضلية التكريمة مع الامام عند الامام الا بالمقارنة في الاحرام (قوله لان اذا الوقت حقيقة) فتقدير الحديث فكبروا في زمن تكبير الامام والغاء تستعمل للقرآن أيضا كما في قوله صلى الله عليه وسلم واذا قرأ فأنصتوا وكذا قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية حيث يجب الاستماع والانصات زمن القراءة لا بعدها (قوله وعندها بعد أحرام الامام) من غير فصل فيصلى ألف الله من المقتدى راء أكبر من الامام كذا في القهستاني قال السرخسي وبقي الأفعال على هذا الخلاف وأشار شيخ الاسلام الى ان المقارنة فيها أفضل بالاجماع قال بعضهم والمختار للفتوى في التكريمة فضلية التعقيب واختلاف في ادراك فضل التكريمة على قولهما وقيل الى الثناء كما في الحقائق وقيل الى نصف الفاتحة كما في النظم وقيل في الفاتحة كلها وهو المختار كما في الخلاصة وقيل الى الركعة الاولى وهو الصحيح كما في المصنفات وقيل بالتأسف على قوت التكبير مع الامام ذكره القهستاني والسلام مثل التكريمة من حيث المقارنة على أصح الروايتين من الامام فلا فرق وفي رواية عنه يسلم بعده وعليها فالفرق بينه وبين التكريمة عنده ان التكبير مشروع في العبادة فيستحب فيه المبادرة والسلام خروج عنها فلا يستحب فيه كما في التبيين (قوله ولا خلاف في الجوار على الصحيح) وقيل الخلاف في الجوار والفترة تظهر فيها اذا كان أحرام المقتدى مقارنا لأحرام أمه حيث يجوز عند الامام لا عندهما وأما الجوار فيها اذا كان أحرامه بعد أحرام أمه فتعق عليه (قوله مع التيقن بحال الامام) هذا رد لقول صاحبين ان في القرآن احتمال وقوع التكبير مسابها لتكبير الامام قال في الشرح وهذا غير متبر لان كلامنا فيما اذا تيقن عدم السبق (قوله ويسن وضع الرجل يده اليمنى) كما فرغ من التكبير للاحرام بلا ارسال ويضع في كل قيام من الصلاة ولو حكما فدخل القاعد ولا بد في ذلك القيام ان يكون فيه ذكر مسنون وما لا فلا كما في السراج وغيره وقال محمد لا يضع حتى يشرع في القراءة فهو عندهما سنة قيام فيه ذكر مشروع وعنده سنة للقراءة في غير صلواته حالة الثناء والقنوت وفي صلاة الجنائز وعندهما بعد في السك والجمعوا انه يرسل في القومة من الركوع والسجود وبين تكبيرات العيدين لعدم الذكر والقراءة في هذه المواضع فان قيل في القومة من الركوع ذكر مشروع وهو التسبيح والتكبير فينبغي ان يضع فيها على قولهما أجيب بأن المراد قيامه لقرار وهذا لا قراره اه وهل يضع فيها في صلاة التسابيح لكون القيام لقرار فيه ذكر مسنون يراجع (قوله

مخلفا بالخنصر الخ) أي ويبسط ثلاثة أصابعه على الذراع (قوله فاستحسن كثير من المشايخ) قال
 في المقيد وهو المختار وقال ابن أمير حاج وروى عنه له مارواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان
 ثم وضع يده اليمنى على ظاهر كفه اليسرى والرسغ والساعد اهـ (قوله فينبغي أن يفعل الخ) قال
 في الشرح لأن تلك الصفة ليس فيها حقيقة كلالا المرءين عما مله صفة فالتفة فيها جامع لهما
 لأهل وجه التمام لكل منهما اهـ وقد علمت ما نفع لئنا عن المقيد (قوله ويمن وضع المرأة يدها
 الخ) المرأة تخالف الرجل في مسائل منها اهـ هذه ومنها أنها لا تخرج كفها من كبتها عند التكبير
 وترفع يدها حذاء منسكبيها ولا تفرج أصابعها في الركوع وتكفي في الركوع قليلا بحيث تبلغ
 حد الركوع فلا تزيد على ذلك لأنه أسهل وأقل ترك مرفقها يجنبها فيه وتلرق بطنها بفخذها في
 السجود وتجلس متوركة في كل قعود بأن تجلس على أليتها اليسرى وتخرج كلتا رجليها من
 الجانب الأيمن وتضع يدها على بعضها وتجعل الساق الأيمن على الساق اليسرى كما في جميع
 الأنهر ولا تقوم إلى حال وتتكبر جماعة من رتبة الإمام وسطه ولا تجهر في موضع الجهر ولا
 يستحب في حقها الأسفار بالجهر والتباعد في المصير (قوله مارونا) في شرح قوله رفع يده
 للهزيمة من قوله لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يده حتى
 يحاذي بأبهاميه أذنيه ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ وليس عند المتقدمين قول في وجل
 ثناؤك وفي البحر والنهر عن المعراج قال مشايخنا لا يؤمر به ولا ينهى عنه وفي سبب الأنهر من
 الحلبي والأولى ترك وجل ثناؤك إلا في صلاة الجنازة اهـ ولعل وجه الفرق أن صلاة الجنازة
 يطلب فيها الدعاء فهو بها أليق ولا يأتي بدعاء التوجه مطلقا لا قبل الشروع ولا بعده وهو
 قولهم اهـ وهو الصحيح المعتمد كالأبجرو عن أبي يوسف أنه يأتي به قبل التكبير وفي رواية عنه
 به اهـ قال ابن أمير حاج والحق الذي يظهر أن قراءته قبل النية أو بعدها قبل التكبير لم تثبت
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه بل هو مذهبنا وأدبنا من آداب الصلاة ليس بظاهر
 بل غاية أنه بدعة حسنة إن قصد به المعونة على جمع القلب على التوبة وحضور القلب في الصلاة
 والترك أحسن كما هو ظاهر الرواية من أصحاب المذهب أسوة بما كان النبي صلى الله عليه وسلم
 وأصحابه عليه مع أن حضور القلب لا يتوقف على ذلك وما رواه أبو يوسف عما يدل على طلبه
 فصحى على التهجد أو كان ونسخ ثم أعلم أن الشئ يأتي به كل مصل فالمقتدى يأتي به ما لم يشرع
 الإمام في القراءة مطلقا سواء كان مسجوبا أو مدركا في حالة الجهر أو السر (قوله ويسن التعمود)
 ولو أتى بغير الفاتحة لأنه سنة القراءة لا قراءة الفاتحة بخصوصها على الظاهر وإلى ذلك مال السيد
 في شرحه (قوله واختاره الهندي) موافقة القرآن واختاره من القراء حمزة (قوله فيأتي
 به المسبوق) إذا قام إلى قضاء ما سبق به والإمام في صلاة العبد يأتي به بعد التكبيرات ويتعمد
 المسبوق عنه الشروع في قول أبي يوسف (قوله لا المقتدى) لأنه لا يقرأ أو لا يمر بها مع
 بارادة القراءة (قوله لدفع وسوسة الشيطان) والمصلح أحوج إليه من القارئ فيلحق به دلالة
 اهـ من الشرح (قوله وتسبب التسمية) أي باللفظ المخصوص لا مطلق الذكر كما في الذبيحة
 والوضوء وهي آية واحدة من القرآن وقال مالك والأوزاعي وبعض أهل المذهب أنها ليست
 من القرآن اهـ وانزلت لفصل بين السور فكان صلى الله عليه وسلم يعرف فصل السور بها
 وكتبت في الصلوة لأنها ليست أول ما نزل ولم تكتب في سورة براءة لأنها نزلت بالتخوير
 والبسملة آية رحمة وأمن وليست من الفاتحة ولا من كل سورة ولم تجزها الصلاة عنده لأن فرض
 القراءة ثابت بيمين فلا يسقط بيمينه شبهة ولم يكفرها - قد قرأتها لأنها وان تواتر كتابتها في
 المصاحف لم يتواتر كونها قرآنا أو المكفر الثاني لا الأول من القهسية إلى والأصح أنها آية
 حرمه المس لا في جواز الصلاة وفي البحر وقهرم على ذي الحديث الأكبر إلا إذا قصده للذكر

مخلفا بالخنصر والابهام على الرسغ
 لأنه لا يوردانه يضم الكف على
 الكف وورد الأخذ فاستحسن
 كثير من المشايخ تلك الصفة عملا
 بالمحدثين وقيل أنه مخالف للسنة
 والمذهب فينبغي أن يفعل بصفة
 أحد الحديثين مرة وبالأخرى
 فبأى بالحقيقة فيه ما (و) يسن
 وضع المرأة يدها على صدرها من
 غير تحليق) لأنه أسهل وأقل
 (الثناء) مارونا وقوله صلى الله
 عليه وسلم إذا قمتم إلى الصلاة
 فارفعوا أيديكم ولا تخالفوا إذا قمتم
 ثم قولوا سبحانك اللهم وبحمدك
 وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا
 اله غيرك وان لم تزيد وأعلى التكبير
 اجزأكم وسنذكر معانيها إن شاء
 الله تعالى (و) يسن (التعمود) فيقول
 أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
 وهو ظاهر المذهب وأستعيد الخ
 واختاره الهندي والى (للقراءة)
 فيأتي به المسبوق كالإمام والمنفرد
 لا المقتدى لأنه تبع للقراءة عنده
 وقال أبو يوسف تسبب لثلاث سنن
 للصلاة لدفع وسوسة الشيطان وفي
 الخلاصة والأخيرة قول أبي يوسف
 الصحيح (و) تسن (التسمية) أول كل
 ركعة) قبل الفاتحة لأنه صلى الله
 عليه وسلم كان يهتف به لانه يسب
 الله الرحمن الرحيم

والقول بوجودها ضعيف وان صحيح
لعدم ثبوت المواظبة عليها (و) يس
(التأمين) للامام والمأموم والمنعرد
والقارئ خارج الصلاة لا مر به في
الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم
لقتني جبريل عليه السلام عند
فراحي من الفاتحة آمين وقال انه
كانتسم على الكتاب وليس من
القرآن وأصح لغاته المد والتخفيف
والمعنى استجب دعائنا (و) يس
(التحميد) للزوم المنفرد اتفاقا

والنهي (قوله والقول بوجودها ضعيف) جزم الزيلعي في مجود السهو بوجودها وقدم القول
بسهو السهو فيها وصححه العلامة المسمى شارح النظم وفي مهراج الدراية من المعلى عن الامام
رجو بها وهو قوط ما روى رواية الحسن انهم الاتجب الاعتدافتتاح الصلاة والصحيح انهم اتجب في
كل ركعة حتى لو سهوا عنها قبل الفاتحة يلزمه السهو وعليه ابن وهبان اه مختصان الشرح
أقول مستعينا بالله تعالى مجود السهو بتر كها هو الا حوط نحو ما من هذا الخلاف (فائدة) في
يس لم يقرأ سورة تامة أن يتعوذ ويسمى قبلها واختلف فيما اذا قرأ آية والاكثر على انه يتعوذ
فقط ذكره المؤلف في شرحه من باب الجمعة ثم اعلم انه لا فرق في الايمان بالنسبة بين الصلاة
الجهريّة والسريّة وفي حاشية المؤلف على الدرر راتعة واعلى هدم الكراهية في ذكرها بين
الفاتحة والسورة بل هو حسن سواء كانت الصلاة سريّة أو جهريّة وينافيه ما في القهستاني أنه
لا يسمى بين الفاتحة والسورة في قولهما وفي رواية من محمد قال في المضمرات والفتوى على قولهما
وهو محمد أنها تسن في السريّة دون الجهرية لئلا يلزم الاختفاء بين جهريين وهو شنيع واختاره
في العناية والحجيم وقال في شرح الضياء لفظ الفتوى آ كدم من المختار وما في الحاشية تبس فيه
الشكل وتليذه ابن أمير حاج حيث رجح أن الخلاف في السنية فلا خلاف أنه لو سعى لكان حسنا
لشيعة الخلاف في كونها آية من كل سورة ثم هل يخص هذا بما اذا قرأ السورة من أولها
أو يشمل ما اذا قرأ من أوسطها آيات مثلا وظاهر تعليلهم كون الاتيان بها الشبهة الخلاف في
كونها آية من كل سورة فيعيد الأول كذا يحتمل في بعض الافاضل (قوله والمأموم) ولو سهوا في
سريّة أو من مقتد مثله في صلاة جمعة أو عيد أو جماعة كثيرة (قوله لا مر به في الصلاة) في قوله
صلى الله عليه وسلم اذا أمن الامام فامنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم
من ذنبه والمراد الموافقة من الجانبين في الزمان فلا وجه لما في المستصفي من قوله لم يرد به الموافقة
في التلغظ بها في وقت واحد وانما المراد الموافقة من حيث الاختصاص والنقطة بانه تعالى قال
الأزهرى غفر له دعاه وغفر له دعاه عليه لان الغفر هو الاعداد اه قال الرضى ان آمين سرياني
كقبايل لانه ليس من أوزان كلام العرب وهو اسم فعل كصه للسكوت مبنى على الفتح لمعنه
كأن وكيف لأن أسماء الأفعال مبنية بال تعاق وسكة السكون حالة الوقوف والتحريل بحركة
البناء حالة الوصل لا لتقاء الساكنين (قوله ائقني جبريل الخ) قال الزيلعي المخرج هو بهذا
اللفظ غريب (قوله وليس من القرآن) حكى في الشرح عن المجتبى الخلاف في أنه من القرآن
(قوله وأصح لغاته الخ) قال ثعلب وغيره هو بالمد والقصير مع التخفيف فيه ما كلاهما فصيح
مشهور وفي المصباح القصر لغة أهل الحجاز والمد لغة بني عامر والمد الشبه باع يدلل أنه لا يوجد في
العربية كلمة على وزن فاعيل اه وحكى الواحدى عن حمزة والكسائي الامالة فيها ولو لم يدم
التشديد كان مخطئا في المذهب الاربعة وهو من لحن العوام ولا تعسده الصلاة عند الثاني
لوجوده في القرآن وعليه المعتزى ولو لم يمد وحذف الياء تعدد عند الثاني أيضا لوجوده في
القرآن قال تعالى ويك آمن ولو قصر وحذف أو شدد معهما ينبغي الفساد لأنهم لم يوجد في
القرآن أفاده في التبيين (قوله والمعنى استجب دعائنا) هذا عند الجمهور وروى الثعلبي في
تفسيره باسناده الى السككي عن أبي صالح عن ابن عباس قال سألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن معنى آمين فقال اقبل وقبيل لا يجيب الله رجاءنا وروى عبد الرزاق عن أبي هريرة
باسناده ضعيف أنه من أسماء الله تعالى أي يا آمين استجب مخذف منه حرف النداء وأقيم النداء
مقامه فلذلك انكر جماعة القصر فيه وقيل كثر من كنوز العرش لا يعلم تأويله الا الله تعالى اه
(قوله والمنفرد) أي مع التسميع فيأتى بالتسميع مع حال الارتفاع وبالتحميد حال الانخفاض
وقبيل حال الاستواء كافي مجمع الأنهر وجزم به في الدر وهو ظاهر الجواب وهو اصح كافي

أقول (قوله وللإمام عندهما أيضا) الحديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم كان يجتمع
بينهما متفق عليه ولأنه عرض غيره فلا يتسبى نفسه وله ما رواه أنس وأبو هريرة رضي الله عنهما
أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام سمع الله من حمده فقولوا ربنا لك الحمد متفق عليه
قسم بينهما والقسمه تنافي الشبهة (قوله لا تارة لواردة بذلك) منها قوله صلى الله عليه
وسلم خير الناس خير العباد وأخفها وخير الرزق ما يكتفي (قوله ويسن جهر الإمام
بالتكبير والتسليم) وكذا السلام والمراد بالتكبير ما يعم تكبير العيسدين والجنادة وأعلم
أن التكبير عند عدم الحاجة إليه بأن يبلغهم صوت الإمام مكره وفي السيرة الحلبية اتفق
الأئمة الأربعة على أن التبليغ في هذه الحالة بدعة منكرة أي مكروهة وأما عند الاحتياج
إليه بأن كانت الجماعة لا يصل إليهم صوت الإمام أوالضعفة أو ألبترتهم فستحب فإن لم يعم
مسمع يعرفهم بأشروع والانتقالات ينبغي لكل صف من المقتدين الجهر بذلك إلى حد يعلمه
الاعلم من يلمهم ولا بد لعمدة شروع الإمام في الصلاة من قصد الاحرام بتكبيره الافتتاح فلو
قصد الإسهام فقط لا يصح وإن جمع بين الأمرين فهو المطلوب منه شرطا وينال أجرين وكذا
الحكم في المبلغ أن قصد التبليغ فقط فلا صلواته ولا أن أخذ بقوله في هذه الحالة لأنه اقتدى
بمن ليس في صلاة كما في فتاوى العزى وأما التسليم من الإمام والتحميد من المبلغ وتكبيرات
الانتقالات بينهما فلا يشترط فيها قصد ذلك لعمدة الصلاة بل للثواب ولا قصد صلاة من أخذ
بقوله لأنه مقتد به في الصلاة بخلاف الأولى اهـ من السيل وغيره (قوله ويسن ترحيل
القدمين في القيام قدر أربع أصابع) نص عليه في كتاب الأمر عن الإمام ولم يجعل فيه خلافا
وفي الظهيرية وروى عن الإمام التراوح في الصلاة أحب إلى من أن ينصب قدميه نصيبا فإني
منية المصلي من كراهة التمايل يمينا ويسارا محمول على التمايل على سبيل التعاقب من غير تخلل
سكون كما يفعله بعضهم حال الذكرا المييل على إحدى القدمين بالاعتقاد ساهية ثم الميل على
الأخرى كذلك بل هو سنة ذكره ابن أمير حاج وكذا ما في الهندية من الظهيرية وما في البناية
هي الكشف من كراهة التراوح محمول على ما تقدم ثم هذا التعمد لمن ليس له هذرأ ما إذا كان به
من أو أدرة ويحتاج إلى ترحيل واسع فالأمر عليه مهمل (قوله وأمكن لطول القيام) قال السيد
في شرحه وهذا هو العمل ما نزل عن الإمام حين دخل السجدة فصل ركعتين بجميع القرآن واقفا
على إحدى قدميه في الركعة الأولى وفي الثانية على قدمه الأخرى اهـ ثم إن هذه العلة لا تظهر
فيها إذا كان القيام قصيرا (قوله والطوال بالضم الرجل الطويل) وبالفصح المرأة الطويلة (قوله
للكثرة فصوله) أي لكثرة الفصل بين سورته بالبسطة (قوله وقيل لقلة المنسوخ فيه) فهو من
التفصيل بمعنى الأحكام وعدم التغيير (قوله وهذا في صلاة الفجر الخ) مفيد بحال الاختيار أما
عند الضرورة فيقدر الحال ولو بأدنى الغرض إذا ضاق الوقت ولهذا اكتفى أبو يوسف عند
ما اقتدى به الإمام عند ضيق وقت الفجر بآيتين من الفاتحة فلما فرغ قال الإمام يعقوب بن أصار
وقتها كذا في القوساني قال في الجهر ومشايخنا استحسنوا قراءة الفصل يستمع القوم وليتعلوا
اهـ واختلف الآثار في قدر ما يقرأ في كل صلاة وفي الجامع الصغير أنه يقرأ في الفجر في الركعتين
جميعا أربعين أو خمسين آية سوى الفاتحة وروى الحسن ما بين ستين إلى مائة فإلما تة
أكثر ما يقرأ فيها والأربعون أقل فيوزع الأربعين مثلا على الركعتين بأن يقرأ في الأولى خمسا
وعشرين مثلا وفي الثانية ما بقي إلى تمام الأربعين فيجعل بالجميع بقدر المكان فيقبل الأربعون
للكسائي أي الضعفاء وما بين الخمسين إلى الستين للأوساط وما بين الستين إلى المائة للراغبين
المجتهدين وقيل ذلك بالنظر إلى طول الليالي وقصرها وكثرة الاشتغال وقتها وإلى حسن صوت
الإمام عند السامعين وعدمه ويقرأ في العصر والعشاء عشرين آية في الركعتين الأولىين منهما كما

والإمام عندهما أيضا (و) يسن
(الامر أربعين) بالشذاه وما بعده
الآثار الواردة بذلك (و) يسن
(الاعتدال عند) ابتداء الصلوة
(وانتهائهما بأن يكون آيتين) من
غير طأة الرأس) كما ورد (و) يسن
(جهر الإمام بالتكبير والتسليم)
لحاجته إلى الاعتدال بالشرع
والانتقال ولا حاجة للأخذ كالأموم
(و) يسن (ترجيل القدمين في القيام
قدر أربع أصابع) لأنه أقرب إلى
الخشوع والتواضع أفضل من نصب
القدمين وتفسير التراوح أن يعقد
على قدم مرة وعلى الأخر مرة لأنه
أسير وأمكن لطول القيام (و) يسن
(أن تكون السجدة المفهومة
للماتحة من طوال الفصل) الطوال
والقصار بكسر أو ما جمع طويلا
وقصيرة والطوال بالضم الرجل
الطويل ومعنى الفصل به لكثرة
فصوله وقيل لقلة المنسوخ فيه وهذا
(في) صلاة الفجر والظهور ومن
أوساطه) جمع وسط يقع السنين
ما بين القصار والطوال (في العصر
والعشاء ومن قصاره في المغرب) وهذا
التقسيم (لو كان) المصلي هذا (مقيا)
والمنفرد والإمام سواء

في الحيط أربعة عشر من كافي الخلاصة وهو ظاهر الرواية وذكر في الحارثي أن حد التطويل في المغرب في ركعة خمس آيات أو سورة قصيرة واختار في البدائع أنه ليس في القراءة تقدير يعني بل يختلف باختلاف الوقت وحال الإمام والقوم كافي البحر والحاصل أنه يجوز ما ينفر القوم كما لا يؤذي إلى تقليل الجماعة كافي الحيط والخلاصة والسكافي وغيرهما كذا في النهاية (قوله ولم ينقل على المتقدمين بقراءة) أما إذا لم ينقل فلا يفعل ما تقدم ذكره من أن يقرأ الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة المغرب فصار غرق قالوا له أوجزت قال سمعت بكاء مني فخشيت أن تنفث أمه اه فيحكي بذلك الضعيف والمريض وذكر الحاشية للعلامة كورة (قوله وأوسطه من إلى لم يكن) أفادهم هذا كالأدلة بعد أن الغاية الأخيرة غير داخلية والبروج من الوسط ولم تكن من القصار (قوله لا يشتغال الناس بهم ما هم) رواه عن محمد بن فضال عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في المغرب يوم الجمعة ألم تنزيل الكتاب وهل أهل أتى على الإنسان وقد ترك المنفعة إلا النادر منهم هذه السنة ولازم عليهم الشافعية لا المصلي فظن حمله المذهبين بطلان الصلاة بالعمل والترك فلا يفي بالترك ولا الملازمة دائماً (و) للمعذورة (بقرآ أي سورة شفاء) لقراءة التي صلى الله عليه وسلم بالمعوذتين في المغرب فلما فرغ قالوا أوجزت قال سمعت بكاء مني فخشيت أن تنفث أمه كذا (لو كان مسافراً) لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة المغرب في السفر وإذا أتى سعة وسط شطر لصلاة في تضعيف القراءة أولى (و) يس (اطالة الأولى في المغرب) اتفاقاً لتواتر من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا باثنتين في الأولى والثلاث في الثانية استحباباً وإن كثرت التفاوت لا بأس به وقوله (فقط) إشارة إلى قول محمد أحب إلى أن يطول الأولى في كل الصلوات وتكره اطالة الثانية على الأولى اتفاقاً بما فوق آيتين وفي النوافل الأمر أصح (و) يس (تكميل الركوع) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع سوى الركوع فإنه كان يسمع فيه (و) يس (تسبيحه) أي الركوع (ثلاثاً) أقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا ركع أحدكم اد

في الحيط أربعة عشر من كافي الخلاصة وهو ظاهر الرواية وذكر في الحارثي أن حد التطويل في المغرب في ركعة خمس آيات أو سورة قصيرة واختار في البدائع أنه ليس في القراءة تقدير يعني بل يختلف باختلاف الوقت وحال الإمام والقوم كافي البحر والحاصل أنه يجوز ما ينفر القوم كما لا يؤذي إلى تقليل الجماعة كافي الحيط والخلاصة والسكافي وغيرهما كذا في النهاية (قوله ولم ينقل على المتقدمين بقراءة) أما إذا لم ينقل فلا يفعل ما تقدم ذكره من أن يقرأ الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة المغرب فصار غرق قالوا له أوجزت قال سمعت بكاء مني فخشيت أن تنفث أمه اه فيحكي بذلك الضعيف والمريض وذكر الحاشية للعلامة كورة (قوله وأوسطه من إلى لم يكن) أفادهم هذا كالأدلة بعد أن الغاية الأخيرة غير داخلية والبروج من الوسط ولم تكن من القصار (قوله لا يشتغال الناس بهم ما هم) رواه عن محمد بن فضال عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في المغرب يوم الجمعة ألم تنزيل الكتاب وهل أهل أتى على الإنسان وقد ترك المنفعة إلا النادر منهم هذه السنة ولازم عليهم الشافعية لا المصلي فظن حمله المذهبين بطلان الصلاة بالعمل والترك فلا يفي بالترك ولا الملازمة دائماً (و) للمعذورة (بقرآ أي سورة شفاء) لقراءة التي صلى الله عليه وسلم بالمعوذتين في المغرب فلما فرغ قالوا أوجزت قال سمعت بكاء مني فخشيت أن تنفث أمه كذا (لو كان مسافراً) لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة المغرب في السفر وإذا أتى سعة وسط شطر لصلاة في تضعيف القراءة أولى (و) يس (اطالة الأولى في المغرب) اتفاقاً لتواتر من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا باثنتين في الأولى والثلاث في الثانية استحباباً وإن كثرت التفاوت لا بأس به وقوله (فقط) إشارة إلى قول محمد أحب إلى أن يطول الأولى في كل الصلوات وتكره اطالة الثانية على الأولى اتفاقاً بما فوق آيتين وفي النوافل الأمر أصح (و) يس (تكميل الركوع) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع سوى الركوع فإنه كان يسمع فيه (و) يس (تسبيحه) أي الركوع (ثلاثاً) أقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا ركع أحدكم اد

فليقل ثلاث مرات سبحان رب العظيم وذلك أدناه وإذا عجز فليقل سبحان رب الأعلى ثلاث مرات وذلك أدناه أي أدنى كماله المعنوي

وهو الجمع المحصل للسنة لا لغوى ولا امر للاستحباب فيكره ان ينقص منها ولو رفع الامام قبل اتمام المقصد فلا ما في الصحيح انه يتاخذ بغيره
 يز يد الامام على وجهه بل به القوم وكل زاد المنقرده هو افضل بعد الختم على وتر وقيل في وجهات الركعة ع والسجود وتسكبرهما واحدا ولا
 يأتي في الركوع والسجود وغير التسبيح وقال الشافعي يز يد في الركوع اللهم لك ركعتين واذا ١٤٥ خشعت ولك استلمت وصليتك فقلت وفي

السجود وسجود وجهي للذي خلقه
 وسوره وشق سمعه وبصره فتبارك
 الله احسن الخالقين كما روى عن
 علي قلنا هو محمول على حالة التمجيد
 (و) يس (أخذ ركبتيه بيديه) حال
 الركوع (و) يس (تقرج اصابعه)
 لغوه صلى الله عليه وسلم لا نفس
 رضى الله عنه اذا ركعت فضع كفك
 على ركبتك وفرج بين اصابعك
 وارفع يديك عن جنبيك ولا يطلب
 تقرج الاصابع الا هنا لئلا يتمكن
 من بسط الظهر (والمرأة لا تقرجها)
 لان معنى طالعها على السر (و) يس
 (تص ساقيه) لانه المتوارث
 واحدا وهما شبه القوم مكره
 (و) يس (بسط ظهره) حال
 ركوعه لانه صلى الله عليه وسلم كان
 اذا ركع يسوى ظهره حتى لو صب
 عليه الماء استقر وروى انه كان
 اذا ركع لو كان قد سدح ماء على ظهره
 لم يتحرك لا استواء ظهره (و) يس
 (تسوية رأسه بهجره) الهجر بوزن
 رحل من ثلثي مؤخرة ويذكر
 وبؤنث والهجيرة للراة خاصة وقد
 تستعمل للرجل وأما الهجر فعام
 وهو ما بين الوركين من الرجل
 والمرأة لان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان اذا ركع لم يشخص رأسه ولم
 يصوبه ولكن بين ذلك أي لم يرفع
 رأسه ولم يخفضه (و) يس (الرفع
 من الركوع) على الصحيح وروى
 عن أبي حنيفة ان الرفع منه فرض
 وتقدم (و) يس (القيام بعده)
 أي بعد الرفع من الركوع (مطمئنا)
 للتوارث (و) يس (وضع ركبتيه)
 ابتداء على الارض (ثم يديه ثم

أو يسبح أو تسبح لمخبر الصحيحين ان الله وتر يحب الوتر وفي منية المصلى أدناه ثلاث وأوسطه خمس
 وأكمله سبع ومثله في الغفرات من الزاد (قوله وهو الجمع) أي السكال الجمع وهو محل مجازي
 من الاسناد الى السبب لان الجمع هو السبب في السكال والمراد الجمع الصادق بالثلاث والحمدس
 والسبع (قوله لا لغوى) عطف على المعنوى أي ليس المراد أدنى السكال للغوى أي أدنى كمال
 الجمع للغوى فان أدناه ثمان لما فيه من الاجتماع فليس مراد اوان كان صحيحا في نفسه لانه
 صلى الله عليه وسلم مفيد الاحكام للعقائد الغريبة (قوله فالصحيح انه يتاوه) وقال المرغيناني
 يته (قوله ولا يز يد الامام الخ) فلما زاد الادراك الخلق قول مكره وقيل مقدس وقيل جائز ان
 كان فقيرا وقيل جائز ان كان لا يعرفه وقيل ما يجوز ان أراد القربة فتستأني عن الزاهدي وغيره
 وفي البصر والنهر ما حاصله انه ان قصد به غير القرية فلا شئ في كراهته وان قصد به القرية فلا شئ
 في عدم كراهته بل استحسنة العقبة أبو الليث لقوله تعالى وتعاونا على البر والتقوى (قوله وقيل
 تسبحات الركوع الخ) أي فيجب بترك ذلك سجود السهو وشذ أبو مطيع البطني قلبي هذا الامام
 بقوله تسبيح الركوع والسجود ركز تبطل الصلاة بتركه واختلف على قوله فظاهر الاخير ان
 الركوع مرة وظاهر البس دائمه ثلاث قال ابن أمير حاج وكان وجهه ظاهر الامر في الحديث المتقدم
 (قوله ولك خشعت) اغاذه كره بعد الركوع ليشير الى أن المقصود بالركوع الخشوع فيحصل المعنى
 اللغوي في الشرحي (قوله وشق سمعه وبصره) من عطف الخاص على العام لان ذلك داخل في
 قوله وصوره واغشاخصهم مادون الذوق والشتم اعظم النعمة بهما (قوله أحسن الخالقين) أي
 المصورين فيمنع دفع الاشكال أو المقدرين فان الخلق يأتي بمعنى التقدير وغير أحسن محذوف
 للعلم به أي احسن الخالقين خلقا (قوله على حالة التمجيد) المراد التنفل اهم من كونه ليلا أو نهارا
 (قوله ولا يطلب تقرج الاصابع الا هنا) أي التفرج التمام كما انه لا يطلب التمام الا في
 السجود وفيما عدا هذين يقع على خلقها (قوله لئلا يتمكن من بسط الظهر) الاولى أن يقول
 ايمه يمكن من الاخذ فان التفرج لا يدخل في البسط بالتجربة (قوله واحنا وهما شبه القوس
 مكره) أي تنزيها لانه في مقابلة ترك السنة (قوله الهجر بوزن رحل) وكنتف وسكون الجمع مع
 تثليث العين والفعل كسمع وضرب افاده في القاموس (قوله وهو ما بين الوركين الخ) الوركان فوق
 العندين وما بينهما ما هو الا كراختين أو فرج المرأة وليس الهجر لانه المؤخر وهما الايتان فلو
 قال هو الايتان لكان أولى (قوله لم يشخص رأسه) أي لم يرفعه من الاشخاص وهو الرفع (قوله ولم
 يصوبه) أي لم يخفضه كما في الصحاح والمصباح فلو خفض رأسه قليلا كان خلاف السنة (قوله أي لم
 يرفع) التفسير على سبيل التمر المرتب كما علمت ومن ابعاد مرفقيه عن جنبيه والصاق كعبيه فيه
 واستقبال اصابعه القبلة أي اصابع رجليه كان في التوسلاني عن الزاهدي (قوله ويسر الرفع من
 الركوع الخ) في النهر من المجتبى موزن بالصدر والقضاء اتمام الركوع واكمال كل ركن واجب
 عندهما وهند أبي يوسف فرض وكذلك رفع الرأس من الركوع والانتصاب والقيام والطمأنينة
 فيه فيجب أن يكمل الركوع حتى يطمئن كل عضومه وكذا السجود ولو ترك شيئا من ذلك ساهيا
 يلزمه سجود السهو وقال ابن أمير حاج وهو الصواب اه ذكره السيد (قوله ثم وجهه) ويبدى بوضع
 لانف در (قوله عند نزوله) مر قبض بكل ما قبله (قوله ويسجد بينهما) أي بين يديه والاولى حذفه
 التصريح المصنف به بعد (قوله بان يرفع وجهه ثم يديه) أي يضعهما على ركبتيه وينفض على
 صدور قدميه ويذكره بتقديم إحدى رجليه عند النهوض (قوله فيعمل ما استطاع) أي في الهبوط

(١٩ - طحاوى) وجهه عند نزوله (للسجود) ويسجد بينهما (و) يس (هكسه لانهوض) للقيام بار يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه ادا لم يكن به عذر واما اذا كان ضعيفا ولا ييس خف فيعمل ما استطاع

ويستحب المنيوط باليمين والنموض بالسار لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا مضى وضع يده اليمنى على يده اليسرى ورفع يده اليسرى
ركبتيه (و) يسن (تكبير السجود) لما روي (و) يسن (تكبير الرفع منه) لما روي (و) يسن (كون للسجود) أي جعل السجود (و) يسن
كفيه) وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم كان ١٤٦ إذا سجد وضع وجهه بين كفيه وأمسك في البقارى السجدة وضع كفيه على ركبتيه

وبه قال الشافعي رضي الله عنه وقال
بعض المحققين بالجمع وهو أن يفعل
بهذا مرة وبالأخر مرة وإن كان بين
السجدين أفضل وهو حسن (و) يسن
(تسبيحه) أي السجود بان يقول
سبحان ربّي الأعلى (ثلاثا) لما
روينا (و) يسن بحاقة الرجل ي
مباعدته (بطنه عن خلفه) بحاقة
(سرفقيه عن جنبه) بحاقة
ذراعيه عن الأرض في غير رخصة
حذر عن الايذاء المحرم لأنه صلى
الله عليه وسلم كان إذا سجد جافى
حتى لو شاف يمينته أن يقر بين يديه
أمره وكان صلى الله عليه وسلم يرفع
يديه ويضع يديه أي يبايعهما
وقال عليه السلام لا تبسط بسط
السبع وأدهم على راحتيك وأبد
ضبعك فأنت إذا فعلت ذلك سجد
كل عضو منك (و) يسن انخفاض
المرأة ولو بها بطنها فتخذيها) لأنه عليه
السلام مره على امرأتين تصليتان
فقال إذا سجدتا فضع بعض القدم
إلى بعض فإن المرأة ليست في ذلك
كالرجل لأنها هوردة مستورة (و)
تس (القومة) يعني انقائها لأن
الرفع من السجود فرض إلى قرب
العودتها مستنة (و) تسن
(الجلاسة بين السجدين) يسن
(وضع اليدين على الخدين) حال
الجلاسة (قيما بين السجدين) فيكون
(كحالة التشهد) كما فعله النبي
صلى الله عليه وسلم ولا يأخذ الركبة
هو الأصح (و) يسن (أمرش) الرجل
(رجله اليسرى) وضرب اليمين
وتوجيه (أصابعه نحو القبلة) كما ورد
عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما

والنموض (قوله ويستحب المنيوط باليمين) أي بالركبة ياريد صلاحي اليسرى شيئا فلا يركن
يستحب النموض بالسار أولا (قوله لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) لا يهضم دليلا على
كل المدهى ويحتمل أنه دليل على ما في المصنف فقط وهو الظاهر (قوله لما روي ثمان أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع سوى (الرفع من الركوع) فإنه كان يسبح فيه وقوله لما روي
هو هذا يعني (قوله به قال الشافعي رضي الله عنه) ونفس التبيين هو أنه وهو على ما فعله الخواري
وضع اليدين (هذه المتكبين أدب ١٤) (قوله وقال بعض المحققين) هو السكالك رضي الله عنه إلى
عنه وقوله وهو أن يفعل تسبيح للجمع وفي نسخة وهو قوله وإن كان بين السجدين أفضل لما في من
تخص به بل المجافاة المستمرة ما ليس في شيء غيره ولا أن آخر الركعة معتبرا لما في كفايته في ركعتين
كفيه عند الاحوال في أول الركعة فكذا في آخرها برهان (قوله وبن تسبيحه) وتوجيه (أصابع
يديه وأصابع رجليه) نحو القبلة (قوله في غير رخصة) مرتبط بقوله وحاقة سرفقيه عن جنبه
وأما بحاقة الذراعين عن الأرض فلا يؤذى في الأرض (قوله حتى لو شاف يمينته) بقم الموحدة
وقطع الماء ثم غير بهمة بفتح فسكون وهو الصواب في الرواية ولذا أشأ به هذا السجدة فانه أول
ماتسعه أمه مخلة ثم يكون بهمة (قوله حتى يرى وضع يديه) أي يراه من خلفه كما جاء في التفسير
في رواية الطحاوي (قوله وأدهم على راحتيك) أي أدهم (قوله وأبد ضبعك) بمعنى راحة
والضبعان تشبة بضبع بفتح الضاد اليمين وسكون الباء الموحدة لا غير والجمع أصابع كرفع
وأفراخ على ما في الصحاح والمصباح الضد كاه أو وسطه أو بطنته وأما بضم الباء فهو السجوان
المعترس والسنة المجدبة وقبل في الأول باضم أيضا كما في القهستاني وغيره (قوله فأنت إذا فعلت
ذلك الخ) بيان الحكمة مما ذكر وذلك لأنه حينئذ يظفر كل عضو بنفسه ولا يعتد على غيره في
أداء العبادة ولأنه أشبه بالتواضع والبلغ في تحكيم اليدين من الأرض وأبعد من هيناء التكسار
في (فرع) الصلاة على الأرض أفضل ثم على ما قبلته ذكره المرحوم في غير ذلك الصلاة لها
التواضع والخشوع وذلك في مباشرة الأرض أظهر وأنهم الأرض وردة حراً وأرداء تحوهام وطقها
ما أنبتته لهذا المعنى ذكره ابن أمير حاج (قوله لأن الرفع) في مجمع البحر من المطلب الصحيح من
مذهب الإمام أن الانتقال فرض والرفع سنة (قوله وتس الجلوسة بين السجدين) المراد به
الطمأنينة في القومة وتفترض عند أبي يوسف ومحمد إذا جلس المنيوط بين السجدين مقدار
تسبيحة وليس فيه ذكر مسنون كما في السراج وكذا لا يسبى به الرفع من الركوع دحاً وما ورد فيها
محول على التمسك كما في مجمع الأنهر (قوله كما في قوله الذي صلى الله عليه وسلم) بحيث تكون
أطراف أصابعه على حرقبتيه لا مباعدة عنها كما كان يفعل (قوله وتوجيه أصابعه) أي ياطن
أصابع رجليه اليمنى نحو القبلة بقدر الاستطاعة فإن توجيهه إلى صدره لا يخلو من غير قهستاني
(قوله وتس الإشارة) أي من غير غير بركه فإنه مكرره عندنا كذا في شرح المشكاة للسناري
وتكون إشارته إلى جهة القبلة كما يؤخذ من كلامهم (قوله فهو خلاف الرواية) لأنه يرى في هذه
أخبار منها ما أخرجه ابن السكن في صحيحه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم
الإشارة بالأصابع أشد على الشيطان من الخديو المذكر في كيفية الإشارة تقول أصحابنا الثلاثة
كما في الفتح وغيره فلا حرم أب قال الزاهد في الحديث لما أنه في الزايات من أصحابنا إجماعاً
كونها سنة وكذا عن الكوفي والمذنب وكثرة لا خيار ولا آثار كان العمل بها أولى كما في الحلبي
وابن أمير حاج (قوله والدرية) لأن الفعل يوفق القول فكانت الفواقيبه التي لا أنباء يكون

(و) يسن قولك المرأة بأن تجلس على أليتها وتضع الغنزة على الغنزة وتخرج رجليها من تحتها وتكبرها القيمة لأنه سنة (و) تسن (الشارة في الصحيح) لأنه صلى الله عليه وسلم رفع أصابعه السجدة وقد أحناها شيئا ومن قال أنه لا بشير أصلاً فهو خلاف الرواية والدرية

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما
صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
وبارك على محمد وعلى آل محمد كما
باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
في العالمين انك حميد مجيد وزيادة
في العالمين ثابتة في رواية مسلم وغيره
فانتم منها ضعيف والمصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم فرض في
العمرة ابتداء ونفرض كما ذكر
اسمه وجوده عليه (و) يس
(الله) بعد الصلاة على
صلى الله عليه وسلم

فوله في التعاريف وفي نسخة
وفي التعاريف اه

الاعلام بعبودته ولا خصوصية للصلاة بل كذلك جميع الاذكار في جميع الاحوال كذا على
اسمته محال لاذكار في غير موصوعه صرح بذلك عليه اقرنا رجل عاتى بها المديون مع الامام بن ابي
وبالدعاء وحجته في البسوط وقيل يكرر كلمة الشهادة اذ كان في جامع وقيل يسكت واخيرا
بكر الزاري وقيل يسترسل في التشميم وحجته قاضي خاله وبني الافتتاحية كما في البحر وهو
الصحيح خلاصة (قوله اللهم صل على محمد) قول في الارز وبثب اسبادة في شرح الشفاء للشهاب
على الحافظ ابن حجر ان اتباع لا ثارا لو اردت ارجح ولم تنقل عن الصحابة والتابعين ولم تنقل
في حديث ضعيف عن ابن مسعود ولو كان حذو بالماضي صلهم قال وقد اتى رب من صفة أسولة
وهي ان الادب احسن ام الاتباع والامتناع وريح الشافعي بل قيل انه لا ادب اهل قوله كما صلبت
على ابراهيم) لا يتنفي افضلية الخليل الى الحسين عليه الصلاة والسلام لانه قاله بقول ابي يعين
الله تعالى له منزلة فلما بين ابي الدعوة وتشيده لاصل الصلاة بأصل الصلاة لا تدرا والعشيرة
وقع في الصلاة على الآل لاهلية فمكن قوله اللهم صل على محمد منقطع عن التشييد ارا لشيء
الصلاة على محمد وآله بالصلاة على ابراهيم وآله ومعظم الاية آل ابراهيم فذا تعالنا بالجملة
بالجملة بقوله ان يكون آل الرسول كآل ابراهيم كذا في الشرح وفي هذا لا يخبرناظر احوال التشييد
قد يكون في قوله تعالى من نور كشكاة اهل دور الجسد المحمود فانه المحمود بانواع الحمد
والجود به في الماحد وهو من كل في الجود والشر في وعماه في الشرح ارا الجود به في خافى اى
انت فعل الجود او واهبه فكما ان مجيدا كمنصل ان يكون معنى المحمود وقوله في العالمين اى
معهم فهو دعاء لهم معهم اوسع داخلة هنا على التابع (قوله فرض في العمرة ابتداء) من غير
تقدم ذكر ولو بلغ في الصلاة على قها بعد ثابت عن العرض (قوله ونفرض) فاذ كراسه
هو قول الطحاوى قال يعصمهم يتدخل الوجوب اذا اقتصد المجلس وسكن في صلاة كمهمه والتملوه
ذالوجبت كل مرة لا نفى الى المخرج حالى وغيره وظاهره انه برتبة فرض الله فرض على
والذى في كلام غيره ان المراد لو جوب المصطفى عليه فان لا حديث الواحدة بطلبها عند
ذكره احاديث آحاد وهي اعمانة في الوجوب اذ هو في البحر قال السرخسي في شرح السكفي
وقول الطحاوى مختلف لا بد من صلاة الله على اذ كانه يجب فقط كما في ضاها ايات وهو
المختار لغتوى كما انهم وظاهره ولو سلم من مدهدالات انه يرتجى المجلس المسامح كاتلا ونهتلاف
اشناه عند اسمه تعالى بنحوه ورجل يجب لكل مرة ثمانية في حديثه وان ذكر في المجلس اذ
مرة ولو تركه لا ينافي في البتة من الجماع الصغير بقية لكل مجلس فانه واحد في المجلسين
يجب لكل مجلس ولو تركه لا ينافي ديناه عليه واما تشييد العاطس في حديثه لكل مرة
وفي التعاريف في شمس العلماء اكثر من ثلاث اذ اذ سمع ران لم ينهه الى ثلاث كة واحدة
حوى عن تشييد الكس جزم في بعض به الكلى باليه في المجلس الواحد تشييد واحد في
لو تشييد اه ولا يجب في النبي صلى الله عليه وسلم ان يصلى على من سبه به اهلى ان يا آيها الذين
آمنوا لا يتناولوا ولا يخلفوا آيها الناس يا عبادي سمعوا من قول الطحاوى الشهادة لازمة
والصلاة في ضمن الصلاة ولا يجب لصلاة مرة كتاب الفكر وفي الاول وثلاثة صل في ثلاث
وقية نه يقال في الاول يتأق عملها بانه ان يها به في الفراغ من الصلاة (قوله لوجوده عليه) وهو
ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم (قوله ويس الله) لنفسه ولو اذ له المؤمنين والمؤمنات هو المانع
روى عنه صلى الله عليه وسلم لم ينافي له اى لدعاء اسمه قال جوش الخليل لا خير هو في الصلوات
المسكوبة والدير يطلق على ما قبل الفراغ منها اى الوقت الذي يليه رقتا الخروج من اذ قد اذيه
ما وراءه وهو قبله اى الوقت الذي يلي رقتا الخروج ولا سامع اذ اذ الوقت بنجر وبدور بالعربية
ويجوز بغيره الاسم تضافي لال الله تعالى في هر ولا يجر والادعاء للمشركين بالغفره وكفره التعريف

229

[illegible]

من السجود أيتكلم فيعلم (و) يست (نية لا لعل حال) والتمهيد له يبيّن أن الخصال (و) الأمانة (الحفظ) جميعاً

أولها أنهم آياه من الجن وأسباب
المعاطب ولا يعين عدد الاختلاف
فيه وعن ابن عباس رضي الله
عنهما أنه قال مع كل مؤمن خمس
من الحفظه واحد من يكتب
الحسنات وواحد من يساره يكتب
السيئات وآخرا ما به يلغنه
الحديث وآخر رواه يدفع عنه
المسكاره وآخر عندنا صيته يكتب
ما يصل على النبي صلى الله عليه
وسلم ويبلغه في الرسول عليه
السلام وقبل معه ستون مسكا
وقيل مائة وستون يقبض عنه
الذي يلحقه في الدنيا بهم كذا يعان
بأنه يباهيهم السلام من عبر
- من بعد (و) يته (صالح الج -)
المقتدى به فينوي لأمام الجاهل
(بأنه يفتدي في الأصح) فإنه
يحاط بهم وقيل ينويهم بالنسبة
الأولى وقيل تسكفه الإشارة لهم
(و) يس (نية المأموم ماله في
جهته) أي من كتب فيه
أو ليس أرا كان فيه (و) رحله
فوا في النسبة (بأنه) -
من كل جهة وهو الحق
الحاضرين لأنه أحسن أي المأموم
بالتزم صلاته (مع القوم والحفظة
وصالح الجرو) يس (نية المنع
الملائكة فقط) إذ ليس معه
غيرهم وينبغي التنبه لهذا أنه قل
من يقنيه من أهل العلم فضلا
غيرهم (و) يس (خفض صوته
بأنه تسليمة) (الشامسة على الأثر
(و) يس (مقارنته) أي سلام
المفتدي (للسلام لأمام) عند
الامام موافقة له ويعده تسليمة
عند الجماعة لا يسرع بأمر الدين
(و) يس (اليد في يمينه) وقد
ينشأ (و) يس (انتظار المسبوق
فراغ الامام) لوجوب المتابعة حتى يعلم ولا سهو عليه

بمدانه ويسجانه يوم لا اله
الغائب والجماع والأصح أن السكاره قتلته عما له رأى إلى عبي الحيرة كتب حسنة وكيفية
السكينة والكتب فيه حسنة ثالثة به علمه في الأصح واختلاف في محل الجوارس قبل الف
والمداد الذي يق والتم للسان لم يبقوا أقوا هم بالخلال فتم الجلس الملائكة الحافظين وقيل
على العين والشعر والاختلاف فيها بركة بانه قبل ما فيه أسروها سادات كاتب الحسنة ما عني
على كتب السيئات فإذا عمل حسنة كتب أعذر أو أن عمل حسنة قاتله دعه يسبح صاحب الله
يسبح أو يستغفر وفي بعض الكتب من صاحب وقيل بكتبات كل شيء واختلاف في وقت
محو المباح والأكثر على أن يوم القيامة (قوله) ولحفظهم آياه من الجن وأسباب المعاطب (أي
الملائكة وكذا المؤذيت (قوله) ستور ملكا وتبل ما ترسبون يذوت عنه) أي كيف من
صعده لئلا في اليوم الصائف التراب ولو يدر السكرا يمتد بهم على كل مسهل رجبل كلهم باسط
يده فأعرفه ولو وكل العبد إلى نفسه لا ينظرونه الشياطين كما جرد في بعض الآثار وقال تعالى
له معقبات الآية وفي الحديث ينظرون فيكم ملائكة الليل والنهار هؤلاء الملائكة يقبضون
السكرا من السكينة في الظهور كره لخرط في شرح سلم (قوله) كذا يمين بالانبياء (كان
هدده ليس معلوم قطه في أن يقول آمن بالله والملائكة جميع الأنبياء أو لم يمد
وأخبرهم محمد صلى الله عليه وسلم وأجمعين وقيل مددهم في ثور أريجه وشرور كذا في
الشرح غير نية (و) يختار رخصا من آدميهم بالانبياء والمرسلين فضل من حجة الملائكة
وهو ما في آدميهم لا تقبض فضل من عوام الملائكة وخو من الملائكة فضل من هوام من
آدم والمراد بالانبياء لا تقبض فضل من ركب كذا في قوله تعالى الظاهر كما في المجران فنية المؤمن
أفضل من عوام الملائكة وفي الأنهر من روضة جنة الجنة على أرا لانبيا فضل الملائكة وقيل
تنبه على أنه عليه وسلم (تسليمه من فضل الملائكة) هذا لأنهم الملائكة لا ربه في وحده
أعز من ربه في غيرهم (أي من فضل من سائر الملائكة) (قوله) لا تسبحوا الملائكة
فضل كره تسبح رضى كذا في الجوع في بعض هذه المسائل نظر (قوله) الملائكة (أي
ولا ينوي من يس معه وقول المسالك) ينوي جميع المؤمنين والمؤمنات ولو من الجرح قال
نبي صلى الله عليه وسلم في هذا السلام تشهد له الملائكة في سلام الخصال فيحاطب من معه
فيخصه بنية (قوله) وقيل تسكبه (لأنه) أي التمتع والخطاب (قوله) بالترام صلاته
أي صلاته لأنه من الامام من (قوله) رنية المضر الملائكة (و) قد تقدم أنه إذا اذن في
الصلاة وقام بقراءة كبره على الله تعالى فتنه من أن لا يقرأ إلا ما تلاه في نفسه بقراءة يه من
أبواه وهذا لا يخص الملائكة فلو قال ربه ذهبي ما ذكره ينوي من اقتدى ليوافق حاكم آدم
لكان أتسب (قوله) وينبغي التنبه لهذا) أي لابد كره الملائكة (قوله) ريس خفض صوته
بأنه تسليمة (نية) خصه الخليلي بالاسم وذكره السيد وهو في تنبيه المصلي لأن الملائكة حقه
الجهر بأذ كل الانقالات لأن الجوع للسلام بحاله (قوله) يسرنا انتظار المسبوق فراع
لأمام) أي من تسليمة المزمين (قوله) لوجوب المتابعة (قوله) كان قام به كره فمر بما وجد براح
لغيره لضرورة كذا في غنى أن انتظار يخرج رقت الجهر أو الحة أو العبد أو غنى مدته
ويخرج وقت وهو مذكور وكذا لو خشي مرور آخر بين يديه راحة سجدة وقعا في أهله
رأسه غرائه عظيم

ولانك ولاية هي مرقومه باله ارسينر شورها (ولانك ارسينر شورها)

44

لهذا لان القرآن اسم للظهور والحق
جميعا ما التسمية في الحج والاسلام
من اصله والتسمية على الذبيحة
والايات في تحريم العربية مع
الافادة عليها الجاهل (فوضع عنه
على ياره) وتسميته صفته (تحت
حرفه نيبا العربية بلامه) لانه
سنة انبأ في طاهر المذهب وعند
مجلسنا القراني في ما في الشاه
وعنده ما في ذلك كل قيام فيه
ذكر مستون كماله الشاه افادت
وملا الجنادة ورسول بن تكبيرات
ابعدن اذ لم يبق ذكر مستون
منه او هو ان بقول سبحانه
الهم وبه مدك وتبارك اسمه
ونسال جلك ربنا غفرلك وان
قال حولنا اولكم منع وارسلت
لا يؤمر ولا ياتي بها لتوجه لا قبل
النسب ولا بعده ووضعه في
النسب لانه متنازع في سبحانه
الهم وبه مدك تبارك عن صفات
النفس بالمتبع رأيت من فان
الكلمات ان بالمتبع ونيار
اي دام وثبت رتبه اسمه ونسب
جلك اى ارفع من ارفعك وعظمتك
وهذا لك كالتد ولا لله ربك له
الوجود وهو به في بد بالتعريف
الذي يرجع الى التوحيد ثم ختم
بالوجود في ثناء على الله
فما هي ذكر كراته في السابعة
والصفات الثبوتية الى غاية السك
في الجلال والجلال وسائر الافعال
وهو لا انفراد بالوحي وما جنته
بمن الاسمية والحدية (ويستخرج
كل اصل) سواء الاقنود وغيره
ما يبدأ الامام الا في (ثم هو)
بانه من الشيطان الرجس لانه
تراه في تسميته عن جراه ليعظم منه
ان اوله مكان الامام الى ما قبل

الاشك في راحة أكبر وهو جملة أو في قوله يتكلم كذا فان الذي التام لا يكون الا بجملة (قوله وهو ظاهر الآية) والخار وروا الاشبهه باقي اسن أسير طاج وروى الحديث عن الاحام انه يصبر شاملا المقروء في الدرر كذا الاسم بلا صفة مع من دلالة الميم (قوله وغير هاهنا الا ان) هو الصحيح ونصاً آتياً بعد التبر الذي بالقرآن شبه حواء عند الحديث موضوع كقوله انه يرى في الموضوعات ان آتياً على الجنة العربية را لغار سبينا قدرية رضىة ولحماء ولم يعرفها في حكم الصانع وتقدم (قوله ان يحجز) الصحيح انه يعجز الشرع عنه بفرض العربية ولو كان قادر عليها مع الكراهة العربية فلما قدرنا ان الشرع يمنع من ذلك الا كراهة الحاصل وهو به صلح بكل لان وفي بعض الكتب ما يقبض ان ما حبه رحمة الله تعالى قوله هنا كبري حواء في قوله حاق الخرافة في ذلك مع الدروس (قوله الاصح في قول الاسم) الا حصة دوى الاسم كما هو في بعض النسخ وفيه معنى الشرح وهذا ظاهر في لقراءته في الشرع كما كان وعلى هذا القول التوسيع (قوله لان الخرافة) اسم للتعظيم والمعنى جيباً أى ومن فرأى في العربية هاهنا أن بالله في فقط (قوله والايه ان) معنى جواز الايمان بفرض العربية ولو مع القدرة عليه التعماد الحلق بالله تعالى لاوسبة تصدق عينه والقرآن الكفار قالوا حدثنا الله السيد هاهنا في كلامه ان بانق الله من زعمهم عين (قوله بلا صفة) بانق الميم أى زعمهم وبفهماء كرامة الزين (قوله في كل يوم) أى له مرار (قوله وبفهماء في التعميد بلا صفة) بفهماء في ما هو المنة ادر قد نديم الاستفاح عليه (قوله وهو من سبحانه) سبحانه في الاصل مصدر ولا فعل له معناه البراءة والبراءة من جميع ما لا يرضى أى ذهب بعد نفي معنى التوسيع لآى هو التوسيع وقوله من جعل هاهنا في معنى من العلية وزيادة لا لاى والنور ولا يكاد يستعمل الا مضاعفاً تنصاً بسببه بنقله بخلافه واضح الخلف اسما من انظر ما معنى التركيب سبحانه سبحانا أى غيرا هاهنا أى قد سبحانه لآى تراهنك عن كل ما لا يخلق بل فيكون على هاهنا مغفولاً بلا مطلقاً (قوله وبه مدك) متعلق بمذوف والو اوا حاطط به هاهنا على جملته حذف كلاوى وأبقى حرفاً لطف فآى آ سبحانه وايندئى بعد ذلك أو وأصله من بعد ذلك ولا ينفي أن بهال جزاءات هاهنا بسبب بعباس كحافى القهستان وروى عن الامام انه لو قال سبحانه نك الله سبحانه لآى بعباد لآى بعباد جازوا القبا على هذا الا لا ينفى أى سبحانه تحسب ما كتب الله لك اركاماً به (قوله وبه رك) قبل ان تعرف ولا يستعمل الا الله تعالى من الحركة وهو الخبر لاسم السخيرة أى نكروا تخبروا الله أن المسى مشتمة من حرك المساء في الموضوع أى دام ارض برك الايل وهو الثبوت (قوله رتتمز) ليس هذا من معنى نيارك (قوله وتعالى بذلك) الجدي فغ الميم بطنه على أب اليا راجب الامم على شاطئ التهر على العظيمة والجلال وهو المرحا هنا يعنى أن عظمتك تعلم على عظمتك برك (قوله بدا بالتمزيه) أى التخرجه الكامل (قوله من ذكر النور الخ) متعلق بقوله تزيه او كذا قوله الى غاية الكمال (قوله في الجلال والجلال) متعلق بقوله اركام (قوله وسائر الاحوال) عطفاً على قوله الجلال أى والى غاية الكمال في سائر الافعال (قوله وهو الاخر اداخ) القدر يرجع الى العادة وذلك كراهية التفسير (قوله وما يخص به) عطفاً على الاقراء وهو ما يخص (قوله عالم يهدى الامام بالقرآن) ولو صرح على المعنى وان أدركه راكمه اخرى ان اكرهه به آتات آت به أدركه في شئ منه آتية را لا انهر (قوله عند ما طلب) رجال ومن أصحاب الطواجر التي روى راسين من ينشأ في به بعد القراءة لا منه الى ذكره يعرف القراءات للتعريب هو هذا ليس بهيچ لان القائل بالرجال رعا منه في الشرح (قوله فيه شئ حال اقراءه) لا يرد هذا التعليل قال في

(۲۰ - طبع طاعی)

الموت (سر القعدة) عند ما علم (بقية الميراث) في اية اذاعة خبيرة الله او نبذ في حال اقد اوله مكان الامام على ما قيل

[illegible]

الشرح رثني أيضا حال اقتدائه وان سجدته = امامه سالم بقرا وقد سل يثني في سجدته وهو قولي
 عاهدوا كلامه يقتضي ان السجود يثني مرتين وهو من آلاف المشهور (قوله ولا يأتي من
 الزرع) أي لا يثني بالعودة في الزرع (قوله ولا يأتي من سكرات العيدين) أي يأتي من
 السجود في الزرع (قوله لو حرموا) ظاهر التعليل بقوله لا فرق بين الركعة الأولى والثانية
 - ومنه كونه يثني أفرادهم باعتبار المذكور والاضطرار للوضوء التسمية على الوجه
 المتقدم فيه من ثبوتهم اسم السجدة (قوله لا سورة) أي ثبوتها بالسورة في سجدة الكرامة إذا
 أتت في الآيات (قوله من أصل على ما تقدم) أي في الطوال والأوساط والقصار (قوله
 ويكره قراءة القرآن في الزرع والسجود والتشهد) وإنما لا يكره التي في التشهد وبالاعطاء
 القرآن يثني في الدعاء في القراءة ولا في غيرها (قوله أنقره صلى الله عليه وسلم) الحديث
 لم يذكر فيه تشهد (قوله لا يسجدان) وفي المتن في ثبوت السجدة في الركعة الأولى والجلسة الأولى
 أن يكون قد سجد سجدته الأولى لا تسجد الثانية لأن كل سجدة لا يقرأ فيها الحمد كسجدة التوبة
 ولو سجد في سجدة واحدة سجدته الأولى في سجدة واحدة (قوله والأفضل
 في سجدة واحدة) زيادة في ثبوتها واختلاف في قوله هو رقيق راقدة وقيل صافحة تقدر
 به سجدة واحدة وحده كان يجب والوجه طهر كل سجدة كذا في الشرح وحركة الركبة
 السجدة وهي الركبة واحدة (قوله وهو جثم) مع رجليه فكذلك (قوله ولا يثني وسجدته
 تشهدتين ووضع قدم بوجهه) أي يثني وضع أصابع راحة كذا في السجدة (قوله وحسن
 كل أصل بين السجدة وبين سجدة الزرع الموضوعة يكون في الجلوس أقرب وهو الذي
 ينبغي لتعويل عليه قوله السيد عزابا إلى انه (قوله ترفع رأسه سجدته لله وحده) ظاهره
 أنه في سجدة واحدة يثني بوجهه عند انهوض لا عند قعوده لأن بان بالسجدة والظاهر أنه في سجدة

[illegible]

باب الامامة

باب الامامة

قدّمنا شيئا يدل على فضل الاذان
وعندنا (هي) أي الامامة (أفضل
من الاذان) اواطيته صلى الله
عليه وسلم والخلفاء الراشدين عليها
والأفضل كون الامام هو المؤمن
وهذا مذهبنا وكان عليه يومئذ
رحمته الله وفضل الجماعة سنة
في الاصل مؤكدة شريفة بل واجب
في القوة (لرجاء) لكونه قوله
صلى الله عليه وسلم سنة الجماعة
أفضل من صلاة أحدكم. حده
بجمعة وعشرين جراً وفي رواية
درجته فلا يسع تركها، بهذر ولو
تركها أهل مصر بلا مريض مرسون
بغير قبيل ولا قول ولا علي لانها
من شعائر الاسلام ومن خصائص
هذا الدين ويحصل فصل الجماعة
بوحدة الوصيا بعد علي او امرته
ولو في البيت مع الامام واما الجمعة
فتشترط ثلاثة اوقات كما سنذكره
(الاحرار) لان العبد مملوك
يخضع المولى (بالهذر) لانها
نسبة طه (وشروط خمسة لامامة
للرجال الاصحاء سنة شريفة
الاسلام) وهو طام فلا تصح
امامة منكر يبعث وخلافه صديق
أو محبته أو يرب شيخين أو يكر
انشقاقه أو يحدوث من ظهر
الاسلام

هي اتباع الامام في جزء من سنته أي أن يتبع فلا يتابع مصدر الفعل المبني لا يقول ولا يسمع
هو المتبوع (قوله قدّمنا شيئا يدل على فضل الاذان) منه ان المؤذنين أطول لنا حراً هنا
يوم الجمعة (قوله والصلاة بالجمعة سنة) المراد بها فساد الجمعة والعبدت فاسد اليه من ط
الجواز (قوله سنة في الاصل) وفي البدائع عامة المشايخ على الوجوب ويحرم في المنع وغيرها
وفي جامع اللغة أصل الاقوال وأقوال الوجوب ومنهم من قال لا ثم افترض كما يفرق قال
الكرخي والطحاوي وجماعة من أصحابنا وقيل انها فرض عين وهو قول الامام أحمد كذا في
الشرح والذيل بل بالفرض لا يشترطها للجمعة فتصغر ولو شرفها في كل يوم في شرح ابن مكيان والجماعة
في اللغة لفرقة الجمعة وشهرها الامام مع واحد وسواء كان حلالاً وامراً حراً أو عبداً ورجلاً
يعقل أو مسكناً أو حراً أو عبداً وفي التنبيه لا يصح أن يقاتلها في البيت كذا في
المسجد وان تفاوتت فضيلة وعلى القول بأن السنة هي آكد من سنة الشجر هي سنة بن
لا في اثر ويحتمل هي سنة كفاية ووثر رمضان في ثمانية عشر يوماً وأما حذر غيره وقطوعه
في كونه فمعه ما على سبيل تنبيه قال شمس الامنة الخ لا في ان يحدى به فلا يكون
تدعيماً فلا يكره ما قاون تدعى به أربعة فلا يصح الكراهة ونسب في الكون في العذر
من ياء وتكره في الحسوف بحر في لثرو والاختلاف في الحوقال ثم ما ذكره من يكرهه
في قال بالوجوب وهم العرفيون قالوا نعم ومن قال بالسنة فمعهم ان الساتيرت قالوا لا
اذا اعتادوا تركه وحكي المؤلف في شرح الوهبانية من يحرمها في الصلاة أو في الاذان
خسة وجهه ورأى العلماء اتفقا على أن فضل الجماعة يحصل بالدر كجزء من صلاة الامام ولو أقر
لقدرة لا خيرة قبل الاسلام واختلافه على الاصل مسجد حية أي جماعة المسجد الجامع وار
استوى المسجد فافهمهما أفضل فان استوى باقرهما فاستوى في العباد والعباد
يرهب وذهب جماعة إلى كثرة القول في هذا فذهب إلى مجلس أستاذة نهر (قوله ولقد ركب على الله
عليه وسلم صلاة الجمعة) ورد في ذلك قوصاً فاحسن الصورة ثم خرج في السجدة لا يخرج
فصله لم يخط خطوة الا ردت له م درجة وحطت عندهم خطوة فاسل لم تزل الصلاة
أصل عليه ما دم في صلاة اللهم صل عليه اللهم ارحمه ولا يزال في صلاة ما نزل الصلاة ورد
أس من مني العشاء والصبح في جماعة فكانت غقام الليل كما ورد صلاة لرجل مع الرجل أن يركب
من صلاة وحده ومع الرجل أن يركب من رجل واحد وركب زاد فهو أحب إلى الله تعالى وفي
المفهرات مكتوب في التوراة قصة أمية محمد وجماعتهم ركبوا كل رجل في صوفهم يركب في صلاة
صلاة يعني أن كانوا أربع رجل يركب لكل رجل ألف صلاة ومن حذ عنه شروعتهم في أيام نظام
الائمة بين المسلمين وانهم من العلم أفده في الشرح (قوله فلا يسع تركها لا يهذر) الله عز وجل
محذوف تقديره لا تكلم وسبأ في المصنف بيان انه مذكور في فصل مستقل (قوله لا يهذر) الله عز وجل
بالتنوين من المراد أهل أي مصر كان (قوله ولو صيبا) بقوله من هناك فضيلة الجماعة تحصل
بالتنزيل لمعة أي (قوله أو امرأة) حتى لو صلى في بيته بزوجته أو بداريته أو بغيره ففعله في صلاة
الجماعة اه كذا في التنزيل ولكن فضيلة المسجد هي (قوله مع الامام) لا طاعة إلا لله لا طاعة إلا لله
نكلامه انما بقى (قوله ويشترط ثلاثة) الأولى زيادته (قوله أو اثنين) أي غير الامام
والمسكية والخلاف والاعتقاد (قوله لرجل) كما في التنزيل فلاقته شرط كل من لم يركب بل
يخرج منه لذكورة فان الاثنى فصع مامتها المتأهل (قوله لا يهذر) أخرج ذكرى عن عذراف
مامتهم محبة لهم نبيهم (قوله وهو شرط عام) فلا يركب كره (قوله أو بسبب) لا يركب (الاولى
نبيهم أو من يسب اعداء) (قوله ويحدوث) كمن يكره الامراء أو الازنة أو اعداء اب القهر

بانتقالات الامام (سماح اوردية) لم يكن الوصول اليه (مع الاقتداء) (في الصحيح) وهو اخبار من الاستحالة في كل شيء
 التي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله عنها والامر في المسجد صلواته وفي هذا

الاقتداء في المساكن المتصلة
 بالمسجد الحرام وأبوابها من
 خارجها صحيح اذا لم يتبعه حال
 الامام عليه السلام سماح اوردية ولم
 يتخلل الا الجدار كما ذكره شمس
 الآلة فقيس صلى الله عليه وسلم على سطح بيته
 المتصل بالمسجد وفي منزله يجنب
 المسجد ويتهرب بين المسجد وحائط
 مقتديا بالامام في المسجد وهو يصح
 التكبير من الامام أو من المكبر
 تجوز صلاته كذا في التبيين
 والمزبور يصح اقتداء الواقف على
 السطح وهو في البيت ولا يجزى
 عليه طائفة (و) ينظر (أ) لا يكون
 الامام راكعا المقتدي راكعا (لا)
 أو بالقلب (أدراكا) دابة (غير
 دابة امامه) لا اختلاف الممكن
 واذا كان على دابة امامه مع
 الاقتداء لا تصاد الممكن
 (و) بشرط (أن لا يكون)
 المقتدي (في سفينة والامام في)
 سفينة (أخرى غير معلقة بها)
 لانهما كذا بينوا اذا اقرنا تصح
 الاقتداء المسمى (و) رابع
 من شروط صحة الاقتداء (أن
 لا يعم المقتدي من حال امامه)
 الخلف المذهب (مفسد في زعم
 المأموم) متى في مذهب المأموم
 (تكرج دم) سائل (أوقى)
 جلاء الغم وتيقن أنه (لم يعمده)
 وضوءه) حتى لو غاب بعد ما شاهد
 منه ذلك بقدر ما يعبد الوضوء ولم
 يعلم حاله فالصحيح جواز الاقتداء
 مع الكراهة كما لو جهل حاله بالمرّة
 وأما اذا علم منه أنه لا يحتاج في
 مواضع الخلاف فلا يصح الاقتداء

لان الثلاثة صف في بعض الرايات وهذا اتصال الصفوف لا يكونا طرفي حائل ولو كان على
 الطريق ان في قياس قول أبي يوسف تجوز صلاة من خلفه لانه جعل المني كالمجمع
 وعلى قياس قول محمد لا تجوز (قوله بسم فيه مقيد) والفرقة بين المقيد ههنا اذ هو من
 كذا في الخاتمة والظاهر ان هذا يعتبر من محل المصود وعلى تمام الآخر من كل صف لان
 لذرار لا يكتفي في اقتدائه من محل قيام الصف الى محل قيام الآخر (قوله على المني) وقيل
 ما يصح صفا واحدا والظاهر الواسع في المسجد لا يمنع وان وسع صفوفه لانه حكم بغيره
 كذا في الاشياء من الصف الثاني فلو اقتدى بالامام في أقصى المسجد والامام في الحرام جاز كما
 في الخندية قال البرزنجي المسجد وان لم يمنع له اصل فيه الا في المجمع اقرت به وارتفع فان
 ربه كان على أربعة آلاف اسطوانة وجامع القدس الشريف أثنى ما يشق على المساجد
 الثلاثة الاقصى والهرام والبيضا كما في الحديث والشرح والظاهر ان ذلك لا يشهد بحال الاصنام
 على المأموم لا اختلاف المكمل وعلى العيد كالصحيح وجعل في الترتيل والجلوس والقيام
 مصلى الجنازة من قبل المسجد ايضا وقضاء المسجد كما في الصحيحين في الاقتداء به وان لم تكن
 تصح في مقتداه (قوله سماح) أي من الامام او المقتدي في الصلاة وفي حاشية الدرر
 للزمام الصحيح اعتبار الاشتباه فقط ورفقه في الدرر بالنقل عن المصنفين ان خلافا في الدرر
 و يخرج غيرهما من اشتراط عدم اختلاف المكان اه فلو اقتدى من منزله من في المسجد وان
 انفصل عنه صح ان لم يوجد ما يمنع من خصوص ربي ولم يشبهه حال الامام راكعا المسجد واذا لا اقتداء
 في بيت امام فيه ولو مع وجود فصل يسع صفتين فان البيت في هذا كالمسجد (قوله اوردوا كذا
 غير دابة امامه) واستحسن محمد حوز الصلاة اذا اقر بتهاته من دابة امامه (قوله غير صفرقة
 م) لا يتخلل ما بينه ما بينه من ذلك مانع وظاهر هذا التعليل ان الفصل اذا كان قليلا
 لا يمنع لا سيما عند عدم الاشتباه وهم قد اختلفوا في ذلك (قوله اذا اقرنا تصح) وانظر هل المراد
 بالقرن ربطهما نحو حبل واحد فيهما من غير فصل او صلة ولو من غير ربط والظاهر الثاني (قوله
 وان لا يعم المقتدي من حال امامه من حال) هذا من مذهب المقتدي ان العير من أي المقتدي
 وهي اقوال الاخر وهو ان لا يعم المقتدي من حال امامه (قوله في الصحيح جواز الاقتداء) لانه بمنزلة مقتداه
 المقتدي ذكره السيد (قوله تخرج دم سائل) وكيفية ذلك ربيع الرأس أو الوضوء من ماء
 مستعمل وقيل قد يمنع من الجباة (قوله في الصحيح جواز الاقتداء) لانه بمنزلة مقتداه
 وحسن الظن به أولى (قوله مع استكرهه) ظاهر طائفة الكراهة هنا رقيقة بعبادتها كراهة
 تحريم (قوله فلا يصح الاقتداء) هذا محمول على ما ذكرناه لا يحتاج في لا ركن والشروط
 وأما ادعاء الاحتياط فيه وما ذكرناه في الواجبات كما اذا كان بتوك السورة أو بغيره في الاقتداء
 الاول شيئا من ذلك الصحيح مع كراهة التحريم وعلى الفصل الاقتداء والا تتركوا الظاهر
 الثاني وأما ذكره في الترك والشروط والواجبات ولا يراهي له التنبأ بان كان يتقيد
 التبعيات في الركوع والجمود ويجلس للاستراحة ولا يقتداء بالصحيح مع كراهة التحريم
 ولا يقتداه اصل لانه قيل بوجوبه أو منعه على الكفاية فلا يترك ذلك ويعلم الحكم بحالها
 بان يراهي في الجملة مع الاتي المستحبات بالاول من الاقتداء به صحيح وهو افضل وعلى كل حال
 الاقتداء بما وافق عند تعارض الفصل وراجم تحفة الاخبار (قوله أولا) بات علم انه
 لا يحتاج بالمرّة ونسك في هذا الصلاة المخصوصة جعل حاله في الاحتياط (قوله ويكره كذا)

الأمم كس المرات والكراسل الخاصة بالدرهم واللام لا يدرى بالكتابة يدوا فقتد أو يه على قول الأشرف وقال بعضهم لا يجرى منهم
المنع والى أن الاصطري يطلان هذا أملا لتبطله لا لا فقتد قبا فقتد ٦١

صلاواته والاعتراف في حقه وانه
 قنقه فوجبه القول بجهادها كماله
 انبى من رفع النذور واقفا قيده
 بقره والا ما لا بد من ذلك ليكون
 حيازة بالنية وان كان حلالا
 سلاته في صفة دماها واما اذا
 صرح وهو على اعتقاد مذهبه
 صار لثلاث ربا بة فلا ربح
 لجل منه سلاته (ومع اعتداه
 متوضعا تبسم) عند ما قال هو
 لا يصح خلاف سبي على ان
 القلبية بين الاقين الربا والماء
 او الطهارة بين الرضوخ والتبسم
 عند هاتين الاثنتين ظاهر النص
 بطلان ما في فاس بنوى الطهارة ان
 ربحه عند هاتين الطهارة ان تبسم
 ربحه وفيما يربطه القوي على
 الصديق وهو لا يجوز ولا خلاف
 له منه الاعتداه بالمتبسم في ملا
 الجنان (ر) مع اعتداه (خامس
 باسح) على خفا وجوبه ووثقة
 فرحان لا بد من منها (و) مع
 اعتداه (قائم بقاءه) لا الذي
 على الله عليه وسلم على الاهرجوم
 السبنة او الا لا في مرض موته
 حاله والظاهر خلفه قياما وهي
 آخر ملاه الا ما رضى خلف
 ان يكره الزكاة الثمانية مع يوم
 الاثني عشر يوما ثم لفته ذكره
 البيني في المارة (و) مع قناده
 (باسحب) المبلغ حده - مال كوع
 انما قال على الاصح راذا بلغ وهو
 ينفذ من له كوع قبل لا يجوز
 مندهما وانه ذباقة العلماء

[illegible]

(۲۱ - طحاوی) وهو الاصح بقرينة الآية اذ لا يمتنع ان يمتنع الا سقيا ولا يجوز تشديد القول ان يابى رفق
الافه بقرينة الاصح انتهى وقد اختلفوا في (د) صح اقتداء (موميتة) بأن كانوا قاعدین أو مضطهدین أو المأمورين مضطهدین
والاحكام قاعد التوصله (وتمتنع من تعرض) لا يمتنع ان يمتنع على الجنب الى القوي ومما رتبته حالا ما مضى في الفقرة (ان يمتنع من جملان مسالة
احاده) بقوات شرط آخر كمن (عاد) (لما يعنى التعرض عليه الا ثبات) اذ يعنى

لان الاقتداء يقع باطلا كما لا يخفى لا يقال ان القراءة في التوسيع من حق المتكفل فقال
 في حق المقتضى لا مانع من صلاة المقتضى اخذت حكم صلاة الامام بسبب الاقتداء به وهذا الموضع
 اربعة ركعات في الزمان ولولم يذكره الا في دفع الثاني وهذا اشار الى قول بقوله وصار بها
 لا امامة في القراءة (قوله وليس المراد الاعادة الجارية الخ) لان ذلك يقتضي صحة الاول
 والقرض انه باطل (قوله بظاهره) اي وجهه هذا الظاهر بجماعة فسمى هود ومهم (قوله
 وعوده) بعبارة (قوله بظاهره) اي وجهه هذا الظاهر بجماعة فسمى هود ومهم (قوله
 المسائل ولا تفسد صلاة المأموم وفيما يقرأ أي صلاة فسدت على الامام ولم يفسد على المأموم (قوله
 صلى بهم ثم جاء ورأسه الخ) التي في ستم أي دأبوا في صلاة الله عليه وسلم دخل في صلاة القبر
 وأما بيده أن مكاتبكم فبما رواه بنطران في فصلهم في المقتضى الصلاة قال اغلأب غير صلحكم
 والى كسب من هذا ولا يقتضي أن ذلك كان به عذر ومهم لجواز كون القدر في كسب تكبير
 ملاهولة قبل تكبيرهم على أن لم يفي في سلم قال فأتى صلى الله عليه وسلم حتى قام ثم تلا
 قبل أن يكبر قائم فله في الاول لا يقتصر على آخره بل (قوله وفي القدر الخ) وفي مجمع
 القناري صحيح عدم الاختصاص مطلقا لكونه من خطا من عثر عنه لكن في شرحه في القناري
 كان المراد (قوله ونظيره) أي في وجوب الاختيار ومحمد في ذلك اذا لم يستأله والا فلا كما
 لا يخفى والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم
 في فصل يسقط حضور الجماعة في ظاهره بجماعة الجماعة في فصل الجماعة
 في صلاة المأموم وبجوار (قوله منهاطر) في شرح المشكاة مع كتاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من الحديثية وأما فينا مطلقا بل أسهل في الثاني في منادى رسول الله صلى الله
 وسلم في الحوائج (قوله ورد شديد) الخ بقوله الخ في شرح موطا الامام محمد في الخبر
 لشديد (قوله وخوف ظالم) أي على نفسه أو على غيره أو خوف سباع ماله أو خوف ذهابه فانه
 لو اشتغل بالصلاة جماعة (قوله وجب) أي لو فزع من طبعه وقدر بالهولان الجور
 به في ذنوب الترك (قوله ومظلوم) أي رجس مظلوم في عبارة بعضهم انه يرجع بأن خوفه
 لرجس المأموم والمظلوم من الاضرار وكلام المصنف في هذا الذي بعد عذر المجلس بالقول
 ولا يؤخره عليه فلا حاجة لذلك المظلوم انهم من قوله وخوف ظالم قال الذي يوجب الظلم
 ظلم (قوله وعي) وان وجد الا هي فاقدر احد الامام وقال لا يجب حلي قال ابن ابي اسحاق
 المسطور في الكتب المتوفرة ان الخلافة بينه وبينها فبقا اذ وجد فاقدرها لا اتفاق اي هل
 سقطها اذ لم يجد فبقا اه (قوله وفيه) أي لا يستطيع مع الغنى (قوله ونظم بدرجل)
 أي من خلاف ما يؤدى اذا كانا من جنس واحد وكذا ان سقط بنظم بدرجل فقط (قوله وسقام)
 كسحاب المرض قاموس (قوله واقعد) أي كساح (قوله بعد انقطاع مطر) اغلأب قاله لان
 التسليم في المطر قد تقدم فذكر ذلك ليعلم قدره من انقطاع المطر فانه لم يفي في السجد (قوله اذا
 ابتدأ النعال) أي الاراضي الصلاب في الحسام لان النعل القاطعة الصلبة الغليظة من الارض
 شبه الاكمة فيعرف حصاه ولا تنبت شيئا ومنه الحديث اذا ابتدأ النعال الخ قال ابن الاثير انما
 خصها بذلك لان احدى مثل يندبها بخلاف الرخوة فانها تنشق الحاء وقال لا يهري ن هني
 الحديث يقول اذا ابتدأ الارضون الصلاب فزلقن بهن عشي فم فصلوا في مناركم ولا هليلكم
 ان تشهدوا الجماعة اه وهل هذا الحديث مخصوص بماله كقواني أرض صلبة فلا تسقط
 اذا كانوا رخوة وان المراءى كرهاد في المخرج بالخضر فسكانه يقول اذا نزل المطر ولو نزل
 بحيث يمل منه النعال فله صلاة في الرجال أي الخناز (قوله زمانه) أي ساعة وزمن كخرج
 زمانه زمانه بالضم وزمانه فهو زمن وزمنه والجمع زمانون وزني قاموس (قوله وشيخوخة)

وايس المراد الاعادة الجارية له
 في المؤدى اوله صلى الله عليه وسلم
 ادنفدت صلاة الامام فسدت
 صلاة من خلفه واذا طرأ البطل
 لا اعادة على المأموم كارتداد الامام
 وسعيه للجمعة بعد ظهره دونهم
 وعوده لسجود تلاوة بعد ظهره
 (ويذكر امام) الذي بين فساد
 صلاته (اعلام) قوم باعادة صلاتهم
 بالقدرة له (ولو يكاتب أو رسول
 في المختار) لانه صلى الله عليه
 وسلم صلى بهم ثم جاء ورأسه بظاهر
 فأعادهم وعلى رضى الله عنه صلى
 بالاناس ثم تبين له انه كان محسنا
 فأعاد وأمرهم ان يعيدوا وفي
 الداية لا يلزم الامام الاعلام اذا
 كانوا قوما غيرة بين وفي خزانة
 الاكمل لانه سكت في خطا
 معقوده ومن الوبري يصبرهم
 ون كان محتله افيه ونظيره دا
 رأى غيره يتوضأ من ماء فليس
 أو على ثوبه نجاسة
 في فصل يسقط حضور الجماعة
 في صلاة المأموم وبجوار (قوله منهاطر)
 (مطر ورد شديد) (قوله وخوف ظالم)
 (وخلة) شديد في الجمع (رجس)
 (مظلوم) وعي وفيه وقطع
 بدرجل (رسقام) وقدر بدرجل
 بعد انقطاع مطر قال صلى الله عليه
 وسلم اذا ابتدأ النعال فله صلاة في
 الرجل (وزمانه وشيخوخة)

وابوكم اكبركا (ثم الاحسن
خلفا) يضم الظاهر واللام أى ألفه
بين الناس (ثم الاحسن وجها)
أى أحسنهم لان حسن الصورة
يدل على حسن له بركة لانها
يزيد الناس رغبة في الجماعة
(ثم الاشراف نسباً) لاحترامه
وتعظيمه (ثم الاحسن مونا)
لارغبة في معاشه للخضوع (ثم
الاشراف نوباً) لبعده عن الناس
ترغباً فيه فلا حذر رزقة لشدة
عفته كبرهم رأساً وصغرهم
فأكثرهم مالا وأكثرهم جاهاً
واختلف في المسامحة المقام فيل
هو اسواهم رقباً المقام اولى (فل
استدوا بقرع) بينهم فمن خرجت
قرعته قدم (أو الخيارات الى القوم فن
اختلفوا فالعبرة بما اشتهر الاكثر
وان قدموا قبل الاول فقد أساءوا)
وايكن لا يأتون الا في الجحيم
وفيه لو أم قوم ما هم له كارهون فهو
على ثلاثة أوجه اب كانت
الكرامة لفساد فيه وكونوا حق
بالامامة منه يكره وان كان هو
أحق بهامهم ولا فساد فيه وهم
هذا يكرهونه لا يكرهه التقدم لان
الجاهل ولو اسقى يكره ان لم يصب
وقال صلى الله عليه وسلم ثم ارسركم
ان تقبل صلاتكم فيؤمكم على رؤوسكم
فانهم رفعكم فيها ايمنكم وبرز بكم
وفي رواية فيؤمكم خياركم (وكره
امامة العبيد) ان لم يكن صاحب نية
(والاهي) عدم اهتدائه الى تقبله

سمعنا على شاب مثالي الاسلام ثم روي انه يقول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
رتبة لا قدم اسلامه مقدمة على رتبة الناس وجهاً واحتراماً وهو حسن (قوله ولبوكم اكبركا)
قوله صلى الله عليه وسلم لما قال من الجويرث واصحابه وهو ابنته حنيفة حنيفة حنيفة
اذا حفرت لصلاة فاذننا ثم اقمنا ولو لم يكن كبرك حنيفة (قوله أى ألقين الناس) هذا
فسير بالآل اذ لم يأت من حسن خلقه ألقته الناس فكثر من عليه الجماعة والمصنف تبع في قدس
حسن الخلق على حسن الوجه مواهب الرحمن وقبح القدير وعكس ذلك صاحب الخلاصة الفري
وسكن لان الظاهر اول ما يدرك من صفات الكمال اولاً كالكامل عليه لان الظاهر صفات
الباطن (قوله يدل على حسن السيرة) أى قابلية السيرة على الكفاية بالاكثريات لا بالليل
وحديث من كثر من صلاته بالليل حسن وهو ما لم يثبت له الحديث كحديث من صلى خلفه
أقوى من كذا على خلاف نفي (قوله لانه الخ) الاولون ياتون اولاً وله الاحقية لتعليل استعلاء (قوله ثم
أشرف نجا) قدم بعضهم عليه أكثر حياءاً واحتراماً من الآباء والأساق والدين والأسرة
واشرف في عقل أو أفعال الصالحة والكرم قد يكونان لا كما قاله شرفاً والشرف
والحد لا يكونان الا بهم (قوله للخضوع) من الخضوع يكون عند معاصي الصواب الحسن فهو
ما يزيد لقرآن حسناً (قوله ثم لا تطف نوباً) وبخط السيرة الافضل ثوباً وهو يرجع الى
كثرة ثمنه (قوله فلا حذر رزقة) أى عند من يرجع الى كونه أشد حياءاً وهو بالاحسن سريراً
كثرة الحب للسلام بينهما قابلية فقط ما في الشرح من قوله ولو قيل أشدهم حياءاً لوجدت اسكات
نظر (قوله فأكثرهم رأساً) أى كبراً في رتبة والاكثريات من غير (قوله وأغرمهم مصراً)
فسره بعض المشايخ بالاصح ذكر الان كبره الفاضل على ما يلهي ديانة الاصل هو حرر مثل
ذلك فيهم فاعلموا لا بالاطلاع أو الاخاء او هو متاد رتبة المثل في الاحسن رتبة التقدم (قوله
فأكثرهم مالا) لانه لا ينظر الى مال غيره وقتل أشغله في املاء وذلك ان اعتبار هذا به
ما تقدم من الاوصاف كالتورع فتأمل ومنه يعلم ان المراد بالمال الحلال (قوله فأكثرهم جاهاً)
وقدم بعضهم الاكثر حياءاً على الاشراف وسبباً وهو هم الاكثر ماله والاكثر جاهاً رتبة قدم
الاصلي على العتيق (قوله لا يقرع) لا يقرع في التراسيم لا يقرع ومنه السابق الى الدرس
والافتاء والدعوى من استودعوا المحي أقرب بينهم ورع الاستبانه قال في محاسن القراء لان
رهبان وقيل ان لم يكن للشيخ معلوم جازر يقدم من شدة رآ أكثر من اجتناعه على تديم الاسبق
وقيل من سبانه أكثر (قوله فأكثرهم اخذاً) أكثر (قوله في شرح المشكاة) له
محول على الاكثر من العلماء اذا وجدوا الافلا من اكثر الخاطئة من قال تعالى وايكن لك كثرهم
لا يملون (قوله وكونوا أحق بالامامة من يكره) قال القلي وقبني أن تكون الاسك الله تربية
الحبيب ودلائله لا يقل الله منهم صلاة وعندهم من تقدم قوم ما هم له كارهون (قوله يكره
لعالم وصالح) يصح رجوع كل الى كل (قوله فثم وفدكم) الوعد مصدر وفده أى قدم وورد
والوفاء السابق من الابل قوموس وفي الشرح الوفود لقوم يمدون الى الملك بالحاجة والارسال
هو وفده أى الوفداى السابق والمعنى انهم لما يقولون الى الله تعالى ليحصل لهم ما هم
في شعور انهم اوجه في الوفود اى رسل بينكم وبين ربكم والاسلام على التثنية (قوله وكره
امامة العبيد) وكذا العتيق كان له رغبة في الجهد على رافة الجوى أن كراهة لاقته بالعباد
وما عطف عليه تخرجه زوجه غيرهم والافلا هو من شرح السيد وسيله ما يقيد ان اسانته
العامة في مكرهه ثمرها (قوله اب لم يكن صالحاً ثقيلاً) ما ربه الى آثار امكر الله في العبيد
لانهم بل لا م من شغلهم جندة الاولين ثم رغبتهم في طلب ما يملهم الجهد ولله قدرة القوى
في العبيد فلوات في ذلك ان كراهة ثقيلاً فلا كراهة (قوله لعدم اهتدائه الخ) هذا يقتضي

يمن قطع مما قطع الله وجهه
 ر يابل هو طاعة على ما أمر به النبي
 صلى الله عليه وسلم وإذا وجد فرجة
 في الصف الأول دون الثاني فله
 شرف تركهم سد الأول ولو كان
 الصف منتظما ينتظر حتى آخر
 فإن خاف فوت الر كفة جذب ما
 بالحكم لا يتأدى به والأفام ر حده
 وهذه قدوة القول بفساد من قسم
 لأمريء داخل يجنبه وفضل
 الصفوف أوله ثم الاقرب فالأقرب
 لما روي أن الله تعالى ينزل الر حة
 أوله على الإمام ثم تبعه ر حته
 من يناديه في الصف أول ثم إلى
 الميامن ثم إلى الميامن ثم إلى الصف
 الثاني وردي عنه صلى الله عليه
 وسلم أنه قال تكتب لأبي بصير
 خلف الإمام هذا مائة صلاة
 ولذي في الجانب الأيمن خمسة
 وسبعون صلاة ولذي في الأيسر
 خمسون صلاة ولذي في سائر
 الصفوف خمسة وعشرون صلاة
 (ثم يصف الصبيان) قول أبي
 مالك لا شعري أن لنبي صلى الله
 عليه وسلم صلى وقام الزجل بلونه
 وقام الصبيان خلفه ذلك وقام
 النساء خلف ذلك وإن لم يكن جميع
 الصبيان يقوم الصبي بين الرجال
 (ثم للمنفى) جميع منفى والمراد به
 المشكل احتياط لأنه ن كان ر حة
 فقيامه خلف الصبيان لا يضره وإن
 كان امرأة فهو متأخر بلزم جعل
 المنفئ صفوا واحدا متفرقا تناء
 من إقام خلف مثله ومن أعاد
 لاحتمال لا كونه والأقوة وهو
 معاهل بالأضر في أحواله (ثم
 يصف النساء) أن حفرين والأفهن
 فخرات من حضور الجاهات كما تقدم
 فصل فيما يفعله المتقدم بعد
 فراغ إمامه من واجب

(قوله ومن قطع صفاته الله) المراد من قطع الصف كان لما روي أن مكوت فب فيض رج لهم
 حاحه أو إلى الصف وبتركة بنو بن من في الصف فرجة قال ولا يبعد أن يرا دية طعة لصف
 ما يشمل ما لوصلي في الك في مثلام وود نرج في الصف الأول اه (قوله وهذا يعلم الخ) أي
 بتوله صلى الله عليه وسلم وإينوا بأيديكم أنوا نكم (قوله على ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم)
 أي من إدراك العضيلة بسد الفرجات وهذا الكلام للكل وإمره في الصبر قال الحق للكل
 والأحاديث في هذا شيرة كثيرة اه (قوله تركهم سد الأول) أي فلا حرج عليهم لئلا يصرح
 عن الغنية (قوله ولو كان الصف منتظما الخ) الأصح أنه ينتظر إلى أن كوع حن جائز حـل
 ولا جذب إليه حـلا أو دخل في الصف وإقام ر حة قال في زمانه العلية الجاهي فلهذا أنيسر
 تفـد صلاته وقبل أن رأى من لا يتأني بهذه الصفة قد ريزا حـه أرها ما جذب به قاله لويح
 واحد والصف ملائ يجذب واحد منه لكونه صفا آخر وينتفي لئلا الواحد أن لا يجيبه
 فتنتفي الكراهة عن هذا أي الجـ في لانه فعل وسهـ (قوله وهذا يرد) أي هـ ذـ لا يـ لـه
 قوله جذب ما بالـ لان تأخره للبحر بـه بـه ما يـ مع الجاذب أقوى رأ كـهـ لـ من بحـر
 تـلـين مـتـكـبـه ونـسـبـه لـا خـل يـجـنـبـه أو تـهـه مـطـوـة أو حـمـوـتـهـ (قوله القول بفساد الخ) ذكره
 في جميع الروايات وكتاب المحققين مع لـه بأنه أمـة مـلـ مـر حـر مـلـه تعالى في المـلـه قاله وذا
 أن عـكـت سـاعـة ذـيـة نـر و رـقـبـا بـه فـلـ في مـقـالـة لـهـ و لـيـس مـيـهـ مـلـ كـنـيـر مـيـجـرـد مـلـ مـر كـة
 الواحدة كـمـر كـنـيـن لا تـهـدـيـه مـسـلـة و مـسـلـة مـسـلـة مـسـلـة مـسـلـة مـسـلـة مـسـلـة مـسـلـة مـسـلـة
 عليه وسلم فلا يضر وقوله وأفضل الصفوف أوله أي في غير مشاة لما روي أن الله ولا شكته
 يصلون على الصف الأول وقال في قبة النيام في الصف الأول أفضل من الصف الثاني
 والثاني أفضل من الثالث وهكذا هذا أيضا في حق الرجال وما في حق النساء فافضلها آخرها
 كما ورد في الحديث (قوله ثم إلى الميامن ثم إلى الميامن) أي من الصف الأول رجوعه يا غفـار
 أن كل واحد من المتقدمين في مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ
 لذي في عبارة غيره خمس بدرر مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ
 أنه بيان لأقل المـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ
 (قوله ثم يصف الصبيان) بكسر الصاد والقسم اه (قوله لقول أبي مالك الخ) لم يـ ذـ كـهـ
 لندرة وجوده (قوله يقوم الصبي الخ) ولو كان مع رجل تقدمه ما لا امام مـسـلـة مـسـلـة مـسـلـة
 من نأخرها (قوله ثم المنفئ) بالفتح كـبـا مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ
 الرجال والنساء جميعا فلهذا في أول قد هما (قوله لا) أي لا يـ الخـيـ المشـكـل مـسـلـة مـسـلـة مـسـلـة
 المـتـنـفـي نأخره عن الصبيان (قوله وهو معاهل بالأضر في أحواله) فبه تم حل النساء لاحتمال
 ذكر كونه ويؤخر عن الرجال لاحتمال أن كونه ولا يجعلون منه لاحتمال أن كونه المـتـنـفـي مـسـلـة مـسـلـة مـسـلـة
 المتأخر مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ
 والأفهن مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ
 وضع حـه مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ
 بالعكس توضع الرجال على قبله ثم مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ
 فـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ
 وإن سجدته وقوله إلى أعلم وأستغفر استعظيم
 فصل فيما يفعله المتقدم بعد فراغ إمامه من واجب

من صـيـ الر كـتـا مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ
 من صـيـ الر كـتـا مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ مـهـتـهـ

قوله أنوا نكم يوجد بعد في بعض النسخ ر حة ونها (ولا استعانة غرضه بحرب بالقدوم) اه

وفي يومه (السلام) ونسبكم (قبل فراغ الضحك من قرا) (التشديد) لا من الواجب ان يسلم بيمينه ولا يقرأ من الجهر
 بلا قبيل بمسارعتين الملوحة والقده ان يركبها وبلم مع الاسماء تركه لئلا يترنك (لواجب حاشا ان لا يقرأ الاسماء بعد اول
 بقائه في هذا السلام لا يقرأ المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة) طلاق الجهر ١٢٩

فأحد ولا يضر في هذه الصلاة لكن
 يجب ان لا يقرأ في الصلاة
 السلام ولا يقرأ في الصلاة
 بطان سالمة (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 الى ان لا يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 انه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 الفضلي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 الامام وان خلفه لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 فرائض من التمتع لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 والحركة لا يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 يتركه (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 ومصارعة واجب آخر لا يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 بما كان فيه من واجب غير الصلاة (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 به بعد فكل من (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 مع التبرع بما أوتي من ترك
 احدهما (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 عارضة سنة لا ترك السنة (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 من تأخير الواجب اشار اليه بقره
 (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 بنا بعد في (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 بنه في الصلاة من أهل العلم من
 قال بوجوب الصلاة بيمينه
 عن الثقات (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 أرقام بعد اليهود لا خير ساعية
 لا يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 بل يتركه في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 الا في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 من قباة بيمينه (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 أي الاسماء في الركعة الثانية
 بيمينه (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 ولا ينتظره في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 الاخير ما هنا انظره (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 ومع بيمينه امامه (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة

فمن أرغله أثره أرسبق حدث أو كان مقبلاً خلفه صاغر وسدده كثر ثم حقه فلا يأن قبلاً
 يفتي بقرائه في الصلاة ولا يقرأ في الصلاة (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 أمه أن يقرأ في الصلاة (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 ولا يقرأ في الصلاة (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 إذا لم يقرأ في الصلاة (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 ولا يقرأ في الصلاة (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 وحده (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 هو آخرها في حقها (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 يتكبر ان (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 صاغر بيمينه (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 قلنا فانه لا يقرأ في الصلاة (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 فسد (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 لو لم يقرأ في الصلاة (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 فانه (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 سابقاً (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 لا يقرأ في الصلاة (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 في الاخير (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 لتعويض واجبته فيجب بينه وبينه (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 الحقة (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 أشار اليه (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 أهل العلم (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 الامام (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 ومع بيمينه (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 اذا لم يقرأ في الصلاة (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 أيضا لو زاد في صلاة الجنازة (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 وهي أن (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 زيادة ما دون الركعة (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 ركعه (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 اقروا (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة

(١٥ - طيطاري)

المتعدي في الصلاة (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 بيمينه (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة
 (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة المتعدي (لأنه لو لم يقرأ في الصلاة

ومعذور وعظام مدة مسخ ومرار بين يديه قلابه كره حبه ثلثا ان يقوم بطلاقة ودفه را الاثني عشر
 السلام (قوله لوجود فرض العمود) انزلنا خبره بعد قوله وحيث لانه (قوله لتركه المتابعة)
 على قوله وكره رافقه ان الكراهية في رعية (قوله وطلعت صلاة الاحام) أي وجود صادر كره
 (قوله على المرجوح) وهو القول بان المرجوح بالصنيع فرض (قوله وعلى الله) أي من عدم
 انراض الخروج بالصنيع (قوله كما سئل كره) أي في المسائل لا في شريعة ان شاء الله تعالى والله
 عز وجل اعلم واستغفر الله العظيم
 (فصل في صفة الادكار) قوله وغيره أي غير ما ذكرنا من الفضل كليات التوضيح
 الذي يدعى عند العامة مسخ الوجه به (قوله متصلا بالعرض) المراد بالوصل أن الالة صل به
 ما سألني فلا ينافي قوله غير أنه يستحب الخ لم يتكلم على الفصل من الالة كما ذاب في صفة الظاهر
 مثلا لعدية أربعة وفضل بينهما سلام وظاهر الاحتياط عدم الفصل بشي أصل وجوبه لا
 (قوله كما كان عليه السلام الخ) الدكاف للتعليل أي لكونه صلى الله عليه وسلم كات يكس الخ
 (قوله اللهم أنت السلام) أي ذوالسلام من كل نقص فهو اسم مصدر خبره للبالغة (قوله ومنك
 السلام) أي والسلام من كل غير ما لة منك لامنة برك (قوله واليه يرجعون السلام) قال في
 شرح المشكاة عن الجزري وأما ما ذكره من قوله ومنك السلام من فهو راجع إلى ما قبله من جمل السلام
 بخيار بقا ما لا سلام وأدخلة ادر السلام ولا إلى بل مخلوق به من القصاص له ويؤيد ذلك
 ما ذكره المؤلف به من رواية (قوله تبارك) أي كثر غيرك (قوله يا ذا الجلال) أي العظمة
 وهو جامع لجميع الفضل (قوله لا كرام) أي لانها وهو اسم القوم وهو جامع لجميع
 القواصل وفي رواية عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفد الا
 مقدرا ما يقول اللهم أنت السلام الخ وحي تعبد كذا في ذكره المؤلف انه ليس المراد أنه كان يقول
 ذلك بمينه بل كان يقول ما يسمع ذلك المقدار ونحوه من القول ثم لا ينافي ما في الحديث
 عن المغيرة صلى الله عليه وسلم كان يقول بمرتل صلاته بقرآنه لا الله رسده لا شرب لاله
 له الملك وله الحمد وهو من كل شيء قدير ثم لا مانع لما أعطى ولا معطي لما منحه ولا ينفع
 ذا الجدة من الجذوة لا ينفذ ما في صلح عن عبد الله بن الزبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ار فرغ من صلاته فل يصوته الا على لاله الا انه وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل
 شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا فبدالا فابوه الفضل لاله الشاه الحسن لاله
 الا لله محاصن له الدين ولوكي الكافرون لان المقدار المذكور من حيث التقريب دون التصديق
 قديم كل واحد من هذه لاذ كل قدم التفاوت الكثرة منها ويستفاد من الحديث الاخير
 حرز زرع لصوت بذ كره لتيك به عقب المكتوبات من السلام من قال باسمه به وحزمه
 ان حزم من المسامحة (قوله التي تزعمه السنة) الاولى الافتصاح على الجملة الثانية (قوله
 قات واعل مراد الخ) قول لعل ذلك لم يبق وقوة الحديث المتقدم فالحال ينص عليه أهل الذهب
 وحيث في اتياع (قوله بعد ما عر ب) انما خصه بالات السنة تعقيبها وانما قد ورد في الخبر من
 ذلك (قوله والمعوذ ب) فيه تطلب المعوذتين على انهما بدية قرآن ثم ان ذلك الا من حرا لفتت
 ونسلا في الجملة لا اخرى وبادة ثلاثة ايام من تسكع بجميع التوب كما ذكره الذهبي وحيث في
 فضائل رمضان وهو من محل الكلام السابق في هذا القاصي الى ان تنفي السجدة مثلا اذا اراد
 تنفاز في البيت اعلاه فلابكره لغسل وان زاد على الفتح والسنون (قوله ويخالفه الخ)
 فتتفي لختلة بعمل الكراهية لاذ كره في الاختيار على الترتيب وهي معنى قول المحققات
 فلا بأس من التمسك في مخالفة رضى منه أو جعل ما في الاختيار على كراهية التمسك بعمل
 على انه دعينة طويلة وحيث تنذير كونه ما قبله الخ لاني صرح لاهل القاصي لي بكونهم أنت السلام

لوجود فرض العمود (قبل سلامه)
 لتركه المتابعة وحيث سلامته حتى
 لا تقبل بطولع الشمس في فجر
 ووجدان الماء للتييم وطلعت
 صلاة الامام على المرجوح وعلى
 الصحيح حيث كما سئل كره
 (فصل في كراهية الادكار)
 الواردة بعد صلاة (عرض)
 وفضل وغيره (أيام الخ) أداء
 (لجنة) لتي في العرض (متصلا
 بالعرض منسوب) غير أنه يستحب
 الفصل بينهما كما كان عليه السلام
 اداسم بكتة رما يقول اللهم أنت
 السلام ومنك السلام واليه يعود
 السلام تبارك يا ذا الجلال
 والا كرام ثم يقوم الى السنة قال
 السكاك وهذا هو الذي ثبت عنه
 صلى الله عليه وسلم من لاذ كره
 التي تؤخر عنه السنة وقوله صلى
 الله عليه وسلم بين العرض هفت
 والى لمراد غير ما ثبت ايضا
 بعد الصلاة رب وهو تبارك لاله
 ادائه في آخره عشر او بعد الجمعة
 من قرعة المسحاة والمؤذات
 سبعه (أو قال السكاك
 عن شمس الائمة الخواني) انه قال
 (لا بأس بقراءة الاوراد بين
 العرض والسنة) فلا ريب في تأخير
 الاوراد عن السنة فهو لا ينفذ في
 الكراهية ويخالف ما سئل في الاختيار
 كل صلاة من ما سئل انما هو
 بهما

في هذا حديث عشرين من قراءة آية
الذكر من راتبة تسبيحات وأذونات
قلنا ولا نبخسها وقوله صلى الله
عليه وسلم أمقرام المهاجرين
تسبيحون وتكبرون وتحمدهون
كل صلاة الخ لابتغى وصلها
بالمرض بل كونهما عقب السنن
ثم اشتقنا بالسر من قوله
الأملا نصم كونه أدبره وقد أنشأنا
الحاذا في تكلم بكلام كثير أرا كل
أثر ب بين المرض والسنن
لأن بطل وهو الجمع بل تقص
توام سارا الأضل بالسنن أداؤها
فيما هو آية من الرأيا وأجمع
لكن من سواه اليد آية من
(وكتب الإمام بعد سلامه أن
يقول) في بين القبلة وهو الجانب
المنقلب (الوجه يار) أي يار
المقبل فبين القبلة جهة
يماز المستقبل فيقول الآية
(لنا ومع هذا المرض) لا يبعد
هذه الألف من الأشياء بظن في
المرض في تكميله وكذلك لا تقوم
ولكن كبر مشهورا في روى أن مكان
الأمم به يوم القيامة (و
يسمى) أي يستقبل بعده (و
بعد الطوطع وعقب المرض أن لم
يكن بعده نالته يستقبل (الأناس)
أنشأنا لم يكر في مقابلة مسلم
في حال العقب بكن انتهى صلى الله
عليه وسلم أتى على آقبل علينا
يوحه وأنشأ الإمام الحرف من
يسار ويحل القيلة من بينه وان
شأن الحرق من بينه وجعل القبلة
من يسار وهو ذا أول لما في مسلم
كذلك أمينا خلف رسول الله صلى
الله عليه وسلم آجينا أن تكون من

[illegible]

أبو يوسف وتفضل المقام بعلم من المطولات (قوله ولو نظن بها سهوا) الفرق بين السهو
والنسيان أن لصورة الحاشية عند العقل أن كان يمكنه الملاحظة أي وقت شاء نسي ذمولا
رسهوا أولا أي لا يمكنه الملاحظة إلا بعد كسب جد يدعي نسيانهم وينسويين الملاحظات
لسهو ما يتنبه له صاحبها وخطف ما يتنبه له بالنية أو يتنبه بعد انقضاء محو عن لا كل
يقال لا رام الشافعي في الله فنه لا تعد بالسكوت ما سببا إلا إذا مال واحتج بحديث ذي اليد
ولنه قوله صلى الله عليه وسلم ليبي صلواته لم يتكلم حتى يشاء يا حواري الله ما نلتكم فبني
انتها الجواز التكميل وعمد قوله صلى الله عليه وسلم أنه إذا الصلاة لا تطلع الخذل هل أن عدم
الكلام من حقها كما هو دل وحوا لظهور من جهة فكما لا تجوز مع عدم الظهور لا تجوز مع
وجود الكلام وهو واضح جدا ولو كان النسيان عند الله تعالى قبيلا وكثيرا وحديث
ذي النورين كن في ابتداء السلام قبل تعريض الكلام قلت قبل السلام كالسلام
أو كلامهما قاطع لا لأنه لم يصلح في السلام بين الله والنسيان أن جوابه أن السلام
له شبهة بالأذكار وهو من أسماء الله تعالى ومنه كونه التشهد فهو من جنس الصلاة وإنما
يلحق بالكلام إذا قصد به الخطأ فذا أتى به ناسيا لفته يرتأها لا ذكر راي كان هذا
عنه ما بالكلام على ما يشبهه (قوله في المختار) را خنار لغير السلام ربه ثم لا ينشد
كافي في غير ما وانح (قوله لا يصلح فيها شيء) كذا قاله رواه الإمام أحمد وحسنه والنسائي
وفي رواية في أو دو لطبراني لا يصلح في الأمر ح ولا يصلح في الصلاة
فيما رنه نفسه (قوله والعمل القليل هو) في أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الكلام قليله وكثيره فقد ارفصتم في العمل من قوله لا ينشد كثيرا فبقد وما حل الجواب
أنه إنما ذاع في من القليل من العمل لأن بدن المني لا يجز الحركه طه فلا يمكن إلا أن تتر
عن قليله في مالم يذكر ويدخل في حد ما يمكن أن تتر عنه وليس الكلام كذلك فإنه يمكن
لاحتراز عن قبله لأنه ليس من طبعه أن يتكلم فيه بنفسه فحوا لا كل ناسيا في الصوم دون
الصلاة وحده الصلاة من كثرة نسيان الصوم (قوله أن نفس ديني) تقدم أن هذا مما ورد
في نسخة وكري جرح من مرة في صابط وقال الحاشية أنه زاد على الصلاة بما في
تقرأ أي لا تؤثر في صلاة ولا في غيرها من الأعمال فأن استحال حاله من الصلاة
لا يفسد ولا يفسد من نسيان الصلاة لا يفسد من نسيان الصلاة لا يفسد من نسيان الصلاة
في الأثر والنية وغايتها من نسيان الصلاة لا يفسد من نسيان الصلاة لا يفسد من نسيان الصلاة
الشافعي رضي الله عنه يقول بعدم الفساد فإن قبل له على ما ليس بخطابه الأدنى فكيف يكون
من كلام الله من قنانه يشترط في ذلك الحاشية لا تركي أن من قال قرأنا أفاتكم صلاة نطل
صلواته وإن لم يذكر يحذف نه حاشية عليه أنه في التبيين (قوله أرا زقني) أشاره إلى الفرق بين
صاحب لرق في قيد نحو ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد (قوله في هذا النية ولو ساهيا) احتراز
عن صلاة النية لأنه لا يفسد إذا كان ساهيا كما لو سلم على رأسه تركه من في آخر الصلاة
سأهيا لا يفسد في نية من ساهيا ولا يفسد في نية من ساهيا ولا يفسد في نية من ساهيا
غير صلاة النية (قوله لأنه خطاب) لا يفسد فيه إذا لم يفسد في نية من ساهيا ولا يفسد في نية من ساهيا
ه وأه لا يشترط في الكلام خطاب (قوله بل أنه) قيده لأنه لا يفسد فيه لأنه لا يفسد فيه لأنه لا يفسد فيه
لني صلى الله عليه وسلم لم يخرج في صلاة عليه ولا يفسد فيه لأنه لا يفسد فيه لأنه لا يفسد فيه لأنه لا يفسد فيه
صلى الله عليه وسلم لم يخرج في صلاة عليه ولا يفسد فيه لأنه لا يفسد فيه لأنه لا يفسد فيه لأنه لا يفسد فيه لأنه لا يفسد فيه
بن عوف كونه وحده بل يفسد في صلاة عليه ولا يفسد فيه لأنه لا يفسد فيه لأنه لا يفسد فيه لأنه لا يفسد فيه لأنه لا يفسد فيه
صريح وكريه لا يفسد في صلاة عليه ولا يفسد فيه لأنه لا يفسد فيه لأنه لا يفسد فيه لأنه لا يفسد فيه لأنه لا يفسد فيه لأنه لا يفسد فيه

(ولو) نطق بها (سهو) يظن
كونه ليس في الصلاة (أو) نطق بها
(خطأ) كما لو أراد أن يقول يا
الله من تقالير يدركوه هل كونه
منه ولو نطق في الحاشية قوله صلى الله
عليه وسلم هذه الصلاة لا يصلح
فيها شيء من كلام الناس والعمل
القليل هو قوله عدم الاحتراز عنه
(و) يفسدها (الله) بياضه كلامنا
هو اللهم البسني ثوب كذا وأرأطه في
كذا أو اقض ديني أو ارقني
فلا تفعل الصبح لأنه يمكن تحصيله
من العبادة بخلاف قوله اللهم عافني
واعف عني وأرقني (و) يفسدها
(السلام بنية النية) ولم يفسد
عليكم (و) كان (سأهيا) لأنه
خطاب (و) يفسدها (رد) السلام
بلسانه (ولو سهوا)

بالتسكير من فرض الى فرض
أو نقل وعكسه يثبت وأما ان
انه لو كبر يريد استثنافه
ما هو فيه من غير تلفظ بالنية
لا يفسد الا ان يكون مسبوقا
لاختلاف حكم المفرد والمندوب
واذا لم يفسد ما مضى يلزمه الجلوس
في ما هو آخر صلواته فذكر
معقدا على ما ظنه بطلت صلواته
ولا يفسد الجلوس في آخر ما مضى
انه افتتح به وفيه إشارة الى ان
الصائم من قضا فرض لو نوى بعد
شروطه فيه الشروع في غيره
لا يفسد ثم قيد بطلان الصلاة فيما
ذكره بما (ذا حصلت) واحدة
من (هذه) الصلوات المذكورات
قبل الجلوس الاخير مقدارا تنهد
فتبطل بالاتفاق وأما اذا فرض
المنافي قبل السلام بعد المفرد
فلما تنهد وطلعت ركعة الصلاة
لان الخروج من باب المصلى
واجب على الصحيح وقبل تنهدناه
على ما قيل انه فرض عند الامام
ولا نص من الامام بل يخرج في
سعيد اليربوعي من الاثني عشرية
لان الامام لما قال بفساد الصلاة
فيما لا يكون الا بترك فرض ولم يبق
الا الخروج مما صنع لحكم بانه
فرض لذلك وعندنا ليس بفرض
لانه لو كان كذلك اتعين به
قدرة ولم يثبت به لجهة الخروج
بالكلام والحدث لعدم فعله
انه واجب لا فرض فذا عرضت
هذه الاوارض ولم يبق عليه فرض
سار كما بعد السلام وغلط الكرخي
اليربوعي في تخريجه لعدم تعيين
ما هو فرضه والاولا وغلوحه
فيه وجوده بغير وفيه بحث

قائمة الاولى على كل ما في
ما نرى ما ذكرنا من الاولى والمراد انما اخرى ولو لم يرد
مستغنى عنه بقوله اخرى (قوله لتصحيح ما رواه) حلة للفساد (قوله كالشكر) أشار به الى
ما قلنا من أن المراد بالآخرى الاخرى ولو لم يرد وحده لان الصلاة الجماعية غير صلاة الواحد هي الصلاة
واذا لو كبر يتولى امامه النساء أو لو حب (قوله ك) انتقل بالتسكير من فرض الى فرض
ففيه به - والاول ثمان من صاحب ترتيب وفاته صلاة كبرية من غير الاعادة كان منتقلا
والاصح منه لفرضه لثلاثة (قوله وانما خ) أي بقوله اخرى (قوله من غير تلفظ
بالنية) ما لو تلفظ بـ (الانقضاء ماضى ولا يجزى) (قوله لا اختلاف حكم المفرد والمندوب)
أخرى أن الاقتداء بالمسبوق لا يصح وبالله مردب مع ذلك الترخيص وهو داخل في الاختلاف
لان المراد به كما تقدم الاختلاف ولو من وجه (قوله وانما خ) بفتح الهمزة ماضى
فعله وهو مرتبط بقوله لا يفسد اه (قوله آخره لانه) الجار متعلق بأخرى يعني قناعتا
صار آخره واسطة كونه مقبولا امامه (قوله رقيه) أشارنا الى من حيثنا انما تنهد
بصلوة (قوله عن قضا فرض) اعطاء لى بالقضا دون الاداء لان الاداء وقعه مباح لا يصح
غيره بعبارة لى له غل لا يصح فيه غير ما ذكرناه من ان فرض الثاني في قضاء قناعتين من نية
لا تنقض لا تعتبر الصلاة لعدم اعتبار التارخ بانه لا يوجد له كور في الاداء (قوله فيما ذكره)
أي من جميع المسائل المتقدمة أقدم السيد (قوله قبل الجلوس الاخير) الرابح ما يقع آخر
الصلاة وان لم يسبقه غيره (قوله بل يخرج في سعيد اليربوعي) أي أخذوا من مشابهة ما قبله
نسبة الى برهنة فتح الباب والذوات من المباحات وبكون الراي جليلا ذريعا من كذا قاله
السيوطي في باب القباب (قوله لجهة الخروج) بالكلام المذكور لعدم أي ومما سرفات (قوله
فدل على انه واحد لا فرض) فبقول ان الواحد لا بد أن يكون عارضا ولا يصح أن يكون محرما
(قوله لعدم تعيين ما هو فرضه) أي للخروج عنها (قوله وغشا الوجوه) أي في فساد الصلاة
(قوله وجد المغير) يعني أن هذه الصلاة التي هي فرض كذا لا فاقا من سنوى في درجته القول
الصلاة وأخرها (قوله وفيه بحث) أي في هذا لتعليق ووجه ما ذكره المؤلف في رسالته ان
الدخول في صلاة فرض آخر فرض عليه وهو لا يخفى من الاول والى انما في الفرض
نفيه فهو فرض ولذا قال السيد وفي قوله وفيه بحث تأييد ذلك أي هو سعيد اليربوعي من أن
الخروج بصلته فرض عند الامام (قوله وفيه بحث) أي ما دام المصنف في التسكير) ذكر في الشهر
انه لو مدحبه الاسم أو الحيز فسد ولو في التخرج لا يصح بشارا خفيفا عليه الكفران كان
قادر فادتهام قد في المعراج هذه من حيث الظاهر ان طرفة لا تذكر وصفا ما من حيث فانه
يجوز أن يكون من غير فلا يلزم تسكيره في الغاية ثم قد لو مدحبه بأكبر تقيد وفيه فساد
منتقى وقد لحقنا بظاهره ترجيح عدم افادته لخصا امام الامام الحسن والمسلم بن جعفر
حدوده - لا ينجح في حد من ذلك - مع انهم بين الامام الحسن والمسلم بن جعفر
ولا تنسدي في حدوده السيد ولو كذا انما من رتبة ما في سائر ما في تكرار ما في ما في
ان كره من بين افساده وان اخذ في بحر من بعد وانظر ما لو وقع ما كبر بصدده انما ظاهر عدم
فساد الاعتراضات في اعرب في اقراء معنى المعنى به لم يدعه فسادا وحده (قوله
وفيه ما لا يخفى) أي من غير ما في قوله لا يفسد ما هو ظاهره انما يفسد الا حاشا وفيه
لا يفسد ما لم يتردد في قيل - بعد ما لم يتردد في قوله لا يفسد ما هو ظاهره انما يفسد الا حاشا وفيه
سلك لا يفسد ما لم يتردد في قوله لا يفسد ما هو ظاهره انما يفسد الا حاشا وفيه
كانت اقراء في بعض قيل من اقراء في قوله لا يفسد ما هو ظاهره انما يفسد الا حاشا وفيه

W A S

الكتاب كذا قالوا فيه. فقل لان الشعب ياهل الكتاب لا يذكروني في قلوبهم فانما اكل كذابا كارت
ونسبوا كلبهم وانا انا الحرا. الشبه بهم فيما كانوا وما بقصد الشبه به فانما في ذات
في شرح الجامع المقصود على هذا القول بقصد ان علم بكره عندهما كانه البحر والابن منيفتي
فما دما وجهان قد وردا على المصنف في النظر فيه. وقيل ان عمل كثير من هذا
لو كان صوته وما جني يديه وهو لا يصح له ولا يقبل الاوراق او قرأ الكتاب على المصنف من المصنف لا يقبل
والثاني انه تقر من المصنف فصار كما ذكره من حرقه. وهو في الاملا وهذا الجواب التسوية بين
الحق ولو فيه. فتنفس بكل حال وهو الصحيح كذا في الكتاب في قوله لا على القراءتين
المصنف لا يكون له ذلك في حق قراءته. فلهذا لا فرق بين الامام والقارئ في تقدير المداينة
الامام اتقاني (قوله المصنف) اراد به ما كتب في حق من القرآن كذا في كثير من الامور
من المصنف وهو الصحيح واشار اليه بقوله لا يجهل به (قوله لا يتقانا لا يصلح الثاني) أي
والقراءة. فضاة الى حقه لا الى غيره من المصنف (قوله من يسمي انكر) وان كان في ذلك
طويل والرأفة به هيمنة وهو في ذلك ان يصب في هذا الموضع الا في وجهه الختام باقي الدور
(قوله مع كشف العورة) المصنف ان الكتاب في ذلك من ان يصر في الامايل في الكتاب
غير مفسر كالكتاب في الاقل في دليل في الكتاب والامام يكتفي في ذلك من ان يصر في الامايل في الكتاب
منه (قوله في هذا من المصنف) ولوسورة وثاني في صوره في كونه في الكتاب في هذا (قوله في رستر
عنه في الخ) كما ذهب الى ان كنهه في رستر من ساهته في الامايل في هذا (قوله في رستر من
الاسما في الخ) اما في المصنف في ذلك من المصنف في الامايل في هذا (قوله في رستر من
روح الامه في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ)
(قوله في رستر من الخ) أي بهد الامام في الامايل في هذا (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ)
بالا (قوله في الامايل في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ)
معدنا في الامايل في رستر من الخ (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ)
الاول بلا مبرور ثم كونه في الامايل في رستر من الخ (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ)
فيما نحن به مبرور في رستر من الخ (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ)
ويكون به مبرور في رستر من الخ (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ)
الكتاب في الامايل في رستر من الخ (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ)
جاءت في الامايل في رستر من الخ (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ)
(قوله في رستر من الخ) أي الامايل في رستر من الخ (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ)
الاسما في مبرور في رستر من الخ (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ)
وارتفع ما دام وان مضى على سلالة من الامايل في رستر من الخ (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ)
لا وجه في الامايل في رستر من الخ (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ)
السورة في رستر من الخ (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ)
ثلاثا في رستر من الخ (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ)
لا رقت في الامايل في رستر من الخ (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ)
عاد في رستر من الخ (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ)
روايت في الامايل في رستر من الخ (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ)
فقد سلالة في رستر من الخ (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ)
لختار في الامايل في رستر من الخ (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ) (قوله في رستر من الخ)

[illegible]

من فقر كثر الدليل واقعا كآله الكلب والنفث كالنفث الشليب (وانتراس ذراعه) لقول عائشة رضي الله عنها في حديثه كنت الشبه
 الله طان وان يترس الرجل ذراعه انتراس لبيبر راء

النفث والاول (قوله عن مقر كثر دليل) قال في غاية البيان المراهقة في كونه كونه
 كآله ط ل لك الحسة قراه (قوله وانتراس ذراعه) وهو سطره الى الارض حاله
 اليهود والاراء كان سلك الاهر (قوله عن عتينا ان بطان) العفة بفهم العيون وسكون
 الماف وبقع لاهن وسكون القاف اقوده النرج (قوله ونشرك به عنهما) انه من ذراعه
 سوه كان الى الرفيق اولاه الظاهر كان البحر اسدق كعب الثوب على السكل ولوشر هما
 قبل الصلاة ثم دخل في الاختلاف في السراقة كذا في القهر (قوله اسافه من المصنف) غير بصرف
 بقوله لما فيه من التكرار المنافي لوضوح الصلاة اه (قوله وسلافة في السرار له ارض اقرار)
 هل في النهج الصلاة منوشة الا ذكره في ثوب را حد قس على عاقبة بعضه نكره الاقصر ورة
 اعدم وانه زاريد كيربوتن يقال هو ازار وهي امره من رز ذنه من مثله (قوله لما فيه من
 التناوب) هذا في قس كراهة التفرج (قوله ومنه) هي بكسر الميم وسكون الة فارفع
 لتون ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك والافاع اوسع منه لاه وطف من تحت الحنك
 ويربط على القفا والجمار اكبر منهما لانه يغشى به الة من ورسد اطر ان على الظهر والصدر
 (قوله لا بأس للهي ارجيب) قال الحواشي لا بأس ان يسلك مع المصلي وان يجيب هو رايه
 اريد ولولم لم على المصلي رد في نفسه عند رد الله لا عند محمد ولا يرد مطلقا عند أبي يوسف
 اه وذ كرا خطابي والظاهر ان اتي صلى الله عليه وسلم رد على ابن مسعود رضي الله عنه قال
 عنه بعد فراغه من الصلاة كذا في النرج من جميع الاربعة وهو يزيد قول محمد (قوله فادنه
 الملائكة) أي قوله تعالى فنادته من السماء انه يمكن ان يقال ان الكلام في الصلاة كان
 جائزا في شروعتهم كما كان جائزا في مد والاسلام حين جاء نفس الكلام فلهذا رآه من غيره
 اول فلا راي الاقتصار على الدليل الا (قوله بلا عذر) اما بالقدرة لا كراهة لان العذر يبيح
 ترك الواجب فولي السنة (قوله ترك سنة القعود) هذا في غير ما ذكره من تركه في الصلاة
 (قوله وهو داخل السابق في التذبر) الارقي فنهنا فخذين كاترنا دله عباره في التشرع
 (قوله وهو شدد على القفا والراس) بخيط وسخن قال السدي شدد وفيه اشجار يان تسفر
 التشرع رسالة لا يتعمد به صرح ان امره يتم الكراهة اذا فعله قبل الصلاة صلى الله
 تلك الهيئة مطلقا سواء بعد الصلاة أم لا قاله في شيا من ذلك وهو في الصلاة تقصد الصلاة
 لانه عمل شرعا لا يباح كان الخلب (قوله ارتكوب رجما عنه على رأسه) أي لف العمامة
 حول الراس وابداء العمامة على الظهرية وله ترك سطره انكشافا راجع الى تفسير الشرح
 ايضا والمراد انه مكشوف عن العمامة ككشوف الرأس لا انه فعل حاله (قوله لم يمسك لاني
 صلى الله عليه وسلم) هذا في كراهة التبرج (قوله وقيل ان جميع نوعه الخ) لانه يبيح أهل
 الكتاب كذا لانه منافي في الصلاة لا يكره قال الخلب وهو الخنار (قوله ما فيه من التحير)
 قال في مشية المصلي ويكره كل ما كان من اخلاق الجاهلية وفيه لا بأس بربطه على التراب
 ولا يصح الاطلاق لانه ذا كبر نزيه لوجه في المجرى مذموم فاختل بالثوب (قوله وان
 لا كف شعرة) أي اجمعه (قوله ويكره سله) أي سدل المصلي ثوبه وهو في اللغة الارتفاع
 ولا رسل في الشرع اذ رسا يردون ليس متجاوزا لهما اذا كان يبرع ذراعا بالاعذر كبر دسر
 شديد فلا يكره (قوله وهو نجيح في ثوب على رأسه وكفيه) المراد بالثوب هنا ثيابا كان
 في شرح لوفاية (وله أو كفيه الخ) كذا في الصبا وهو مختار عدم السكره كان
 الخلاصة ان ما في خلاصة قفيه اجراها الخلب بانها هي والله في هذا أحد مدوى البرزى

من فقر كثر الدليل واقعا كآله الكلب والنفث كالنفث الشليب (وانتراس ذراعه) لقول عائشة رضي الله عنها في حديثه كنت الشبه
 صلى الله عليه وسلم يمسك لاني في حرمه رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام نهى عن السدل وان يغشى الرجل قفا
 الحضاري ربيعة الشيطان الاقفا
 (رشد يركبه عنهما) للمصلي عنه
 ما فيه من الجاهل المنافي للشرع
 (وسلافة في السرار له) ارض اقرار
 (مع قدرته على لبس القميص) لما
 فيه من التناوب والتكاسل وقلة
 الادب والمصنف للرجل ان يصلي
 في ثلاثة ثواب ازار وقص ومامة
 ولله راء في قهر وخمار ومعممة
 (ورد السلام بالسرقة) لانه سلام
 مهني وفي الخيرة لا بأس للمصلي
 ان يجيب المتكلم برأسه وورد الاثر
 من حاشية رضي الله عنه او لا بأس
 بان يكلم الرجل المصلي فنادته
 الملائكة وهو قائم يصلي في الحرب
 الآية (و) التبرج بلا عذر) ترك
 سنة القعود ووايس بكره خارجا
 لان من قعود النبي صلى الله عليه
 وسلم كان لتبرج وكذا عشرين
 الخطاب رضي الله عنه وهو داخل
 السابق في التقنين فصارت
 أربعة (وقص شعرة) وهو شدد
 على القفا أو الراس لانه صلى الله
 عليه وسلم مر برجل مصلي وهو
 معقوص الشعر فقال دع شعرك
 يمسكك (و) يكره (لا يجاز
 وهو شد الراس بالثوب) ارتكوب
 عمامة على رأسه (ترك وسطها
 مكشوها) وقيل ان يثبت بهامته
 فيغطى الله انه يمسك لاني صلى الله
 عليه وسلم من الاعتناء في الصلاة
 (وكف ثوبه) أي رفعه بيديه
 أو من خلفه اذا أراد السجود وقيل
 أن يجمع ثوبه وبشقه في وسطه لما
 فيه من التبرج المنافي للشرع لقوله
 صلى الله عليه وسلم أمرت أن
 أصعد على سبعة أعظام وان لا أكره
 شعرا أو ثوبا معلق عليه (و) يكره (سله)
 في حرمه رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام نهى عن السدل وان يغشى الرجل قفا

شعرا أو ثوبا معلق عليه (و) يكره (سله) في حرمه رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام نهى عن السدل وان يغشى الرجل قفا

[illegible]

تتبعها غرضه هرة (والقراءة في غير
ما لها قيام) كغمام التبراة مسألة
الركوع ويكره أن يأتي بالأذن
المشروع في الانتقالات بعد تمام
الانتقال لأن فيه خللا تركه في
موضعه ونحوه في غيره (و) يكره
(الحالة الركعة الأولى) كل شيء
من (القطوع) إلا أن يكون مرهبا
عن الشيء حتى أتته عليه ولم يأمر
بأن يقرأ من كتابه يقرأ سبع وقل
بأن يقرأ بكتاب غيره وقل هو أحق
لله الإنفاق من حيث القراءة لمحق
بالقرآن قبل قراءة الإمام أبو البهر
لا يكره أن يقرأ أسرها أهل
من أمه من (و) يكره (نظير)
الركعة (الثانية) في الركعة
(الأولى) بثلاث آيات فأكبر
لا يكره (الثالثة) لأنه جوده صلاة
نقل (في جميع الصلوات) الفرض
بأن لا يقرأ إلا الذي صلى الأصح
استحقاقه بأن يقرأ من فيه أو يقرأ
فمنه من عن النواصب (و) يكره
(نكره) أن يقرأ ركعة واحدة
من غير ركعتين ركعتين ركعتين
الركعتين من حفظ غيرهما ونحوه
لأنه من وره قال ثم حفظه ويجب
أن يقرأ ولو جوب قسمه سورة
لأنه من وره قال ثم حفظه ويجب
أن يقرأ ولو جوب قسمه سورة
لأنه من وره قال ثم حفظه ويجب
أن يقرأ ولو جوب قسمه سورة

والأصح الذي صله هادي خان حجة بورنس بكرة لاته إذ لم يدل عليه شيء من كلامه عليه السلام
القول لأنه أربعة مشوب بدفع ليس معناه (قوله فبكره التلثم) التلثم ما كان على القدم من
لثقاله ولا خام ساكن على أرنبة الأصرفي الزباني التلثم تغطية الأنف والقدم له المسلات في
البحر من تقع المدبر إذا لم يدل عليه شيء على أن يكون التبدل مرسل من كنهه كما يشاهد كثير
فيهم في أنه على منعه من تعديل أن يقسمه عند ذلك لا يوافق في عينات يكونا لثوب محفوظا من
لوقوع أولا ثم من التبدل فيه يظهر الاسم في المثال الذي يوضح على أن كذا في لثوبه
بأنه ليس معناه الآن ولا كبر في جعله على التلثم (قوله ولا كراهة السد) الخ قال
ابن أمير حاج في العدل هذا كما أنه من عدم الحدردهم التلثم كان لثوب غير تكبر ولا
كراهة مطلقا أن يمسك مع اليد عند تكبره أولا ثم يتركه مطلقا (قوله بعد عام
الاقتنا) كان يكبره كبره مثلا بعد الاحتمال إلى حد لا يركع وبه ولسم في عام
التيام السنة أن يكون ابتداء الصلاة معناه الاقتنا لا يتأخر عنه ثوبا أو رداء
المتخالف إلا شأنا في ذكره في قوله لا يركع في غيره (قوله ويكره إلى القعدة الأولى الخ)
هذا معناه أو اختار هذا التطويل (قوله في كل موضع من التطويل) أماني النسخ فله
مستمره اجتماعا فلا يفجر وكذا في غير ما غير عند محمد كذا في قتله من كبره في التهور في المعراج
وعليه التوى (قوله في من حيث التوى الخ) بالتواقل جواب عما يأتى من التوى فرض
على (قوله في المأمور بالسر) ركز قال الحيرى وقد علم أنه في قوله يركع (قوله في ثلاث آيات)
أما بعد إلا لا كراهة فيه ما هو في المأمور في أنه على التوى وسلم على العجزة المعوزة والثابتة
أما لو لم يكن إلا في ذكر كراهة الإطالة بالثلاث فلا كراهة في غير ما روي به في التوى كذا في
السيد (قوله لانه بدفع لا يتخلل) فأحاديث التلثم في فرض ركوعه (قوله في التوى ركع به
تخصيص من التوى) أما ما روي فيه من أن لا يكبره كما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كبره في قرأ
أولى الحمد والحمد لله في الأولى وفي الثانية بالثابتة والتا في ثلث ركعات على الأولى بسبع آيات وأما
إذا روي ما في زيادة مختلف بسبب التوى فكانت أسوة صارافا لثلاث آيات زيادة كثرية
مكرهات كانت طولا لا في سبع آيات زيادة بسيرة غير مكرهة أنه قالوا لطلبى وهو من
(قوله ركعته واحدة) وكذا في الركعة من كان شهر عن التوى وأما ما روي أنه صلى الله عليه وسلم
قرأ في أول المفرد ثلاث ركعات وأما في الثانية فيصلى على يسار الجوارزا لكرهه تزيينه
أما إذا لم يركع (قوله وان لم يركع) فله في الركعة التي روي أنه صلى الله عليه وسلم في ركعته
الثالثة بان أراد سر ونحوها قرأ أولا ثم ركعها بغيره فإنه لا يركع في الركعة (قوله على قصوها) أي
قصها على نفسك أي ما هو لا تنجزها (قوله بركه منسوبة) وكذا لا يتأخر في الآية مطلقا
سواء كان قد ركع أو ركع أو لم يركع في الصلاة لثوبه لا يكبره في الصلاة فله في الركعة
والجوى ونحوه عن أبي اليسر روى في البحر والدرر وغيرهما قال ومنه الفضل لا يركع معناه لا
الركعة إذا كرهها راجع الصلاة كما يركع في الصلاة فله في ركعته منسوبة (قوله في الركعة التي روي أنه صلى الله عليه وسلم في ركعته
وإسباحت التلثم) في التلثم في الركعة التي روي أنه صلى الله عليه وسلم في ركعته

(۱۵ - طحاوی) فاجبه وبقی فاسد الی الله - اح آیہ ۱۱۰: نیک رہا فی مسجد وجماعت
 من اللہ کتبہ یون لیتم بہا یہ لفظ ابوالوالیہ و الیہ و الیہ (قرآنہ و زہد و فی قرآن) قال ابن سعید
 رہ فی اللہ نہ مر قرآن المر آن من کوسانہ و سنکوس و ما شرع لہ علیہ الاطفا فی الہدیم الخلفہ ناصر اللہ - حور و اذا قرأت الاولہ
 قل آمین ذرب السامی

البقرة في الثانية لقوله صلى الله عليه وسلم خمر الناس الحال المرتحل يعني الخاتم المفتوح (و) بكرة (فصله) سورة بين سورتين قسراً في ركعتين (لما فيه من شبهة التقطيل والهمس) قال بعضهم لا يكره إذا كانت السورة طويلة كالوكان بين سورتين قصيرتان وبكره الانتقال لآية من سورتهما ولو فصل بآية والجمع بين سورتين بينهما سور أو سورة في الخلاصة لا يكره هذا في النقل (و) بكرة (شم طيب) قصد لأنه ليس من فعل الصلاة (و) يكره (ترويضه) أي جلب الروح بفتح الزيم (يشبهه أو مروحة) بكسر الهمزة وفتح الواو (مرة أو مرتين) لأنه ينشأ المشعوذون كان هذا لافلا (و) يكره (تحويل أصابع يديه أو جلبيه عن القبلة في اليهود) لقوله صلى الله عليه وسلم قلبوه من أعضائه إلى القبلة ما استطاع (و) في (غيره) أي اليهود لا فيه من زلاتهم عن الموضع المأمون (و) يكره (ترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع) ترك وضعهما على الفخذين كما بين السعد بن وقطان حال التشهد ترك وضع اليدين على اليسار حال القيام لترك السنة (و) بكرة (التشاوب) لأنه من التكامل والامتلاء من قلبه فلا يكتم ما استطاع ولو بأخذ شفته بسنة ووضع يديه على أركبتيه في القيام وسار في غيره أقوله صلى الله عليه وسلم إن الله يحب العمام وبكره التشاوب فإذا تشاب أحدكم فأبرده ما استطاع وإن يقول هاهنا فهاهنا لكم من الشيطان يغفل منه وفي رواية عليه صلى الله عليه

الاستحكام اه (قوله لا هن قصد) أما إذا قرأها هن قصد بذكره ولكن يقرؤها في الثانية أيضاً ولا يقرأ مرة واحدة قال البرزقي لأن التكرار أهون من التكرار مستنداً وسأ كافي في تحوير البصائر (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) أي فقلنا بأنه ينبغي أن يقرأ في الثانية أيضاً (قوله لا يكره) (فصله) (قوله وقال بعضهم لا يكره إذا كانت السورة طويلة) لا يكره سورة بين سورتين بغير (قوله كالوكان بينهما سورتان قصيرتان) هو الأصح كذا في القدرة المنيعة (قوله والجمع بين سورتين) أي في ركعة واحدة قلنا فيه من شبهة التقطيل والهمس (قوله لا يكره هذا في النقل) يعني القراءة متكررة وسأ والجمع كما هو منه إحصاءة الخلاصة حدث قال به ما ذكر المسائل الثلاث وهذا كله في الفرائض أما في التذكار فلا يكره اه وفيه الوكبر للركوع ثم بدله أن يقرأ في القراءة الأولى بأساً مالم يركع اه (قوله يكره شم طيب) كذا في ذلك موضع يهود يطيب أو يضع ذراعه طيبة هذا آفة في موضع اليهود يستشفة أما إذا مسكه بيده وشمه فظاهر الفساد لأن من رأى يجزم أنه في غير الصلاة وأفاد به من شرح الغيبة أنها لا تقدر بذلك أي إذا لم يكن يعمل كثير (قوله فصله) أم لا ولد قلت الائمة أنه بغير قصد خلا كذا في الشرح (قوله بكرة الهمز وفتح الواو) وأما بفتح الهمز فهو الصلاة والجمع المراءى وجمع الأول مراءى كذا نقل من المصنف (قوله أو مرتين) هذا بفتح الهمزة على أن الهمزة في الكسرة ثلاث حركات والتقليل دون ذلك وقد علمت المعتمد والدي في الخبر قائم أنها اتفدت بالمرحمة وان لم يترك بخلاف الحكم نقله رضي الدين في المحيط عن النسفي ونفسه تزوج بطرف كره لا تقدر ولو تزوج بالمرحمة فأواتفد لأن الناظر إليه ييقن أنه ليس في الصلاة اه فقد بين الفرع على ما هو الصحيح في تعريف العمل الكثير وفي الحديث من التثنية بكرة بزيادة الأنياب أو بالوضع لاخذ الحاجة بعمل قليل اه (قوله من الغيبة) انظر هل المراد من جهة هذا فلا يكره إلا إذا وجه إلى المشرق أو المغرب أو المراد أنه في كره الكسرة على اليسار أو جهاهنا خلا في (قوله ما استطاع) غافق صلى الله عليه وسلم لم ذلك لأن من الالتماس لا يمكن توجيهاً أصلاً كأنظر وأعلى الشخص واسقله (قوله لما فيه الخ) بزيادة الكسرة فتزينة كما أن قوله يعد ذلك تركه لسنة بزيادة ذلك (قوله ما القيام) الحقيقي والمسمى كالتعود كذا في مجمع الأنهر (قوله ووضع يديه على الركبتين) هذا غايه فعل أن لم يكن منعها بأخذ الشفة بالسن حتى لو غطي فبهاه متمكن من أخذ شفته كرهه من الخلاصة لأن التقطيل متكرره لا لضرورة أو أداه ليعرف في البحر وضع اليدين في سلم والحكم قيام عليه كذا في الشرح (قوله في القيام وسار في غيره) كذا في البحر ذكره العلامة النجاشي وقرره ولله عبد الله قال بعض الخلق قر ينفق أن به تمتد هذا الفيدلان اليمين عتبتها الشارح شرق واليسار لما ثبت والاشيطان خبيث فيدفع باليسار كافي الجوهر النفس الآن في تعاطية العلم باليسار حجة القيام تكسر جعل فيمن اه وعليه في غيره يغطي باليسار لعدم أهله المذكورة وفي الدعوة فاه إلى الكسرة ولما التشاوب ولو خارجاً ذكره مكن من الشيطان والانبيا محفوطون منه اه (قوله ان الله يحب العمام) أي شيب عليه لما فيه من الحمد والدعاء (قوله وبكره التشاوب) أي لا شيب عليه ويحصل أن يكون له في أنه يعاقب عليه باعتباره سببه فنه اختيارى كلاً متلاً (قوله فهاهنا لكم من الشيطان) هذا في يد الناس ههنا وهو مكرهه صريحا (قوله وفي رواية ليس سأل الخ) يؤخذ من مجموع الحديثين تحذير من رده ووضع اليد في غيره من المشايخ هل الماكتبة السابعة (قوله فهاهنا الشيطان يدخل فيه) لا مانع من حمله على حقيقة من الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم أو المراد أنه بوسوس إليه (قوله الاصلحة) كذا في موضع الزينة ما يمنع خشوعه من رآه كما يشعروا وقصد قطع النظر عن الأغيار والتوجه إلى جانب الملائكة المقام مع الأهمر وهذا يعني هو قوله فهاهنا

[illegible]

(قوله احياها بعد) كرمه المداومة (قوله مستند) أي مذكوراً فيها (قوله وهذا) أي المذكور (قوله هذا أصولاً أي متونها من غير ذكر مستند) (قوله كافتة قرآن الصبح ميسر) ظاهره أنه في الركعتين جميعاً وكذا يقال في نظائره (قوله بأنفس سورة من قرآن) هما السورةتان كانتا فيهما فإدما لا انفصلا بينهما كانا في ركعتي الصلاة إلا أنهما مطلقاً في سورة العصر والكوثر (قوله قرآن الصبح) أي في الركعتين كانتا وما وجدته في أنه أصداً في الثانية (قوله حتى جاء ذكره من رموى) أو ذكره في فأخذت الذي صلى الله عليه وسلم سقاه في ركعتي (قوله لا يقرأ في الصبح) انتهى لأنه في ركعتي الصلاة (قوله قصيد) أي الثلاثة (قوله الحاجة) هي صلاة الظهر (قوله والليل إذا عني) أي في الركعة الثانية (قوله أمرت في هذه الصلاة نسي) أي وهو الظهر (قوله نقرأت لكم) أي أنزل لكم مقداراً من القرآن فيها (قوله هذا القريب) وهو سورة الجمعة فمنافقوت (قوله كنت تقرأ في الصلاة كنت) يحتمل أنه قسمها ويحتمل أنه كرمها (قوله لعنة) أي الحناء (قوله قلت له) أي مستقماً مع السبب (وله في الصلاة المكتوبة) بهم الصلوات الخمس (قوله هذا الجلال السبعوطي) ذكره في كتابه المسمى بالنبوع (قوله ويكره تركها في صلاة) أي تركها كما ذكره في زاد مع (قوله في محل يظن الرو فيه) قال في المتن يروى شرحه ولو قدم المروى جاز تركها وقهنا أولى (قوله ولا عفتها) أي إذا ذكر من الحديث الخامس بها ومن كراهة تركها والله سبحانه وتعالى أعلم بمستغفر الله العظيم

(فصل في اتخاذ السرة) باضم هي في الأصل ما يستتره مطافئ غلب في ما ينصب قد اضم المصل قهستاني (قوله إذا ظن الخ) الأولى فعلها اطلنا لأن فيها كتب بصره على أوراها وهو جمع خاطره بطل الخيال بما أكتفى لا ينتشر وقد مناه (قوله يكتب له أن تخرز منزه) وأوجهه لأنام أحد أظواهر الأمر والمورد من غير علم المصل ما يتفهم من من صلاته ما صلى إلا أن شيء يستتره من الأمر وعن ابن مسعود أنه ليقطع نصف صلاة امرأة المور بين يديها ويصنع بالسرة غصوبة عننا وعند أحمد يطل صلاته ومثله الصلاة في الثوب المعصوب عنه (قوله لما وردنا) من الحديث

الالهى وهل انت حديث العاشية
 صلى بمهم الحاضرة رقم صوته وفرا
 والاشم رفته اوالبل اذ بعشى
 فقل له بين كعب يارسوا الله
 امرت في هذه الصلواتى ففاز
 فلا كفى اذ ان اوتى لكم
 جاءى المغرب مع من الذى صلى
 الله عليه وسلم اقرأى المغرب
 بالاهم انا كان يقرأى المغرب
 سورة الانفال كان يقرأ بمهم
 المغرب المكن كروا وسدواهن
 سميل الله آخر صلاتها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم المغرب قرأ
 فى الرعدة قالوا سبع سمربك
 الالهى وفى الثانية يقول يا
 الكافر ونقرأ فى المغرب بلبين
 والزيتون قرأى المغرب حم
 لدخان صلى المغرب قرأ القارة
 كان يقرأى صلاة المغرب عليه
 الجمعة فى أيام الكافرون وقل
 هو الله احد وكان يقرأى صلاة
 العشاء الأخيرة عليه الجمعة بسورة
 الجمعة والمفتون بها فى

[illegible]

5

(مخص دنفه) أى النار (بالاشتارة)

.....

لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى

(حیدر) (۱) ل (۲) برقع الصوت بالقراءۃ (۳) رقوط یاد علی

التصديق (ولا ترفع صوتها) بالفراة
والنسيج (لانه فتنة) فلا بطاب
منه الدرهم (ولا يقاتل) المصلى
(المار) بين يديه (وما ورد به) من
قوله صلى الله عليه وسلم اذا كان
احدكم يصلي فلا يدع أصابعه بين
يديه ولا يدرك أصابعه استطاع فأن أبى
فليقاتله انما هو شيطان لانه
(مؤول بانه كان) جواز ما قتله
في ابتداء الاسلام (والعمل)
الذي للصلاة (مباح) فيها اذ ذلك
(وقد نسخ) بما قدمناه

(فصل فيه الاكره للمصلى) من
الافعال (لا يكرهه شد الوسط)
ما فيه من صوت العورة والتشهير
للعباد حتى لو كن يصرى في قبة
غير مشدود الوسط فهو مسمى وفي
غير القبة قبل يكرهه لانه قد يسمع
أهل المكاتب (ولا يكره) (نقل)
المصلى (يسيف وضوءه اذا لم يشتغل
بمركته) وان شغلته كره في غير حالة
قتال (ولا) كره (عدم ادخال يديه
في فرجه وشقه على الخنثار) عدم
شغل البال (ولا) يكره (اتوجه
لصنف أو صنف معلق) لانها
لا يعبدان وقال تعالى ولا تأخذوا
بعضهم بأعضائهم (أو ظهر فاهه
يتحدث) في المختار عدم التشبه
بعبادة الصور وصلى ابن عمر ان
ظهر نافع (أو شمع أو صراج على
الصحن) لانه لا يشبه عبادة الجوس
(ولا يكره) (المجود على بساط
فيه تصاريح) ذي روح (لم يسجد
عليها) لاهانتها بالوطء عليها ولا
يكره قتل حية بجميع أنواعها
لذات الصلاة وأما بالانظر حشوة
الجانب فتدعى من الحية البيضاء
التي تدعى من توبة لا تم قنصت
هو الذي تدعى طاهية الجبال
لا يدعى بوايوته ولا يظهر وأنفهم من
الدهون خائف يخشى منه

جهره الاصل) المتبادر منه ان الجهر قد رفع انما يكون في الجهرية لا التسمية وهو الذي في الجهر
ووجهه أن الجهر في ثلاثة المراكز فمركزه في الجهرية لا التسمية وهو الذي في الجهرية لا التسمية
وتدفعه المؤلف في حاشية الدربان في الجهرية العلم حاصل اه أي فلا يحتاج لرفع الصوت
والخصصة انما تظهر في الامور لا في المشرع ويعلم علم هذا وقد ذكرنا في كتابنا
الدره الاخر بادة الجهر في الجهرية (قوله يظهر أصابع الخ) عبارة الجهر والارادة من لا يدعى
على بطن فيصدق بالتصديق ببطن المعنى عن ظهر البصري وهو الايسر والاقل عملا وعلى عبارة
المصنف مقلوبه من هذا الاصل أو التصديق بمقتضى اصابع اليمين على ظهر كف اليسرى
(قوله لان من التصديق) وقدة الالتمس في حقها في واحد ولو سجدت رفس في لالة سد وقد
تركا الاستدراك (قوله والتسبيح) الوارد يعني أو هو كذلك نفع (قوله لانه فتنة) قد مر ان
الفتنة انما تكون بما فيه تمطيط وتبين لا مطلق الصوت (قوله ولا يقاتل الاصل الخ) الحاصل
انه اذا قصد المرور بين يديه ان كان قريباً منه بكنه صدق منه بذكره حتى فاشار اليه أو لا يبرح
أو يسجد فان لم يبرح دفعه مرة بطاب فان لم يبرح جمع تركه ولا يقاتله وان كان بعيداً عنه ان شاء
شأراً له وان شاء سبع نقطه واذا حارب بين يديه بالاشارة كره دفعه بركه أو الصفة
الى السيرة كذا في العيني على البخاري ومروا بالسكينة ونواعد لا تأباه رقية أيضاً ولا يجوز
الشي من موضعه ما يردده واقفاً يدفعه بركه من موضعه لان مقتضى العيني لا يبرح من موضعه
يديه وانما أبجعه قدر ما يناله من موقفه ولا يمتدحى بذلك في ما يفسد صلته فان دفعه بما يحرقه
فان فلا تخم عليه باتفاق العلماء وهل يجب بدنه أو يكون هدراً فيه هذه هي المسئلة والدية عليه
في ماله كاملة وفيه على العائلة اه وفي الدرر الباقى في يجب ألغيات على مقتضى
كثيرنا وهدر عند الشافعي اه (قوله انما هو شيطان) قالوا لا يقاتل في هذه ان الشيطان هو
الذي سجد على ذلك ويجوز ان يراد بالشيطان نفس المار لان الشيطان هو المار لا تخفى من
الانفس ومن الجن (قوله مؤول بأنه الخ) وأوله الامام هو هذا المعنى وهو انما سجد على
طاهرها فغير ما عليه لعامة (قوله بما قدمناه) من قوله صلى الله عليه وسلم ان في الصلاة لعلالا
وانه سبحانه وتعالى أهم وأسمى من هذا العظيم

فصل في الاكره للمصلى (قوله من الافعال) أي والاقوال كتكرار السورة الى كذا من
من التفل (قوله في قبة أو غير مشدود الوسط) القبة كل منفرج من امام كالقنطرة وأول
من ليس به شيء من سليمان هذه الامور المراد ان يجمع طرفه عليه من عرشه ولا تكون الامور
مكتوفة اذ الملبس غير مقتضى (قوله وفي غير القبة قبل يكرهه) أشار بقوله الى هذه المسئلة
فيه من الحرج (قوله ولا يكره عدم ادخال يديه في فرجه) هو ما في الخلاصة وقدة قدمنا فيه
(قوله وشقه) أي شق الفرج كالصباح الخ (قوله معلى) فبذلك اني (قوله ولا تأخذوا الخ)
أي واذا كان السيف بين يديه كان أمكن لاخذ ما اذا احتاج اليه فلا يجب السكينة (قوله لا
ظهره عدم) أي أو قاتم (قوله يتحدث) أي سراج حيث لا يخاف منه المظلم وفيه بالظهور
الى الوجه مكرهه والكراهة على المتعدى وقيداً لتحدث ليدفعه امك احتمال عدمه لا يرى
(قوله أو شمع) قال ابن قتيبة في باب ما جاء فيه لانه انما سجد الناس أممهم الشمع بالسكون
واذا وجد قطع الميم اه من الشرح (قوله لا يشبه عبادة الجوس) لان الجوس يعبدون
الجر لا الذر المودة قاله السيد (قوله ولا يكره السجود على بساط الخ) هذا ما في الجامع الصغير
وصحة في البسائط ورج الشريعة وأطلق الكراهة في الاصل فان في التمرير نحو على الاطلاق على
ما قبله لا ترفع الخلاف ولم يطلع ما المانع من ذلك اه وتكره المكاتب على البسطة ونحوها ولو
بالحروف المعركة ولو حرفاً واحداً أقامه السيد (قوله وأما بالانظر حشوة الجبال الخ) قال السيد

2.5

1

أوصال عليه حيوان قاسية ذات (بالصل) أو بشرة مرقدة على الظلم وهو لا يصح قطع الصلاة (بثبته استصحابه) حتى يذهب الاستسقاء لأن قطع الصلاة لا يجوز إلا بضرورة وقال الطحاوي هذا في الفرض وإن كان في نافذة لم يعلم أحد ما يبدأه في الصلاة وإذا دأب الناس بأن لا يديه وإن لم يعلم بجيبه (ويجوز طمها) ولو كانت غرضاً (بضرورة) فخشى على (ما يسارى درهما) ذهب مال رجال عليه السلام حال دوت المال كذا قبل ما دونه في الأصح لا ينجس في دافق وكذا لو فارت قدرها أو غائت على ولها أو طاب منه كابر عرض الإسلام عليه (ولو) كان المذوق (أدبر) أي غير المصلى لأفع ٤٠٤ الظلم والتمس من المذوق (و) يجوز طمها المتبني (خوف) من (دق)

(أوصال عليه حيوان) أي وثب عليه (قوله وقدر على النجس) والاصح من النجس (قوله
 قال بعض الأصحاب) وجوب القطع ولو خاف خروج الوقت أخذ من صلاة إقالة (قوله
 من غير استعانة) حكمه لا يوين - حيث ذكر غيرها (قوله أنت قطع الصلاة لا يجزئ) أنه من هذا أن
 قول الأصناف ولا يجب قطع الصلاة مراد منه أنه يحرم عليه القطع (قوله لأبى مرير لا يجب)
 فأدبلا بيا من الأولى الإجابة عند العلم (قوله يجب) أي وهو (قوله) يفرض على
 ماصلي إجابة التي صلى الله عليه وسلم واختلف في بطلان حيث ذكر إذا خروا ليدوا العيني هكذا
 أو السعدي في تفسير سورة الانفال (قوله تنحش على ما يساوي درهما) الأولى حذف تنحش
 لأنه يقتضي أن الحكم غير ذلك ثم تصحق السرعة مع أنه كذلك ولا يأت بهذا لإباحة الشرح
 والسند (قوله لا يجب من لدائق) ظاهر التنبه أنه لا يباح قطع الصلاة إلا للمسلم لما حدث
 الدائق لحاقه أو قد به بعض الأفاضل وفي الأصحاح الدقيق معرب وهو سدس درهم والدرهم
 الإسلامي ستة عشر حبة خروف والدائق حبات خروف وثلاثة حبات وكسر القوت الصغ من فكتها
 اه (قوله وكذا لو فارت قدرها) لوقال المقدس لرسم ما إذا كان حافيه لأوجه الكمال أعني فان
 الظاهر من الحكم واحد أو الإضافة لادى حلاية وصرر (قوله أو فارت على ولها) أي إن
 يحصل له ألم من نحو صياح (قوله أو طلب منه كالخال) اغتايج الله ليقا في الصلاة لتعارض
 عبادتين ولا يعد بذلك راضيا ببقائه على السكر بخلاف ما إذا أخبر عن الإسلام وهو في غير
 الصلاة (قوله ونحوه) كاسد (قوله ونحوه) كيقر (قوله وهو كما إذا غاب الخ) أي لا وجوبه
 عند غلبة السقوط كل وجوب فيه ما إذا غاب الفألة الخ (قوله تنحش الولد) وتقبله في هذا
 حيث تغابله (قوله والأول بأى بنا خيرها الصلاة) أي أن لا تعذب على ظن ما ذكره فلا بأس
 بنأخيرها الصلاة (قوله وتقبل على الولد) ومثله الإجماع فلا وجه أن أوجب عليها الصلاة
 ولو بقيتم ولو بعد حرقه فضع فيه رأس المولود المنزل لأن الأم أولى بالتأخير من القابلة رغاه
 في لشرح (قوله كما أخر التي صلى الله عليه وسلم الصلاة) أي جدها قوله المشركين سخلوه عن
 أربع سنوات فتضاهن مرتبة الظهور ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء (قوله أي العائرفي نصاء)
 أو دبه ان المراد السفر والغوى ومثله فيما يظهر ليس يقبل كذلك النجم (قوله كالمنا عليه
 ادم بقدر والخال) لا تنهم إذا فاتهم القتال بالاشتغال بالصلاة لا يمكنهم من ترك الصلاة فيمكنهم
 ندرك ما فات منها (قوله قيل موسع) فأقله الطحاوي (قوله وقيل ضيق) فأقله الخواري
 ولا امرى وهذا الخلاف يجري في قضاء رمضان كافي الدور (قوله ونارك الصلاة كسلا)
 حتر به عن التركس وهو أو قدر فليس عليه شيء مما ذكر (قوله وأبى الخ) الواو عني
 أو هي الحكاية لخلاف قائم - مختلف في تفسير التي في قوله فعلا في فسوف بل قوت غلبة فقيه
 اضلال وقال الحسن هذا باطلا ويلا وقال ابن عباس شر أوفيل - أبى في جهنم الخ أفلا في الشرح
 قوله وحديث جابر (مبتدأ خبر مقوله فب - مغمته أي - مفة تارك الصلاة) (قوله ولا يفتل)

والضرب أيضا (حتى يصابوا) ويعتبر بهذه جزوه الدنياوي وأما في الآخرة
إذا مات على الإسلام عيبا بتركه أو له عذاب طويل أو أدى جهنم تشدها حتى أرا بعد ذلك عرايه بغيره يقال له العيب رأ بار ويسمى العيب
الصديد واقع أحدك لتارك الصلاة وحديث جابر فيه سقته بقوله بين رجل وبين الكفر ترك الصلاة مرة أو أكثر مرة (وكذا تارك
صوم رمضان) كما لا يضرب كذا ويجوز حتى يصوم (ولا يقتل) بمجرد ترك الصلاة والصوم مع الآخر أو بفرقتهما (إلا إذا جحد)
افتراض الصلاة أو الصوم لا سكاره ما كان معلوما من الدين الجماعي (أو استخف بأحدهما) كالأول أو الظاهر إلا فظا في نفسه نقصان بلا ضرر

وقالت الشافعية يقتل جلدًا وقالوا لا ما لم يقتل كذا قالوا لا ما لم يقتل
 ابراهيم بن عيسى كذا قالوا في الرسالة المتعلقة بالسليمانية (قوله ثم اوتوا) واما اذا كان لغز ورة
 فلا (قوله اوتوا) لا يبدل له عليه اي على الاستخفاف كما اذا كان لغز ورة ضات تيسر اوساج
 (قوله ركبوس) حين المرتد يدركه كذا كنفه بينه واهنه بهانه وقد عاقب اهله لم يستغفر
 في هذا لفظ

فيما بالوتر

(قوله ما فرغ من بيان الفرض والعلل) اي الاغنة ادى التي يكسر جاحد من رفع العمل
 اي قبيحة ينرض على لا اعتباره (قوله لا تكفونه) هو في ثلاث ركعات بتسليمة واحدة
 وقولون في الاشارة به فارق المغرب كما ذكرها وجوب قراءة الفاتحة وال سوراة الثالثة (قوله
 وروى عنه امه سنة) وهي الزاوية الثانية (قوله وروى عنه امه سنة) وهي الزاوية الاولى
 هذه يوم اقل الشيخ علم الدين والشيخ الذي يعمل فيه هو ارباع الايام من اقله على فرضه
 ثم قال لا يربط بركعتهم يومه هذا كذا في الشرح (قوله وروى عنه امه سنة) هذا التوفيق
 لمصنفهم وسام لم يوفقهم هذا التوفيق رحلوا لم يوفقهم على حديثه المصنف عليهم السلام فساد
 صلاواتهم بنزول الواجب ليس كذا فيمكن دفع الاشكال بما ذكره صاحب السكت في
 التحقيق ان الواجب فيكون واجب في قوة القرض كالوتر عند الامام حتى يمنع ذكره حتى الفجر
 كذا ذكره المشاهير واجب دون القرض في العمل فوق السنة كثبت الله الحق حتى يجرى
 الله هو يتركه ولا يمكن لا يفسد الصلاة انه وذكره السكت اذا فرضوا له في اعلى حتى الواجب
 وبه يظهر جميع آخوه وان المراد بالواجب القرض العمل في ركعتين هو لم يتركه بل هو واجب
 منتهى اقله في الاشكال واما لقولنا انما ينفذ ويرجوع الى العمل الى الذي ذكره واعلم
 ان وجوبه لا يقتض باجتماعه من اقله من اربع ركعات فيهم من يفتي رأ في وقت يومه لا يحد
 كونهم اقل من وجوبه وحديثنا لا يوجب ما يقال هل على غيره ما في النص فدل على انفس عليه
 وسلم الا ان قطع على يده على عدم وجوب الوتر لا مكان ولا لاسلام ثم وجب الوتر بعده
 (قوله واجب اعتقاد) بنا فيه ما في الخبر من قوله واعتقاد الوجوب لا يجب على المحدث في باب
 بات المراد انه يجزى عليه حكم الواجب في الاعتقاد به حيث لا اذا انكر اعتقاده لم يترك (قوله
 والامر) اي انه في المأخوذ من الحديث لا كذا كذا في الامر الذي على قوله في الاعتقاد به رسم ان
 انما زاد كم صلاة في الوتر فلهذا ما بين العشاء الى صلاة الصبح (قوله على) اي في ترك
 على الاعتقاد به رسم الوتر واجب على كل مسلم اجماعا على انه لا يمسى يبدون به وتروى فلا يفتح
 من فروع ولا على في الدلالة الا من عذر على وجوب لفظة في حديثه وانه لو اجتمع قوم من
 تركه اجمع الامام وجوبه يومه لم يصحوا في تركه كذا في الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم والامر بوجوب
 الله راحة انما هو اذ يحد على خصوص لنا فيه والسورة او هذه السورة (قوله وكنهه الخ) الحاجة
 الى النص في العشاء كره له في (قوله ثلاث ركعات) بالفتح وان وفدت (قوله
 كذا في ترتيبات) وهذا مذهب الفقهاء السبعة وروى ابن ابي شيبة يفتي بصدقه عن الحسن
 البصري قال اجمع المسلمون على ان الوتر ثلاث لا يدرى الا في آخره وروى عن ابي بكر
 وعمر بن الخطاب وروى عن عيسى بن عمر في العشاء في رايه يداينوز ركعة في العشاء
 البتة في العشاء الا في ثلاث امة وروى عن ابي بصير في رايه يداينوز ركعة في العشاء
 معهود ما هذا لا يبرر اسما حتى ان ركعة فقط وروى انه سئل عن ذلك كذا في الشرح (قوله
 وقال على شرطه ليخبره) شرط البخاري انه لا يثبت فحقن التي بينه والى ومن روى عنه

ثم اوتوا وناطق بايدي عليه فيكون
 حكمه حكم المرتد فتسكت في شبهته
 ويصحب في عقل ان آخر

(باب الوتر)

واسما لا يفرغ من بيان القرض
 العمل في شرح في انه في وهو في الفقه
 القرض خلاف التغير بالفتح والسكر
 وفي الشرح صلاة مخصوصة ومعه
 بقوله (الوتر واجب) في الاصح
 وهو احوال الامام وروى عنه
 انه سنة وروى عنها وروى عنها
 فرض وفاق المشايخ بين الروايات
 بان فرضه على روى الذي لا يترك
 را جب اعتقاد فلا يتركه رجا حده
 سئل ابل اشوية في رايه الوجوب
 قوله في اعتقاد به وسلم الوتر حتى
 ان ابو تراب في الوتر حتى لم
 بوتر ليس في الوتر حتى لم يوتر
 ناي من رواه ابو داود والحاكم
 رحمه الله والامر وكذا حتى وعلى
 الوجوب (و) كنهه (هو) اي الوتر
 (خات ركعات) بشرط فعلها
 (يتسليمة) لا ترسل الله صلى الله
 عليه وسلم كن بوتر ثلاث لا يسلم
 الا في آخره حتى الحماكم وقال
 في شرط السبطين (ويقروا)
 رجوعا الى كل ركعتيه الفاتحة
 (سورة) اسرى الله عليه السلام
 فرائد الارضية في أي بعد الفاتحة
 بسج اسم ربك الاعلى وفي الثانية
 بقول ايم الكارون وفي الثالثة
 بقول هارثة فاحد ركعتين قبل
 الركوع

107

وشرط مسلم امكان الاتي فكلمه تصفق شرط البخاري تخفق شرط مسلم ولا عكس مسلم بل قلقة البخاري قال الاراقطى لولا البخاري ما راح مسلم ولا ياجى (نوله روى حديث ما قلن) كرا اصاب السنن الاربعه وابن حبان فى صحيحه روالها كم فى مسنده وكره طردق عبد العزيز بن برنج عنها (نوله فيعمل به فى بعض الاركان) (نوله) كمال روى عام كلامه فى الاشرع وركبت قال الحسن مع شئ ورد فى قرأته صلى الله عليه وسلم فى الوزر سبع روى بانها الككارون وائل هو لافا حد بزيادة الما واذن انكرها الامام احمد وصحبت مسين ادها صرا قضا سارعا على الاخلاص الثالثة (قوله اذا قضاء) اى عند الناس بدليل بالحدود (قوله روى) متعلق بمرى قوله عنه من براء اى سواء كان فى مسجد ام فى غيره واد لم يكن احد عنده برقم وفيه ان ثلاثة ثلاث ركعات قرئت بالتهاون وقد يقال ان الجمع اشتد اذ اتى ذلك (نوله لم كره) تكبير المذ كور مروى عن على وابن عمر والبراء بن عازب وابن مسعود وروى الحسن بن الجهم عن ابي اليدين والتكبير اعلام المحدثين من الاعم والاعمى (قوله وهذا التكبير فتنه قلنا) فواحدة فترك الامام فى ثلثة لا يفتى فى قضاء ما سبقه لانه ازال ملاته ولوا ذلك المسروق اى فى ركوع الثالثة كان مدر كالفنون فلا يثبت فيما يفتى كذا فى القبح (نوله روى عنه امام) اى واثبوس فبر هو الامام وقال محمد بن سنان فى سائر فقهه ان التكبيبة واستناره لمجارى والكبرى كافى فى التبر وفيه (قوله روى ابي يوسف) في روى عنه (قوله روى عنه) سبط يديه بعد الفراغ منه ومعهم بما روى قبل تفقد ملاته اده (قوله روى عنه) اى روى عنه ابي يوسف (قوله الاجماع الخ) الدليل اخص من القموى كره لاد الاشافى رضى عنه ينزل برقم اليدين فى فتون الصبح ولا اجماع لاه (قوله روى عنه) اى الجواب فخصيص (قوله دعا رغبة) اى دال داه او كذا يقال قيا يده (قوله روى عنه) كقوله كشف عن الله ذاب انا وذنوت ربنا صرف عنه ذاب يديهم (قوله كالسخت من كنه يدفعه عن نفسه) (قوله ودعا تفرع) كان يفرق الاعم الى عبيدك الخ لابل الحنفى كمر خاطره الخائب الوجهى (قوله دعا تفرع) هذا انفسه مقابلته لاسبق من جهة فى روى عنه والاندما السر لا يخرج عن الثلاثة قبله (قوله لما قنت على الخ) روى انه قنت معاوية معاوية قنت فى محاربه (قوله انما اسكنه ربنا على عذوبا) اى انما اسكننا لم يتاى الصبح انصر على عذوتناى كما لله النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قنت الامام فى الجهر) الذى فى الجهر عن الشافى فى شرح النفاية من روى القبا اذ اتركى بالاسين اذ لقنت لانا الجهر وهو قول الثورى واحمد (قوله روى الجهر) الخ (قوله روى الجهر) وهذا هو المرافقة له روى الجهرى واما القنوت فى الصلوات كلها عنه ذلك واول لم يقل به الا الشافى مذهبنا كما صرح به الامام متوح قال الحموى وبقيبقى ان بكرت القنوت فى الركوع فى هذه الاشياء روى بكبره ولى الانبياء قنت لما هوون لاهه ساسدا قنوا زل لم يركب روى صلى الله ان فرادى وروى ركعتان رفع الطاهون والاطاهون مصيرون كان سبداكها اذ كلامها زجر حاربه اسكروا فنه قد قنت مؤل العافية منها مع انما يفتى عنها الشهاد قال صلى الله عليه لا تقنوا لقاه الله وقاسالوا الله العافية ولا يباح الدعاء على احد من المسلمين ما روى

الركوع يدعو على أحبائه من العرب رعل ود كوان وعصبة حين يقتولوا إقرارهم صبوراً رثاً - فوت
رجلا ثم كذا - طاهر عليه - م - دل على - خفه وروى ابن أبي شيبة ما قتلت على رضى الله عنه - في الصبح أنكر الخاس عليه رثاً فقال اغما
استنصره على عذره وفي الغاية أنزل بال - لم يزل ما قتلت الامام في صلاة المجر وهو قول الثوري وأحمد بن محمد رثاً في الحديث القنوت
هذه النوازل مشروعة في الصلوات كلها - فقدم قنوت النبي صلى الله عليه وسلم في الغيم

فرحى الله عنهم بعد ذلك فأسلى الله
 عليه رسول وهو مذهبنا وعليه
 المصير ورحم الله أبا محمد
 الطاهر ربه الله تعالى أنما
 لا بد من حدثنا في الخبر من غير بابت
 حال حرقتم أنفسنا وليت فلا بأس به
 فله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أي بعد ذلك كرمه كآدم (الغنون)
 ص (من الدنيا) له الزهر (وهو)
 بالخط الذي روى عن ابن مسعود
 (أن يقول اللهم) أي بآية (أنا
 نستعينك) أي نطلب منك
 الأصالة على طاعتك (ونستعينك)
 أي نطلب منك الأخذ بأمر رسولك
 (ونستغثرك) نطلب منك ستر
 عيوبنا فلا تفضنا بها (وتتوب
 إلينا) لترفع الجرح عن القلب
 وشرف القلب على ما بقي من القلب
 والأفراح منه والمأثرا لعزم على
 ذلك لعدو في المستقبل تظلم ما لا
 الله تعالى فإن نحن لم نحقق
 للأبد ص ما نحن وارء الله (وإن
 أي نعد من مستغدين بقوله لو بنا
 نالقين علينا نناقلنا أنفسنا (إن)
 وسأجابه من عندك وبلاذ كنت
 وقد جئت رسولك ثم لا وهو الآخر
 وبالقدر خبره وشرفه (وتحول) أي
 نفسه (عليك) بغيره وشرفه
 البلى (يبرأ) وثغى طيبك الخبير
 كما) أي غدتك بكل خبر مقررت
 بجميع الآلات أنصلا منك
 (أن تستغثرك) بعد ذلك بجميع
 ما نعت به من الجوارح إلى ما
 خلقت لأجله سبحانه قل الحمد
 لا لله من فناء عليك أنت كما أنت
 على نفسك (ولأنك ذكرت) أي
 لا بعدد نعمته لك الحمد ولا فضله
 إلخ بذكره لك كذا في فضل الشكر
 واسألها من ينافي كذا في فضل الشكر
 لم يشكرها كما سمعتموها بمجوده
 من حرف العتاب أي قلبي ونطرح

وَنَزَّلْنَاهُ فِي هَذِهِ السُّورَةِ وَالْأَمْلَاقِ كَرِيمٍ: ثَمَنُ رَحْمَتِهِ لَا يَكْفُرُ (الفتح).

وتزيل رتبة الكفر من هذا النذر بقوله لا اله الا انت سبحانك انى كنت (الرسالة) اى قائلون (من يعبدك) بقوله نعمتك وعبادته غيرك فلهى عنه ومن صفته بان فقره عدم انزيمه بالعباد اذ كل ذنوب الوجود شاهدة بانك الله المتفضل الفرد الميسر والمخالف لمقادير والتقى

الموجود الملهى تحقق لجهنم المحامد المطرود (الله-م اياك نعبد) هود
 لانتفاء وتخصيص لذاته بالعبادة اى
 لا نعبد الا اياك اذ قد ديم المقول
 للمصر (ولا فصل) افردت الصلاة
 بالذ كر لشرقيها بنقصها جميع
 العباد (ويعبد) تخصص من بعد
 تخصيص اذ هو اقر حلات العبد
 من الرب المعبود (وايل تسمى) وهو
 اشارة الى قوله فى الحديث حكاية
 عنه تعالى من اتى سمعيا انتبه
 هرة والمعدر فلهى فى العمل
 لمصالح ما يقر بتاثير (ولمعدر)
 نسرى فى تخصيص عبادتك بتناط
 لان المفدى معنى المصرة ولما هيبت
 الخدم - فعدة لمرهم - فى خدمة
 ساداتهم وهو بفتح النون ويعوز
 ضمها بالحاء المهملة وكسر الفاء
 وبالذ ان المهملة يقل حقد واحقد
 لتفنيه ويؤيد الد ل ذ لا لوجه
 فسدت صلاته لانه كلام جنى
 ذامنى له (ترجو) اى يوهل
 (رحمتك) اى دونه وعدادها
 وسعة عطائك با قيام خدمتك
 واعمل طاعتك وانت كريم ولا
 قنيت راجيل (وتختفى - ذابل)
 مع اجتناب امامتهم بتناخته فلا امر
 مكره فخص بين الرجا والخوف
 وهو اشارة الى المذهب الحق فون
 امن المسكر كقر لتقنوط من الرحمة
 وجمع بين الرجا والخوف لان
 شار القادر ان يرجى قوله ويخاف
 نكاته وفى الحديث لا يستمعان فى
 قلب همد مؤمن الا اعطاه الله
 ما يرجو وآمنه يخاف فلا يعمل
 علينا بالايام ورفيقك للعمل

الذى اذنت به على نفسك والكاف رائدة اى اذن لى اذنت على نفسك وهونا كيد للمصر
 المحرور على اى لا تطيق ثناء عليك كنه ذلك على نفسك اولا لى اذنت كالذى انتبه على نفسك
 اى ذماؤك المعتبر هو كذا لى اذنت به على نفسك (قوله وتزيل رتبة الكفر) اى الكفر
 لشيء بالربة اى ضرورة الحيل رطاهرا ان مشعول فخلق محذوق لى يقتضيه القظ ان صفوه
 قوله من يعبدك (قوله وربة كل ما لا يرشدك) شبه ما ذوقه به تعالى ويشتخص له حبل بفسد
 فى العنق واسناد الر بقة تخيل (قوله وتختفى عنه) عطف على قوله نفاقر (قوله بان فقرته
 عدما) الباء لاسيية (قوله المتفضل) اخص من المص لاف التتم قد ينعم له بآلة ثم عليه (قوله
 الموجود) اى وجودا كاملا وهو الواجب (قوله المستحق) اى الذى كل المص مدسفة
 (قوله والمخالف لهذا الخ) اى ننتركه ولا غلبنا ليه من جهة الاينر اما لندكاح فى قبيل
 المعاملات فليس فى تزوج لكتابية ميل الايمان هذه الجهة قال فى الاخرة اذا دخل به ودى
 الحام هل يباح للمحامد السلام ان خدمه مملوكا فى قلوبه فلا بأس به وان فعل ذلك تعظيما
 له ان كان ليعمل فانه الى الاسلام فلا بأس به وان فعل ذلك تعظيما له من غير ان ينوي شيئا
 ذكرناه كونه ذلك ركزا اذا دخل دى على مسلم فقام له ان قام طمعا فى حيله الى الاسلام فلا بأس
 وان فعل ذلك تعظيما من غير ان ينوي شيئا ما ذكرناه وقام تعظيما لفتاكره ذلك اى (قوله
 اذ قد ديم المقول للمصر) كتمه ديم الظرف فيما بعد (قوله بنقصها جميع العبادات) من
 قيام وركوع وسجود وقعود وتكبير وقراءة وتوسيع وتهليل ولا اله الا الله على الله
 عليه وسلم ودعاء للزمتين وشيوخ (قوله اذ هو اقرب الخ) اى قرب مكانة لا مكان وهذا
 يدل على ان الله تعالى ليس فى جهة (قوله من اتى سمعيا تنبه هرة) اى من اجنبى
 طاعتى قبلته بأعظم منها (قوله والمضى نحو هذا فى العمل) اى رقيس الراد قسى بسرفته لانه
 منى عنه (قوله نسرى فى تخصيص عبادتك) فاعطف من عطف الماردف (قوله بتناط)
 تخدم من التمام (قوله ولذا ذهب لخدم حدة) هو سعى اولاد لا ولد حدة لانهم كل خدم
 ن اصعرك فى الصباح (قوله ويجوز منه) فيكون من الرباى (قوله رأ حنيد لغتية)
 وبهضم جمعه لازما بخيار الصالح (قوله لانه) اى فانه وردى معة الاوراق له جناحان
 ينفذهما اى يستعين بما على السر وسرع (قوله ترجو رحمتك) اى انعمك رحمتك
 (قوله وامدادها) اى ازادها (قوله وسعة عطائك) اى عطاؤك الواسع واتخذ ذلك من
 من اسناد الرحمة ليه لى (قوله بانقيام الخ) اى مع القيام راغما قال ذلك لان الرجا تعلق
 له بمرغوب فيه مالا يخذى لاسباب والا فهو الطمع (قوله فخص بين الرجا والخوف)
 قال لغز الخى واعمل مع الزجا اى مع الله مع الخوف والرجاء اى لا تفضل تكثير الخوف مع
 الصفة تركته الرجا مع الخوف ورجاء اى اباا قسره وناجيا لغيره فمد (قوله فان
 من المذكر) اى انقلب الما من المكر طمعا اننا قلب بحيث يجزى بالانها (قوله كفسر)
 حله بهضمهم على الحق فله بعضه قال معناه انه يوصل اليه بسبب استرساله فى المعاصى قال
 تعالى فلا يمان مكر الله الا قوم الما مرون (قوله كالتقنوط من الرحمة) اى البأس منها
 او الجزم بانه من اهل العذاب فله وذى الى قلبى العمل والسكر الرحمة فله ما تقدم فى الامن
 قال تعالى انه لا يأس من روح الله الا القوم الكافرون (قوله ان يرجى قوله) اى نعمه
 ونكاته مقامه (قوله لا يمنعه من الخ) قد علمت ان الرجا لا ينفق الا مع الامسا لما لمحة

التي صلى الله عليه وسلم (والذي
 به الاختصاص) على الاصح
 بخفي (الامام) انتم هو الامام
 له كان سجد الامام الجهر في
 بلادهم استعمله كما به
 وفي القصة ما شاء من قدم عليه
 وقد اصرنا ولا فصل بعضهم ان
 الامام اقرى ولا قبل الامام الجهر
 استعملوا ولا ولا خفاء افضل (واذا
 فرغ الامام من الصلوة) وهو الامام
 اهدنا الى صراطك المستقيم (بعد
 ما قدم) من قوله اللهم اتق الله عبادك
 الصالحين (قال ابو حنيفة رحمه الله
 بنماضيه وبعد قوله) ايضا
 (وقد عجزت ان ابعثه) قبيح لا في
 لسانه الذي هو التيمم لانه يتردد
 في سجدته (الاسكن المؤمنين) على
 دعائه (والدعاء) قال ما ثقة من
 المتابعين انه لا يوقفت فيه لاولي ان
 يقرأ هذه التقدمة قبل الجلوس بين
 يديه يرضى الله عنه وما قال على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كل عتق في الجور وفي المظالم
 فهو عز وجاه لخاصكم قاله
 ابو رزق (في) وفيه
 السحر والهم اهدني فبعت هديت
 به في فيه من عادت وتولي
 فيصرون وركل فيهما طبت
 وفيه من مضيت انما في ولا
 بقى هديت واته لا يذبح وبيت
 تاوكت به البت وحسنه الرمدى
 رز ادال في به من ولا يهون

والا فهو طمع (قوله لا يمسكك) اي الاغنىاء (قوله تثابت لاسرك) حاله واهله (قوله
لا تمسرت على القاد والادانه) ما يرجو به قلبه وبطيق بلسانه من غير عمل الاركان (قوله
ذرى اليهنان) هو الكلب ذره في انعامه سرية يقول على التفصص ما لم يزل (قوله
نمتدو نقرى) معلول مؤخر من ملته وهو قوله لا نعاذل عليه بالايام ونشك ان هذا
الاختلاف دوافع قول ملته الامام الايمان (قوله تكسر الحام) قوله النور هذا هو المنهور وقال
الحزبي هكذا وبشا (قوله ونقبه بها) قاله ابن قتيبة وقهره ونهر الجوهري على انهما
(قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذا هو الاعراب واما الله في فقط بدت بهي آله حرم لم كتابه من
النسب (قوله صلبنا) معلول لقوله را اهرى لنداني (قوله هو على الله رسلم) في لواقعات
بعد ما ذكرنا خيرا ارفقيه ابى اليشا فبصلى قاله والى سحبي كل دما ان يكون فيه الصلاة على
لنى على الله عليه وسلم اللهم صل على محمد بن عبد الله فقلت ابني ذات كفة الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم في انون من الكيفية وقد شهد ما اوحى اليه النبي صلى الله عليه وسلم عن
زيد بن طارحة قال ما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كذب الصلاة على الله تعالى ما ولى على
واحد ولى الصاير قولوا انهم صل على محمد ورا لا محمد وعنه صلى الله عليه وسلم انما هو موقف
بين السما والارض لا يصح حتى يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم لا يصح الا على في اولها ولما
واوسطها واخرها ر بعد ربكس لمن المجدهنا قدح الصعير (قوله كما خذنا اقية ابو
الابن) في الهى عن ابن طمام لا ينفى اى وقد قدع وهذا الفرق وهو اذنى كفى البحر وبنت
امير حاج (قوله هو اخرج) راجع كفى الخط والخطار كفى في الجمع را هذه في هذا الاخرة
ان لا يمسكك في قرابة النور ولا يجره جدا ولا يخالف جدا حتى يفسد المقتدى ان يقرأ
خلعه وهو المختار انه (قوله قال ابو جعفر محمد بن فضال بن عيسى) من القوادى ان قدس قول
ابى يوسف صلى الله عليه وسلم لا يلاف قال السلام في شرح الحديث وينبى في يمهده الا
ما يصح فقال ابن ابي عمير ان يفرق بين الصلوات الصلوات في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله
والله) ميتة خذ به قوله تعالى طاعة الحق راجع الى منبى عن ابيه راجع (قوله لا توفيق في)
الاخذ في ان يكون له موقفان لا يحسن بما يكون به فلا يجد عوجا يقطع به لا ولا يعلم
كذا في كتابه لا يقول محمد بن ابي عمير انما هو موضع موقفين معنى غير لهم بالسياسة الخ
هذا تابانية ورجيه ابن امير حاج لما تمهم وتبركا المأثور (قوله دافدت راحى الخ) هذا
لا ينفى لمدى الا انصاره ما هو اصح منه عندنا هذا المذهب قدسوه (قوله ليس حديث)
اى صميم (قوله روى ثريا قصبت) اى انصاره صفة الرضى في قوله له بحيث يرفع بالضم (قوله
من واليت) من كنهه واليه (قوله ما كذب بعد له) اى دعاء معلى احد من العرب
(قوله من حديث حتى الاحكام) هو لا يذم به وهو ما في حديثه من قوله صلى الله عليه وسلم
قدسنا من روى ابو داود وروى عنه الثوري (قوله امدى الحديث) لمدى في القاموس
له في بعض النسخ انما هو قوله لا يذم به والى امدى روى عنه ابو داود وروى عنه

(۲۶ - طمطاری) ما دبت رزاد الخاقانی و در آنجا است رسول الله علی الی نبی و کتابی و صیغته لا فیه و فی
 المروءة نسبی الله علیه وسلم حال دعا فی نه ون الفجریة کانت فی حلقها الکبارین الحمد لله لکرم آی المناقب و هو من حدیث فی حق
 الامام م لا یحصر المنوع و هو یونان جبرج له مام دعا و دعا فادنو - الف آخره - فترت، ثم صاحب لدر و العز و البرهان
 و الصا لقی قلوه (و هذا الامام اذ) و راسه الحسن ید فی کفیه ثم لعل له ثل لحدائق الاحیاء و بیان
 ۲ فوله و یکنس الیس الخ لا یف القاموس و الصحاح فم الف بن رفیع الم کرم و فی یحیر و ا ه مع

كقوله تعالى وانك لن تهدي الى صراط مستقيم فاما قوله اقل لا تهدي من اسجيت ولا تكن اتقه هدى من مشاهدين من لئلا يبالوا انوثيق
والارشاد فطلب المؤمنين مع كونهم مهتدين بمعنى طالب التثبت عليهم الدومنى المزيدها (بعضك) لا يوجب طلب هذه الزيادة
ليست فى قدوت الحسن اللهم اهتدى (فيمن هدى) أى مع من هدىته (وما قلنا) العاقبة اسلامنا لاسقام والى سلا بارا لمن والسافاة ات
يعاقل الله من الناس ويعاقلهم منك ٢١٠ (فيمن صافيت) أى مع من صافيت (وقولنا) من تولين الذى اذا اهتديت به

بكسرهما ارشاده تهدي واهتدى وهذا الله الطريق را ليه وله اه فلم توجه بهنى الارشاد
والبيان الا ان البيان لازم الرشاد ولا لاله (قوله وانك لن تهدي) أى لن تدل (قوله انك لن تهدي)
أى لن توصل ولكن الله يهدي أى يوصل (قوله نهى من استعالم النوفيق) الاولى قد
قوله من الله لانها تفسر بالترقيق المزمع لابلصال فى قوله تعالى انك لن تهدي فانفسر به فيها
بعد (قوله فطلب المؤمنين) أى اذا علمت ان من الله النوفيق والمؤمن، وفق فطلبهم
حصوله يحصل على طلب الدوام عليه أو المزمع به ومنه اللهم اهتدى (قوله بعضك) أى بالاحسان
والإباء للبيعة (قوله والى سلا بارا) أى دنيا وأخرى ففى لفظها صفة كل خير عالة
على غير ما بها (قوله من الناس) أى مشرورهم (قوله ويسألهم منك) هذا بيان لكمة عالة
أن تكون من الجانبين (قوله وقولنا) ولاية الله تعالى الى لعبه دارادة قوية، ونأيد به
كرهه كذ فى الشرح (قوله من قويات الشىء) ويحوز أن يكون من حلت الشىء اذالم
يكرهه ويؤيده وسطة والمعنى انقطع الوساطة بينه وبين الله سبحانه وتعالى حتى يصير له
مقام مراقبة لما شاعده وهو مقام الاحسان كذا فى الشرح (قوله الزيادة من الخبر) وقيل
حلول الخبر الى فى الشىء (قوله ترقبها على المقام من السابقين) وهما مقام العاقبة ومقام
المواظبة على طلب الزيادة فيها أى فاذا عاقلنا وتوليتنا انبارك لنا فى ذلك يهدى فى المقام
كل نعمه وخير (قوله من الوقاية) فقام له أرقى صفة الواروقه ما بين كبرهين ثم الهمة
للإستعانة بها (قوله بالعناية) أى مع العناية (قوله يدعى) لا حاجة الى بيان الذى اجل
بيده ومن ذلك شروقة وحافضا (قوله انك تفنى) أى تفسد وتفتل أى تجرى اهلها
وتبدلها على حسب ما يبتغى فى العلم وانما رادنا الى انك قضيت ويكون اراجه اراذله
تسمى لغة، وشيئا (قوله فطلب موالا لك) اهدها انفسر لبقوله وقولنا كان
قوله تفتنى علة لقوله وقوله ماضيت (قوله وسلطان نهرك) أى قوة قهرك (قوله
ون الكافرين لا مولى لهم) كونه المؤمن من العناية والاطف (قوله من بن الله) القبول
مخذ فى أى مريته (قوله فهو منى وتعالى) معنى مضاف لسملة تعالى مضافا الى (قوله
من لم يحس الخ) تعقبه ليس بشرط بل يجوز ان يحرف الدعاء المحرف أن يقتصر على واحد
عاز كرا فدهم (قوله وقوله وقوله) رنا أنه الخ) قال صاحب الجرا لظاهر أن الخلاف
فى الاضمية لاى يجوز قولهم بنا الخ أفضل لشموله (قوله وانك تفنى عن بقى الخ) قال
فى الهدية دلت لسملة على جور الانتداه بالخلف يفتى شافيا كان أو غير رجاء لالتان
اختلافهم فى انه يتابعه ولا مرجع له الا قدرا اذا كان محتاطا فى موضع الاختلاف كما يجدد
نوضه ويخرج محمود وان يصحح راسه راسه من شىء أو يفره اذ اجب وان
لا يطمع وتره بسلام على الصحيح ون يرب بينا فواقتدوا الجامع لهدى الامور أن لا يكتفى منه
ما يفسد صلاته بناء على ان المعتزلى المعتزلى وهو الصحيح الذى عليه لا يكتفى من أى
لاما وعيه المتدوانى وجماعة وقال فى النهاية لا قيس وعليه يجمع الا قدرا لم يخطئه
وغيره وظاهر الخبر قىما ذار أى من اسامه ما يفسد اصله فذلك لا سامر ونا لتهدى وقد شرح

وتنظر فيه بالمصلحة كما ينظر الولي
فى حال اليتيم لانه سبحانه ينظر فى
أموره وقوله بالعناية (فيمن
قوات) أى مع من قويات أمره من
صادك المقربين (بارك لنا فيما
أعطيت) انبركة لزيادة من الخير
فطلبت ترقيا على المقامين السابقين
ثم رجع الى مقام الحشية والجلال
فقال (وقولنا) من اولاة وهى المعط
بالعناية بدفع شر ما قضيت
لأنك اذا ابتليت تقضى بها
شئت وانما تقضى عيبك لئلا
الملك الواحد لا يملك لك فى
الملك فطلب موالا لك (انه لا يذل
من واليت) اعزتك وسلطان نهرك
(ولا يعزم) صادق ذلك بان الله
مولى الذين آمنوا والكافرين
لا مولى لهم ومن يفتخ به من
مكرم (فتركت) قد است وفتحت
قوى صفة خاصة لا تتعمل فاته
(ربنا) أى يا سيدى وسادى
ومعبودى ومصلحى وبارئى
تبارك الله تعالى شانه فى قدرته
وحكمته فهو معنى (وقوله اليت)
ووجه تقديم قدارات الاختصاص
به سبحانه (وصلى الله على) انى
(سبح محمد وآله وصحبه وسلم)
لما رويها (وه لم يحس) دعاء
(انعمون) لانه قد قبل اعفاه
بوتيت رحمه الله تعالى يقول
(اللهم اغفر) ويكرها (ذات
مرات) ويقول اربى آتائى
الديانة وفى آخره رنة وقنا

هذا انما قال فى اجنبى وهو اختيارنا (او) يقول
باب باب (ربنا) فلهذا كرهه اصدار شفهية فلهذا نقول لاختاره (او ذا افدى عن وقت فى القبر) كشافى (قام معنى) حال
افدى عنه كذا فى القبر فوبى بعتة فى قيامه ولكن عندهما بقوم ما كذا اولى يوجب بعتة بقره مع لانه تبسح الامام والتقذوف
بجود فيه فصار كبريات هدى

والقنوت الى الترتيد المصروع (ربحه ليدية في جنبيه) لانه ذكر ليس مستحوا (واذا نسي القنوت في) ثالثة (التوروت تذكره في الركوع قد) في (الرقعة منه) أي من الركوع (لا يفتن) أي على الصحيح لاني ال كرج الذي قد ذكر فيه ، ولما بعد القنوت منه وبسبحه للهور (لو قنت بعد رفع رأس من الركوع لا يبدد الى كوع وبسبحه لله) ولما القنوت من سجدة الامام (ي) وأستخبر الواجب (ولو ركع الامام قبل فراغ القنوت من ركعة) لانه لقنوتاً وبني ثمره منسوبة في قنوت الركوع (مع الامام) (تأبى اسماء) لات اختلفة بذلك فيكون واجب المتابعة فتكونه أولى وان اختلفت في الركعة بين المتابعين الواجبين (ولو ترك) ٢١١ الامام القنوت وأبى به ما فتح أمكنه

مشاركة الاحكام الى ركوع) لمعه
بمنها واجبت بحسب الامكان
(وان حكت لا) يكتنه المشاركة
(ناجده) لان متابعته اولى (ولو
أدركه لا) لم يركع لثلاثين
التركان (دركا لثلاثون) - (كلا فلا
بأنه قبيل سيقبه) كالوقت
المسبوق معه في الثالثة فهو انه
لا يقنه مرة أخرى في مائة فيه لانه
غير ترك ركوع وعن أبي الفضل
تسوية بالثالث ويأتى في مجرود
الـ هو (ويزعمه) استحبابا
انه مضى فقط (عليه اجماع
لم يمان لانه عمل من وجه الحداثة
في العمل في غير الركوع وما رفته
فلا حياء لتركها في تركها راج
رمضان ومن شمس الاثني عشر
فيما كان في سبيل التذاهي أما
لوقتى واحد بواحد وأثنان
جاء فلا يكره والاقدرى ثلاثة
جاءوا فطلب به وان اقتدى
أربعين واحد كره فذاك (وملأه)
أى لوز (مع الجماعة من رمضان
أفضل من اد ثمة غيرها آخر الليل
في اعتبار رضى خان قال) فهى
تلك رضى انه (هو الصحيح) لانه لما
جرت الجماعة كانت أفضل لان
يكره على الله عنه كان يؤمنه
تر (صحيح غيره) أى غيره على خلاف
الخلافه) قال في انشائه بعد

[illegible]

لعمدة مطابق الطريقة مرضية
أوغبر مرضية وفي الشريعة
الطريقة المسلوكة في الدين من
غير اقتراض ولا وجوب وفل
الاعاضى أوز يدرجه الله النوافل
شمرت بطريقه صان ~~مستحسن~~ في
العرض لان العبد وان علم رقبته
لا يخلو من تقصير قول قاضى خان
المنة قبل المكتوبة شمرت لمطم
طمع الشيطان فيه يقول لم
يطعن في ترك ما لم يكتب عليه
فكيف يطعن في ترك ما كتب
عليه والمنة عند يومه كدوين
المؤكدة به (سنة مؤكدة)
منه زكاة قبل صلاة (مجر)
وهي اقوى السنن حتى روى
الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لوصلاها فاعدا من غير عذر
لا يجوز وروى المرغيناني عن أبي
حنيفة رحمه الله نما واجبة وقول
صلى الله عليه وسلم لا تسعوها
وان طردتكم لحيل وقصاصي ته
عليه وسلم رعتا تغير احب الى
من الدنيا وما فيها وفي نهج حرم
الدين وما فيها ثم ختم في الفصل
بعد ركعتي سنة بغير قول لخواني
ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر
ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل
الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي
قبل العشاء وقيل التي بعد
العشاء والتي قبل الظهر وبعد
وبعد المغرب كل يوم وقيل التي
قبل الظهر كذا قال الحسن وهو
الصحيح وقد ابتداء في المبسوط بها
(و) منها (ركعتان بعد العشاء)
وينسب اليه ثم ايجار كعتين
فتصبر بها (و) منها ركعتان
(بعد المغرب) وينسب اليه يطيل
المرقة في سنة المغرب . نه صلى
الله عليه وسلم

(قوله ولا مستون من العباد) هذا ينافي قوله ان كل سنة نافلة فلهذا ظهر في اطلاقها
وجواب بان لكل اطلاقين الاول ما قبل الفرض والواجب الثاني ما تبع به الشخص من غير
أمره خاص فاشارة ولاواخرا لهما (اوله والمنة الخ) الاول ما قبله في الشرح حيث ان
لكلام على السنة عند قوله سن الخ (قوله أو غير مرضية) منه ومن سن سنة سببته فلهذا رزها
ووز من عمل بها اليوم القيامة (قوله وفي الشريعة الطريقة الخ) تقدم الكلام عليها مستوفى
في الطهارة (قوله شمرت بطريقه صان) يمكن حمله على الجدية فلا نافي سابه . بدأ وانما ذكر
لجبر القصاص ولو كانت متقدمة ويحل عليه ما في الحديث الصحيح اول ما يحاسب به العبد يوم
القيامة من عمله سلاته فان كان قد فعل ما لم يوجب له من غير انفسه فبخطاب واجمع وخبروات
افتقن من قريضة شربا قال الرب سبحانه رة على ان قاروا هل لعبدي من تطهر فكم يكمل به
ما اتقن من قريضة ثم يكون سائر عمله على ذلك (قوله عكس في الفرض) أي وقع فيه
(قوله لان العبد الخ) قال تعالى وما ندرنا الله حق قوله قالنا الله يدنا يا الى ما في المستن
وهذا بالنسبة لغيره لا لغيره عليه . م السلام فان التوافل في جاذبه زيادة الدربان لم يوجب
غيره بغير حمل . الخ في سلاته لا لغيره عليه السلام (قوله عكس في الشرح) لا لغيره
منها لانه على هذا الحل لا يكون اس . ث . فحصل (قوله وهي قوى السنن) لكثرة ما ورد
فيها من الرعيات (قوله انما واجبة) آجها وعلى انها لا تقع فاعدا من غير عذر كالحلاسة
ويحتمل على جاحدها انكم كما في الضمن وتقتضي ذات تن مع لعمري دونه غير ما لا يصح
ان تصاب بمطابق الشبهة وفي مسلم عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي
التحريك يا أيها الكافرون وقول هو الله واحد وفي سنة الاسام احمد بن هب اس في الاول بخاتمة
لبقرة وفي الثانية قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة تتسبب فيها السورون وهذه الآيات
على سبيل المناوأة يا ما وسعوس الخز لي أن يقرأ في الأولى ثم يقرأ في الثانية ثم يركب
قوله ن ذلك يرد شهر اليوم كذا في ان غير حاج لكثرة لم يرد في السنة كما في مقامه هذا لصحاحي
و ما في سنة فجر أدواها في أول الوقت مع التصفير قبل يفضل الاسعار في لبنانية من
المبسوط بكرة . لكلام بعد نشاف الخ لا نأخذ بها ساعة تدها ملائكة الليل ولا ملائكة النهار كما
جاء في قوله ان قرآن النجركن مشهودا باللائحة في أميت هدم الا على غير ذلك حكاية الاجماع
هي أم لا تصل من قعود نظركم الجمع عليه انما هو كذا هادرا لعمدة جوازها من قعود كما باقي
في الشرح (قوله وان طردتكم لحيل) المقصود بالحيل على الله هل لا حيلة له في رد عن طرد الحيل
ببإباح لعدم تمكن (قوله احب الى من الدنيا وما فيها) باعتبار ما يترب على فعلها من الاثواب
(قوله ثم ختم في الفضل) هي من المؤكدات والمستحبات (قوله قال لخواني ركعتا المغرب)
فنه صلى الله عليه وسلم لم يدعهما سنة فركعتا كذا في الشرح (قوله ثم التي بعد الظهر) لانها
سنة متفق عليها بخلاف التي قبلها . الله في انها لم تصل بين ان ذان والاقامة كذا في الشرح
وقوله وهو لا يصح كذا في السنة في لدية لاعتنا بقرائنها في الصلاة بالبحر . ما ورد فيها وعنده
هو قوله صلى الله عليه وسلم من ترك ركعتي الفجر لم يزل الله يفتنه حتى يتركها . وكذا ذكره شيخنا
علامه فوج (قوله وقد ابتداء) أي لاسام محمد في المبسوط بها وهو لا يوجب على افضلها لان
فظهر قول صلا في الوجود وقوله وينسب اليه ثم اليها ركعتين (وهو بخبر ان شاء جعلها
بسلام واحد وان شاء جعلها بسلامين ولا يوجب ذلك لانه ياتي الكلام على ذلك قريبا (قوله
ومنها ركعتان بعد المغرب) في شرح الوفاية لشيخنا زاده ما نصه قال صلى الله عليه وسلم اصل
الصلاة عند الله المغرب لم يحضها من مساورون . فمقيم فمجاها صلاته لال وختم ما حلا في النهار حتى
صلى المغرب وبسبب هذه ركعتين بني الله لغيره من صلى بعد ما هو بركعتان فظهر

كانه يفرغ في الارض منها ثم تحل في الثانية برك الذي يقد الله له ان لا يجوز من انفسه في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من حل بعد الحرب ركعتين قبل ان يتطوع مع اهل بيته في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في الركعة الثانية بالمحذور قل هو الله احد خرج من ذنوبه كما يخرج الدابة من سجنها (و) منها ركعتان (بعد ما شاهدوا مع ذوق الظاهر) انزل الله على رسوله من ربه الاربعين قبل ان يفرغ من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى من قبل الظهر فربما اذا انزلت الشمس قد شاهدوا ابو مبالا نصارى من ذلك فقال ان احواب السوء قد عصى الله في هذه اما هذه احياء من صلى في تلك الساعة خبر قلت انه كل من قرأ فاتحة الكتاب في بيته من صلاة في صلاة ولا صلاة صلى الله عليه وسلم في كل يوم ثلثي عشرة ركعة تطوعا من غير الفريضة لا في بيته ولا في الجبل من راحته لم يزد الله في انوار بركاته في الظهور ركعتين بعد ما ور كعتين بعد المغرب ركعتين بعد العشاء ركعتين قبل صلاة الفجر (في الجمعة) لا ن

الجمعة اربع ركعات يصل في ثلثي منها من (و) منها ركعتان (في الجمعة) لا ن في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كان يصل بعد الجمعة اربع ركعات في الركعات بصل في آخره من تلك الركعات في الركعات فذلك (في الجمعة) تطوعا من غير الفريضة لا في بيته ولا في الجبل من راحته لم يزد الله في انوار بركاته في الظهور ركعتين بعد ما ور كعتين بعد المغرب ركعتين بعد العشاء ركعتين قبل صلاة الفجر (في الجمعة) لا ن

فدوب بشرين او قال اربع ركعات (قوله كان بشرين في الركعة من حاله) يعني احيانا كافي شرح المشكاة (قوله من سجد) في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى من قبل الظهر فربما اذا انزلت الشمس قد شاهدوا ابو مبالا نصارى من ذلك فقال ان احواب السوء قد عصى الله في هذه اما هذه احياء من صلى في تلك الساعة خبر قلت انه كل من قرأ فاتحة الكتاب في بيته من صلاة في صلاة ولا صلاة صلى الله عليه وسلم في كل يوم ثلثي عشرة ركعة تطوعا من غير الفريضة لا في بيته ولا في الجبل من راحته لم يزد الله في انوار بركاته في الظهور ركعتين بعد ما ور كعتين بعد المغرب ركعتين بعد العشاء ركعتين قبل صلاة الفجر (في الجمعة) لا ن

اربع (في الجمعة) لا ن في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى من قبل الظهر فربما اذا انزلت الشمس قد شاهدوا ابو مبالا نصارى من ذلك فقال ان احواب السوء قد عصى الله في هذه اما هذه احياء من صلى في تلك الساعة خبر قلت انه كل من قرأ فاتحة الكتاب في بيته من صلاة في صلاة ولا صلاة صلى الله عليه وسلم في كل يوم ثلثي عشرة ركعة تطوعا من غير الفريضة لا في بيته ولا في الجبل من راحته لم يزد الله في انوار بركاته في الظهور ركعتين بعد ما ور كعتين بعد المغرب ركعتين بعد العشاء ركعتين قبل صلاة الفجر (في الجمعة) لا ن

خبره بما اذنوب خسين سنة ومن ههنا بن يامر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ستر كعبته
 هفت ذنوبه وان كانت مشى زيدا جهر ولم يقد فيه بكونه اقبل التكلم في المجلس الامت بملات تسليمات و ذكر القنوي في
 بتسليمته في الدور بتسليمته واحدة وقد عطفنا المذنبات على الموقد كافي السكت و غـ مـ من المنعرات و طاهر العارة فنكون
 الست في المغرب في ركعتين المؤكدين وكذا في الاربع بعد الظهر وتقبل بها في الدار بة انه عليها السلام قال من حافظ على اربع
 ركعات قبل الظهر واربع بعد حرمه الله على النار ومثله في الاختيار (و يفتصر) المتن في (في الجوس والاول من) السنة (الباية
 المؤكدة) وهي التي قبل الظهر والجمعة بعدها (على) قراءة (الشهد) فيقف على قوله را شهد محمد ورسوله وانا تشهد في
 الآخر صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ٤١٤ (ر) اذا قم للشفع الثاني من اربعه المؤكدة (لا تأني في) ابتداء (الثالثة بعدها

الاستفتاح) كافي في فتح القدير
 وهو الاصح كافي شرح المنية لانها
 لنا كدها اشبهت العرائس فلا
 تبطل شفعتها ولا خيار المحيرة ولا
 يلزمه كمال المهر بالانتقال في الشفع
 التي فيها عدم صحة الخلوة بدخولها
 في اشعة نور ثم تتم الاربع كافي
 صلاة ظهر بخلاف ربهيات
 المندوبة فيستفتح ويعود ويصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم في
 ابتداء كل شفع منها قال في شرح
 المنية مسألة الاستفتاح وهو
 ليست مرويعة من المتقدمين من الامامة
 وانما هي اختيار بعض المتأخرين
 (واذا صلى نافلة ركعتين)
 كاربعة فاقبها وليجنس الا في
 آخرها) في قياس فساد ما هو به
 قال زفر وهو رواية عن محمد بن
 الاسود ان لا تفرد وهو قوله (صح)
 نقله (صحة ما لا يماثل ما صارت صلاة
 واحدة) لان الظهور كشرع
 ركعتين شرع زبعا ايضا (وفيها)
 الفرض الجوس آخرها) لانها
 صارت من ذوات الاربع ويجب
 ترك العودة على الركعتين سابعا
 بالجهود ويجب العودة به بتكرار
 بعد القيام ما لم يجد كافي في فتح
 وروى عنه صلى الله عليه وسلم

شهر ولا شلت ان قيام نصف ابله اقل من ذلك ربحك ان يجاب بانه يكتب له قيام نصف ليلة فزيادة
 على ثواب مدرك ليلة القدر اوان المشي لا يعطى حكم المشي من كل وجه لا قوله غفر له بها
 ذنوب خسين سنة) حمله اكثر العلماء على المغائر والمطوقين فعضدهم كالحج (قوله ولم يقيد
 فيه بكونه اقبل التكلم) واما ان يعمل المطلق على التمسك بالحداد فافادتنا ويقال انا لنفسي
 للكل لا تفصيل أصل الموهوبه (قوله وفي التنجيس الخ) الظاهر ان هذا اربع على قوله ما
 وما بعد اربع على قول الامام من استلانهم فيه لا ولا فضلي من الاقليل و ذكر شرح
 لمشكاة في فصل المندوبة عن المؤكدة بالتسليم (قوله وفي الدور بتسليمه) وهو ادم وأشق
 ولا اشتارة الكل در (قوله وقيل بم) ظاهر لا حديث واختاره الحق في القمع واس ظهروا
 الحاشي (قوله فيقف على قوله و شهد محمد ورسوله) واختلف في حروب محمد في
 السجود عن من زاد على الشفعة كافي لدور لم يذكر كافي الشرح (قوله فلا تبطل شفعتها)
 فهو على شفعتها اذا طلب الاخذ في الشفعة على فور حروب من الامانة كره السيد (قوله ولا
 السيد (قوله فيستفتح) ويلزمه كمال المهر بالقيام الى الله فمع الثاني وتسقط شفعتها ولا ينبغي
 هو خيارها ام سيد قل ويترك العودة على رأس الثانية لا ينبغي و في الثالثة ام
 اقوله وفي الاستحسان الخ) نظول من غير عمد ولا ربح الا في صاع على حاشي المصنف (قوله
 فتم صلات من ذوات الاربع الخ) هذا انما الكلام في انما يجب يتحاهم الله اختلاف
 قولهم تصب شفع واحد ولا ينافيه ما ذكره ابن امير حاج في بحث انما اربع اوصلي الكل
 وسلام واحد ولم يقد في آخرها اختلاف فيه المشايخ والشيخ انه يجزئ عن قسامة واحدة كما لو
 صلى رابعة بتسليمه واحدة لم يقد على رأس ال ركعتين على حاشي المصنف اهلا في التراجع
 خاصة لسكونه في ركعتين على هذه المخصوصة فلا تؤدى به فيهما فافادتنا انما تنوب من ركعتين من
 نزاد في وان كانت تصب له عشرين فله فندر (قوله وصحتم الفساق في الحلاصة) لان
 القعدة المنروعة قد تركها والى فعلها لم تسكن في محلها اتم يجب عليه قضاء ركعتين لا يشرع
 في شفع ذوات ثم فدر بترك العودة لاجزءه بالذلة لثبتي مطاقتهم كانت أوسهوا ان
 ابتداء في الفاسد لا يلزمه شيئا ربحا في الشرح (قوله وكذا في زيادة على اربع بتسليمه في
 من التراجع) باتفاق زويت لا يلزمه شيئا صلى الله عليه وسلم لم زاد على ذلك ولولا الكراهة لزيد
 تعليل للبر زكذ قوا و قد يفيد انهم اخرجوا ام سيد هذا الخبر (قوله وعلى ثمان ليلا)
 تعرب ثمان اعراب فاض وقد تفهر على الحركت (قوله لما في صحيح البخاري الخ) هذا

صلى تسع ركعات لم يجز لافي ثمانية ثم تضر فعلى التسعة ولم يقد الا على الثالثة وسلم اختل في صحتها صحيح
 الفساد في الخلاصة (وكرر الزيد وتغنى اربع تسليمات في) نزل (انما هو) زيدا زعي ثمان لا بتسليمه واحدة لانها صلى الله عليه وسلم لم
 يزدها وهو هذا خبير ثم لما في في المعراج ولم يصح انه يذكر له فيه من وصل العباد تركه الصحيح انه رضى هدم كراهة الزيادة
 عليها في صحيح بخري عن عتبة رضى الله عنه في درس في الله عليه وسلم يصح باقيل فله شرة ركعة ثم يهني اذا اجمع انه جاء بالصحيح
 ركعتين شيعتين فتبقى عشر ملا في راحلات وتر كافي برها (ولا فضل فيها) اي السبل والتهار (رباعه ندأ في حنيفة) رحمة الله
 نزل لان النبي صلى الله عليه وسلم كن يصلي باقيل اربع ركعات لا تأني عن حسن وطا واهن ثم يهني اربع لانها من حسن وطا واهن

فقرها (بفتح) تباعله حديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام صلاة الليل مثنى مثنى (ورحلة الليل) خصوصا في اثنتي عشرة منه (أفضل من صلاة النهار) لأنه يشق على النفس وقال تعالى تجاوى جنتهم عن الفصاح (وطول القيام) في الصلاة لا وزاد (أحب من كثرة السجود) لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام ولأن القراءة في ركوع والسجود يكثر التسبيح والقراءة أفضل منه وتصل في الخشوع بعد خلافه وهو أن كثرة الركوع والاعتناء أفضل وتصل أربعين سنة رحمه الله تعالى فثبت إذا كان له راحة من الليل قراءة من القرآن فلا يقل أن يكثرها في ركعاته ولا في طول القيام أفضل لأن القيام في الليل لا يخلو ويضم إليه زاهد في ركوع والسجود

[illegible]

دعوه مستجاب لهم
 فتح يا ايوب رحمتي وهدى
 الى صراط مستقيم
 (الفرقان: ٢٢)

[illegible]

وأبى له الفدر تكهرو فون العدر
 ولا تمأه وفي الامراق والامال
 والافناء والافناء والافناء
 والادلا لولا لاداء والامانة ومعد
 الحامر وقها يسبح انه تعالى الحبر
 مصاهر من ليل لا يرد قيت
 الكا ايلة البصير اول ليله من
 رحن بوليلة النصف من شعبان
 ولبنا الاعد بن وقال صلى الله عليه
 وسلم انك كنت ليلة النصف من
 شعبان ترحموا ايتها وسوموا
 تمها فان الله تعالى يقول
 لقربا النص الالما فيقول
 الاستغفر فغفر له الا مترك
 فافترقه حتى يطعم القبر وقال
 صلى الله عليه وسلم من احيا
 الله في قبره وجعله ليلة
 التوبة ليلة مرة وليلة اخرى
 حيا لله المم وليلة النصف من
 شعبان وفات صلى الله عليه وسلم
 من تمام ليلة النصف من شعبان
 ولباني الحين لم ين قلب يوم توت
 القلوب يومه في التمام ان يكون
 مستغلا نظم الله ليطاعة رقبه
 وباهته تقرأ ويسمع القرآن
 والحديث ارجع ارجع الى
 النبي صلى الله عليه وسلم وعن
 من ميا به لانا لثا يهاه
 والترم على صلاة الصبح جماعة
 كمال حيا القلي الهيد بن وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم جماعة كذا

[illegible][illegible]

ملاحظہ فرمادے کہ اس قول الا وذاہی امام اہل

ذلك لما بالي أو غيرهما من الرضا عن الكراهة وإن كان لا يخرج عنها إلا بالجماعة بشرط أن
يكون الإمام غير نازل طحا أو لا يصح لعدم صحة اقتداء الله ذر بالناذر وبداخله في ذلك الصلاة
التسبيح أو قبل يلزم على ما سبق من أن النذر وجدها المتدعي لا من الإمام بناء القوي على
الضعيف قلت بناء القوي على الضعيف أغا يمنع حيث كانت القوة ثابتة أما إذا لم تكن كذلك
ولا لتمام مرضت بالنذر ومن هذا قال الحلبي النذر كالفضل وأعلم أن هذا لا ينافي نفسها عشر رتبة
بصفة الأفراد والاقتداء فيها صحيح مع الكراهة حيث كان على النذر أي أفاده السبب وانه سبحانه
وتم على أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في صلاة النفل جالسا) (قوله يجوز النفل ناعدا) مطلقا من غير كراهة كما في جميع
 الانهر (قوله لما قبل وجوبها) قال في التلخيص واجهوا على ان ركني القبر من غير عذر فاعدا
 لا يجوز كذا روى الحسن عن الامام اه ولا يخفى ما في حكاية الاجماع على ذلك وليس الاجماع
 الاعلى قاضيا كذا في الشرح وما في قوله ما قيل من حكمة (قوله على الصحيح) بقيد ان القول
 يحتمل اقبام في سنة القبر وفي التراويح غير مرجح وليس كذلك اذ قد اوردوا السند (قوله بعد الوتر) أي
 غير الوتر لان المقصود ان يستدل على حوازل النفل فاعدا او يحتمل ان يشار الى ما كان يفعله
 صلى الله عليه وسلم من صلاة ركعتين بعد الوتر لبيان الجواز لا انه لا يتجمل في معنى (قوله ولو لم
 يستوف ثلثا) بان قوله قياما تنال به فيه ركعتيه وركع رقا ما اذا وضع ركعتيه على الارض ونهض
 نصه الاعلى فالظاهر انه لا مانع من الجواز (قوله ولكن له نصف اجر القائم) ويستثنى منه
 صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم كما روي عنه صلى الله عليه وسلم فان اجر صلاة فاعدا كاجر
 صلاة قائما فهو من خصوصياته (قوله ومن صلى ثلثا لله نصف اجر القائم) صرح في الجهر
 المشارق بنفي حوازه ثلثا فقال ورد في بعض رواياته ومن صلى ثلثا أي مضطجعا لله نصف اجر
 فاعدا ولا يمكن حمله على النفل مع القدرة اذ لا يصح مضطجعا حالهم لان حكمه بتذوق ذوقه الى واقعة
 تنهي عنهم المؤبد من كلام تقوم ان في ذلك خلافا كما هو عند الشافعية ولو كان في ذلك
 علم في فقهاء اه (قوله فصل في صلاة النفل جالسا) أي مضطجعا اوردته لبيان فاعدا (قوله لا بد
 جهد النفل) أي اجتهاد النفل يعني انه ليس في وسعه فيروا الجهد يعني الجهد (قوله على الصلاة
 فاعدا) أي الذي يركع ويسجد في الموضع الذي تقدم الكلام عليه (قوله قلت بل هو ان في الخ) هو
 ظاهر لان صلاة بلاء افضل رتبة من صلاة التلخيص في العمل لو ذا كانت به قلت ان العمل فيها افضل
 من صلاة التلخيص صلاة فاعدا بعدد وهي أكثر عملا افضل منها بالاول (قوله وثبت المرحوم غير من
 عمله) هذا لما يظهر اذا خطر بباله ان كان مضطجعا لا اذا كان قائما وانما كان خير البعده ان
 الزيادة (قوله وقد كالتشهد) فيه اشارة الى انه لا يضمن سجدة على يساره فصح انه ليس صرح
 في كتاب سياسة الدنيا ولدين ما يوضع واليه يشير قوله ان التلخيص كالتلخيص اه من السبب
 (قوله في المختار) هو حديث روايت ثلاثين سجدة في النفل فاعدا في الانهر ولا مشكك في
 جواز التلخيص أي حاله وانما الاختلاف في تعيين ما هو افضل اه (قوله وان كان ذكر شيعي
 لا سلام) هذه رواية ثابتة عن الامام واما اخذني يوسف وعن الامام انه يترويع بها
 اخذ محمد كفي مجمع الانهر هذا ايراد ركن يعني في الرواية ثبوت الاختيار بين القبر وبين رجله البصري
 وجس عليه ليعرف ان الله عليه كذا في ابن أمير حاج وهذا الخلاف في غير حال التشهد أما في
 زنه محاسن كما في المتن فاعدا لا يجامع سواها فقط لعدم اجماع الامام اه غير (قوله لفرجه)

الصلاة على الدابة) وصلاة
 المضي (يجوز لنقل) انما
 به به تشمل السنين او كعدة
 وغيره. فتصح اذا صلاها (قاعدة)
 مع القدرة على القيام) وقد حكى
 فيه اجماع العلماء وصل غير المتعمد
 يقال الاسنة العجرا قبل يوحى بها
 وقوة تاكدها والا التراجع على
 غير الصحيح. ان الاصح جوازها
 قاعدا من غير عذر ولا يستثنى من
 جواز النهل جالسا بلا عذر شي على
 الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم
 كان يصلي بعد الوتر قاعدا ومن
 يحس في عامة صلاته ببل تخفيفها
 وقد روي عن عائشة رضي الله عنها
 فلما اراد ان يركع قام فقرأ آيات
 ثم ركع وسجد وهذا في القعود وقال
 في معراج الدراية وهو المستحب في
 كل طوطع يصله. قاعدة ما وافقة
 للسنة ولولم يقرأ حين استوى قاعدا
 وركع وسجد اجزاء ولم يوقفا
 وركع لا تجزئ لانه لا يكون ركوعا
 قاعدا ولا ركوعا قاعدا كفي
 التجنيس (السكركه) اي للمسلم
 جالسا (نصف اجر قائم) لقوله صلى
 الله عليه وسلم من صلى قاعدا هو افضل
 ومن صلى قائما فله نصف اجر القائم
 (الا) أي. قالوا هذا في حق العادر
 اما العجز (من عذر) وصلاة
 بالايه افضل من صلاة القائم
 اذا كان الساجد منه جهدا لم يقبل
 والاجماع منه عقد على صلاة
 القاعد بعذر مساوية لصلاة القائم
 في الاجزاء في الدراية قلت بل هو
 ارق منه لانه ايضا سجد المقل وزنة

المرء خير من عملا (ويقعد) المنقول بنسبنا (كاشهد) اذ لم يكن به عذر فيه فترش رجلا اليسرى (القامة بي)
ويجاس عليه او خصب عنه (في محار) وعيه عنوى ولسان كرشع الاسلام الافضل له امنية هدف موضع القيام مكتبة لان طامة
صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر عمره كان محتما في النفل ولا يحتبى أكثر توجهه الاضغاطه القليلة لتوجه

عزيمته بخبره بعد ذلك كان له الإيعاء بملا كبر خاصة ويهذيفرى بن جوارز شاه وهدم تلك الموضع بالرفع هو السجود وكان مؤميا
 لان احرام المريض لم يتناول طعاما لم يقوته عليهم ماقلا (لا يجوز له البناء بعد ركوبه) على ما عفى من ماله لا لانه لا يراه ظاهر الرواية
 منهم لان افتتاحه على الارض استلزم جميع الشروط وفي الركوب يقوت شرط الاستعانة به واقتاد المكان وهو السجود بغيره كرفع
 والسجود (و) جازا ليعاء على الدابة (لو كان بالوافل الزانية) المؤكدة وفيها حتى سنة الفجر (و) روى (عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 انه ينزل) راكب (لأنه الفجر لا تنها كمن غيرها) قال ابن شجاع رحمه الله يجوز ان يكون قد ايمان الاولى يعني ان الاولى ان ينزل
 ركعتي الفجر كذا في العناية وقد مر أن
 ٢٢٢ هذا على رواية وروى بها (وبما رآه في طريق الاتسكان في شيء) كما هو حاقط

الاصل فلا يصح له البناء قال في النهاية روى هذا القرن يجب ان لا يبنى في المكتوبة فبما اذا
 افتتحها راكب العذر ثم نزل لانه ليس له ان يفتتحها على الدابة بعد القدرة فكأن الإيعاء فيها خلفا
 فلا يصح البناء للزوم الجمع بين الاصل والخلف ولهذا قيل انه المداية بالتطوع احد (قوله
 عزيمته) أى امر اجتماعه وهو مفعول مطلق لم يذوق أى عزم عليه عزيمته روى به (قوله
 به (قوله فكان له الإيعاء) الاولى ان يقول ولا يعاء به حاصط على قوله لركوع (قوله
 رخصة) أى جاء على خلاف الحكم الاصل نهى (قوله وبهذا) الاشارة ترجع الى التعليل
 (قوله فلذا) أى لتعليل بعدم التناول قال في الشرح وعدم بناء المريض اذا نذر على الركوع
 والمجود وكن موميا لان احرام المريض لم يتناول طعاما لم يقوته عليهم فصار كاحرام الدابة
 لذي افتتح الصلاة على الارض فلا يجوز بقاء ما لم يتناول احرامه على ما تناوله فلذا لا يجوز الخ
 (قوله في ظاهر الرواية) وقال زفر يجوز البناء كما رخصه في النسخ (قوله حتى سنة الفجر)
 بالمجرط على النوافل الزانية (قوله وفي ان لا يركع) أى في باب من يجزى بين (قوله كره
 في الاظهر) أى تنهيا بديل التعليل (قوله بخلاف السجود) فانه لا كراهية فيه على الاصح
 (قوله لا ضرورة) ولا تامة لاستعانة الاركان الالهية فلان يقط شرط طهارة المكان ولو
 (قوله ولا تصح صلاة الماتى) ولا الساج وهو يجمع كمال الضمات سواء كان يذرم لانها
 كانت الصلاة أم لا (قوله لا خلاف المكان) ولان كل من النسيء لباحة منى للصلاة اذا
 الاركان مع الثاني لا يصح والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم
 فصل في صلاة لفرض والواجب على الدابة (قوله والمحمل) اسم مكان فيما سبه ففعل الم
 (قوله ولا قضاء ما مضى فيه نهلا) ولو شرع فيه بغيره فاداه السيد (قوله قد ثبت آتيها على
 الارض) أما اذا ثبت آتيها عليها انصاع عليها (قوله لا ضرورة) قال في المصلحة أما
 صلاة لفرض على الدابة بالمعنى فخره فيقف عليها أى مستقبلا القبلة فيسمى بالإيعاء ان أمكنه
 اياف الدابة فان لم يتمكن على ايضا توجهت ولو مستقبلا القبلة كذا في فاية البيان (قوله كنف
 لص) يقطع الطريق (قوله لم تنقله رفته) هذا على الغالب ومن غير الغالب ان يكون رفته
 لا يفيد من الاصل فيجوز له حيث شاء الصلاة عليها (قوله رفته مستقبلا القبلة) لا ينص المريض
 بل هو حكم صلاة العرض وما لحقه على الدابة ملحقا (قوله لا خلاف لما) قدم ز جميع فترهما
 (قوله كالرأه) أى فانه القدرة بقدره الغير (قوله وروى عنه) عند أخيره قوله كالرأه
 والظاهر ان الزوجه والمحرم لم يبق بعد (قوله اذا لم يبق له) أى لا يبق له اهل المحل
 (قوله كالرأه) أى المعادة فيجوز له الصلاة على الدابة كذا روى صاحب الجروان فانه عليه من بعده
 (قوله فتصح الفريضة فيه قوما) فان لم يكنه القيام ولا النزول على فاداه كما هو مضاف كذا هم

وخادم (ان تعبد) لانه هذر كما جاز
 أن يقعد (بلا كراهة وان كان
 الاتسكان) بغير هذر كره في الاظهر
 لاسماء الادب) بخلاف القعود
 بغير هذر بعد القيام كما قدمناه (ولا
 يمنع صحة الصلاة على الدابة لمجانسة
 كثيرة (عليها) أى الدابة (ولو كانت)
 التي تزيد على درهم (في السرج
 والركابين في الاصح) وهو قول
 أكثر شايخنا ضرورة (ولا تصح
 صلاة المسمى بالاجماع) أى اجماع
 أئمتنا لا خلاف المكان

فصل في صلاة الفرض والواجب
 على الدابة (والمحمل) لا يصح
 على الدابة صلاة الفرائض ولا
 الواجبات كلوتروا (و) واليهدين
 (و) لا قضاء ما مضى فيه نهلا فاداه
 ولا صلاة الجنارة (و) لا (سجدة)
 فلا رفق (تليت آتيها على الارض
 الا لضرورة) نص عليها في الفرض
 بقوله تعالى فان خفتهم فرجالا
 أو ربابا والواجب مطلقه (كثوف
 اص على نفسه أو دابته أو ثيابه لو
 نزل) ولم تنقله رفته (وخوف
 سبع) على نفسه أو دابته (و) وجود
 مطرو (طين) في (المكان) يغيب
 فيه الوجه أو يظنه ويختلف ما يسط
 عليه أما مجرد ندرة ولا يصح ذلك
 والذي لا دابة يصلى قائما في الطين

بالإيعاء (و) وجوب الدابة وعدم وجدان من يركبه (دابته) ولو كانت غير جموح (الهيض) لا تناقض ولا تلزمها لاما دبر وال
 العذر والمريض الذي يحصل له بالنزول والركوب زيادة مرض أو بطلان يجوز له الإيعاء بالفرض على الدابة فانه مستقبل القبلة ان
 أمكن والا فلا ركع الطين المكان وان وجد العاجز عن الركوب معية فهو مستعمل القادر بقدرته الغير بما يرضه خلافا لما كثر أن أذا لم
 تقدره على النزول لا يعمره أو زوج ومعاذ زوجة أو محرم ولد محله كالرأه (و) الصلاة في المحمل وهو (على الدابة كالصلاة
 عليها) في المحكم لدى علمته (سواء كانت سائرة أو واقفة ولو) وثوقها (جعل تحت المحمل خشبة) أو نحوها (حتى يبق فراها) أى المحمل
 (أو الارض) بواسطة ما جعل تحته (كان) أى صار المحمل (بغيره الارض) فتصح الفريضة فيه قائما لانا هذا بالركوع والمجود

السنية فقال صل فيها قائما الا اذا
تخاف الفرق وقال صل فيه لم يخف ولا ان
القيام ركن فلا يترك الا بعد وعقود
لامرهم وادبيل الاصام اقوى
فيمسح لانه ابنه يرتقل علينا
مع السرف السنية فعودوا لو شئنا
نظهر ذلك الجدر قال سبحانه ما لنا
معه من اذنه من الله منه في السنية
فعودوا ولو شئنا لقدرنا قال الربطى
وحديثنا من ربه من هو على
الذي يظهر قوله بل هو اذنه
بعينه ابن سيرين رحمه الله
أفسر وبخانة فبنيهم قوله الاصام
رسالة فقال (والله قدر كدوران
الرأس ردهم اذنه على الخروج
ولا يوزن) انه لا يصح اتملا (قيا
ما يصح) ان يقدروا على تركه
والصحيح (اتقوا) لقوله المبع
سنية تركها والمروية عنه في
بالمرأى والحبال (هـ) مع ذلك
(نصر كذا القبح) نصر كذا (معه)
هي (كقائمه) في الحركه لذي
تقدمه في الخلافه (والا) لذي
ان نصر كذا هـ (قـ) كالتواضع
بالله (عـ) على الاصح (لواقة
ذ كرها في حكمها جملته) ان كانت
سروية بالانك لا تحصى زملائه
بها (احاد) مع قدرته على القيام
لا تنه الله تعالى لضعفه (بالاجماع)
على الصحيح وهو ان تراهن قول
مضمون ان البصافى الخلاف (ان
على) ان لم يروى بالتوسط (قائما

وذكرني من الاستيفاء على قرام الارض مع الصلاة بمكة الصلاة على المبرور (والا) الى راء
 (تتميم) الصلاة (على الخمار) في الخطب والبدن ثلثا جفت كذا ينظر في المذهب والتمهيد
 مع نقاا يرواه استقرت اولاً (لا ان لم يكن المروج) (لا في ربيع) فيها المروج (و) اذا كانت
 على فرض الاستيفاء (هنا احتجنا الصلاة على الاستيفاء) (التي في) (هنا) أي القبلة (بنوجه
 في خلال الصلاة) وان عجز بعد من الصلاة (حتى) بقه وان (بنه واستيفاء) ولو لم يكن الاستيفاء

فيما وجهها فإن الجوف موجود فيهما (قوله وذلك لا يقتضي عدمه في إمامه) لا في جهته ولصم
الإشارة راجع إلى عدم الصحة (قوله وصح الاقتداء بالخ) أي إذا وجد الشروط أما إذا فقد
بعضها كما إذا خرج من استيعاب الدين فإنه لا يصح الاقتداء كالمغرد (قوله أو لم يكن) وهل
يكره ذلك لا نفراد الإمام في محله حاله من كل المأمومين الظاهر ثم لو جرد ساذ كره لا نفراد من
الإمام (قوله في غيرها) صفة للمعرب (قوله كما تقدم) من أن الأصح عند الاشتباه وعدمه
(قوله صح اقتداء بهم) لا أنه لا يصح الخ) هي مقدمة في الصورة السابقة بمعنى الصحة وفساد
الأنها ذكرت فيما تقدم فيها إذا كانت الصلاة فيها أو فورة هار هنا ذكرت فيما ذا قبلنا وأحوط
(قوله لا يظهر) الأولى لا يظهر أن أو الواو بمعنى أو أن كذا تمحالا لم لا نزلنا من
التقدم التأخر وكما هي بمنزلة شيء واحد لهذا الأمر الضمير (قوله المنوب) يعني عدم التأهل
وكل فعله والله سبحانه وتعالى أعلم وأشهد لله العظيم

(باب صلاة المسافرين)

هو اسم فاعل من المسافر يعني السفر كما كشفنا وبمعنى لانه يكشف عن اختلاف الرجال
يقال سفر الرجل سفره من باب ضرب فهو مسافر يعني مسافر بالمحرم سفره من باب ركب
وساحب وصح فهو للصدر والجمع يمكن استعمالات الفعل واسم الفاعل منه مسافر وصباح
والسفر بمختل من اسم من وجهه اسفار معني به لانه سفر أي يكشف عن اختلاف الرجال فلما هله
ليست على بابها لأنها لا تكون إلا بين اثنين وهذا من واحد وقال الرضا بحتى على ما به باعتبار
أنه أسفر أي أنه كشف عن المكان وهو عنه اه (قوله في ثمراته) فيه أن الشرط للسفر
لا المسافر بعد عن الحوى (قوله ويقال إلى محله) كل حال محل (قوله في السفر في اللغة) الخروج
المسافة التعبير بالمسافة يشهد بالامتداد فهو يعني قول المسافر في السفر في اللغة الخروج
الذي يشهد بالخروج من عمران الوطن معروفة مسافر مسافر مسافر (قوله أن مدة سفر
تغيره الأحكام) السفر على ثلاثة أقسام سفر مائة كالج والجهاد وسفر مباح كالبحارة وسفر
معصية كقطع الطريق والزلازل سبيلان للرخصة تامة فأما الاسترخاء كذلك عندنا به حال
الأول والآخرى ردود والزنى وبعض المسالك خلافا لما لا يتعلق بها من جهة فالحاكم
المعصية لا يفيد الرخصة لأنها ثابتة تحقها وما كل كذلك لا يتعلق بها من جهة فالحاكم
المعصية ذكره العلامة في شرح وفي المحلى الكبير للشيخ فقرأ أحكامها التي فيها كإباحة
الفطر في رمضان واعتداد مدة السبع لثلاثة أيام وسقوط الجمعة والعبد من رانته في يوم من ذلك
قصر ذات الأربع من الصلاة اه (قوله وهي لزوم قصر الصلاة) الضمير لا أحكام ولا من
هذا التفسير والأولى ما في الشرح حيث قال وهي لزوم قصر الصلاة وأما أن الظاهر عندنا مدة
المسح إلى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة والعبودية وسقوط الخروج على المحرم في سفر
محرم وغير ذلك اه (قوله كرخصة الإسقاط) الأولى أن يقول هو رخصة إسقاط أي مسقط
للمسح أو لا إلى يدل فإن النفع الثاني سقط عنه حتى لا يقضي به بعد إقامته فالنفع في سفره
وكتبت فلم يوجد التغير من المسح إلى البصر في حقه فظهر بهذا أن رخصة الإسقاط والعزيم
شيء واحد في المصدق وإن اختلف في المفهوم ومن ثمة قال في الفقه ومن حكمي خلاف بين المسايح
في أن القمري عزيمة عندنا أو رخصة فقد خلطت من قال رخصة فهي رخصة الإسقاط وهي
العزيمة وتسميتها رخصة مجاز كالأجني اه (قوله وأهلها الخمسة) هي الخمسة الخ (قوله الرخصة
مقابل العزيمة) العزيمة هو العزيمة وهو معنى قوله ما تقرر على الأمر الأول والرخصة
ما تقرر من مسر إلى مسر بواسطة وهو الرخصة الحقيقية وقوله في المسألة خمسة أي خمسة
وتبين مسقطه للوجوب في الحال مع وجوب القضاء فيه ما يتأتى فبما القضاء في المسألة كما يحسن

وذلك لانه عدمه في إمامه (وصح
الاقتداء) لمن كان (خارجها) إمام
فيها) أي في جوفها سواء كان معه
جهلة فيها أو لم يكن (والباب
مفتوح) لانه أقيامه في المحراب
في غيرها من المساجد والقيود بفتح
الباب اتفاق في ذلك مع التبليغ
والباب مغلق لا مانع من صحة
الاقتداء كما تقدم (وان قلتوا
حواطها والإمام) صلى (خارجها
صح) اقتداء بهم (الأنه
لا يصح (من كن أقرب إليها) من
إمامه وهو (في جهة إمامه) لنقدمه
على إمامه وأما من كان أقرب إليها
من إمامه وليس في جهته فالاقتداء
صح لان التقدم والتأخر لا يظهر
الاقتداء إلا الجانب المتوجه إليه
كل منهما

(باب صلاة المسافرين)

من باب إضافة الشيء إلى شرطه
ويقال إلى محله أو العمل إلى فاعله
والسفر في اللغة قطع المسافة في
الشرع مسافة مقدرة بسير
مخصوص ينته به قوله (أقل) مدة
(سفر تغير به) أي السفر
(الأحكام) وهي لزوم قصر الصلاة
كرخصة الإسقاط وأعلم أن الرخصة
هي قسمين رخصة حقيقية

وهو سير البريد ولا يبطأ السير وهو معنى الجهد التي تجر بها الدواب فإن سير الامور آت ماها هو شاسة الآمال والاحكام كما ذكرناه في
 البحر يعتبر (اعتدال الرجب) على الغنى ٢٣٠ به فاداسارا كثير اليوم به كان ككل ان كانت الساقه زعمه مال السهل

(فبقصر) المسافر (الفرس)
العلمي (الرهي) إلا قصر الثاني
والثلاثي ولا لوزنه فرض على
ولا في الدين فإن كان في حال تول
وقراراً من يأتي بالدين وإن كان
سائراً أو خائفاً فلا يأتي مما هو
المختار قالت عائشة رضي الله عنها
فرضت الصلاة ركعتين ركعتين
فرضت في الحضر وأقرت في السفر
إلا المغرب فها جزئها ركعتان والجمعة
لكنهما من الخطبة والصبح أطول
قرأتها وعندنا بقصر (م) فوي
السفر ولو كان عاصياً بغيره) كما بقى
من سيده وقطع طريق لأخلاق
قصر (الرحضة) (أد) جاوزت
مقامه) ولو ببوت الأخيرة من الجانب
الذي خرج منه (و) (أد) في أحد
جانبه فقط لا بغيره (و) يشترط
أن يكون قد (جاء أيضاً ما اتصل
به) أي بمقامه (من فناءه) كما
يشترط بجوارز بقصره وهو ما حول
المدينة من بيوت ومساكن فنه
في حكم الممر وكذا القرى المتصلة
بربض المصر يشترط بجوارزها في
الصبح (و) أن انفصل الماء بمزرعة
(أو) بضاه (قدر غلوة) وتقدم أنها
من ثلثاه خطوة إلى أربعائه
(لا يشترط بجوارزته) أي الفناء وكذا
لواصلة القرية بفناء لا يلبس
لا يشترط بجوارزها لبحارزة الماء
كذا في قاضي خان رجاءه ما في
النهاية والفتاوى الولو الجمعة
والجنيس والسيد ونصها بقصر
بجوارزه من عمران مصر ولا يلحق
فناء المصر بالمصر في حق السفر
ويلحق الفناء بالمصر أصح صلاة
الجمعة والفريق أن الجمعة من

استسب (قوله وهو سر ليريد) أى البغل (قوله وفى الجهد يعتبر اعتدال الريح) فينظر
إلى الريح فيتم تسير في ثلاثة أيام ربا ياه اعتدال استواء لم يمحى لم تكن ماسة ولا هادئة فيحصل
ذلك أصلا (قوله فيقصر المسافر) أى لو قال فيقصر المسافر أقرض إلى باهى ركعتين لكل قاله
لأن الركعتين غمام فرضه (قوله تعالى) أخرج التوراة ولو لم يكن من الجاهل (قوله وفاقنا)
أى ولو كان قارافى الخطئة (قوله وهو المختار) وقبل الأفضل القليل أقرض قبل الترتين صا
وقبل كذلك السنة الفجر والغرب (قوله يزيد تأني الخضر) في الظهور يوم الثلاثاء لا تأني
عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول بعد يومه المديونة إلى افتت عليه وسلم بشرى فرت صلاة
السفر ركعتين كما في العميق على البخارى (قوله فتم ما قرأ القرآن) سميت بهذا الاسم مع أنها
تصل بعد ذهاب النار باعتبار أنها تقدم عقب النهار ويطلب فعلها مرة دعا أطلق عليها قرآن النهار
أقرض الله الإضافة تأتي تدنى ملازمة واستمرار عن ذكر الليل الوفاء بعد الدعاء والاعانة بن
أوتى أصلا تليها وبين هذا الحديث (قوله لم تكن من الخطئة) أى لا تتركها لك الخطئة أى
لوجود الخطئة فيها فمن أنزلها من ركعتين على ما قلناه البعض (قوله والصبح للولول فراقها)
فيه أن الضمير لك (قوله منى السفر) أى قصد قصد دأجاز ما كان في مكة من تأني ولا بد من
كون القصد قبل الصلاة حتى لو فتح الصلاة في القبة حال الإقامة في حرفة الجوف فليخرج
فمنى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف لأنه أجمع المارحبال دعاء وبالله فربما لا يجب
احتياط أخذ الصلاة للمراد القصد لا يخرج حتى لو قصد مسمى صلاة سفره بل فيل يلوغ القصد
يوم لا يقصر بخلاف الكفار إذا سلم به على أن نية الكفار الشاة القربة تارة بخلاف المبي
ولا يعتبر القصد لم تصل به على السفر ولو لم يقصد لا يكون ما أقرا ولو طاف الدنيا جميعا فلو قصد
العبادة أو ذهب صاحب بيت أو ذهب عدو أو ذهب لطلب آفة أو شرب خمر أو لم ينكره حتى
الذهاب وفي موضع المكث وإن طالت المدة ماني لرحل عن ذلك مدة سفره مرة لا (قوله
ولو كان صاحب سفره) بأن سافر طلب زنا أو دفع الظرف ولو طاف عليه قصد المعصية بعد الشاة
انصرفه بترخص بالاتفاق وأعلم أنه يكون فاصبا بقصد فعل المعصية سواء وجدته عند المعصية
بالهلام لا أقده السيد (قوله إطلاق من الإخصة) قال في ذلك كذا منكم بضا أو على
سفر الآية وقال صلى الله عليه وسلم يجمع مسافر ثلاثة أيام وأبى لها والتجسس للجهل ولا يخفى الأحكام
كل بيع وقت الزمان والصلاة في الأرض المعصية (قوله إذا جاز ببيتها قائم) غير بالجمع
لغيره الشراط في كل بيت يدخل فيه محلة منفصلة في القديم كمن تن منفصلة لأنها قدام
المركب كالمدينة (قوله ولو بدت الخبيثة) متصلة أو منفصلة قال زولو على ما أركن الخب
يعتبر بمراقبة المباشرة طبق في الشرح وأعلم أنه يمكن بخط بار أو ساجد أو ولا يشترط
غيبوبة لبيوت عن بعده لما روى عن عيسى بن يزيد أنه سدى عن حنا مع صل ونحن ننظر إلى
الركوة فصلى ركعتين ثم رجع فصلى ركعتين وهو ينظر إلى القرية فلهذا لأنصلى قاربها حال
حتى تدخلها (قوله المتصلة بربض مصر) فيد بالربض احتراز عن القرية المتصلة بالفتاة
فلا يشترط مجاوزتها على هذا الصحيح لذي حكمه الذي مر به الله أي صدى للصبط وأخاف التمر
عن الولول الجية أن المختار عدم الشراط بمجوزة القرية معهما (قوله وفتحهم أنما من شق الخ)
هذا حتى أطالوا لا يشترط مجاوزته وفي الجهر لغوية أربعه ذراع في الأصح وأعلمه بان القنادتها
قال التمر وشي أن هذا التخصيص هو الأشبه (قوله ويجاء الخ) يؤيده ما صح عنه صلى الله
عليه وسلم أنه نصر النصر بذي الحليمة وهو من فناء المدينة (قوله والحقنا الله بالمعز له صلاة)

صالح لم يوفقه لم يطق بالمعريفه هو من حو شج المعبر وأدائه يتبعها ارتفع الصلاة ليس من الجماعة
هو شج أهل المعبر فلا يطق فيه لم يطق بالمعبر في حق هذا الحكم أى قصر الصلاة (والأمناء) لمكان العداء صالح البلاد كركض الأرباب

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

مردود في الصلاة) فلهذا الاستنباط
ابتداء (ولا يقرأ) (الزوم) المضم فيها
ينبغي - ذراغ اما ما لم يقرأ
الاصح (لا يقرأ) هم الامام اول
ملا، ففرض الزمان قد أدى
معه (فأما) - بحق (فأما) - (فأما)

[illegible]

خمس عشر يوما فانه يتم اذا دخله لصيرورته مقيما حيث لم ينقص اليه قرو من المؤلف في الشرح
 لوطن الإقامة والاصل وهو خصال ماله مصري اتفقنا بالحق الى الشام فاذ كان صافرا وادخل
 مصر لم يتم مجرد الدخول فلو ابقى أهله وترزج بالشام أيضا لم يتم بدخوله في كل من الوطنين وان
 خرج يريد الشام فزوى الإقامة بالخائفة المصرية قوسية من الاستخانة عشر يوما لم يبطل وطن
 الاصل في فذارجع اليه الحاجة يتم الصلاة فيه فذا خرج ودخل الخائفة دفعه رطلان وطن
 الإقامة بها بالاصل وكذا لو خرج من الخائفة بعدنية الإقامة بها خمسة عشر يوما لم يرجع الى
 وطنه الاصل ولم ينزل السفر حتى وصل الى بليس من مالا فزوى الإقامة فيها ستة عشر يوما لم يبطل
 وطن الإقامة بالخائفة وكذا اذا خرج منها فزوى السفر حتى لو مالا في ما خفيها بغير كل ودخلها
 مسافرا به ذلك اه (قوله وكان مسافرا) ايس بقية وحال الزايل فانه يتم على أن وطن
 السكنى بقيد دوتهم وقوله انما في قيم من خرج الفري في صلاة ولم يقصد سفر او قوى ان يتم بها
 قل من نصف شهر يتم فلو خرج منها الاسفر ثم بدله أن يسافر قبل أن يدخل مصر وقيل أن يتم
 أقل من خمسة عشر يوما في موضع آخر قصر قلوبه بذلك القربة انهم لا تعلم بوجوده من ماله بطله عا
 فوفه ومثله اه بتغيير ما وقوله فلو خرج منها لا السفر فيه به فانه لو خرج منها لا السفر بطل
 تفاق قوله ثم بدله أن يسافر قبل أن يدخل مصر وقيل أن يتم الخائفة لانه لو دخل مصر
 لبطل بمافرة وهو الوطن الاصل ولو قام بعمل أقل من هذا فاقبلة بطل بطله قال في النهروما
 في الايلي عن نوع بل بغير لانه مسافر وقدمرات وطن الإقامة بطل بالانه مرفوطن المكاني أول
 وقوله فلا يبطل به وطن الإقامة والاصل اولى (قوله ولا يبطل السفر) أي حكم السفر من
 قصر الصلاة وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب صلاة المريض)

مناسبة هذا لما قبله أن في كل اسقاطا وقتينا (قوله من إضافة الفعل الى فاعله) كقيام زيد
 وقد يضاف الى محله كتحريك الفصن (قوله عن المجري الطبعي) أي المجري ان هو لا سفر رار
 الطبعي بأن يكون شكا فالتعفي الطبع المستمر ومرض الطبع ان من ياب قهه والمرض
 بالسكون لغة قبله في الحرك قال في البحر وحد المرض المسقط لاقام الجماعة والجميع للاقطار
 والتميم زيادة له أو امتدادها (قوله وهو الحقيق) أي ساذ كرهة من أولاه والتعذر
 الحقيق وقوله ومثله الحكمي أي مثل التعذر الحقيق في التعذر الحكمي وهو التعذر (قوله
 بوجوده لم شديد) كدوران رأس ورجع خرس أو شقيقة أو صد ككفي الفسقاني وسوا ذلك
 ذلك في صلاة أو قبلها ككافي التوبة وقيد به بالشد لا لانه انما في نوع من المنة لم يحز ذلك الاقام
 ككافي مسكن ومثل الالم خوف الحرق الفرم من عدو آدمي وغيره هل تفهه أو ماله لو لم يسل قائما
 وكذا لو كان في خباء لا يستطيع أن يقيم عليه وان خرج لا يستطيع أن يصلي عن الطين أو المطر
 فله يصلي قاعدا ككافي البحر وكذا يصلي قاعدا الواعجزه الفيام من الصوم أو من فرضه لقوله
 كن جمال لو قام مسلم بوله أو سأل جرحه (قوله صادق) غير ظاهر الفسق وفي عدالة شرط ككافي
 في الشر بلاية (قوله أو طيور الحال) عطف على قوله فبرية بأن كان يظفره من حاله انه لو
 قام ز دمره أو يعلو برؤيه ولو قدر على القيام متكئا رصعده على مصائر حائط لا يجز به الا
 ذلك خصوصا على قرفها فانهم ما به علان قدرة العبر قدره (قوله زاد النافي في ان لم تستطع
 فستلقيا) أهل المذهب على انه عند العجز عن الصلاة قاعدا يجز بين صلاته على جنبه وصلاته
 مستلقيا وانما مستلقيا أفضل والله ثبت عندهم ما هو أقوى من هذا الحديث فتر كواظا هو من
 ترتيب (قوله وغيره) كاحتيا أو حلوس على ركبته كاللثة ولان صدر المرض أسقط عنه

وكان مسافرا فلا يبطل به وطن
 الإقامة ولا يبطل السفر

(باب صلاة المريض)

من إضافة الفعل الى فاعله والمرض
 حالة للمريض خارجة عن المجري
 الطبعي (اذا تعذر على المريض
 كل القيام) وهو الحقيق في ومثله
 الحكمي ذكره قبل (أرتفع)
 كل اقام (بوجود المشد يدأر
 خاف) بأن غلب في طئه بخبرة
 سابقة أو اختبار طبيب مسلم حاذق
 أو ظهروا الحال (زيادة المرض أو
 خاف (بطاؤه) أي طول المرض
 به) أي بالقيام (صلى قاعدا
 ركوع وجود) الماروي من عمران
 ابن حصين قال كنت في بواسير
 فسال النبي صلى الله عليه وسلم
 هل لصلاة فقل صلى قائما فان لم
 تستطع فقاها دون لم تستطع فعلى
 جنب زاد النافي قال لم تستطع
 فستلقيا لا يكاف الله نفسا الا
 وسعها (ويقعد كيف شاء)
 أي كيف يقمره بغير صر من
 ترابع وغيره (في الاصح) من غير
 كراهة كذا روى عن الامام العذر
 (والا) بان قدر على بعض القيام

وسقوط التوجه الى القبلة بعدد المرض وغيبه (و) المتعلق (بجمل تحت رأسه وسادة) (المصير وجهه الى القبلة لا) (الى) (السماء)
وايته لمن من الابعاء اذ حقيقه لا استلزامه مع الابعاء منهم اذ يكف بالمرضى (و) ينطق (فلا يقص) (أعبر كيتبه ان قد رضى)
لا وهما في تدرج عليه (الى القبلة) (وهو مكرور) (لقد ادر على الامتناع عنه) (وان تعذرا لابعاء) (برأسه) (أثرت عنه) (الملائكة) (لغاية) (وهي)
صلاة يوم وليلة فداوتهم (انما اذا زادت على صلاة يوم وليلة (مادام زعمهم) (معه) (ون) (الخطاب) (فانه) (بقيها) (رأيه) (قال في الهداية)
والمستحق (هو الصحيح) (قد) (حزم صاحب الهداية) (مخالفا) (في) (كتاب) (التجنيس) (والمزيد) (بسقوط القضاء) (اذا لم يحضره) (من الابعاء)
برأسه (ا) (أحرر خمس) (لوات وان كن يرفعهم) (معه) (ون) (الخطاب) (كان) (عليه) (انتهى) (رسمه) (فاضى) (في) (ر) (قاضى) (خان) (قال) (هو)
الاصح لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب انتهى وقال السبكي (ومثله) (أى مثل) (نصيح قاضى خان) (لى) (الميطر) (اخذ) (ارفع) (و) (لا سلام)
خواهر زاده (ونظر الاسلام) (اسرخسى) ٢٢٦ انتهى (وقال في الظهور) (يعطى) (و) (رأيه) (عليه) (التوى) (كذلك) (معراج

الدرابة (وفي الخلاصة هو المختار
وحججه في لينايسم) قال هو الصحيح
كما في التتار خانية (والله دافع
وجدهم به الولوالجي) والفتاوى
الصغرى وفي شرح الخيامي لو عجز
عن الآية فوعد بك أرض مسطحة
هذه الصلوات لعمري في اختلاف
الترجيع بما عليه إلا كثروا وهم
المتأثرون بالسقوط هنا (رحمهم الله)
اجتهدوا وأعاد عليهما من تركتهم
ومددهم (و) من عجز عن الآية
رأسه (لم يوم) أي لم يصح إيمان
(بهينه) لا (وليه) لا (حاجبه)
لأن السجود فعهق أرض دون
العين والحداب والقلب فلا ينتقل
ليها شأفه كأيء لقوله صلى الله عليه
وسلم لم يصح لي المرض فعدت لم
يستطع فعدت فعدت لم يستطع فعلى
فعدت يومئذ عياذ ذل لم يستطع فعدت
في بقية رجل المذمومة وقد اختلفوا
في معنى قوله عليه الصلاة والسلام
فقلت الحق يقبل العذر منه فهم
من فسره يقبل عذر لتأخير فقال
لم يؤمره من فسره يقبل
عذر الاستعانة لعدم القضاء

وهم لا أكثر وقد علمتم (ان ادعى القيام أو عجز عن الكوع والسجود صلى الله عليه وآله وسلم) وهو أفضل
من ايماءة قد لا يسهط ان كرع عن عجز عن السجود وان قدر على الكوع لا يات اقيام وسيلة الى السجود كما قاله المصنف بل ان لا يجب
ما دونها اذا سئل عذر به بقعود وسيل بالقيام أو يستعمل بالاياء وسيل بالسجود ترك القيام والسجود وسيل كاف او مريضاً
ولو عجز عن اتياء بخروج الجماعة وقد رغب فيه به اختلف الترجيح (وان) فتخرج ملأه سجداً (عرض له عرض) فيها (بنيها) عاتده
ولو انما لا يات (في المشهور) وهو صحيح لان ما به بعضها بالركوع والسجود أولى من الا بطلانها كلها بعده بالاياء (ولو صلى)
المريض (قامه) اي كرع يسجد بصحبي لان ابتداء كل انتداء جميع عتدها بخلاف الحمد وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم اشارة الى أنه لو قدر قبل الكوع
والسجود بغير اتفاق لعدم بقاء أقوى من ضعف (ولو كان) قد أدى بعضها (ومعها) فقد راعى الكوع والسجود ولو لم يات (لا) يعني لما
فيه من بناء أقوى على الضعيف وكذا يستأنف من قدر على العودة لا يات من كان يومه مضطرباً الى الضيق

من ادراك هذه من أيام أخر أنظر به قدر وان لم يذكرك هذه من أيام أخر أنظر به قدر وهو يصحح ما لا يظن، لأن التمسك منه
 لك يرجع إلى العود بفضل الله بقية ما لم يذكرك (وبقي بذكره) حتى أدركه الموت من يوم مرضه وله أن يظهر رجائاً على أحوال ومنذره
 (فخرج عنه ربه) أي من له التمرف في ماله لوراثته أو وصاية (من ثلث ماله) أي وصى لأن سبعة في ثلث ماله حاله مرضه ومنه ثلث من
 الوارث بالثلثين فلا ينفذها على الوارث إلا في الثلثين أو وصى به وإن لم يوصى لا يلزم الوارث إلا ما جاز كما سجد كره على
 هذا من صدقة الفطر أو النفقة الواجبة ٢٣٨ والخراج والخزينة والنفقات المالية والوصية بالخراج والصدقة بالزكاة

كذلك (قوله من ادراك الخ) من لاقطيل (قوله لا يصحح ما لا يظن) الفخري كرسه يرجع
 إلى الإيصاء (قوله بفضل الله) الباقية للمصاحبة وفي ما بعد الحلية أرا ثانياً نعلق ما لا يظن به
 نعلق الأقوال (قوله من صوم) لم يذكرك له منتهى والارث ما في الشرح حيث قال وكذا صوم
 كراهة عين وقتل خطأ وظهور رجائاً على أحوال وفي محرم سيد لا وصوم تذروا رقه في قدر
 المختار من العوارض والحاصل أن ما كان عبادة بذنية قال الإصبي يطعم من بعدد جوده من كل
 واجب كالمطعم والمالية كالأكل كمن يخرج عنه القدر والواجب والمركبة كالخيل يجمع من ربحه من كل
 مال الميت (قوله وظهور) فيه أن الصوم في كراهة الظاهر يدل على الاعتناء بقدره في الصلوات
 معترضا على صاحب الدرر في ذكره القائل بأن الواجب ابتداء من رقة مؤمنة فلا يصح اعتناء
 لوارث كذا ذكره الصوم فيما يدل على الاعتناء فلا تصح فيه المدينة وفيه أن كراهة الاطعام كذا
 يكره لأن كراهة مرتبة له وفي التذوير من عوارض الصوم ولو تبرع عنه ولو يكره يكره
 عين أو قل جاز (قوله وحماية على أحوال) كماله من صلاته بهذوقه من ربحه من الأجر والأعمال
 سنة مساكين أو صيام ثلاثة أيام (قوله من صوم) أي صوم من ذكركه في الشرح (قوله
 أو النفقة الواجبة) كنفقة الزوجة إذا تقيها أو تراها عليها (قوله والجزية) أي يساعده على
 انما لا تسقط بالسلامة إذا وصى بها وهو ذكي (قوله والكمالات المالية) كذا ما في قوله
 يجنانه على أحواله مثل تطيبه ولبسه بغير عذر (قوله الوصية بالخراج) ويصح عنه من منزله
 أن كفى والآخر حيث يكفي تدوير (قوله والصدقة الفلانة) كذا في قوله من ذكركه في الشرح
 تعالى (قوله من صوم) أي يمدى من الثلث من صومه (قوله فلا شيء عليه) لعدم قدرته
 على أدائه وذلك لم قدر لا يجب عليه الإيصاء وهل يقال في ذمة الصوم كذا في قوله من ذكركه في الشرح
 الاطرر بأن اطعمه في رمضان وحيث عليه الكفارة ولم تمكن من إداها من ربحه عليه
 الصوم فبأن في شؤله هل يجب الإيصاء به بالحقق به إلى الله عز وجل (قوله فلا يطعم) بالبناء
 للجهول لرفع مسكين (قوله والصدقة) مكرره قوله هو الصحيح (قوله من نصف صاع) الذي
 أبقاه المصنف من غير تعدل لأنه على ما قدره يصحح بقوله ما بقا فخرج (قوله أو زبيب)
 هو المعتمد وقيل الزبيب كلبر (قوله لتتوقع حاجات العبيد) فإنه قد يكون مستعينا به هذه
 الاعيان ويحتاج إلى الدراهم لم يصره في حاجاته (قوله لا يصح هذا الخ) فإنه لا تراعى في
 التبرع في الوصية (قوله في الصوم) أي في الصلاة هذه (قوله في الصيام) أي في الصيام
 الميت بالاطعام عن صومه (قوله لزوم الحرام) لأنه لا يصح صوم من غرضه بخلاف ما إذا تبرع
 عنه متبرع في الحقيقة السكل على عيشة الله تعالى (قوله من الزام الولاء على الميت) أي ربه
 أحكام قد يضر بها السبوك كالمثل خطأ فإنه على حالته وصالحته ولا فلا يثبت الولاء من غير رضاء
 (قوله يجمع من منزله) أن كفى والآخر حيث يكفي (قوله والتبرع) أي يجمع التبرع بالخراج

والاعتكاف المنذور عن صومه
 لأجل البث في المسجد وقد ذكره
 وهو صحيح ولم يعتكف حتى تفرق
 على الموت كان عليه أن يوصى
 لصوم اعتكاف كل يوم بنصف
 صاع من ثلث ماله وإن كان مريضاً
 وقت الإعياء ولم يبرأ حتى مات
 فلا شيء عليه فإذا لم ينف به الثلث
 توقف الزائد على اجازة الوارث
 فيه على (الصوم كل يوم) طعام
 مسكين قوله على أنه عليه وسلم
 من مات وعليه صوم شهراً فليطعم
 عنه مكان كل يوم مسكين (و) كذا
 يخرج (الصلاة كل وقت) من فرض
 اليوم والليل (حتى الوقت) لأنه
 فرض على عند الامور ورد
 النص في الصوم والصلاة كالصيام
 باستحسان المشايخ ائتم الله بهم
 واعتبار كل صلاة بصوم يوم هو
 الصحيح ويميل فدية جميع صلاة
 اليوم الواحد كهدية صوم يوم
 والصحيح أنه لكل صلاة فدية هي
 (نصف صاع من زبيب) أو دقيقه
 أو صوفيه أو صاع من زبيب
 أو شعير (أو فيمنه) وهي أفضل
 لتتوقع حاجات الفقير (وار لم
 يوصى وتبرع عنه ربه) أو اجنبي
 (جاز) أن شاء الله تعالى لأن هذا
 قال في تبرع الوارث لا طعام في
 الصوم يجزيه إن شاء الله تعالى

من غير جزم وفي إيصائه به جزم لا جرم وإذا تبرع أحد بالاعتناء عنه لا يصح لما فيه من الزام الولاء
 على الميت به من رضاء بخلاف وصيته به وفي الوصية يجمع من منزله من ثلث ماله والتبرع به من حيث شاءه الوارث وغيره (و) يجمع
 أن يصوم) الولي ولا غيره عن الميت (و) يجمع (نصف صاع) (قوله من ثلث ماله) أي من ثلث ماله لا يصوم أحد من أحد ولا يصلي أحد من
 أحد ولا يترك يطعم عنه وما ورد من قوله على الله عليه وسلم وصي عن أمه وقوله على الله عليه وسلم من مات وعليه صيام ما من غير رضاء
 فنسوخ كذا في البرهان وغيره فإياه له جعله للناس الآن من عطاء دراهم للفقير على أن يصوم أو يصلي أو يطعم به شيء يأمن
 ماله وصومه أي شيء ونحو الله سبحانه وتعالى يتجاوز عن الميت بواسطة الصدقة التي قدرها الشارع كإيمانه

(الفرائض) القليلة (مستحق) أى
لازم لانه فرض على بقوت الجواز
بقوته والاصل فى لزوم الترتيب
قوله صلى الله عليه وسلم من نام من
صلاة أرنسها فلم يذكرها الا وهو
يصل مع الامام فليصل التي هو فيها
تخلفه التي تذكر ثم عليه السلام
صلى مع الامام وهو خير منه وهو
قلقه العلماء بالقبول فيثبت به
الفرض العملى ورتب النبي صلى
الله عليه وسلم قضاء الفوائض يوم
الاحد (وبسقط) الترتيب
(بأحد ثلاثة أشياء) الاول (صق
الوقت) عن قضاء كل ما عرفت
وأداء الحاضرة لزوم العمل
بالماتر حيث لا زال العمل بالمتأخر
يستلزم ابطال القطع وهو لا يعمل
به الا مع امكان الجمع بينهما بصفة
الوقت وليس من الحكمة تضاعف
الموجود في طاب المسعود بضيق
الوقت (المستحب) لانه لزوم من
مراعاة الترتيب وقوع الحاضرة
انفسه فيتم به حكم الكتاب
فيسقط بضيق الوقت المستحب
الترتيب ولا يعود بخروج (في
الاصح) انه لو اشتغل بقضاء
الظاهر بقع العصر أو بعضه في وقت
التغير فسقط الترتيب في الاصح
والعبرة بضيقه عند الشروع فلو
شرع في الوقتية ثم ذكر المعاملة
وأطاعها حتى ضاق الوقت لا يجوز
الا أن يقطعها ثم يشرع فيها
ولو شرع ناسبا

وان وجب فور العذر المهي على العيال والحواشي على الاصح (قوله الضوابط القليلة) هو
ما لم تدخل في حد التكرار (قوله مستحق) لم يقل فرض لانصراف المطلق منه الى القامى
ولا شرط كما في المحيط لان الشرط حقيقة لا يسقط بالتقسيم وهذا يسقط به ولا واجب كانه
المعراج لانه لا يفوت الجواز بقوته وهو ذابوت به ولما اختلفت عبارات المشايخ الى الصفة في هل يفتق
المستحق لانه يمكن أن يتمشى على كل منها (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) رنعه سهيب بن عبد
الرحمن الجعفي ورواه مالك بن ناهم من ابن عمر وقوله والرقم من الشقة منقول مطلقا سواء كان
أرجح عن رقبته أم لا (قوله فليصل التي هو فيها) ونحو قوله نائلة (قوله وهو خير منه) برمه - اور
نازع السكالك في شهرته (قوله ورتب النبي صلى الله عليه وسلم السج) هذا دليل على الترتيب بين
الفرائض والحاصل انه لم يثبت عندنا على الله عليه وسلم ثم لا يفي ما قلناه اذ هو لا قضاء
ولو كان الترتيب مستحبا كما قال بعض الأئمة ان ركعة صلى الله عليه وسلم لم حرة أو أشارا الى ترك ركعة
بما للبحر اذ لم ينفذ ولا يقل ايضا من الصلاة فيلزم لانه لا يجوز ان يركع في ركعة صلى الله عليه وسلم
شعله المشركون من أربع صلوات يوم حفر الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله فعملوا في امر
بالافاذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء
(قوله عن قضاء كل الفوائض) منه وهو مبيد انه ذلم بضيق الوقت من يحبه ما يلى كان يسع
لوقتية وبعضه انه ذمة انه لا يسقط الترتيب فيما قدر عليه وهو أحد القولين الآتين في كلامه
(قوله لزوم العمل بالمتأخر حيث لا زال العمل بالمتأخر) لان آخر الوقت للوقتية بما نزلت من الانبياء والنصوص
ورقوت انذركم انه خير آحادوا عما يجب العمل به اذ الرخصة من ترك العمل بالمتأخر اما ان تفهم
الترتيب ووصف بأنه خير آحادوا عما يجب العمل به اذ الرخصة من ترك العمل بالمتأخر اما ان تفهم
مدلانه يلزم نسخ الكتاب به وهذا لا يجوز كذا في شرح (قوله حيث لا زال العمل بالمتأخر) أى حيث انضاض الوقت
(قوله وهو لا يعمل به) أى بالمشهور وهو الحديث السابق فثبت به وجوب الترتيب (قوله به) أى
وقت (لأنه لا يبيد في نسخه) لا دم (قوله بضيق الوقت) مرتبط بقوله انضاض الوقت والاشارة
ووقدم المدونة ولم يكره وقت ركعة صحت وأتمته وروينا لوقتية بخبر وجوبه صارا له ثلثون نقل
بأنه عندنا في وقت بخلاف ما ذكرنا كنى الوقت سبعة وثلاثون لوقتية حيث لا يصح لانه
أداه قبل وقتها ثابت بخبر مع امكان الجمع بينهما (قوله المستحب) لم يذكره كذا في ظاهر
الرواية وتفوق لاختلاف بين المشايخ فذهب الطحاوى اهتدأ بأصل الوقت لها وامتد بالوقت
المستحب لمجرد وجوب في المحيط قول محمد بن رجب أيضا ان الظاهر من معنى ما أتى من أنه اذا افتتح
العصر في أول وقتها وهو ناس الظاهر ثم احمر الشمس ثم ذكر الظاهر معنى في العصر قاله في هذا
نص على أن العبرة بالوقت المستحب وجب شذاعة قطع اختلاف المذاهب لان المدونة حيث لم تذكر
في ظاهرا رواية وثبت في رواية أخرى من المصير اليها انحرافا لاختلاف في الظاهر فيصير الوجه في العصر
وهو من لغيره ثم ذكره في وقت لو اشتغل به تقع العصر في وقت المكره يقطع العصر عندهما
ويصل الظهر وعنده يفتى في العصر ثم يصل الظهر بعد غروب الشمس ذكره هذا أكثر السيد
عن مسكين (قوله فيتم به حكم الكتاب) وهو قوله تعالى ان الصلاة تكون على المؤمنين كتابا
موقورا وتغير حكم الكتاب بنقصان الوقتية بانه ما عانى الوقت المكره كذا في الشرح فان الآية
المذكورة تنولها تعالى أقصوا الصلاة وتدل على الاتيان بالواجب على مقعة السكالك لانه المطلوب
شرعا أن يفي بوقت أن يكون الباقي من الوقت مالا يسع الوقتية والذمة فيجعلها نفس
الامر لا يجب فانه يلزم من عليه انشاء ضيق وقت الفجر فصلى الفجر ثم يبيت في وقت الوقت
سبعة بطل الفجر ثم ينظر فان كان الوقت يسعه اجمعها بحيث ينفذ في الفجر هذا ثم يبيت
فيلويع بعد ذلك العشاء يصل العشاء ثم يبيت في الفجر وان لم يكن فيه سعة كذا في عهد الفجر ط

وهذا في كتابه انما في عند سبق الوقت جازنا الحوتية وقوله سدونا القلا عند الوقت مع بقية اسم الزينة في الترتيب في الاصح
 كما اقرنا بالا في الاصل من الصرف الى هذا اليه من الة واث اوله من الا حركات النعم (د) الثاني (النسب) لانه لا يقدر على
 الايات بالفاصلة مع المباح لا يكلفه نفسا الاوسها

فلم يجمع مع لونية (د) الثالث
 (اذا صارت الضوائف) الحقيقية
 الحكيمة (سنا) لانه لو وجب
 ان يجمع فيها لونه وان خرج فظلم
 وهو يفرح بالان من ولا غير تخرج
 وقت الباد من الصبح لان
 السائرة قد شولت من التكرار
 وروى في دخول وقت السابعة لان
 الزمان على المسير في حكم التكرار
 وحدث في المسيرة الحكيمة
 منذ كره بصلاته من انما قد
 فاقته لم يقفها حتى خرج وقت
 الا ساد من الخواص من كرا
 سقط الزقوب قبل ان يركب
 را لحاضرة سقط فيها من انما قد
 على الامم زيدنا ما يكون اسما
 (عبر انوزنه لا يقدرا) في
 شهر الضوائف لاجماع امانه
 فظلم راقوا بصلاته من انما قد
 لم يرض على من انما قد
 ولا ينفذ اليوم والقبلة لا كرا
 لا يحصل الا بالزيادة عليهم من حدث
 الاوقات لا وقت حيث الساعات
 ولا مدت للوقت في الترتيب (وان
 لم تزد به اسم الساعات في الترتيب
 كما سناه (ولم يرد الترتيب) بين
 الصوائف التي كان كبر (بعدوها
 انه السابعة) بنفسا هذه الان
 السان لا يهود في اصح الروايتين
 وفيه الفتوى وترتيب جميع والترتيب
 ترجع بالارجح (ولا) يهود الترتيب
 ابقا (بغوت) صلاة (مدنية) أي
 جدد تركها (بعد) قس (ان) ست
 فخرج ثم تركها (على الامم
 فيها) أي الصور قد لما ذكرنا

وهكذا انما سر بعد آخر الى اذ طلعت الشمس وقدر صباه الى الاطلاع وصاحبها في وقت
 را ن لم يكد اذ الوقت في الاصح المتفق من نصر القه حرة والا فمات برقة بقتصر على اذ في
 ما تجوز به الة فلا (قوله والمصلحة) أي اتمامها حتى خات الوقت (قوله جازت الوقتية)
 ولا يلزمه التطلع لا في نفسه. قدما ولا جاز ولا طهنا كانه ان يسمع بها في اذ لم يذكر للنظم
 فاستدركت اليه اذ في الحواشي لانه اسهل من الاحتداد (قوله كان في الفصح) الذي في الفصح
 ترجع علم جواز الوقتية ما لم يفسد في بعض وقت قبل عند الامم يجوز قال في هذا يهود الاصح
 وهو لا يفسد في الوقت (قوله والثاني في الترتيب) ولا يمتدح ليل ومجاعة القه قهرن الترتيب
 ولو جاز له احد قال شارحا في الصلاة التي ساقى عند ثلثة الصلاة ومن الحسن منه انه اذ لم
 به لم يصب عليه به اذ لا ترونه كالي القهرن ومالي ان يلي من ان الظن القهرن يلقى
 بالتبين كمن سالي لظنه اذا قرأ القهرن في صلاة فاذ انضى القهرن ثم على الصدر اكر
 لظنه جاز الامم لانه قد علم في صلاة حال اذ الحصر وهو من يجمع لانه يجمع فيه في صلاة
 في ظن لا يجمع اذا لا يجمع اجتهاد امام او جاهل لم يركب مدح من سالي ثم ذكر في هذا يجمع اذ لم
 يستفت فيهما بصلاته من جهة ناصد فمات يجمع في الصلاة او ما المفضل في تبه ولا عبرة برأيه المخالف
 لمذهب امامه وان كان هذا الثاني فلا فائدة في صلاة ولا تفرق على شيء فاذ في الصلاة في
 حاشيته من البصر (قوله لا لو وجب الخ) ولانه اشترط في الترتيب اذ ذلك ر بما في في الى
 فوين في الترتيب هو سالي (قوله وهو مدحوق بالتمه) قال تعالى وما جـ لـ هـ لـ من الـ من
 مرجر يداكم بكم اسر ولا يرد بكم العسر (قوله يروي) أي من يجمع (قوله أو من سببت
 الساعات) هي قول الشيخين وقتهم ترجع انبار الة (قوله لا يهود له اصح الروايتين)
 وفالي بعض يهود الترتيب وهو واحد يجمع في الصلاة كره الصدر كره يهود كذا قال في
 الترتيب في المزيدي في الهداية وهو لا يظهر لاه في القنوط في الترتيب في زمان (قوله ترجع بال
 مرجح) قد عرفت مرجحه وهو زوال الساعات في السيد (قوله بعد تبه ان سنا) فانه
 الترتيب وهو يهود لكان اول لانه اذا بلغت سنا سقط الترتيب وهو رقم يكن في رجه النسب
 ولا في الترتيب سقط في الاقل من هذا العدد فانه السيد (قوله ثم ذكرها) أي المدينة
 قد السيد (قوله على الاصح فيها) وقيل لا يجوز في الصلاة في وجه في الساعات كما لم يكن
 في الصلاة في سراج الدار في الصلاة في الصلاة (قوله في الصلاة في الصلاة) وجهه
 الاستدلال بهذه الفاتحة ليس بالية في الاستدلال في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 في الصلاة في الصلاة وما قالوا في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 وطلب على تبه التكميل لوان في عدم الجواز يهود في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 السيد (قوله لو كان وزا) أي لا يفرض على عند في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 بل وقتها لانه غير عند في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 يجمع في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 (قوله ما ذكرنا في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة)
 في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة

كانت (د) السابعة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 وبقيت في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة

صحت جميعها) عند أبي حنيفة يخرج منه لان الختم وهو الصفة مع الهلوهى السكتة بشرط ان لا تكون صفة هذا المجموع لان الصفة في حكم المتروكة فكانت المتروكات مستحكة واستندت الصفة الى ادائها فكانت كلها كنجس الزكاة يتوقفه كونه فرضا على تمام الحول بقاها بعض النصاب فاذا تم على غائبه كان

منذ كراهة الفائنة (بقضاء) الفائنة المتروكة بعده) أى بعد خروج وقت الخامسة استقوط الترتيب مستندا (وان قضى) الفائنة (المتروكة قبل خروج وقت الخامسة) مما صلا منه كراهيا (بطل وصف) لاصل (ما صلاه منذ كراهة) للفائنة (قبلها) أى قبل قضائها (و) لا يبقى متصلا بأنه فرض بل (سار) الذى صلاه (ملا) عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهذا هو الذى يقا فيه واحدة نعم وخمس او واحدة تسع وخمس فالتروكة تعد الخمس بقضائها في وقت الخامسة من المؤديات بتغير القصد والسادسة من المؤديات تسع الخمس قداها وفي الحقيقة يخرج وقت الخامسة هو المصحح لما ولد لكن لما كان من ثم الخروج ودخول وقتية وتأديتها فيه غالبا فيم ذكر أدائها مقام ذلك (واذا كثرن) للعوائق يحتاج لتعويض كل صلاة بقضائها لتراحم الفروض والاقوات كقوله أصلى ظهر الاثنين ثامن عشر جمادى الثانية سنة أربع وخمسين وألف وهذا فيه كلمة (فذا أراد تسهيل الامر عليه نوى أول ظهر عليه) ادرك وقته ولم يصله وذنواه كذلك فيما يصله ويصبر ولا يصح بدل ذلك وهكذا (أو) نشأ نوى (آخر) فيقبله ولا يصح أن يحضر أدركته ولم يصله فذا فعل كذلك فمما يليه يصير آخرها بالنظر قبله فيحصل التعيين ويخالف هذا

بعض النجوم من اعتبار سواها (قوله صحت جميعها) برجع جميع قاكيد للغير الاستغنى صحت (قوله عند أبي حنيفة) وقالا نفس ذلك الصلوات فسادا لما لا يمتثل الا بعدة بمسال ويلزمه قضاء الست كلها المتروكة والخمس التى اذا هاجد هاجل قضاءها وهذا ككرها وما يصله به بذلك صحيح وان كان ذا كراهة الفائنة لقصد ضرورة الامور هنا (قوله والكثر) قاي كثر الفوائت ولما ورد عليه أن الفائت واحد فقط والخمس مؤداة جاب عنه أنه لو كان الفاسد الخ (قوله واستندت الصفة) وهى السكتة (قوله بخارت كلها) لانه سقط الترتيب من أول صلاة تركها الوجوب ثبوت الحكم مستندا ليكون مضافا الى الاشارة الى هي اللمة ليدون الاشارة الى ليدت بعله (قوله كنجس الزكاة) أشار به الى ان توقف حكمه على اصرحتى بتبين حاله ايمس يدعى كتوقف الزكاة الخ وتوقف المغرب المؤداة فيه طريق لا يرد لفه قال أحاديها قبل التجر بطلت فرضيتها والا فلا رجعة صلاة المذورا اذا قطع العذر به دهاقى معارضة في الوقت الثالث فان صادحت والا فلا فائدة في الشرح (قوله ريقاه بعضا للنصاب) أى انهاء الحول وأما آخره فلا بد من قوله (قوله مكان التجهيل فرضا) أى كان المجهل فرضا (قوله عند أبي حنيفة وأبي يوسف) لان التجر ينفذ من لامل الصلاة يوسف لا فرضية فيمكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل وعندهم بطلان الصلاة انما هو عند من لفرض فادابطلت الفرضية بطلت التجرية أيضا واعلم ان أبا يوسف قدرا فى الاسامى عدم بطلان أصل الصلاة اذا قضى الفقة قبل مضى الخمس وخالفه فى قوله صحتها على تأخير قضاء المتروكة الى مضى الخمس فقال لا تصح فرضيتها ولو أخرها بعد مضىها (قوله بتقرير المسألة) أى بتقرير انفساد الموقوف فهو من اضافة المصدر له مع قوله والجوارى لجر وره متعلقان بقوله نفسه (قوله والسادسة من المؤديات الخ) فى بذا جوابا عما وقع فى مادة السكتة من اراقاب السكت الى الجوارى جزمه وقوف على أدائها ست صلوات بعد المتروكة فانه ليس المراد منه الا انما كبد خروج وقت خامسة من المؤديات لا اشتراط السادسة بل ولا دخول وقتها لانه لا يلزم من خروج الوقت دخول شيء كماله كان الخامسة من المؤديات هو الصبح قطعا ان شاء من (قوله راحلت لما كان من لازم الخروج وشول وقتية) اللازمة ووجه لما علمت به قريبا الا ان يقال للزوم موحود فى غالب الاوقات فاعتبر الغالب (قوله وتأديتها فيه غالبا) ان ارتباط فرقته غالبا لا بدخول والمادة نتج الجواب السابق (قوله مة ذلك) أى خروج وقت الخامسة (قوله واداء كثرن العوائق) المراد مطلق السكتة وارالم تسقطا الترتيب فاذ فى الشرح (قوله لتراحم الفروض والاقوات) التى هى اسباب فيختلفت الاسباب كما اختلفت الاسباب (قوله كقوله اصل يظهر الاثنين الخ) فيه فمكة وهى التقية على تأريخ تأليف هذا المعنى كذا فيه عليه المؤلف وقال فى الشرح طهر الخمس عشر رضى لظنة سنة خمس وأربع مائة والقب قين الدار بعبثانية اهم وأربعة عشر وثمانية عشر يوما (قوله وهو الاصح) رجحه فى الثانية والخلاصة بغيره عليه صاحب الفتح (قوله فليرجع لكثر) أى فليرجع المبتلى بالحادثة الى الحكم لا يذكر فى السكتة واللام فى السكتة بمعنى الحول نهالى ارجع اليه م ان لا يرجع اليه م ونوه فانه راسع أى فور الحكم لذى فيه متسع وفيه اشارة الى انساع له انزع هذا التالى برفق نسخة فله وسه بصيغة الماضى (قوله واقفه روفى رجيم) أى شهد به الرحمة الموحدة لم يكلف هذا لامة

والنذر كما اذا نذر صلاة ركعتين فنذر جماعة هذا النذر بنية قتل احدا منهم فلو انما قام
 الجماعة هذا النذر فله ان يقطع ويقتدى لانه اكل والمسامور اربعة ذكر لان النذر الخلف
 كالقرض المختلف لا يجوز فيه الاقتداء كما مر وقول السيد لا يصح التوزيع مع قتل كل واحد
 بالنظر الى القضاء لانه بالاقتداء اظهر معصية التناخير ويؤيد في سببها لانه يلزم استعمال
 المشترك في اكثر من معنى واحد وهو لا يجوز منقاد فيه لما قدمنا من ان العلة لا تلي غير مودة
 وليس هناك مشترك استعمل في معان بل قوله ما قبلنا الجماعة تمنع بترتيب ثلاثه لانه
 ثلاثة وثلاثون الجزئيات جماعة الاداء وجماعة القضاء وجماعة النذر فليتل (قوله على اداءه)
 فلو اقيمت في المسجد وهو في البيت او كان في مسجد فاقامت في آخر لا يقطع مطاوعا في الشرح
 وغيره وفيه انهم صرحوا بطلان الجماعة في مسجدان فاقامت في مسجد واحد وان الجماعة هنا اربعة
 تقيد بسجدة وان القطع لا كمال فلا يظفر في حثه (قوله بان احرم الخ) تصويره قوله فانما
 (قوله لا يجوز التسروع في الاقامة) فانه لو اخذ التوذن في الاقامة والرجل لم يقيد الوكعة الاولى
 بالسجدة فانه يتم ركعتين بالاخلاق متلاسا مكن وفيه ان هذه الاقامة تسيرة جدد لا يتألف فيها
 التقييد والاقام الا نادرا (قوله قطع بتسليمه قلنا) في القيسناني وجمع رخص الاخر اطلق في
 القطع فحمل القطع بسلام وغيره سواء كان قنشا او اكلها او ساجدا او اجمع وقبل لو كان
 قنشا لم يسلم تسليمة وقبل تسليمة من رقيب بعد ربه وشهد وقيل لا يشهد ثم سلم في الصورتين اه
 والمراد به ما هذه وما ذكر في المصنف بعد ما لم يبين المصنف حكم هذا القطع والاقامة وفيه اشارة
 لدوقية الجوار لانه شبيهه بالجب ثقفال يقطعها القدر اسرار المصافاة كما نوتت في نفسه او فار
 قدرها الخ ثم قال ويجب القطع نحو النجاسات (قوله من رابعة) أي فريضة واهية لانه
 يمكن الجمع بين العضيلتين وقوله بالانام لو كانت ثنائية أو ثلاثية لا ينم الركعتين لما حاثي (قوله
 الذي لا يخشى فوت جنازة) الظاهر ان المراد خشيته دون سببها الخو كان يعلم ادراك البعض
 لا يقطع ويحرم (قوله وهو على الفس) أي ما دون الركعة ولذا يتابع المسبوق الامام في
 سجود السجدة وقبل السجدة وسجدة ولو قام لم يلى للقامة ونفس القيام وسجدة في القعدة لم
 أن شرع بعمله ولاية الزم قبل تقيد بسجدة اقامة في الشرح (قوله لا يمتنع سجدة
 الركعة) لانه لا يسمى صلاة (قوله والجنازة الخ) هذا امر قطعي وقوله أو في ثقل وحضرت جنازة
 يخشى قواها واغذ كره لان الجواب السابق لا يظهر هنا (قوله ولو لم يرباعية) الا ليق
 بالمبالغة ولو رابعة لان الرابعة اذا اتم ركعتين منها لا تكف فرضا بخلاف غيرها اربعة (قوله
 مطلعا) سواء كان مع الامام او منفردا (قوله لا كركم الكلي) ففيه شبهة القدر
 وحقيقته لا يمتنع التفض في كذا شبهة ذكره السيد من القدر (قوله لمتنع التفضل بالقبول)
 يمتنع ان المراد بالمنع عدم الصلة لا الكراهة فقط ويمتنع الكراهة قال صاحب البحر وقصر
 المشايخ هذا وجوب الاتمام أي اتمام الركعتين فيما اذا عجز عن الرباعية فيكون في
 البطال صريح في ان الركعة الواحدة باطلة لا مكروهة فقط وبه اخره في النهي وقال بعض
 حنفية عصرهم لا تبطل لان من اقتدى بالامام في المغرب متعلا لا يسلم مع الامام لا تقصد
 ووجهه ان الركعة الواحدة وحده في ضمن الثلاث فاذا صح التفضل بالثلاث فكذلك بالواحدة
 وقد قبل هذا قياسا مع الفارق لان حواز التفضل يتلوا ركعتين بالترتيب بالوتر وهو فضل عندهما
 ولا كذلك الركعة الواحدة اذ لو كانت تصح بالعدة لما قالوا اربعين على ركعتين الرباعي اتم شفا
 واما قوله بطلان بل كان يكفي أن يقال من عجز عن رباعي فسد الركعة ثم قطع واقتضى
 ولانه بغتة صحتا لا يعنى قصدا ويؤيد ما ذكرنا في الامهات من ان سجدة منى الله
 ما أثر في ركعة قط وجعل السبب في شرحه كلام صاحب البحر من اجل القول بقصد الاقتداء

في محل ادائه لاني غيره بان احرم
 الامام لان حقيقة اقامة النبي فعله
 لا يجوز التسروع في الاقامة فادام
 يقيد بسجدة (قطع) بتسليمه قلنا
 (و) بعده (اقتدى) على الصحيح
 وقيل لا يقطع حتى يتم ركعتين
 من رابعة كما نقل الذي لا يخشى
 فوت جنازة قلنا لقطع لا كمال
 اكل وهو يعمل الزمض ولانه لو
 حلف لا يصلي لا يحدث سجدة
 الركعة والجنازة لا يقطع لها
 وبالقضاء يجمع بين المصلحتين ان
 بسجدة لم يشرع فيه ولو غير رابعة
 (أو مسجد) للركعة الاولى (في غير
 رابعة) بان كان في الشجر أو المغرب
 قبل قطع بعد السجدة بتسليمه لانه
 لو اصاب في الثانية ركعة اخرى ثم
 العرض وتفتونه الجماعة في اغير
 ولا يتنفل بعدها مطلقا في المغرب
 لا كركم الكلي ففتونه الجماعة
 ولا يتنفل مع الامام فيها المتنفل
 بالقبول وهو كمال الامام

[illegible][illegible]

بيته يوسع له في رزقه ويقلل المنازع
بيته وبين أهله ويحتمل بالآمان
والاحب فعلهما أول طلوع الفجر
وقبل بقرب الفريضة وقال صلى
الله عليه وسلم صلاة المرء في بيته
أفضل من صلاة في مسجدى هذا
الا المكتوبة وقال صلى الله عليه
وسلم صلاة في مسجدى هذا أفضل
من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد
الحرام وصلاة في المسجد الحرام
أفضل من مائة صلاة في مسجدى
وفي بيت المقدس بخمسائة صلاة
(وان لم يأمن) فموت الامام
باشته قاله بسنة الفجر (تركها)
واقترى لاثواب الجماعة اعظم
من فضيلة ركعتي الفجر لانما تفضل
الفرض منفردا بسبع وعشرين
ضعف فلا تبلغ كعنا الفجر ضعا
واحدا منها (ولم تقض سنة الفجر الا
بفوتها مع الفرض) الى الزوال
وقال محمد رحمه الله تقضى منفردة
بعد الشمس قبل الزوال فلا قضاء
لما قبل الشمس وبعده زوال
اتفاقا وسواء صلى منفردا أو
بجماعة (وقضى السنة التي قبل
الظهر) في الصحيح (في وقته قبل)
صلاة (شفعه) على المني به كذا في
شرح السنن لامة المقدسى وفي
فتاوى العذابي المختار تقديم
الثنتين صلى الاربع وفي مبسوط
شيخ الاسلام هو الاصح لم يثبت
ما تشهده رضي الله عنهما انه عليه
السلام كان اذا فاتته الاربع
قبل الظهر يصليهن بعد الزكوتين
وحكم الاربع قبل الجمعة كالتي
قبل الظهر ولا مانع عن التي قبل
العشاء من قضائها بعده (ولم يصل
الظهر جماعة بادرارك ركعة) أو

الركعة أن يكون خلف الصف من غير حائل (قوله لامة في سنة الفجر) من الاختيار
الدالة على فضلها (قوله والافضل فعلهما في البيت) لانه صلى الله عليه وسلم كان يصليهما في
البيت وأما على من سلاهما في المسجد كذا في الشرح (قوله أى سنة) بالانصب تقسيم
لركعتين (قوله ويقل المنازع) كذا في النسخ التي رأيتها وكذا في الشرح ولعل المراد الاصر
المنازع فيه فهو من الاستعداد الى البب وفي القاموس المنازع التخاصم والتناول (قوله
فعلهما أول طلوع الفجر) لان السبب قد وجد كذا في الشرح (قوله وقبل الفريضة)
لانها تسبق ما يقرأ في الاولى بعد الغلظة قل يا أيها الكافرون وفي الثانية الا خلاص روى
ذلك أبو هريرة عن صلى الله عليه وسلم وروى عن القرظي قوله لم تشرح في الركعة الاولى ولم
تركب في الثانية فانه يكتفى بالتملوج جمع بين ما ورد ويكتفى بركعة واحدة لا يركب
لاتساع أمر النفل (قوله صلاة المرء الخ) من غنى قال في الهداية الا انصت في جامعنا لسنن
والنوافل المنزل اه الا أن يخشى أن يشغل عنه اذا رجع وقال بعضهم ان امر كهذا ينبعد
الظهر والمغرب يؤديهما في المسجد لا ما سواه ما وبه آفتى الشيخ أبو جعفر (قوله وقال صلى الله
عليه وسلم الخ) مثله قوله صلى الله عليه وسلم صلاة في المسجد الحرام جماعة ألف صلاة وصلاة في
مسجدي بألف صلاة وفي بيت المقدس بخمسائة صلاة أخرجه البيهقي (قوله وان لم يأمن فوت
الامام الخ) قال المؤلف في حاشية الدرر الذي أخرجه عنده أن يبقى السنة اذا كان بدرك ولو في
التشهد لا اتفاق فيما بين محمد وشيخيه ولا تقيده بادرارك ركعة وتقرى مع الخلاق هنا على
خلافهم في مدرك تشهد الجمعة غير ظاهرات المدارع هنا على ادراك فضل الجماعة وهو ما سئل
بادرارك التشهد بالاتفاق نص على الاتفاق الكمال لا كخلفه بعضهم من انه لم يصرف فضله عند
محمد لقوله في مدرك أقل الركعة الثانية من الجمعة لم يدرك الجماعة حتى يبنى عليها الظاهر بل
قوله هنا ككقولهما من أنه يصرف زواجا وان لم يقبل في الجمعة كذا لانه احتج بما لان الجماعة
شرطها وهذا انعقوا على انه لو خلف لا يصل الظهر جماعة فادرارك ركعة لا يجزئ وان أدرك
قضاها نص عليه محمد كذا في الهداية كروا السيد (قوله تركها) أفاده أنه لم يشرع قضاها
شرع أعظم مطلقا لان القطع حينئذ لا يبطال (قوله وقال محمد رحمه الله تقضى منفردة الخ) بل
لا خلاف بينهم في الحقيقة لانهم ما يقران ليس عليه لغضا ارادة هل لا بأس به ويحكي بقول أديب
الى أن يقضى وان لم يفعل لاشي عليه (قوله ولا بعد الزوال اتفاقا) أى على الصحيح وقيل يقضىها
تبعاه بعد ولا يقضىها مقصودا اجماعا كان السكاني حواشي البيان (قوله ونقض السنة الخ)
اطلاق القضاء على ما ليس بواجب مجاز لنا كذا ولهذا كان الاول أن ينوي السنة لا القضاء
فهو سنانى (قوله في الصحيح) وقبل لا تقضى أصلا لان الواظفة على التمام ثبتت قبل الفرض
(قوله في وقته) وقال بعض المشايخ انها تقضى بعد أى الوقت اذا فاتت لانه كما من فنى ثبت
تبعاه وان لم يثبت قصدا كذا في الشرح (قوله قبل صلاة شفعه) لان الاربع مع منفردة على
الركعتين لتقدمها على الفرض المتقدم عليها ما قد تقدمنا على الفرض ولم يتقدم على السنة
فتقدم الاربع ككل في شرح المجمع (قوله حديث عائشة الخ) ولعلنا يتوهم ما يضاف من
موضعها قصد بلا ضرورة (قوله ولا مانع الخ) قال السيد في شرحه والتقيده بالتي قبل
الظهر وكذا الجمعة كأي الدر لا حتران التي قبل العشاء لانها مندرجة فلا تقضى أصلا وكذا
التي قبل العصر بل أولى لسكرانها انتمى بعده اه ولو قال المصنف ولا مانع من قضاها التي
قبل العشاء بعدها السكان أوضح وأشهر (قوله بل أدرك فصلها) وهو الضاعفة وله شرح
المقدمى من الاتفاق المسبوق يدرك ثواب الجماعة لكن لا كتواب مدرك أول الصلاة

كل واحد من ابن مقبر رضي الله عنهما
عنه حكم إقامته وهو الركون ولا
يشترط تكبير ثانٍ إلا حرام والركوع
واو كبر بنوي الركون لا الافتتاح
جاءت في نسخة واحدة وحده الإمام
ساجداً يجب مشاركته فيه فيجوز
ساجداً وإن لم يحسب له من صلاته
فـ لو ركع وحده ثم شاركه في
المسجدتين لا تقصد صلاته ولا يحسب
له ذلك وإن لم يشاركه إلا في الثانية
بطلت صلاته والعرق أنه في الأولى
لم يزد إلا ركعاً وزادته لا تضروني
الثانية زاد ركعة وهي مفسدة
وأودركه جالساً لا يعود الأخير
واستمر قائماً وفرغاً جازعاً قبل
فراغ الإمام من التشهد لا يكون
معتبراً (ركن ركع) المتعدي (قل
أمامه) وكان ركوعه (بعد قراءة
الإمام ما تجوز به الصلاة) وهو آية
(فأدركه أمامه فيه) أي في ركوعه
(صح) ركوعه وكركه لوجود المشاركة
والمسابقة (والأ) أي وإن لم يدركه
الإمام أو أدركه لكن لم يكن قد رُفِعَ
المفروض قبل ركوع المتعدي (لا)
يصح ركوعه، لكونه قبل أوانه
فيلزمه أن يرجع به مرة ثانية إن
لم يفعل وانعرق من صلاته بطلت
ولو بعد قبل إمامه، إن كان بعد رفع
الإمام من الركوع ثم شاركه الإمام
في السجود صح وإن كان قبل رفع
الإمام من الركوع روى عن أبي
حنيفة رحمه الله لا يميزه أنه قبل
أوانه في حق الإمام وكذا في حقه
لأنه تسع له ولو أطال الإمام السجود
فرقع المتعدي ثم سجده ولا مأم
ساجداً إن نوى الثانية ولتأخره
تكون من الأولى كما وثقها ولم يكن
له نية ترجيحاً للثانية وإن نوى الثانية
لا يهرج كانت من الثانية فـ أدركه
الإمام فيها صحت وعلى قياس المروي

صفة الصلاة واغذاً كنعاه لا قول بل لأن الناس يقع منهم الاندفاع إلى الركوع كثيراً من غير
ادراك جزء منه ويعتقدون فهم في ذلك موافقون لغيره من أقوال العلماء (قوله فرقع الإمام رأسه)
مراده أنه رفع قبل أن يشاركه المؤتم في جزء من الركوع والاحتياط لا يقتضي بالتمام (الركع فحقق
بعد الخطأ) وحينئذ تحقق المشاركة فتكون الصلاة صحيحة (قوله كبر ركن من ابن عمر رضي
الله عنهما) ولغظه إذا أدركت الإمام ركعة فركعت قبل أن يرفع رأسه فقد أدركت الركنين وإن
رفع قبل أن ترفع فقد أدركت الركعة اهـ والكاظمي كما ورد في معنى لام الـ علق (قوله لا يستمر
تكبير ثانٍ إلا حرام والركوع) الذي في الفتح ومدرسة الإمام في الركوع لا يحتاج إلى تكبيرين
خلافاً لبعضهم اهـ وهي أولى من عبارة المصنف وفي ابن أبي حنيفة من التمسك بالخط
هذا بخلاف مدركة في السجود والعود فله بكبر الافتتاح وأخرى لاخطأ اهـ والعمل وجهه
قربه في الأول من الركوع فأغشت تكبيرة الافتتاح التي في القيام من تكبيرتها قريب منه، ولا
أذلك التكبير إلا لخطأ المذكور (قوله لغت نبيه) فتتم ثلاثة افتتاحات لأن الركن في سجده لا يهرج
بالقصد كذا في الفتح في البحر ولو أدركت الركعة من الركوع فمضى أن كان أكبر ركنه أتى بالثانية
أدركت في شيء من الركوع أتى به والأصح أنه لا يأتي به بعد شروع الإمام في القراءة فلو لم يهرج
اهـ (قوله وإذا وجد الإمام ساجداً يجب مشاركته فيه) ظاهره عبادته الوجوب وإن قصد الركوع
فقاته ويؤيده حديث أبي داود عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا جئتم إلى الصلاة فمضوا فاسجدوا ولا تعقدوا شياً من أدرك الركوع فقد
أدرك الركعة اهـ وبعبارة الشرح يجب على المتعدي أن أدرك الركوع متابعاً للإمام في السجود
وإن لم يحسب له من الصلاة وإن لم يتابعه ووقف حتى قام ثم تابعه في بقية الصلاة ونفى حاقاً
من الركعات بعد فراغ الإمام تجوز صلاته لأنه يصل تلك الركعة الماتية بسجودها اهـ (قوله
وإن لم يشاركه إلا في الثانية) أي السجدة الثانية دون الأولى (قوله وزادته لا تضروني) أي
ضرر الساجدين كان بركه لأنه انفراده الإمام بعد الاندفاع به (قوله غارجد) أي من
قيامه وأقره من المؤتم (قوله لا يكون معتبراً) لأنه في حال إقامته الإمام في صلاته معتد به
فلا يميز ما قبله حل الاقتداء في حال انفراده اقتضاه ما سبقه (قوله وهو آية) أي عند الإمام
الاعظم (قوله وكركه) أي تهرجاً باللهي عنه بقوله صلى الله عليه وسلم لا تبادروني بالركوع
والسجود (قوله لوجود المشاركة والمسابقة) تعليل للمصنف أن كركه على سبيل التمسك بالركوع
(قوله لم يركه أن يركع به) قائماً أي قيل المتابعة له فيها هو فيه لأنه لاحق وإن أخره إلى ما بعد
فراغ الإمام صح وكركه كما هو حكم الإلاحق ومثله يقال في مثله السجود المذكور بعد (قوله روى
عن أبي حنيفة الخ) وقياس ما تقدم أي في مثله الاعتناء به بجزئيات ركوعه المتعدي اعتبر
والحلال أن الإمام لم يفرغ من قراءته فلم يأت أوانه في حقه ولو اعتبرناه في الرواية من المهرج
ببطلان صلاته ثم هذا لا يتأتى من المشهور من مقتضى الإمام أن الرفع من الركوع سنة فإذا تركه
الإمام لا تفسد صلاته وإن كان قبل أوانه المسنون فتنقضه أن يقال في المأموم كذلك (قوله تكون
عن الأولى) ترجيح الجانب المتابعة فتقوله بعد ترجيح الجانبين فعلق لمخذه أيضاً (قوله كركه) أي
أي الأولى ومثله لو نوى السجدة التي فيها الإمام (قوله فإن أدركه الإمام فيها صحت) راجعاً لأحاديثها
بعد الاندفاع كما تقدم في الركوع (قوله وعلى قياس المروي من الإمام) أي السجود كركه قريباً
معه روى عن الإمام أبي حنيفة لا يميزه (قوله قبل رفع الإمام) أي من الركوع (قوله يجب أن
لا يهرج) أي السجود الثاني من المؤتم ولو أدرك فيه الإمام لسكون المؤتم فعله قبل أن يركع (قوله
وكركه خروجه) أي تهرجاً بالمعنى بالمحدث المذكور (قوله أخذ فيه) لما دبه دخول الوقت أخذ فيه

من الإمام في السجود قبل رفع الإمام يجب أن لا يجوز أن يكون قبل أوانه كما تقدم (ركع خروجه من مسجد
من فيه) أولى خبره (حتى يصل) أقوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج من المسجد بعد النداء إلا هنا حتى لا يردل يخرج الحاجة يريد الرجوع
أولاً

بعد فعله أي ولو لا أنه واجب لما رفعهما (قوله لا تهازكن) أي فهي أقوى منه والشئ لا يرفع
 ما هو أقوى منه (قوله صحت صلواته مع النقصان) لأن الواجب إذا نال السلام والتشهد وقدر
 تركهما (قوله فكل يرفع القعود) أما السجدة الصليبية فهي أقوى من القعدة لكونها ركناً
 والقعدة تلحق الأركان فلا تفتقر إلا بعد تمام الأركان وبكون السجدة الصليبية لا تفتقر إلا بعد سجدة
 التلاوة فلا تملك الأثر القراءة فيها على أنها ركعة واحدة بل إن ركعة التلاوة لا تفرغ القعدة لأنها واجبة
 فلا ترفع القرض واختاره شمس الأئمة والاول أصح وهو المختار وهو أصح الروايات واستلحق
 الترجيح في ارتفاع القعدة فراءة التشهد بعدما كان تركها ساهياً وقد قدرنا التشهد قبل القول
 بالترفع تكون القعدة التي قرأ فيها التشهد هي القرض وعلى القول بعدمه تكون واجبة لاها
 التشهد والصحيح أن الصلاة صحيحة ويجب سجود السهر (قوله يفرض إعادة) ويجب إعادة
 التشهد والسلام (قوله ويجب) لاجابة له للاستغناء عنه بكلام المصنف (قوله بهدات)
 كسجدة الصلاة يجلس بينهما ما عتبر شارباً يكبر في الوضع والرفع يأتي فيه بالتسبيح السجود وكل
 ذلك مسنون ومن بعضهم من ذهب أن يقول سبعمائة من لا ينال سجوداً ولا يسجد سجوداً ولا تسبيحاً فيجمع
 بينه وبين التسبيح فلو افتقر على سجدة واحدة لا يكون آتياً بالواجب ولا شئ عليه أن كان ساهياً
 وإن تعدد ما عتبر في السجود السجدة لهذا السهر وفي الضمير أنه لو سها في
 سجوداته هو على ما ذكره ولا يجب عليه سجود السهر ولما لم يترك التسلسل ولا تفرقه في التسمية
 ما لا يفتقر في التبع وحكي أن محمد بن الحسن قال للسكافي بن صالح لا تستغل بالقعدة فقال من
 أحكم علماً يديه في سائر العلوم فقال محمد بن نالقي عليك شياً من هذا قل لا ففتخرج له جوابه
 من الخوف قل نعم فقال محمد بن نالقي عليك شياً من هذا قل لا ففتخرج له جوابه
 فقال من أي باب من الخواخرجت هذا الجواب فقال من باب أن المصنف لا يصح فيجب من
 فطنته اه (قوله وعلى به الاكابر) أي فلم يكن منسوخاً والمقصود إقامته الدليل على من قال لا غير
 ذلك (قوله بتشهد وتسلم) هما ركعتان بعد سجود السهر لأن الأركان ارتفعت عالياً لسجود (قوله
 بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تترك إلا في حالة
 انتظر من مشايخنا وهو المختار عندنا تأخذ ركعتين ركعتين ولا يركع إلا في حالة الانتظار
 القعدتين واختاره الطحايري وقيل على مقتضى ما يوصل في الأول وهذا صحيح في الثانية وفي المصنف
 فولهما أصح (قوله اترك واجب) أي من واجبات الصلاة الصليبية تخرج واجب ترتيب التلاوة
 واختلاف في تأخير سجود التلاوة من التلاوة ويجوز في الجنبين بعد عدم وجوب السجود فيه لأن
 ليس بواجب أصلي في الصلاة ولا يجب بترك التسمية على ظاهر المذهب ويجوز الزيادة في وجوب
 السجود لما يجب بترك آية من الفاتحة هذا الإمام ويترك أكثر الفاتحة منه هذا به جزم في القنع
 به الصحيح ومن الواجب تقديم الفاتحة على السورة وأما لا يركع السورة عن جزمها فإما إذا ركع فلو
 بدأ بآية من السورة ثم تذكر آية يقرأها بعد السورة ويسجد السورة والتأخير الواجب من سجود
 ولو كرر الفاتحة أو بعضها في إحدى الأوليتين قبل السورة يسجد ذلك هو والترك السورة بتدبيرها
 في الركوع أو بعد الترفع منه قبل السجود فإنه يعود ويقرأ السورة ويسجد الركوع وعليه السهر
 لأنه بقراءة السورة وقعت فرضاً في ركوع الركوع حتى لو لم يسجد فسدت صلواته وكذا إذا قرأ
 السورة وسها عن الفاتحة ثم تذكر فإنه يعود ويقرأ الفاتحة ويسجد السورة ويسجد الركوع وعليه
 السهر ولما قلنا بخلاف ما لو تذكر الفاتحة في الركوع فإنه لا يعود ولا يفتقر فيه لأن محله ولو عاد
 وقت لم يرفع ركوعه لأن الفاتحة لا يقع فرضاً فلا يفتقر فيه القرض ويسجد السهر على كل حال
 لترك الواجب أردنا خبره ولو قرأ آية في الركوع أو السجود أو القعدة عليه السهر ولو قرأ في
 السجود أو قبل التشهد في السجودين فعليه السهر وترك واجب الابتدأ بالتشهد أو بالجلوس

لا تهازكن حتى لو لم يركع
 أعادتم أركبتم لم يفت
 النقصان وأما السجدة الصليبية
 والركعة فكل يرفع القعود
 في فرض أعادته ويجب (مسجدان)
 لا تصلي الله عليه وسلم سجدة
 مسجدتين لا وهو وجب السجود
 التسليم وعلى به الاكابر من الجماعة
 والتسليمين (بتشهد وتسلم) لما
 ذكرنا يأتي فيه ما الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم والاهاء
 على المختار (ترك واجب) بتقدم أو
 تأخير أو زيادة أو نقصان لأن
 الصلاة لا توصف بالنقصان على
 الإطلاق بترك سنة أو ما المرفوض
 فيقول بفواته الأصل لا توصف
 فلا يجبر بغيره (سهر) بتقدم أو
 تأخير أو زيادة أو نقص

خواجه زاده لا يأتي بسجود الله
بعد تسليمين لان ذلك بمنزلة
الكلام (في الاصح) وقيل تلقاء
وجهه فرقا بين سلام القطع وسلام
السوق لانه في الاسلام وفي الهداية
وأتى بتسليمين هو الصحيح واسكن
علمت أن الاحوط بعد تسليمية
والمنع من فعله بعد تسليمين
فمكان الاحدل الاصح (قاله) بعد
قبل السلام كونه تنزيهاً ولا يبعد
لانه يجتهد فيه فذكر جتزؤ ولم يعل
أحد بتكراره وان كان امامه في صوب
السلام تابعه كمن تابعه في صوب
رمضان بعد نزول (ويستقط
موجود فهو بدعي يخرج شمس بعد
السلام في صلاة الجهر يخرج
ومن الجهر بعد السجود ثم
الهدى (و) كذا يسهل لوسم بيل
(استرارها) أي غير الشمس (في
العصر) كذا راعى المصنف
(و) يسهل بوجوده مع البناء
بعد السلام) كذا راعى المصنف
عن فروع الشريعة (و) يفرق
المأموم) سجود مع الإمام (يسهو
إمامه) أي صلى الله عليه وسلم
سجد وسجد المأموم مع الإمام
به بعد سجوده ولم يذكره
فأنته ما لا يقضى ادرك كان
تركه الإمام أو أتى به بعدهما
لا يقضي ما (لا يسهو) لانه لو سجد
وحده كان كمن لم يأت به
الإمام بنقلب لبس صلاة لا يسجد
إمامه صلى الله عليه وسلم إمام
لكم من يرفع عنكم يومكم
وقراءتكم (و) يسجد لمسبوق مع
إمامه لا يترك متابعة (خيقوم
بعضه سبق به) ولا حق بعد
اتمه ويذهب أن يكت المسبوق

تحليل وتحيية والثانية تحية لانه أي التحليل يقع بالاولى ولما لا يصح الاقتصار عليه بعد الاول ولو
قوله بعد الاول لا تنقض طهارته فمكان الاحوط السجود قبل السلام الثاني (قوله والا حسن)
معطوف على الاضمن ووجه الاحتمال انه المهور ولا السلام تلقاء الوجه (قوله لان ذلك) أي
التسليمية الثانية بمنزلة الكلام أي فلا يأتي بالهز بعد ما يوجد المدا في (نوله) يأتي بتسليمين
هو الصحيح) أيده الامامة خسرو بن لا مريد عليه (قوله والمنع) عطف على ان الاحوط
أي منع شيخ الاسلام خواهر زاده (قوله فمكان الاحدل الاصح) أي فمكان القول بأنه
بعد تسليمية واحدة من عينه أهل الاقوال وأصحها ما كونه أهل فلانه متوسط بين قول من
قال انه قبل التسليم ومن قال انه به بالتسليمين وأما كونه أصح فمقرره سابقاً لانه المهور
(قوله كونه تنزيهاً) الا اذا كان تأييداً لمام يراه على الامتداد (قوله لانه يجتهد فيه) أي لان
بعض المجتهدين قال به وهو الامام الشافعي والامام مالك في المنتهات والامام أحمد في خصص
ما فعله الذي صلى الله عليه وسلم فيه (قوله فمكان جائزة) والسكريه تنزيهاً من الجائز أي
وحيث قال به بعض المجتهدين وكان جائزاً فكانه ماذن بحلاله الجاهل (قوله لم يقل أحد بتكراره)
مرتبط بقوله ولا يبعد أي لانه لا يردى الى تكراره سجوده لانه لم يقل أحد بتكراره (قوله)
اقوات شرط الصحة) لانه لا يسجد بعد الحزمة لصلاة رقدت شرط صحة اجتزاع الوقت في
الجمعة والعيدين بطولوع الشمس في تخير كذا في الشرح به ذابة حتى أنه يسجد للاسبوع
الجمعة والعيدين ذاق رقتما وهو أحد فوائده والمصنف يحيا أي قال ولا يأتي الاسماء بسجود
السهر في الجمعة والعيدين أفاده السيد (قوله فذكرنا عن المذكره) هذه الآية فقط (قوله) وعمل
مناف) كقوله وأكل وكلام في النهضة في بشرط قال لا يسجد بعد السلام نظار الدنو في
الدر ولو تسمى المهور بعد تسليمية أو تلاقى به يترك ذلك مادام في السجود ١٠ يعني هل يلبس
بمناقب من رجده من مناف أو خروج من المسجد في تصاميمه فسدت لانه ان كان ما عليه
سجود تسليمية (قوله لغوات الشرط) أي شرط الصلاة وهو قوله قوله ويسقط الذي قدرة
(قوله بل يترك المأموم) يسجد (الح) ثم كلامه المذكر والمسبق واللاحق فالتصريح بهم السهر
إمامهم غير أن الاحوط اذا أتى به لا يتابعه فيه بل يتركه تماماً ثم يسجد للسهر لقوله به لا يعتد
به لانه في غير محل يختلف المسبوق والمسبق خلف المسافر حديث يتابعه فيه ثم يتفلان بالامام
(قوله) وأقترى به به (قوله) بان اقتضى به في تشهد السهر وهو عطف على تركهما (قوله لا يسجد
في الكلام) اشترى ان الاحوط اذا أتى بها في ما يقضى لا يسجد أيضاً لانه مقتضى (قوله كل
مخالفاً لإمامه) وهو منتهى عنه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسجدوا على أنفسكم (قوله برفق
عنكم يومكم وقراءتكم) قرن رفع السهر ورفع القراءة بغيره ككلامه على الخوف
بترك القراءة فكذلك لا تخم عليه بترك السهر هو الواجب عليه وقال في التهرمة في كلامهم
انه يعتد بشروط القراءة مع تعدد الجاهل وقد علمت معاد الحديث أفاده بعض الأهل (قوله)
ثم يقوم قضاء ما سبق به) أي ثم يفيء وترت القيام عن سلام الامام (قوله واللاحق)
عطف على المسبوق أي ويسجد لاحق به تمام صلاة نفسه ولو لم يبعه لا يعتد به لانه في غير
محل (قوله بقدر ما يعي انه لا سهو عليه) وذلك بتسليم الامام الثانية هي الاصح أو بعدهما
بشيء قبل نماه على ما صح في الهداية فليتناه (قوله) وقراءتكم يوم الخ) فلهذا قال
انه اذا لم يسم تسعد الصلاة في كل الصور الا في ردة روراً لناس ردة قضاء وجوب القيام
لاجواره فليحذر (قوله بعد سجوده) أي سجوداً قدراً كمن بدأ أي قدرة قراءة التشهد بأسرع
أقصر ولم يتم لإمامه تشهداً به على بأن ترسل فيه (قوله خوفه في الخ) بدل من مواضع

بهدر ما يعلم له لاه وبعده انه أن يقوم قبل سلامه بعد سجوده وقد
استشهد في موضع خوف مضى مدة من خروج الوقت لاذى عزز

رجعة ربه، وجرورنا لنا مرجع، به القضاء السابق، ولا يتقارن سلا، (ولو) السبق بما قبله، ٢٢٤
(أيضا) لا زبه عنه، وبعدهم، لا أمام منكرنا، ١٥٢
واللم يضرغ في، لأنواعه، باعتبار أن

[illegible]

(المتدري) كالتل (احادي) (مورد) ولا تستمن فانما لم يتم قتا به وكل من سلك في حله وقعود ما قرض ويعود اليه
فيل لا بد كما انقرض قل في التل را تبهر الراجح (من عاد) من سهل العود كما فخر الوالي في نسخة اخرى

(وهو الى القيام اقرب) ان استوى

النصف الاسفل مع النصف الظاهر
وهو الاصح في تسوية (سجد السهو)
لترك الواحد (وان كان الى القعود
اقرب) باعدام استواء النصف
الاسفل (لا يسجد) سهو (عليه
في الاصح) وعليه لا أكثر (وان
عاد) الساعي من القعود الى
اليه (بعدما استتم فاعلم باختلاف
التصحيح في فساد صلاته) وأرجحهما
عدم الفساد لان غاية ما في الرجوع
الى القعود زيادة قيام في الصلاة
وهو وان كان لا يصل لركعة بالصفة
لا يخل لان زيادتها دون ركعة
لا يفسد رقة لانه قص الاكمال
فته اكمل لانه لم يفعله الا لاكمال
صلاته رقل صاحب الجهر والحق
عدم الفساد (وان سها من القعود
الاكثر بعد ما لم يسجد) لعدم
استحسان ترك وجه من القرض
لاصلاح صلاته وبه وردت السنة
عاصلي الله عليه وسلم بعد قيامه الى
النداء سهو وسجد للسهو ولو فقد
يسير اقام ثم عاد كذلك فقام ثم عاد
فتم بقدر الشاهد مع حتى لو أتى
بعنه في صحت صلاته لا يشترط
القعود قدر الشاهد مرة واحدة
(وسجد) للسهو (لتأخير فرض
القعودان) لم يعد حتى (سجد)
الرائد على العرض (صار فرضه

قول الشارح صار فرضه نفلا برفع
رأسه من السجود عند صمد الخ
هكذا في الشارح الذي بالخاص
هنا هو مخالف لعبارة المحقق
والذي يقتضيه كلام المحقق ان
تكون عبارة المصنف والشارح
هكذا صار فرضه نفلا عند سجده
وبطلت برغم رأسه من السجود
عند سجده الخ يظهر انه معصية

وراجح ان تركه لم يترك من القولين وجه فتأمل (قوله وهو الى القيام اقرب الخ) ظاهره انه ان لم
يستوف قائما يصح عليه العود ثم يفصل في سجود السهو فان كان الى القيام اقرب سجد له وان كان
الى القعود اقرب لا يصح عليه السجود منعنا في القرب وعده سجدة ثم العود منعنا بالاستسواء فدهمه
والذي في كلام غيره انه ما عتق ان بالاستسواء ودهمه أو القرب من القيام ودهمه وعلى الاقل
ان عاد قبل ان يستوي قائما ولو كان الى القيام اقرب لاسجد عليه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا
استتم أحدكم فمعا فليصل ولا يسجد سجدة في السهو وان لم يستتم فمعا فليجلس ولا يسجد سجدة رواه
الطحاوي وعليه فيكون هذا التفسير الذي ذكره لا غلا هو على ما اختاره صاحب الهداية
والاكثر انه ان كان الى القيام اقرب لا يعود ولا عاد (قوله مع النصف الظاهر) فبديه لا يعود ولا عاد
فيه كان قائما فيمتنع العود بالاولى (قوله باعدام استواء النصف الاسفل) انما كان الى
القعود اقرب لانه لا يعد قائما في هذه الحالة لاسبقته ولاه روافد ثم لا يعود ولا عاد ثم وجبني
هذه الحالة من غير عذر لا يجوز لانه ليس بقائم كما في الحلبي (قوله في الاصح وعليه لا أكثر)
وفي اللؤلؤ الحية المختار وجوب السجود لانه بقدر ما اشتغل بالقيام صار سجدة خورا جبا وجب رده
بما قبله من الركعة فصارت ركعة واجبة فيجب سجود السهو في قيامه ثم رآه في اقامه على
ركبته لينهض بقعوده عليه لسهو ويستوي فيه القعدة الاولى والثانية وعليه الاعتقاد انه من
لشرح والسبب في ذلك وجوب السجود لاختلاف التصحيح (قوله وأرجحهما عدم
الفساد) قد بالغ في المنقضي في رد القول بالفساد ودهمه غلط لانه تأخيرا رخص ثم لو عاد بعد اقام
فبطلت بقية الصلاة لانه عاد الى ما كان من حقه ان يفعله وهو السجود ثم رجع في الخصال
ولا يقتضيه قيامه بعد لم يؤمر به كافي القصة تأتي فصار كالمكرر فقرأ الفاتحة وسورة ثم رجع ثم رفع رأسه
وقرأ سورة أخرى حيث لا ينتقض ركوعه كافي ابن أمير ما جازي القنبه ولو عاد لا يلام لا يعود منه
القوم ثم قال المصنف في غير الامور به وقبل يعودون كافي الحلبي ثم انه يجب عليه سجود
السهو وترك القعود وتأخير القيام بقدر العود (قوله لا رتبة ما دون ركعة) عليه لقوله لا يخل
وأما كونه لا يصل لركعة زاد فيها ما ليس منها وقوله رتبة ما دون ركعة في عدم الحلبي كما يقول
ان هذا النص للقيام الذي من زيادة ليس بمرام لان هذا النص لا كمال (قوله وان سها من
القعود الاخير) أي كاه اذ مضى المراما كان آخر صلاته سبق بأول أو لا يدخل الشئ في قال
في المراج لا يمتنع هذا الحكم بالسهو بل كذلك لو قام على الخامسة مثلا طامع الا في العدد
بأنه أي وينبغي ان ياتى سجدة في ذلك السجود وسواء في ذلك المرض والتمهل (قوله ما لم يسجد)
العبارة الامامية في لو عاد قبل أن يسجد لم يفته في اقوم حتى يسجد ثم تقدمه صلاتهم فلهذا
الامام ارتفع ركوعه فيرتفع ركوع القوم أيضا بهالة في لم يزد سجدة وهي غير مستعدة
ما لم يتهوا السجود وبها يلهي زاي مصل ترك القعود الاخير في الخامسة سجدة ولو لم يطل
فرضه كذا في الدرر فبهر وان سجدا الامام بطلت صلاته لا تختم أيضا سواء قد قبلت في تقييد كلامه
بالسجود أو لم يقد وسواء كان مدركا أو مسبقا لم يرد عليه ما لم يسجد أي بعد الركوع اذا
سجد بدون ركوع فانه يعود لعدم الاعتداد بهما السجود لان ما دون الركعة محل الرخص (قوله
لاصلاح صلاته) عليه للمحلل وهو ما دمعت عليه وقوله لا استحسان الخ (قوله وبه ردت
لجنة) أي بالعود (قوله ما دخل) بدل من السنة (قوله ثم عاد كذلك) أي بقدره سجد وهو
العود الثاني وما بعده العود الثالث (قوله فتم به) أي بالعود والاخير (قوله ربه سجدة هو)
سواء كان الى قيام اقرب أو الى العود اقرب بخلاف السهو من العود الا في تقييد التفسير
على أحد قولين (قوله تأخير فرض العود) أي على اتصاله بالركعة من السجود (قوله رائد
عن فرض) وهي الخامسة في ربي والرابعة في الثلاثة والثالثة في الثاني (قوله صار فرضه

الجبهة الأمامية من وجهه
 الخدات تمام الزنك بالانتقال
 هذه رة وأخلاقها بغير سبق
 الحاشا أا اوضع بنى عند عهد
 لا فند أي بوز (أرضي سادة
 ان شاء) لا لم شرع في النسل
 نصد بالخرنم ان شاء يل يشعب
 (واقى العمر) لان التقل قبله
 هذا لا بغير القدر اهل (و) ضم
 وابعد في القبر) ومكان
 خرب لا تماد جرار باقلا ضم
 (الاهل) كاهل الضم قيم
 هذه سلات النجور والخرب باله
 حارس كرهة التسل بالنبير
 كراهة الضم لاروت قمارا ومقار
 كالباح (هل العجم) العجمي النصد
 ما بالشرع كل سل كرهة النجور
 ظلم البسربتم شعابلا كراهة
 ولا يسمو (اد سو) الترك النعود
 هذا انفس (في الامم) لان
 للنفسان بالاسد لا ينجبر العجمي
 واقتد عيه احسان الضم ثم
 طام لومسندو كما في التي دقت
 باقية لا بالادى في هذه الخرجة
 منوطه من الامام انكر ولم وجد
 حقه، يخلاق ما اعد الامام
 القعود بعد انداء حب بلزمه
 بغير كانه لانه عاد حصل
 ان لم يفي (وان قد) الجلبوس
 لا تير (نذر النذر) مقام او او
 فاد فرا حركع (هان) الجلبوس لان
 دوت الزكوة يجعل الرقص (وسلم)
 وسلم فاصاحم وترك الاسنة
 ان اسنة النسل جاسا (من غير
 اداة التشرع) اهدم بطلانة
 بتمام قولها تلطف في جودها وذا
 في ما ناكل الزكوة في الحج
 القوم لا يقبونه لانه لا اتباع
 السادة، منتظر منه قدودا

نه (لا متدها) ولم يطل أصله من هذه القصة لا يستلزم علم المورخين بها بل يكتفي بالأسلا
 رومنا لأن الكثرة تعددت له من قبله ولا يكتفي بالأسلاف بل يكتفي بالأسلاف في
 فخره والمحال أن لا يكتفي به وأما من لا يكتفي به من أسلافه فلا بد له من علمه بالأسلاف
 والذم لم يرفع رأسه من السجدة فليس له أن يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 على أن يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 ركنه هذا أن لا يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 المختار (لا متدها) أي يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 القصة هذه سبقت له في السجدة ولا يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 ركنه هذا أن لا يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 بالرائه أي من يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 فالتزمه فلا يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 هذا لا نكاروا أن يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 ركنه هذا أن لا يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 عندنا في يوم القيامة ليكون الوقت كغيره من الأيام فلا يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 ركنه هذا أن لا يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 وهذا الوسيط لا يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 انتفى بالحدث وكذا الوسيط لا يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 ما جاز من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 ويكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 على أن يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 عليه في يوم القيامة لا يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 لا شيء عليه من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 محمد لا يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 وإذا كان يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 (قوله فيما قلن أول) الذي لا يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 ولا كراهية في أن يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 العرب لا يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 فتعني أن يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 في كلامه أن يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 كراهية الناس بالشيء أن يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 التمثل به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 فتعني أي الكراهية أن يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 ست كراهية التي كانت باهية في سكت من غير أن يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 كان يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 لا يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف
 أي أن يكتفي به من أسلافه بل يكتفي به من أسلافه بل يكتفي بالأسلاف

الأصح لان المواظبة عليها بحريّة
 مبتدأة ولو قنّدي به أحد بطلي
 سنا عنه ومجده لانه المؤدى به هذه
 الحرّية من دمار ركعتين لانه استحكم
 خروج عن الفرض ولا قضاء عليه
 لو أنسد من مجرد كسامة وقضى
 ركعتين من دمار عليه الفتوى لان
 السقوط بعارض يخص الامام
 (وهو دلاله) لانه خير سلامه (ولو
 سجودا) هو في شفع الطوع لم يبين
 شفع آخر عليه استحبابا لان البناء
 يبطل بسجوده لا هو بالضرورة
 لوقوعه في وسط الصلاة (فتنّي)
 مع بقاء الحرّية (و) ما هو بسجود
 (الـ) وفي المختار (وهو لا يصح
 لبطلان الارل بما طرأ من البناء
 وقيدنا بالطوع لان المسافر لا
 قوى الاقامة بعد سجوده لا هو
 مبنى تهيجه الفرض ويعد سجود
 السهو وبطلان ذلك بالبناء (ولو سلم
 من عليه) سجود (سهو) فتدّى به
 غيره مع ان سجود الساهى له هو
 له وحرمة الصلاة لان خروجه كان
 وقفا وابتاعه القنّدي في السجود
 ولا يبعد في آخر الصلاة وتوابع في
 خلاصه لانه آخره لانه كبره حقيقة
 امامه كما تقدم (وان) أى وان لم يسجد
 الساهى (فلا يصح) ان تقدم به
 اتين خروجه من الصلاة حين سلم
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبى
 يوسف خلافه عند وزر وقرنه
 بصفة اقتدائه عندهما لا عند أبي
 حنيفة وأبى يوسف وفي انتفاض
 الطهارة بيقظته (ويعد سجودا) هو
 وجوبا (ورسـ) لم يحدد (مريدا
 لتقطع) لا مجردنية تغيير المشرع
 لا تبطله ولا تعتبر مع سلام غير مستحق

في الأصح وما قيل انه لا يضمن في وقت كراهة كونت العسر واليسر فيه جفد كراهة المحرم في
 السجود من التبرع في أن يكون محل الخلاف ما إذا لم يكن وقت كراهة فات كان له ذنب لم يجب
 وهل يكره الأصح لا وعليه الفتوى (قوله وقيل وجوبا) الظاهر الاستحباب لانه لو قطع
 لم يلزمه القضاء لانه مطلق كذا في الشرح (قوله ولا تنوب من سجدة القهرى) أى السجدة
 (قوله لانه استحكم) كخروج عن الفرض (فصار كراهية مبتدأة ولو نـ) دخل على نفسه قضى
 ركعتين فقط (قوله وعليه الفتوى) أى في لزوم الركعتين بقاى لرحم الاست فالا يصح قول محمد
 (قوله وسجد له) راجع للجنة بجميعها ما لا دل على ما إذا عذر سلم قبل أن يسجد فظاهر
 لما ذكره الأوائل وما الثانية هى ما إذا لم يرد حتى يسجد فالتياسات لا يسجد لانه صلاة غير
 التى سهاها ومن سها في صلاة لا يسجد فى الأخرى وفى الاستحسان يسجد وسبب قضاها أن يكون
 فى النفل بالدخول فيه على غير الوجه الواجب اذ الواجب فيه أن يكون بغيره مبتدأة وعنده
 للفرض وقد انقطعت بالانتقال الى النفل ومراحات سجود النفل على المباشرة وان لم يكن
 النفل واجبا وهذا عند أبى يوسف وعندهما سببه نقصان تمكّن فى الفرض بترك واجب السلام
 ولا نقصان فى النفل لانه بنى على الحرّية الاولى وهى لم تقطع لانها الشبهة على الاصل
 ولو صف وبالا انتقال الى النفل بقطع الوصف للنافاة بين وسبب الفرض والنفل دون الامام
 وفى الاحرام فى حق الاصل على ما كان وذهب أبو بكر بن أبى سعيد الى أن سببه هذا السجود
 نقصان تمكّن فى الاحرام فينبذ بكون لكل من الفرض والنفل حظ من النقص والخبر من
 الشيخ يؤمنه ضرورة ما تريد على انه لا يصح (قوله لم ين شفع آخر عليه استحبابا) استظهر
 صاحب البحر أن البناء مكر ومحرمة لانه لا يخلو لو كانت يبطل سجودا وهو لوفوعه فى وسط
 الصلاة ولا يبطل كل ذلك غير مشروع أما الاول فلا يوطأ على وهو حرام بالنص وأما الثاني
 فلا يرد وقوع سجود السهو فى خلال الصلاة وهو لم يشرع الخ لآخرها لادعاء ما ذكره من أنه
 يكون عدم البناء واجبا مستحبا (قوله بالضرورة) أما اذا وجدت الضرورة كشبهة المسافر
 لا تبيح فيه من البناء سجدة صلاة وقد بانقل لانه فى الفرض مكره مطلقا وهو بدون مسهو فيه علم
 كراهية الطريق الاولى (قوله فى المختار) وهو لا يصح وقيل لا يبعد لانه دين ونفع جائزا
 فيعقد به منه وبه أخذ الفقيه أبو حنيفة (قوله يتي) أى لزم ما كان عليه الفرض لانه لو لم يكن
 لبطلت صلاته كلها التحول فرضه الى الرابع نية الاقامة وبطل السجود وأهون من ابطال الصلاة
 ومن ابتلى بلبتين وجب أن يختار أهلها كخطورا كماله غاية السيار (قوله انه آخره لانه) الا لبق
 بأحوال الكلام لانه آخر الصلاة (قوله وغيره) (قوله) الاول أن يقول وغرة مع الخ بمقوف الواو
 من انتفاض الخ (قوله عندهما) أى محمد بن قزوين مع الاقند اطلقة عندهما لم يحد أول يسجد
 (قوله فى انتفاض الطهارة بيقظته) فنقص عندهما وزر ولا عند الشيعين بسقط سجود
 السهو عنه لكل افراوات حرمة الصلاة (قوله لا تبطله) أى لا تبطل المشرع (قوله ولا تغير
 مع سلام الخ) جواب عما ورد على قوله لا مجردنية تغيير المشرع الخ من أن النية هتلم تكن
 مجردة وغـ قارنـ محل وهو السلام وما على الجواب أن النية غائبة فهو مع عمل ممكن عليه
 وهذا غير مستحق عليه كذا ينادى من الشرح ما أجاب به ابن أبي حنيفة صاحب له وهو أولى منه
 وما له أن النية المقررة بعمل غائبة تتراد كذا فى ذلك العمل غير واجب عليه وقت اقتراء
 بها والسلام ليس كذلك فانه واجب عليه وقت اقتراء النية بعد لبس من سجود السهو فلا

فعل

قوله لانه آخر الصلاة يوجد هنا فى بعض النسخ زيادة ونقصها (قوله أى وان لم يسجد الساهى) بأن تنى بما يحتمل البناء فقال فى التمر
 وبمذاشم أو مجرد عدم السجود لا يبين به عدم السجود يعنى حتى يأتي بمذاق

او يحوز لا تشفع لهم متزهدون عنها الجوان فان الله وفتش عليهم في الاخبار من الله تعالى
 بالاحكام وغيره لان الله تعالى قامت عليه المهرة وقيد اليه سبيله البلاغ يحوز وهو لهينا على
 الله عليه وسلم كان ما شاء من الله لان الله وفي هذا المعنى قيل
 يا سائلي عن رسول الله كيف سهاه والاصح من كل قلب فافل لا ي
 قضاة تشرى سره قضاة محاسن روى الله عنه عظيم به
 (قوله أو شجرة) بالرفع على مسافر فان من على الظهور وظن أنه جرح منصوصا في كذا يقال
 في باقيها ٣ (قوله كذا) في الظهور جمعة) أو كان قريب من هذا بالسلام فكل أنا لربها في ماني
 لتراويح فتمسك بطل في هذه الأمور لا نسلم مع صاحبها لقدم القوي
 من بخلاف الأول فإنه سلم على نوحهم الاثام وقيل ان السلام اعتمد
 عليه رعايه فلا تشفع في هذه الماثل وهو ضعيف (قوله أو ان اذن ان
 ن سواه كان هذا اقراغ من الصلاة والادعية أو قبلها (قوله وجب
 ذاتها فله التمسك عن ادعاءه وجب بغير تركي أو شغله من الوضوء
 على ثلاثا أو اربعاً يجب السهو والاخلا كذا في الشرح ولما يشرع قدر
 يتبرر ترك مع سنة وهو قدر ثلاث تسبيحات ثم ان محل وجوب
 له لثبات بقراءته ولا تسبيح أما اذا اشتغل بها فلا سهو عليه وظاهر
 لا اشتغال بما ذكر ولو كان غير محل حكمه مبرر (قوله لا يخرج راجح
 خبر واجب السلام (قوله ليسكونه مقرا) لان الضرر من مثله قد خرج
 استغفرته العظيم
 المراد به ما هو العرفي من تساري الانقيض بل الغوى وهو عدم
 له مقابلة وهو أهم ولا يشابه قوله بعد وهو تساوى طرفين لانه
 شذوذه ما يقفه (قوله في عدد ركعاته) احتج به صاحب الشك
 ظهر تشددي انفة في العمر ثم شك في الشائبة أنه في النطوع
 ظهر قوله يكون في الظاهر ولا يخرجنا شك في التساوي لو شك
 في تكبيره الامتناع فبعد التكبير انشاء ثم ذكر من عليه الله ولا تكون الثانية حصة بالا
 وقضاة الأولى وظاهره لتفصيله قوله ثم ذكر في انه لا يميز كركانه كبراً ولا لا سهو عليه (قوله
 بعد بلوغه) لم يميز بين من شئت غير البالغ هل يحرى فيه وهو الذي كونه وظاهره ثم مبرر (قوله
 في هذه الصلاة) أي بغيره بلوشك في الظاهر فلا استأب ثم اد شرع وشك فيها أيضاً بعد
 ويحري فيها الحكم لأن (قوله وذهب الامام المرحوم الخ) ظاهراً في صلاة
 وبمرة واستقبل ثم يسنن سهاه في قول المرحوم في بيان ذلك لان ذلك لم يكن حادثة اغا
 حصل له مرة واحدة قبل هذه وهي غائبة باله اذ مرة قد حاكما ثم منتهى منها وكذا على
 قول ابن ابي عمير فإنه قول وهو قوله في ذلك الصلاة لانوع في قول كثر المشايخ لا يسنن ان
 (قوله في حكمه) أي حكم من لم يكن الشك عادته (قوله بلذا قال) أي لاتحاد الحكم به ما ذكر
 (قوله ترك الشك غير عادته) فيه أنه جمع بين فوائده من يثبت فلم يدر ما الذي اعتمد (قوله
 في الصلاة) المستغنى لا يتصور الا بطرودج من الارك وذلك في السلام أو الكلام أو العمل
 أخرى في الصلاة والسلام قد بدأ أول لانه في محلا لا يجرى وبجهدا لنبه بقوله لا يخرج
 من الصلاة سيدع الزباني (قوله وقد حمل) أي الاستقبال (قوله لما سئل كرمه الزباني
 الأخرى) وهي اذا شك حد لم يجرى الصواب فليتم عليه (قوله وقد قدره) عطف على قوله
 (قوله كجوش الخ) روي انه ترك الصلاة من يوم رايه وشك في تبينها فمضى ملائمة رايه

٣ (قوله قوله كن من ان اظهر جمعة)
 هكذا في الأصل المطبوع ولا وجود
 لذلك في الشرح كما ترى ولا في ماني
 نسخة أخرى ونصه (قوله ونحوه)
 كارتط أو اخذ جمعة و
 قريب عهد الخ فمن
 فربما

او يحوز لا تشفع لهم متزهدون عنها الجوان فان الله وفتش عليهم في الاخبار من الله تعالى
 بالاحكام وغيره لان الله تعالى قامت عليه المهرة وقيد اليه سبيله البلاغ يحوز وهو لهينا على
 الله عليه وسلم كان ما شاء من الله لان الله وفي هذا المعنى قيل
 يا سائلي عن رسول الله كيف سهاه والاصح من كل قلب فافل لا ي
 قضاة تشرى سره قضاة محاسن روى الله عنه عظيم به
 (قوله أو شجرة) بالرفع على مسافر فان من على الظهور وظن أنه جرح منصوصا في كذا يقال
 في باقيها ٣ (قوله كذا) في الظهور جمعة) أو كان قريب من هذا بالسلام فكل أنا لربها في ماني
 لتراويح فتمسك بطل في هذه الأمور لا نسلم مع صاحبها لقدم القوي
 من بخلاف الأول فإنه سلم على نوحهم الاثام وقيل ان السلام اعتمد
 عليه رعايه فلا تشفع في هذه الماثل وهو ضعيف (قوله أو ان اذن ان
 ن سواه كان هذا اقراغ من الصلاة والادعية أو قبلها (قوله وجب
 ذاتها فله التمسك عن ادعاءه وجب بغير تركي أو شغله من الوضوء
 على ثلاثا أو اربعاً يجب السهو والاخلا كذا في الشرح ولما يشرع قدر
 يتبرر ترك مع سنة وهو قدر ثلاث تسبيحات ثم ان محل وجوب
 له لثبات بقراءته ولا تسبيح أما اذا اشتغل بها فلا سهو عليه وظاهر
 لا اشتغال بما ذكر ولو كان غير محل حكمه مبرر (قوله لا يخرج راجح
 خبر واجب السلام (قوله ليسكونه مقرا) لان الضرر من مثله قد خرج
 استغفرته العظيم
 المراد به ما هو العرفي من تساري الانقيض بل الغوى وهو عدم
 له مقابلة وهو أهم ولا يشابه قوله بعد وهو تساوى طرفين لانه
 شذوذه ما يقفه (قوله في عدد ركعاته) احتج به صاحب الشك
 ظهر تشددي انفة في العمر ثم شك في الشائبة أنه في النطوع
 ظهر قوله يكون في الظاهر ولا يخرجنا شك في التساوي لو شك
 في تكبيره الامتناع فبعد التكبير انشاء ثم ذكر من عليه الله ولا تكون الثانية حصة بالا
 وقضاة الأولى وظاهره لتفصيله قوله ثم ذكر في انه لا يميز كركانه كبراً ولا لا سهو عليه (قوله
 بعد بلوغه) لم يميز بين من شئت غير البالغ هل يحرى فيه وهو الذي كونه وظاهره ثم مبرر (قوله
 في هذه الصلاة) أي بغيره بلوشك في الظاهر فلا استأب ثم اد شرع وشك فيها أيضاً بعد
 ويحري فيها الحكم لأن (قوله وذهب الامام المرحوم الخ) ظاهراً في صلاة
 وبمرة واستقبل ثم يسنن سهاه في قول المرحوم في بيان ذلك لان ذلك لم يكن حادثة اغا
 حصل له مرة واحدة قبل هذه وهي غائبة باله اذ مرة قد حاكما ثم منتهى منها وكذا على
 قول ابن ابي عمير فإنه قول وهو قوله في ذلك الصلاة لانوع في قول كثر المشايخ لا يسنن ان
 (قوله في حكمه) أي حكم من لم يكن الشك عادته (قوله بلذا قال) أي لاتحاد الحكم به ما ذكر
 (قوله ترك الشك غير عادته) فيه أنه جمع بين فوائده من يثبت فلم يدر ما الذي اعتمد (قوله
 في الصلاة) المستغنى لا يتصور الا بطرودج من الارك وذلك في السلام أو الكلام أو العمل
 أخرى في الصلاة والسلام قد بدأ أول لانه في محلا لا يجرى وبجهدا لنبه بقوله لا يخرج
 من الصلاة سيدع الزباني (قوله وقد حمل) أي الاستقبال (قوله لما سئل كرمه الزباني
 الأخرى) وهي اذا شك حد لم يجرى الصواب فليتم عليه (قوله وقد قدره) عطف على قوله
 (قوله كجوش الخ) روي انه ترك الصلاة من يوم رايه وشك في تبينها فمضى ملائمة رايه

مع تيسر طريق يوصله الى يقين
 عدم تركها وكذا كل قعود ظنه
 واجبا بعده **(فتحة)** شل في
 الحدث وتيقن الطهارة فهو متطهر
 وبالقرب محدث وشل في بعض
 وضوئه وهو أول ما عرض له غسل
 ذلك الموضع وان تترشكه لا يلتفت
 اليه وكذا الوشل أنه كبر للافتتاح
 وهو في الصلاة وأنه أصابته نجاسة
 أو أحدث أرمع رأسه أم لا فن
 كان أول ما عرض استقبل وان
 تترشكه في الصلاة لا يوشك هل
 كبر قبل ان كان في الركعة الأولى
 بعده وان كان في الثانية لا

باب مجرد التلاوة

من إضافة الحكم الى سببه وهو
 الامسك في الاضافة لانها
 الاختصاص واقرى وجوهه
 اختصاص السبب بالسبب لانه
 حادث به بشرطها انطهارة عن
 الحدث وتلبث ولا يجوز لها التيمم
 بلا عذر واستقبال القبلة وتتر
 العورة وركم ارضع الجبهة تهلى
 الارض وصفها لوجوبه على الفور
 في الصلاة وعلى التراخي ان كانت
 غير صلاتية وحكمها سهو الواجب
 في الدنيا وتبيل الثواب في العقبي
 ثم شرع في بيان السبب فقال
(سببه التلاوة على التالى) ثقافا
(و) على السماع في الصبح
 والسماع شرط عمل التلاوة في حقه
 فالاصح ان تلاها ولم يسهم وجب
 عليه السجدة **(وهو)** أى سجود
 التلاوة **(واجب)**

موضع قعوده لكان أولى وأهم وفي السيد لو قال ظننا موضع قعوده التلاوة من ركعة
 أو واجبه لاستغنى عن قوله بعد وكذا كل قعود ظنه واجبا بعده
 أعفل الكلام على مجرد السيد وهو لا ينبغي وصرح في البحر من الفتح بوجوبه في صور
 الشك سواء على التحري أو بنى على الأقل وفي المراجع ان بنى على الأقل مجرد سطلنا وان
 تحري ان شفه ذلك قدر أداه ركن مجرد والا لاركانه لم يحول للنقص مطلقا باحتمال لزبا ذلك
 الاول ولم يحصل في الثاني الا بطول التمسك قال في البحر وهذا لا يبعد منه **٥١** (قوله مع
 تيسر طريق الخ) أى مع تيسر الشارع طريقة الخ را لطن بنى على ان لا يمان بالعود (قوله شل في
 الحدث الخ) حاصله ان العبرة بالتيقن به ولو يتقنهما وشل في السابق فهو متطهر كذا في الدرر
 نوافض الوضوء (قوله غسل ذلك الموضع) محله ما لو كان الشك في خلال الوضوء أما حدثه
 فلا يعتبر بعده صاحب الدرر في المحل المذكور وهو قياس ما تقدم في التلاوة فلو شل في نجاسة
 ماء أو فوب أو طلاق أو عتق لم يعتبر **٥٢** (قوله وهو في الصلاة) التقييد به يفيد أنه اذا كانت
 بعد الصلاة يعتبر (قوله أنه أصابته نجاسة) هذا لا يفيد بحال الصلاة كما يشهد من عبارة
 الشرح فإنه قال وان كان يقوله كثير بمازله ولا يلزم الوضوء ولا غسل الشوب بقوله وأنه
 أصابته نجاسة يجعل على ما ذكره لا يشك في ما في الدرر (قوله أرا حدث) فيه انه تقدمت
 لعبرة باليقين الا ان يجعل ما تقدم على ما اذا كثرت رغبته فله سبب شل في بعض رتبته وهو
 ظاهر في ان شل في عضو أو شل في تعيينه غسل رجليه ليس يرى لانه آخر العمل وانظر ما لو شل
 في ترك غيرهما من قياس ما تقدم فيمن شل انه ترك صلاة من صلوات يوم وليه أو نسي يد كل ما شل
 في غسله كما بعد صلاة اليوم والليل أى الامانة من فعله **٥٣** (قوله أرمع رأسه) أى وكان في
 خلال الوضوء أما المصدر بعد فلا يعتبر كبر أو خذعاً تقدم قريبا (قوله قيل الخ) أقابله كبر قبل
 ضعه فلا عتقاد على ما تقدم وأنه سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

باب مجرد التلاوة

هى مصدر تلاجعنى قرأ وأما تلاجعنى تسم في عود التلاوة كالتلاوة تلوأ بضارون محل **٥٤** مصباح
 وانما لم يذكر السماع لان المختار ان السبب التلاوة فقط ولان التلاوة تلوأ بضارون محل **٥٤** مصباح
 ذكرها مشتملة على السماع من وجوه فاكفى كذا في العناية وفي ذكر التلاوة ابتداء الى انه
 لو كتبها أو تسمها لم يجب قوله السيد (قوله وهو الامسك) ذكرها ضمير نظر الخبر (قوله وأقوى
 وجوهه) أى وجوه الاختصاص ووجوهه الثلاثة لا يستحقان مثلا (قوله لانه حادث) **٥٥** منه
 العلة تظهر في العلة مع العلول بل هى أقوى لتأثيرها باختلاف السبب لوقال ومن أقوى وجوهه
 الخ اسكان أولى (قوله بشرطها الخ) لوقال كما قال السيد بشرطها شرط الصلاة الا لفريضة
 والافنية لتعيين اسكان اخر وجميع (قوله والحدث) أى السماع (قوله واسنة جاله النجاسة)
 أى طائفة الخبث ووجهه قدرة عند المجز (قوله ركنه ارضع الجبهة على الارض) لوقال كما قال
 السيد وغيره وركنها وضع الجبهة تهلى الارض أو الرفع أو ما يقوم مقامهما من الإيماء للعرض
 أو التالى على الدابة اسكان أولى وظاهره ان وضع الجبهة يكتفى واللم يكن على هيئة السجود بان
 وضعه نائما أو اذ كان التمدد من الارض والظاهر أنه لا يكتفى بها الا بالهيئة المملوكة (قوله على
 انحرور) أى فور التلاوة وظاهره انه لو انحرور الى ركعة فاقبته انهم قال في الفرح واذا انحرور حتى
 طالت التلاوة قصر قضاء وبأنهم قال وكذا كبره فخرنا خبره لانه من وقت القراءة (قوله
 وهى التراخي ان كانت غير صلاتية) اسكن يكره تأخيرها تنجزها كما في قريبا (قوله في
 الصبح) وقبل ان السماع هو لسبب في حق السامع (قوله رجب عليه السجدة) المناسب

أربع عشرة آية) فتبني السجدة (في الأهراف) عند قوله تعالى إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادتي ويسبحونه وهبهم دعوات (وقد
الرحمة) وقد يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها وظلالهم بالغد والآخر (والقول) وقد يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها
من دابة واللائكة هم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويقتلون ما يؤمرون (والأحرار) إن الذين آخفوا العلم من قبله إذا بئس
مصرفون للأذن من بعد ما يقولون سبحان ٢٦٤

[illegible]

وإذا غاف فاستغربه وخرا أكارأرب وغمرله دلشاران له عندنا في وحسن مأب وهذا حال الزباني هندية
فحب هند قوله تعالى خرا أكارأرب وعند بعضهم عند قوله تعالى وحسن مأب المذكور (وحسن السجدة) فاب استكبر وقالين هند
ربك فيجب له بالليل راتم روم لا سامون من قوله تعالى ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر فنهج والشمس والليل والنهار والشمس والقمر
نه الذي حقه ان اكنتم اياه تعبدون فاستكبروا فالاين عند ربك يصون له بالليل والنهار روم لا سامون وهذا على مذهبن وهو
المرى من ابن عباس وروى بن جرير وعندنا في رحمه الله عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون روم وذهب على وسري من ابن مسعود

مثل حكم أحد المذكورين بثلث مئة في الآخر فالاستحسان في اللغة عند النحويين هو التلويح
فداس تقرب الآراء على أنه اسم لادب على متفق عليه نصا كان أو مجازا أو قياسا متقربا إذا وقع في
في مقابلة قياس تسبق إليه إلا أنهم حتى لا يطلو على نفس الابل من غير مقابلة فهو حجة عند
الجميع من غير ضرورة بخلاف أنه غلب في اصطلاح الأصول على القياس الخفي خاصة كالمغالط
هم القياس على القياس الجلي تغييرا بين القياسين وأما في الفروع فاطلاق الاستحسان على
النص والاجماع عند وقوعه في مقابلة القياس الجلي في شائع أنه من مخرج الشيخ زين في
المنار (قوله بل هو) أي الاستحسان (قوله فذلك) أي في مقام التعديل لا عجة
(قوله بالنص) كالمسلم فإن القياس يأتي جوازه لعدم المعقود عليه عند العقد الأمان كذا
بالنص من أسلم قياسا لم الخ وحديث نسي عن بيع مائتين عند الإنسان ورخص في السلم اه من
شرح المنار (قوله وفذلك) أي يكون بالضرورة كتطهير الأواني والآبار والمياه فان القياس
يأتي تطهير هذه الأشياء بعد قبحها بالماء العذب الماء على اليد لا تطهير بر كذا الماء الذي في الخوض
والذي ينبع من الدثر المتنجس بإلقاء النجس وتنجس الدلو به أيضا فلا تزال تنور وهي نجسة
وكذا الماء إذا لم يكن في أسفله فذلك لان الماء النجس يختص في أصله فلا يحكم بظهوره اه من
الشرح المذكور (قوله وقد يكون بالقياس) كتطهيره من سؤر سباع الطير كالصفر واليازي
فان القياس الجلي من سؤر نجس لانه من السباع وفي الاستحسان ظاهر لان السبع ليس
بنجس العين بل جوارحه فمما عرفت ثبتت نجاسة سؤر ونجس لحمه فأثبتنا حكمه بن
حكمه من وهو النجاسة المجاورة فثبتت نجاسة سؤر وطير به وراحه وسباع الطير تشرب ما يلتصق
على سبيل الأخذ ثم إذا تلاحق والمعلم طاهر بانه خال من مجاورة النجس لا ترى أن عظم الميتة
طاهر فعظم الحي أولى بأصا لهذا بأصله من ذلك الظاهر في مقابلة فقط حكم الظاهر لعدم
لذلك مكره لان لا يميز عن الميتة فثبتت كذا نجاسة كذا اه من الشرح المذكور
وسكت المترق عما يستحسن ولا يجمع وهو ما فيه تعادل الناس المسمى بالاستحسان فيكون الخفي
ويثبت من بعده لا يجمع مع عدم (قوله ان كان قياسا آخر متبادرا) كسؤر سباع الطير
فان لقياس الجلي فيه نجاسة كذا تدبر ركن هنا من (قوله وذلك الخفي) أي الاستحسان
لذي بقياس (قوله وهو القياس الصحيح) أي القياس الخفي لا العبر عنه بالاستحسان (قوله
في معنى الخفي) أي القياس الخفي الصحيح (قوله الخفي المتبادر) أي القياس الجلي
الظاهر كنجاسة سؤر سباع الطير مثلا (قوله في معنى الصور) منها سؤر سباع الطير
(قوله وهو القياس الصحيح) وهو القياس الخفي وهو ما رتبوها (قوله مقابلة) أي
مقابل الصحيح وهو القياس الجلي (قوله ما عني اراشبه) أي شبيهه لا قياس في الظهور واللا
فهو خارج عن الاقيسة الصحيحة (قوله وبسبب كون القياس) متعلق بظن (قوله
مقابل) بالمعنى في قياس وقوله ما ظهروا هو الخفي ولو قال له من وبسبب كون القياس
هو الظاهر والاستحسان ما يقابل من الخفي كان أرفع (قوله النسبة إلى الاستحسان) يعني
ان الاستحسان هو قياس الخفي الذي يقابل الظاهر فلا يكون القياس مقابلا للظاهر الا اذا
أريد به الاستحسان وأما قياس النسبة إلى ما شوب عليه عند الأصوليين فهو الجلي (قوله
من محمد بن سلامة الخ) يعني أنه حكم بتقديم القياس على الاستحسان في قياس الظاهر وهذا
فان النسبة لصحية مقام الأولوية والاستحسانات عدم الصحة لان الصحة في مقام نفسها
ولا تقوم مقام غيرها وجعل تأديتها بال كوع استهسانا والقياس دأبا لانه جعل القياس
هو ظهروا مقابله هو الاستحسان ولو نظر لما قل له من قوله فلنأخذ الجلي كأدوية بال كوع قياس
الاستحسانا (قوله يمكن القياس) أي الظاهر وقوله أن تقوم به كان (قوله وفي

بل هو أهم منه فتدبر كون الاستحسان
بالنص وقد يكون بالضرورة وقد
يكون بالقياس إذا كان قياس
آخر متبادر ذلك الخفي وهو القياس
الصحيح في معنى الخفي في استحسانا
بالنسبة إلى ذلك المتبادر فثبت به أن
معنى الاستحسان في بعض النصوص
هو قياس الصحيح ويسمى مقابله
قياسا باعتبار أشبه وبسبب كون
القياس المقابل مظهر بالنسبة إلى
الاستحسان ظن محمد بن سلامة أن
الصحية هي التي تقوم مقام صحة
الثلاوة فلا ر كوع يمكن القياس
على قوله أن تقوم بالصحية وفي

17A

الاسماء (مكتبة) - مكتبة
 = لا تتطابق = الاختلاف الشايع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خارج الصلاة (گفته) مجید: (و)

شكرنا ما وقام الشكر في صلاة
وكتبتين كما فعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم يوم فتح مكة كذا في
السيرة الكبرى وقال الا كثرون
انما ليست بقدر به منده بل هي
مكرهة لا يناب عليها وما روى أنه
عليه السلام كان يسجد ادا رأى
ميتي فهو منوخ (وقال) ي محمد
وأبو يوسف في إحدى الروايتين
هذه (هي) أي سجدة الشكر
(قربة يناب عليها) لما روى الستة
الا التي في عن أبي بكر بن النسي
صلى الله عليه وسلم كان ذاتها
امرئسره أو بشر به نحو ساجدة
(وهيئة) ان يكبر مستقبلي لقلبه
ويجهد في سجدة لله يشكره يسبح
غير رفع رأسه مكبرا (مثل سجدة
التلاوة) بشرائطها (فائدة) في
مهمة (لأنه كل) نزلة (وهي)
يأتي في الاهتمام بتعالها وتعالها
(قال) الشيخ (الامام) حافظ
الحق والملة والدين عبد الله بن أحمد
ابن محمود (النسفي في) كتابه
(الساكني) شرح لوان (من قرأ أي
السجدة كلها) وهي لى قصدت
جميعها هذه الفائدة وتقريب الامر
مع حكم اليهود وجاء فضل الله
الكريم لودود (في مجلس واحد
ومجد) بتلاوة (الكل) آية (منها)
سجدة (كعاد الله) تعالى (ما همه)
من أمر ديننا وآخرته وقله عنه
أيضا الشافعي ابن الامام وغيره من
الشراح رحمهم الله

باب الجمعة

لو حبت في كل لحظة لان نعم الله تعالى على عباده من نعمة توافقه نعمة لا يطاق (قوله
وقال الا كثرون) مقابل قوله ثم قال ان لم يرد (قوله فهو منوخ) مردد بفعل كذا في
العدة على الله عليه وسلم كسجود أبي بكر لفتح ليامة وقيل مسجدة وسجود عمر عند فتح
وهو واد ناحية اشام وسجود علي عند رؤية النبي العذبة قبل لا يلبس روى أنه صلى الله عليه
وسلم دعا الله مساجدة ثم خرسا حدة افعلة ثلاث مرات وقال الى سألني ربي رشفعت لاسمى فاعطاني
ثلاث أمقي نظرت ساجدة اشكر لزي ثم رفعت رأسي فسألني ربي لاسمى فاعطاني ثلاث أمقي
نظرت ساجدة اشكر انظر ربي رأسي فسألني ربي لاسمى فاعطاني ثلاث أمقي فاعطاني ربي
ساجدة لزي روى أبو داود (قوله قربة يناب عليها) وعليه القتيبي وفي الدرر
أمر حاج وهو الظاهر وكيف لا وقد جاء في غير ما حديث انه في الدار وسجدة الله شكر مستحبة
بفتي لكتبت شكره بعد الصلاة لان الجاهلة به تتعدون أناسنة أو واحدة وكل صاحب يؤدى اليه فهو
مكروه اه (قوله كان اذا) امرئسره أي وشاهد كراس أبي جهم الله لما أتى به الى
النبي صلى الله عليه وسلم وألقى بين يديه سجدة لله تعالى خمس سجدة شكرا (قوله أو بشره)
أي من ضرورتها كسجدة حين يشهد حبر لعلهم الصلاة والسلام ان الله تعالى يقول للأنس
صلى الله عليه وسلم ومن سجد لعلهم صلى الله عليه وسلم في التتار خاتمة قال صاحب الخبر عندي ان
قوله انما سجدة في الايجاب وقول سجدة على المواز لاستصحاب قبحه لجملة لا يسجد بكل قعدة
سجدة شكرا كقول (بوجبة) قد تكون يجوز أو يسجد سجدة شكرا في وقت من خمسة أركان
فعدة فسجد لها بالسخيفة فأنه غير خارج عن حد الاستصحاب وفي فروع الاشياء قال سجدة الشكر
جائز عند الامام لا راحة وهو في ما روى أنهم اليست مشروطة في اقفاء هذا لا راحة الا شاء
والاعتدال في خلاف في سنة الا في المواز اه وفي الحديث في وقت من أركان سجدة لله لله
فأخرة ورقة متعدي لا تزل وبسبب الصلاة تعرفت بمتعة وشفي له حريص أرقدم له
غفر يستحب أن يهتدي كسجدة تدر وتما د سجدة بغير رفع رأسه بقرقولا مكروه اه
(قوله فائدة مهمة) من فهم معنى ما هم في أي في الصلاة عام أي الاحتياط بها (قوله كل فائدة)
أي حصة من تزل به في الحرا وتزك كقوة موسى (قوله مهمة) أي موقفة في الحرام وهو
الحزن قوس (قوله في اهتمام) لا يولد كره وبسبب قوله فائدة مهمة (قوله وهي التي
قصت جميعها) فيما انتدم بعد تعدد محلاتها (قوله لهذه العادة) وهي دفع الهم (قوله وتقرب
الامر) حفظ على اسم الأذرة (قوله مع حكم اليهود) أي مصاحبة دم والضرب متعلق بقوله
جميعها (قوله لودود) أي المحبوب أو محبوب (قوله وسجدة بتلاوة لكل آية منها سجدة) قال في
الدرر ظاهر انه قرعها وتتم سجدة بجملة تليها لكل بعد قرائتها اه قلت والثاني أولى
لما تقدم ان أخيرها مكروه وتزك اوله مع الله والكتب بأمره في غير نظم القرآن لان اليهود
يكوروا لا تأمل (قوله ما أهم) أي من الامر لدى فصلا لسجود له ويحتمل التعميم والله
سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله اعظم

باب الجمعة

سميت بجمع جمعها لاسم فيها وقيل لان كل خللا في جمع فيه وقيل لان خلق آدم عليه
السلام جمع فيه قال في فتح الباري وهذا أصح الأقوال وقيل لان أول اجتماع آدم وحواء
عليهما السلام بالارض كان فيه وقيل لان الله تعالى يجمع فيه بين العباد والجن وقيل له به
المؤمنين ويوم المزيد تزيد الحبرات فيه وفيه نعمة وروح تترار القيو ورواها من المبتدئين
مداب لتبر من ماب فيه من أيلته من منه ود تسجدة فيه جنة رقيه يزود أهل الجنة من

منه قول اعتقاد وقوله أو تعدد عطف عليه قال في الشرح وفيه فعل الأربسم مقسدة في مقابلة وهي
 اعتقاد أن الجمعة ليست فرضاً مطلقاً بل هي من صلاتها الظاهر يستكسب كونها من أركان الجمعة أو
 اعتقادهم افتراض الجمعة والظاهر بهـ هـ (قوله ولا يفتي بالأربع إلا للخواص) قال
 العلامة المقدسي بعد ذلك ما يفيد النهي عنها فنقول انما نهى عنها إذا كان بعد الجمعة يوم من
 الجماعة والاشتمار ونحن لا نقول به ولا نفى بفعلها آء لابل نزل عليه الخواص الذين يمتثلون
 لأمر دينهم ويتركون ما يربهم إلى تخصيصه بغيرهم هـ ثم قيل بقراءة الفصح والسورة في كل
 ركعة فان وقت فرضا فقراءة السورة لا تضره وان وقت فلاحاً انتهى أجرة وقيل في الأولين
 فقط قال الزاهد في هذا الخلاف فيمن يقضي الصلوات احتياطاً لا لاختلافه عنده أن يحكم
 فيها رأي كذا في الحلبي والسهمي وبقية صرفي القعدة الأولى في التشهد ولا تعدد هـ وتر كها ولا
 يستغفر في الشفع الثاني والأحوط الترتيب بينها وبين الصلوة كقول المقدسي فيحصل بعد هذا
 أربعاً ستة الجمعة فان صحت الجمعة فقد أدى سنة على وجهها وان لم تكن صحت ففعل على
 الظاهر مع ستة هـ (قاعدة) قال في عقد العرائد قدما من أركان الجمعة ككون الجمعة عند
 تجددها في موضع بان يعلق الواقع عتق عبده في هذه الجمعة في هذا الموضع ويؤد بها قانتها
 فيه ما شرط يدعي عتقه عليه بأنه ملق بجمعة الجمعة وقد صحت برفع اليد في حكم بقية سنة من
 الحكم بجمعة الجمعة ويدخل ما لم يأت من الجماعة قبحاً هـ (قوله أن يصلي بهم السلطان) هو
 من لا رأي فونه قال المحسن أربع إلى السلطان وقد ذكر منها الجمعة والعبادة من رتبته لا يعرف إلا
 مما صاها جعل عليه وقال ابن المقدس سنة الأولى فيجم الجمعة السلطان أو من يها أمره
 فن لم يكن كذلك سلوا الظاهر كذا في الحلبي والغلب الإي لا عهد له أي لا مشورته إذا كان
 سيرته بين الرعية سيرة الأمر وجمعه بينهم بحكم الولاية يجوز أن يفتي الجمعة هـ (قوله يعني من
 أمره بأقامة الجمعة) وهو الأمر بأمر أو إقاضي أو إلتقاء كمال العتابة ولو صعد إلى على ناحية
 وان لم تجر أفضيته وان كبحته وذا لم يملك استئذان السلطان لكونه أرفقته واجتمع الناس على
 رجل فصلى بهم جاز لضرورة كما فعل في محاصرة عثمان وفي الله عنهما وان فلقوا ذلك لأمر
 ما ذكر لا يجوز عدم الضرورة ويري ذلك عن محمد بن العيون وهو الصحيح وفيه فتاح السعادة من
 جمع العتابة على المسلمين ولاية لكرام يجوز للمسلمين إقامة المصير والعبادة وبصر القاضي
 قاصداً بترضى المسلمين ويجب عليهم أن ينفذوا وأما ما سئل هـ ولو كان الخليفة له ولاية على
 أمم والعامة كان لهم أن يقيموا الجمعة ولا يجمعونهم أقبوا والأمم المسلمين فكانوا على حالهم ما لم يزلوا
 حلبي وفي البحر والنهر يجوز للقاضي القضاء كقاضى العمل كرمقاً سنة الجمعة وقولية
 الخطباء ولا يتوقف ذلك على إذن كماله أن يستخلف للقضاء وان لم يؤذن له مع أن القاضي
 ليس له الاستخلاف إلا بأذن السلطان لا بتوايته قاضى القضاء قد له بلائاً لالة كما صرح به
 السكاك في باب القضاء ولا يتوقف ذلك على تقرير الحاكم كالمسمى بالقباسا هـ وفي البحر أيضاً
 وصرح العلامة ابن جرير في التكملة في تعداد الجمعة بأن السلطان أو نائبه أو غيره شرط
 منه بناءً على ما بعد ذلك لا يشترط الاذن لكل خطيب فإذا قرأ لناظر خطيباً في المسجد
 فله إقامتها بنفسه وبناؤه وان الاذن مستحب لكل خطيب هـ وفي جمع الانتماء لاستخلافه
 في زماننا لم يزلوا لانه وقع في تاريخ خمس وأربعين سنة مما قد أقر الامام رحمه الله تعالى
 وفي القنية واتحاد الخطيب والامام ليس بشرط على المختار ثم وفي الخبر لو خطيب مني حال
 وصلى بالغ جار لكان الأولى الاتحاد كذا في شرح الآثار في الجرد قال أبو خزيمة لا ذن في الخطبة
 اذن في الجمعة والاذن في الجمعة اذن في الخطبة ولو قال الخطيب لهم ولا تهل بهم أسراء أن وصل
 بهم (قوله للمرضع تمويهاً) هـ لا اشتراط السلطان أو نائبه فيها (قوله بقطع الأصابع)

ولا يفتي بالأربع إلا للخواص
 ويكون فعلهم أيها في منازلهم
 (ر) الثاني من شروط الجمعة أن
 يصلي بهم (السلطان) إماماً فيها
 (أو نائبه) يعني من أمره بأقامة
 الجمعة لا تعرض نفوذها بقطع
 الأصابع في التقدم

لا يصح أو امر أن يشرط سماع جماعة فتصح الخطبة (ولو) كان الحاضر (واحد) روى عن الإمام ومأجبه بهما وإن لم يحضره أحد (وفي) الرواية الثانية منهم ٢٧٨ بشرط حضور واحد (في) الصحيح) وبشرط أن لا يقبل منه الخطبة والصلاة

بأكل وحمل قاطع واختلاف في صحتها والذهب بقرينة لعل أو ضرورة فهذه خمس شروط أوست أهمية الخطبة فليتنبها (و) الخامس من شروط صحة الجمعة (الآذن العام) كذا في الكنز لا غم من شهر الإسلام وخصائص الدين فلم يرد قاضها على سبيل الاشتباه ولعمري حتى لو فلق الإمام باب قمره أو الحبل الذي يصلي فيه بأصابعه لم يجر زرعان آذن للناس بالدخول فيه صحت ولو ذكر لم يرضى في المسجد الجامع بذكره ولم يرد في الهداية هذا الشرط لأنه غير مذكور في ظاهر الرواية وأما هو رواية النوادر قلت أطلعت على رسالة العلامة ابن الشهنة وقد قل فيها بدم صحة الجمعة في قلعة القاهرة لأنها انقفلت وقت صلاة الجمعة وأبست صرا على حديثها وأقول في المنع نظر ظاهر من رجه القول بدم صحة صلاة الإمام بقوله قصره اختصاصه بهما دون العامة والعلّة مفقودة في هذه القضية فإن القلعة وإن قفلت لم يمتنع الحاكم فيها بالجمعة لأن عند باب القلعة عدة حوامع في كل منها خطبة لا يفوت من منع من دخول القلعة الجمعة بل لو بقيت القلعة مفتوحة لا يرغب في طلوعها الجمعة لوجودها فيما هو أسهل من التكليف بالصعود لها وفي كل محلة من مصر عدة من الخطب فلا رجة مانع صحة الجمعة بالقلعة عند قفلها (و) السادس (الجماعة) لأن الجماعة مشتقة منها ولأن العلماء

لا يصح) بالمرحظة على قوله صد الخ أي لا يأتي حضوره (فوله) لا يشرط سماع جماعة) وقيل بشرط الجماعة ونص في الدراية على أنه الصحيح وفي المتن على أنه لا يصح روى عليه شارح الكنز (قوله) روى عن الإمام ومأجبه بهما) قال ابن أبي عمير وأما حديثنا أن لا يشرط عليه (قوله) وفي الرواية الثانية الخ) متعني عنهما تقدم (قوله) الصحيح) متعلق بقوله بشرط حضور واحد (قوله) وعمل قاطع) كما إذا جامع ثم اغتسل وأما إذا لم يكن قاطعاً كما إذا تذكروا وهو في الجمعة فاشتهل بالنضاء وأفسد الجمعة فاحتاج إلى إعادتها وأما في التطوع بعد الخطبة لا تبطل الخطبة بذلك لأنه ليس بعمل قاطع راسخ الأول عادت كما كان البصر من الخلاصة والمحيط والسراج والفتح وان تعد ذلك بصريحه (قوله) هذه خمس شروط أوست أهمية الخطبة) الأول أن تكون قبل الصلاة الثاني أن تكون بعد الخطبة الثالث أن تكون في الوقت الرابع أن يحضرها واحد الخامس أن يكون ذلك الواحد من تقدمهم الجمعة السادس عدم الفصل بين الخطبة والصلاة قاطع وقد ذكر السيد العيني في شرح البهاري أن من السنة تحذير من يخرج من المحراب قال لم يكن من غير موضع حال والأولى خشية بقاءه على حاله عليه وسلم فإنه كان يخطب إلى مدح قبل انقضاء المنع ويكره ما لم يكن إذا لم يكن المسجد متسعاً له (قوله) لا غم من شهر الإسلام وخصائص الدين) أي وقد شرحت بمصوب سابق لا يجوز بدونه أو الآذن العام والأدلة على سبيل الشهرة من ذلك المصوبين وبكفي لذلك فتح أبواب الجامع للواردين كذا في الكافي (قوله) حتى لو فلق الإمام الخ) وكذا لو أصدع الناس في الجامع وأغلقت الأبواب وجعلوا الميزان وظاهر عبارته أن غلقها في ذلك الزمان في عبارة غيره الرباعي في الآية وهو قوله تعالى في غلقت الأبواب للضعيف وهو يأتي بدل الهمزة قرأه (قوله) وإن آذن للناس بالدخول فيه صحت) سواء دخلوا أم لا كذا في الكافي (قوله) ابن الشهنة) هو العلامة عبد الله والشهنة حافظ البلد (قوله) قلعة القاهرة) أي ونحوها (قوله) وليس معمر على حديثها) فإنه وإن كان فيها الحيوانات والكائنات غير ذلك لا يتم التحريم بجميع ما ذكر في حد المصمر من القاضي ونحوه (قوله) في التيمم) أي منع صحة الجمعة (قوله) احتصاصه بهم دون العامة) فيه نظر فإن الناس لو أغلقوا باب مسجد ولم يلحقوا بالجمعة فالعلة عدم الآذن ولا قال في مجمع التيمم ناداهن ميون المذهب ولا ينافي باب القلعة لعدم قعوده فدل على أن الآذن العام حاصل لأجله وغلق الباب ليس بمنع المصلحة وليس عدم غلقه أحسن (قوله) لم يمتنع الحاكم الخ) هو يقول بعدم أهمية وإن كان الحاكم يجمع خارجها ما إذا لا لعدم لادع الإمام لا لا لاختصاصه فنذكر (قوله) لأن عند باب القلعة) أي خارجها (قوله) لا يفتون من منع الخ) هو لا يمتنع فيها أن يغلقتها أو غلقتها للعادة (قوله) فيما هو أسهل من التكليف) لا يرضخ أن يقول فيها هو أسهل منها للتكليف بالصعود إليها (قوله) وفي كل محلة الخ) أي فلا اختصاص بها بالقلعة (قوله) لأن الجماعة مشتقة منها) أي مأخوذة من الاشتقاق من المصدر أي والاصل مراعاة المعاني الأقوية إذا لم يتحقق نقل (قوله) فأنصرف من شهادتها) قد تقدم قول أنه لا يشرط حضور أحد لسماعها وصح (قوله) ولما أن الجامع أصبح غامراً للثلاثة) وأيضاً طلب الحضور في قوله عز وجل فاسعوا إلى ذكر الله متعلق بلفظ الجمع وهو الواو والذكر المستدل بهما إلى أن يشرط ذكره كراهة غير الجمع المطلوب حضوره المزمع أن يكون مع الإمام يجمع بمادون الثلاثة ليس بمادة فمنا عليه فليس يجمع مطلقاً بالشرط هنا. اجمع مطلقاً وبما كان كراهة صحت أن قل الجمع ثلاثة حقيقة فالحال

أجمعوا على أنها لا تصح من المنفرد (و) اختلفوا في تعدد الجماعة وعندنا (هم ثلاثة رجال) وإن لم يحضروا الخطبة وقد جاز من غير إعادة الخطبة في ظاهر الرواية روى عن الإمام (غير الإمام) عند الإمام لا فقام محمد بن أبي يوسف اثنا عشر يوماً في المنى من معنى الاجتماع ولما كان الجمع أجمع لها هو الثلاثة

حاضر کوہنہ بند لرقم ر اہ - (حق یسجد)

از انعام (بخارام) حرمین (ملا) و ملکات و از انعام

انسدادی (بیماری) آئی

مسيرة - لا تطلب مني، والوالد قد دعا لاني ان كان كات جسامت روحه والله اعلم بالصواب

وہی کہار والے ہیں اس لیے کہ وہ اپنے آپ کو دیکھ کر ہنس پڑتے ہیں۔

الاول اثنين اربعة

را حدة (قرلة شامة والداء) وهو ينجم من كثرة إهمال لسانه لا والله في رقة السلا

وَالْحَقُّ بِيَامِ وَالْمَرْءِ الرَّاحِلِ كَوْنُ مَا هُوَ دُونَكَ الْوَسْطَى لَا يَصْلِي بِحُجَّةٍ شَيْءٍ يَبْقَى وَنَسْجِدُهَا ذَالِمٌ

بَعْدَهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الْآخَرِينَ كَذَلِكَ نُبَيِّنُ الذِّكْرَ لِلَّذِينَ يَتْلُوهُ (تَبَارَكَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ) آيَةُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ

سجده (فوق اسم رحمان) صد اعلیٰ و کبریا و جود و کرم (فوق اسم رحمان)

[Faint bleed-through from reverse side]

نیکان منعم کانتند اسی

لا يصدق على أحد مما فهو غير متبرك ولا مبرور مالا يبيع أهله أكبر مساجده أرباب شغب كل

كثرت معرفته أبو حنيفة كل من عرفه عرفه ذلك (أما عند أبي حنيفة) مرجع له القصة

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب کتاب المسائل الکدافیۃ فی البیان فیہ اختلاف یوسف و محمد و غیرہ

أول ما يجب أن نلاحظه في هذا النص هو أن المؤلف قد استخدم لغة عربية فصحى، مما يعكس مكانته العلمية والادبية. كما نلاحظ أن النص مكتوب بخط يد المؤلف، مما يضيف له قيمة تاريخية وأصالة.

[illegible]

(قوله) فليس الا نهات لانه غير الا قام فلا هو حذر به اذا كل قس ومنتوا لتبكم كذا

في النسخ (قوله) عند الاستلام (يقم المدعي) المراد به الاستدراك الذي لا يكسر حرف التاء

بين الامام في تزيج صدر الشريفة - حفظه الله - في الايام لاسمها في اثناء المدة

لا مصادف من قبله في اراء الشان لا المحمديا اذ من قال باللامه ووجه الظاهر

الطاهر بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب

قد استخرجنا من هذا الكتاب ما نفعنا به في العلم والعمل

من قائم اعراض كل بلد في مال وقاض ينفذ ان الاحكام و يقع ان الحاد و سماه خروان

لأنهم لم يجدوا قسما لهم - إلا الظلم - وقد تبعض على ذلك كثير من الأراحم هوافا لهذا البصر

الاولى الذين فاتهم الاسقام وافاءوا لهم وحوادثهم الجاهل والاولى سائر الغلاة فوج

تمام (قوله استمر من الحكماء) فانهم ما شئت ان لا يحكموا ولا يشعروا ولا يدركوا ولا يدركوا

الكتاب (والمجلد) من المؤلفين - من الكتب التي لا يمكن فصلها عن المؤلفين

وَقَدْ كُنَّا مِنْ أَفْوَاجٍ
مُتَفَرِّقِينَ
فَلَمَّا كُنَّا فِيهَا
دَخَلْنَا فِيهَا
فَمِنْهُمْ
مَنْ
يَكْفُرُ
بِآيَاتِنَا
وَيَسْتَكْبِرُ
عَنْهَا
وَيَكْفُرُ
بِآيَاتِنَا
وَيَسْتَكْبِرُ
عَنْهَا
وَيَكْفُرُ
بِآيَاتِنَا
وَيَسْتَكْبِرُ
عَنْهَا

هو في' لزم هو لا شرط الص لا في الياد باله حب فمهم - قضا انما (نوله بي)

بالكسر حواله حره ومع: في نزهة من مكثنا لذلنا بقية التذ كبرية مرفسانا اذ من مع الله

[illegible]

الموسم وقيل مجوزي جسم الخياص لانها في فناء ملك ردت اليه حاضرا

(قوله لا أبيعكم) أي لا أبيعكم بأحد منكم، ولا أبيعكم بأحد منكم.

کتابخانه عمومی مسجد جامع اصفهان

أسر الحاج لا غير غدا في سبيلك راجب يوسف و لا تحملا به مع ٥٠ لاني انزلو

في الخطبة على ذكر كثر الصلوة تعالى
 (المحوسبة أو المحسوبة) أو محسوبة
 أو تكبيرة لكن (مع الكراهة)
 ترك السنة عند الامام وقال لا بد
 من ذكر طوبيل يسمى خطبة وأقله
 قدر الشاهد في قوله هذه برسوله
 حمد صلاته والصلوة بالصلوة والتسبيحة
 وهو ما لا يسمى خطبة وله قوله
 تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير
 فصل بين كونه ذكر طوبيل لا يسمى
 خطبة أو لا وقضية عثمان رضي الله
 عنه لما قل الحمد لله فارجح عليه ثم
 نزل وصلى بهم ولم يذكر عليه أحد
 منهم فكان اجماعا منهم (وسنن
 الخطبة) التي في ذات الخطيب
 والتي في نفس الخطبة (ثم نية عشر
 شيئا) بل يزا عليها في السنة ان
 يكون جلوس الخطيب في محفدة
 من بين المنبر أو هته لا بسا السواد
 أو البياض ومنها (لظهاره) حال
 الخطبة لا انما يستصلا ولا
 كسطرها ونأويل الاثر انما في حكم
 الثواب كسطر الصلاة هو الصحيح
 وسنن العورة تتوارث (و) اذا
 الجلوس على المنبر قبل اشرع
 في الخطبة والاذان بين يديه
 جرى به التوارث (كالاقامة) بعد
 الخطبة (ثم قيامه) بعد الاذان في
 الخطبة من ولو بعد قبها أو في
 احداهما أجزأ وكراهة غير هذين
 خطب مضطجعا أجزأ (و) اذا قام
 يكون (السيف بيساره) متكئا عليه
 في كل بلد فمكت هتوة ليرى بهم أنهم
 قمت بالسيف فاذا رجعت تم من
 الاسلام فذلك باق بأيدي المسلمين
 مقاتلونكم به حتى ترجعوا الى
 الاسلام (و) يضطب (بدونه) أي
 السيف (في) كل (بلد فمكت خطبا)
 ومدينة الرسول فمكت بالسرآن
 فيخطب فيها بلا سيف ومكة فمكت
 بالسيف (و) بسن (استقبال
 القوم بوجهه)

في الخطبة الخ) بيان لركنهما (قوله لكن مع الكراهة) أي الترخيمية لقوله ترك السنة (قوله
 حمد صلاته والصلوة) بدل من قوله ذكر طوبيل في السنتا في الخطبة لا لا يخلو بالربيع فمرغض
 الحمد والصلوة والوصية بتقوى الله وقراءة آية وتذاته الناسبة الا ان الصافي الثابتة بدل
 قراءة الآية في الذي كذا في شرح المقدسي وظاهر ان هذا لا يقتضي على قوله وهو ظاهر ولا على
 قوله ما لا يتم الا بشرط ان الثانية ولا الآية وما ذكره من هذا الاشاعري حتى الله عنه (قوله فاسعوا
 الى ذكر الله) وهو مطلق فكان الشرط لا ذكر الا هم بالفاطم وكنت الا ثورا لذكر المسمى خطبة
 انما يفيد الوجوب أو السنية لا أنه هو الشرط الذي لا يترى غيره (قوله ولنضبة عثمان الخ) ذكر
 في المحيط والمبسوط وملحق الجواهر وشرح البخاري لا ينبطال وشرح علم امير القين الخلال في
 والمؤرخون أن عثمان رضي الله عنه أول من جده في الخلافة بعد النبي فقال الحمد لله فارجح عليه
 فقال ان ابا بكر وعمر كتابه من هذا القام مالا راتكم الى امامي فقال اخرج منكم الى امام قولي
 يستأبكم لخطب بعدد واستغفر الله العظيم في راسكم انه قال في التوبة ولم يكن عثمان يفرق
 وانكم الخ ففضل نفسه على الشيخين بل على خلفاء الذين يكونون بعد الاشدين فقامم يكونون
 على كثرة في المقام مع بيع المفعلة كناية بولنا انهم أكرموا الاممهم فأنافى التغير دون الشر
 اه (قوله فارجح) بضم الهمزة وسكون الواو له كسر المشانق فوقه بالهميم كافق مبنيا
 للفعل وزناوه معنى أي استغلق عليه الكلام فلم يقدر على انماها (قوله وسنن الخطبة الخ)
 منهم أن تكون خطبة ان تشتمل كل منها على حمد وتكبير لله والثناء على النبي صلى الله عليه وسلم
 والاولى على تلاوة آية وعلى وعظ والشانين في صاها للثمن من الموشحات عوض الوعظ كما ذكره
 (قوله بل يزا عليها الخ) زاد على ما ذكره في نسخة من رواية الامام في قوله أوجهته) أي
 التبر أي ان لم يصر له شذخ كما في الشرح (قوله أرباض) فهو محذور ولا يلزم اختصار
 السواد كما في الشرح وتكرار صلاته في المحراب قبل في الخطبة فهو ساقى وشيخه وذكره التذاته عينا
 وشمالا وما يفعله المؤنفون حال الخطبة من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والرضى عن
 الامامية ولذا لا بأس بالسلطان بالنصرين حتى أن يكون مكرهاة نفاقا (قوله الاظهاره) يكون خطب
 محدثا وجنبا جاز ويكره ويستحب اما دتم اذا كانت جنبه الا اذا انزل بها في راسهم بعد اشراف ان لم
 بطل الفصل باجتنبي (قوله لا انما استسلان) بل ذكر الجنب والمحدث لا يمتنع منه (قوله
 ولا كسطرها) بدليل انهم انزوا في غير جهة القبلة ولا يفعله انكلام (قوله ونأويل الاثر انما
 الخ) أي بانهم الخ فهو على حذف الماء والارطافه يدل على أنه كسطر الصلاة (قوله هو الصحيح)
 ما يله ما عن أبي يوسف ان الظاهر مفرط (قوله وسنن العورة) هو من ضمن الخطبة اجماعا وار
 كان فرضا في تذاته حتى لو شطب بدونه اجزأ به ن (قوله وكذا الجلوس الخ) اختلغ فيه
 هل هو لادان أو لاستراحة وعلى الاقوال ليس في العيد لا فلا أذانه ذكره اليه هو العيني على
 البخاري (قوله فمكت هتوة) أي قهرا وشلبة (قوله ليرى بهم) هذه العلة انما تظهر من
 كان حديث عهد بالاسلام من أهل تلك البلاد أو كان العلة فمكت في الجنب من قبل المحكمة فيه
 الاشارة الى أن هذا الدين قد قام بالسيف وقية اشارة الى أنه يكره الاقسطا على غير ذلك مما دفعوس
 خلاصة لانه خلاف السنة محيط وناقض فيه ان أميرها جباة نين أنه صلى الله عليه وسلم قام
 خطيبا بامانة متكئا على عصا أو قوس في أي داود وكذا رواه البراء بن عازب عنه صلى الله عليه
 وسلم رحمه ابن السكن (قوله فمكت بالسيف) أي يذكره وقلا رفته فيها كان أهلها يستلمون
 القرآن قبل قدومه اياها صلى الله عليه وسلم (قوله بالسيف) هو أحد قوليه (قوله واستقبال
 القوم بوجهه) فان ولا هم ظهره كرهه قال شخص المتن كان امام الامام استقبل بوجهه ومن
 كن من عين الامام أو يساره فخر في الامام وقالوا لم يرضى انهم في زماننا استقبال القوم

[illegible][illegible]

(۳۶ - طوطاوی)

وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن هذه القصة لما لا نلنا قوله **وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ أَنْ تَهْتَكُوا وَعَلَيْكُمْ لَكِنَّهَا أَحَدُكُمْ فَصَلُوا** وما فنيكم **فَهَذَا** خيرا **أَحَدُكُمْ قَالُوا** فأنتم فأنتم **فَأَيْذِيكَ السَّاعَةَ** الأهل وهو لا ينصل شما عليه **وهكذا** للبيعة

راحة أخذته له خفة وراحته به لكذا خفت راحته بما ان هو اتع زوجه له يكون الخفض له به
 واسكن لنفسه اذا راح للجمعة كما يشهد به حديث ارس السابق (نولويجب تركه ابيهم)
 فيكره تحريم من الطرفين على المذهب ويصح الطلاق المحرم عليه كوقوع في القضاة وبقا لغتد
 جميعا عند تار هو قول الجمة ورحى يجب الثمن ويثبت المقتضى من النقص وفي الحق السكر ورون
 العاسد وليس المراد بكونه دونه في حكم المنع الشرعي بل في عدم فساده لغته والافه هذا الحكم وهان
 كاه التحريمية لانعلم خلافا في الاثم ما اه وقال مالك واحمد بالطلاق في غير نكاح وجب
 وصدة وفي الكلام اشعار بأن من لم يقرب عليه الجمة منه مستثنى من الحكم كافي لنفسه في بعض
 من لم يجب عليه ما عاها اذا رجب على أحد هما دون الآخر كما في جملة حالات الاول ان يكتب النكاح
 والثاني اعانه عليه كذا في شرح البخاري للمبني (نولويكذا ترك كل شيء الخ) منه انشاء السفر
 هذه (قوله كالبيع واشيا) وما في التوبة عن اصول الفقه في السر ان ما اذا جاءها
 يشي بان فلا بأس به مشكل لانه تخصيص لا ملق الاكباب وهو قسح فلا يجوز ان يرى في
 المخرات والبيع على باب المسجد وفيه أعظم وزرا اه (قوله في الاصح) وقال الجمهور
 المعتبر هو الاذان الثاني عند المنبر لانه الذي كان في زمنه على الله عليه وسلم لا ليخبر به
 في البحر وهو ضعيف (قوله واذا خرج الامام) أي من مسجد انه ان كانت راي لا يقامه للمسعود
 قاطع كافي شرح المجمع فيثبت المنع بمجرد ظهوره ولو قبل حدوده المنع وبطل اقامه عليه
 جرى السكال والزيالي والعبي (قوله فلا صلاة) سواء كانت فصا في ثمة او لا جنازة او سجدة
 تلاوة او منقورة او نفلا لا اذا تذكر في ثمة ولو فرأ وهو صاحب ترتيب فلا يكره الشرع فيها
 بل يجب الضرورة فصحة الجمعة وأعادته لا يكره التصريح قبل الخروج فحين مائس عليه ولو خطب
 الامام من غير كراهة مطلقا لا اذا كان في نفل فانه يتم شفعا ثم يقطع ولو كنت خروجه به هذا
 للثالثة ثم ايضا لانه وجب عليه الشفع الثاني بالقيام اليه واختلف في سنة الجمعة فيسئل به قطع
 على رأس الركعتين كل نفل المطلق را اجمع انه بفاته الالة كصلاة واحدة بصر ولو كان صنف
 اقراء تدريه معنى بقدر الواجب لا ذراك الواجب وهل يترك تسبيح الركوع والمجود والصلوة على
 البشير النذيري القعود الاخير لانه استسنة والاستماع فرض بعد ر (قوله ولا كلام) وقبوي
 تعاقا كأي السراج وغيره وكذا الاخرى هذا الامام وسباني غامه (قوله لانه نصرا لى عليه
 لصلاة والسلام) وهو كأي المداية بالفظ المذ كور في المصنف قال في الفقه رر ففغ رب
 والمعروف كونه من كلام الزهري اه وفي البحر عن الغاية والتهابة اختلف المشايخ على قول
 الامام في الكلام قبل الخطبة فيقول انما يكره ما كان من جنس كلام الناس اما التسبيح والموه
 فلا قبل ذلك مكر وهو الاول اصح ومرغمة فابق البحر ان يخرج قاطع لا كلام اى كلام
 الناس عند الامام اه فعلم من ذلك لا خلاف بينهم في جواز غير التقدير في الاصح ربحي
 الكلام الوارد في انه ثوى في الحديث ويشهد له ما أخرجه البخاري أن معاوية اجاب الخوذين بين
 بيه ولم ان قضى التاذن قال يا أيها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم على
 هذا المجلس حين اذن المؤذن يقول باسمه هم من مقالتي اه وفي الزهر من الجسد ان يكره
 الكلام حال الخطبة وكذا كل عمل يشغل عن سماعها من قراءة القرآن وسلاة أو تسبيح
 أو كناية وقها بل يجب عليه ان يستمع ويستك وفي شرح الزواهي بكره الاستماع الخطبة
 ما يكره في الصلاة من كل وضوء وبعبث والتفات ونحو ذلك اه وفي الخلاصة كل ما حرم
 في الصلاة حرم حال الخطبة ولو اصرأه عرف وفي السبدا سماع الخطبة من أفعالها آخرها
 واجب وان كان فيها ذكر لولاة وهو الاصح نهركذا الاستماع سائر الخطب بخطبة النكاح
 واختلف اه واختلف في الذوق من الامام والصحح من الجواب انه أقض ل رقال كثير من

(و) يجب عسقي به ترض (ترك
 اليسم) وكذا ترك كل شيء يؤدى الى
 الاشتغال عن الله الى اوجمل به
 كليبس ماشيا اليه الاطلاق الامر
 (بالاذان الاول) الواقع بعد الزوال
 (في الاصح) لحصول الامام لانه
 لو انتظر الاذان الثاني الذي عند
 المنبر فوفه السنه وعلا يدرك
 الجمعة عليه مدحله وهو اختيار مشر
 الالة (واذا خرج الامام فلا صلاة
 ولا كلام) وهو قول الامام لانه نص
 الذي عليه الصلاة والسلام وقال
 أبو يوسف ومحمد لا بأس بالكلام
 اذا خرج قبل ان يجتنب واذنزل
 قيل ان يكبر واختلف في جلوسه
 اذا سلمت فنهدي يوسف يباح
 وعند محمد لا يباح

لافت السكرة فلا تلال بهرض الاستماع ولا استماع هذا رقة الخلاق الا حرو اذا امر الخطيب بالاملاء في التوصل في حله وسلم
 بملى صراحتة الى صليته وبعد في نفسه فانه طس الى الصحيح رى البتة سم سكره لا تجميع وفرا . قال قرأ في الاملاء في لنى على انه
 عليه وسلم اذا كان يسبح الخطبة روى عن قصب بن يحيى ان كان يبعدها من الامام ٢٨٣ بقرة التي رأت روى عنه انه كان يصرك

العلماء الذين هم اهل كى لا يسمع من الخطبة والقدما لم يسمع من المصنف الا في الامام
 من غير اذ . (قوله لان السكرة) هذه الامور في الخلاف ولان في يوم من يومه في المجلس
 أيضا (قوله صلى) حيث يسمع نفسه كذا انما له نفساني وفي الشرح ص الحما على
 صلى في نفسه وفي القم عن أبي يوسف بن خيفة قال في ذلك ما لا يسمع من مداع الخطبة
 فكان امره ان لا يسمع وهو المصواب (قوله ويصعد في نفسه) وانما يخرج من الخطبة بقصد
 بلسانه كما هو مسموع في الاملاء في الخطبة بلسانه واذا فرغ من بلسانه في الخطبة (قوله وبه
 خلاف) والله تعالى اعلم وفي قول الجليلي الثاني من الخطبة اذا كان يسمع من الخطبة
 لا يقرأ القرآن بل يمكن هو المختار (قوله وقال الحسن الخ) وهذاذهب النسخ قال في الكفر
 له يسمع وينصت والتأني كالمقرب (قوله وانما الحكم) بكلمات (قوله ولا يرد وسلاسا)
 على لفظه بلسانه ولا يقره لا قبله لا يقره في الاملاء في هذا الامام في هذا روى في سمر ما لم يرد كتاب
 بلسانه انما لا يسمع بثقل به تمام السامع عن العرض (قوله ولا يسمع من خطبة الخ) وفي بعض
 اذا طس له يسمع ثم في نفسه وانما لم يسمع بلسانه ولكنه انما يسمع بلسانه بلسانه لا يسمع
 منكره وحوا ما قال لا يكرهه على الصحيح كان في هذه رات في فتح (قوله ما يسمع) من قوله اذا
 نزع الامام الخ (قوله وليس منه) أى من الكلام السكوت (قوله من الله) بلسانه الا فاما
 (قوله والاصح) في كتاب رقت الاقامة) أى يوم الجمعة أى في صلاة الجمعة المسموعة للصحيح
 باسمه ونسب الخ الامام الى قرأه من الصلاة (قوله انا كات بجمع) بأن كان قريبا (قوله من
 كتابه من الامام) أى البعيد (قوله بجمعة) المتعدا لمنع (قوله لا يسمع الخ) الامام هو الله
 وهو الكلام وهذا انما يظهر ان قوا من في الكلام ما لو قبله بالعبوى فلا يظهر لات هذا
 ان يروى وهو لا خلاف في اياحه كما مر عن العناية في هذا الحديث انه من الخطبة جدا
 (قوله والمراد من سلاسا) أى الامام حيث يستقر على أنه في الخطبة كما هو عليه وسلم
 (قوله بغير من قول) لما قاله اليعقبي انه ليس بقوى وقال بعد ذلك في الامام كما لا يخفى
 مرسل روى عن الحسن بن عبيدة بن عمار في قوله صلى الله عليه وسلم في قوله هذا
 من عاقب بغير قول آتته عاقب بقوله والمراد من الحدادى جماعة من من خطبة قوله انه يعلم (قوله
 وكما في قوله بجمعة) انما ان الكراهة فيكونه رتبة تخرج من لا يسمع علمه فلا كراهة
 في نزع (قوله وقيل الثاني) هذا الخلاف متى في الخلاف في روى الله بالازل ار بالثاني
 (قوله ما يسمع الخ) على الصحيح كما في شرح البيهقي والمسائر اذ دخل في سائر احواله
 نصف شهر لا يسمع عليه را من عزه في لا يسمع فيه هو ما بخلاف القسري العارض فاعلى باهل
 المصرو ان قوى الخ روى من يورده بعد الزوال لا يسمع له بجمعة هكذا قاله البيهقي في ان تدخل
 الوقت قبل نزع وجه من المصرو عنه بجمعة مطلقا كراهة في الكلام من حال البرهان الخ لى روى كراهة
 فضى فان الا عدم من وجه انما في الخروج من وجه بجمعة الوقت وبجمعة كما اختاره لا يسمع
 أبو البتة لم انه المختار عليه لامة اذ في اقامة ذلك اليوم في الحضر الحق بأهل في خلافه ما قاله
 يرواه (قوله انما جاز من) فرض الوقت قال في نفسه في الكلام من حال البرهان الخ لى روى كراهة
 الوقت هذا في حقه المصرو روى غير ذلك من ماسور يأسقاطه بأداه بجمعة من خطبة المصرو

شكته وبقره التراب في فعل
 حله ولا يسمع في يوم من يومه
 لا يسمع كالتفريق في الكتاب
 والكتابة في يوم من يومه
 أي يوسف انه لا يسمع به وقال
 الحسن بن زيدا ما دخل العراق
 اذ كان في الحكم من الحكم من الحكم
 الحكم كان يسمع مع أبي يوسف
 يوم الجمعة في نظر من يكتبه
 روى في يوم من يومه الخطبة ولا يرد
 سلاسا ولا يسمع من خطبة
 لا يسمع بسماع را جب قال في
 الخية كان أبو حنيفة يقرأ في
 وكراهة في يوم من يومه الخطبة
 اذ خرج الامام (حتى يفرغ من
 صلاة) ما يسمع من روى عنه
 الا في روى عنه في يوم من يومه
 وخرجه القوي في يوم من يومه
 وخرجه لان حتى في يوم من يومه
 على الا يسمع من روى عنه
 الخطبة رقت الاقامة يحصل
 بالخطبة لا بالخطبة (ذكره في
 الخطبة الا في يوم من يومه
 الكمال بجمعة وانما كان امره
 في يوم من يومه حوالا في الشرب
 والكتابة انتهى بهنى اذا كان
 يسمع ما يسمع من كتابه من
 لا يسمع الخطبة في يوم من يومه
 (قوله ولا يسمع) في يوم من يومه
 ما يسمع في يوم من يومه
 الخطبة على اليوم اذا استوى
 على الخطبة (قوله يسمع الخ) ما يسمع
 من روى من سلاسا من خطبة
 من روى (ذكره) من خطبة

المصنف (الخروج) من المصروف في الجمعة (بعد ذلك) في الثاني (ما يسمع) الجمعة لانما يسمع من المصنف
 قبل نزع في اليوم من يوم من يومه (ومن لا يسمع عليه) كرم
 ومما روى في يوم من يومه (انما يسمع من يوم من يومه) لانما يسمع من المصنف (ما يسمع) من خطبة
 وهو بجمعة جاز من خطبة كراهة في الامام

وهو كلام الشراح يدل على ان
الافضل لهم الجمعة غير انه
يستثنى منه المرأة انما هي من
الجماعات (ومن لا يذكره) عنده
من حضور الجمعة (لوسلى الظهر
قبلها) أى قبل صلاة الجمعة تعقد
ظهوره لوجود وقت الاصل في حق
السكافة وهو الظهر ولكنه لما أمر
بالجمعة (حرم) عليه الظهر وكان
انعقاد موقوف (فان سعى) أى
منى (الى) أى الجمعة (و) كان
(الامام فيها) وقت انفصاله عن
داره ومنها أو أقامت بعد ما سعى
الى (يطل ظهره) أى وصفه وصار
نفلا ولا يصح كذا المذهور (وان لم
يدركها) في لا يصح وقبل اذا مشى
خطوتين في البيت الواسع يبطل
ولا يبطل اذا كان مقارنا للتراخي
منها كما بعده أولم تهم الجمعة
أملا وقال لا يبطل ظهره حتى
يدخل مع القوم وفي رواية حتى
يتمها حتى لو أقسد الجمعة
قبل تمامها لا يبطل ظهره على
هذه الرواية ويقتصر الفساد عليه
لو كان اماما ولم يحضر الجمعة من
اقتدى به في الظهر (ومكره
للمذهور) كريض وريق ومافر
(والمسجون اذا) الظهر بجماعة
في المصروعها) أى الجمعة يرى
ذلك من هل رضى الله عنه
ويحجب تأخير الظهور عن الجمعة
فانه يكرهه ولا تمامه فردا قبل
الجمعة في الصبح (ومن أدركها)
أى الجمعة (في التشهد أو) في
(مجرد السهو) أو تشهده (أتم
جمعة) لما رويناه وما ترككم فوضوا
وهذا عندهما وفل محمدان أدركه
قبل رفع رأسه من ركوع الثانية
أتم جمعة (والأتم ظهره) راقى
العبدية اتفاقا بخير في الجهر
والاخفاء وقال صلى الله عليه وسلم
لا يعتدل رجل يوم الجمعة

رخصة فجمعة تلبس بدلا عن الظهور لان حقيقة البدل هو ما صار الى جمعة قد علم الاصل وليس
هذا كذلك وليس الظهور بدلا عن الاله هو فرض الوقت بل هو فرض مستقل في ذلك اليوم يسقط
به الظهور قال في القبح وهذا الوجه يستلزم وجوب الظهور لانما يجب باسقاطه بالجمعة وفائدة
هذا الوجوب جواز ما يصير اليه عند انجز عن الجمعة (قوله وكلام الشراح يدل على) لا فرق
ان الظهور لم يوم الجمعة رخصة قبل على ان العزينة صلاة الجمعة كذلك في الشرح (قوله غير انه
يستثنى منه المرأة) أى فصلا تها في دينها أفضل ولعل هذا البحث لا خلاص من رجح الله تعالى
(قوله في حق السكافة) متعلق بالاصل أى وأما الجمعة فليست على السكافة (قوله حرم عليه
الظهر) أى صلاة الظهر وهذا بالنسبة لغيره المذكور كما هو الموضع أما المعتدرا ذابلى الظهور قبل
الامام لا يكره بالاتفاق بصر (قوله فان سعى الى) فبدل السعى لانه لو كان ما لنا في المسجد
بعد ما سعى الظهر لا يقبل حتى يشرع مع الامام بالاتفاق كفى الصرح المختار لانه اذا لم
يشرع معه تبين انه لم يرغب في الجمعة تبين رقيده باليهالاته لوسلى الى غير هذا الا يبطل ظهره
بالاتفاق كفى غاية البيان (قوله وكان الامام فيها وقت انفصاله) أدركه فيها أولم يدركه بعد
مسافة أو نحوه لان الادراك يمكن بتقدير الله تعالى ثابته قال في القبح ومقدار صريح أهل العلم من
الامام وهو الاصح وعلى تقديره يجزى أهل العراق عنه لا يبطل الا اذا كان لا يرجوا دراهم كما
(قوله وكذا المذهور) فلا فرق بينه وبين غيره في ان السعى يبطل وانما المرقص جهة حربة
اداء الظهر قبلها بعدهما وقال زفر الشافعي لا يبطل ظهره المذهور بأداء الجمعة بعده ووقع
الجمعة قبل (قوله في الاصح) تبين ان المذبول السعى بقد لا انفصال عن الدار على المختار
(قوله وقبل اذا مشى خطوتين) وان لم يفصل عن الدار (قوله كما بعده) أى كالمسعى هذا الفراغ
(قوله وقال لا يبطل ظهره) لان السعى الى الجمعة دون الظهور لا يبطل به الظهور والجمعة
موقفة فيبطل بها اول الامام ان السعى الى الجمعة من خصائصه الصار لا اشتغال كالا شغلا بركن
من اركانها فيؤثر في ارتقاض الظهر احتياطا (قوله وبقيته من السكافة على) مثلا لوسلى
مسافر الظهر اماما ثم حضر الجمعة فصلا هاهنا هي فرضه وجازن صلاا ولذا ولو قدمه الامام
لسبق حدث جازن صلاة القوم لان ظهره ارتفع في حقه دون أرشال الدين على بهم قبل دخول
المصروف في حق الفريق الثاني كأنه لم يصل الظهر كذا في الشرح وما لا يغيبنا لى صلاة
فسدت على الامام ولم تعد على المأموم (قوله اداء الظهر بجماعة) سواء كان قبل الجمعة
أو بعدها أو غائبا فيد بالامام ليعلم حكم غيره بالذولى ووجهه المذكور انه انتهى الى تلبية جماعة
الجمعة لا يربى بطرق غير المعذور لا بداه بالمعذور ولا رقيه بصورة المعارضة يافسة غيرهما
(قوله في المصروع) قيد به لا حواج أهل السواد فانه لا يكره لهم الجماعة لعدم الجمعة على أهلها
فلا يلزم ما ذكر (قوله فانه يكرهه سلاتها) كذا في البحر وهذا لا يثنى ما قد علمه من
ان ذلك لا يكره اتفاقا لحمل السكراة النقية فيما سيق على التحريم وما هنا على الترخيم
لانما في مقابلة المستحب أو فده السيد (قوله صلاتها) أى الظهور يثبت باعتبار انها فريضة
(قوله وفي سجود السهو) ان قيل ان هذا شعر بأنه يسجد السهو في الجماعة العبدية وخلاف
لمختار أجيب بان المختار عدم الوجوب فيه ما روي الاول تركه لا بدق الناس في فتنة لأن
لمختار عدم جوازه أو فده في الايضاح (قوله وما ترككم فوضوا) كان معناه انضوا ما ترككم
من صلاة الامام والذى فات من صلاة الامام هو الجماعة وهو بطل من ما في قوله (ار) بطل (قوله والا
اتمظها) لانه أدرك معه أقلها فلا يعنجر بالكل من وجهه وحامه لانه با دراك الأقل منه بجمعة
من وجهه باعتبار ما وجد من الشرط في ما أدركه كالخبرية والجماعة والامام يظهر من وجهه
نحو بعض الشرط في ما ينفى وهو الجماعة والامام وهو مشروط على خلافه القياس

ويكون له مضغطة يجدها في ذلك وقتها ما كان يتنعم بنعمة الله تعالى ولم يشكرها لنعمة وان كان حاصيا يكون له هذاب ومضغطة النهر لكن بتقطع عنه العذاب يوم الجمعة والجمعة ولا يعود العذاب الى يوم القيامة وان مات ليلة الجمعة أو يوم الجمعة هذابا هذابا ساعة واحدة مضغطة ثم مضغطة طاع عنه العذاب ولا يعود الى يوم القيامة من جميع الروايات والفتاوى ما قلنا كذا في الشرح وناقش فيه المتأخرون على رقال ان ذلك في يوم الجمعة لا في الايام (تكميل) ومن كمال النقص في قص ظهر وحلق شعره قال في الثانية والخلاصة من كتاب الاستحسان رجب بن رجب قال في قوله اظفار او حلق رأسه يوم الجمعة قالوا ان اسمه في يوم الجمعة تأخيرها فاشبهه في قوله اظفار او حلقه لان من كان طفره طويلا لم يكره رزقه ضيقا فان لم يكره طفره لم يكره تأخيرها فاشبهه في قوله اظفار او حلقه لما روت عائشة رضي الله عنها من فواعل من قلم اظفاره يوم الجمعة فاداه الله من السلا الى الجمعة الاخرى وزاد ثلاثة ايام وفي استحسان الله سناني من الرازي في استحسان ان يقرأ اظفاره ويقص شاربه ويحلق عاتيه ويتطاف به في كل اسبوع من يوم الجمعة فضل ثم في حنة عشرة يوما والزهد على الاربعين ثم اه ورد من قلم اظفاره يوم الجمعة اخرج الله تعالى في الداء وادخل عليه الدواء اه ورد ان من استاك يوم الجمعة رقص شاربه ولم يظفره وثق اظفه واعتدل فقد اوجب وقيل من الثوري استحباب تقليم الاظفار يوم الخميس وحده بعض العلماء ما في واحاديث يوم الجمعة أكثر ولا يمارسه هذا من الاحاديث بدل على ان العلم قبل الصلوة في بعض الكتب انه يدها ليشهده بالصلاة لا يقول عليه لانه تعلق في قوله ان من رقص به فمهم لم يثبت في استحباب قص الاظفار يوم معين من ادله لم يصح لانه لم يثبت اصلا قول بعضهم ونقص على ترتيب النظم الشهور

قوله اظفاره في نعمة اظفاره اه

قوله قلموا الخ لا يعني ما في البيت الاول قلمه هكذا

وقلموا اظفاركم • ذاسنة وادب اه

• ومن شاء تنوير افق الوائين

لكي ذكر ان وجهان انه لا بأس به وأشار إليه بقوله

قلموا اظفاركم • بالسنة وادب • يعني خروا بس • يسارها وخمس كذا في شرح الشرح وفي فتح لباري ان الامام احمد قد نص على هذه السكينة ونقل الشرف له ما في عن بعض مشايخه ان من قص اظفاره مخالفا لابرار حريه ذلك في طويته اه لكن انكر الميزة المذكورة ان دقيق احبده قال كل ذلك لا اصل له واحد فاشبه استحباب لا دليل عليه وهو قبيح عندى العالم نعم البداة يتيقن الذين يسمي الزمان ليلتها من وهو انه صلى الله عليه وسلم كان يحبه النيام في ظهوره وترجله في شأنه كما يستحق عليه كذا في تقديم اليدب في الرحلين قياسا على الوضوء وما به عزم من النظم في قص الاظفار له في رغبته باطل كظهور الاكاذب في قص يوم السبت وذهب البركة في الاحد ورجعوا الى الزمان في الاثنين والملازمة في الثلاثاء وصورة الاخلاق في الاربعاء وانغى في الخميس والحلم والاسم في الجمعة ثم قص الاظفار هو ازالة ما يبرز على ما لا يلبس رأس الاحد جمع من الظفر وقص ارسكيت ارسكيت يكره بالاسنان لانه يورث البرص والجنون وفي حالة المجتابة وكذا في الاشارة لانه يورث فاحذر من ان تنور قبل ان يغتسل حاشا كل شعرة فتقول يا رب سدد لي مني لم يغسل كذا في شرح شريعة الاسلام عن جميع الفتاوى وغيره والمعنى في قص الاظفار ان الوضوء يجمع تحتها فبذلك تدرون ان ينتمى الى حديث منع وصول الماء الى ما يجب غسله في الطهارة ويستحب المبالغة في ازالة الاظفار الى حد لا يضر بالاصبع كذا في فتح لباري واما حلق الرأس في التنازلية عن الطحاوي انه سنة عندنا الثلاثة اه وفي روضة الرند وسنن السنة في شعر الرأس اما الفرق واما الحلق اه يعني حلق الشعر ان اراد التخليف اتركه الشكل يدهن ويرجله ويرفأه في داود والنسائي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم رأى حلقا حلق بعض راسه وترك بعضه فقال صلى الله عليه وسلم احلقوه كله أو تركوه كله وفي الفرق يستحب حلق الشعر في كل جمعة وفي شرح النفاية عن الامام بكره ان يحلق فقاء الا بعد الطهارة اه قال الطحاوي يستحب

خفاء الشواهد فهاذا افضل من قهها ركب شرح قدوة الامم قال الامام الاحمد انهم من
 الخلق را ما خلقوا فاجروا في كرهه وبعث الله رسلا فيهم فادعاهم الى الله وادعاهم الى
 شارب به حتى يوارى الطريق الاقل من الشقة ليليار به من الماحب الله ومن الشهي كل
 يقص من شارب حتى يظهور في الشقة العلبا وما قارسه من اهلها وياخذ ما ساءه من ذلك
 ويترك ما قارب بالاشقة من شاربهم ولا يترك ما دخل ذلك اهل فالتفح السارى وهذا العدل
 ساروقته من لا تار وشرع من السالبت مع الشارب لانه ما ساءه من الشارب فلهذا لا يرى
 وامننى هنا من الملاء ففالقوات له توفرا خلا ولا تها سلاح وشارب به لا تها من
 القه قرة ما تلبه فد كرسى في الآثار الامم الامم الامم ان قطع ما تار اهل في فقهه يدعاه
 نأخذ كذا في كذا السرخى وكذا ياخذ من هرهه ما طال من هرهه من الصوت لتقرب من
 القنوبره من جميع المواب لان العدل محبوب والطول امة ما قد تولا نطقه ويطلق السنة
 الامنا من هرهه اخرج المجران من هرهه انا اخذ من هرهه من اجل سار اهل الله بفضه نعم قال له برك
 احدكم هرهه في هرهه كل سمع من السباع وله السارى الله فقهه من الهرايب لله الخبكين
 يدعاه هرهه انا تلبه الله قال في الصباح والظلمة من السار الى العالم را لثوب كاهر والسنى
 تلبه من هرهه جميع الهين انا تلبه هرهه الله في الحديث اذا فاضت بالانفس الخبكين
 يدعاه هرهه الله تلبه من هرهه وشمال قال هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه
 رفا حشره ادا طال لان الاقوى كل ما يلقى الله وروى الشهابه اللبيري في كذا
 اليبه ورا منقورة هرهه هرهه قبة الا حابث الا شهره الله تلبه هرهه لانا لله هرهه هرهه
 نصروه كما وفاء لله هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه
 انا من اجل مقام وله الخلافة من هرهه هرهه كذا ابو حنيفة لا يكره فقه السب اهل وده
 الترت انا ويا فقه الله على القلب اما لكشيه هرهه هرهه انا انا تلبه الله تلبه الله
 الحار يوم القباصرى القبة ملق شعر الصدر واظهر خلاقا لادب من الحبط لا يخلق شعر
 حلقه ولا انا بل ياخذ شعره الحاجب وشعره هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه
 والحفهرات والحراد ما يكون مشق هرهه هرهه الله التا ممة والمهنة هرهه هرهه هرهه
 ان يكون بالبرصى لانه يقرى راحل الله تلبه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه
 جا الله حدث بسطا خلق لانه الا غلب وسواه هرهه ذلك لال والمرأة هرهه الهوى الا ولي فقهه
 الخلق من حقه التفت والابط اول فقهه التفت لورده لاله هرهه لاله الخلق يخلق الله من وبن
 الائمة الى كرسى مختلفه التفت ثم الهاته هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه
 ويشتد انا الله هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه
 باله هرهه هرهه الحابة هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه
 في كرسى انا هرهه هرهه لال ذلك يورث هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه
 را القه رقة لاله تلبه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه
 ما تلبه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه
 والحفسته والس والقلعة والسمة الله والمهنة بكسر الحاء الهه هرهه هرهه هرهه
 عابث كوفى الصباح را الله السمة الحرة السق عجمه ما خرج من الانسان من هرهه
 واسنة هرهه العظيم راحة هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه

(باب احكام الله يدين) هرهه
 الله لا يورث هرهه هرهه

(باب احكام الله يدين)

التسمية بين الساب ظا هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه هرهه

أول الوقت أو قبله لاداء العباد بانشاء (والا بتكامل) وهو المسارعة الى المصلي ليشال فضيلته والصف الاول (رسالة الصبح في مسجده
لعبادة تكسوة وتقول قوله (ثم يترجى الى الخلف) إشارة الى

٢٩٠

حيه (لغناه حقه) وتخصه ذهابه
تقديم ما قدمه على الذهاب الى
المصلي (ماشيا) يسكون ووقار
وغض بصر روي أنه عليه الصلاة
والسلام خرج ماشيا وكان يقول
مندخر وجهه اللهم اني تخرجت اليك
مخرج العبد الذليل (مكبراه ا)
قال عليه السلام خير الذكر الخفي
وخير الزنق ما يكتفي وتندما جهر
وهو رواية عن الامام وكان ابن
مرويه رفع صوته بالتكبير
(وبقطعه) أي التكبير اذا
انتهى الى المصلي في رواية حرم
بها في الدراية (روى) رواية اذا فتح
الصلاة كذا في الكافي وعليه
هل الناس قول أبوجه فرجه نأخذ
(ويرجع من طريق آخر) قداه
بأنه صلى الله عليه وسلم ترك كثيرا
لأنه هو (ويكره) لتفعل قبل صلاة
العيد في المصلي (تعاقا) (وفي
البيت) عند طائفة وهم وهو الأصح
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
خرج فعلى بهم ليعيد لم يصل قبها
ولا بعدا متفق عليه (ويكره
التفعل) (بها) أي بعد صلاة
العيد (في المصلي فقط) فلا يكره
في البيت (على اختيار الجمهور)
لقول أبي سعيد الخدري رضي الله
عنه كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يصل قبل العيد شيئا وذا
رحم الى منزلة من ركعتين
(و) ابتداء (وقت) صلاة
العيد من ارتفاع الشمس قدر
أربعين حتى قبض الشمس عن
الصلاة وقت الطلوع الى أن قبض
لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي

(قوله أول الوقت) هو بعد لصبح تهنئين (قوله يشال فضيلته) أي فضيلة لاتباعه
(قوله والصف) بالجر عطف على الصبح في فضيلته أي يشال فضيلة لاتباعه (قوله
رسالة الصبح) أي في جماعة (قوله لغناه حقه) أي حق مسجده الخفي فإن الامانة فيه أفضل
من الجامع على أحد قولين (قوله ويخصه) بالنصب عطف على قضاء واللام والظن عليه
أي وليتخصه ذهابه وقوله لعبادة متعلق به تخص (قوله ثم يترجى الى الخلف) بالتصديع
على المنذوبات فإن خصوص التوجه الى المصلي مندوب وإن وسعهم المسجد عند الحاجة الشايخ
وهو الصحيح وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخرج له صلاة العيد وهو موضع معروف
بالمدينة بينه وبين باب المسجد ألب ذراع كما لعني على أن يجرى رأيا مطلقا لتوجه قوايح
اه (قوله ويخصه) أي كفه عمالا في أن يصبر (قوله روي أنه صلى الله عليه وسلم لم يخرج
ماشيا) وروي أنه شارك في عيده ولا حنازة ولا بأس بالركوب في الخروج لأنه قد علمه
قربة كان السراج وهذا من قدور الأثر كونه أولى (قوله يخرج العبد الذليل)
مفعول بمعنى الحدث لا المكان ولا الزمان (قوله مكبراه ا) قال الطحاوي ذكر أن أبي هريرة
عن عائشة أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأضحية يكبر في طريق المصلي وهو الصحيح قوله تعالى
واكبرا لله عسى ما هذا لم (قوله وعنده ما جهر ا) قالت الحلي الذي في أن يكون
الحلاق في استعجاب الجمهور بعد ملاقى كراهته وعنده ما جهر ا يستحب وعنده لا فاه
أفضل وذلك لأن الجمهور قد نقل عن كثير من السلف كابن عمر وعلي وابن أمية أن الباهلي وانتهى
وابن جبر وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وابن عباس والمسلم وحسان والشافعي
وأحمد وأبي ثور كما كره ابن المنذر في الأثراني اه (قوله وكانت عن برقم مونة والنكبر)
حبيب عنه من طرف الامام بأنه قول مصابي فلاه أرضه عزم الآية الطيبة أي في قوله
تعالى واذا كبر روى قوله ودون الجهر (قوله وتكثير الشهود) لأن مكان القربة يشهد لصاحبه
ه سرج لا بأس ببناء منصرف المصلي وليمكن في زمنه صلى الله عليه وسلم له ما خبره أن ما كان
يخطب وهو راقف وكذا الخلفاء الراشدين بعده واول من أعاد من رواة ابن الحارث المدينة
في خلافة معاوية كذا علم من البخاري وشروحه (قوله في المصلي انعاقا) في التهنئين
عن القهرات أنها لا تذكر في ناحية المسجد عند ابن مقاتل ومكاه لم يشتر خلافة والكرامة
تثبت عليها ولو في صلاة الغنم أو تحية المسجد رسموا من تحب عليه صلاة لعيد وغيره حتى
يكبر النساء أن يصلن الفصحى يوم العيد قبل صلاة الامام كافي في الترمذي عن الحافيه (قوله لا
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخرج) أي مع حرمة على التوافل لم يولوا لكرامة الفعل (قوله في
اختيار الجمهور) وطلق قاضي خان صاحب التفتة اباحة التطوع بعبادة أربع ركعات
في الجاية وذكري زادوا صلاة يستحب أن يصلي بعد صلاة العيد أربع ركعات لم يثبت في
رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم بعد ما أوسع ركعات كتب الله بكل ثبت
ثبت وبكل ورقة حسنة كذا في الشرح وحمل على الصلاة في البيت (قوله قدر رخص) هو أن
تشرعوا ما اردت قبل التفتة اه (قوله بل تملأ حرما) لوقوعه في وقت الطلوع والجماعة
في المنزل ويستحب تجهل الامام الصلاة في أول وقتها أي الا فحى وتأخيرها ملبلا عن أول وقتها
في مظهره كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عمرو بن عوف وهو بخبر أن يجعل الاضحية
واخر نه طريق ليدري أنه طريق الجبل الى التفتة بقرانه وحلبى وابن أمير حاج (قوله يقول

بلسانه

العيد من ترقعه الشمس قدر ربع أو ربعين فليس قبل ذلك لا يكون صلا
عيد من بحر (أي) قبلي زرع أي شمس كما روي لآخر (وبقية
صلاتها أي عيدين بنين) عند ذلك على منهم صلاة العيد بقلبه ويغفل

أو أحب وإن أدركه بعد رفع رأسه
فإنه لا يأتي بالتكبير لأنه يقضى
الركعة مع تكبيراتها كذا في فتح
القدير (ثم يخطف الإمام بعد الصلاة
خطبتين) اقتداءً بعمل النبي صلى
الله عليه وسلم (يعلم فتح) أحكام
صدق الفطر (لأن الخطبة شرعت
لأجله فيذكر من يجب عليه وإن
يجب ومن يجب ومقدار الواجب
وقت الوجوب ويجلس بين
الخطبتين جلسة خفيفة ويكبر في
خطبة العيدين وليس لذلك عدد
في ظاهر الرواية لكن لا يند في أن
يجوز أكثر الخطبة التكبير ويكبر
في خطبة عيد الأضحي أكثر مما
يكبر في خطبة الفطر كذا في
قاضي خان ويبدأ الخطيب
بالتمهيد في الجمعة وهو ها يبدأ
بالتكبير في خطبة العيدين
ويستحب أن يستفتح الأولى بنسج
تري والثانية بنسج قول عبد الله
ابن مسعود والسنة ويكبر أقوم
معه ويصلون على النبي صلى الله
عليه وسلم في أنفسهم امتثالاً لأمر
رسول الله (ومن دونه الصلاة
فلم يدركها) (مع الإمام لا يقضيها)
لأنها لم تقم بقرينة الإشراف
لا تتم بدون الإمام أي السلطان أو ما دونه أي
أمر ما دونه فإن كان ما دونه أيا قامته أنه يقضيها
محولاً إلى الصلاة في غير ما تقدم من كراهة الصلاة بعدها (قوله فيكون) أي
ما صلاة الفصحى قال في الغنية فإن قيل هي فائتة بمقام صلاة الفصحى ولهذا ركعت الصلاة
الفصحى قبل صلاة العيدين فاعلم أن الصلاة الفصحى هي الصلاة الفصحى فلو كان ذلك لكانت الصلاة الفصحى
أجيب بأننا سلمنا ذلك لا بغيرنا - لكن صلاة الفصحى غير واجبة في غير الصلاة الفصحى فلو كان ذلك لكانت الصلاة الفصحى
فإنه فرض فيلزم أدائه - ويلزم على ما ذكرناه لا يأتي بالفصحى فإذ سلمنا أن الصلاة الفصحى هي الصلاة الفصحى
بين العوض والمعوذ وليس كذلك (قوله وروى في ذلك) بصيغة الماعل وهو غير ثابت في هذه السنة -
(قوله وثواب جزيل) في القصة من السعدية يعطى ثواباً بعد كل ما ثبت في هذه السنة -
(قوله كان هم الحلال الخ) وكان طهره في كل المراجع وكان صلى الله عليه وسلم في غير طهره ولم
يملك إلا بعد الزوال كل الغائبة (قوله وشهدوا بعد الزوال) أو قبله بحيث لا يمكن الاحتجاج
بالتأخير بهان قال السيد في كونها قضاء أراد أن يقول أن حكمها القهستاني وقصده أن يقضي

التقويت (قوله سقط من القعدة ما بقي) أي أنه ان لم يكبر شيئاً ولا يأتي به في الثانية ولو
أدرك الإمام وقد كبر بعض التكبيرات تأدبه ونقض صلاته في المال ثم تابع أصحابه وإن أدركه
وقد شرع في القراءة كبر تكبيرة الافتتاح وأتى بالركعة الأولى بنفسه لأن مسيق ولو أدركه فأشأ
ولم يكبر حتى ركع لا يكبر على ما أرفضاه في الحديث وإن أدركه بعد ما رابع رأسه من الركعة لم يكبر
انتقاه ولو ركع الإمام قبل أن يكبر كبراً كعادته لا يعود إلى القيام ليكبر في ظاهر الرواية ولو عاد
لا تفسد كما في شرح السيد (قوله لم ترك المتابعة المأخوذة) فيه أن المتابعة مأخوذة (قوله
بعد الصلاة) هذا بيان الأفضلية (قوله يعلم في هذا أحكام صلاة الفطر) أي في أحكامها وهي
الأولى وهذا في خطبة الفطر وسببها بيان الأفضلية وكذا كل حكم احتجج إليه (قوله لأن
الخطبة شرعت لأجله) أي لأجل النعمان قال صاحب البحر صنف حديث في الخطيب أن يعلمهم
الأحكام في جمعة قبل العيد لأن المذهب في صدقة الفطر أراد أنه أتى بالخرج إلى الصلاة
وبتداه تكبيراً للشرع من فجر يوم عرفه فلا يفيد هنا ما يعلم أنه قال والعلامة في هذا
العلماء أنه ويقوى هذا البحث ما يأتي في صدقة الفطر أنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب قبل
العيد بيومين خطبة يبين فيها أحكام صدقة الفطر (قوله من يجب عليه) وهو الحار المملوك
للإصابة ولو غيرهم (قوله ولا يجب) هو مصرف الزكاة (قوله ومن يجب) من البرية وسببه
ودقة - والشعر كذلك والتمرد لزوم ما سواه بالقبضة (قوله وقد ادوا الواجب) هو وقف
صاع من بر أو صاع من ثياب أو زبيب (قوله وقت الوجوب) هو طلوع الفجر من يوم
الفطر (قوله ويجلس بين الخطبتين) لا قبلهما - ما عدا ذلك (قوله وليس لذلك) أي
للتكبير الواقع في أثناء الخطبة عدد فلا يأتي قوله بعد وجوب أن يستفتح الخ (قوله ويكبرها)
هذا في خطبة الحج الثلاث مع أنه بدأ بها بالتكبير إلا أن التي بمكة وعرفة يبدأ فيها بالتكبير
ثم بالنسبة ثم بالخطبة كذا في الدر (قوله ترى) أي متتابعاً ويكبر قبل القول أربعة
عشر كذا في الشرح (قوله في أنفسهم) المراد أنهم يسمعونها كما تقدم ولا يظاهرونها متعلق
بالتكبير والصلاة لأنه يجب الإصناف لجمعيها وقوله سنة لأنصات الأولى أن يقول واجب
أنصات (قوله ومن فاته الصلاة مع الإمام) أو يخرج من وقتها سواء كان قد مضى أم لا لأنه
بأنهم في الثاني دون الأول وكذا في المشرع أصلاً أو شرعاً ثم انه اتفاقاً على أن لا يصح ردها خلفه -
أي رجل أو فسد صلاة واجبة عليه ولا قضاء عليه ولو قدر هذا لكانت مع الإمام على أدائها مع
غيره فهل الاتفاق على جواز تعددها (قوله لا تتم بدون الإمام أي السلطان أو ما دونه) أي إذا
صلاها الإمام أو ما دونه فإن كان ما دونه أيا قامته أنه يقضيها (قوله وإن شاء على الصلاة) لعله
محول إلى الصلاة في غير ما تقدم من كراهة الصلاة بعدها (قوله فيكون) أي
ما صلاة الفصحى قال في الغنية فإن قيل هي فائتة بمقام صلاة الفصحى ولهذا ركعت الصلاة
الفصحى قبل صلاة العيدين فاعلم أن الصلاة الفصحى هي الصلاة الفصحى فلو كان ذلك لكانت الصلاة الفصحى
أجيب بأننا سلمنا ذلك لا بغيرنا - لكن صلاة الفصحى غير واجبة في غير الصلاة الفصحى فلو كان ذلك لكانت الصلاة الفصحى
فإنه فرض فيلزم أدائه - ويلزم على ما ذكرناه لا يأتي بالفصحى فإذ سلمنا أن الصلاة الفصحى هي الصلاة الفصحى
بين العوض والمعوذ وليس كذلك (قوله وروى في ذلك) بصيغة الماعل وهو غير ثابت في هذه السنة -
(قوله وثواب جزيل) في القصة من السعدية يعطى ثواباً بعد كل ما ثبت في هذه السنة -
(قوله كان هم الحلال الخ) وكان طهره في كل المراجع وكان صلى الله عليه وسلم في غير طهره ولم
يملك إلا بعد الزوال كل الغائبة (قوله وشهدوا بعد الزوال) أو قبله بحيث لا يمكن الاحتجاج
بالتأخير بهان قال السيد في كونها قضاء أراد أن يقول أن حكمها القهستاني وقصده أن يقضي

وهتم وجدوا في ذلك كرسى
التكبيرات في أيام التشريق
والاوساطان منها من المعلومات
والمعدودات لان المعلومات عشر
الحجة والمعدودات أيام التشريق
قبل المعلومات أيام النحر والمعدودات
هي معدودات لقلتها وهكذا روى
عن أبي يوسف انه قال اليوم
الاقل من المعلومات واليومان
الاوساطان من المعلومات
والمعدودات (ولابأس بالتكبير
عقب صلاة العيدين) كذا في
مبسوط أبي الليث لتوارث المسلمين
ذلك وكذا في الاسواق وغيره
(والتكبير) هو (أن يقول الله
أكبر الله أكبر) فهو حارث
(لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر
و الله الحمد) لما روى أنه صلى الله
عليه وسلم صلى صلاة الغداة
يوم هرة ثم أقبل أصحابه بوجهه
فقال خير ما قلنا وقالت الانبياء
قبلنا في يومنا هذا الله أكبر
الله أكبر لا اله الا الله والله
أكبر الله أكبر والله الحمد ومن جعل
التكبيرات ثلاثا في الاول لا ثبت
له ويزيد على هذا ان شاء يقول الله
أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا
ومحسان الله بكرة وأصيلا لا اله
الا الله وحده صدق وعده ونصر
عبده وأمر جنده وهزم الأحزاب
وحده لا اله الا الله ولا تعبد الاياه
مخلصين له الدين ولو كره الكافرون
الهم صلى على محمد وعلى آل محمد
وعلى أصحاب محمد وعلى أزواج محمد
وسلم تسليم كذا في جميع الروايات
شرح القدوري

قوله الغالبون الثلاثة المنفون

اه

(قوله وعدم) بالجر عطف على مدحوق الا وهو واجب من سؤال كانه قيل له اسألكم فمعلومه
على غير هذا التكبير وحاصل الجواب ان الأمر به قد كثر حتى في هذه الأيام وليس يحسن فيها
الا هو (قوله والوسطان الخ) كذا يروى في بعض النسخ انك التعليل بقوله لان المعلومات عشر
لا يناسبه لان الاوساطين العشر والحادي عشر وأما الثاني عشر فليس من المعلومات بل هو
من المعدودات وأما الحادي عشر والثاني عشر فكلاهما ليس من المعلومات والتسليم التي حذفت
منها هذه العبارة هي الصواب (قوله انه قال) بدل من صحه يروى لكنه لا يلائم في المعنى
والاولى أن يجعل تعليلا على حذف الألف (قوله ليوم الاقل من المعلومات) انه أراد به يوم
معرفة فهو ليس من المعلومات ولان المعدودات أما الاقل فلانه لا يحرق فيه وأما الثاني فلانه
ليس من أيام التشريق الا هم الا ذار يدب ما يقع فيها تكبيرا لتشريق فمكون من المعدودات
(قوله واليومان الاوساطان الخ) بل ثلاثة معلومة ومعدود وهي أيام النحر أما الرابع
فهو فقط وأما ذار يدب أيام التشريق الايام الثلاثة التي بعد أيام النحر فالحديث بالاقول يوم
النحر وهو معلوم والاوساطان الحادي عشر والثاني عشر معلومان ومعدودان هو الاخير معدود
لا غير وهو المتبادر (قوله ولا بأس بالتكبير عقب صلاة العيدين الخ) في الظهيرة عن النبي
في جمع قال سمعت أن مشايخنا ككافوا بركت التكبير في الاسواق في أيام التشريق في
الجور وفي الداراية عن جميع الثمار في قول لايت منة في شي لا حل المكونة وغيره ان يكبروا
أيام التشريق في المساجد والاسواق قال نعم وهذا كرايو اليث كان ابراهيم بن يوسف بن يحيى
بالتكبير في الاسواق أيام العشر اه (قوله فهو حارثان) وكذا التكبير الاثني عشر
فالحمل فيه مست (قوله لما روى الخ) الدليل أن من الدعوى انه جدد بقوله في يومنا هذا
والاولى الاستدلال بما رواه ابن أبي شيبة بسند جيد عن الاسود قال كان صدقة بن عتي بن
معهود يكبر من صلاة الفجر يوم هرة الى صلاة العصر من يوم النحر يقول الله أكبر الخ وكذا روى
من على بل عن الصحابة كلهم بما رواه ابن أبي شيبة بسند جيد عن ابراهيم بن ابراهيم قال كانوا
يكبرون يوم هرة واحد منهم سئل ان الله في صلاة الله أكبر الخ (قوله روى جعل التكبيرات
ثلاثا الخ) اشار به الى من قال بذلك كالثاني في الله عنه (قوله ويزيد على هذا الخ) روي
يفيد التعديل على أنه لا يزيد في الصيغة الا انه كان جعل التكبير ثلاثا في الخبر يعلم اوجه
عليه قوله فيه قول الخ (قوله كبيرا) حال مؤكدة (قوله كثيرا) مقابلة صدر عن حذرف أي حده
كثيرا أي ثني على الله تعالى وأد كرمه يذكرا كثيرا (قوله بكثرة أصيلا) بكثرة اقول
النهار والاصيل آخره والمقصود الاعتراف بالانتزاع لله تعالى في جميع الاركان وهي منصوبان
على الظرفية (قوله وحده) حال لازمة (قوله ونصر عبده) محمد صلى الله عليه وسلم عطفت
تفسيره على قوله صدق وعده يدل عليه ما روى من قوله صلى الله عليه وسلم في عز ويقدرا لهم انجرت
ما وعدتني أرخص ان أريد بالاقول الاعتراف بأن كل ما وعد به الحق تعالى منه (قوله وأمر
جنده) المسلمين ألا ان حزب الله هم الغالبون أو المراد أصحابه في نخازيمهم (قوله وهزم الأحزاب
وحده) في ونة المندق فأنهم هزموا من غير محاربة فتحصنوا من جهة تعالى من غير مشاورة
سبب أو المراد الحزم مطلقا فان العقل لله وحده والمناجاة من الاسباب أمور مبدئية (قوله مخلصين
له الذين) أي الطاعة (قوله ولو كره الكافرون) الوارثان (قوله اللهم صل على محمد)
الندوب السيادة كما قالوا في الصلاة (قوله وعلى آل محمد) المراد بهم مطلق الانباع وعلقت
الأصحاب من عطف الخاص للاهتمام بسبب الشرف (قوله) ذكر في الكشف أنه ان الخليل
لما أراد الصبح ونزل به من ما قد انشق عاه الصلوة فنادى من الملائكة اكبروا لله اكبر فسمع
له صبح فقال لا اله الا الله والله أكبر فمال الخليل الله أكبر والله الحمد اه لكن لم يثبت ذلك عند

وشرح بالكتاب والسنة والاجماع
 (له صلاة) جائزة بلا قرينة وليست
 سنة لعدم فعله صلى الله تعالى
 عنه احد من استسقى لانه كان أشد
 الناس اقتباسا لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم وقد استسقى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بمسح الصلابة ولو ثبت صلواته
 فيها لاشتهرت بقله اشتهار واسع ولم
 يتركها صلى الله تعالى عنه
 بتركه لم يشكر واعليه وقد ورد شاذ
 صلواته صلى الله عليه وسلم لا يستسقاء
 فقلنا يجوزها (من غير جماعة)
 عند الامام كما قال ان صلواتنا
 قلابا به وقال أبو يوسف ومحمد
 يصلي الامام ركعتين يجهر فيهما
 بالقراءة كالعبد المراءى ابن عباس
 رضي الله عنهما انه صلى الله عليه
 وسلم صلى فيهما ركعتين كصلاة
 العبد في الجهر بالقراءة والصلوة
 بلا آذان واقامة قال شيخ الاسلام
 فيه دليل على الجواز عندنا يجوز
 صلوات الجماعة ليس بسنة
 (له استسقاء) لقوله تعالى فقلت
 استغفر واربعكم انه كان شغافا يرسل
 السماء عليكم مدرارا (ويستحب
 الخروج) أي الاستسقاء (ثلاثة
 أيام) متتابعات ولم ينقل أكثر منها
 يخرجون (مشاق في ثياب خلقة
 شديدة) غير مرقعة (أو مرقعة)

آخر ما يأتي ويحتمل أن الطلب يكون بالاستسقاء لأن الله تعالى في رقبته ورسالة الله عليه فقال
 تعالى استغفروا ربكم ألا يبتولوا روي أن عمر استسقى فلم يزد على الاستسقاء (قوله روي
 بالكتاب) وهو قوله تعالى في كتابه من فوح عليه السلام فقلت استغفروا ربكم ألا يبتولوا روي أن عمر
 فوح لما كذبوه بعد طول تكبيره الدعوة حبس عنهم افطر رافعهم أرحام قاسمهم أرباب سنة
 وقبل سنة بين سنة وودعهم انهم ان آمنوا رزقهم الله انهم رزقهم ما كفى اعطيه وشرح من
 قبلنا شرح انما اذا قصه الله ورسوله من غير انكار وهذا كذلك كذا في التشرح (قوله والسنة)
 صح في كثير من الآثار انه صلى الله عليه وسلم استسقى هكذا انما الله بعد وقد استسقى صلى الله
 عليه وسلم وهو صغير أخرج ابن عباس كره من هرطظت الحباب الأزدي رضي الله عنه قال قدمت
 مكة وهم في حلق فقلت فريش بأب طالبا لخط الوادي وأجذب الحبال فلم فاستسقى فخرج أبو
 طالب معه فسلام كانه شمس قبلت منهم هامة فتماء وحوله فأقبله فأخذ أبو طالب والحنه
 ظهره بالسكينة ولاذ الفلام بأصبعه رماني السماء فزعة فقلت لست من ههنا ههنا وأخذني
 وأخذوني وانفجره الوادي رأخصب الناهي والبادي في ذلك بقوله أبو طالب
 وأبيض يستسقى الغمام بوجهه * ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة
 (قوله والاجماع) أجمعت عليه الامة صلاة وخلفا من غير تكبير كذا في البحر (قوله بأثره ولا
 كراهة وليست سنة) روي أنه صلى الله عليه وسلم لما مشى إلى ابي القحطرفع بديه يستسقى ولم يترك
 فيه صلاة ولا قال رداء فلم يدل على السنة اذ لم توجد الواسطة في أغلب الاحوال فالامام مخير ان
 شاء فعلها وان شاء تركها كذا في غاية البيان من شرح مختصر المحاسن (قوله من استسقى)
 روي عنه رضي الله عنه أنه خرج يستسقى في قمارا صلى الاستسقاء (قوله لانه كان أشد الناس
 اقتباسا لرسول الله صلى الله عليه وسلم) صلاة عليه راعى لانه كان كذلك بعد الصديق رضي
 الله عنهم أجمعين (قوله ولم يتركها صلى الله عليه وسلم) المناسبة زيادة ولا أسكروا عليه ليناسب قوله وبتركه
 لم يشكر واعليه وهو وارد للجمال (قوله وقد ورد شاذ صلواته صلى الله عليه وسلم لا يستسقاء)
 ذكر الشهيد في السكا في الذي هو جمع كلام محمد قال لا صلاة في الاستسقاء انما فيه المصالح
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خرج ودعاو بلغنا عن عمر أنه بعد الصلاة قدما واستسقى ولم يبلغنا
 من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك صلاة الاحديث واحد شاذ لا يؤخذ به اه ولم تشهر رواية
 الصلاة في الصدر الاول بل هو من ابن عباس وعبد الله بن زيد على اسطر باقي كيفيتها الحاصل
 لما اختلفت في الصلاة بالجماعة ووعدها على وجه لا يخلع ثياب السنة لم يقل أبو حنيفة بنيتها
 ولا يلزم من عدم قوله بنيتها قوله بانها بدعة كما نقله عنه بعض المشن من بالنصب بل هو قائل
 بالجواز كذا في الحلبي (قوله كالعبد) الا انه ليس فيها تكبيرات مثلا سكت في خطيب بعد
 الصلاة ان كان عند محمد خطبتين يجلس بينهما وقال أبو يوسف خطبة واحدة في صلاة فتمت قبل
 القبلة وبقلب رداء ويدعو بدعاء الاستسقاء (قوله في الجهر الخ) أي لا في التكبير ان
 (قوله قال شيخ الاسلام الخ) ذكر ان أمير حاج للمسلمين جماعة من بكره عند الامام قد ذكر الخ
 الشهيد في باب صلاة السكوف من السكا في ما يقبل الكراهة حيث قال بكرهوا لظهور جماعه
 ما خلا قيام رمضان والسكوف ليس كلام شيخ الاسلام في هذا المقام وفيه الجواز بدو وهو
 محبة نظر الدليل فليكن عليه التحويل (قوله يرسل السماء عليكم مدرارا) قال في المصنوع ان
 السماء المطر والمدار كثير الدار اه (قوله ويستحب الخروج له ثلاثة أيام) أي العشر الثلاثة
 ولانه أقرب الى التواضع وأوسع للجمع ولا يتم يسألون الخطر فيبقى أن يكون حين يصيبهم
 المني والاولى أن يخرج الامام بالناس وان لم يخرج بنفسه وأسرهم بالحدس ورجح جازوا بمرحوا
 بغير انه جار ايضا في الخلاصة اذ خازن الاتهم وانقطعت الامطار يستحب للامام ان يقرأ

بعضهم يفترون الجهر والنجس (وهو في الحرف) من مسلم (أو حرق) من أد (وإذا كان في النجوم في الصلاة كانت
 أمام واحد فيصليهم طائفتين و) ٣٠٤ يقيم (أحدة بأداة) أي مقابل (العدو) (فراست) (وبصل) (الامام) (ب) الطائفة

(الانوى ركعة من) الصلاة
 (الثانية) الصبح والمقصورة
 بالسفر (و) على الاولى المذكورة
 (ركعتين من الرباعية أو المغرب)
 لان الشفق شرط لتطهرها لموسلي
 بهاركة وبالثانية تنبت بطلت
 صلاتهما لا تصرف كل في غير
 اوانه (وتعفى هذه الطائفة) (الى)
 جهة (العدو وشاة) فان ركبوا
 أو مشوا في غير جهة الاستطاف
 بمنازلة العدو وبطلت (وجاءت
 تلك) الطائفة التي كانت في
 الحراسة فاسروا مع الامام (فصلى
 بهم ما بقى) من الصلاة (وسلم)
 الامام (وحده) لتعام صلاته
 (فذهبوا الى) جهة (العدو) مشاة
 (فجاءت) الطائفة (الاولى) ان
 شأوا (و) ان أرادوا (اتوا) في
 مكاتهم (بلا قراة) لانهم لا حقون
 فهم خلف الامام حكلا لا يقرؤون
 (وسلوا ومضوا) الى العدو (ثم
 جاءت) الطائفة الاخرى (ان
 شأوا صلوا ما بقى) في مكاتهم لفرار
 الامام ويقضون (قراة) ثم هم
 مسبقون لان النبي صلى الله
 عليه وسلم صلى صلاة الخوف على
 هذه الصفة وقد ورد في صلاة
 الخوف روايات كثيرة وأصحها
 ست عشرة رواية مختلفة وصلاها
 النبي صلى الله عليه وسلم أربعة
 وعشرين مرة وكل ذلك جائز
 والاولى والاقر ب من ظاهر
 القرآن هو الوجه الذي ذكرناه
 (وان استند الخوف) فلم يتمكنوا
 بالهجوم (سلوا ركبا) ولو مع السير
 مطلوبين لضرورة لا طال بين لعدما
 في جهة هم (قراة) اذ لا يصح
 الاقتداء باختلاف المسكن الآن
 يكون رد بقا الامام

الكيفية سقرا وحسرا كافي العيني على البخاري وفيه ايضا فرق بين ان تكونا إحدى
 الطائفتين أكثر عددا من الاخرى أو تساوا بالاف الطائفة تطلق على الأكثرين القليل حتى على
 الواحد يخلو كقولنا ثلاثة جاز لا حدهم ان يصلي هو احد وجسر واحد يصلي بالآخر وهو اقل
 ما يتصور في صلاة الخوف (قوله بحضور عدو) العدو يطلق على الواحد لذكر المقتدر المجموع
 كافي المصباح ومما في ذلك المسلم الباقي أو الكافر الطائفي كافي في صحيح الاخير واما المصنف
 انه اذا حصل الخوف قبل حضور العدو ولا يجوز صلاته كافي في الحديث (قوله بحضور عدو)
 أشار به الى انه لا فرق بينه أي الأدي غير كسبع رجبين ههنا لا فرق بينه اذا كان العدو
 بازاء القبلة أولا (قوله واذا تنازع الخ) فان لم يحصل قتال فزاعفنا لفضل أن يصلي بكل طائفة
 امام على حدة ذكر في الفتع وسأني آخر الباب (قوله فيصليهم طائفتين) هم كلاهما لا يقيم
 خلاف المسافر حتى ينفى ثلاثا لافراة ان كان من الاول وفيقرأ فان كان من الثانية را لم يحق
 ان أدرك ركعة من الشفع فهو من أهل الاول والاخر الثانية شهر واه لم ان الطائفة التي ملن
 مع الامام اغنا عن في العدو في الثاني بعد ما رفع رأسه من العبادة الثانية وفي غير الثاني اذا قام
 الامام من التشهد الاول الى الثانية ذكره السيد (قوله من الصلاة الثالثة) منها الجمعة
 والعيد (قوله لان الشفع شرط الخ) أي لان صلاة الاولى لتضع من الثلاثي والى باقية
 أي شرط صحة شرطها أي لتجزئها بين الطائفتين لان تصيب الى كفة الواحدة غير ممكن وكانت
 الطائفة الاولى أولى بها للسبق (قوله لا تصرف كل في غير اوانه) أسأل الاول فظاهر واما
 الثانية فلا تهم لما ادركوا الى كفة الثانية صاروا من الطائفة الاولى لا درا كهم الشفع الاول
 وقد انصرفوا في اوان رجوعهم فنبطل كذا في الشرح (قوله بقا بقا العدو) متعلق بالامام طائفي
 (قوله ومضوا الى العدو) وفيه أنهم في مكانهم لم يبرحوا عنه فالاول أن يقولوا توجهوا الى
 العدو اذا كان في غير جهة القبلة ولعله منطوق بالصنف في حدة لا بقوله ان شأوا (قوله
 وقد ورد الخ) قال في زاد المعاد وصحاحه صفتان وبلغها بعضهم أحرر هؤلاء لسلامة الروا
 اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهان فله على الله عليه وسلم وانما هو من اختلاف الرواة
 قال في فتح الباري وهذا هو المأخذ ٥١ وفي الدررجم أنه صلى الله عليه وسلم ملاها في أربعين
 ذات الرقاع ويطحن فخل وفسفان رذی قد (قوله والاقر ب من ظاهر القرآن) هو قوله تعالى
 واذا كنت فيهم فأطت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأتوا بأسلحتهم فاتمروا فليكنوا
 من وراءكم بآئنا طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا فليجاهدوا وجه الاقرية ان قوله تعالى في ذ ذاعفوا
 فليكنوا من وراءكم بغير اقرار الاول بعد الجهر درا قيات الطائفة الثانية التي لم تصل
 وهي في الفعل كالاول وهذا من النص المذكور (قوله في فتنبه) قال في المجتبى ويسجد لسهو
 في صلاة الخوف للعموم الحديث وينابعه من خلفه يسجد للاحق في آخر صلاته ولو بسبب
 مشروعة للعاصي في السفر فلا تصح من البخلان لعاصي في الاسهره وهو انه في مشروعة
 لغيره عند حضوره أفادة السيد (قوله سلوا ركبا) بالاياء أو رجا لا راقبت كذلك أي الى أي
 جهة قدروا وانما صل فيه قوله تعالى فان خفتهم فركبا أو ركبا أو الصلاة ركبا انما تكون في غير
 المصلا لا التنقل في المصرا كبا لا يصح تلمس أولي ان كان لضرورة كافي التبيين ومجموع
 الاخير وفي التنوير والساج في الجهرات أمكنه ان يرسل أعضاء مساهمة على الايام والاف لا تصح
 (قوله لضرورة) أي ضرورة الخوف والاولى أن يقول لضرورة قبله (قوله وفراحي) جسم فرد
 على غير قياس وهو حال كما ان ركبا كذلك من الاحوال المنسدا خلة ارا لمراد فاهو السيد
 (قوله لا يصح الاقتداء) وقال محمد بن عيسى قال في الهداية رايه يصح اعدم افعلا المسكن لا

وفيه أن لا تتركها عند الاشتباه، ومما في صحة الاعتقاد عدمه ٣ (فروقه في صلاة
الوقوف) أي صلاة قنوم إلا إذا قبله المائتة الأولى لمغيرة لثبوتها في أن قبله أو لا يعرف ما علم
البناء من صلاة الأصام في صحة كما حال لعدمه في حقه، وكذلك الشرح (فروقه في صلاة)
هو قوله نه حال رايه أنوا أسطه من (قوله لا تدب من أعمال الصلاة) أي لا يدب فيها كما
البرهان وفيه أنه يرد هذا على القول بأنه ذهب رايه إلى حرم لصارت روي حوتوف في يوم لا يرد
يرد هذا لأن اعتداه من واجبات الصلاة (قوله التوقي عن الخنى) هذه الآية تشرع بالوجوب
لا إلا فضيلة ويمكن أن يقال أنه لما تجب صلاة كل خلف المائة من قبله في وجوبه في الصلاة
(قوله رايه الوكيل) التي في الشرح رايه أنه يرد هذا لأنه بابا للصحة وانه في الصلاة
أعلم واستغفر الله العظيم

(باب اسکالمہ)

[illegible]

(二) 具 體 之 考 察

جميع خدازة عاتقها والكسر للعين
والله رب ربنا لا اله الا هو ولا يسمى
خدازة متجدي وشدة قلبه عليه وكفنا
(يسر توحيد - المختصر) اى من
قريب من الوجود (على عينه)
لانه لا ينفك (وجار الامثلة اى)
على ظهره ولانه أسر لاجلته
(والسكن (ترفع رأسه قلب لا)
ليصير روحه الى القبلة دون السماء
(ع) يسرا ن (يلين) ودن (بذكر)
كله (انتهادة عند) لافه على
الله عليه وسلم لقواموا تاكمل لاله
الاته فانه بار سر مسلم يفوضها عند
القوة الانجته من النار واقوله
على الله عليه وسلم من كل آخر
للاه لا اله الا الله دخل الجنة اى
مع الفاترين والا فكل مسلم ولو
فاسد يوت على الايمان بدخل
الجنة ولو دخلوا العذاب واضا
او تهرنا على ذكر الله هاديتها
للدين العصور والاقامى المستمقى
وعبره وبلغوا انه ادنى لا اله الا
الله فهد رسول الله علا بات الاولى
لا تقبل يدك في الساندة

ايضا لان القصد مودته صلى
الاسلام ولا يسمى مسلما الا بما
مردود بانه مسلم وانما المراد ختم
قلامه بلا اله الا الله ليحصل له ذلك
الثواب واما الكافر فيلقب ما قطعها
مع الله ولو جوه اذ لا يصير مسلما
الا بما انتهى فبذلك كراهية الشهادة
عند المسلم المختصر (من غير الحاح)
لان الحال صعب عليه فاداءها
مرة ولم يتكلم بعدها حصل المراد
(ولا يؤمر بها) فلا يقال له قل لانه
يكون في مدة قريب يقول لا جوابا
لغير الامر فيظن خلاف الخبر
وقالوا انهم اذا ظهر منه ما يوجب
الكفر لا يحكم بكفره حلا على آية
زال عقله واختار بعضهم زوال
عقله عند موته لهذا الخوف وما
ينبغي أن يقال له على جهة الاستنباط
استغفر الله العظيم الذي لا اله الا
هو الحى القيوم وأتوب اليه سبحانه
لا اله الا هو الحى القيوم لانه قد
يستغفر بذكر ما يشهد أنه مختصر
وأما الكافر فيؤمر بما لا يردى
الجنارى من انس رضى الله عنه
قال كان غلام يهودى يخدم النبي
صلى الله عليه وسلم فمرض فأتاه النبي
صلى الله عليه وسلم يعوده فثبته عند
رأسه فقال ألم تظن أني أبه فقال
له أطمع أبا القاسم فأسلم فخرج النبي
صلى الله عليه وسلم وهو يقول الحمد
لله الذي أقرضه من النار (وتلقينه)
بعد ما وضع (في القبر مشروع)
لحقيقة قوله صلى الله عليه وسلم
لقد أوتوا كنزاً عظيماً أن لا اله الا
الله أنرجع الجماعة لا الجنارى
ونسب الى أهل السنة والجماعة
(وقيل لابن) في قبر ونسب الى
المعتزلة (وقيل لا يؤمر به ولا ينهى
عنه) وكيفية أن يقال يا ابن
فلان اذكر دينك الذي كنت عليه في دار الدنيا

لا تلبس الا في حق الكفار) - قالوا استغفر من أولي يسمونه المصنف المأخوذ من قوله تعالى
للمحدث الصحيح (قوله في كلامنا) الأولى التي يراها هو في صحيحه (قوله ذلك
الثواب) وهو دخول الجنة مع القرن (قوله قبلتها قدامها مع أشهد) هذا على مقتضى
مذهبهم ولا يشترط ذلك عندنا (قوله من غير الحاح) أي كتمان (قوله لان الحال صعب عليه)
فيذكره الاحاح خوف أن يتشجر (قوله حصل المراد) وهو ختم كلامه بها (قوله فلا يقال له
هل) ذكر في جنازة اخبر ان من السراحيمة قاله سلم قل لا اله الا الله فلم يقل كبر باله تعالى
وان اعتقد الايمان اه قبضني التجر زمة حتى لا احيا وات كان هذا الكلام إيه من على
الطافه ما في الميتة لوقيل لمسلم قل لا اله الا الله فقال لا قول لا تبة حشرت أو هل تبة لا يبعد
كبر ولو قوى الآن لا يكفر على هذا القول لا أقول بقوله أن لا اله الا الله لا يكفر كما قال
المنذ على في شرح البدر الرشيد وفي العتارى هذه من خزائن الأغنياء لوقيل لمسلم قال
لا أملى بمحتمل أربعة - أحدها لا أصل لاني ملين والثاني لا أصل بأمره فقد أمرني من
هو غير منك والثالث فمما وجبته هذا التلا في حديث بكبره الراعي لا أصل لاني ليس نفسه على
المصلاة أولم أو مر بها بكفر اه (قوله حوا بالغير الأسر) بالقدرة - وذلك لانه يرى ما لا يرى
الحاضر ون (قوله خلاف الخير) وهو الكفر (قوله لا يحكم بكفره) فيعامل معه - له موتى
المسلمين (قوله واختار بعضهم الخ) يتأمل في هذا الاختيار مع عدم الوقوف على حقيقة حال
الميت وان أراد به أنه يعترف ما وقع منه ويعامل معاملة موتى المسلمين رجع الى سابقه (قوله فدا
لخوف) أي الخوف وهو الحكم بالكفر المعلوم من القسام (قوله وما ينبغي أن يقال الخ)
أي ويكفي عن التلقين آية قوله في الشرح في شق التلقين باللفظ (قوله على و - الاستثناء)
بناء على أي طلب التوبة وهي لا تشترط بالاحتضار لانها واجبة ولو ركل ذنب ولو لم يبرأ المختار
قبول توبة الافرغ دون ايمانه لا طلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويجزئ
الكافر لعدم الايمان بالغيب لانه يشاهد ملائكة لعذاب فيكون الايمان عنه فهو يا سبب
المعانة والمألوف الايمان بالغيب ويكره غنى الموت فان كان ولا يقبل أحسن ما امت
الحياة خير براني وتوفى اذا كانت الوفاء خير الى (قوله فديستقر) القس من النار زادت ان
للصبر (قوله وأما الكافر) أي ولو مختصر افؤمر مما أي ماله تهادت فهو مخالف للمعتزلة
المؤمن حيث لا يؤمر (قوله فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم يعوده) أخذته حواره عبادة قال
الامة لا سيما اذا كان يرحو له السلام (قوله الذي أقرضه من النار) أي فلا يدخلها أبداً ان
الاسلام يجب ما قبله هذا ما ظهر (قوله وتلقينه بعد ما وضع في القبر مشروع) قاله الف تاج
الثلقين على ثلاثة أوجه في المختصر لا خلاف في حقه ومما به - انفسا لدن لا خلاقي - دم
حسنة والثالث اختلغوا فيه وهو ما اذا لم تم دفنسه اه حمري (قوله لقد أوتوا كنزاً عظيماً أن لا اله الا الله)
الميت حقيقة فهو - على الموت لا من قوس منه (قوله رقب الى المعتزلة) كذا في القفح في
ح السيد وهو ظاهر (رواه نهر اذا المراد بموتكم في الحديث من فرج من الون فليلى اه وهو
في الحواهر مثل القاضي محمد اذكر ما في منه فقال ما رآه الموت حسنة فهو حسنة الله حسن كذا
في القه - تاني وكيف لا يفعل مع انه لا ضرر به بل فيه نعم لاين لا يمت أنس بالذ كره على ما ورد
في بعض الآثار في صحيح مسلم من حمري من العاص قال ادركته حتى أقبلت فوجدته جري قدر
ما يخرج جزور ويقسم لها حتى أستأنس بكم وأظفر ما أرى - حمري ومن عشت قال
كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفره رواه الله لا خيكم
واسألوا الله له التثبيت فانه الآن يسئل رواه أبو داود والبيهقي باه - ثانياً حسن ذكره الخالي
(قوله يا فلان من فلان) أو يا عبد الله بن عبد الله وفي النهر عن الحواشي يسئل يا رسول الله دفنتم

بأمر من على الإسلام والايان وان
(وجبراته الدخول عليه) الفياض
هذه مولا كبره وقهره وسبقه
الماء لان العطش يغلب لشدة النزح
حينئذ ذلك يأتي الشيطان كما ورد
في آية زلال ويقول قل لا اله غيري
حتى أسقيك فعود بالله مقه
ويذكرين فضل الله وسعة كرمه
ويحسنون ظنه بالله تعالى لخبر مسلم
لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن
الظن بالله أنه يرحمه ويعفو عنه
وخبر الأصمعي قال الله تعالى أنا
هناظن عبدي بي (وبتلون عنده
سور فيس) الامربه وفي خبر
ما من مريض بقرا عنده بس الا
ما تبارنا وأدخل قبره ربنا
(واسمى) بعض المتأخرين
قراءة (سورة الزهد) لقول جابر رضي
الله عنه فأتهمتمون عليه خروج
روحه (واختلفوا في اخراج
الخالص والنفس) والجانب (من
عنده) وجه الاخراج امتناع
حضور الاثمة بحال له حاض
أو نفسا كما ورد ويحضر عنده
طيب (فاذا مات لله) بعصا به
هذه رضة نعمه ما ترتبط فوق رأسه
تجسنا وحفظ القمه (وخصه عيناه)
للامر به في السنة (ويقول مغمضة
بسم الله وعلى آلة رسول الله) صلى
الله عليه وسلم (اللهم يسر له امره
وسهل عليه ما بعده واسعه ما قبله)
واوجه من ما خرج اليه خبر انما خرج
عنه) قاله السكك ثم يهيئ ثوب
(ويوضع على بطنه حديثه مثلا
ينتهي) وهو مروي عن الشعبي
والحديث يدفع النفع لمرقه وان
لم يوجد وضع على بطنه شيء ثقيل
دروى الباقى ان انسا مروض
حديثه على بطن مولى له مات (وتوضع
يداه بين يديه) اشارة تسليمه الامر
لربه (ولا يجوز وضعه مع ما هلى
صدره) لانه يصنع أهل الكتاب ولين مفاصله واسابعه بأن يرد ساعده له ضده وساقه لظنه من تحتها بطنه

٤٠٨ تشفع قيتان بك عليه افضل الصلوات والامام (ويستحب لأهله بالحق) رأاه قاله
قال وعلى الله الكريم اعتمادى في كل حال كذا في الشرح وكذا أقول كما قال قتادة لم يرد سلك
عظيم ولا يغفر الذنب العظيم الا الرب العظيم (قوله بالموت على الاسلام والايان) يتعلق بترحم
والموت على الاسلام بأن يحافظ على أعماله الظاهرة والى قربا الترفع والموت على الايمان بخبر
قلبه بصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما علم بحيشه ما لم يخرج روحه (قوله ثقبام بمقه)
ومن حق المسلم على المسلم أن يهوده اذ مرض وان يوجهه القبلة اذ مات (قوله وتذكر كبره)
أى بتلفينه وبالوسية ونحو ذلك ومطعمه على ما قبله من عطف الخاص على العام (قوله وسقي
الماء) عطف تفسير (قوله حينئذ) أى حين الترفع والاولى حذرة (قوله ولذا) أى الغلبة
العطش في هذا الحال (قوله بما زلال) أى بارد (قوله لا يموتن أحدكم الخ) استلخه مناته بقدوم
حالة الرجاء في المرض وأما في حالة العصاة فبقية دم الخوف (قوله أنا هناظن عبدي بي) أى ان
جزاى له بى يكون على حسب ظن بى من خير بشر (قوله الامربه) وهو امرؤا هلى حونا كم
بس والحكمة في قراءتها أن احوال القيامة واقعت مقد كورقة ما أتجه بدله بذكرها لا بيان
بها مزيدا من الشرح (قوله فأتهمتمون) بدل من قول جابر (قوله وجهه الخ) لا يخرج
اخراجهم على سبيل الاولوية اذا كان من حضورهم غنى فلا ينافى ما ذكره السكاكى من انه
لا يعتنم حضور الجانب والخص وقت الاحتضار ووجه عدم الاخراج انما لا يمكن الاخراج
لشدة قوة الاحتياج اليه ونقص بعضهم على اخراج الكافر ايضا وهو حسن (قوله فاذا سان
الخ) ويقال عنده حينئذ سلام على المرسلين والمهديين والمسلمين مثل هذا في بعض العلماء
وهو دغيره كذوب كما في ابن امير حاج (قوله شد عليه) تذكير لحي بالفتح منبت العينة بالكسر
من الاسمان وشيرة والاعظم الذى عليه الاسمان (قوله وحذ ظالمه) من الموم ومن دخول
لما عنده (قوله ومغض) بالبناء للصغير والانه مغضض والا فمغضض بمعنى كمانى للصباح
وهو اطباق الجفن الاعلى على الاسفل (قوله للامره في السنة) هو قوله صلى الله عليه وسلم
اذا حضرتم موتا كم فأمضوا البصر فان البصر متبع لروح وقولوا خير فان السلام لكثرة يؤمن
على ما يقول أهل الميت روى أنه صلى الله عليه وسلم لم يأمض أسنانا قال اللهم افقره في سنة
وارفع درجته في المهديين واخلفه في مقبرته في المأثورين واخبر قنوله بأرب العالمين واقسم له
في قبره وفور له فيه قال في المجتبى يذنى أن يحفظه كل مسلم قيد صومه عند الحاجة (قوله ما خرج
اليه) أى من لدار الاخرى وقوله خير ما خرج عنه بأن يبدله في اخر ما من داره وجزا خيرا
من زوجه (قوله ثم يهيئ ثوب) بالتشديد أى يغطي لما روى أن ابا بكر دخل على النبی صلى
الله عليه وسلم وهو مسجى بيد حبرة فكشف عن وجهه ثم أكب عليه فقبله ثم انكب على رقبته
فماقوفى عن يمينه حتى ابن مظهرون كشف التي صلى الله عليه وسلم انثرب من روجه وبكى بكاء
طويلا وقبل بين عينيه فلم ارفع على السرير قال طوي لك يا عثمان لم تلبس لك الله ما دلم تلبسها
(قوله ويوضع على بطنه حديثه) أو سرآه كما في الحموى وتذكر كبر الحديث بقيد انه يكفي فيه القليل
منه (قوله لانه يسرع أهل الكتاب) أى وقد أمرنا بمخالقتهم ونهينا عن مخالفتهم باليهود واليهود
الحرمة (قوله وتذكر قراءة القرآن) ولواية كما في شرح السيد وقوله عنده أى بقربه (قوله من
نجاسة الحديث) هذا ينافى ما في الشرح من انه هلى القول بأى نجاسة الميت فقبل نجاسة حديث
ينبى أن يجوز القراءة كما لو قرأها الحديث وفي السنة وما ينفدت له الكراهة على هذا القول
خلافا لوجه في النهاية الكراهة والحاصل أنهم اختلفوا في نجاسة الميت فقبل نجاسة حديث
وفيل حدث ويشهد ذلك ما رويناه من تقبله صلى الله عليه وسلم من عثمان بن مظعون وهو ميت
قبل الغسل اذ لو كان نجسا لما وضع فاه الشريف على جسده ولا ينافى ذلك ما ذكره من انه لو

ويردها لميته ليسهل عليه وادراجه في الكفن (وتذكر قراءة القرآن عنده حتى يغسل) تنزيها للقرآن عن نجاسة الحديث بالموت والنجس

أما في أمر المريض فإنه يصح حمل أن الذي داه السكنة (قوله قال بعض الأطباء) أنه قد
 دليل الاحتياط ولو حمل الدليل أولاً ثم خرد فرائضه على الله عليه وسلم كان أنسب (قوله
 عن يمين بالسكنة) أي يظنون أنهم موتى واليه أشار بقوله ظاهر (قوله ما) أي بسبب
 المسكنة فالتأخير لا يشبهه إلا فيمن فيه هذا الداء (قوله قينه بن التاجر الخ) ظاهر هذا
 وجوب التأخير وهو ينافي التجهيل المطلوب الآن بحمل ذلك الوباء على من يدها السكنة
 وأصل هذا الداء يحدث من أكل الاوزابيض واللوحية وتلقاها يدهن ويحك هذا الداء شهاب
 ساعات وظاهر كلامهم أن التأخير غير مطلوب مطلقاً لما رواه عن الحديث ولما رواه لنا خبر اليعاقبة
 الموت فنه رجاء مرض عليه هذا الداء وقد يقال كيف يتأتى مع وجود العلل الداء فلهذا
 وبسبب تجهيل خسة أشياء جمعت في هذه الآيات وهي

وخسة قد رآها أو تجهلها حسنة وفي سواها نافي راسع المولى

تزوج من ربيته هالك نالها داء الموتون وقد نعت من زلف

والخامس لضيق إذا أتيتك في نزل فقهه بمقتضى الجوارح

(قوله في موضع كليات) لأن الله يرزقنا الأرض وفيرة القدر رزقاً دائماً وأرغسله وهو الذي
 عليه العمل اليوم اه ولا بأس بالتأخير بل عارض كافي ابن أم حجاج (قوله على من ير) هو
 لخص الذي يعمل عليه فمن لم يؤخر ففعل لوح حجر مرتفع ليمكن غسله وتغلبه كافي العيني
 (قوله يجرأى بغير) بغيره ودمغاً لما رواه في ذلك قبل ومعه صاحب هو قبل عند أراد نفسه له
 إخفاء للرخصة السكرية تهيب في ظاهر كلام المؤلف الثاني (قوله وقيل مرضاً) أي كالموضع
 القبر (قوله وقيل إلى القبلة) فتكون رجلاً إلى القبلة كالرياض إذا أراد الصلاة إليها وله
 الفقه الثاني من المحيط وغيره أنه السنة (قوله ويستروونه) وهو بالهزيمة النظر إليها كعورة
 الحى (قوله والنهاية) الأولى وفي النهاية (قوله هو الصحيح) في التبيين في صلاة الديان
 أقوله صلى الله عليه وسلم لم لا تسكن في حرق ولا تنظراً ولا تخذلي ولا يمتأخر حتى أتوا دار
 (قوله هو الصحيح) كذا في الصحيح في المجنبى وحزبه مسكين والعبد بنى صاحب التور (قوله
 ولبطالان الشهوة) عطف على تيسر وفيه نظر فإنه متى في عدم الاستئصال (قوله جرد عن
 ثيابه) أي مكنتهم التغطية وتغلبه صلى الله عليه وسلم في نفسه خصوصية في يستحسن أن يستتر
 الموضع الذي يغسل فيه الميت فلا يراه إلا العاسل وهو يعنه من راحته فرض كفاية بالإجماع
 كالمسألة عليه وتجهيزه ودفنه حتى لو اجتمع أهل بلدة على ترك ذلك فلو أخرجوه نهر (قوله
 إن لم يكن خشي) والابن كان خشي بم رقبيل يغسل في ثيابه (قوله ونقته) لم عورته بخرقة
 ملفوفة الخ) فحذر من مسها لأنه حرام كالمطر كذا في البحر (قوله وبدء رضى) لم يرد
 الاستنجاء رز كره رضى الدين في المحيط فها أنه يستحب هذا الاستنجاء الاستنجاء بالاستنجاء
 عن نجاسة فلا بد من إزالة اعتبار الجبال الحياء ومورته أن يلف على يده خرقة فيغسل حتى يظهر
 الموضع لأن من العورة حرام وهذا أبي يوسف يستحبى وحشى عليه صاحب الخلاصة لأن
 المسكنة ذوات وبالاستنجاء بها من يد الاسترخاء فتخرج نجاسة أخرى فيكتفى في حصول الماء في
 اه من التبين لخصاً (قوله يبدأ بوجهه) لأنه لم يبق شراً لك بغيره فلا يحتاج اغسل يديه أولاً
 بخلاف الحى ولا يؤخر غسل رجليه لأنه ليس في مسنته من الماء (قوله فلا يوضأ) لأنه لم يكن من
 أهـل الصلاة قاله الحلواني وهذا يقتضى أن من بغضه ونابوا أيضاً لم أره لهم ولا يروا
 إلا من بلغ سبعاً لأنه الذي يؤمر بالصلاة كذا في الفهرست قال الحلبي وهذا التحريم ليس
 بهوى أديقال هذا الوصو سنة الغسل المأمور للبت لا ينعقد بكون الميت بحيث يصلى أو لا
 كافي المجنون اه (قوله ويصنع فيه رائحة) قال في القمع وغيره استحب بعض العلماء أن يلبس

قال بعض الأطباء إن كتيرين من
 يموت بالسكنة ظاهر أيدقون احياه
 لأنه يسر ادراك الموت الحقيقي
 به لا أهلى أفضل الأطباء فينبه من
 التأخير فيها إلى ظهور اليقين بغيره
 التغير وقد مات الذي صلى الله عليه
 ولم يؤمر إلا بين شخصه ودفن في
 خوف الدليل من ليلة الاربعاء
 (في موضع كليات) السكاف للمعاجاة
 إذا قبضت موته (على من ير بغير)
 أي مجزأ خفاء السكينة الزخمة
 وقد ظمما للبت ويكون (وترا) ثلاثاً
 أو خمساً ولا يزداد عليه قاله زياي
 وفي السكاف والنهاية أوسعها ولا
 يزداد وكيفية أنه أن يدار بالجمرة
 - ول الصبر (في موضع) الميت
 (كيف اتفق على الأصح) قاله
 قيس الأئمة السرخسى وقيل مرضاً
 وقيل إلى القبلة (ويستروونه)
 ما بين سرته إلى ركبته قاله الزياي
 والنهاية هو الصحيح وفي المداينة
 يكتفى بسترا العورة الغليظة هو
 الصحيح تيسراً وهو ظاهر الرواية
 ولبطالان الشهوة (ثم) بعد استروونه
 بإدخال الساتر من تحت الثياب
 (جرد عن ثيابه) إن لم يكن خشي
 وتعمل عورته بخرقة ملفوفة تحت
 الساتر ومن فوقه إن لم توجد خرقة
 (وبعد رضى) يبدأ بوجهه
 ويصنع رأسه (في الصحيح) إلا أن
 يكون صغيراً لا يقبل الصلاة فلا
 يوضأ (بلا مضمضة واستنشاق)
 للعائز ويصنع فيه رائحة بخرقة عليه
 أهل الناس

المصيبة والذين لم يشهدوا ما فعل الله في حكم الرجال من كل وجه (قوله ولا بأس بتقبيل الميت) لا يروى الجارية عن عائشة رضي الله عنها قالت أقبل أبو بكر على قبره من مسكنه بالسبع حتى نزل فدخل المسجد فلم يكلم الناس حتى دخل على عائشة فتبى بها النبي صلى الله عليه وسلم وهو مسكن يبرح حيرة فكشف عن وجهه ثم كب عليه فقبله ثم بكى النبي صلى الله عليه وسلم على الله فدخل على عثمان بن مظهر وهو ميت فكب عليه وقبله ثم بكى حتى رأيت الدموع تسيل على وجهه وفي النهي ما عوفي عثمان فكشف النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب عن وجهه وبكى بكاء طويلا وقبل دينه فقبله فلما فرغ من السرير قال طويلا يا عثمان لم تبس لك الدنيا ولم تلبسها اه (قوله والتبى) الوادعني أرفان نقب الله صلى الله عليه وسلم عثمان للعجبة وتقبيل أبي بكر الرسول الا كرم صلى الله عليه وسلم لم يسلط الله ما (قوله خاصة من محذور) هذا قد بقي الجواز ما اذا كانت لشهوتهم ولو زوجة فبما يظهر انهم ان النكاح انقطع بموت الذهاب محله (قوله ودفعنا) أي مؤنثها ان لم يتبرع به (قوله لو كانت معونة) هذا أحد وجهين لابي يوسف والارث تأخير عن قوله رجمه سرا وبجعله مقادله (قوله وهذا التخصيص) أي تخصيص وحرب التجهيز في الزوج عمالا دا كانت معسرة (قوله ولما رآه أبو يوسف) في تمخضه بأورده الحكاية الخلاف من أبي يوسف رهي اصحاب قال في البرقة اختلاف النقل عن أبي يوسف ان الظاهر ترجيح ما في الجانب الا انه كالتسوية قبله صلى الله عليه وسلم على كل حال اه فقولان المذكوران عن أبي يوسف وليس للاسام في عبارة الشرح ذكر زوجة وله انه لو لم يجب عليه لم يجب على الاجانب وهو قد كان أولى بايجاب السك ونصبه ما في حياته الزوج على سائر الاجانب ولان الغرم بالغنم اه (قوله وقال محمد الخ) ية في أن يكون محل الخلاف ما ادالم يقيم ما يقع في الزوج حال الموت من تشوؤ أرضه مع كبره وبحود القدر انما اذا مات في العدة ميتة وهي من تركة نفقة او كونهما ان يجب عليه تجهيزه كذا يحسنه ان امر حاج قال ولم ارده مرهابه (قوله لانقطاع الزوجية) فصار الزوج كالاحتمى (قوله ولا حال له) قبله لانه لو كان له مال فانه يجب فيه ويقدم على الدين والوصية والارث الى قد والسنة فالتمس في بعض ماله حق الغريم كلهم والمبيع قبل القبض والعبد لما في فاه الاسب (قوله على من تركة من عتقه من اقراره) أي الذين هم ذور رحم محرم منه نسبا (قوله واذا قدم من وجبت عليه النفقة) كأنه وأخذت (قوله فالتسوية على قدر ميراثهم) فالتسوية على الاخ وتلته على الاخوات (قوله ففعلت معنته) وجه هذا القول انه وارثه (قوله وقال محمد في خاتمة) لانهم ارحم محرم منه (قوله وان لم يولد من يجب عليه نفقة) أو رد لا أنه معسر (قوله من أموال التركة) أي لأمس غير ما كسبت الخراج والخدم والركز ولا حدهما الاستقراض من الآخر كما وضع في محله (قوله وجهه) من عطف السب أو من عطف المغاير بأن كان يدفع الى غيره من يستحق جهلا لا في نهضة وجهه وهو من عطف المرادف (قوله فعلى الناس العاديين) أي فيفترض على سائر الناس العاديين أن يجوزوه ويكفونوه (قوله غيره) بالنصب معقول يسأل رظا هراما في المحبى حيث قاله فان عجزوا سألوا له ثوبا أنه لا يجب عليهم الاسؤال كفن الضرورة لا الكفاية قدر قال لم يولد من كفن غسل وجعل عليه الاذخر ودفن صلى الله عليه وسلم على قبره وسأل متعه الى من عول هذا والتجهيز معقول له رغبة ان لم يتخذ فاهله مع فاعل الفعل (قوله لا يجب الاسؤال) في الوجوب واما الجواز فظاهر جواز ذلك من الاطاعة على البر (قوله ولا يجب على من له ثوب فقط الخ) أي ان لم يكن عند الميت الا رجل واحد وليس له ان ثوب واحد ولا ثوبين للميت فصاحبه أحد من لا ينفق به الميت قلت الظاهر انه اذا كان عند الميت رجال كثيرون وكل واحد له ثوب فقط فاهلهم كدلتنا فاد انه اذا كان

(ولا بأس بتقبيل الميت) للعجبة والتبرك توديعا خاصة من محذور (ومل الرجل تجهيزا رآه) أي تكفينه ودفنها هذا أبي يوسف لو كانت معسرة وهذا التخصيص مختار صاحب المفتي والمحيط والظهيرية انتهى ويلزمه أبو يوسف بالتجهيز مطلقا أي (ولو) كان الزوج (معسرا) وهي معسرة في الاصح) وعليه العتوى وقال محمد ليس عليه تكفينه لانقطاع الزوجية من كل وجه (ومن) مات و (لا مال له) فكفنه على من تركة نفقة) من أقاربه واذا تدد من وجبت عليه النفقة فكفنه على قدر ميراثهم كالنفقة ولو كان له مولى ومخالة فعلى معنته وقال محمد على خاتمة (وان لم يولد من يجب عليه نفقة) ففي بيت المال تكفينه وتجهيزه من أموال التركة لني لا وارث لاصحابها (فان لم يعط) بيت المال (عجزا) لخلوه من الاموال (او ظلم) عتجه صرف الحق استحقه وحده له (فعلى الناس) القادرين (و) يجب أن (يسأل له) أي للميت (التجهيز من) علم به وهو (لا يقدروا عليه) أي التجهيز (غيره) من القادرين بخلاف المي اذا عسر لا يجب اسؤاله بل يسأل بنفسه ثوبا لقوته عليه واذا فضل عنه شيء صرف لما ملكه وان لم يعرف كفنه به آخر والا تصدق به ولا يجب على من له ثوب فقط تكفين ميت ليس عنده غيره واذا قل الميت سبع فلكفنه لمن تبرع به لا لوارث الميت واذا وحدا كثيرا بدن

بيض مصولة بفتح السين وبالمضم
قربة باليمن (و) الثاني كفن
(كفاية) للرجل (أزاد ولغافة) في
الأصبع مع ذلة المال وكثرة الورقة
هو أدنى وعلى القلب كفن السنة
أولى (وقيل البياض من القطن)
لمارونية والخلق الغسيل والجديد
فيه سواه (و) كل من الأزار
واللغافة) لئلا يكون (من القرن)
يعني شعر الرأس (إلى القدم) مع
الزيادة للربط (ولا يجعل قميصه
كم) لأنه الحاجة إلى (ولا خريص)
لأنه عمل الأملح ليعسع الأسفل
للأملح فيه (ولا جيب) وهو الشق
النازل على الصدر لأنه الحاجة إلى
ولو كفن في قميص حتى قطع حبيبه
ولبنته وكيفية (ولا تكف أطرافه)
لعدم الحاجة إليه (وتكره العمامة
في الأصح) لأنها لم تكن في كفن
النبي صلى الله عليه وسلم واستحسنها
بعضهم لما روي أن ابن عمر رضي
الله عنهما كان يعمه ويجهل العذبة
على وجهه (و) تبسط اللغافة ثم
الأزاد فوقها ثم يوضع الميت مفصلا
ثم يعطف عليه الأزار (و) (الف)
الأزار (من) جهة (يساره ثم) من
جهة (يمينه) ليكون اليمين أعلى
ثم فعل باللقافة كذلك اعتبارا بحالة
الحياة (و) الكفن (أن خيف
انتشاره) صياغة للميت عن الكشف
(وتزاد المرأة) على ما ذكرناه للرجل
(في) كنفها على جهة (السنة)
خيار الوجهها ورأسها (و) (ورقة)
هرشها ما بين السدي إلى السرة
وقيل إلى الركبة كي لا ينتشر
الكفن بالغتذوق المشى بها
(التربط ثديها) فستة كفتها درع
وأزار وخارورة ولغافة (و) (تزداد

ولا يغالي فيه) حتى لو أوصى أن يكفن بألف درهم كفن كفننا وسطا كذا في البحر من (أزاد)
ويكون الباقي مما أوصى به ميراثا كافي للجوى من الخصال وفي شهرته الاسلام ومن السنة أن
يحسن كفن الميت فيخذه من أطيب الثياب وأشدها بياضا ولا يقبله من الثياب إلا ما سرقناه
سبيل سبيلها (قوله لا تغالوا) بحذف إحدى الزايمين (قوله فإنه يسلب سريها) قال
الطبي استعير السلب إلى الثوب بمبالغة في السرعة أي يسلب سريها (قوله في ثلاثة
أثواب ببيض) من كرسف كزاروا الجماعة عر صائفة والكرسف القطن (قوله بفتح
السين) هو المشهور (قوله والثاني كفن كفاية) أي ما يكفي به على الاستبراء بدون
كرامة وهو القدر الواجب وفي الفتح يكره الاقتصار على ثوب واحد خلة إلا خنجر كان كركه
الصلاة فيه حال الاختيار (قوله في الأصح) وقيل قميص وقائه وفي حواصن الفقه ليس
لصاحب الدين أن يمنع من كفن السنة (قوله الحلبى) وهو يشعل النية من حيث لا يدور ومن
حيث القيمة (قوله مع قلة المال) حال من فوله هو أدنى أي كفن الكفاية أولى حال
كثرة المال فليلا والورثة كثير أو قد ذكروا في الحاجة والخلافة وتعمل مثله لحر الإسلام في
شرح الجامع الصغير عن الجصاص قال وهذا أحسن عندهم من اجتهاد أن لم يرد ذلك عن الخلف
كافي الفتح والبحر والحلبى وابن أمير حاج وفيها (قوله من القطن) فخصيص القطن على
وجهه الأفضلية والأقل ظاهرا للعموم لا طلاق قوله صلى الله عليه وسلم لم يسوا من ثيابكم لياض
فإنها من خير ثيابكم وكمنوا فيها موتا كم ومن خيرا ككالكلمة الشدائد يغيب الثمن ويحلوا ليعبر
رواه أبو داود والترمذي بسند صحيح (قوله لمارونية) من أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن في
ثلاثة أثواب ببيض أي من القطن (قوله والخلق الغسيل والجديد فيه سواه) لساعت فائضة
رضي الله عنها قالت قال أبو بكر لثوبيه للذين كان يمرض فيهما أغسلوهما أو كتوني فيهما فإني
عائشة ألا تشترى لك جديد قال الحى أخرج إلى الجدي من الميت كذا في الشرح (قوله من القرن)
وفي نسخة من الفرق (قوله لا يقبل) في مقام التعالي لما قبله (قوله هو الشق النازل على الصدر)
فيكن في قدر ما يدخل منه الرأس وهو حسن لاسيما في حق المرأة فإنه من زيادة السورة بعضهم
فسر الجيب بالخزافة التي تكون في الشق كقصر الاسلام في شرح الجامع الصغير ورضي الله عنه
في محبته وحافظ الدين في الكافي (قوله قطع حبيبه) هذا التباين يظهر على نفسه الجيب بما قاله
لحر الاسلام ومن ذكر معه (قوله ولبنته) بكسر اللام وسكون الواو فده وفتح النون ما يجعل
في قبعة الثوب من ديباج ولحم وفي نسخة وكيفية قطع حبيبه ثوبا لئلا يفسد (قوله ولا تكف
أطرافه) ولو كفت جاز بلا كراهة على الأصح أفاده القهستاني (قوله لعدم الحاجة إليه) لأن
ذلك لصيافته ولا حاجة إليها (قوله وتكره العمامة في الأصح) كذا في المجتبى لأنها لم تكن له
كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمها في البدايق بأخم الوفاة ناصار الكفن شهعارا لسنة أن
يكون وترا (قوله واستحسنها بعضهم) وهم المتأخرون وخصه في الظاهر بته بالعلماء والأشراف
دون الأوساط كافي النهر وغيره (قوله رأس الخ) عطف تسميته على قوله ثم يعطف عليه الأزار
(قوله أن خيف انتشاره) والابان كان المدفن قريباً لا يخشى انتشاره فلا يعقد (قوله وتزداد
المرأة) ولو أمة كافي الحلبى (قوله وقيل إلى الركبة) وقيل إلى القخذ وخبر اللام حراً وساطها
نهر أي فأحسن الأقوال القول بالستر إلى القخذ (قوله كي لا ينتشر) علة القول الثاني وقوله
بالقخذ وقع في نسخة من الشرح في القخذ والمعنى أغسلها بكون الحرقعة إلى الركبة خوفاً لانتشار
الكفن عن القخذ وقت المشى بالجنازة (قوله لتربط ثديها) أي وبطتها ككالبجامع الصغير
وتربط بالبناء للفاعل وضربه يرجمع إلى الحرقعة وفي نسخة لربط (قوله فيكون ثلاثة) رما

فصل في هو بالتأويل لما فرغ من الغلي والكفر شرع في الصلاة عليه إذا شرط يتقدم على المشروط (قوله فرض كفاية) بالاجماع فيه كفره لا تكاره الاجماع كذا في البدائع والاعتناء والاصل فيه قوله تعالى وصل على محمد وآله صلى الله عليه وسلم وهو على كل بر وفاجر غما كانت فرض كفاية لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على صاحبكم ولو كانت فرض عين سائر كفاية ولان في الايجاب أي العيني على الجمع استحالة وجوبها كفي باليهض حوى والمجاهدة فيها ليست بشرط والصلاة على الكبير والكبير أفضل منها على الصغير فحصة في ويصح التذرع بها لا تتم التوبة مقصودة بتخلاف التكفين وتشيع الخنازة بحرق قبل هي من خصائص من هذا لامة كالموسية بالثالث ورد بها آخرجه لها كم وصح عنه صلى الله عليه وسلم لم أنه قال كان آدم رجلا اشقر طوالا كأنه نخلة محرق فلما حضر الموت فوات الملائكة بمحطوطه ركعتين من الجنة فمات عليه الصلاة والسلام غسلوه بالماء والسرور ثلاثا ورجعوا في الثالثة كانوا ركعتين من الثواب وسفره له الحداد وصلوا عليه وقالوا الولد قد سئل بعد قد صلح ما بدل على الخف ومية تعين حمله على أنه بالنسبة لمجرد التكبير والكيفية قال الوائد لم يذكر شهر من يوم موت خديجة وموتها رضي الله عنها بعد النبوة بعشر سنين على الاصح وقوله وسفره له الحداد أي بمكة عند حواها السلام كذا في ابن ابي عماد وهو أحد أقوال وكان جبريل هو الاسم باللائكة كذا في الهباه وعزم ابن العماد بأنه ثبت ويمكن الجمع كذا في كريمة في الفضل بأنه شيئا كان امام البشر وجبريل امام الملائكة أو أن جبريل كان ميناغ والملائكة مقتدون به وقد يثري كلامه ان الصاد بأن شيئا كان لا يعلم الكيفية فلما ظهر أن الامام جبريل عليه السلام شيئا منه كذا في التي صلى الله عليه وسلم في أول صلاة فرض بعد اقتراض الخمس (قوله مع عدم لانه مراد بالخطاب) فلما انفردوا واحد بان لم يحضره الا هو ومن عليه تكفبه ودفعه كذا في الفياض الشن واليحيى (قوله والقيام) فلا تصح قاهدا أو را كبا من غير عذ وكذا في الدرر لانهم اسلوا من وجهه لوجود الحرية وكذا في شرط الصلاة ولونه عذر التزلزل عن الدابة طين ومحو جاز أن يهلى عليها اركبا اسكتافا (قوله لكن التكبير لا في الخ) اعلم ان السكال قول ان التكبير لا في شرط لانها تكبيرة احرام ولذا اختصت برفع اليدين وتقبه في البحر والنهر في المحيط هرا أنه لا يجوز نداء صلاة بخلافه على تحريم أخرى ولو كانت شرط الجوز كوفي اعلم ان الاربع من تكبيرات وثمة مقام الاربع ركعات وهذا يقتضي انها ركعتين مع المصنف بينهما من الجمع ويؤيد هذا الجمع ما في الكافي حيث قال الا أن ابا يوسف يقول في التكبيرة الاولى معنيان معنى الاحتياج والقيام مرة ركعة ومعنى الافتتاح يترجح فيها ولهذا اختصت برفع اليدين اه ثم في تعقب الشيخين السكال تأمل لانه لا يجوز نداء العرض على تحريمه التفل ارفرض آخر مع انها شرط لا ركعتين السيد نفع لاعتناء حاشية المؤلف افضل من وفها آخرها في غير ما أولها الظاهر ان الواقع ان يكون شفاعة ادهى الى القبول اه وشبهه في القنية ونقله ابن ملك في شرح لوقاية عن الكرمات اه قلت وينظر فيه باطلاق ما صح في مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وسلم خير من عرف الجال أدها وشرها آخرها واظهار التواضع لا يتوقف على التأخيرات كونه انزبا الى الاجابة لتمامه والتحقيق بالنواضع والخضوع وذلك ما اتفقوا عليه بالان لا خرقا لما قبله من الاطلاق ما لم يوجد له محصر صحيح كدابعشه بعض الادكاه وقد علمت ما منه أملى المذهب على أنه قد ينال ان الظاهر عنوان الباطن (قوله أولها السلام الميت) اما به صلى الله عليه وسلم أو باسلام أحد أوبه أو بتعبه الدار واذا استوصف البالغ الاسلام ولم يصح دعائه لا يهلى عليه حموى كذا في شرح البيه (قوله لانها شفاعة الخ) واموله تعالى ولا تصلى على أحد منهم مات أبدا كذا في التشرح (قوله والثاني طهارته) عن نجاسة حكمية وحقيقية في البدن فلا تصح على من لم يغسله ولا على من

(فصل في الصلاة عليه) كمنه ودفعه وبجهيزه (فرض كفاية) مع عدم الافتراض بالخطاب بها ولو امرأه واركانها التكبيرات والقيام لكن التكبير مرة الاولى شرط باعتبار الشرع بهار كن باعتبار قيامها مقام ركعة كافي التكبيرات كافي المحيط (وشرائطها) ستة اولها (اسلام الميت) لانها شفاعة وليست لكافر (و) الثاني (طهارته)

الامام اما المذوق في كون الوضوء شرطاً له أيضاً خلاف ذلك اذ اذرفت قبل ان يقضى
 ما عليه من التكبير فانه يأتي به عالم يتبعه على قول كره السيد وسلي المنهوراً ثانياً في نهجها
 بلادها ان شئى وقع المبت على الاعناق كما باقى للصدف (قوله الامام من صدر) كانت كانت
 بالارض وحيل لا يتأتى وضع المبت عليها (تنبيه) قال له الرازي في من الغرض ولو بلوغ
 الامام ١٠ وبقى من ان يجازى الامام جزءاً من المبت كما في الفوسه في مراجع قلت الظاهر
 ان هذا فيما لم تنكر الموق اذ عند كثرتم يجوز ان يجزأها ما عدا واحد او يقوم عند انفسهم وبقى
 من الشروط ستر عورته فقط وان كان الغرض من التكبير ستر جميع البدن لان هذا من حيث
 الصلاة عليه وذلك من حيث تكبيره واداءته كذا قال بعض الاصول (قوله وسنما اربع
 الخ) الاول ان يذ كر الواجب قبل السجدة هو التسليم من رنين بعد ال اية كما ذكر بعد (قوله
 بهذا صدر البيت) هو المختار وقيل يقوم للرجل يجزأه رأساً له بعد من الفعل وقيل يقوم على
 الوسط منهما (قوله ذكرنا كان المبت اوائى) فيه اشار الى انه لا فرق فيما ذكر بين الصغير
 والكبير كما في السيد (قوله وفور الايمان) بالمرأى وموضع قول الايمان في عبارة الشرح اولى
 حيث قال لان الصدر موضع القلب وقيل فور الايمان فيكون التسليم عند اشارة الى الشفاعة
 لا يمانه وهذا ظاهر الرواية وهو بيان الاستصحاب كسقى فلو وقف في غير ذلك اذ انى البصر
 عن كفى الحاكم ١٥ والافضل ان تكون الصفوف ثلاثة حتى لو كانت اصفى امطاف ثلاثة ثم
 اثنان نحو واحد قال صلى الله عليه وسلم من اصفى عليه ثلاثة فمرفق من السباغ غفر له ١٦ من
 السيد فقد جعل الواحد صفوا وهل المسك كذا فيهم اذا كانوا ثلاثة فيجعل كل واحد مقابص
 وسنأق ما كره السيد للوائف (قوله وهو وسجداً اللهم وبمحمد ك الخ) في في مكتب الانهر
 والاولى ترك وحى ثناؤك الا في صلاة المدازة ١٧ (قوله رقى البخارى عن ابن عباس الخ) قال
 شرح المشكاة ليس هذا من قبيل قول الصحابي من الدعة كذا فيكون في حكم المرفوع في توجيه ابن
 حجر ١٨ وفي العنق على البخارى واحاب هذا الطحاوى بان فروعاً في الفاصلة من الصلاة لها
 كانت على وجه الداء لا على وجه التلاوة وقد قال مالك قراءة القاسمة ليس معرولاً في بلادنا
 في صلاة الجنازة ١٩ (قوله وقد قل غمنا بالامام) مراعاة الخلاف مستحقة الخ) فيه نظراً اذا ذكره
 من استحباب مراعاة الخلاف ليس على اطلاقه بل مفيد بما اذا لم يرد عليه ان كتابه مذكور
 في ذلك وكان الاقوال على ما هو معراج به في كتب المحدث كالحديث والكنيس والولوالجبية
 وغيرهما ان قراءتها في القراءة لا يجوز ولا ما نأمل المصاحف في قراءة كدافى السيد
 مختمها (قوله فلامانع من قصد القرآنية الخ) فيه أنهم صرحوا بعدم الجواز فيكون مكرراً
 في محاولة تنادى به نسبة فكيف به في صلاة تلاوتهم بقصد القرآنية (قائلة) روى آية
 صلى الله عليه وسلم لماسل وكس ووضع على السر يدخل أبو بكر وعمر وعثمان الصف سبلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم ما تهرص المهاجرين والانصار بقدر ما يسع القيت ففلا الاسلام
 عليك أيها النى ورحمة الله وبركاته وسلم المهاجرون والانصار كما سلم أبو بكر وعمر وعثمان فالله
 تشهد أنه بلغ ما نزل اليه ونصح لأمته وجاهد في سبيل الله حتى أعزته ديبته وعت كذا في راقون
 به وسد لا شريك له فجهلنا لهذا نعم يتبع القول الذى به واجمع يتنازل عنه حتى نعرفه بنسب
 ونعرفناه فانه كان بالمؤمنين رؤوف رحيم لا يبتنى مالا يمان بل لا يذكر به ثنا أبا والناس
 يقولون آمين ويخرجون ويدخل آخرون في على الزجال والنداء ثم السيد ان وقد قيل ٢٠
 سلوا من بعد الزوال يوم الاثنين ان مثله من يوم الثلاثاء وقيل انهم مكثوا قلائد ايام يسلمون عليه
 وهذا الصنيع وهو سلاتهم عليه قرادى لم يؤمنهم اسدياً من جميع عليه لا خلاف فيه ادهن السيد
 من الخصائص (قوله وحى المبت) فديق لان حق المبت في القدامه لا في القراءة (قوله اللهم

الا ان كان (من صدر) حى
 التبيين (رسنما اربع) الاولى
 (قيام الامام بهذا) صدر (المبت
 ذكرنا كان) لبت (أوائى) لانه
 موضع القلب وفور الايمان (ر)
 الثانية (لثنا بهذا التكبير الاولى)
 وهو سبيل اللهم وبمحمد
 الى آخره وجاز تراعاة ما تحته قصد
 التمهيد كذا نص عليه عندنا في
 البخارى عن ابن عباس رضى الله
 عنهم أنه صلى على جنازة فقرا
 بفافه الكتاب وقال اتعالموا أنه من
 السنة وصححه الترمذى وقد قال
 اثنتان بان مراعاة الخلاف مستحقة
 وهي فرض عند لثاني رحمه الله
 فلامانع من قصد القرآنية بها خروجا
 من الخلاف رضى المبت (و) الثانية
 (لا تلى لنى صلى الله عليه
 وسلم بعد) تكبير (لثانية)
 اللهم

وهذا ما خدق به لم يدر من عهده وبساره ويسمى من يلبسه وهو قول أبي حنيفة حال شارحه الثلاثة على
 وقول انتهى غير رافع مهملة وثمة ليس في محله وهو قول علي بن أبي حمزة لا يرفع على المبالغة (قوله
 في ظاهر الرواية) وهو الصحيح نهر من الميسر على ما روي في المصنفين من أن هباسب رافعي هباسب
 أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى على سنانة فرفع يده في أول تكبيرة ثم تلاه ودلالة كل
 تكبيرة قائم مقام ركعة وشبه في كونه الأولى لرفع يده في أول تكبيرة الجنازة وقالوا بهما
 ما يفسد الصلاة وتكره في الأروقة المذكورة فلو صلوا فيها ركعتين كبوا الله على ولا صلاة عليهم
 كما في الفتح والجر وتكره في الخطبة كما في الفهرست وبكره تأخيرها إلى ذلك الوقت ليعتبر
 عليهم الناس كذا في ابن أبي عمير (قوله كما كان يرفع يده من رضى الله عنه) إلى راحة يده
 مضطربة فنهى رضى عنه وهو على أنه ما قال لا يرفع إلا بعد التكبيرة الانتباه وتكون في الصلاة
 تعارض فعل النبي صلى الله عليه وسلم كماله في النهي والتعريض والتعريض (قوله لا يرفع يده من رضى
 ولا متابعة في المصنفين) كنهوت الفهرست التكبير فربما كان في قوله صلى الله عليه وسلم هو أنه
 عليه إجماع الصحابة (قوله ولا يرفع يده من رضى الله عنه) لأن ابنه في حصة الصلاة بعد
 الفراع منها ليس بخطا إنما الخطأ في التسمية غير خلاف في إيراد ثلاث تكبيرات في الصلاة
 يتبع لا يتبعه فيه ولو جاز هذا لا حنابلة لا يرفع يده من رضى الله عنه التكبير من الإمام فلو
 من المبلغ تابعه إجماعا محض ونوى الافتتاح بكل تكبيرة حتى يرفع يده على الأربعة كان العدد نهر
 لا حنابلة شريعه قبل الإمام اه من السيرة والخطبة (قوله كما كبر) استعمل الكفاية في
 المفاد أي يكبر إذا انتقل إمامه إلى رابعة والأول في (قوله كبر) أي الأصوات الأربعة
 ويسلم لم يندخل يجب عليه معبود الدهر ويحتمل أن لا يرفع يده من رضى الله عنه وهو به يدل
 الإمام إذا اقتصر على ثلاثة فسدت فيه بظهور إذا فسدت على الإمام فسدت على المأمومين
 رك من أركانها (قوله ولا يتغير لم يتغير) قال له هاهن المصنفين في أن يرفع يده من رضى الله عنه
 يكلف بخلاف العارض فإنه قد كلف وعرض الجنب لا يرفع يده من رضى الله عنه بل هو كسائر الأمراض
 اه ويدل عليه تعالى الترحيم بقوله فلا ترفع يده (قوله ويقول في الدعاء الخ) أي بعد الدعاء
 قوله ومن قوفية ما انفوقه على الإيمان كمال المصنفين والتوضيح غيرهما (قوله أي أجرا متقدما)
 ترفع فيه مكبرين أو العبي غيرهما ورد في الجهر بل وما للتكرار في قوله واجعله لنا أجرا حالاً على
 كما في السراج أن يقرأ سابقاً بهتمام الحائز الجنة وهو دعا لله في أيضا بقية مذهبه في الخبر
 لاسبها وقد فلولوا حصصاً من المصنفين لا لأبويه بل لهم ما هو الثواب العظيم قلتم المصنفين الجنة
 من الأجر المتقدم والسكران لا يفران المقام يطرد قبل ذلك كما سطره به في دعاء خوف بن سنان
 ثم إن أهل المصنفين فرط الكل المصلين لا يظهرون أنه غاهو فرط قوله به يحرمهم فقط وكذلك يقال
 في قوله أجرا واجباً من هذا مطلوب من الوالدان حق التقدم له ورد بار هذا الأصحاب طوبى
 من كل مصل وقد يكون الوالد عاجلاً لا يتقدم فإدعى ما صلى أن رتبة الوالدان متساوية عن غيرهما
 من الولاء وقد قال إن المصلي به عليه وصلاً وتعزيتاً يكتب له أجر عمل المصلي أجراً أي سبها
 في الأجر ظاهر لكل مصل وإذا كان الفرط يعني الأجر حالاً منظره ما راد وقال في الفرط ما قبل في
 الأجر وإن كان الفرط هو المتمدن المصالح لا بقية الوالدان يكون طاهرراً أيضاً (قوله أي
 نواباً) أخدان الأجر والشواب مترادفان وقبل الشواب هو المصالح بل يؤول إلى الترحيم والأجر هو
 الحاصل بالكمالات لأن الثواب لغة بدل العتق والأجر بل الشفعة وهي تابعة للعتق ولا ينسب
 إطلاقاً أحدهما على الآخر (قوله الأخيرة) هي ما أعدت الحاجة وهو معنى قولهم في تفسيرها
 خيراً بقايا (قوله واجعله لنا شفاعة) اسم فاعل من شفعت الثلاثي وهو الذي يشفع بغيره (قوله
 منشفة) بتشديد الميم المفتوحة اسم مفعول من شفعت المضعف أبيت (قوله منبول الشفاعة)

في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ
 بلغ اختار والرفع في كل تكبيرة كما
 كان يفعل ابن عمر رضى الله عنهما ولو
 كبر الإمام خصالاً يتبع (لأنه مفسوخ
 ولكن ينتظر سلامه في المختار)
 ليس معه في الأصح وفي رواية يسلم
 المأموم كما كبر إمامه الزائدة ولو سلم
 الإمام بعد الثلاثة تأسباً كبر الرابعة
 ويسلم (ولا يستغفر بخبرين وصحي)
 إذا ذنب لهما (ويقول) في الصلاة
 اللهم اجعله فرط) الفرط يقهين
 الذي يتقدم الإنسان من ولده أي
 أجراً متقدماً (واجعله لنا أجراً) أي
 نواباً (وذخراً) بضم الدال الجمجمة
 وسكون اللام الجمجمة الأخيرة
 (وجعله لنا شفاعة منشفة) بفتح
 الفاء مقبول الشفاعة

1. $\frac{1}{2}$ of the population is under 18 years of age.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

وكتب الطرمي يقدم على العباد في روابه المسماة بالكلية: "لقد بدأ أصليح الدم" (الروضة رابسة بروح) (الضرب
هذا) الترتيب ليقيم الأفضل ولا فمهل إلى الغلبة لا كقرآننا راجعاً إلى فصل في شيء واحد (الروضة)

من سبق ببعض التكبيرات
 (وجده بين تكبيرتين) حين
 حضر (بل تنتظر تكبير الامام)
 فيدخل معه اذا كبر هذا في حنية
 وهو وقال ابو يوسف يكبر حين
 يحضر ويحسب له وعند جماعة في
 الجميع ولا يحسب له تكبير اسراره
 كما سبق بر كعات (وبواقته) أي
 المسبوق امامه (في دعائه) لو علمه
 بهما على ما قاله مشايخ بلخ ان
 السنان يسلم كل صف ما يليه (ثم
 يفضي) المسبوق (ما قبله) من
 التكبيرات (قبل رفع الجنازة) مع
 الدعاة ان رفع الجنازة والا كبر
 قبل وضعها على الاكاف متتابعا
 اتقاء من بطلانها بها (ولا
 ينتظر تكبير الامام من حضر
 قعر بيته) فيكبر يكون مدر كوا يسلم
 مع الامام (ومن حضر بعد التكبير
 الرابعة قبل السلام فتنه الصلاة)
 هندهما (في الصحيح) لانه لا وجه
 الى ان يكبر وحده كما في البرازية
 وغيره من محمد انه يكبر فقال ابو
 يوسف ثم يكبر ثلاثا بعد سلام
 الامام قبل رفع الجنازة عليه العتوى
 كذا في الخلاصة وغيرها

مطافه على ما قبله مطلق مرادف أي يعتبر في ال حال فقد جاء في القبلة أكثرهم قولا ما رواه
 انه لا يجزى هناك ذكره المرات في الامام وحده نقلا (قوله من سبق ببعض التكبيرات)
 اغنا ذكره لا يقع ايضام قوله لاني بين تكبيرتين لان ظاهره يفيد انه سبق بتكبيره وحده ولا
 قال النيد وفي شرحه الا ان يقول ما سبقه بعض التكبيرات اه رفعه أنه لو اقتصر على
 قوله بعض التكبيرات لم يقدح به وحده بين تكبيرتين وقد سبق في ما كثر من تكبيرتين
 عليه انه وحده بين تكبيرتين (قوله عند أبي حنيفة ومحمد) لم يأت كل تكبير في مقام ركعة
 والمسبوق لا يبتدئ بما قبله قبل تسليم الامام فلم ينتظر تكبير الامام يصير فاضلا حاشا فتنه بل
 اذا ما أدرك مع الامام وهو منسوخ وعاه في الشرح وما ذكره اعني ما هو ظاهر الرأى في كتابنا
 وهو الصحيح قال الحنفى يظهر الكفى ترجيح قول أبي يوسف قال في الدرر عليه العتوى (قوله
 وقال ابو يوسف يكبر حين يحضر) لان الاول لا افتتاح للمسبوق بانيه فصار كل حاضر
 وقت تحريك الامام كذا في الشرح (قوله ويحسب له) فانه لم ينفذ في تكبيره تسليما مع الامام وكذا
 لو سبق بتكبيرتين او ثلاثا يحسب له التي أحرم بها عند مرفة في ما عداهما كذا في الشرح (قوله
 ولا يحسب له الخ) ولو كبر المسبوق كما حضر لم ينتظر لا تفديته ولا يكتفي بالحدود معتبرا فلا
 سلم امامه فتنه ما قبله مع التكبير التي في حاله ثم رده نكاح التكبير فتنه من حيث
 الشروع بها الامن حيث لا كنهه حتى لو اعتد بها ولم يدها بعد فراغ الاسام قد سئل
 عند هذا عند وقطير من أدرك الامام في المسجد صرح شروعه مع انه لا يغير ما لا يه من المسجد
 مع الامام كما ذكره الحنفى (قوله كما سبق بر كعات) أي فتنه يفضي الجميع بعد قراخ الامام
 (قوله أي المسبوق امامه) لا ان تفسر اضمه الى القول وانما في الضمير المفعول (قوله لو علمه)
 هذا بالنسبة الى لم يكرهه في وقت وقوع الامام لان من كان حاضرا لم يكره له ان يكره
 بعض الاذنين رحمه الله تعالى وفيه عليه تسديد لم يكرهه اذا لم يكره لم يكرهه على غلبة الظن
 أو يسكت ويحذر (قوله على ما رواه مشايخنا) أي حال كونه العلم أي ادلى ما قاله مشايخنا (قوله
 مع الدعاء) المراد به ما هم الشناء والاملاء قال غيرهم الجهر مكرور روى عن أبي يوسف انه قال
 لا يجهل كل الجهر ولا يسر كل السر وينبغي ان يكون بغير ذلك أفاده الشرح قلت وهو قريب من
 الاول (قوله والا كبر قبل وضعها على الاكفاف) فدل في الشرح والحاصل انه حاد من الجنازة
 على الارض والمسبوق يأتي بالتكبيرات فذا رفته الجنازة على الاكفاف في الباقي بالتكبيرات
 وادارته بالأيدي ولم توضع على الاكفاف في ظاهره والى ان يأتى بالتكبيرات فذكر محمد
 اذا كانت الأيدي الى الارض أقرب فمكناهما على الارض وان كانت الى الاكفاف فمكناهما على
 فمكناهما على الاكفاف فلا يكبر كذا في التتارخانية وقيل لا يقطعه حتى يقبض كذا في الفتح
 والبرهان اه (قوله من حضر تحريمه) ولم يحرمه لعله أخرجه في النية اطلعه فنهى ما اذا
 كبر الامام لثانية أو لم يكبر كذا في الجهر على ما يفيد ظاهر الخلية حديث قال وان لم يكبر مع الامام
 حتى كبر الامام أربعا كبره والافتتاح قبل أن يسلم الامام ثم كبر ثلاثا بعد فراغ اما لا يسلم
 فيها فمكناها في سائر الاما لم يأت في الوقفات لو كبر مع الامام الا في ولم يكره بها الثانية
 والثالثة كبرها أولا ثم يكبر مع الامام ما بقي كذا في البحر (قوله من حضر بعد التكبير
 الرابعة) اغنا في حضوره بعد الرابعة لانه لو كان حاضرا ولم يكبر فتنه في الجاهل فخرغ
 الامام وهو ظاهر كلام الخلية وغاية البيان نص الأخير فان كبرا الامام أربعا والجل على ما
 يكبر الرابعة لم يسلم الامام ويقضى الثلاث بعد سلام الاسام لانه كما ذكرنا لا يحكم به كل من
 الحنفى من الامام انه لا يندى معه (قوله هندهما) أي عند الامام محمد في إحدى القراية
 عنه وقد بل قوله ما قول أبي يوسف (قوله لانه لا وجه الى أن يكبر وحده) الاول الاتي

[illegible]

(ومن استعمل) ان وجدته حال
ولادته حية بجملة أو صوت وقد
خرج أثره صدره ان نزل برأسه
مستقيما ومرتبه ان خرج رجليه
من كسوسا (معى وغسل) وكفن
كجاءه (وصلى عليه) وورث
وورث لما من جابر برفعه الطفل
لا يصل عليه وورث ولا يورث
حتى يستعمل شهادة من أبي أو رجل
خرج وامرأتين عند الامام وقال
يقبل قول النساء فيه الا لام في
الميراث اجماعا لانه ثبت به
الرجال قول القائله مقبول في حق
الصلاة عليه وانه كالماتة اذا
انصفت بالعدالة في الظاهرية
ماتت واضطرب الولد في بطنها بشق
ويخرج لا يسع الا ذلك كذا في
شرح المقدي (وار لم يستعمل
غسل) وار لم يتم خنقه (في المختار)
لانه نفس من روحه (وادر ج في
خوذة) روى (ودفن ولم يصل عليه)
وبشراب بان بعض خلقه

(قوله ومن استعمل) من واقعه على جنين كافي الشرح والاول ان تفرع بولود واستعمل بالبناء
للماعل وأصل الاستعمال في اللغة رفع الصوت قال في القرب يقال استعملوا الحلال اذ اخرجوا
أصواتهم عند رقبة واستعمل أي الحلال بالبناء للامام اذ اقاموا له ولا يفتي أن لا يفتي في هذا
هذا المعنى الاول اذ ان خصوص رفع الصوت ليس بشرط بل المراد من هذا الشرع هو ما ذكره
بقوله ان وجد الخ لا يورث ان يقول أي هذا ان نفسه بالبناء استعمال (قوله بجملة أو صوت)
كعظامه وتؤثر ما يدل على حياته منة فلا يخرج بجملة من بولودها لان هذه كحركة
مذبح ولا يخرجها حتى لو ذبح رجل تحت أبوه وهو يترك لم يترك المذبح ولا يخرجها من كركه
في هذه الحالة في حكم الميت وهو (قوله وقد خرج) (كفر) الوارث حال فبذلك لا يخرج
رأسه وهو يصح فبات لم يورث ولم يصل عليه كذا في الشرح وهو مقيد بما اذا انفصل بنفسه
أما اذا انفصل بنفسه ل بان ضرب بطنها في وقت حيا بناها ميراث يورث لان الشارح
وحيث افرقة على الضارب فم حكم بحياته ثم (قوله وسدره الخ) عطف قوله بر على قوله
أثره كما في الشرح والاول وهو سدره (قوله مستقيما) يدل على هذه المسألة من ثبوتها
جاءه في مقابلة من كسوسا في العادة اذ الب (قوله كجاءه) (قوله كجاءه) (قوله كجاءه)
يعني أنهم يخرج فيهم ما دلى الستة السابقة (قوله من يستعمل) بالبناء الامام لم يورث
الميراث والغدير في رفته يرجع الى ما أي يستعمله الى التي على الله عليه وسلم وهذا هو
الترمذي وروى عن علي بن محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل في الاستعمال بل على
حتى يستعمل فذا استعمل صلى الله عليه وعقل وورث وان لم يستعمل لم يصل عليه ولم يورث ولم يستعمل
واما من عدى في السكامل (قوله يقبل قول النساء) أي حث النساء لانه في الواحد
العدول والام في كل حال كغيرها الا في الميراث فلا يقبل قولهم تقبل قول غيرهم عليه
(قوله لانه لا يشهد) (رجل) يوجب قول غيرهم لانه ان سدره في هذا القول لا يخرجها
رجل فصار كمن هو الولاد فانه ان لا يشهد في الميراث لم يورث (قوله وامه كالماتة) أي في حق
النساء حتى في الميراث فبأنه لا يورثه (قوله وامه كالماتة) أي في حق
الصلاة عليه وروى (قوله وامه كالماتة) أي في حق الصلاة عليه وروى (قوله وامه كالماتة)
لانه قطع وانخرج ولو ابلغ مال غيره ومات لا يشق بطنه مع عمل قول محمد بن عمرو الجرجاني من
نعم بناءه يشق قال السكامل وهو أولى مع فلا يورثه (قوله وامه كالماتة) أي في حق
مقيد بما لا يورث ما لا يورث الا لا يشق انما قاله السيد (قوله لا يسع الا ذلك) الا انهم يعني غير
ي لا يسع غير ذلك أحد ويحتمل ان فاعل بسم ضمير يرجع الى معلوم من المقام أي لا يسع الا ذلك
غير ذلك (قوله وان لم يستعمل) منه ما ذا استعمل فبان قبل خروج كثره وأما الاستعمال في
الطن فغيره من غير بالادى (قوله وار لم يتم خنقه) فبذلك وان لم يورثه لانه في هذا جمع بيت
من ثبت عليه وبين من ثمة فمن أثبت ما أراد الغل في الحالة من نفاذ أرا الفضل المراهي عليه
وجه الاستدلال بانه ادرته أنه ظهر فيه بعض خلق وأما ان لم يورثه فبأنه خلق أصلا فلا يظهره
لا يغسل ولا يسمى ادم من غير حرره (قوله في المختار) وظاهر الرواية منع الكل وكذا لا يورث
ولا يورث انه فلا يورثه كغيره الخ كمال الزباني والحوبي حاصل حافه المصنف أنه بالظاهر فكرته
في اسم وجه يغسل ويصل عليه وانه ظاهر ان يكون من آبي الاول أهملته الشبه من فلان يغسل عملا
بالاول ولا يصل عليه عملا مانا في ربه اخلاف ظاهر الزبانية (قوله لا نفس من وجه) الاول
في ملحق الجاهل قال كراما التي آدم وانما كان قفلا لانه بعد ثوران لم ينطق فيه الروح على
سدا في وان (قوله روى) أي روى من خلقه كافي الشرح عن الطحاوي (قوله وبشراب
من بعض خلقه) هو الذي يتنصب به هذه أجماعنا لانه بنيت له حرمته بني آدم دليل ثبوت

المنافع والمضار وان الاسلام هدى واقباه غيره وأقل سن به تبرعها لتبعية مسبحه سن (قوله
 لوصدق بوصف الايمان) الاولى آتت صدقة أو هو عطف على آخره بتأويلها إذا أقروا بالقرآن
 تزوج امرأة واشترى جارية فاستوسعها الاسلام فلم يعرفه لا تكلف مسلمة والاراد من هذه المعرفة
 قيام الجهل بالباطن لا ما يظهر من التوقف في -واب ما الاسلام عليه كونه من بعض العرب وما
 نسمع من يقول لا أعرف وهو من التوسيع والخوف فكان كافي القنع قال في النهر وعلى هذا فلا
 ينبغي ان يستل المعنى من الاسلام بل يذكره حقيقته وما يجب الايمان به ثم قال أنت
 صدقهم أفان قال نعم كفى ما (قوله لتبعية السابى أودار الاسلام) اختلج في قوتى
 التبعية بعد تبعية الابوين في الهداية وغيره التبعية المذكورة في القبط تبعية القيد قال في التبع
 ولعله أولى فان من وقع في سهمه صبي من الغنمية في دار الحرب سلم عليه ويجهل صلبا
 تبعا صاحب اليد فلو كانت تبعية الدار أقوى تمنع ذلك اهـ وتبعية في البحر ياب تبعية اليد
 هذا لحالة متفق عليها لعدم صلاحية الدارها على انه يرد عليه حاق كشف الامر ولو عرق ذى
 سببا أو خرب الى دار الاسلام فمات صلبا عليه ولا اعتبار بالخل حتى يرسخ تخليعه من يده ولم
 يخل فيه خلافا اهـ وذا كرا الحلبى ما وصلح جمعا بين القولين بأنه تبعية السابى ان كان مسلما ولا
 ان كان ذميا اهـ أى قيد بوجع الاسلام انتم ادروا ينشئ كلامه على حدائقه تبعية
 السابى أى ان كان مسلما أودار الاسلام ان لم يكن السابى مسلما (قوله يجب قلبه من يده
 أى بالقيمة) فخلصه للمسلم من ولاية الكفر قال تعالى وان يحلفوا كافرين على المؤمنين صلبا
 كالأولم أو اشتراه مسلما يجبر على اخراجه من ملكه يده كذا في التشرح نريد (قوله وان كان
 الكافر) أى لم يمت كافر (قوله قريب مسلم) الملقه قتل ما اذا كان له قريب غيره كافر أو لا
 غير انه ان كان قالاوى للمسلم تجنبه كجاني المراج وشغل القريب قوى الاوطام كذا في البحر
 فقه ولاولى كافر أو غاصه وشروط لادولوة (قوله فخلصه المسلم) وليس بذلك واجبه عليه لان
 من شرط الوجوب اسلام الميت حموى من البدائع (قوله لا يرهبى فيه سنة) أى التمسيل من
 وضوءه ودية قبائلا من والاحل فيه ما رواه بوداد وغيره عن علي رضي الله عنه قال لما مات أبو
 طالب فظننت الى النبی صلی الله علیه وسلم فقلت ان هذا لشيع الضال قد مات قال اذهب
 فوارأياك ثم لا تحدث شيئا حتى تأتيني فذهبت فوارأيتني فخشيت فقامت فغسلت ودهنت فوفى
 حديث الواقدي عن علي أن رسول الله صلی الله علیه وسلم جعل سنة غفرته أياما لا يخرج من
 ربه حتى تزل عليه جبريل به هذه الايات ما كان للنبي والتين آمنوا ان يستغفروا له شر كن
 الآية كذا في البرهان (قوله ليكون حجة عليه) لعل وجهه ان يقال أمر غفرته بتطهيره
 ففعل وأمر بتطهير نفسه فلم تفعل (قوله حتى لو وقع في ما تجنبه) هذا مبنى على القول
 بأن نجاسة الميت نجاسة حيث والمسلم يظهر بالغسل تذكر ما رواه على القول بأن نجاسة نجاسة
 حدث فلا ينجسه حيث كان بدنه نظيفا (قوله من هجر سراها كفن السنة) أى فلا يستبرأ فيه
 هدد ولا يجعل فيه حنوط ولا يضر (قوله وألقا في حفرة) أى يدون له ولا قوسعة وبثقه
 طره كالخيفة لاوضها (قوله وفيه إشارة) أى في قوله أهل ملته أى فاته بفيد أنه كان
 أصلي (قوله لا يمكن منه أحد) فلا يدفع الى من ارتد الى حالهم كذا في التشرح (قوله والى ان
 الكافر الخ) هذا استفاد من قوله وان كان لكافر الخ فان هذه كلها (قوله لا يمكن من غيره
 المسلم) لما روى أن النبي صلی الله علیه وسلم كان مع أبي بكر وعمر فأتوا الى جودي وقد نشر
 النور اقرأه عزى نه عنه ابن له كختم من أحسن القبا زرة جلاهم فقال رسول الله صلی
 الله عليه وسلم أشدك بالذي أنزل التوراة هل تجد في كتابك داسفنى ويخرجى بأشار برأسه
 لا فقال ابته المحض رأى والذي أنزل التوراة أنا النجدى كتابنا من قبل وسحرنا وأشهادنا

أو صدق بوصف الايمان له
 ولا يشترط ابتداء الوصف من
 نفسه لا يعرفه الا الخواص (أولم
 يجب أحدهما) أى أحد ابويه
 (مع) لكم يا سلامه لتبعية
 السابى أودار الاسلام حتى لو عرق
 ذى سببا أو خرب الى دار الاسلام
 ثم مات بصل عليه وان بقى حيا يجب
 قلبه من يده أى القيمة (وان
 كان لكافر قريب مسلم) حاضر
 ولاولى كافر (غسله) المسلم
 (كأنل خرقه نجسة) لا يرهبى فيه
 سنة عامة في بني آدم ليكون حجة
 عليه لا تطهره الى حتى لو وقع في
 ما تجنبه (وكفنه في خرقه) من غير
 مراعاة كفن السنة (والقاه في
 حفرة) من غير وضع كالخيفة مراعاة
 لحق القرابة (أو دفعه) اقرب
 (الى أهل ملته) ويتبع جنازة
 من بعده وفيه إشارة الى ان المرتد
 لا يمكن منه أحد فخلصه لانه لا مله
 له فبقي بكيفية كافي حفرة والى
 أن الكافر لا يمكن من قريبه المسلم

الناس كذلك بايديهم (وبني)
لكل واحد (حمله أربعين خطوة
يبدأ) الحامل (بخدمتها الاين)
فيضعه (على عينه) أي على مائة
الاين وبينها أي الجنائز ما كان
جهة يسار الحامل لأن الميت يلقى
على ظهره ثم يضعه في قبرها الاين
عليه أي على مائة الاين (ثم)
يضم (مقدمها الايسر على يساره)
أي على مائة الايسر (ثم يضم)
الجانب (الايسر) بحملها (عليه)
أي على مائة الايسر فيكون من
كل جانب عشر خطوات لقوله صلى
الله عليه وسلم من حمل جنازة
أربعة خطوات كفرت منه أربعة
كبيرة واقول أي هزيمة رضى الله
عنه من حمل الجنائز بجوانبها
الأربع فقد قضى الذي عليه
(ويستحب الامراع بها) لقوله صلى
الله عليه وسلم اسرعوا بالجنائز
أي مادون الخيل كما في رواية ابن
مسعود فان تلك الحقة خير تقدمونها
اليه وان تلك قبر ذلك فشر تضعونه
من رقابكم وكذا يستحب الامراع
بتجهيزه كله (بلا خيب) بخلاف
مجهزوه وحدتين مفتوحات ضرب
من العودون العنق والعنق
خطوفه فيمشون به دون مادون
العنق (وهو ما يؤدى الى اضطراب
الميت) فيكره الا زدرابه وان عليه
المتبعين (والماشي خلفها أفضل
من المشي أمامها كفضل صلاة
الفرس على النمل) لقوله صلى
واللهي بهت بعدا بالحق افضل
الماشي خلفها على الماشي أمامها
كفضل المكتوبة على التطوع
فقال أبو سعيد الخدري أربابك
يقول أمشي معتمة من رسول الله

الحاملين (قوله ونحاشيا) أي تباعدان تشبيه بعمل الامم وقيل بكرة
الواحدة لا مائة فقه عاها الأربعة (قوله ويكره الخ) الأولى عبارة الشرح حيث قال ولذا
يكره على الظهر والدابة أي التشبيه بعمل الامم وقيل بكرة الخ وعبر في بعض الافعال بعد ذكر
حمل الأربعة فيكره أن يكون الحامل أقل من ذلك وأن يحصل على الدابة أو الظهر لاهدم الأكرام
الا إذا كان رضى بهما أو فطما أو فوق ذلك فلا بأس أن يحصل واحد على يديه أو في طبق
را كذا والاقه وكالبغ اه (قوله بلا عذر) أما إذا كان عذرا وأن كان الحمل بعيدا ينق
حمل الرجاله أولم يكن الحامل الواحد حمله على ظهره فلا كراهة إذن (قوله كذلك) الأولى
حذفه أو حذف قوله بايديهم فان مؤداه واحد (قوله بتقديمها) أي مقدم الجنائز أي الميت
الاين وهو يسار السرير كذا في القهستاني فيحمل صنفه ركنته الا يسر خارج مقدم الجنائز
(قوله فيضعه على عينه) ابتداء للقب من (قوله ما كان جهة يسار الحامل) إذا وقف مستديرا
لهما أي فيحمل يساره خارج هو الجنائز ويحمله على مائة الاين (قوله أي على مائة الايسر)
وهنقه ركنته الاين خارج الجنائز والمقدم والمؤخر بالفتح والركن فيهم اوالا كسرهما مع (قوله
ثم يضم الجانب الايسر) الأولى زيادة المؤخر وبانتهى المؤخر يقع الفراغ خلف الجنائز فيمشي
خلفها كما في البحر والنهر والدر (قوله فيكون الخ) تفرع عن قول المصنف بعد الخ (قوله
كفرت منه أربعين كبيرة) كفرت بالبناء لا بالموم نصب أربعين أي كبرت الجنائز أي حملها
قوله السيد الذي نقله بعض الافعال من عبارة الحلبي أن يكون ما بين يديه من الجاهل
وأربعون ثاقب قائل وهو كذلك في الشرح وفي الحديث لتصرع بك السكائر تكفر بهذا العمل
ولا ينشئ مثل خبير (قوله فقد قضى الذي عليه) أي أنه أدى الذي عليه من حق أخيه
المسلم ولعل المراد أنه أدى معظمه فإن المطلوب منه أن يذهب به الى القبر ولا يذبح حتى
يقبر الا أن يأتى له الولي (قوله فيكره تقدمه وتم اليه) ولأبادة هم على خير الاين كان من الاختيار
وقوله فيقرأ ثواب تقدم من الجنائز اليه أي الخير الذي أسأله أي فيناسب الامراع به لئلا
ويستشربه ولم يقل في الثاني فشر تقدمه من اليه لا لا ينق لاحد أن يذهب بشخص الى انشر
فضلا من يسرع به وانه المقصود بمقارنته هذا لا يتألف حصول الثواب في حمله وأيضا فان
الفضل عظيم فيمكن أن يقابل الميت وان كان من أهل الامم بالعفو (قوله وان قل خبر ذلك)
أي عاصية وان لم يدكره استهجانا لا كرهه وذلك مجزوم يسكونا لنوع المحذورة فتعبد بها (قوله من
رقابكم) أي هذكم فأراد بالرقاب الذوات لان الحمل ليس على الرقاب (قوله وكذا يستحب
الامراع بتجهيزه كله) أي من حين موته فلو جهز الميت بمكة يوم الجمعة يكره تأخير الصلاة
عليه صلى الله عليه وسلم العظيم بعد صلاة الجمعة ولو خافوا أن لا يجدوه بسبب دفنه يؤخر الدفن
من السيد (قوله مفتوحات) الأولى أن يقول معتمون حنين أي الحسرة لبلاب الأولى وقد يجب
بأنه أراد بالجمع ما فرق الواحد وفي نسخة مفتوحات والأولى مفتوحات (قوله من العودون)
بمعنى كون الدال وتخفيف الواو والمشي (قوله والعنق خطوفه) العنق بهتختين (قوله
فيمشون به دون مادون العنق) ومادون العنق هو الحبيب فيمشون دون الخيل (قوله وهو
ما يؤدى الى اضطراب الميت) الأولى ما في البحر حيث قال وحده الامراع المدون بحيث
لا يضطرب الميت على الجنائز ويحتمل أنه راجع الى الخيل المتقدم في كلامه (قوله الا زدرابه)
به) أي الاحترار بالميت (قوله وانعاب المتبعين) جمع متبع (قوله أمشي معتمة)
عبارة البرهان أمشي بالباء وعلى حذفها فهو خبر محذوف أي أمشي معتمة معتمة معتمة
عظما على رأيك (قوله حتى عدس بها) يعني معتمة أكثر من سبع (قوله واتمها والله خير

على الله عليه وسلم فغضب وقال لا والله بل معتمة غير مرة ولا اثنين ولا ثلاث حتى عدس بها فقال أبو سعيد اني رأيت
بكره رهشيان أمامها فقال صلى الله عليه وسلم لا والله بل معتمة غير مرة ولا اثنين ولا ثلاث حتى عدس بها فقال أبو سعيد اني رأيت

ولا بأس بالبكاء) بالقبور لان المراد خروج الدمع (قوله بدمع) أي لا بصوت فانه مكرره
(قوله في منزل الميت) ليس بقيميد فيما يظهر (قوله ويكرهه نوح) أي بهرم اساقه دم من
السراج (قوله ولا يقوم الخ) فهو مكرره كما في الآية سنأتي (قوله ولم يرد) بضم الهمزة وكسر
الراء والواو واللام (قوله قبل وضعها) أي من أعناق الرجال لقوله صلى الله عليه وسلم من تبع
الجنائز فلا يجلس حتى توضع وفي الجلس قبل وضعها انذرهما ١١ من الشرع ويكره القيام
به بعد كافي الدرر روى عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لا يجلس حتى
يوضع الميت في القبر فكان قنما مع أصحابه على رأس قبر ففأبى جدي هكذا صنع في صرنا
لخاس صلى الله عليه وسلم وقال لأصحابه خالفوهم يعني في القيام بعدهم من الاعتناق فلما
نكره كذا في البحر (قوله ويحضر القبر نصف قامة) في الخبر روى الحسن بن زياد عن الإمام
رحمه الله تعالى قال طول القبر على قدر طول الإنسان وعرضه قدر نصف قامة كذا في الشرح
من التتارخانية (قوله لانه أبلغ في الحفظ) أي حفظ الميت من السباع وحفظ الزفة من
الظهور (قوله ويحسد) يقال لهذا القبر أي جدي فيه لحداثة الميت رتبه في القبر فيغفغ اللام
كلمة ربهما كقفل وجمع الأول لحود والثاني ألهاد وهو حفره في جبل في جانب القبر طه من
القبر يوضع فيها الميت ويصحبها الذين قهستاني والسنة أن يدخل الميت فيه بالنوازل لا يدخل
فيه من كوساهل رأسه لانه قد تزل الموت القهرا فنه ولا نفيه ثنا وما يازله
أول منزل من منازل الآخرة منه كوساهل رأسه كره ابن الحجاج في المدخل (قوله يوضع فيها
الميت) بعد أن يبنى حافته بالين ويحفره ثم يوضع الميت فيها رتبه هلبه بالين ونحسب
ولا يس السقف الميت وأوصى كثير من الأصحاب أن يرمي من القبر من غير حدر ولا شق وقال
ابن أحمد بن أبي أولي بالتراب من الآخرة ويوقى وجهه التراب بلبنتين أو ثلاث (قوله ولا يافتاد
التابوت ولو من حديد) ويكون من رأس المسال إذا كانت الأرض رخوة أو ندية ويكره التابوت
في قبرها بإجماع العلماء (قوله ويعرش فيه التراب) ويكره أن يوضع فيه الميت في القبر
مضرة أو شدة أو صراخ أو حذر في كتب الشافعية والحنفية ويجعل تحت رأس الميت لينة
أو حجر قال السري وجي رمل أف عليه لا حذر كراين الحجاج في المدخل أنه ينبغي أن يجتنب
ما أحدهم بهضهم من أنهم يأتون بماء لورده فيحمله على الميت في قبره فإن ذلك لم يرد من السلف
رضي الله عنهم فهو يدهشة فلذلك يكرهه من الطيب ما عمل له وهو البيت فحين فبهوع
لا يبتدون طيب وقف سلعنا وقفنا ١٢ (قوله لا شق له بوتا) أي له من المسكين (قوله
ويدخل الميت في القبر من قبل القبلة) أي نذبا (قوله ان أمدر) والحق كسب الامكان
(قوله اشرف القبلة) هله لقوله ويدخل وقوله مستقبلا (قوله وهو إلى من السبل) ورواؤه
صلى الله عليه وسلم السبل ولا رجل على حالة الضرورة لفضح المسكين أن يتركه للدر لظافة
الأرض على ان لا تعارض لاه فعل بعض الصحابة رحمة لهم فعل لا نبي صلى الله عليه وسلم والسبل
أن توضع الجنائز على بين القبلة من مؤخر القبر بحيث يكون رأس الميت بازاه موضع قدميه من
القبر فبه له الواغف إلى القبر من جهة رأسه (قوله ويقول واضمه الخ) أي نذبا ككلمة الله (قوله
وكان يقوله) أي النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التبيين (قوله وفيه من السبل) لانه رسول الله الخ
قل الإمام المساري في هذا ليس بدعا له لانه لا يدل عن الذي مان عليه غير أن لما بين مشهدا
الله في الأرض بشهود بوته على الإيمان ويخرجنا لسه كذا في البحر (قوله ولا بأس من الله
وبالله الخ) أي وصنعك متبركين باسم الله وبه آمنا وفي رضا رغبنا ونحسب ذات كلمة على ملته
ودينه فنهتاني (قوله ولا يضر دخول وتر) في الحلب من المذنبين ولا يضره عداو لا يضره لان
المعتبر حصول الكفاية ودخل قبره صلى الله عليه وسلم أر به عن والعباس ربه الفضل

ولا بأس بالبكاء) بالبكاء بدمع (قوله بدمع) أي لا بصوت فانه مكرره
(قوله في منزل الميت) ليس بقيميد فيما يظهر (قوله ويكرهه نوح) أي بهرم اساقه دم من
السراج (قوله ولا يقوم الخ) فهو مكرره كما في الآية سنأتي (قوله ولم يرد) بضم الهمزة وكسر
الراء والواو واللام (قوله قبل وضعها) أي من أعناق الرجال لقوله صلى الله عليه وسلم من تبع
الجنائز فلا يجلس حتى توضع وفي الجلس قبل وضعها انذرهما ١١ من الشرع ويكره القيام
به بعد كافي الدرر روى عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لا يجلس حتى
يوضع الميت في القبر فكان قنما مع أصحابه على رأس قبر ففأبى جدي هكذا صنع في صرنا
لخاس صلى الله عليه وسلم وقال لأصحابه خالفوهم يعني في القيام بعدهم من الاعتناق فلما
نكره كذا في البحر (قوله ويحضر القبر نصف قامة) في الخبر روى الحسن بن زياد عن الإمام
رحمه الله تعالى قال طول القبر على قدر طول الإنسان وعرضه قدر نصف قامة كذا في الشرح
من التتارخانية (قوله لانه أبلغ في الحفظ) أي حفظ الميت من السباع وحفظ الزفة من
الظهور (قوله ويحسد) يقال لهذا القبر أي جدي فيه لحداثة الميت رتبه في القبر فيغفغ اللام
كلمة ربهما كقفل وجمع الأول لحود والثاني ألهاد وهو حفره في جبل في جانب القبر طه من
القبر يوضع فيها الميت ويصحبها الذين قهستاني والسنة أن يدخل الميت فيه بالنوازل لا يدخل
فيه من كوساهل رأسه لانه قد تزل الموت القهرا فنه ولا نفيه ثنا وما يازله
أول منزل من منازل الآخرة منه كوساهل رأسه كره ابن الحجاج في المدخل (قوله يوضع فيها
الميت) بعد أن يبنى حافته بالين ويحفره ثم يوضع الميت فيها رتبه هلبه بالين ونحسب
ولا يس السقف الميت وأوصى كثير من الأصحاب أن يرمي من القبر من غير حدر ولا شق وقال
ابن أحمد بن أبي أولي بالتراب من الآخرة ويوقى وجهه التراب بلبنتين أو ثلاث (قوله ولا يافتاد
التابوت ولو من حديد) ويكون من رأس المسال إذا كانت الأرض رخوة أو ندية ويكره التابوت
في قبرها بإجماع العلماء (قوله ويعرش فيه التراب) ويكره أن يوضع فيه الميت في القبر
مضرة أو شدة أو صراخ أو حذر في كتب الشافعية والحنفية ويجعل تحت رأس الميت لينة
أو حجر قال السري وجي رمل أف عليه لا حذر كراين الحجاج في المدخل أنه ينبغي أن يجتنب
ما أحدهم بهضهم من أنهم يأتون بماء لورده فيحمله على الميت في قبره فإن ذلك لم يرد من السلف
رضي الله عنهم فهو يدهشة فلذلك يكرهه من الطيب ما عمل له وهو البيت فحين فبهوع
لا يبتدون طيب وقف سلعنا وقفنا ١٢ (قوله لا شق له بوتا) أي له من المسكين (قوله
ويدخل الميت في القبر من قبل القبلة) أي نذبا (قوله ان أمدر) والحق كسب الامكان
(قوله اشرف القبلة) هله لقوله ويدخل وقوله مستقبلا (قوله وهو إلى من السبل) ورواؤه
صلى الله عليه وسلم السبل ولا رجل على حالة الضرورة لفضح المسكين أن يتركه للدر لظافة
الأرض على ان لا تعارض لاه فعل بعض الصحابة رحمة لهم فعل لا نبي صلى الله عليه وسلم والسبل
أن توضع الجنائز على بين القبلة من مؤخر القبر بحيث يكون رأس الميت بازاه موضع قدميه من
القبر فبه له الواغف إلى القبر من جهة رأسه (قوله ويقول واضمه الخ) أي نذبا ككلمة الله (قوله
وكان يقوله) أي النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التبيين (قوله وفيه من السبل) لانه رسول الله الخ
قل الإمام المساري في هذا ليس بدعا له لانه لا يدل عن الذي مان عليه غير أن لما بين مشهدا
الله في الأرض بشهود بوته على الإيمان ويخرجنا لسه كذا في البحر (قوله ولا بأس من الله
وبالله الخ) أي وصنعك متبركين باسم الله وبه آمنا وفي رضا رغبنا ونحسب ذات كلمة على ملته
ودينه فنهتاني (قوله ولا يضر دخول وتر) في الحلب من المذنبين ولا يضره عداو لا يضره لان
المعتبر حصول الكفاية ودخل قبره صلى الله عليه وسلم أر به عن والعباس ربه الفضل

وقد قال قبله لو مات في غير بلده يستحب تركه فان نقل الى مصر آخر لا بأس به لما روي أن يعقوب صلوات الله عليه من عمره ونقل الى الشام وسعد بن أبي وقاص مات في ضيعة على أرباءه فخرج من المدينة ونقل على أصناف الرجال الى المدينة فالتكلم على الجميع بأن الارباء مكرهة في تغير الرأفة أرشدني اوتة في ٣٣٨ بانتقامهم الى هود مثل يعقوب عليه السلام أو سعد رضي الله عنه لأنهم آمنوا بحب

الدارين (ولا يجوز نقله) أي الميت (بعد دفنه) بأن أهمل عليه التراب وأما قوله يخرج (بالإجماع) بين أمتنا طائفت مدة دفنه أو قصرت للنسي من نيشه والتبش حرام حقا لله تعالى (الأن تكون الأرض مقصوبة) فيخرج الحق صاحبها إن طلبه وإن شاء سواء بالأرض وانتقم من أرباءه أو غيرها (أو أخذت الأرض) (بالشفعة) بأن دفن فيها بعد الشراء ثم أخذت بالشفعة الحق الشفيع فيخرج كائنا (وان دفن في قبر غير رافق) من الأحياء بأرض ليست على كذا (فمن قبة الحفر) من تركته والأقرب بيت المال أو المسلمين كما قدمناه فان كانت القبرة واسعة يكره ذلك لأن صاحب القبر يستوحش بذلك وان كانت الأرض ضيقة جازى فلا كراهة قال العقبة أبو البشر رحمه الله لأن أدام الناس لا يدري بأي أرض يموت وهذا كمن بسط بساطا أو صلى أي عبادة في المسجد أو المجلس فان كان المكان واسعا لا يصلي ولا يجلس عليه غيره وإن كان المكان ضيقا جازا لغيره أن يرفع البساط ويصلي في ذلك المكان أو يجلس ومن سافر قبره لنفسه قبل موته فلا بأس به ويؤجر عليه كذا عمل عمر بن عبد العزيز الراسع ابن خنم وغيرهما (ولا يخرج منه) لأن الحق صار له وحرمة مقدمة (ويشش) القبر (المتاع) كتوب ودرهم (سقط فيه) رقب لا يشش

يجوز ذلك الى ما دون مدة أسفر وقيل في مدة السفر أيضا كذا في المحلى وفيه أن كلام صحبه طلق من قيد الضرورة وأيضا لا تظهر الكراهة في نقله من بلدا الى بلدا لا اذا كانت المسافة تكمن ميان (قوله وقد قال قبله) أي قاضي خان قبل نقله عبارة تلخص الأئمة السرخسي (قوله فان نقل الى مصر آخر لا بأس به) وظاهره عدم كراهة النقل من بلدا الى بلد مطلقا (قوله لما روي أن يعقوب الخ) ومعنى عليه السلام نقل قابوس يوسف عليه السلام من مصر الى الشام وقد روات (قوله قلت الخ) أصله لا كمال فانه قال في رده كلام صاحب الحداد في الحسين أنه لا ينبغي في النقل من بلد الى بلد لما نقل أبو يعقوب الخ ما نصه من ذلك شرع من قبله ولم تتوقف عليه شروط كونه من شرفنا ولأن أجساد الأنبياء عليهم السلام أطيب ما يكون حال الموت كالميتة أو الشاهد كسعد رضي الله عنه ليسوا كغيرهم هم حبيبتهم أشد ثناء من حبيبة غيرها ثم لا ينبغي لهم (قوله وأما قبله) أي قبل ما ذكر من أمثلة الرب عليه وظاهره أنه يخرج ولو بعد تسوية البت قبل الإحالة وهو الذي في الزبني والمخبر قد تقدم عن البرزخية والحداسة بما قدمه (قوله لئلا يسهل من قبله) فلورث ولما يغير بلدها وهي لا تصبر واراد نيشه ونقله الخ لا يباح له ما ذلك فتجوز بيعه من المتأخرين لا يمتنع اليه ولا يباح نيشه بعد الدفن أسلا كذا في الفتح وغيره (قوله الآن تكون لأرض مقصوبة) في المضمرة القبل بعد الدفن على ثلاثا ومعنى حوجه يجوز بائنا وف وحده لا يجوز بائنا وف وحده اختلاف أما الأول فهو اذا دفن في أرض مقصوبة أو كونه ثوب مذهب وب لم يررض صاحبه إلا بنقله من ملكه أو ترعه أو جاز أن يخرج منه ما يوافق وأما الثاني فكلام إذا أرادت أن تنظر الى وجه ولدها أو نقله الى مقبرة أخرى لا يجوز بائنا وأما الثالث اذ انتقل المساء على القبر فقبل يجوز ترميه وبله لما روي أنه الخ من عميد القبر في المنام وهو يقول ولو في من قبري فقد آذاني المساء ثلاثا فظنوا قد أشقه الذي يلى المساء قد أساءه المساء فآذني من بهاس رضي الله عنهم ما بنحوه وقيل الله فيه أبو حنيفة يجوز ذلك أبصا ثم رجع ومنع (قوله يخرج الحق صاحبها) لأنه بطلان طاهر أو باطنها (قوله كائنا) في الأرض المقصوبة من أحواله أو انتفاع المالك بها زراعة وغيرها وصورة الشفعة أن يشتري المتوفى فيل يملكه أرضا من بائع له شرب بل يبيعها أو جاز تخد في فيها بدمه وتعلم من له الشفعة بطلانها إذا حذها بالشفعة وكذا لو اشتراها الوارث أو يحموه (قوله ليست على كذا) أما إذا كانت على كذا فهي مقصوبة وحكمها سبق (قوله ضمن قبة الحفر) بالبناء للجهول والاضامن اما الوارث أو رب المال أو أئمة بني المسلمين (قوله أو المسلمين) أي أن لم يكن في بيت الشئ أو كان يظلم (قوله يستوحش) أي يفتن ويهزن (قوله لأن أدام الناس الخ) أي فيمكن أنه لا يدف ما خرقه فليحكم له حق نيشه (قوله والمجلس) أي كجلس أهل تعلم (قوله أن يرفع البساط) أي يحبه ولا يرفع عليه ولا يمدخل في ضمانه اذا ضاع كالتقدم في السرة (قوله هلكا من صهرت عبد العزيز) وهو أبي بكر رضي الله عنه أنه رأى رجلا عندده صحن يد أن يحمي نفسه فنهض فقال لا تدله سل قبر واحد نفسك لتبرق بالبرهان المحلي ولتني يني أنه لا يكره تهيئة نحو الكفن لأن الحاجة اليه تصنف غالبا بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدرى نفس باي أرض تخرن والطاهر أن الأئمة فاه ودرهمه هذا يعني الأولى وعدمه لا لوجوب وعدمه (قوله لا لا) أي السال وهو قفص بذهب وضع به (قوله فنت

بل يحمي من جهة المتاع ويخرج (و) تبش (لكنه مقصوب) لم يررض صاحبه إلا بأخذه (وسال مع الميت) الخ أن النبي صلى الله عليه وسلم أباح تبش قبر أبي بكر في ذلك (ولا يشش) الميت (بوضعه في القبر أو) وضعه (على مساره) أو جعل رأسه ووضع رجله ولو سوى النبي عليه وسلم بل التراب نزع ابن وراحي السنة (نقطة) يقال كثير من متأخري أئمتنا رحمهم الله يكره الاجتماع عند صاحب الميت حتى يأتي اليه من يعزي بل اذا رجع الناس من الدفن فليقرقوا ويشعلوا بأمرهم وصاحب الميت يأمره

دعه في الاسلام وهو الذي كان
 يعقر عند القبر بقرة أو شاة ويستحب
 لغيران الميت والاباء من أقاربه
 نهي عن طعام لاهل الميت يشبههم
 يومهم وليتهم لقوله صلى الله عليه
 وسلم اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد
 جاءهم ما يشغلهم ويبلغ عليهم في
 الاكل لان الحزن ينهم فيضعفهم
 واقه ملهم الصبر وهو عرض الاجر
 وتستحب التعزية لارجال والفساء
 الاثني لا يفتن لقوله صلى الله عليه
 وسلم من عزى أخاه عصبية كساه
 الله من حلل الكرامة يوم القيامة
 وقوله صلى الله عليه وسلم من عزى
 مصابا لله مثل أجره وقوله صلى الله
 عليه وسلم

تعد الاجتماع الى اهل الميت ومنهم الطعام من التباحة اه
 يدل على كراهة ذلك عند الموت فقط على انه قد صار له ما رواه الامام احمد ان مصابا من صحبه رآه
 داردين حاصم بن كليب من أبيه من رجل من الانصار قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في جنازة لما وجد مع اسنة قبله داهي امرأة فبصا وحى بالطعام فوضه مده ووضه مع القوم
 فأكلوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يملك القعدة في نيب الحديث فهذا يدل على اباحة مع من
 اهل الميت الطعام والدمعة اليه بل ذكر في البراءة أيضا من كتاب الاستمسان وان اتخذها
 للمقرا كان حسنا اه وفي المحسن الحسنة وان اتخذوا للميت ما اكلوا المقرا كان حسنا اه
 ان يكون في المورثة صغير فلا يفتد ذلك من التركة اه وقد علمت ما ذكره صاحب الشريعة (قوله
 لاهق في الاسلام) بفتح العين قال ان الاثمة ذاتي لاهق الجاهلية وتخصير منها فانهم كلوا
 ينكرون الابل على قبر الموتي ويقولون انه كان يقرها للاضياف في حياته فابن كعبه
 موته (قوله بقرة) بالرفع بدل من الذي (قوله بتبعهم يومهم حبلتهم) أي لا شئ حالهم بالحزن
 هذه المدة (قوله لان الحزن) بضم الحاء وسكون الزاي وبفتحها (قوله والله ملهم الصبر المخرج)
 هذا تعليم من المؤلفين هيا الطعام أن يقول ألفاظا لاهل الميت ذليلة لهم (قوله ونسحب
 التعزية المخرج) ويستحب ان يعمهم باجمع أقارب الميت الا ان يكون امرأة شابة وهو المأثر اليه
 بقوله الاثني لا يفتن وهو بالنساء الفاضل ولا يحرفه لفظ التعزية ومن أحسن ما ورد في ذلك ما روي
 من تعزية صلى الله عليه وسلم لا حدى بناته وقد ما لمساك فقال زلت ما أخذته ما أعطى
 وكل شئ عنده بأجل مسمى أو يقول عظم الله أجرك وأحسن جزاءك وشغل قلبك أو نحو ذلك وقد
 جمع من قائل يوم موته صلى الله عليه وسلم ولم ير شقة من قبل انه انصرف له السلام بقوله معتربا
 لاهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ان في الله سبحانه عزاء من كل مصيبة وخلاص من كل
 ودر كسر كل فئت فبالبقاء تعالى شقوا وأياف رجوا فان المصائب من حرم الثواب رواه لنا في
 الاموذ كرهه برهأ بصار فيه دليل على أن الحضر حى وهو قول الأكثر ذكره السكك في السير روى
 والعزاه بالمداصرة وأحسنه وهزى يعزى من باب تعب بهر على ما ناهى وعزته تعزية قالت
 أحسن الله تعالى جزاءك يروقك الصبر الحسن كافي الفاصوس والمصباح وروى من حين يكون
 الى ثلاثة أيام وأولها أفضل ونذكره بعد هذا لان التجدد الحزن وهو خلاف المقصود منه الا ان المقصود
 منها ذكر ما يلى صاحب الميت ويخفف حزنه ويخففه على الصبر كما بهن الشارع على هذا المقصود
 في غير ما حديث (قوله من حال الكراهة) أي الدالة على تكرم الله تعالى بأوقد حدث
 الشارع المصائب على الصبر والاحتساب وطلب الخلف كما قلنا في روى سالك في الموطأ من أم معاذة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أصابته مصيبة فنهال كما أمره الله تعالى وأمانه وأنا اليه
 راجعون اللهم أجرني في مصيبتي واخلفني خيرا منها لأنهل الله تعالى ذلك في روى روى يسكن
 الممزة والجيم فيها الفم والكسر وقد غدا الممزة مع كسر الجيم واسلم لا أخلفه الله تعالى خيرا منها
 فينبغي لكل مصاب أن يفرغ الى ذلك وظاهرا لا محابث أن المأمور به قول ذلك من قرا حلة فور
 اقوله صلى الله عليه وسلم اغساله به عند الممزة الأولى واهل اجتارى وتجر لوز كرهوا لوبه
 أربعين عاما فاسد ترجم كان له أجروا يوم ونوعه از ياد فاضل لا تنا في الاحتجاب فور وقوع
 المصيبة كذا كره الزرقاني في شرح الموطأ روى الطبراني رحمه الله ان اسباب أحدكم مصيبة
 فليذكر مصيبته في نعمان أعظم المصائب وفي لفظ ابن ماجه فليذكر مصيبته في نعمان أحد من
 أمتي ان يصاب بمصيبة بعد ما أشد عليه من مصيبتي ولله در الفاضل
 احب براكل مصيبة وتقبلها واعلم بأن المصيبة بهر
 وان ذكرت مصيبة تسلوبا فاذا ذكر مصابك بالثاني حمد

والسنة وزيارتها كلها والدعاء
 عندها قائما كما كان يفعل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 الخروج إلى البقيع ويقول السلام
 عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن
 شاء الله بكم لاحقون أسأل الله
 لي ولكم العافية (ويستحب)
 التزكيات (قراءة) سورة (يس لما ورد)
 من النبي صلى الله عليه وسلم (أنه) قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (من قرأ المغيرة فقرأ سورة
 الواقعة في إحدى ثوابها
 (من خفف الله عنهم يومئذ)
 (أبواب برزخه) وكذا يوم الجمعة
 يرفع فيه العذاب عن أهل البرزخ
 ثم لا يعود على المسلمين (وكان له)
 أي للنفاري (بعد ما فيه) رواية
 الزبيري من فيها من الاموات
 (حسنات) ومن أنس أنه سأل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 يا رسول الله أنا متصدق عن موتانا
 ونحج عنهم ردهم موافق فهل يصل ذلك
 إليهم فقال نعم إن يصل ويفرحون
 به كما يرح أحدهم بالطب في إذا
 أهدى إليه رواد أبو حفص العكبري
 فلانسان أن يجعل ثواب عمله
 لغيره عند أهل السنة والجماعة
 صلاة كان أو صوما أو حجاً أو صدقة
 أو قراءة للقرآن أو الأذى كالأجر
 ذلك من أنواع البر ويصل ذلك إلى
 الميت وينفعه قوله الزبيري في باب
 الحج عن الغير وعن علي رضي الله
 عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال من مر على المقابر فقرأ هو
 الله أحد أحدى عشرة مرة ثم ذهب
 أجروا الاموات أعطى من لاجر
 به عدد الاموات رواه الدارقطني
 وأخرج ابن أبي شيبة عن الحسن
 أنه قال من دخل المقابر فعاد الله
 رب الاجساد بالبالية

في شرح الجناري (قوله والسنة وزيارتها كلها) قال في شرح المسكة ينفي أن يدور
 القبر قائما أو قائما على ما كان يصنعهم لوزاره في حياته اهـ وكذا ذكره غيره وفي
 القوس تأتي وفيه وجه آخر وهو ما رواه عن علي بن الحارث عن أبيه عن الحسن بن علي
 القبر وأن يقف مستدبر القبلة مسنة قبل الأجر الميت وإن عسى ولا يصح أن يقرأ ولا يقف ولا يصح
 فان ذلك من عادة النصارى كذا في شرح الشرح في شرح المسكة بعد ذلك من حديث
 ما نصه فيه دلالة على أن المستحب في حال السلام على الميت أن يذكر له بعد ذلك ما يستحب
 في الدعاء أيضا وعليه عمل عامة المسلمين خلافاً لما قاله ابن حجر (قوله السلام عليكم دار قوم
 الخ) ورد سلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وهذا يدل على أن في الكلام
 مضاف محذوفاً قدره أهل دار وروى الحديث بألفاظ مختلفة وأخرج ابن حجر في الاستدراك
 والله سبحانه وتعالى عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من أحد من
 يقبر أخيه المؤمن كن يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الأجر فيورثه السلام (قوله لاحقون)
 أي على أتم الحال نصهم ذكر المشقة والأدلة فيهم لا يحصى عنه (قوله أسأل الله لكم
 العافية) أي من يخطئ الله ويخطئكم ورواه لا مرة (قوله ويستحب التزكيات) (قوله لاحقون)
 بعد أن يقع ذلك أدية لقرآن على الوجه المطلوب بالكيفية والتدبير ولا تعاطى في الخروج
 ويستحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة البقرة وضاعتها اهـ (قوله من دخل) طاهره
 أن الثواب المذكو لا يصح بل لا بد من دخول القبرة وقراءة السورة فيها (قوله وزلفه) أي العذاب
 لعل الواو هي أو (قوله ثم لا يعود على المسلمين) لم يصح فيه حديث كمال كره من لا يقرأ
 كتبه واخذ من ذلك حوازل لقراءة على القبر والمثله ذات خلاف قال لا مانع من ذكره لأن أهلها
 حية ولم يصح فيه شيء عند من صلى الله عليه وسلم وقال محمد بن الحسين لو رد الأثر رها لذهب
 المختار كما صرحوا به في كتاب الاستحسان (قوله بعد ما فيه) ما يعني من أوجه على حد قوله
 تعالى فتركوا ما طاب لكم فلو حفظ فيها الصلة معه والوفاء (قوله كما يرح أحدهم بالطب) (قوله
 هو الذي وقل عليه) كافي القاء من ومن من اطلاق المحل وإرادة الخالق (قوله فلا ينساب
 يجعل ثواب عمله لغيره عند أهل السنة والجماعة) سواء كان بالمحلوله - يالأو مبتدأ من غير أن
 ينقص من أجره شيء وأخرج الطبراني والبيهقي في الشعب عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إذا تصدق أحدكم صدقة تطوفاً ليصحبها من أبو يهياكون لها أجرها ولا ينقص من
 أجره شيء وقالت امرأة - تله ليس لأنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره فله قال رأى ليس فلا ينساب
 إلا ما سعى والجواب عنه من غشابة أرسه الأول اتهاه من غيره الحديث قوله تعالى والذين آمنوا
 واتبعوهم ذريتهم بإيمان الآية فتمت اثبت دخول الأبناء في الجنة بقوله سبحانه لا يضاعف لهم
 النفاق أي أنهم خاصة بقوم إبراهيم وموسى وإسماعيل لامة فلهم - معهم رضاء - في طم قاله فكمرة
 الثالث المراد بالانسان السكندر فله ماسعى فقط ويخفف عنه يسيرة عقابه في الكفر أو ثواب
 عليه في الدنيا فلا يبقى له في الآخرة شيء قوله ال يبيع بن أنس وثالثه في الراعي قيس الأنساب
 ماسعى من طريق العدل فأنما من طريق الفضل في حوزان يزيد الله تعالى ما شاء فقال الحسين بن
 الفضل الخامس أن ماسعى فوى قوله أبو بكر الوراق قاله من أن الله ماسعى في كل كلمة
 تعالى وطعم الامة السابغ انه ليس له الا سبعة غيره ان الا سبب محملة فتارة يكون سبعة في
 فيحصل الخير منه وتارة يكون فيحصل سبعة مثل سبعة في فحصل من ثوابه في كل كلمة
 رصديق يستعمله رصديق في خدمة الدين فيكتب كتابه فيكون ذلك سبباً في حصول سبعة
 - كما هو المرجح عن شيخه الزهراني الناصر ابن الطاهر قد يكون في نظام المنصور بالظهور لا في
 كله كافي المعنى على الجناري (قوله أو غير ذلك) كالا عند كافي (قوله بعد ما فيه) أي

افندي خلوات فانه كتب متة لنفسه وشعره شر حار اسما سنوي هبل فوا ذرو فرا غدر بقول
غريبة وقدر ائنه مدشوتار خفت على ما فيه من الضياع لعدم اقبال الناس عليه مع تسدة
الاحتياج الى ما فيه فأحببت أن أقتطف بعضا من أزهاره على هذا التشرح المتداول بين الناس
نجل أن يتفهم المسلمون ولا يضيع سعيه فانه مكث المدة العديدة في تحرير وتقييده فجز الله
أحسن الجزاء ووالى عليه جزيل الرحمة في كل داهيالك وترحم الله على غلبه وبترحم عليه
وهي المؤلف والسيد أولا وبإسالة تميد كرفي بهد هم بالنسج والظاهه فانه ليسر في هذه
التقييدات الاما كان خطأ وأما ما كان من جواب عن المنة ولاف رأسا لله تعالى أن يقرر
لنا العثرات انه بيده الحبر وهو على كل شيء قدير والله سبحانه وتعالى أعلم ولا يستغفر الله العظيم

﴿باب أحكام الشهيد﴾

(قوله لانه مشهود بالجنة) حاصل ما قبل فيه انه متى فاعل له ودحاى حضوره برزق من ربه
على المعنى الذي يصح أن يراد ان عليه شهادته وشهد له وهو دمه وجرحه وبه أو لا نروجه شهد
دار لسلام وروح غيره لا تشهد بها الا يوم القيامة أولقباه من شهادة الحق حين قتل أولا تشهد
عند خروج روحه ماله من الثواب ويعطى من ماله من ثوابه مشهود له بالجنة أو لا تشهد
تشهدا كراماله كذا في حاشية الدرر النهر (قوله لم يبق من أجله) بقوله اياه وهو نفسه
قبله ولولم يقتل لاحتمال أن يموت وأن يبقى وقاات العثرة ان لا يقتل فظلم على المقتول لا جله ربه
للم يقتل لبقى حيا (قوله والشهيد شرعا الخ) أما لغة فقال في القاموس الشهيد وث كسر شينه
الشاهد والامين في شهادته والذي لا يعجب عن علمه شيء واقتهل في سبيل الله لان ملائكة
الرحمة تشهده أو وزن الله تعالى وملائكة مشهود له بالجنة أولا تشهد ويستشهدون القبا من على
الامم الخالية أو لاسقوطه على الشاهدة أي الارض أولا تشهد عند ربه حاضرا لانه يشهد
ملكوت الله وملكه اه وقد ذكر بعض المعاني الشرعية ما لا يعرف (قوله هو من أهل اهل
الحرب) هو حقيقة عرفية في كافر لم يدخل تحت أمانيه وأما بالنظر للمعنى الاخرى فكل من حارب
أهل الحرب (قوله أو قسما) بأن القوا حجارا في طريق المسلمين فهلكوا جميعا أو رسوا أو ما
ما غرقوهم (قوله ولو عاها الخ) مثله ما لو وطقت دانتهم بمسما أو نقرها دابة مسلم فمته أو رعد
من السور أو اقوه عليه حادطا (قوله أو اهل البقي) مباشرة أو قسما أيضا كقتل أهل الحرب
لانه لما كن القتال مع البغاة وقطاع الطريق ما موراه الحق يقتل اهل الحرب فعمد الالة
كما عت هناك معراج وماقتل اهل البقي بعضهم ومضار كذا قطع الطريق يقال يعقوب يأسه
لا يبعد أن يعقد المقتول منهم شهيدا كذا في الحاشية (قوله بأي لة كانت) راجع الى أهل
البقي وقطاع الطريق (قوله يلاولو بمنزل) قال في البحر للوزن عليه القاموس بلال في البحر
فقتل بسلاح أو غيره أو قتل وقطاع الطريق خارج البحر بصلاح وغيره وشهدا لقتل لم
يختلف في هذه المواضع بلاحومال اه (قوله أو مارا) أي بسلاح كما أفاده الشرح (قوله كبحر
الخ) وكذا لو كان به أثر كدم أو دم حموي أو أثر ضرب أو خنق كذا في حاشية السبكي في مسكيت
(قوله لا من فم واقف ومخرج) لان الدم يخرج من هذه الخارج من غير ضرب هاد فاق الاقتات
يبتلى بالرفاق والجبان يقول دما احبانا رصاحب الباسور يخرج الدم من دبره (قوله أو قتل
مسلم) قبله بالقتل لانه لو تردى من موضع أو حرق أو يالاد أو صانه بدم أو غرق فانه لا يكون
شهيدا في حكم الدنيا وهو شهيد الآخرة بغير وقوله ظالماتل قبه المقتول مداهن نفسه أولا
أو المسلمين وأهل الذمة اه درصنتي (قوله لا يجدونود) محمرا للتنديد بالظلم والاضطام في قتل
من يكون شهيدا ان لا يجب بنفسه القتل مال أو لوقته حبل خطأ أو عدا بالقتل فليس بشهيد

﴿باب أحكام الشهيد﴾

نصى به لانه مشهود بالجنة
(المقتول) بأي سبب كان (ميت
ب) انقضاء أجله لم يبق من
(ساجله) ولا رزق شيء (هكذا)
معاشر اهل السنة والجماعة قاله في
الاعتناء (والشهيد) شهيداهو (من
قتله اهل الحرب) مباشرة أو تسبيا
بأي آلة كانت ولو عاها أو نار دموها
بين المسلمين (أو) قتله (أهل البقي
أو) قتله (قطاع الطريق) بأي
آلة كانت (أو) قتله (الصوص في
منزله ليلالو يقتل) أو نهارا (أو
وجد في المعركة) سواء كانت معركة
أهل الحرب أو البقي أو قطاع
الطريق (وبه أثر) كبحر وكسر
وحوادث خروج دم من اذن اربعين
لا من فم واقف ومخرج (أو قتل مسلم
ظالم) لا يجدونود (عدا) لا خطأ
(عقد) خرج به المقتول بسببه عدا
مقتل

وَمِنْهُمْ مَنْ قَتَلَ ابْنَهُ أَوْ أَرْضَهُ (وَكَانَ) الْقَتْلُ (مَسْلًا) بِالْعَاقِلِ مِنْ حَيْضٍ وَنَحْوِهِ وَخَطْبَةُ حُلْمٍ عُرْتُ الْقَائِلُ سَامَةً وَخَلْقُهَا الشَّهَادَةُ
كَالْقَتْلِ لِأَنَّهَا تَخْلُقُ حَيًّا خَوْفُ رَفْعٍ مِنْ حَرَاقَتِهَا لِمَا (كَانَ) الْقَتْلُ أَوَّلُهَا فَكُنْ مِنْهَا أَحَدًا قَالُوا لِمَا (كَانَ) الْقَتْلُ أَوَّلُهَا فَكُنْ مِنْهَا أَحَدًا قَالُوا لِمَا (كَانَ) الْقَتْلُ أَوَّلُهَا فَكُنْ مِنْهَا أَحَدًا
فَمَنْ لَقِيَهِ مَسْلًا أَوْ رَضًا وَنَحْوَهُ (مَسْلًا) بِالْعَاقِلِ مِنْ حَيْضٍ وَنَحْوِهِ وَخَطْبَةُ حُلْمٍ عُرْتُ الْقَائِلُ سَامَةً وَخَلْقُهَا الشَّهَادَةُ

قدى ونزلون اليهم والى جميع الحمل
 (د) بلقن مع (أيه) (ألا مريدي
 شهد أنا حده (وبلى حله) أى
 واليه (للاعلى) اسر عليه
 قاييدان ان علمه انا قلا نا ننى
 صل الله عليه وسلم رسم حزن رضى
 قدع نوجه بريل من الانصار
 قونع الحجة على عليه ثم دفع
 حزنه حتى صل عليه هو مثل
 بن ملاك كان متأسر على
 تى على فله وسلم على قلى بلو
 ولادة على البتة طهارك الله
 سنى اختص به الحمد على الاتفاق
 والى دأولى به قد الكرامة
 (وبزع عنه) أى عن التوبه
 (مايس) ما الحالك من كاد ورو
 الحدا ان وجد غيرة ما الحدا
 الحدا (د) بزع (الصلاح
 والزع) لافأيد اودعت ان
 هاس رضى الله عنه ما قال أس
 حرو ل الله على الله ما وسلم على
 أن بزع منهم الحدا والى
 حذقنا الله ونه (د) (ويزاد)
 انهم ما عليه من كات السنة
 (وبشمس) انزه والعدد (له
 قبا) على كسر الة نقره على
 لورثة قوالى بن (ركر) فزع
 (بجها) أى قباة التى قلى فيها لى
 عليه (بشمس) واليه
 عند الاسام (ال قلى حيا) لان
 حذقنا بن (له) الله يوم
 رزاقه الاسلام فى رأت
 الماكة لى نكذات أبى طاس
 بن الحدا والارض بما لى
 فى الحدا الفدا قالوا أس

الجواب العبدية قد في ذلك الوجه ما هو ما ولم يرد في ذلك الوجه في كل من هذين الوجهين بل في كل واحد منهما
 لا يرد في كل واحد منهما بل في كل واحد منهما (قوله رشده لمن نته له أي أو وسيد) لأن
 نفس القتل وجب للقصاص والعتاق لغرض (قوله وكان المختوف مسلما) الخ في مقتول
 من ذكركم من أهل الحرب وغيرهم (قوله كالشرب الخ) فالذي يشرب هو في الأصل من الرث
 وهو الشيء البالي في رعي من قتاله صار خاتفي حكم الذبابة والار تشربها من خراج من سفا
 القتل وما إلى ذلك القديس بأن يرى عليه شيء من أحكامه الرصاص البشري عن مناته ما هو
 شهد في حكم لا يؤخذ في الشرب الموقودات (قوله يسود رفق) انتهى في برث والحق
 الانتفاع (قوله بعد انتفاء الحرب) ولو فيها لا يصبر من قتال شيء عما ذكره (قوله
 يقطع بنه) أهداف الحكم) في يقطع من ذكره من قول أهل الحرب والحق في وقت الخ
 الطاريق والحق في ما يرد حكم شهد (قوله يقطع) في بعض وجه الخ (قوله أي مع وجه) فلا يرد
 لأصحابه (قوله ولو هم يقاتلون) التزم القصاص للوجوب (قوله في أبي ك) أي يجرى من وجه
 بقضا الكافي ومكان الامد وقع حكم (قوله نكلم) كبرج أي يصرح صاحب (قوله تضي) في
 ما ترجع منه المسم بقضا لم يرد في الامد منه المحدث ان كان في الامد منه (قوله لو تضي)
 لو ان اتجار ج الخ فيهم من قوله تضي (قوله هو يقطع مع يديه) ويكره ترجع ثبانه في هذا الحكم
 نعم (قوله وان علم ما سبق) أي من قوله بعده ونهيه (قوله لا التي هي في الله عليه) (الخ)
 وقيل ان قوله يرد على قوله وما قبل من انه أحيا أو المحي لا يدل على ما يصرح به من أنه يجرى
 لا يجرى بل لا يجرى أحكامه الموقودات من نفسه تركتهم وعين وقتالهم إلى غرضه هو ما قيل
 انهم لا يقاتلونهم بغيره لم يفتقر بالذي صل الله عليه وسلم يروا مني بغيره الهداية (قوله
 فصل حلب) أي مع حزن كفا هو النصار (قوله والصلاة على الميت) (قوله كرامته) أي
 لا تفصيل في المقرة (سورة المنافق) الأخير بخذرقا أي سر بها الشافعي (قوله كتابه)
 أدانت الكفا كالحب والامد ونحوه الاشبه أنه لا يترفع عنه السرور بل فيه تلك (قوله ان
 ردي صبر) ولا لا كفر به لا مرد حقا ما هو عليه (قوله في قوله الرثة) (قوله قوله
 رينص) (قوله أرى الخ) أنه يرد له من ما لم يرد له (قوله قوله) أي ان الله يدور
 لهم (قوله في الاسام) أي خلافه ما (قوله في الميز) أي السهم ما يسم من رتبة كفا
 الجلالين وفي الصحيح (قوله في السهام) أي السهم ما يسم من رتبة كفا
 الا لا لا يبدل نصه آدم (قوله آوينا) هذا هو الامام ومنه في الآية في قوله لا ينجون
 والجنب لان ما وجب بالجانب فيسقط ما هو في المسمى أحق بهذا الكرامة وهي سنة وط النسل فان
 سقوطه لا ينافي ما ذكره من قولهم (قوله في المكال) أولي هذا الكرامة فلا يسلطوا منه في حال
 أصحابها خاصة يوم القبة ما أخذ من منسوبة الملم كذا في التبرج وهذا كرامة
 دليل الامام (قوله أولي) استمراره في الميز من ثلاثين (قوله أنه اذ لم يبق الا لا ينجون
 حيا والآل العالين) (قوله في قوله) حكم عليه وقيد بقوله في بعض لأن قوله لا ينجون لا يخلو
 (قوله في جنبه كالجانب) أي قوله في الورد إلى جنبه من آلات كذا فيهما حدث أكبر
 من ما أخذ من الجنب في هذا الخبر (قوله ردي) أي يرد به (قوله في قوله) (قوله

[illegible]

بما كانت به من أحكام الدنيا
ووصل اليه من منافعه (بعد
تنقضاء الحرب) فقط حكم الدنيا
هو ترك الغسل وغسل وهو شهيد
في حكم الآخرة الثواب الموهود
لشهادته ولو ارتث (بأن أثار
قريب أوزام) ولو قليلا (أو تدري)
رفق الحياة (أو مضى عليه وقت
الصلاة وهو يعقل) ويقدره على
أدائها فلا يلزمه بدون قدره في
الجهنم لا يغسل (أو نقل من المعركة)
حيال يمرض (لا لحوف وط الحبل)
أو الدوا - فانه بهذا لا يكون مرتثا
(أو أدهى) عطف على قوله أكر
سواء أدهى أمر الدنيا أو الآخرة
هذا وأبي يوسف وقتل محمد لا يكون
مرتثا بوجوبه بأمو الآخرة وقبل
الخلاف في أمور الدنيا وقال القسمة
أبو جعفر أغا يكون مرتثا إذا زادت
الوصية على كل من أماله كاملة
أو والكلمتين فلا تطل الشهادة
(أو ما عا وأشد ترى أنك تكلم بكلام
كثير) بخلاف القليل فمن
شهادته أحدهم منكم كسعد بن
الربيع وهذا كله إذا كان بعد
انقضاء الحرب (وإن وحدث ما ذكر)
من الأكل ونحوه

٤ (قوله قوله وقيل لا خلاف)
لا وجود لذلك في الشرح الذي
بالهامش كما ترى وأما الموجود فيه
وقيل الخلاف في أمور الدنيا فله
محرف مما ثبتته المحشى أو ما ثبتته
المحشى محذوف من نسخة الشرح
التي طبع منها وأحرره

بما كانت به من أحكام الدنيا) كوجوب الصلاة فيما ذمضى عليه وقت صلاة وهو يعقل وهو
متعلق بقوله صار خلقا (قوله أو وصل اليه من منافعه) كما نقل وشرب (قوله وهو شهيد)
حكم الآخرة) عد السبوطي في التذيلات شهداء الآخرة فقال عن سانه بالطر واختلاف أهل
المراد الاستبقاء والاستمال قولان ولا مانع من الشبهة ولأول الفرق أو القدر أو بالنسب وهي
قروح قد حدث في داخل الجنب يوحسب شديدا لم تنقع في الجنب أو بالجمع قال صلى الله عليه وسلم
أيضا مراتب أربع هي شهيد أو بالجمع بالضم معنى المجموع كذا معنى القحور والحق
أنهم ماتت من شيء مجموع فيها غير منفصل عنهما من أجل أو بكارة أو بالقل وهو ما يصيب الرق
ويأخذ البدن منه في النقصان والاصفرار أو في الغربة أو بالمعسر أو بالمحصى أو بغير أحد أو
ماله أو دمه أو مظلمة أو بالعشق مع العلة أو بالتمتع وان كان مبيعا أو بالشرق أو به تراسر
لبيع أو بغير سلطان ظلم أو بالضرر أو بتواريا ولا تحتمل هذه أوصاف أوصاف أهل طيب العلم
لأنه هي أروءة ما تحتملها أو تاجر أو مدبر أو من سعى على أمر أو يدور في الدنيا ما لم يكن عينه بغيرهم أو
لله تعالى ويطعمهم من حلال كان - قال صلى الله عليه وسلم في الحديث مع الشهداء في درجاتهم يوم
القيامة والمات في البحر أو الذي صل له غشيات والذي يصيبه لا أني له جر شهيد أي وبه من
ذلك ومن مات صابرا على الغربة لم أجر شهيد ومن قال كل يوم خذوا مني شهيد مرة لا يبارك لي
في الموت وفيه بعد الموت ثم مات على مرأته أعطاه الله أجر شهيد ومن صلى الفصحى وصام ثلاثة
أيام من كل شهر ولم يترك التورس أو لا ضرا كتب له أجر شهيد والتمسك به في عند ساد
أمتي له أجر شهيد ومن قال في مرضه أربعين مرة لا اله الا أنت - كما ذكر في كذا من الصالحين
أعطى أجر شهيد - هو وإن يرى برئ مغفورا له قال - وهذا إذا كان طيبا لا خنصارا - له
(قوله له الثواب الموهود) بيان لحكم الآخرة (قوله أو تدويه) (رفق الحياة) الأولى بغيره شيئا من
مرافق الحياة كافي للشرح في الكلام - الذي مضاف (قوله ويقدره على أدائه) أما إذا لم يقدر
على أدائه الصلاة مع العقل لا يصير مرتثا فلا يلزمه الصلاة بوجوبه - بل يلهاته لا تكفي بلا داء
الأمع القدرة على الفهم ولو لا إيمان وهو معدوم ولم تحصل له شيء من الفهم مع العقل
والهجرة إلى طريق من أرومه - فمضاه مجرد العقل وأما على طريق من شرط القدرة مع العقل
فذلك ظاهر في عدم كونه مرتثا (قوله أو نقل من المعركة) سواء وصل إلى بيته أو أوصان قوله
ولو تنقل بنفسه - يكون مرتثا بالأولى قوله السيد (قوله له بعض) أعلم أن بعضهم كما حب
إدوائهم - عمل العلة في ارتثائه أن نقله من المعركة يوجب بدنه عفا بوجوب حدوث لم يكن النقل
مشارك للبراحة في إثارة الموت فليعلم من جهة الجرا - في بيضاء فلا يقطر الفل بالثلث رجب شذلا
فرق بين أن ينقل إليه مرض أو لحوف وط الحيوان وبعضهم - على أنه في الارتثان نيل شيء من
مرافق الدنيا فعل هذا يظهر وجه الفرق بين ما لو حمل لاند أرى أو الخوف من وط الحيوان أو قوله
السيد (قوله وقيل لا خلاف) قال في البحر والاطهر أنه لا خلاف فاجاب أبي يوسف بأن يكون
مرتثا فيما إذا كان بأمر الدنيا وجواب محمد - وهو ما إذا كان بأمر الآخرة فيومى بها
بكم من به ويخلص رقبته ويبرد جلده من الآخرة بخلافه - فخير - لا خيرة (قوله كسعد بن
الربيع) هو كما يروى أنه يذبحه حتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم - فاحد الطلب سعد بن الربيع
وقال إن ربيته فأقره على السلام وقوله كيف تجدك قال فأسأله وهو في آخر رقبته ربه سعد بن
ضربة ما بين ضربة برمح وضربة سيف فربما بهم فتلت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر في
أنضري الأسياد أنتم في الاموات فقال في لا هوات يا بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن السلام وقيل أن سعد بن الربيع يقول جزك الله عنا خير ما يرضى الله عنه وقيل أني
ربح الجنة وأبلغ قولك في السلام وقيل لم أن سعد بن الربيع يقول لكم لا هدر لكم عند الله

حيض ونفاس) ثلثاها (و)

اتلوا (صافيه) بطريقه عليه
(ولا يشترط) لعدة (الجلوع من الجنابة)
لقد رنه على الازالة وضرورة حصولها
للايام والنهار وليس العقل
الاقامة من شروط الصحة فن الجنون
اذا طار أو بقي الى الغروب صومه
(وكنه) أي الصيام (الكف)
أي الامساك (من قضاء شهوة)
البطن والعرجو) (ما الحق
بها) (ما سئل كره) (وحكمه سقوط
الواجب) أي الاكراه فرضا كن أو
غيره (عن الامة) بإيجاب الله أو
العبد (والثواب) تكريم من الله
(في الآخرة) أن لم يكر منها عنه فإن
كان منها الصوم المحصر لحكمه
الصحة والمردح من الهدنة والاثم
بالاعراض عن ضيافة الله تعالى
وحكمة مشروعية الصوم يتم أن
به سكون النفس الامارة باعراضها
عن الفضول لاثم اذا جاءت شبيعت
جميع الاعضاء فتفتقد من البدن
والرحل والعين وباقي الجوارح عن
حركاتها اذا شبيعت النفس جاءت
الجوارح بمعنى قويت على الطيش
والنظر وفعل ما لا ينبغي قبائحها
يفرق قلب وتفصل المرافقة ومنها
العطف على المساكين بالاحساس
والم الجوع لمن هو مصفة أيداه من
اليه ولذا لا ينبغي الافراط في الصوم
لعدة الحكمة المقصودة والاتصاف
بصفة الملائكة ولا يدل الرياء في
صوم الفرض

٢ قوله وهو متلبس بها يوجد هنا
في بعض النسخ زيادة قصه ووفق
بين الحصول والتحصيل فان
تخصيصها طر والنهار مقصد فتأمل
٣ قوله ما في الشرح يوجد هنا في
بعض النسخ زيادة تصاوير يحصل
انه منصوب بالعطف على الحكمة اه

حيض ونفاس) فثلاثون من شروط الوجوب أي وجوب الاداء بشرط الصحة (أوله
لثلاثين) الأولى زيادة اياه (قوله بطريقه عليه) متعلق بيقينه (قوله اقتدرته في الازالة)
أي بخلاف الحيض والنفاس (قوله وغرورة صحتها) أي راحته ورة مصروفها يعني أن
الانسلن قد يضطر اليه لا يطرأ عليه النار أي يقطع عليه الفجر أي من غير تمكن من الغسل
وأيس القصد التيسر بالضرورة أي بل المراد أن ذلك قد يصح في غير وقتها لئلا يضره ذلك
حصول بغير ضرورة كما اعتبره الغرض من صوابه لم يكن فيه منة فتنظرا للأنزلة الى الاستدلال
بفعله صلى الله عليه وسلم فانه قد كان يجمع بينه وبين وجوب (قوله حصولها) أي الجنابة (قوله
وطر والنهار) أي مع طر والنهار فان الانسان لا يتمكن من الغسل ابلا يظهر النهار أي اليوم
٤ وهو متلبس بها (قوله اذا طار) أي بعد الزينة والاول ذكر القدر من الجنون (قوله وبها
الحق بها) من نحو الدوا (قوله ركنه) أي الصوم من حيث هو (قوله أو الدماء) أي اياه
بنقده أو الشروع فيه وهذا من صوم واجب أنزل (قوله تكريم من الله) أي ملك كون
الثواب تكريم من الله لا بطريق الايجاب ولا بطريق اللزوم (قوله والا ثم يبالا صراحت عن
ضمانه الله تعالى) فبها أو الاثم من جهة لا يتأني حصول الثواب من جهة أخرى وهو معنى
ما قاله صاحب النعم من أن اتهم في محاور لا يتأني حصول الثواب فلا يصح الاثام الارض
المقصودة اه (قوله ركنه مشروعية الصوم) الاولى زيادة قوله كونه (قوله سكون
النفس) أي من التحرك فيما لا يرضى (قوله الامارة) أي الدماء وقوله باعراضها احتلق
بسكون والبراءة الطبيعية (قوله عن الفضول) أي عن الامور الزائدة التي لا تنفي المكافاة الحاصلة
من الجوارح (قوله شبيعت جميع الاعضاء) أي اتشبعت عن التحرك فبالاخر في فائدت
ان الجوع يكفه من التحرك في الطاعات أيضا حببها ليس المراد بالجموع الجوع الفسرها
المؤدي الى ذلك (قوله من حركاتها) أي الشهوة (قوله معنى قويت) فالمراد بالجموع هنا لطلب
فدفع هذا النفس وما يتوهم من أن الجوع يقتضي الاكتفاء (قوله وفعل ما لا ينبغي) من
عطف العام (قوله فبالاخر باعراضها) فو لقلب (قوله الماوس) كذا در انه فضول الجوارح فاذا
حسبت منها ما يوجب تبليغ الدرجات العلى كذا في الشرح (قوله وتفصل المرافقة) أي المرافقة
على أو امر الله تعالى وقواهيه (قوله ومنها العطف على المساكين) قال في الشرح قال الامام
لما ذاق لم الجوع في بعض الاوقات تدكر من هذا حاله في صوم الاوقات فيسارع الى به بالرفق
والرحمة وحقيقة تها في حق الانسان توقع لم يالط فينبال بذلك ما عند الله تعالى من حسن الجزاء
ومنها واقفته انما به حمل ما يتحملون احبانا وفي ذلك رفع ما عند الله (قوله ما من موصفة
أبدا) الامم يعني على مصدق من المساكين والار في حذره فلا يستغنى عنه فيقر على المساكين
(قوله ولذا) أي لما ذكر من الحكم (قوله في الصوم) بالضم الفه ل أي الاكل (قوله
والا تصاف) بالرفع عطف على قوله العطف وهو ص ٢ ما في الشرح (قوله بصفة الملائكة)
فانهم لا يأكلون ولا يشربون وهم متلبسون بالعبادة (قوله ولا يدل في الصوم) في الصوم القرضي
وفي سائر الطاعات يدل لان النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى في الصوم وأنا اجزي
به في شركة لغيره واليد كرفي سائر الطاعات كذا في الشرح وفيه أن العرائض كلها لا رياء
فيها هل في الدرقيل باب صفة الصلاة ولا رياء في العرائض في حق احسان الواجب وكذا ذكر
آخر الحظر فلا خصوصية للصوم اما اذا كن أحسنها بين الناس وكان يجدها في الصوم
لا يحسن فليس له ثواب الاحسان ثم الحديث عام للصوم المرض والخل لا في المساكين كلوه خلوة
اغناه الله تعالى وقيل في معنى الحديث ان الحسنة تؤخذ في الظلم لا في الصوم وقيل انه لم يعب
به غيره وقيل غير ذلك والله سبحانه رعا على اعلم وأسنة مراقبته العظيم

بنية بوجودها قبيل الزوال (ويصح
يضاً) قل من أدا رمضان والنذر
المعين والنفل (بطلق النية) من
غير تعيين يوصف للعبارة والنذر
متمم بإيجاب الله تعالى (وبنية
النفل) أيضاً (ولو كان) الذي نواه
مسافراً أو كان (مريضاً
لاصح) من الرواية وهو اختار
نظر الاسلام وشمس الاثني وجمع
يتلقى زيادة الزاوية لانهم لا يمتنعون
المشقة الكفاية لا عذر له نظرهما
ويصح ادا رمضان بنية واجب
نحو) هذا (لي كن صحيحاً فيما)
لما انه معيار فيصاب بالخطا في
الوصف كطابق انية (بحاق
المسافر منه) اذ قوى واجبا آخر
(يقع هناك من) ذلك (الواجب)
رواية واحدة عن أبي حنيفة لانه
صرفه الى ما عليه وقال يقع عن
رمضان (واختلف الترجيح في)
صوم (المريض اذ أقوى واجب آخر)
بصومه (في) شهر (رمضان) روى
الحسن انه أقوى واختاره صاحب
الهداية وأثر ما يجتري الجزء
المقدور قل نظر الاسلام وشمس
الاثني اصح انه يقع بصومه من
رمضان وفي لبره وهو الاصح (ولا
يصح) أي لا يسنط (المدور المعين
زمانه) بصومه (بنية واجب) فيه
بل يقع هناك) النذر (من
الواجب) المعير للنذور في الروايات
كهاوي يقي المدور بزمته وبقيته
وقيد بنو واجب آخر لا ينفو. فعلا
وقع عن المدور المعين كط. لاق
النية وروى عن أبي حنيفة انه
يكون هناك (فيه) أي الزمن
المعين (وأما القسم الثاني وهو ما
يشرط له تعيين النية وتبيينها)

لنصف يعتبر من طلوع الفجر لامن طلوع الشمس (قوله لا عندنا) لان النية حينئذ لم توجد
في الاكثر (قوله لا اتمارح) جعل في غاية البيان أول النهار من طلوع الفجر اذ وقعها
(قوله على ما عند) أي على زمن كثر عند طلوع الشمس الخ (قوله فيكون الخ) أي لو اجبرنا
النار لقة على ما دل وقتنا ان النية تصح قبل نصف لقات شرطا لحدوده وجود النية أكثر
اليوم (قوله بوجودها قبل الزوال) لانه يصدق بوجودها قبل الزوال بهد الحضور الكبري
ولي ذلك أشار بقوله قيل بالنص غير والماسد في انقسام الزمان من ابتداء طلوع الفجر الى
العروب بالساعات واذا وجدت النية في أكثر من هذه الثلاثة والافلا (قوله بطلق النية)
أو بانية المطلقة عن تعيين يوصف بخصوص فهو من اساقفة الصفة الى الموصوف (أوله
للإيجاز) أي لان رمضان معيار لم يشرح فيه صوم آخره كان متعينا بالمرض والمعين لا يجناج
الى التعيين (قوله والنذر معيار بإيجاب الله تعالى) أي فيجزي حكمه فيه أي والنفل يحصل
بالنية المطلقة ادم احتياج فيه الى تخصيص (قوله رتبة النفل) أي في رتبته والاعتدال
المعنى ولا يلزم من نية النفل في رمضان الكبر كما قاله الا كليل في تقريره لانه لا حلاز منه بنية
النفل واعتدال عدم الفرضية أو طئه فقد يكون معتقدا لله صفة رجع في النية النفل أما إذا
انضم الى نية النفل اعتقاد ان رمضان نه في أول طئه فيكبر أفاض صاحب البحر (قوله أو رتبنا
في الاصح) اعترضه الا كليل في التقرير بربان المرض الذي لا يفرض الصوم في مرضه رخصه
افطر عذر الله العفة كما تهرت به كنههم في لا يفرض الصوم صحيح أي فينه من عليه صوم رمضان
وايس لكلام فيه وفيه أنه فيحصل بالصوم ازدياد المرض أو بطله البر في يباح له. ينشد
افطر فلو صام ولم يبال بذلك وقال انه صام من غير نية عليه رخصه في الاصح أنه يقع سلا لانه
لما جاز اخلاؤه من الصوم جاز له شغله بالواجب في قطره كايوم والخارج عن رمضان واختاره جميع
كدا في الشرح فلو روايتان محتملتان (قوله نظرهما) أي لا تسألوا نية انما لزم عليهم انضمام
ما افطره ورجع تركه فيه عاين عليه ذاء دركاه من أيام أخر فكان النظر والمصلحة في
ابق عليه من الفرض (قوله لمانه معيار) لتعيينه يتعين به الشارع قاله من
الله عليه وسلم اذا نسلخ شعبان فلا صوم الا رمضات بخلافه النذر كما جعل بولاية
النذور له ابطال صلاحه ماله مع (قوله يصاب بالخطا) المراد به ما لو نذر نفسه ولو لم
المدان الخطا ما قبل العمد (قوله كطابق النية) أي كما يصاب بطلن النية (قوله لانه صرفه
الى ما عليه) قد شغل الوقت بالاهم ورمضان في حقه كشيء ما في حق المقسم (قوله الجزء
المقدور) قال في الشرح لان رخصته متعلقة بخلافه اذ بان العرض لا يكتفي بالجزء فحسب
كالما في تلمن الرخصة في حقه بجزء مقدور اه رخصه ما فله الا كليل رخصه الاشياء
الاصح وقوع الكل عن رمضان نوي مسافر سوى واحد آخره اختاره ان الكل (قوله ولا
يصح لاندوا الخ) قد تقدم عن الخ ما يقيد الفرق بين رمضان والنذر المعين (قوله وروى عن
أي حنيفة انه يكرن ع. نواه) أي من النفل (قوله وهو ما يشرط له تعيين النية) أي ايتني على
اشترط ان يعين النذر في نية الكهارة والعصا مع العلم ان شأنا في رخصتهما وبكون متغلا
وقال أبو يوسف انه يكون قاسيا كذا في مك الاتمر (قوله وتبينها) فلو قوى تلك الصيغتان
هما را كل تطوعا راعاه مستحب وقضاء بافطاره والتبويب في الاصل كل فله لبرايلا
قوله في (قوله وصوم لمتنع والقران) بالرفع عطفا على قوله قضاء رمضان وذلك لان الصوم
يدل على الام لو احب فيهم وهو عدم شكر للتوفيق لاداء لتسكب (قوله ورجع) أي الشرط
(قوله أو مطلق) أي عن التعليق (قوله لا يتم ليس لما وقت معين) أي راعاه المشترط

يتأدى به وبسطة عن المكف (في قضاء رمضان وقضاء ما أفرد من نيل وصوم التكاملات أو نواها) ككفارة التبعين
أي من وصوم يتمم بالقران زر نذر المضيق) من تعيينه بزمانه وهو ما معاق بشرط وجود (كقوله ان شئني الله مريض في صوم يوم
الحصل الشبه) أو مطلق (قوله شئني الله صوم يوم لا يتم ليس لما وقت معين

للهيبت والتعبد في حق الله لان تلك الصالحات ليس لها ثواب في الاخر كل
رمان صالح لا حاد ولا قل في حق الله الى ذمته الا بالانبياء وراسي وقتها مع اركانها فترد في
لتببيت (قوله الى تهادي) المماثل حاد الا بالانبياء (قوله وهو الامم) أي في الامم
في الاصل في التبة را غاذا ذكر الله تعالى (قوله الضرور) لا يضره وقت التجرد باسحق
والخرج مد فوج (قوله فلو رجس عساق الى الله يجر ما شاء) قال في الحديث انه لو نزع من الاصل
ثم رجس من يتبعه قبل طلوع المجرع رجس في الاصل بانه كلها (قوله ولو خرج) أي في احواله
ومضات بعد رجوعه من احواله (قوله الا كما انما في رمضان) استنبه خلاف من
اشترط التعميت (قوله لان يعود الى تبادله) استنبه من قوله لانقطاع التين في الرجوع
أي فاذا جدد بها صوره (قوله رجس من رجس في الاصل) أي في الصوم بانه في رتبته الى الله
بعد التجر في قبيل الله بخره الكرمي وقوله فمجدد الى الله أي في صلبه لا في الاصل غير
مع تبه ببيت الرجوع من (قوله ولا تطل التين بانه في رمضان) استنبه لان التين
انه تطل التين والنية في الاصل بغيره لا يبط في الاصل بانه في رمضان (قوله فمجدد بها
في حاشية اليد) والله في الاصل بغيره لا يبط في الاصل بانه في رمضان (قوله فمجدد بها
لكن الكلام الاول وجه وهو انه انما في الاصل بغيره لا يبط في الاصل بانه في رمضان
بجاءه ردة حال أفهم واستغفر الله العظيم

(قوله في ما يثبت من الحلال) أي في لال رمضان وغيره (قوله وغيره) كقوله هو من غيره
اشهر (قوله يجب) الاظهر منه الاثر في التبة ووجه في لفرضه كذا يجب التماسه لال
شوال في شرب الماء من غير رمضان (قوله لانه من الحلال) أي طالب في بته
قال في التمرحرة كذا الاستدلال لال عند رؤيته فلا يفعل الجاهلية وفي هذا شارة لانه
لا مرة بقوله المحسن فلا يثبت الحلال (قوله فلو كان في غير رمضان) (قوله فلو كان في غير رمضان)
أي بقوله على الله عليه وسلم في الحديث فصارهم على كذا (قوله وغيره) كقوله فلو كان في غير رمضان
كذلك في رمضان (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
الخلا في الاصل بغيره (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
اد في شرح التمرحرة في رمضان (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
والتميز في الاصل بغيره (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
وغيره (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
منه في الاصل بغيره (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
الحلال) كقوله فلو كان في غير رمضان (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
لم يثبت انما في الاصل بغيره (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
الاقص كالقاص في الاصل بغيره (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
واحده أي في الاصل بغيره (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
من حيث هو في الاصل بغيره (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
باب الخفة في الاصل بغيره (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
الثواب المترقب على كل يوم بغيره (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
ونظم العارقي بالله تعالى (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
عليه وسلم وقال

وفرضنا ليامنا في الميرة • فسام نسميه في الرحمة

فأردنا الله في عشر نوما • زاد على ذابا سكال انما

فلم تدرى الا بنبه في كثره من عبادة
قوله فلو كان في غير رمضان (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
وفد من عنه فله رتبة بشرط الوام
علم اهل رجس في الاصل بغيره
ساعة لولا انظر لا في عليه الا انما
يا منطاع الدنيا لرجس فلا كفارة
عليه في رجس من الاصل بغيره
تجد يد التين في رجس عليه في
وتنه فله في الاصل بغيره
بقوله أسوم عند ان شاء الله لانه
بمعنى الاستعانة بطلب التوبة في
الاصل بغيره في الاصل بغيره

(قوله في ما يثبت من الحلال) أي في لال رمضان وغيره (قوله وغيره) كقوله هو من غيره
اشهر (قوله يجب) الاظهر منه الاثر في التبة ووجه في لفرضه كذا يجب التماسه لال
شوال في شرب الماء من غير رمضان (قوله لانه من الحلال) أي طالب في بته
قال في التمرحرة كذا الاستدلال لال عند رؤيته فلا يفعل الجاهلية وفي هذا شارة لانه
لا مرة بقوله المحسن فلا يثبت الحلال (قوله فلو كان في غير رمضان) (قوله فلو كان في غير رمضان)
أي بقوله على الله عليه وسلم في الحديث فصارهم على كذا (قوله وغيره) كقوله فلو كان في غير رمضان
كذلك في رمضان (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
الخلا في الاصل بغيره (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
اد في شرح التمرحرة في رمضان (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
والتميز في الاصل بغيره (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
وغيره (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
منه في الاصل بغيره (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
الحلال) كقوله فلو كان في غير رمضان (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
لم يثبت انما في الاصل بغيره (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
الاقص كالقاص في الاصل بغيره (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
واحده أي في الاصل بغيره (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
من حيث هو في الاصل بغيره (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
باب الخفة في الاصل بغيره (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
الثواب المترقب على كل يوم بغيره (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
ونظم العارقي بالله تعالى (قوله فلو كان في غير رمضان) كقوله فلو كان في غير رمضان
عليه وسلم وقال

كذلك بعضهم وقال الميمني • ما دام كامل لا سوى شهر ربيع
والله سري أنه شهران • وناقص سواء خلقه بياني

أويهم من رجب (وكره فيه)
أي يوم الشك (كل يوم) من
فرض وواجب وصوم رده بين
نقل وواجب (الصوم نقل جزم
به بلا تردد بينه وبين صوم آخر)
فهذه لا يكره حديث السرار إذا كان
على وجه لا يعلم الصوم ذلك
ليعتادوا صومه فلهذا منهم زيادته على
الفرض وإذا وافق معتاده فصومه
أفضل اتفاقا واختلفوا في الأفضل
إذا لم يوفق معتاده قيل الأفضل
الطراز من الظاهر انتهى وقيل
الصوم اقتداء به على رخصة رضى
اقتداهما فانهما كأي صومانه (وان
ظهرانه) من (رمضان أجزأ عنه)
أي من رمضان (ما صامه) بأي نية
كانت إلا أن يكون مسافرا أو نواه
من واجب آخر كما تقدم وان ظهر
من شعبان ونواه فلا كان غير
مقهور لدخول الأسقاط في
هزيمته من وجه وكراهة الواجب
لصورة النهي كصلاته في أرض
الغير وهو دون كراهته على أنه من
رمضان لعدم التشبه وأما كراهة
النفل مع التريفة فلا تارة فرض
من وجه وهو أن يقول ان كان غدا
من رمضان فعنه والافطوح
(وان ردد) الشخص (فيه) أي في
يوم الشك (بين صيام وفطر) كقوله
ان كان من رمضان فصائم والا
لفطر

اه من شرح السيد مخلصا (قوله أويهم من رجب) المهرقي بضم يهودا شعبة أي أويهم
هلال شعبان من رجب فأكلت عدته فاد المهرلال رمضان يقع الشك في الثلاث من شعبان
أهو الثلاثون فيكون رجب كاملا أو الحادي والثلاثون فيكون رجب ناقصا واليوم لكان أول
رمضان (قوله لحديث السرار) فانه يدل على استحياب صوم آخر شعبان وهو قوله على أنه
عليه وسلم رجل هل صمت من شهر رمضان قال لا قال فماذا أفطر من فمهم يوما مكانه وفيه ان
محله في آخر شعبان الحق في يوم الشك يحتمل أنه من رمضان (قوله إذا كان على وجه الخ)
شرط في قوله لا يكره (قوله ذلك) أي الصوم (قوله ليعتادوا) على الله في ربه وقوله مع علم أي
فانهم إذا علموا اعتادوا ولو قال لا يعتادوا الخ أي اغتبطوا لئلا يعتادوا لكان أوضح
(قوله فلهذا منهم) • • • لقوله ليعتادوا (قوله زيادته) أي صوم يوم الشك (قوله ليعتادوا
النهى) هو قوله صلى الله عليه وسلم لا تنقله وارضان بصوم يوم أريوه من إلا أن يوافق صوما
كان يصومه أحدكم روى الشرح الكبير من ظاهر الآية وهو الأثر (قوله روى في الصوم
الخ) هو الذي جزمه المصنف فيدل على أنه صحيح والكلام الذي يدل على أنه أفضل في حق
الخواص فقط وفي عبارة التتوير وشرحه والاصح هو الخواص روى فطر غيرهم بعد الزوال به بقى
نفي التهمة انتهى اه فأما الخلاف في أفضلية صومه للخواص فالن في شرح السبورة أي
من قوله الصوم نقل المفتضى هدم الكراهة بعلم أن ما لا يستحب من كمال المصنف من أن الصوم
يوم الشك نقله لا يكره مطلقا سواء وافق صوما معتادا أم لا رسوا ما بها نفراد أم لا بأن
ضم إليه غيره وسواء كان ما ضمه إليه يوما واحدا أم لا بأن كان يومين فأكثر مسلم لا يخبر عليه
ولا ينافيه ما يأتي من قوله وكره صوم يوم أريوه من من آخر شعبان لأنه مفسد إذا كان التقدم
على قصد أن يكون من رمضان اه (قوله الآن يكون مسافرا) هو مذهب الامام كما سبق
(قوله لدخول الأسقاط في هزيمته) أي في فية صومه من وجه وهو ما ذلل ظهرا من رمضان
فانه يجزى عنه فكله لم يشرع ملتزما بل مسقطا من هذا الوجه فلا قضاء عليه لو أنه • • • (قوله
وكراهة الواجب الخ) الأولى ما فعله في الشرح حيث قال أما كراهة صومه على أنه من رمضان
لقوله صلى الله عليه وسلم من صام يوم الشك فقد قضى آبا القاسم وفيه تشبه بأهل السكاب
في زيادة مدة الصوم فان ظهرت رمضانته أجزأه وان افطره فظهراته من شعبان لم يقضه
كالظنور لشرعه مسقطا وأما كراهة الواجب الخ والقرن بين ظهرا الجملة الذي يصلى بنية
الشك في صحة الجمعة حيث ينوي فيه الفرض وبيت صوم الشك حيث لا ينوي فيه الفرض
أن نية التعيين في الصلاة لازمة لكون وقتها ظرفا لنية غيرها بجملة الفرض فظهر الجمعة
لا يصح ولو في وقتها إلا أن نواه على التعيين بخلاف وقت الصوم حاله معيار لا يصح غير حبيبه من
الجوى وهذا الغاير على مذهب أبي يوسف لا على المصنف في أن ما ذكره المصنف من حديث
من صام يوم الشك فقد قضى آبا القاسم لا بأس له بكافة الزبلى (قوله لصورة النهي)
أي النهي عنه يعني ان صورة الواجب كمسورة الفرض للقرن بينهما فلما ذكره ولو ظهر من
رمضانته في هذه الصورة أجزأه لو تم فيما ولو مسافرا من الواجب عند الامام ولو ظهر من
شعبان فمما نوى في الصحيح كذا في الشرح (قوله كراهة له أرض الغير) فان
الكراهة هنا للعارض المجاوز وهو الإلزام في ملك الغير فلا رضاه كما كره الواجب للعارض وهو
نصوره بصورة النهي عنه (قوله لعدم التشبه) أي بأهل السكاب في الزيادة على مقدار
الصوم وبقي ما لورد بين واجب ونفل ومكروه وتقريبها ولو تردد بين فرض وواجب كره فان ظهر

[illegible]

في شهر رمضان سنة ١٠٠٠ هـ في شهر رمضان سنة ١٠٠٠ هـ في شهر رمضان سنة ١٠٠٠ هـ
 استعمله بالان المسمى الذي يعقل ٣٥٨ فيه ختم شعبان بالعبادة كما تصب ذلك في كل شهر (ومن رأى هلال رمضان)

فوحده (أو) هلال (القطر) ووجه
 ورد قوله (أي رده الفاضل) (وجه
 الميام) لقوله تعالى في شهر منكم
 الشهر فليصمه وقد رآه ظاهرا وقوله
 صلى الله عليه وسلم صومكم يوم
 تصومون وفطركم يوم تفطرون
 والناس لم يفطروا فوجب أن لا يفطر
 لا فرق بين كون السماء بهالة لم
 يقبل لنفسه أو ردت بهمة وهما
 لا تعبراده وفيه إشارة إلى لزوم
 صيام وان لم ينهه من ذلك فاضى
 ولا فرق بين كونه من عرض الناس
 أو الامام فلا يأمر الناس بالصوم
 ولا بالفطر اذ رآه وحده يصوم هو
 (ولا يجوز له الفطر بتيقنه هلال
 شوال) برؤيته منفردا لما رواه
 كذا في القمع والتأخر خاتمة عن المحيط
 والخلاصة في الجوهر خلافة قال
 الامام بأمرهم بالصوم برؤيته وحده
 ولا يصلي بهم العبد ولا يفطره
 ولا جهر انتهى فأخذ الاحتياط
 في المخاض وفي الحجة فلصاحب
 الكتاب اذا استيقن بالهلال
 يخرج ويصلي العبد ويفطر لانه
 ثابت بالشرع وقد ثبقت كذا في
 التأخر خاتمة (وابن فطر) من رأى
 الهلال وحده (في الوقتين) مضان
 وشوال (نفي) لما تلو (ولا كراهة
 عليه) ولا على صديق لا رأى
 شهد عنده هلال الفطر صدقه
 ففطر لانه يوم عيده عنده فيكون
 شبهة وبرد شهادته في رمضان صار
 مكذبا شرعا (و) بذلك لا كراهة
 عليه ولو كان فطره قبل ما رده
 الفاضل في الصحيح (لقيم) الشهية
 وهي قوله صلى الله عليه وسلم الصوم
 يوم تصومون وقيل يجب الكفارة فيهما المظاهر بين الناس في الفطر والحقيقة التي عنده في رمضان
 (واذا كان بالهالة من غير) وشيأ وشيأ (كضباب وندي) (فيل) أي الفاضل يجلسه

ومن أشهر آخر ليلة منه كمراره ومعه رده وقال في السر من شهر الاشرار أخرجه واستعمل الانام
 أحمد على وجوب يوم الشك بهذا الحديث كما في الشرح (وروي عنه) أي بالمرار الذي
 يدل على الخفاء (قوله لانه كان الخ) عنه لانه صدقه الفاضل واقتضى من كان من
 الحواص (قوله حمل التقدم) أي المنهني عنه (قوله على قبة الرحمن) أي على سائر انهم
 اصوم على رده ضان زاريا لندمه (قوله وحديث السر) أي الحديث لاله على طلب يوم
 السر (قوله ختم شعبان) خبر أن (قوله ذلك) أي الختم بعبادة الصوم (قوله ورد قوله)
 فذا لم يرد صامه بالاولى (قوله لزمه الصيام) وكذا يلزم صدقه اذا خير برؤيته او صدقه
 ولا يفطر وان افطر لا كراهة عليه بحر (قوله وقوله صلى الله عليه وسلم صومكم يوم
 المسئلة الثانية (قوله يوم تفطرون) بهتم لانه بديل الفطر ولو كان يصفه الفاضل وادفارك
 وفي القاموس فطر الصائم كل شرب كالفطر وفطره صدقة لومته وادوا فطرته اه وأورد
 الحديث في بيان الصوم يوم الصوم الناس ومن رأى هلال رمضان وحده ورد قوله وجب عليه
 صومه مع ان الناس لم يصوموا راييب أن الصرم ثبت بدليل خاص وهذا لا ينافي قوله (قوله
 رقبه إشارة إلى) وجهه انه اذا لم يصام بعد وقوله لم يصادا لم يهر ولم يرد الا على الصوم
 المراد منه حقيقة لا الامسالك على المعتمد في صورة رؤية هلال الفطر وهو لا يجب أو يندب
 قولان والمعتمد الاول والمراد بالوجوب الاقتصار على ما لا يحار (قوله من
 عرض الناس) بالضم أي صامهم كما في القاموس (قوله اذ رآه) أي هلال الصوم أو هلال
 الفطر في التوزيع (قوله ولا يجوز له الفطر) جعل كلام المصنف سرقة طاعة بقوله من سنة
 الامام وأخرج المتن عن العموم (قوله في الجوهرة) ومثله في المندرة عن السراج (قوله قال)
 أي صاحب الجوهرة (قوله برؤيته) أي برؤية هلال رمضان (قوله ولا يصلي بهم العبد)
 أي اذ رأى هلال شوال كما في صحيح عنه في السراج وكذا في غيره (قوله لا يندب) أي
 أخف من قال بهذا التمهيل (قوله في المحدثين) هم رتبة هلال رمضان بالصوم حرر رتبة الفطر
 بالصوم أيضا لاحتمال العطف في الرتبة (قوله قال صاحب السكتين) يستعمل أيضا القدر
 (قوله اذا استيقن) أي الامام (قوله لانه ثابت بالشرع) أي برؤية الامام (قوله لما تلو)
 أي من قوله تعالى في شهر منكم الشهر فليصمه وقال في النسخ ولقد رآه في قوله صلى
 الله عليه وسلم صوموا الخ وفي نسخ من الصغير وبنا (قوله لانه يوم عيده) هذا تعليق
 لعدم الكفارة في الاطراف برؤية هلال الفطر (قوله وبرد شهادته) متعلق بقوله صار مكذبا
 وهو تعليق للفطر برؤية هلال رمضان (قوله بذلك) أي يجهاد كمن التعليل (قوله
 يوم تصومون) أي والناس لم يصوموا واعتد رتبة هلال رمضان وعندهم الاستغناء عنه بقوله
 وبذلك لا كراهة عليه اعيا فطره في هلال رمضان وأما العلة في الفطر فلا يصوم عيده عنده أي
 للرؤية المخففة عنده (قوله في الفطر) أي في رتبة هلال الفطر رأى فانه آفطر والناس
 صائغون فيجب الكفارة (قوله للحقيقة التي عنده) أي لقرينة الحقيقة عنده في رمضان فاذا
 افطر وجبت عليه الكفارة (قوله كضباب) وفيه القاموس واليوم صار اصابا بالفتح
 أي ندى كالغيم أو ضباب رفيع كالضباب اه فلا كراهة في ذلك لانه في كلام من العيم
 والندي مذكور (قوله وندي) بالقمر هو كمال القاموس الا ترى وانهم والطور والبلد
 والطلاوشى بتطيه به كالبخود اه والماسبها المطر والليل ولما كان لا يندب لان السماء
 (قوله يجعله) قال في التنوير وشرحه وقيل بلا دعوى وبلا لفظ أشهد وبلا حكم رجاس

كمتى الامه وطلاق الزوجة وادى الحلال في الرستاق وليد من هناك والاولا من فان كان في الصوم انفس من غيره في العطار من
 الخبر عدلان برؤية الهلال وبالسماه هلة لا بأس بأن يطرأ بلادهم في ولا حكم الضرورة (واذا لم يكن بالسماه هلة فلا بد) لا يثبتون
 (شهادة) جميع عظمه لرمضان والفطر) وغيرهم لان المظلم مكد في ذلك الحيل والمواقف مستقيمة والابصار سليمة في الحكم طلب
 رؤية الهلال مستقيمة فأنه رد في مثل هذه الحالة فيهم العلة فوجب التوقف في رؤية المبل حتى يراها الجميع السكندر لا يقر في ظاهر
 الرواية بين أهل مصر ومن ورد من خارج مصر (ومقدار) عدد (الجسم) العظيم قبل أهله في الحلة ومن أبي يوسف نحو من كلفه ما
 من خلف خمسة في يبلغ قبل وقال البهالي ألف بخاري قليل وقال النكاح الحق ما روى عن محمد وأبي يوسف أن العبرة بنواثره في
 ويحييه من كل جانب انتهى وفي التكميل ٢٦٠ من محمد أن أحرا لله والسكندر (مفوضا في راقى لا مقام)

(قوله كمتى الامه وطلاق الزوجة) أي فعل الشاهد أن يشهد بما سمعه القاع في ران لم تدع الامه
 والزوجة أمامه في العبد الذي كره في شرط فيه الدعوى (قوله في الرستاق) أي لقرى (قوله بصوم
 النار بقوله) أي اقترضا قال في المنع وعليهم أن يصوموا بقوله إذا كان هذا لا اله وعلمه ما إذا
 كان بالسماه هلة (قوله لا بأس الخ) كذا خبر في المنع والهندية وظاهر التعدي به عدم وجوب
 العطر (قوله للضرورة) أي اتعاقلوا ذلك استغناء للضرورة وهي عدم الحياكم والظاهر أن ذلك
 بحري فيما إذا كان الحكم بعيدا عن (قوله وغيرهما) أي من بقية الأهل (قوله والابصار سليمة)
 أي فاليها (قوله مستقيمة) أي متوفرة متممة (قوله يوهي العاطل) كذا في النسخ وفي تسمي لتوهم
 الخلق ولا وجهه (قوله مفوض إلى رأى الامام) من غير تعدي بعدد كذا في النسخ (قوله
 وتعاون الناس صدقا) أي من جهة الصدق أي فيمكن أن يظا صدق بعض الناس هذه فيقبل
 (قوله وذلك والسماه) خبر اسم الإشارة محل وفي أي وذلك كثر (قوله بمنزلة العيان) يكسر العين
 المشاهدة (قوله اتعاقلوا التحقير) يرجع إلى شهادة الفرد الأهل وصفا إلى التحقير لأن حل
 الفطر بشهادة الفرد قول محمد (قوله لما يتعلق به من نعم العباد) علة لقوله فلا بد من تصاب الشهادة
 في كل كفة وقوله (قوله ويشترط في النوب الخ) وقال المصنف في هذا قوله وهلالا لأن في كل فطر
 وجميع الأهلة كما فطر لاستغنى عن هذه الجملة (قوله ومظلم فطرها) الأولى أن يقول في ذاتين
 أهلال في مظلم فطر الخ (قوله لم يثبت سائر الناس) في سائر أقطار الدنيا إذا ثبتت فيهم الرؤية
 بطريق موجب كان يتحمل ثواب الشهادة أو يشهد على حكم العامة أو يستغنى عن الخبر
 بخلاف ما إذا أخبر أهل بلدة كذا أو لانه كتابة (قوله صومه والروية) بدل من الخطأ
 ونه علق في صومه بطلق لروية وهي حارة لرؤية قوم فيثبت صومهم الحكم حنيفة (قوله واختاره
 صاحب التجريد) وهو لا شبهة أن كان الأول أصح كذا في السند (قوله كما إذا كان الخ) قال في
 شرح أسيدان أن فطر الحلال من شعاع الشمس يحتمل باختلاف الأقطار كما في حديث الولد
 ونحوه حتى إذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه أن ترتل في المغرب وكذا طلوع الخبر وهو رب
 الشمس بل كلما تحركت درجة ففلك طلوع الخبر قوم وطلوع الشمس لا يؤمنه وعروب بعض
 ونصف ليل لا يؤمن وهذا ثبت في علم الأفلاك والهيئة عتي وأقل ما يختلف فيه المطالع مسيرة
 شهر في الجواهر اعتبارية مسلمة على نينا وعليه الصلاة والسلام فانه قد انتقل كل غسق
 رواح من إقليم إلى إقليم وبين كل منهما مسيرة شهر فاستأنى وثقة الغدق هي السير من أول النهار
 إلى الزوال والروح السبع من الزوال إلى العروب اه (قوله ثبت رمضان وشوال بالعدوى)

وهو الصحيح وفي البرهان (في
 الأصح) لأن ذلك يختلف باختلاف
 الاوقات والامكان وتفاوت
 الناس صدقا (وإذا تم العدد) أي
 عدد رمضان ثلاثين (بشهادة فرد)
 برؤية (ولم ير هلال الفطر) ذلك
 (السماه هلية لا يحل الفطر)
 اتفاقا على ما ذكره شمس الأئمة
 ويعز ذلك لشاهد كذا في الدرر
 وفي التكميل من ادعى هلال شوال
 لا يفترون حتى يصوموا يوما آخر
 وقال في باقي والاشبه أن يقال أن
 كانت السماه هلية لا يفترون
 اظهر غلطه ون كادت متغيرة
 بفترون لعدم ظهور العلة (واختلف
 الترجيح) في حل العطر فيما إذا
 كان ثبوت رمضان (بشهادة
 عدلان) رتب العدد ولم ير هلال شوال
 مع العدد صحيح في الدراية والخاصة
 والبرزخية حل الفطر لا يشهد
 الشاهدين إذا قبلت كانت بمنزلة
 العيان وفي مجموع النوازل لا يفترون
 وصححه كذلك السيد الامام الأول
 ناصر الدين لأن عدم الرؤية مع
 العهود ليل الغلط فيبطل شهادتهم
 (ولا خلاف في حل الفطر إذا تم
 العدد) (كان بالسماه هلة ولو)

وصلية (ثبت رمضان بشهادة الفرد) يدل كما دللنا في قاه في التحقير (وهلال الاضحية) في الحكم (كله طر) اغا
 فلا بد من تصاب الشهادة مع أهل واجمع لتقسيم معاصي على ظاهر الرواية وهو الأصح لما علق به من نعم العباد خلافا لما روى عن
 أبي حنيفة أنه أهلال رمضان وحى رواية النوادر ومحمدا في التحقير والمذهب ظاهر الرواية (بشرط أن الثبوت) (لبقية الأهلة)
 إذا كان بالسماه هلة (شهادة عدلين أو) شهادة (محرورين غير محرودين في فدف) (والاجمع عظيم) (واذا ثبت) (الحلال) (في) بلدة
 و (مظلم فطر) (لزم سائر الناس) في ظهري المذهب وبنيته (عدوى) وهو قول أكثر مشايخنا لزم من أي يوم إلى أهل بلدة ما صرنا سعة
 ومعتبرين يومهم الخصاب صوم الرؤية وقبيل بجهة ثبوتها باختلاف المطالع واختاره صاحب الخبر يدعيه كما دارت الشمس
 عند قوم وغيرت عند غيرهم في الظاهر على الأولين لا المعرب لعدم انعقاد السبب في حقهم (تتمية) (ثبوت رمضان وشوال بالعدوى)

باعتقادي عليه يثبت جميع رمضان
 معنا لات اثبات بحجج كشمس
 مجرد الا يثبت في الحكم
 واحكام الامور بمسيرة الاخيار
 ولا يثبت بطلان الاسلام في اختيار
 الحكم الله ظم لان النوازل لا ياتي
 فيها بالقرائن الا من فضلها عن قوتهم
 او ضعفهم ذكره السكاك (ولا يبرر)
 روية المدلال غير الصواب كانت
 قد روي (عنه في الزوال أو روي
 بعده وهو في البطلان المستقبلي)
 له حجة على المدعي من عدم صوره
 (قوله في سبب سبق القرينة على
 الصريح والمطرد له حجة من الجاهل
 منه روية عند شبهة كل شهر
 من الصلوات والاثبات من بطونهم
 (في المختار) من القاب

(باب في بيان ملازمة
 الصريح وهو روية ومشرقة شياً)

تحريراً لانه قد بالبرهان (ما لا كل)
 الصالح (أو سبباً وبما مع) أو جمع
 به نال (تاسياً) صوره له صلى الله
 عليه وسلم اذ كل الصالحين تاسياً فاما
 هو روية في القاب له حجة من عليه
 را الجاهل في تاسيات قد كثر في
 من سوره كان هناك بعد من صوره
 خارجاً عنه لم يفرغ أعزج ثم
 أوجع لاسية السكاك روية في شبهة
 مطروح العجوة من بعد الجاهل في تزج
 ليس عليه شيء من الصالحين حجة
 روي (و سكاك الله في قهره على)
 اعمام (لعمري) الهال لعلامته
 ظاهرة كذا في نوي (يذكر به من
 رأيت كل) ان تتركه (كوه صدم
 تذكري) في المختار كذا في القبح
 رقيب من راي غير في رمضان ما كل
 تاسياً لا يثبت لان ما لله في الا يفرغ
 صوره واذا كرا لاسي وهو ما كل
 فقل له انك ما تفرغ من قبحه
 بالبرهان القاطع المختار (وا لا يمكن له قوة

الاصحاح هذا على حده لا يفرغ من روية شلاف متروا ما على مقدمه ما لا فلا هنا في هذا الكتاب
 انشوا لشهادته قد تقدمت في مقدمته ونوه بكونه الخ متروا ونوه بكونه كونه
 خبر أي تبرج حقه في القاب له حجة في كونه كونه كونه (قوله في كونه كونه) بأن يثبت
 شخص من على مدعي شخص آخر (قوله في كونه كونه) في كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 الدين الذي في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 أرشوا ليعلم ان كانت هذه حجة فالتاخر ظاهر ان كانت كذا فيكون الحق في كونه كونه كونه
 انه ارضع في رمضان (قوله في كونه كونه) في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 وان لم يفرغ من الاخبار (قوله في كونه كونه) في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 ويكفر الناس بانه حجة كذا في الشرح والظاهر ان كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 بعد ما شترط تقدم المدعي (قوله في كونه كونه) في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 به روية الحلال من الاركان المراد لاثبات اذ كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 ناهياً) لا يبرر حجة في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 حجة كل شهر (قوله في كونه كونه) في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 قبل الزوال وقد كره المدعي (قوله في كونه كونه) في كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 قبل الزوال في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 ونهال اهل العلم واستفراجه العظيم

(قوله في بيان ملازمة صريح)

له ساد البطلان في العباد قميان (قوله في كونه كونه) في كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 نبي منها روية كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 أي ليس هذا كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 ان اذنا لآله في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 الشرح في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 الا كل ولا السرب بل قصد بالاختصاص واختبارهم الا كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 ما شترط فاسد فزارت حفته فانه يفسد كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 له حجة لا تاسياً له لانه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 حقون اليا ساد في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 والجماع في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 مرزاة في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 في الاكل والشرب والجماع (قوله في كونه كونه) في كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 غير كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 انه من الخلاصة سكاك في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 (قوله في كونه كونه) في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 الا توال خارج الحلة (قوله في كونه كونه) في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 النظم من كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 تذكر كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 (قوله في كونه كونه) في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 (قوله في كونه كونه) في كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه

بأن الاكل حرام وخبر الواحد حجة في الديانات نهر وشكله اذا هم لم يسم في قلبه صدقاً خبيراً ما
 اذ لم يسم فهو في حكم الناصي فيما يظهر ولم يتكلموا على حكم السكران في الظاهر عدم وجهها
 لعدم تقاضحش الجناية بعدم التذكر ولان ابتداءه الاكل كان ناسياً وهو رنقلا (قوله لا يولي
 عدم تذكرة) عبارة افتتح وسعه أن لا يعتبر (قوله لانيه) أي في التذكرة (قوله والاضطرب)
 مطر على الرزق (قوله أو أنزل بنظر) قيد بالنظر لان الانزال بالمسؤولين هو حال تودعه
 الحرارة منفساً ولو استمرى بكفة فعادة المشايخ أفتوا بفساد الصوم وهو ما لا يوافق القوم سنا في
 وفي الخلاصة لا كراهة عليه ولا يحل هذا العمل خارج مضات أيضاً ان قدم قضاء الشهوة كذا
 في الكفاية عن الوقعات اه من الشرح (قوله وهو أنزل) ا لفساد الذي لا يفي (قوله ولا يلزم
 من الحرمة) أي حرمة استدامة النظر والذكر (قوله وفعل المراتين) أي صاعقه ما بلا انزال
 اما بالانزال فعدم وعليها القضاء (قوله لم يفسد صومه) ا عدم المقتضى لادخال من المسام
 لا ينافيه كداني الشرح (قوله كالأول في الخ) وانما كراهة الامام رضي الله عنه لدخول في
 المساء والتلف ما ثوب المجلول لانيه من اظهار الضر في اقامة العبادات لانه قد روي من
 الاطراف منع (قوله أو كمثل الخ) لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم اكل وهو سائم وليس بينه وبين الله من والداغ من ذلك الله مع خراج بارئ مع كذا في
 والداخل من المسام لا ينافيه اه من الشرح (قوله أو فغلامه) حدثت الخوف (قوله رفته
 الخ) ما ذكره لا يفيد ذلك لانه غامض في الفساد وهو لا ينافي كراهة اكله لم يسم في قلبه فلو اكل
 في عدم الكراهة (قوله روهن الشارب الآتية) أي في جاب ما يحسبه السكران (قوله
 كاللحان) تمثيل للذوق وهو ما يكون حوهر (قوله فمهم قالوا) اهلة اقره وتغيب الخ بحاله
 أنه تميل باطلا وهم الا كمال والادهان (قوله فمهم قالوا) اهلة اقره وتغيب الخ بحاله
 الدهن (قوله مع الدهن) الاولى مع السكر (قوله ولو ابلع فحوصنه) من كل ما كوله لم يمتنع
 منه شيء (قوله أو ادخل اصبعه في فرجه) عبارة الشرح وكذا اذا ادخل اصبعه في أنفه والمراد
 في فروجه على المختار لان تكون مبتلة الماء أو الدهن اه وهي أولى وأراديا فرج في
 كلامه كل من فرج (قوله رنجيم وهو سائم) رواه البخاري وقال الامام أحمد باطلاره ومنكره
 الجماعة لصحة ثم اذا كانت تضمة من الصوم اما اذا كان لا يمتنع فلا بأس به بحسب (قوله
 واغتاب) قال السدي في شرحه العيبة ان تذكر خاك بما يكره قبل رأيت انه كذا في أخى ما قول
 قال ان كان فيه ما تقول فقد اعتبه وان لم يكن فيه ما تقول فقد لم يمتنع من كذا من قكم خلف
 انسان مستور بما يغتم لو سمع ان كان صدق في معنى غيبة وان كان كذا يسمى ميتا أو اما المتجهم
 فلا غيبة فوج افندي (قوله وحديث افطر الحاجم والمحجوم) الاولى قد عجم (قوله أو فوى الفطر
 ولم يفطر) ولا يتم عليه أيضا الا اذا هم ونظم بعض مراتب النصد فقال
 مراتب النصد خمس حاجس دكروا * فطر بين النفس فاسمها
 يليه هم فحزم * كاهل ارفع * سوى الاخير في الاذوق
 والحاجس هو الذي يبر على القلب ولا يملك والناظر الذي يتردد اما وحديث النفس
 ما يتكلم به والهم الارادة والعزم التعيم والذي يكتب في العزم على السبيل انما لعزم لا فعل
 المعصية والعلامة لللائكة على العزم هي الحسنة والخطيئة وفي السنة تراشعة خيثة اقامه
 بعض المشايخ (قوله لا خوله من الانف الخ) اه لا لقوله عدم قدرته (قوله عاصه فعل)

بأن الاكل حرام وخبر الواحد حجة في الديانات نهر وشكله اذا هم لم يسم في قلبه صدقاً خبيراً ما
 اذ لم يسم فهو في حكم الناصي فيما يظهر ولم يتكلموا على حكم السكران في الظاهر عدم وجهها
 لعدم تقاضحش الجناية بعدم التذكر ولان ابتداءه الاكل كان ناسياً وهو رنقلا (قوله لا يولي
 عدم تذكرة) عبارة افتتح وسعه أن لا يعتبر (قوله لانيه) أي في التذكرة (قوله والاضطرب)
 مطر على الرزق (قوله أو أنزل بنظر) قيد بالنظر لان الانزال بالمسؤولين هو حال تودعه
 الحرارة منفساً ولو استمرى بكفة فعادة المشايخ أفتوا بفساد الصوم وهو ما لا يوافق القوم سنا في
 وفي الخلاصة لا كراهة عليه ولا يحل هذا العمل خارج مضات أيضاً ان قدم قضاء الشهوة كذا
 في الكفاية عن الوقعات اه من الشرح (قوله وهو أنزل) ا لفساد الذي لا يفي (قوله ولا يلزم
 من الحرمة) أي حرمة استدامة النظر والذكر (قوله وفعل المراتين) أي صاعقه ما بلا انزال
 اما بالانزال فعدم وعليها القضاء (قوله لم يفسد صومه) ا عدم المقتضى لادخال من المسام
 لا ينافيه كداني الشرح (قوله كالأول في الخ) وانما كراهة الامام رضي الله عنه لدخول في
 المساء والتلف ما ثوب المجلول لانيه من اظهار الضر في اقامة العبادات لانه قد روي من
 الاطراف منع (قوله أو كمثل الخ) لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم اكل وهو سائم وليس بينه وبين الله من والداغ من ذلك الله مع خراج بارئ مع كذا في
 والداخل من المسام لا ينافيه اه من الشرح (قوله أو فغلامه) حدثت الخوف (قوله رفته
 الخ) ما ذكره لا يفيد ذلك لانه غامض في الفساد وهو لا ينافي كراهة اكله لم يسم في قلبه فلو اكل
 في عدم الكراهة (قوله روهن الشارب الآتية) أي في جاب ما يحسبه السكران (قوله
 كاللحان) تمثيل للذوق وهو ما يكون حوهر (قوله فمهم قالوا) اهلة اقره وتغيب الخ بحاله
 أنه تميل باطلا وهم الا كمال والادهان (قوله فمهم قالوا) اهلة اقره وتغيب الخ بحاله
 الدهن (قوله مع الدهن) الاولى مع السكر (قوله ولو ابلع فحوصنه) من كل ما كوله لم يمتنع
 منه شيء (قوله أو ادخل اصبعه في فرجه) عبارة الشرح وكذا اذا ادخل اصبعه في أنفه والمراد
 في فروجه على المختار لان تكون مبتلة الماء أو الدهن اه وهي أولى وأراديا فرج في
 كلامه كل من فرج (قوله رنجيم وهو سائم) رواه البخاري وقال الامام أحمد باطلاره ومنكره
 الجماعة لصحة ثم اذا كانت تضمة من الصوم اما اذا كان لا يمتنع فلا بأس به بحسب (قوله
 واغتاب) قال السدي في شرحه العيبة ان تذكر خاك بما يكره قبل رأيت انه كذا في أخى ما قول
 قال ان كان فيه ما تقول فقد اعتبه وان لم يكن فيه ما تقول فقد لم يمتنع من كذا من قكم خلف
 انسان مستور بما يغتم لو سمع ان كان صدق في معنى غيبة وان كان كذا يسمى ميتا أو اما المتجهم
 فلا غيبة فوج افندي (قوله وحديث افطر الحاجم والمحجوم) الاولى قد عجم (قوله أو فوى الفطر
 ولم يفطر) ولا يتم عليه أيضا الا اذا هم ونظم بعض مراتب النصد فقال
 مراتب النصد خمس حاجس دكروا * فطر بين النفس فاسمها
 يليه هم فحزم * كاهل ارفع * سوى الاخير في الاذوق
 والحاجس هو الذي يبر على القلب ولا يملك والناظر الذي يتردد اما وحديث النفس
 ما يتكلم به والهم الارادة والعزم التعيم والذي يكتب في العزم على السبيل انما لعزم لا فعل
 المعصية والعلامة لللائكة على العزم هي الحسنة والخطيئة وفي السنة تراشعة خيثة اقامه
 بعض المشايخ (قوله لا خوله من الانف الخ) اه لا لقوله عدم قدرته (قوله عاصه فعل)

قد صومه سواء كان دهاً غير أو عذر. رشرهما حتى من تغير بخور فاقوا الى نفسه واشتم دهاها كذا هو الصوم
 أظن أنه يمكن التدرج من ادخال الفطر حوهر ما غده لا يقل عنه كثير من الناس فليمتنع به ولا يترجم اه
 كشم الو دوسقه والمسلط وضوح الفرق بين هو تطيب ربح لست يشبهه وبين جوهر دخان وصل الى جوفه بفضله
 قوله ان قصد قضاء الشهوة ويوجد غشائي بعض المشايخ يزيدونها ان قصد تسكينها الرجوان لا يكون عليه وبك

[illegible]

بضم القاء (قوله وسند كرامته) وفيه في الكتاب الذي بهد حقا (قوله أو دخل
حلت غبارا) عرف حكم سره شاعته الغرير أحوالا شاعته التي التي لفبار وهو علم فاد
الموم هو سكب الأنهر من الزمان لوجه بد من تعالي ما بد خذ في غبارته في سلكه انفسه قوله
او وبذلك علمه والتعالي بهدم امكان الامتزاز (قوله هو ذا كرامته) يشير الى انه لو كان
ناسيا لموه لا يقد بالطريق في الارض من لا يمكن اما لو دخل حلة به حوصه او عرقه أو دم
رما فاعطى راو تلج فهدوه وملت بسير مسوقه رفته اجدنا مع الامتزاز من الغدولر ذا ابتداء
عند القصة والكفارة بحدود هذا الامتزاز في الدم والعرق محمول على ما اذا كان يجد محسوسا في
حاله من يلى والفتنة جديدة لا دخول الامتزاز من الامتزاز لوطا امسروا بالاحوال الحواهي في الامتزاز
منه ذكرا ليد (قوله ما ذكرا) من قوله لانه لا يمكن الامتزاز عنها (قوله فلا بد
بالهروم) الا رضع في قوله به احد لم يحل اما ان عرف الآية (قوله الى قبله انفسه)
لا تهم من الاله (قوله وقوع) بالذهب منه قوله امتزاز وقوله حرقه طف على قوله انفسه
تعال (قوله اموم) أو يوم في موى (قوله ارضه في ساء) لما اراد ان يثبت الامتزاز
لاسم الوصية في قبله ادلت اقد ولا خلاف في الامتزاز في الاله (قوله والاظهر ان الامتزاز في
الاله كما هو قوله) (قوله كذا انه ولا لا يباه) اغنا ساء فيهم لان هذا المقام هو عدم اليقين به
لكنه من علم التشريع (قوله قد خل الله اخذ) وان كان به فعله في الحركات الصلبة
وصرح بالحق في الحادثة التمهيد بن الغدولر لا دخل فيهم اما سادف الثاني و
الكل فيه مل أن في الامتزاز داخل الساتون من موهن ولا حوط في حبه نهارا اذا راف حيد في اذنه
الاله (قوله انظر) وعلمه القضا فقط (قوله ترمب شمعاه) يجوز ان يكون العمل في قوله
في المزمع الجاني اذا احدث الظاهر اراه (قوله وضوح) ذكره (قوله لا يفسد موه) انفسه
عليه ما حب الدرة دل على اعتداده دون ما ذهب اليه جوهره نظير ما لو جهم في لينة قد دا
فما يله فالتلا يفسد موه على موهو من كمال في المص (قوله وقد دلت حية لا يفسد) هو
العتد (قوله حتى لا يفسد موه) حتى قهر دية رقه على ابد موه فروع (قوله قدرته في
مجهها) قوله انفسه يذبح (قوله ولا يفسد) أي في المفسد ومنه وهو التمد ذمه (قوله ان
امتداه) الحاصل في شرح ليدان به الى انفسه شاعته انفسه اما انفسه فاد راسنه ما
وكل ما ان يكون على لينة ودونه وكل من الاربعه ما نذكرت ماد به واصاده فروع ولا
بظهور الكل على اصح الاله الاضادة والاستفاد شرط على انفسه واستفاد من ارا في مجلس
مل العلم انفسه لالاب كان في مجلس وغدونه نصف انفسه موه فاد اعل قول الله في (قوله
طلاق ما ربهنا) من قوله من الله عليه موه فاد استنفاد موه فاد موه (قوله من موه موه) فصح

وهو جرم ثم ليس عليه المصداق وان سترى المصداق في (د) كذا لا يطأ ولو (هـ) صادر من (بغيره من غير لوملا) في قوله في الصحيح
وهذا المصداق لا يمكن وجوده في القطار وهو لا يتلوع ولا يمكنه لانه لا يتلوع في مادة (أ) واستقام) في نه حذا خراسيه وكان (أ) قبل من
مل (هـ) في (الصحیح) ومقدمة (أ) في (صحیح) وهو لا يطأ ولو (أ) صاد في (الصحیح) لا يمكنه في (يوسف) في المحيط
لعدم الترويج مكار لا ينقض الطهار ونحو قال الكمال وهو الختار عند بعضهم ليس المروج في عا حوال محمد بن محمد وهو ظاهر الرواية
في (أ) في (يوسف) لا طلاق ما روينا (أ) وكل ما ياب (استلانه) سابق في (من) صحه

(وكان دون الحصة) لانه تبين
لريقه وهذا القدر لا يمكن
الاتزان معه عادة أو بتمسك رقل
الكيل من المشايخ من جعل العادل
بين القليل والكثير ما يحتاج في
ابتلاءه الى الاستعانة بالريق اولاً
بحاج الاول قليل والثاني كثير وهو
حسن لان المنع من الحكم بالافطار
بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل
الاتزان معه وذلك في يجرى بنفسه
مع الريق لا فيم ايتيه في ادخاله
لان غير مضطرب فيه انتهى (او مع
مثل هذه) أي قدرها وقد تنادى
(من خارج) حتى تلاشت ولم يجد
طاعته في حلقه) كذا في الكافي
وقال الكيال وهذا حسن جداً فيمكن
الاصل في كل قليل مضطرب انتهى

(باب ما يفيد به الصوم وتجب به الكفارة مع القضاء)

(وهو اثنان وعشرون شيئاً) تعريفاً
(اذ فعل) المكلف (الصائم)
ميتاً النية في أداء رمضان ولم
يطراً ما يبيح الفطر بعده كمرض
أو قبله كسفر وكان فعله (شيئاً منها)
أي المفسدات (طائفاً) احترازاً
عن المكروه ولو أكرهه زوجته
في الأصح كما في الجوهرية يعني
فلا كفارة ولو حصلت الطوامة
في أثناء الجماع لانها بعد الافطار
مكروه في الابتداء (متعمداً)
احترازه عن النامي والخفي
(غير مضطر) اذا اضطر لا كفارة
عليه (لزمه القضاء استنداً) كما
للمصلحة العائنة (و) لزمه
(الكفارة) الكيل الجنائية (وهي
الجماع في أحد السبعين) أي
سبيل

السين (قوله وكان دون الحصة) سواء ابتلاه أو مضطرباً أو مقصداً لئلا يهمل أم لا كان الظهر وهذا هو
المشهور وفي خزانة الاكل المفسد ما يزيد على قدر الحصة نقلها ليدروا لحد من عسر الحاقق قد يد
الميم مفتوحة به مسورة (قوله الا لقليل) كذا في الشرح والمواب يمكنه العبارة وبذل
عليه ما في شرح السيد حيث قال وقال الدوسي هذا للقريب والتحقيق ان الكثير ما يحتاج
في ابتلاءه الى الاستعانة بالريق واستحسنه في القمع ١٠ ولحقه في الظهر (قوله ذلك) أي
عدم سهولة الاحتراز (قوله ما يجرى بنفسه) كذا في الشرح وعبارة صاحب النهر والسيد
في شرحه فيما يجرى وهو الاول لانه اسبق قوله لا فيم ايتيه مدأى الصائم في ادخاله بحيث يحتاج
الى ميم فيه (قوله أو مضطرب مثل هذه) قيد بالاضطرار لانه لو لم يسهل عليه سد حرمه وفي وجوب
الكفارة قولان معهما ان ذكره السيد (قوله وهذا) أي اعتنا به وجود النامي في الحلق وهو ما
(قوله فليكن) أي وجود النامي في الحلق وهو ما لا يسهل على أي الضابط في كل دليل مضطرباً
بجوانه رتبه الى أهل واستغفر الله العظيم

(باب ما يفيد به الصوم وتجب به الكفارة)

الاولى أن يذكر هنا ما يفطر ولا تجب به الكفارة فيكون صومه في سبيل الزنى كما هو في
التنوير (قوله ميتة النية) فنقوى نهاراً ثم افطر فلا كفارة عليه بخلاف النامي رضي الله
عنه فإنه لا يجوز الصوم بنية من النهار ويشتط أيضاً التعمين لأن الامام الثاني شرطه كذا في
تحفة الاخيار وقال ارفقوى ثم اوافطر فعليه الكفارة فأداه السيد (قوله كمرض) أي مضطرباً
واختلف فيه الومرض يجرى بنفسه أو سوفر به مكرهاً أو المعتد كرهه أو اختلاف في المعتد حتى
وحيضا والميت قتال همد ولو افطر ولم يحصل العذر والمعتد سقوطها ولو فكر ونظر ولم يكفر
لأول مكفه واحد ولو في رمضانين عند صحه ربه له الاهتمام بدارية رجبى وقصرها واختار
مضطرباً لاعتوى ان العطران كان بغير الجماع تدخلت راء الاول كل هذه أشهر من الاعتد بقتل
وتحاشاه في شرح لوهبانية كذا في الدر (قوله أو قبله كسفر) ما من سائر ففطر أحوالاً فطر ثم
سافر طائفاً ونفقت الزايب على عدم سقوطها (قوله لانها) أي الطوامة والراء كذا في
في وجوب الكفارة فادوا ثم امطاره همداً ويجب على كل من هذه ما انقضت الكفارة مطابقة الاول
وتحاشاه الزوج فأداه السيد (قوله احترازه عن النامي) أي فاته لا يفطر امسلاً وقوله
والخطي في فاته ينقض ولا كفارة عليه (قوله استندوا كما) السيد واقتاراً ثلثه وقوله
للمصلحة العائنة هي الصوم (قوله الكيل الجنائية) أي في فطره همداً حرمه يذول الصوم
الذي عين الله تعالى له زمناً وأطلق المصنف على الكفارة منهم السلطان وفيه حال في الإقرار
اذا لزم الكفارة السلطان وهو موافق له الحلال وليس عليه تبعاً لا حذبه في ما عشان
الرقبة وقول أبو نصر محمد بن سلام يفتي بصيام شهرين لأن المصروف من الكفارة لا تجب
ويسهل عليه أقمار شهر واحدة رقبة ولا يحصل الزجر بحر والسكارة همداً إبراهيم الخفي صوم
ثلاثة آلاف يوم همداً مضطرباً لا يخرج من العهد ولو صام الدهركاء أهله الله تعالى ودفن
الافطار همداً لا يرفع بالتوبة بل لا بد من الكفارة همداً به وبكتابة السرقة والناحية
لا يرتفعان بمجرد التوبة بل بالهمد همداً ينقض عدم الارتفاع طاهر الزجر همداً به وبين الله تعالى
يرتفع بمجرد التوبة أما لماضي بعد ما رجع اليه الزاني لا يفي من مته التوبة فيبقى عليه ما لم يجر
وقد قبل التوبة عن الزاني بهرا كلامه ساد الميم للزنى ما خرج فان كان همداً من أهله
اسكنه حق همد ولا بد من إقراره همداً قال السيد في شرحه وليس الرداء همداً بخصيص قوله ان
فعلت بزوجك كذا بل ان يذكره كلاماً آخر تواماً لان يجب له في حال حاد حاد به همداً

بنة (الا اذا دود) نظرو وجهه من الغذائية (و) منه (أ) كل القمح في المختار كذا في التجميع وهو (التيار القه آبي) البت (و) كذا ولا خلاف في قديمه كذا في القمح (و) كذا (قديد اللحم بالاتفاق) اعتاداً كذا (و) منه (أ) كل (ح)ب (المحطة وقهها) لما ذكرنا (أ) الا ان يصفق قصبة (أو قدرها من جنس ما يوجب الكفارة) فتلأشت) واستهلك بالمضغ فلم يجد لها طبعاً غيلاً كما ترى لا مباد السوم (و) قد منها (و) من موجب الكفارة (ابتلاع) حبة حنطة أو تلاع (سعة) (و) ابتلاع (فحوا) وقد تناولها (من خارج) (و) لزوم الكفارة بهذا (في المختار) لانهم ياتون في تالشعير المقل أو الا حضر المستخرج من سنبلة اذا ابتلع بهلب الكفارة لا الجاهل (و) منه (أ) كل الطين الارقي مطلقاً أي سواء اعتاداً كذا ولم يعتد به لانه يؤكل للدواء فكان اغصارا كاملاً (و) صنف كل (الطين غير الارقي) (كا) طين المسعى با (الطين ان اعتاداً كله) ٣٦٦ لا على من لم يعتد (و) منه (أ) كل (الطين) لا لا كذا (و) المختار

مينة) فيه أن تعاطى لها لا يعيد إلى الباء الطابع ولا تنقضي شهوة ٢ بطنه وليس فيه صلاح
 البدن فكيف يوجب الكفارة ولم يوجد فيه لهابط على كماله وقوامه كما دنا منه قرصان يدل
 الباب (قوله ولا خلاف في قسيده) أي الشبهة في وجوب الكفارة (قوله وبقيها) في
 القاموس قسم كسمع كل باطراف أسنانه أو كل يأسا ٥ (قوله لاذكرنا) مر جوى
 العادة (قوله وزودم الكفارة بهذا) أي الإبقاء على الأصل في المختار أشار به إلى أن الخلاف في
 وجوب الكفارة فلا خلاف في أمساك الصوم (قوله لا الجافه) قد عدم لانها إذا كاه (قوله
 وأكل الطين الارمني) هو معلوم من ذلك ما طار من (قوله رانه من الانكحافات) أي ذكرنا
 ذلك والحال الخ فلا بد في هو من المثل التي يخص بها الشاهر الحبيب ليقتل ما عنده
 من علمها أو حلالها وقوله بالجواب الباء لا تنقضي أي نحن ونحن برهنا به ليعبر بأوجه خطي
 (قوله لانه يتلذذه) أي وينقضي به الشهوة (قوله لانه بهائه) أي ولا صلاح البدن فيه (قوله
 في هيته) ركذا في حديثه (قوله لان الحديث) الذي في كبره والحديث مر غيره دليل
 وهو أولى (قوله بخلاف حديث الجماعة) قاب بعضهم ان يقول ان جبر الجماعة سوان الوجوه
 كلها وطامة العلماء قالوا عليه الكفارة على كل حال ٥ (قوله قبله بشعرة واحدة) حتى
 ما تقدم في نواقض الوضوء (قوله من غير أنزل) تنبيهه في بيان ان أنظره هذا لا أنزل الجاذر
 لا كفارة عليه (قوله الا دانأول حديثنا) أي مع حديثنا دال على ان طار من هذا ذلك ما قطر
 معتمد عليه وان لم يكن الحديث ثانيا (قوله لا رطاه لعتوى والحديث الخ) فيه انهم انجروا
 هنا ظاهر الحديث وان لم يثبت ولم يعتبر وان ظاهر الحديث في الغيب مع وجوده على حاله
 بالنسبة بين الجماعة والغيبه فلا رطاه (قوله بصبر مشبهه) أي في مسأله الكفارة (قوله
 وان استغنى فقيرا) وصليه (قوله على من له سجين) أي من رطاه (قوله الا انما انما به)
 قال في البحر وبشرط في المفتي أن يكون من يؤخذ منه الفقه به تمتد على فتاوى البلد وحده
 تصير فتواه شبهة ولا يعتبر بغيره ٥ وفيه انما لم يترجم صنفه في رافه انما يترجم شبهة فقط
 للكفارة وهذا يقتضي بعدم التقييد بما ذكره (قوله من يرى الجماعة منظره) الأولى عدم
 التخصيص بالجماعة لانه شامل لمثله للجماعة وما به دهان من قوله من يرى الخ ببالس بالان
 بل ولو كان له فيه مخطئا كما تقدم مرر ح به (قوله آلا اذا سمع الشكيم والهاشم الحديث)
 الأولى عدم تقييده بهما العمود الاستدلال (قوله لم يعرف تاريخه) أي من ان المراد به من
 الثواب (قوله لا يكون أدنى درجة من قول لمي) أي وقول المفتي صلح عوا فبقوله الرسول

زانه من الامكانات بالجواب
 واذا اكل كعوب قوائم الذرة لارواية
 لهذه المسئلة قال الزندوستي
 عليه القضاء مع الكفارة
 (و) منه (ابتلاع براق زوجته او)
 براق (صديق) لانه ينال ذنبه (لا)
 تفرسه الكفارة براق (غيرهما)
 لانه يماه (و) مما يوجب الكفارة
 (ا) كاه (مدا بعد غيبة) وهي ذ كره
 اثناء ما يكرهه في غيبته سواء بلغه
 الحديث وهو قوله صلى الله عليه
 وسلم الغيبة تطار الصائم اولم يبلغه
 عرف تأويله ا ولم يعرفه افتاء مفت
 اولم يفقه لان الفطر بالغيبة يخالف
 القياس لان الحديث مؤول
 بالاجماع بذهاب الثواب بخلاف
 حديث الحجة فان بعض العلماء
 أخذ بظاهره مثل الاوزاعي و احمد
 (او) بعد (مما مائة او) كاه بعد (مس)
 (او) ا كاه بعد (ق له بشهوة) فاحشة
 (من غير انزال) طائانه افطر
 بالاس والجلبة لزمته لكفارة الا اذا
 تناول حديثا واستغنى فقيم افطر
 فلا كفارة عليه وان اخفا الفقه ولم
 يثبت الحديث لار ظاهر الفتوى
 والحديث يصير شبهة قاله الكمال
 هن الدائم (او) ا كاه بعد (دهن)

شارب طائفة افطر بذلك) لان متعهه ولم يستدغننه لدليل شرعي فلمزته الكفار وان استغنى فقير فتأدية اطمر اولي
يدعن الشارب او تأول - ويثاله فلا يعتد به تنوي الفقيه ولا تأويله الحديث هنا لان هذا مما لا ينتبه له في ماله سبحانه من القنعة عليه
الكلام من ليدائع قلبه نكر بما فعمى وخيانت وكذا الذي اكتحل أو دهن نفسه أو شاربهم ثم كل منه حدا عليه الكفارة الا اذا كان
يأهلا فاستغنى فأنقذ له يا مضر فليشد لا لمزته الكفارة انتهى فعلى هذا يكره قولنا (الا اذا أفتاه فقيه) فتأمل لاشك في ذلك من الشارب والفراد
بالفقيه متبوع المجتهد كالحنابلة وبعض أهل الحديث يرى الحجب منه مطلقا لا كفارة عليه لان الواجب على الاحمى الاخذ بقول القتي
فتصير المعنوى شبهة - فقه وان كنت خطأ في حقه كذا في البرهان (او) الا اذا (مع) الختيم او الماحم (الحديث) وهو قوله صلى الله عليه
وسلم افطر الحاجم والمحجوم (ولم يعرف تأويله على المذهب) لان قول الرسول لا يكون ادق من رخصه قول الملقى فهو ارقى القامات الصادرة عن

[illegible][illegible]

(وسميت كمارة واحدة عن جماع
وأكل) عدد (متعدد في أيام) كثيرة
(لا يخله) أي الجماع أو الأكل
هذا (التكفير) لأن الكمارة للزجر
وبواحد يحصل (ولو) كانت
الأيام (من رمضان على الصحيح)
لقد داخل بقدر الإمكان (ون
تخلل) التكفير بين الوطنيتين أو
الكلتين (لأنه في كمارة واحدة
في طائر الزواية) لعدم حصول
الزجر بعده

باب ما روي في الصوم ويوم النضاه

(باب ما يقصد الصوم)
وعو ح القضاء

[illegible]

حصة (أوحديدا) أو ثلثا أو ذهب أو فضة (أو ثلثا أو جزاء) أو نور مرد لم لزمه السكرارة قصورا لجنا يور عليه القصاص لمودة هو
الفسور أو احتسب أو السبعة الزوايا أو غنم فيه شحنة صاب الدواة في الدبر أو اسعوط صاب في الألف (أو أريح) ونه رقة (أو صبيش)
في حله وقوله (في الأصح) متعلق بأن حنما وما بعده وهو احتراص قول أبي يوسف بوجوب السكرارة وحده الصحيح أن السكرارة

أما ذكره (أو كل) وشرب وجامع هذا (بعد ما نوى) مشأنيته (نهاراً) أو كونه (ولم يثبت نيته) عند الامام قال النسفي لا يجب
 التكفير بالاقطار اذا نوى الصوم من النهار لشبهه عدم صيامه عند الشافعي رحمه الله وينبغي على هذا اذ لم يثبت القرضى فيه الا بالاقطار
 مسافراً) وكان قد نوى الصوم لئلا ولم ينقض عزيمة (فنوى الاقامة ثم كل) لا تلزمه الكفارة وان حرم اكله (أو شربه) أي أنشأ السفر
 (بما صح مقياً) بأرباب الكليل ٣٧٠ (في حالة السفر) جامع عند الشبهة السفر وان لم يحل له لفطر فان رجع الى

أن جماعه الاول بفطره أم لا على المعتمد (قوله لا ذكرنا) أي من قبل الشبهة فنظرنا الى
 فطره قياساً على والعله لا سقاط الكفارة (قوله وشرب وجامع) لا يوجب صياماً (قوله لا يشبهه
 عدم صيامه) فكانه أفطر وهو غير صائم أي لم يصان ما لا يوجب صياماً من النهار عند (قوله لا يشبهه
 وكان قد نوى الصوم لئلا) فإذا لم ينو عدم الكفارة حينئذ لم يكن كذلك يقال في قوله لم ينقض
 عزمته (قوله فنوى الاقامة ثم كل) وما لا يوجب الاقامة (قوله حارباً من الليل)
 يقال فيه ما تقدم (قوله وجامع) الواو بمعنى أو (قوله لا يشبهه السفر) هذه السقوط الكفارة في
 الصورتين (قوله لا تنقض السفر بالرجوع) هذا تعليل للذكر الذي ينبغي أن يراى في عدم تحقق
 الا فليكون تعليلاً لثانيتها (قوله يوماً كاملاً) قص على التوهم واحسان اليه سلب ثبوت يومه
 فوجب القضاء ظاهر (قوله لفطره شرط الصحة) أي وهو النية وجبة لفطره بشرط بقائه في السفر وط
 والكفارة عما يجب على شخص أفطر بعد ما كان صائماً لم يوجبه الصيام هذا لا (قوله يستقيم
 الدين اسم للما كولي) وبمعناها اسم للفعل أي ألا كل (قوله لا يشبهه) أي أي لمدارته لانه ارتكبه
 في الامر على الاصل فلم تكمل الجنابة فذكر الفهم متأنى انه يشكر بقوله بعد ذلك بفطر
 الطبول واشتد في الليل وأما الاقطار فلا يجوز بقوله واحد قبل الثاني وظاهر الجواب انه
 لا بأس به اذا كان هذا كافي الزاهري ولو اقطر أهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلاثاء ظاهراً
 انه يوم العيد وهو غيره لم يكفروا كما في النية اه (قوله مع الشك) أي عند الشك (قوله
 حنابة الاقطار) الاضافة للبيان (قوله واذا لم يثبت فيه شيء) مقابل قول المصنف وهو طالع
 (قوله أساء بالاكل مع الشك اذا كان الخ) هذا لا يشاي ما قبله لاحتمال جعل الاثم فيما تقدم
 اذ افقدت هذه الاشياء لان الشك لا موجب له في غايته بل لا لان الشك لا يثبت فيه (قوله دع
 ما يربك) وقع اليه فوضاهر استدلال الامام بأن الامر بالمعذب (قوله أي غلبة الظن) ذكر السيد
 أنه لا يشترط في سقوط الكفارة غلبة الظن أي بل الظن فقط نعم على الظن من غير ما إذا غلب
 على ظنه الغروب أما ذلك لم يغلب لا يفطرون أذن المؤذن اه بربار قوله أي بل الظن فقط
 وفي الاشياء آخر فاعدا اليقين لا يزول بالشك ما نصه ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لا يوجب
 يريدون به تردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استوى بآثاره في كتاب الاحكام
 لو قال له على الف في ظني لا يلزمه شيء لانه للشك وغالب الظن عندهم طعن باليقين وهو الذي ينبغي
 عليه الاحكام يعرف ذلك من تصفح كلامهم في الأبواب صرحوا في نواقض الصوم بان الغالب
 كالتحقيق وصحوا في الطلاق بأنه اذا ظن ان وقوعه لم يقع واداغاب على ظنه رغم اه (قوله بخلاف
 الشك في طلوع الفجر) أي فانه يسقط الكفارة لان الاصل بقاء الليل (قوله لا ذكرنا) أي
 من الشبهة وهو انه في الامر على دخول الليل فلم تكمل الجنابة (قوله لم يثبت الخ) ذلك وما الكفارة
 عند التبيين ما لا يوجب الاقامة للشرح في قوله فلا يكفي الشك لا سقاط الكفارة لانه على حد الرواية ان
 فيه روايتين أيضاً (قوله سواء تبين الخ) مفهومه انه اذا ثبت بوجوه الليل لا يثبت عليه من نقضه
 وكما انه لا يوجب الاثم لانه لا يثبت ثابته في الجملة مع (قوله انفسوا الجنابة)

(بعد ما صح مقياً) بأرباب الكليل
 وطنه لحاجة نسفاً في كل منزل
 هذا أو قبل انفصاله عن عمران
 لزمته الكفارة لا تنقض السفر
 بالرجوع (أو أمسك) يوماً كاملاً
 (بلا نية صوم ولا نية عطر) لا يفتد
 شرط الصحة (أو تسهر) أي أكل
 السحور يفتق السنين اسم للما كولي
 في السحور وهو السمن الاخير من
 الليل (أو جامع شاك في طلوع
 الفجر) قيد في الصورتين (وهو)
 أي والحال أن الفجر (طالع)
 لا كفارة عليه لا شبهة لان الاصل
 بقاء الليل وبأنه انما ترك اثبت
 مع الشك لا انما حنابة لا فطار
 واذا لم يثبت فيه شيء لا يجب عليه
 القضاء أيضاً بالشك وروى عن
 أبي حنيفة أنه قال أساء بالاكل
 مع الشك اذا كان بغيره علة
 أو كانت اليلة مرة أو متعبة
 أو كان في مكان لا يثبت فيه الفجر
 لقوله عليه السلام دع ما يربك
 الى لا ما يربك (أو أفطر بطن
 الغروب) أي غلبة الظن بحجود
 الشك لان الاصل بقاء النهار فلا
 يكفي الشك لا سقاط الكفارة على
 إحدى الروايتين بخلاف الشك في
 طلوع الفجر فلا بالأصل في كل
 محل (و) كانت (الشهر) حال
 فطره (باقية) لا كفارة عليه ما
 ذكرنا أو ما لو شك في الغروب ولم
 يثبت فيه شيء ففي لزوم الكفارة
 روايتان واختار العقبه أبي جعفر

لزمه اذا غاب على ظنه انما لم تعرب فأفطر عليه الكفارة سواء ثبت انه أكل قبل الغروب ولم يثبت
 له شيء لان الاصل بقاء النهار وغلبة الظن كالية بن (أو انزل بوطه مينة) أو بيمينه لتصور الجنابة (أو) أو له (بختل) أو بيمينه أو بيمينه
 بالكف (أو) أو من (قبله أو ليس) لا كفارة عليه
 ٣ قوله كافي القبح اه من اشرح بوجه في بعض النسخ هذا زيادة نصها (ولا فرق في هذا وجوب الكفارة بين ما إذا ظن أن الاكل
 نسيها ففطره لم يظن خلافه اذ كرهه من لا مسكين حيث اشترط ذلك كرهه من لا مسكين في جميع ذلك صاحب الهداية اه

موضوعه بالنقض ولكن لا يابا كون جهرا بل سرا كذا في الشرح (قوله لمرة الوقت) مره
لوجوب الامساك في الجميع (قوله لعدم الخطاب عند طلوع القمر) أي الذي هو أول وقت
الامساك في نعمة الاهلية فيه فلم يجب عليه ما هو هذا بخلاف الصلاة حيث يجب قضاءها اذا
بلغ أو أسلم في بعض الوقت لان سبب وجوب الصلاة الجزئية التي يتم بها الاداء وقد وجبت
الاهلية عند ذلك الجزئية اخذاه السيد رقيه أن المجنون اذا أفق بعد طلوع القمر في الوقت المانع
لمنه قضاؤه مع عدم الخطاب عليه أو ان كان أجيب عنه يارب البيت شيئا من الجزئية المانع بقدر
لانه موجود فيهما (قوله وعلمت الخلافة في اقامة المذنبون) أي انه هل يشترط في لزوم القضاء
اخافته في وقت يصلح لان شائبة الصوم وهو مطلق القبر الحليل الصحو أو البتة فانه في
أي وقت منه والله سبحانه وتعالى اعلم واسأله غفرته العظيم

(فمسل فيما يكره للصائم) ظاهر اطلاق الكراهة فيه بان المراد من المحرمية (قوله
دوقشي) مثله فساؤه أو ضراطه في الماء وموم المرأة طوعاً به. بدلت زوجها إلا أن يكون
مريضاً أو سائماً أو محرماً بجم أو حرة وإبرله منع الزينة في هذه الحالات وليس العبد خالاً منافع
بصوماً طوعاً إلا بآذن المولى وله منه ما ولو لم يرضأ لوصائماً أو محرماً والخروج أن ينظر المرأة
والمولى أن يفطر العبد والامانة تقتضي المرافعة أدلت لها زوجها أو بآذن وبقتى العبد إذا ذن
له المولى أو أعتق ولا يصوم إلا بحرية تطوعاً لا بآذن المستأجران كان حراً ومعه بصره في الخدمة
وان كان لا يضره فله أن يصوم بغير إذنه وإما عتاً للرجل رافعه وأخته في تطوعه بغير إذنه وظاهر
اطلاق الكراهة التحريم (قوله سابقه) من غير بعض الأصوم القسار) لأن الجاذبة قوية فلا
يؤمن أن تجذب منه شيئاً إلى الباطن منبأ (قوله وتكونه لأعلى المذهب) ومن قيد بالفرض
كشمس الأئمة الخوفاً وفي كراهة الذوق في النفل أغما هو هلى رواية جواز الانطراق في الكلى
وبلاهدر كذا في الشرح (قوله من يضع) بفتح الضاد الصيغة (قوله واختلف فيها إذا شئى
الغنى الخ) منهم من كرهه ومن المشايخ من قال في صوم الغرض أغما كرهه ذوقشي إذا كان له
منه بدأ ما ذ لم يكن له مان احتج الشراهما كولى وخاف الخان لم يذوقه بن قبه أو لا يوافقه
لا يكره أى فانه مسل كذلك لا وفى (قوله سيج الخلق) أى فيه ما ينه عن ذلك ولذا قال في
الشرح سيج الخلق يضاعتها في ملحوحة الطعام وقلة مله أما لو كان سيج الخلق في غير ذلك
لا يباح لها (قوله فلا يجل لها) يقيد أن الكراهة تحريمية بقدر (قوله كذا الجبر) أى
للطبع (قوله الذى لا يصل منه شيء) أما إذا كان يصل منه شيء بان كان اسود مظناً مضغاً رداً
لار الاسود يذوب بالمضغ أو كان أبيض غير مضغ أو كان مضغاً وهو غير ملتصق فانه يفسد دوماً
بشم منه رائحة البول بسبب مضغ اللسان فهو من الرائحة لا من الجسم فان الرائحة الكريهة قد ير
لون العضة والورد إذا وضع في ماء غير يجه ولم ينفصل من حوهره شيء (قوله لانه يتهم بالانطراق)
علة الكراهة أى ولا يجوز الوقوف موافقاً لائمة في الأصل التمسليه وسلم من كان يؤمن بالله
واليوم الآخر فلا يقف موافقاً لائمة (قوله أياك الخ) أى أحذرك فعله (قوله وان كان عندك
اعتذاره) أى الاعتذار عنه (قوله يستحب له) لقبحه مقام السواك في حقهن لصف
بميتين فقد لا تشمل السواك فيمتتنى على الكثرة والسنة كماله تتع وظاهره أنه يقوم مقام
السواك ولو استعمل في غير حالة الوضوء والظاهر أنه لا يحصل لمن التواب المجرود على السواك
الابائية كما أنه في السواك كذلك (قوله وكراهة الرجال) وظاهر ما في التمسح اسم كراهة تحريم
وعبارته والاولى الكراهة للرجال اللازمة لان الدليل على التشبه بالنساء يقتضيهاى حقه
خامياً عن المعارضة (قوله الا في خلوة) زادى الدر بعد كراهة لائتم في الابقيتين الخلوة
والهدر وهو كنهيل ربح وتقليل بغيره (قوله وقبل يباح لهم) قاله نحرالسلام فان راكن

لحرمة الوقت بالقدر المحكر (وعليهم
القضاء الا الاخيرين) الصبي اذا
بلغ والكافر اذا أسلم اعدم الخطاب
عند بلوغ الفجر - وعليهم ما علمت
الخلاف في اهاقة المجنون

(فصل في ما يكره للصائم وما يكره وما يستحب) له (كره للصائم سبعة أشياء ذوق شيء) لما فيه من تعريض الصوم للمعاد ولو نقلا على المذهب (و) كره (مضغه بلا عذر) كالأرادة إذا وجدت من يضع الطعام لصبها كالمطر في الحوض أما ذالم تجديد أمته فلا بأس بمضغها لصبها في الولد واختلف في ما إذا خشي الغيب لثراه ما كولى ذاق والمرأة ذوق الطعام إذا كان زوجها سيئ الخلق لتعلم خلوة وان كان حسن الخلق فلا يصل لها وكذا الأمة قلت كذا الاجم (و) كره (مضغ العلك) الذي لا يصل منه شيء إلى الجوف مع الريق الهالك وهو المصطكي وقيل اللبان الذي هو السكندر لانه يتهم بالادطار بعضه سواء المرأة والرجل قال الامام علي رضي الله عنه اياك وما يسبق الى القول انكاره وان كان عندك اعتذاره وفي غير الصوم يستحب للنساء وكره للرجال الا في خلوة وقيل يباح لهم

اولا لجماع في طاهر (المراد من) لانه من
 تعريضها لموضع في الضاحية باقية
 الاقل ويكره التي يبيد في الضاحية
 بعض شتمها كان في طهرية (و)
 كره (جمع الزينة في الغم) فعدا
 (مبتدأ) فاما شيا عن التهمة
 (و) كرهه نزل (لما ظن أنه يفسد)
 من الحورم (كأنه حلو المباحة)
 ولا لعل الشاق المباح من تعريض
 الانفراد (ونصف آتيا لانكره
 الحاشم) وفي انباء ما يلقونه
 ساعد كرها لعل (القبلة
 والباخرة من الامن) من الانزال
 والوعاء ما يرى من في ثمنه
 اندها آتية له الله لان الغلام
 كل حبيب له ياتر وهو ثم راد
 لثباته فانه امر الزينة من
 حكمة كرها لفا حدة وفي رها
 الحورم من الامم لان الاقل من
 فتنه وفي الجهره رة من ان
 بالمرة نكره وان آمن قبل الصبح
 من ان يمين فحضره (رد من
 في رب) بل مع العدل على فانه
 وبها على اربعة اسم العين صام
 الله على لانه ليس في شئ يتناه
 الحورم (الكل) لانه عليه الصلاة
 السلام كحل رة حاشم (الحيمة)
 ان لا يفسد من الله (والله)
 كالحج والركعة منج الاسلام
 شرط الذكر اذ فيه بهتاج فيه
 الى المظهر (و) يكره (السواك
 آخره ارباع من سنة كراهة)
 لفرقة لمية الصلاة والسلام من غير
 خلل الحاشم السواك في السكامة
 كات الذي سلم الله عليه وسلم
 يتناك اوله لها رة وهو ما
 في الجماع الصغير ليس في السواك
 سنة فاستاكوا على رة شتم
 ولقوه على القليل وسلم ملا
 بر والفضل من بعض صلاة بلا
 (والا يكره) (الوكان طبعا) انصر

[illegible]

والله اعلم بالصواب

فإن كانوا مشتركين أو منفصلين
فالأفضل فطره (أي المسافر) موافقة
للجماعة (كأن في الجوهرية ولا يجب
الايضا) بكفارة ما فطره (على
من مات قبل زوال هذره) عرض
وسفر رخصه كانه قدم من الاعتذار
المبيحة للفطرات ادراكه عدة
من أيام آخر (و) ان ادرك عدة
(فصوما فطره على قضاءه) وان لم
يقضوا الزمهم الايضاه (ب) قوله
(من السفر والعمه) من المرض
وزوال العذرة اذ اقامه على الصحيح
والخلاف فيمن نذر أن يصوم شهرا
اذا برى ثم برى يوما يلزمه الايضاه
بأن يطعم جميع الشهر عند ما
وهذا مذهب في ما صح فيه (ولا
يشترط التسابع في القضاء)
لاطلاق النص لكن المستحب
التتابع وعدم التأخر عن زمان
القدره مساره الى الخبر براءة
الذمة (ب) تنبيه) في أربعة متتابعة
بالنص أدامه رمضان وكفارة
الظهار والقتل واليه من والخير
فيه قضاء رمضان وفدية الخلق لأدى
برأس المحرم والمنعة ولفران وحزاء
الصيد وثلاثة لم تذكري القرآن
وثبتت بالأخبار صوم كفارة الاطوار
معداني رمضان وهو متتابع
والنطوع مخير فيه والنذر وهو
على اقسام امانت نذر ايمان متتابعة
معينة أو غير معينة بخصوصها ومنه
ما لم يذرا لا متكا في وهو متتابع
وان لم ينص عليه إلا ان يرح
بعدم التتابع في النذر (فان جاء
رمضان آخر) ولم ينص المائت
(قدم) الاداء (على القضاء) شرعا
حتى لو نواه من القضاء يقع الاعر
الاداء كما تقدم (ولا فدية بالآخر

أفضل بصر (قوله لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم) ولا در رمضان أفضل الوقتين فكان الا داه
أفضل رأما قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في الشهر فصحى على ما فرضه
الصوم تركه في الدرر والخيبر يعني البر لا فعل تفصيل أي لا تضاهه ان الاطوار ليس
مع له مباح وفيه نظرد كرتة في حاشية لدر (قوله وهذا إذا لم تكن مامة رفته منظرين) فبدا
بالعمامة فأقدا أن القليل لو أفطر لا يكون العطر أفضل (قوله فان كانوا مشتركين) أي رافطرا
أي وار لم يكونوا منهم وفيه الاستحالة في الدر عشرة افطاره على رفته (قوله أرخصطين) أي
وار لم يكونوا مشتركين في النعمة (قوله موافقة للجماعة) هذا ليد من قوله ما بالخير
إذا كانت النعمة مشتركة فلفطر أفضل لمات ضرر المال كضرر النفس لما قاله في النيران
النعيل موافقة للجماعة أولى وأما لزيم ضرر المال بضمانه ومنه فمستوع أو دة في نسخة
الاخير أي لجواز أن يأخذ نصيبه ويبيع به ويكون صحا يتبا وزمن قصيبه (قوله لأقران)
هذه أقول المصنف لا يجب (قوله قضا وما قدرها) ينبغي أن يستثنى الأيام المبيحة لانه صاير عن
القضاء فيها ثم ربح جدي فلو فاته عشرة أيام فقدر على شحة أدى إليها فقط ولو لم يربح القضاء
وحوب الوصية بالأطعام وينفذ ذلك من الذات بشرط أن لا يكون في الفقر كذا من من ديون العباد
حتى لو كان بنفسه ذلك من ثلث الباقي الا اذ لم يكن له وارث فحينئذ فقدم جميع صانق ولو
أوصى ولم يترك ما لا يستقرض نصف صاع ويعطيه لمن يشاء ثم تصدق المسكين عليه أو يبعه
ثم ربح إلى أن يتم لكل صوم نصف صاع وبذلك الوصية لا يلزم الوارث الاطعام فمرا نلو تبرعه
ولو في كفارة قتل الصيد أو عين حزاء الا العتق لانه من الزام الوارث على الميت والصلاة كالصوم
استحسنه ولو نعمة بمر كل صلاة ولو رتب الصوم يوم والوارث والجنس في حوزا لتبرع سواء ولو صام
ولم عنه أو على لا يصح الحديث لا يصوم أحدهم أحد ولا يصلي أحدهم أحدا أو دة البه (قوله
وزوال العذر) عطف على الإقامة (قوله اتفاقا) أي بين الشيعتين ومحمد (قوله الخلاف ليس
الخ) مبتدأ وخبر أي لا خلاف في المسئلة سابتها فاعا الخلاف له ضرورة النذر (قوله ثم يرى
بوما) حكم ما زاد على اليوم كالصوم (قوله بعدم التأخير) أي بعد زوال العذر (قوله براءة
الذمة) عطف على الخير (قوله والقتل) أي الخطأ (قوله واليه من) انما اشتراط فيها لتابع
لا ابن مسعود قرأ فصيام ثلاثة أيام متتابعة هي فراقته وهو خير من غيرها الزيادة على الكتاب
(قوله وفدية الخلق لأدى برأس المحرم) أي حال كونه لأدى حصل برأ من الحرم قال تعالى
ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محلا في كان منكم من دفع أرمه أذى من رأسه ففدية من صيام
أو صدقة أو ذل (قوله والمنة واقتران) ما رفع عطفا على فقاء أي صوم النعمة والقران
ان لم يجدد السكر في الأضاف رقيم الأضاف اليه مناه (قوله وحزاء الصبه) المنقولة
حل الاحرام أو في الحرم (قوله ما ارى من ذلك اياما متتابعة) هو بكسر لاء رخصها كما في القاموس
وسياق للشرح وما انذر نوبه في هو يوم في اسم رذو وخرف (قوله أرخصه منة بخصوصها)
يعني ان المدار على ذكر التتابع وهو من كنهه رجب متابعا مثلا ولم يكن كشهر متتابع
مثلا لكن ان افطر يوما في الاو تضاه بلا استعجال لا يقع كله في غير الوقت وفي الثاني يستقبل
لانه اخل بالوصف كما في التنبؤ يرشحه من هو ارض الصوم وفي شرح القسيدة وقدمت كل
كارة ترفع فيها لعتق كان التتابع شرعا في صومها ما لا خلاف في خلافه وجوب التتابع
في كفارة رمضان كالألاف في نذبات التتابع فيما لم يشترط فيه وهو صوم النعمة وكما في الخلق
وحزاء الصيد وقضاء رمضان (قوله كما تقدم) من انه يصح لا يصح غيره (قوله لا ملا لاف
النص) وهو قوله تعالى فعد من أيام آخر (قوله لشج فام) هو الذي كل يوم في نقص إلى أن يبيت
رائحة لزمته باعتبار شهوده لانه واجب للخروج وأقدا فمستأنف من السكراني أن المريض اذا

اليه) لاطلاق النص (و) يجوز الفطر لشخصين ويجوز فدية) معنى فانيا

لأنه قريب إلى الشماخونيين فهو معجز من الإلهان وتلزمه حاله فطرية وكذا من معجزه من كبر الابدان فلهذا هم من ذوى الاهداف لكل يوم نصف
صالح من جبر أو هبة بشرط دونه معجز العال والعالية إلى الوجود لو كان من مسائل أو من قبل الاقامة لا يجب عليه القدح بقطره في السفر
(كن في رسوم الابدان ص ٥٨) لا شئنا إلا بما يشبه بقطره وفيه كائنين عدم ٣٧٥ فلهذا هم على انفساء (كان لهم بقدر) من

تجوز زلة السبعة (على القديسة لاسرته
يسغفر الله له بجهالة يستغفره) أي
يطالب منه العفو من جهة صبره في حقه
(و) لا يجوز له ذنبا لاهن - يوم هو
آمل بشفاعة نبي - من غفر له حتى
(و) حجب عليه آثاره بمنه (أو تمل)
أقربا حاراً وانظاراً في صيد ما يكفر به
من هتف) (أو طامرك) - (و) وشيخ
فإن أوليهم يسمي حال قدرته على الصوم
حتى لا يزد قضاياه وزله الذنبا (لأن
الصوم من أجله) - من غير حرج هو
الذكور ماله ليرد القادح من الصوم إلى
الصوم لانه قد أجزى عليه كفرة من
الأنوار آرمي والذكور قد من
الثلث وبه وزل الذنبا لانه حتى
الطعام أكله من مشيتان نسيم كما
هو زلة تمليل على خلاف صدقة
لقد سرف ذللاً بذهاب التمليل
كالزكاة أعلم أن فسرر لفظ
الطعام أم الطعام يجوز زلة أكله
والأب لا حرج به على الأبناء أو
أحدنا بغيره خباً لتدليك (بجوز
لأنه صوغ) بالهجوم (الطير) ولا
يخذ روابح من أي يوم نزال
السيكارة عنه في أي يوم ساء أو حلهما
روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها
أنها لم تزل التي صلى الله عليه
وسلم ذات يوم فقال صلى الله عليه
وسلم قلنا وقال في أدنه ستمهم أني
في يوم آخر فلما أخبر رسول الله أهدى
لينا بسبب قال أمر به فقلت له أهدى
سأله أنا فلما رواه قال صلى الله عليه
وسلم يوم ساءكم من جميع هذه الزيادة
أو صمد هذا حتى لا ذكر الكرخي

(٤٨ - طعطاری) و ابو سكراتة ليس له ان يطير الا من عذر وهو طاهر اذا بنا حاروى ات عليه الصلاة والسلام
قال اذا دعي احدكم فليجب قول كانه معطرا لمبا كل وان كان ما غما فليصل على اى قلب دمع قال الفرطى ثبت هذا الحديث
فيه عليه الصلاة والسلام ولو كانا فاحرا مترا كل الا فضل العطران با به السورة الى في السنة وصح في الخط اعلم ان انسداد الصوم
واله لا يلايه فذير هذا التبروع فقام انه من مكره وليس بمكره لان التبريل

ليس قطعي الدلالة وان لم القضاء
واذا عرض مذكور أربع للنطوع الفطر
انما (والضيق مذكور على الاظهر
الضيق والمضيق) فيما قبل الزوال
لا بعد الزوال ان يكون في عدم فطره
بعد عقوق لاحد الاوين لا غيرها
لأن كد ولو حلف شخص بالطلاق
ليطعن فلا اعتماد على انه يفطر
ولو بعد الزوال ولا يحنثه لزمه حتى
أخيه (وله البشارة به - هذه المائدة
الجليلة) قال في التجنيس والمزيد
رجل أصبح صائما متطوعا فدخل
على أخيه من اشتوا فساءله ان يفطر
لا يأس بأن يفطر اقول النسي على
الله عليه وسلم من أفطر لحق أخيه
يكتب له ثواب يوم ألف يوم روي
قفي يوما يكتب له ثواب يوم ألفي
يوم رفته - أيضا في التتار خاتمة
والحيط والمسط (وإذا أفطر)
المتطوع (على أي حال) كان (عليه
القضاء) لا خلاف بين أصحابنا في
وجوب صيانة ما مضى من البطلان
(الاذا نزع متطوعا) بالصوم
(في خمسة أيام يومي العدين وياوم
التدريق فلا يلزمه قضاءؤها بافاسادها
في ظاهر الرواية) من أبي حنيفة
رحمه الله لان صومها مأمور بتقضه
ولم يجز انعامه لانه بنفسه الشروع
ارتكب المنهي عنه لا عراض
من ضيافة الله فأمر بقطعه ومن أبي
يوسف وعنده عليه القضاء يعني
وان وجب الفطر وفيما ذكرنا الإشارة
الى قضاء نفل الصلاة الذي قطعه
نصره

(قوله ليس قطعي الدلالة) لاحتمال ان يكون المأمور والله تعالى أعلم ولا يثبت لوقاوب أهالكم
بمكهور بأدوية (قوله والضيق مذكور على الاظهر) لما رواه الطبراني في كبيره عن ابن عمر
قال صلى الله عليه وسلم اذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فأن أرا أن يفطر فافطر الا ان يكون
صوم ذلك رمضان أو فطر رمضان أو فطره كذا في الجامع الصغير لا سبوطي (قوله على
الاظهر) وقبل مذكور مطلقا وقيل ليست به مطلقا وقيل هذا ان وثق من نفسه بالقضاء وان كان
لا يثق لا يفطر وان كان في ترك الافطار أذى أخيه المسلم فاستحب الاثم للمولى وهو واحد حسن
ما قيل في هذا الباب بصرفه صاحب التنوير العذر عما إذا كان صاحب دين لا يرضى بغيره
حضره ويتأذى بترك الافطار والاقلاق في الدر عن الظاهر ينزهها للصحيح من المذهب (قوله
الضيق) يقال للواحد والجمع ويجمع من الضيق والضيق (قوله والضيق) بانق
الميم أصله مضيق وفيه عبارة الساموس ما يفيد انه يقال مضيق (قوله الا ان يكون في عدم فطره
بعد عقوق لاحد الاوين) فيه فطره بعد الى العصر لا بعد كذا في الدر (قوله لانا كذا) أي
أ كد حق الوالدين وفي الشرح ما يفيد انه لقوله لا بعد وهو عبارة روجه العرق ان المومني
أول اليوم لا يثاب كعادة لما عرف انه لا يشتد على البدن ولا كذلك بعد الزوال ان ينصرف
فان قوله ولا كذلك بعد الزوال أي فله ثبات كذا (قوله باطلاق) أطلقه نعم الرسي وفي
اعتق مثله بمرر (قوله فلا اعتماد على انه يفطر) ولو كان صائما فاضاء تنويره رحمه (قوله
ولو بعد الزوال) الذي يلوح من عبارة صاحب النهرات ذلك انه إذا كان قبل الزوال لا بعد
(قوله ولا يحنث) استشكل بما هو مخرج من انه في الخلاف على ما لا يملك بغيره في قوله لا يحنث
بقوله افطر ويمكن التوفيق بحمل ما منه ما يقتضي انه لم يفطر يحنث على ما إذا كان الحلف
بطريق التعاقب أو بحمل على ما ذالم بأمره بالافعل قاله السيد حامشة الاشياء (قوله لزمه
حق أخيه) لقوله يفطر (قوله قال في التجنيس) بيان للمائدة (قوله ساءله) ظاهره ولو كان
الاول بغير عين وكذا لقوله في الحديث لحق أخيه عام (قوله ثواب يوم) أي في ثواب الانب
السابقة (قوله وإذا افطر على أي حال كان) سواء كان الفطر لعذر أم لا سواء أو قد قصد الام لا
وهذا اذا شرع قصد افطره في طاعة الله عليه فقد كره انه ليس ما يشي فافطر فور افلا ففطره
عليه أما لو مضى ساعة لزمه القضاء لانه بعضها صار كله قوى في هذه الساعة أفاده في البصر المراد
بالساعة لقطعة من الزمن وافطره ما لو تركه لانه ليس عليه روى قطعه الا انه لم ينفذ ففطره
يكون شارعا ومقتضى قولهم انه بنية الفطر لا يكون مفطرا له لا بعد افطاره وبكونه مشر ومأخوذا
(قوله لا خلاف بين أصحابنا) الا في صائفة فطوعا عرض عليها المخرج في النقصا خلاف
والاصح الوجوب (قوله صيانة ما مضى) أي من الشرع من البطلان حاله لما ذهب القضاء
كان غير باطل بخلاف ما ذالم به قبله (قوله ومن أبي يوسف وعنده عليه القضاء) لان الشرع
المعظم كالمذكور والشروع في الصلاة في الاوقات المكرهه ووجه الفرق لا سام أن القضاء
بالشروع يمتنع على وجوب الاتمام وهو مختلف لانه بنفسه الشروع يكون مرتكب المنهي وأمر
بقطعه بخلاف ذلك فحين لم يصر مرتكب المنهي بمجرد التمسك لانه التزم طاعة الله تعالى وانما
المعصية بالفعل وبخلاف الشرع في الصلاة في ان وقت المكرهه حين لم يصر مرتكب المنهي
بمجرد الشروع ولهذا لا يحنث به ان حلف لا يصلي ما لم يجهد والشرع هو الوجوب للقضاء دون
الصلاة فصار كالنذر ولانه يمكنه الاداء بذلك الشرع في الصلاة فلا على وجه السكره فان جعل
حتى يبيض الشمس زيلعي (قوله وفيما ذكرنا) أي من قوله لا يحنث بنفسه الشرع ارتكب
المنهي عنه الخ فله لا يقال في الصلاة انه بنفسه الشرع فيها ارتكب المنهي عنه بل انما يكون

الشرىف علاما بالاشارة في الحديث المتفق عليه عن ابي هريرة سلافة في مسجدى هذا خير من ألف
 صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام (قوله سلافة في مسجدى هذا) فظاهره بجمع الفعل والمسئلة
 خلافة (قوله فانه يزيد عليه) أى فان الصلاة في المسجد الحرام تزيد في الصلاة في مسجد
 صلى الله عليه وسلم بمائة ألف صلاة منصفة الى الألف التى بسبب الصلاة فيه (قوله ان لا يضر
 الامانة فضيلة) أى من حيث ترتب كثرة النوافل على العمل فيها (قوله على هذا الخ)
 لا يظهر الا فى النذر المعلق أما غير المعلق لا يمتنع بكان مكانه من باب (قوله عن موسى) مع
 الجيم (قوله على ما يؤوله زهر) أما على قول غيره يخرج منه به الاتيان أى مكان كان وقتا
 زهر قول بالتعيين من غير نظر لكثرة الشواهد كما هو المأثور عنه (قوله لا يجوز فيه عتبه
 قبل وجود شرطه) بقى ما لو وجد الشرط هل يتعين الزمان والمكان والوقت فيهم والظاهر قد
 لما فى التنوير نعم ان طاعة بشر شرط يريده كان قد مضى بوقت واحد اه فانه لا يكره موقفا
 اذا كان على الوجه المذكور في نذر فقه النذر لا بد من تحت الحكم ولو بعقوبة قبل ملكه
 نذر أن يذبح ولده فعليه شاة لقصة الخليل عليه السلام نذر أن يتصدق بدينار فبشره قد اطمع من الميز
 فتصدق بغيره جازان ساوى العشرة كصدقة بثاء قال على نذر ولم يرد عليه ولا تنقله بغيره كفا
 بين فان وصل به المشقة بطل لاسمائه بطل كل ما تعلق بما قول عبادة أو ما عليه قال لا بد من هذا
 لعله فعلى كذا فذهب ثم عاب لا يلزم منى ما من التثنية من حصر الامور وقيدها من هو ارض
 الصوم واعلم ان صبغة النذر تحتل اليمين فلذا كانت مستصدة ذكرها بقوله قال لم نؤذرو
 الصوم شيئا أرفقوا بالذرة فقط أى من غير تعرض لليمين من غير تعرض للنذر كان نذرا مريضا حتى لو
 فى هذه الضرورة فقط اجما على الامانة لا يصح غنى اليمين وان لا يكون نذرا اكله بينا اجماعا
 وعليه كرامة عين ان أفطر وان أفطره ان نوى اليمين من غير تعرض للنذر كان نذرا مريضا حتى لو
 أفطر من القضاء لنذر والامانة اليمين علاما بصوم الجواز لا مخالفة واتى سبحانه رقه على
 أعلم وأستغفر الله العظيم

سلافة فى حديث وشهر رمضان فى
 مسجدى هذا افضل من ألف شهر
 رمضان فيما سواه الا المسجد
 الحرام وراه البيهقي وهذا دليل
 لاهل السنة والجماعة أن لبعض
 الامكنة فضيلة على البعض وكذا
 الزمة ولما سئل صلى الله عليه
 وسلم من افضل صلاة المرأة فقال
 فى أشده كان من بيتها طمعة على هذا
 بنى انما اذا التزم الصلاة فى
 المسجد الحرام بالنذر فحصلت فى
 أشده كان من بيتها طمعة تخرج عن
 موجب نذرها على ما يقوله زهر رحمه
 الله (وان لمق) النذر (انذر
 بشرط) كقوله ان قدم زيد ففعل
 أن اقصد بكذا (لا يجوز فيه عتبه
 ما فعله قبل وجود شرطه) لان
 المعلق بالشرط عدم قبل وجوده
 وانما يجوز اذا لم يوجد وجود السبب
 الذى علق النذر به والله المان
 به

(باب الاحتكاف)

هو لغة البت والقوام على الشيء
 وهو منه دفعه دره العكف ولازم
 مصدره العكوف فالتعدى على
 الحبس والمنع ومنه قوله تعالى
 والهدى معكوف ومنه الاحتكاف
 فى المسجد دلالة حبس النفس
 ومنه ما هو للازم الاقبال على الشيء
 بطريق المواظبة ومنه قوله تعالى
 يعكفون على أصنامهم وشركاءهم
 الاقامة بنية أى بنية الاحتكاف
 فى مسجد مقام فيه الجماعة بالعدل
 للصلاة الخمس (قوله على وحذيفة
 رضى الله عنهم الا احتكاف الا فى
 مسجد جماعة ولا به انتظار لصلاة
 على أكل الوجوه بالجماعة (قوله
 يصح فى مسجد لا تقام فيه الجماعة
 للصلاة) فى الاوقات الخمس

(باب الاحتكاف)

وجه المناسبة للصوم والتأخير عنه اشتراط الصوم فى بعضه لا طاب الا كسب فى العصر الاخير
 رمضان وهو من الشرائع القديمة له قوله تعالى فى هذا بينا للذين كفروا الا سيدي
 (قوله هو لغة البت) بفتح اللام وهم المكث اه درر (قوله وهو) اه الاحتكاف
 دانه لا بالهنى المتقدم لانه يناسب الزم والمضى ان فعله بلى لا زما مستندا (قوله يتعدى)
 فيكون من باب ضرب ولازم فيكون من باب طلب ذكرها السيد (قوله والهدى معكوف) أى
 محبوسا أى حبسه ومنه الكمار سنة ست فى الهديبة من أن باع بحله وهو الحرم (قوله لانه
 حبس النفس) أى على طاعة الله تعالى وملازمة دينه وقوله رضى الله عن المردج من المسجد
 رضى الله عنى (قوله وشركاءهم الا قامة) هذا معنى اللازم وهو الاحتكاف فى المسجد
 من المتعدى والظاهر انما اعترف به حبس النفس بأتى من المتعدى وان اعترف به البت
 والاقامة يكون من اللازم (قوله بنية) بى أى أن البنية شرطه ولا يعمل له ثواب ولا يخرج من
 واجبه بدونها (قوله بالعدل) ظاهره ولو يكون المسمى له الاحتكاف هو عبارة عن توريثه
 ولبت ذكر فى مسجد هو مال امام ومؤذن أدب الشمس فيه أو لا ومن الاصنام شتى تراها
 الخمس فيه وجميعهم وقول لا يصح فى كل مسجد حجة السروجى رأينا لجامع فيصنع فيه
 مطلقا اتفاقا اه فإذ ذكره المؤلف أه فى قولين من الامام (قوله لانه لا يفتن بالصلاة الخ) اه
 يمتنع بكان يصلى فيه بالجماعة كذا فى النسخ (قوله على أكمل الوجوه) متعلق بمحذوف

على المختار (و عن ابن يوسف لا حثكان الراسب لا يجوز في غير مسجد الجماعة قال يجوز هذا في حق الرجل الواحد را: لا يصحك في مسجدية تاوركل حيث لا اراد (الصلوات) فان اراد من علم

[illegible]

ابن قاتل بطريرك ربيع وشهرين وقل حاكم ما يلي شهرين و اجابني فوجدت من لادقة المذهب كل يوم في الف ليلة واحد المرات
في ذلك رمضان الذي التمسوا عليه الامم في رحى صلاحها انما حلتها مساكنة الامم في الافارقتهم لانه من صحتهم في الاشياء

كانت المحدث وانما اختلفت في طلبة ائمة بل اخرج المجتهد في العبادة كما في الله سبحانه وتعالى ليذكرنا هل هو من قبله ما يقف

فمن قاما ايتما أدركه يومها (قوله كانها ماضية) يا ائمة من ائمة قالوا من يقف الطاء وكسرها
فيمها وقد تبدل التام من ائمة في الدين الله سبحانه وتعالى وكسرها فانه من لغات (قوله
وانما اختلفت الخ) كما اختلفت ساعة لاجابة يوم الجمعة ليجتهد في جميعها بالعبادة وكذا في
الولي في الملق ايمن الظن بكل مسلم وبتهمة (قوله ليجتهد) بالنسبة للفاعل أي المحدث
مثلا لقوله بعد فبئال (قوله سوى العشر الاخير) أي من رخصات فله فيه ستة رهومي حذف
أي تفرير للعشر في سواء (قوله والصورة) طاعة الاية كافي المذخور) فله قال الله على ان
أعتكف شهر اربعه يوم صليته أن يعتكف ويصوم يحرم (قوله لانه من متعلق بالسادس)
بكسر اللام أي لان الذرعا بفتحها باللسان أي بتهمة فلا يفتي الا به (قوله الا أن يجتهد)
نخ) أي يوجب ما لنذر (قوله لتقديره) أي النفل (قوله عليها) أي على رواية الحسن
الماخوذة من روى (قوله غير محدودة) دفع بذلك قوهم الا سعة العسكية (قوله أي ما رافير
جالس الخ) لانه لا بد فيه من اثبت ولو قاله الابن الخطوان (قوله وهو) أي الاعتكاف
بشيء حيلة الخ (قوله فانه لا يجوز) أي جعل طريقا (قوله لانه متبرع) على لقوله له من
أقله نعلامة تيسيرة (قوله والعدين) فيه ان العدين بكسرهم هما غير عار جيب بان
الواجب عليه عدم الصوم بقضية في شهر ما لو كان لو صام تخرج عن العدة فاذن خرج من
اعذر لا يفسد (قوله فيخرج في وقت يحكمه ادراكها مع صلاتها فبها) يحكم في ذلك لانه
وبسبب بعد ما روى اوسد تعالى الخلاف في (قوله وكذا) والرجوع الى لا يفتي لان
الاعتماد في محل واحد فاشق على النفس ثم يرى ان باب فيها كثر وقبيل الحكم ويرى في حاله
ما قدمه من البرهان من ان المسجد يتعين بالشروع فيه وليس له ان يقتل الى مسجد آخر
غيره من اه الا ان يتركه لوجه الصلاة لجمعة هو العذر المخرج لانتقال الى غيره كذا في
حاشية السيد (قوله حاجة طبيعية) أي انه هو لها طبعها ان كان ولو ذهب بها من خرج
الى العبادة مريض أو صلاة حنافة من غير ان يكون لذلك قصد جاز بخلاف ما اذا تخرج لحاجة
الانسان ومكث به فرعه فانه يقتض عن كانه عذر الامام يحرم (قوله راغبت الى من حنافة
باحتملاه) أما حنافة الواجب فمعرفة ان المسلم من المخرج الشرعية ولعل عدمه اياها
لظبيعية باعتبار سببه كذا في كتابه الذي في ان ارضا منة من الحجة فوشرط وقت الدركان
مخرج لعبادة اريض وصلاة الحنافة بحضور مجلس علم جاز ذلك فليحفظ اه در (قوله أو حانة
ضروري الخ) قول السيد وشرحه علم ان ما ذكره المصنف من عدمه فاد الاية كافي
بالخروج لاجل اتمام المسجد وما بعده من الاعتقاد التي ذكرها المصنف هذا لصاحبين رأ ما عند
الاسم فيفسد لار العذر في هذه المائل لا يفتي وقوله اه وله الدوا المختار وأما ما لا يفتي
في حنافة فريضة واحد ام مسجد فمعرفة ان لا يفتي لانه لا يفتي في النسيان او في عدم العباد كما
حققه السكك سلا في ما فيه الزاوي وغيره السك في التمر وغيره من عدمه لانه لا يفتي
ربه لار حنافة واخرجه كرها استحسننا اه (قوله واذا شهادة تعين عليه) فبها من هذا
من المخرج الشرعية (قوله له وانما هو المعصومة) على لعدم اتمام هذه المسائل به في
عدمه عذرا كانه بل يخرج الى غيره من القصور فله كلف وهو اذاعة الصلاة في ذلك المسجد
على اكل الوجوه قد فاق (قوله من المكابر) أي المكبر به من المكبر يعني التكبر (قوله
يريد أن لا يكون الخ) أي وليس المراد اذاعة الساعة حقيقة لاحتمال به المساواة بين المحدثين
(قوله للاهذوية) أي في عدم العباد فلتخرج لاجازة محرومة او زوجته قبل لانه لو كان قدرا

يكن مذكورا (والصوم شرط للعبادة)
الاية تكفي (المذكور) ولا نذر الا
بالنطق لانه من متعلق باللسان
بجملات التبعة فان حملها لقاب
(فقط) وليس شرطاً في النفل
لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على
المعة تكف صيام الا أن يجتهد به على
نفسه ومبنى النفل على المساهلة
وروى الحسن أنه يلزمه الصوم
لنفايه عليها بالصوم كالمذكور أقوله
يوم له يوم (و) لكن المعقودان
(أقوله فلا ميسرة) غير محدودة
فيحصل ليجتهد المكث مع لينة
(ولو كان سوى فواء) ماشيا أي
ما راغبرج من في المسجد ولو لا
وهو حلة من أراد الدشول والخروج
من باب آخر في المسجد حتى لا يجعله
طريقا فانه لا يجوز (على المقتضى)
لانه متبرع وليس الصوم من شرطه
وكل جزء من الليث عبادة مع الزينة
فلا اعتماد الى آخر ذلك لم يلزم
النفل فيه بالنسبة لانتهاه
بالخرج (ولا يخرج منه)
معتكفه من مثل المرأة المعتكفة
مسجد يبيتها (الحاجة شرعية)
لجمعة من العدين فيخرج في وقت
يكنه ادراكها مع صلاتها فبها
ثم يعود ان اتمعتكف في الحانة
مخرج (و) حاجة (طبيعية)
كقول العاقط واره نجاسة
راغبتا من ثابة باحتلام لانه
عاده السلام من لا يخرج
معتكفه لا حاجة الانسان (اد)
حاجة (ضرورة) ثم عدم المسجد
واذا شهادة تعين عليه فبها واخراج
ظلم كرها لو رفق له (افراد مخرج
المصود منه) عرف على نفسه
قوة عهده بذكره من مسجد اخر من ساعته)
في شغل الا يذهب الى المسجد الآخر (فمن شغل ساعة بالاهذرية) معتبر (فقد الواجب)

فالحق في اللبس والقيلة لان
الجماع محظور فيه فيتمدى الى
دواعيه كمال الاحرام والظهار
والاستبراء بخلاف الصوم لان
الكسب عن الجماع هو الركن فيه
والحظر يثبت ضمانا لا يقوت
الركن فلم يمتد الى دواعيه من
ما ثبت بالضرورة بقدرية مدرها
(وبطل) الاحتكاف (بواسطه
وبالانزال بدراحيه) سواء كان
عامدا او ناسيا او مكرها لئلا يؤمر ارا
لان حاله مذكرة كالصلاة والنجس
بخلاف الصوم ولو امكن بالتفكير
او بالنظر لا يفقد اعتكافه (ولزمته
اليالي ايضا) اي كماله الايام
(بشذراء اعتكاف ايام) لان ذكر
الايام يلعظ الجمع يدخل فيها ما
بازا من الليالي ويدخل الليلة
الاولى فيدخل المجدد قبل
الغروب من اول ليلة وضريح منه
بعد الغروب من آخر ايامه (ولزمته
الايام بذرا ليلي متتابعة وان لم
يشترط المتتابع في ظاهر الرواية)
لان معنى الاعتكاف على المتابع
وتأثيره ان ما كان متفرقا في نفسه
لا يجب الوصل فيه الا بالنقص
وما كان متصل الاجزاء لا يجوز
تفرقه الا بالنقص (ولزمته
ليمان بذرا يومين) فيدخل عند
الغروب كما ذكرنا لان المشي في
معنى الجمع فيلحق به هنا احتياطاً
(وهي قبة النهر) جمع تمار (خاصة)
بالاعتكاف اذ نوى تخصيصه
بالايام (دون الليالي) اذا نذر
اعتكاف دون شهر لانه نوى
حقيقة كالأمة فتعمل نيته كموله
نذر اعتكاف عشرين يوما ونوى
يباض النهر خاصة منها صحت نيته
(وان نذر اعتكاف شهر) معين
او غير معين (ونوى الشهر خاصة أو
اليالي خاصة) لا عمل نيته الا ان
يصرح بالاستثناء اتفاقاً

فيحرم عليه لان اعم المتكف لا يزول عنه بذلك الخروج وليس الايام حرة لوطه اسكرتم باقى
المجدد قائم الاخص المتكف ويحتمل ان تكون الزوجة متمكنة فيها لا زوج فيمكن
الوطء في غير المسجد وحينئذ يطل اعتكاف الزوجة حتى من البر حتى (قوله) فالتصديق به
اللبس والقيلة) وجه ذلك ان حرة الوطء ثابتة بغير ما انهم نوبت فنهضت الى الدراحي
بخلاف الحيض والصوم حيث لا تصرف الدراحي قيمه من حرة الوطء فتمتعت بغير ما انهم
ولاشئ الا وقوعه فلو حرم الدراحي لزم الحرج وهو مدفوع (قوله) لا يلزم الاحتكاف (قوله) لا يلزم الاحتكاف
نصاروا لولا زيارته والضمير في فيه الى الاعتكاف وقوله) فنهضت الى الدواحي لان سببه
وسبب الحرج محرم (قوله) والحظر) أى الذم عن الجماع بين قهنا أى لزوار، فلهذا جالته في
الركن (قوله) لان ما ثبت بالضرورة) وهو الجماع الثابت بحبل تكفى الركن وقوله) فنهضت
بقدرها فليالته تدى الى الدراحي لانه يكفي في تحقق الركن الذم من الجماع فلهذا (قوله)
ربطل بوطئه) مطلقا في قبل ودر (قوله) اناسيه) بخلاف ما لو كان ناسيا حيث لا يفقد
اعتكافه لبقاء الصوم والاصل ان ما كان من محظورات الاحتكاف وهو ما منع منه لا جـ ل
الاعتكاف لاجل الصوم لا يختلف فيه السهر والعهد والليل والنهار كالجماع وكذا الخروج
وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع منه لا جـ ل الصوم بخلاف فيه العبد واليهو والليل
والنهار كالاكل أو الشرب فتلك السبب من حاشية المولى والجامع وات منع منه لا جـ ل الصوم
ليكن لا كالمسح لانه كاف فانه يخص النهار (قوله) او حركه الخ) الا ان يؤمر بها (قوله)
لان حاله مذكرة) وهي كونه في المسجد وقوله) كالحالة المذكورة) كونه مكرها فاستفاد
والمد كرى الخ التجرد من اللباس وتجنب الطيب (قوله) الخ) قلناه على اسرار بالوطء
وبالانزال بدراحيه ولو كان ناسيا بخلاف الصوم فانه لا يطل بغير ذلك ناسيا لعدم المد كرى (قوله)
ولزمته الليالي الخ) وذلك لان ذكر أحد اللطيفين يلفظ الجمع يدخل ما باز شمس الاخر قال تعالى
زينة ايام الارض اذ قال تعالى ثلاث ليل السوياء والقمره وا حد من شهر عن سائر ايام راحة باله الى
فعل ان ذكر أحدهما يلعظ الجمع يتناول الآخر حاله له أمة ما تباقي بلفظ المفرد والثنى
أو المجموع وكل منهما اما أن يكون في الايام اول ليل ففى سنة وتوفى كل من الما أن يكون في الحقة في
أو الجمار أو بنوهم أو لم تكن له نية ففى أربعة عشر من رحمت رحكم المصبيح مذ كورى البحر
(قوله) متتابعة) حال من الايام وحده فلفظ به من الجملة السابقة (قوله) وتأثيره) لو حال
وضابطه ان كان اوضح وقوفه ما في السنة من الصرح حيث قال لان الاحاطة في الاعتكاف
كالمسح بالمتابع بخلاف الاطلاق في نذر الصوم والفرق ان الاعتكاف يدرم بالليل والنهار
بخلاف الصوم فانه لا يدرم بالليل اه فالتفرق في نفسه الصوم لانه يتخلل فيه زمن ليس بمحله
وهو الليل والمتصل الاجزاء هو الاعتكاف لانه يعم الليل والنهار (قوله) كذا كرتا) أى في
الجمع (قوله) لا راتنى في معنى الجمع) ومن أبي جعفر في التثنية والجمع لا يلزمه قلبه
لاولى لان الاعتكاف بالليل لا يكون الا بنية الفرض والقول ببيت الايام بلا حاجة لا خلاف لانه
الاولى للحقة في الوصل بدونها ومنهم من جعل خلاف أبي جعفر في التثنية فقط زباني (قوله) رصم
نية النهر) أى فيما اذا ذكر الايام فقط وهو جواب قوله اذ نوى تخصيصه بالايام (قوله) اذا
نذر الاعتكاف بدور شعرا) مفهوما صرح به المصنف بعد (قوله) لانه قوى في سنة كالأمة)
اعتراض بأن اللفظ كالايام مثلا ينصرف الى الحقيقة بدور نذر بنية أو حقة في وجهه هذا التعليل
قلت كانه اختار ما ذكره البعض من ان اليوم مشترك بين هاتين النهرين وطاق الوقت واحد
معنى المشترك بهما الى ذلك لتعريف الدلالة لانه نفس الدلالة في النهرين في لوز ذكر الايام
نوى اليالي لا تصح اليه ولزمه كلاهما كما في التوبير حشره (قوله) الا ان يصرح بالاستثناء

أرسلتني ففارق الألباني فاستن
الاستن اه تكلموا إلى الله التي
أمكنه ول فلو بنسها ولواستني
الأيام لا يهاب مطيئشي لأن الباقي
اليال الخمر ذرقة يصح في الشاه اسمها
شمر طارها لصور مفتح من فصح فمير
بعبادة لول التذمير (رائحة - ككاف
مضروع بال حكيك) - فلو زان قوله
قالت وللاب فمرو من وانتم ما يكون
في الله حذرا لضافت ل كذا حذ
الخطمة بالقرن ورك الوعاء لمباح
لا يدر له هل أنه قربة (رائحة)
لما ورد أبو هريرة قضاة قربة في أهله
عنه ما قال في سله الله عليه وسلم
كثرت بكتك في العشرة لاد اشرون
مضاه شذ قدما للقبضة إلى أن توفاه
الله تعالى وقال الزهري رضي الله
عنه عجيبة من التماس كبك توكوا
الا عن كافي رسول الله عليه
وسلم كل شيء في الشيء وبنكر سائر
الا - ككاف حتى في من واشدراك
ثبوت بضرب من الله وله قال
(وهو من اشرف الاعمال إذا كنت
من اخلاص) بقية إلى الله مستنظر
للصلاة وهو كاصل وهي حالة قربة
رائحة طاع وشكها لافهي ومن
شكاهه أرفبه بعدد - فلو زان
من امور الدنيا (بشغله بالاقبال
على العبادة فتعبد لها) (رسليم
النهض إلى السؤل) بتفويض
أمرها إلى من يشاء والاهتداد
على كرمه والوقوف به (وسلازمة
مباذنه) وله لفه ب البه لا يقرب
من رحمتكم كما شاهر إليه في
حديث من يقرب به ملازمة لفرار
(في به) سبحانه وتعالى فلا ترق
سالك المزل كرام قوله: فمضلا

وربعة واحدة، رتبة (التجاء، الهم، الغم، حزنه) لا يهمل اليه، كجدة رقة حزنه، فانه
 في (ما يابسون) أنفسهم، على ما بسملوا، ثم
 قوله، وهي أي الاملاء، فنهضت، وهي

از راهی آی الامان نه نصرتی ای ااعتکافی هوائت نظرتی ۸۱

وهو فرد منهم ويجوز في خدمته والقيام أدلة بين يديه قضاء ما رغب فيه عطف عليهم باحسانه وبخدمتهم من عهدهم بقرينة قوله
سلطانه ودينه على حصول المراد وازل حجاب ٣٨٨ الوهم وأما العطاء فظاهر الحق بفيض العطاء بما أشار إليه بقوله (وقال)

هذا المنصب (قوله وهو فرد منهم) أي لا يملكه غيره فمراد لا يملكه غيره من جهة (قوله لقضاء ما رغب فيه) يحتمل الجمع والافراد والاول أنسب لفظا لما ياء (قوله بقرينة قوله) أي السلطان والاولى حذف ذلك لأن مثل هذا التعبير يقتضي بالتحقيق (قوله وعنده) أي المنصب (قوله على حصول المراد) الاول حذف حصول أي على المراد من الاعتكاف (قوله وازل حجاب الوهم) أي الوهم الذي كالجواب أي الوهم الذاتي من بعض الناس في غيرة الاعتكاف (قوله وأما العطاء) عطف على نية المراد بالعطاء الحجاب الذاتي من الوهم (قوله وأظهر الحق) عطف لازم (قوله بفيض العطاء) أي بفيض ذي العطاء أو بالعطاء الذي هو كالفيض (قوله المجتهد) أفاد أنه لم يقدح في إمامه حيث آمنه إلا بقرينة ظهورهم بعده (قوله أكثر رواية الإمام) أي مروياته (قوله كذا في إضلال الاختيار) يكسر هـ من إضلال فبما يظهر (قوله قال) أفاده ليهذا العمل الاول (قوله بركته) أي بكثرة خير (قوله ومعه) أي المدد المعطى له من الخبرات (قوله مثل) بالتكرير أي مسفة (قوله وأما) يشمل العالم بخلاف ما قبله (قوله لسان فاه) أي قوله وهو من فيض إضافة الخلق إلى الخصال (قوله من السكر) هو يأخذ بالذهاب من النعم والمزج (قوله وصار) أي السكر الذي تولى به وهو المقصود باسم الإشارة بعد (قوله بل عين قرائني) أي أقرهم (قوله ونزل مصافحي) قال تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما كبت أيديكم ويعرفون كثير (قوله يابلق بأهليته) فانه أهل التقوى وأهل المغفرة (قوله أكرام من التجا) أنه يكرم في أكرامه كإكرام من التجا وهذا من الشارح يعني به نفسه والافاقه تكفي في منيع المرز (قوله وسماوية حره) أي التجا إلى الحياة الحاصلة بسبب الحرم أو إلى حرمة ذي المحبة والمراد بالمحرم ما يحرم لا خصوص أحد الحرمين (قوله وهذا الخ) إشارة إلى ما دخله في خلال كلام عطاء (قوله إلى أنه العبد) أي المراد (قوله الجامع لهذه المسائل) متناشرا (قوله موقف) أي وقفا بعد (قوله طاريا عن الاعمال الخ) أي متجردا عن وقوع الاعمال الصالحة منه بطاريا عن نسبة الأعضاء إليه (قوله بأعظم الوسائل) هو سيدنا مولانا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله أكف الافتقار الخ) الاضادة لادنى حاجة أو كدنى الانتقار والافتقار يبلغ من الفقر (قوله ملحا بالدعاء) الاحتجاج بالدعاء ما هو به غير آمل لا يعتدى فيه ولا يندب طوعا ولا جبر (قوله مطر حرا) بطلا مشددة (قوله على أعتاب باب الله تعالى) فيه استعارة تشبيلية (قوله سجدت أشعاعه) أي شعاعه الله تعالى فانه ورد أنه يشع بعد انتهاء شعاعه الشاعين والاضحى بر جبع إلى أعظم الوسائل (قوله غدا) هو يوم القيامة وانما سجدت به لقربه (قوله بواو صده) بقوله تعالى ويشهد المؤمنون بأن لهم من الله فضلا كبيرا أو بقوله تعالى لئن لم ينته عملي الصالحات إني لضيق أجرا من أحسن محلا (قوله وهو كل خير كان) أي ضامن (قوله وهو هذا تيسر) الإشارة إلى ما تشبه من الشرح أو إلى ما في الذهب وتزله منزلة المحسوس فأشار إليه (قوله من انتخاب) أي اختيار الشرح أي من المختار من الشرح الكبير (قوله البشير) أي لأنه لم يحدف كثيرا من الشرح الكبير وفيه أن هدد الأعداء في حياضه ناله اختصار كثير (قوله كتيسر) أي تيسيرا كتيسير المتن والشرح الكبير (قوله المقبر) الحفر الآلة كالمقبرة بالضم والمقبرة منة قاموس (قوله الذي هدانا) أي أودعنا (قوله لهذا) أي لتأليف (قوله لولا أن هدانا الله) أي لولا هداية الله موجوده لنا كما كنا لنهتدى (قوله ودينه) ورد أن الله تعالى جعل ذرئته في سلب على ويطس فاطمة ففدسب كل ابن أنثى لآبيه إلا ما كان من فاطمة فله صلى الله عليه وسلم

الاستاذ العارف بالله تعالى الامام المجتهد (عطاء) بن أبي رباح التابعي قليظان عباس رضي الله عنه أحد مشايخ الامام الاعظم رحمه الله قال أبو حنيفة ما رأيت أحسن من حماد ولا أجمع للعلوم من عطاء بن أبي رباح أكثر رواية الامام الاعظم أبي حنيفة من عطاء يسمع ابن عباس وابن عمر وابا هريرة وابا سعيد وجابر وصحابة رضي الله عنهم قوى سنة خمس عشرة رماقة وهو ابن ثمانين سنة كذا في اعلام الاختيار قوله رحمه الله تعالى ونعمنا بركته ومعه (مثل المعتكف مثل رحل يختلف) أي يتردد ويقف (على باب) ملكا أو وزير عظيم وامام عظيم (لحاجة) يقدر على قضاء الحاجة (فالمعتكف يقول) لسان حاله ان لم ينطق بذلك لسان فاه (لا برج) قائما بباب مولاي سائل الله جميع ما ربي وكشف ما نزل بي من السكر وسار مصاحبي وتجنبني لذلك عز اخواني بل عين قرائني (حتى يغفر لي) ذنوبي التي هي سبب بعدي ونزول مصافحي ثم يفيض بجنته على بما يليق بأهليته وكرمه أكرام من التجا إلى منيع حرز وسماوية حره إشارة إلى ان العبد الجامع لهذه المسائل واقف موقف العبد الذليل بباب مولانا طاريا عن الاعمال ونسبة الأعضاء متوجها إليه سبحانه بأعظم الوسائل ماذا أكف الافتقار ملحا بالدعاء والمسائل مطر حرا على أعتاب باب الله تعالى سجدت أشعاعه غدا عنده بواو صده وهو كل خير كقول (وهذا ما تيسر) من انتخاب الشرح واختصاره البشير كتيسير المتن وشرحه (لما جاز الحقير) ولم يكن الا (بغاية مولانا القوي القدير) الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن الله صلى الله عليه وسلم سيدنا مولانا محمد فاعلم أنتم أقباه على الله رخصه وزوجه

وله (بغاية مولانا القوي القدير) الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن الله صلى الله عليه وسلم سيدنا مولانا محمد فاعلم أنتم أقباه على الله رخصه وزوجه

هي قبل مال) هو ما عليه المحققون من أهل الأصول لا يتم وجوبه بالوجود الذي هو من صفات
الافعال وموضوع علم الحق قبل المكلف حمري والملائكة في القدر الخارج بحجة من رتبته
تعالى وأقواله كونه المراد انفرادها من العلم في الوجود كماله فيكون الصلاة في حاشية
السيد الاوتة أي الذي هو التعليل معنى مصدرى والمرق يستمر في الحاصل بالصدر ذات المعنى
المصدرى هو لا يقع والمعنى الحاصل بالصدر هو الحقيقة الواقعة اهـ وأمر جها قبل المال بالاح
فلا تنكفي فيها فلما ذهب يتبعها زوالها الزكاة لا تنزبه الا اذا وقع الاية المطة حرم كماله بشرط أن
يعد قبل القبض درو المال ما بمقول أو يد من الحاجة وهو ما لا يعين رخرج المال المقتة
فلو اسكن فقرا داره سنة ثلثا بالزكاة لا يزيده (قوله مخصوص) وهو ربيع عشر التصل
أو ما يقوم مقامه من صدقات السواثم (قوله لشخص مخصوص) هو أن يكون في رتبته من
بقية المصارف غير هاشمي ولا مولاه بشرط قطع المنفعة عن المالكين كل وجهه قبل (قوله
دلي حر) خرج العبد ونحوه (قوله مسلم) حرج الكافر ولو لم يرد الله على أنه غير مخاطب
بفروع الشريعة فلو أسلم المرتد لا يخاطب بشيء من العبادات أو بأمره ولو ارتد بعد درجوسها
سقطت بغير (قوله مكلف) أي بالغ عاقل فلاز كانه على معنى فقال المولى في المشتبه لاز كانه
على الجنون اذا جاز السنة كهاذا أدق من ض الحول اختلعه وقوله هو الصحيح في الاحكام لا يتم
الا فاقه أول لسنة لا نعتد بغيره وأخره ليخاطب بالاداء ونحوه (قوله مالك لخصاص)
دخل فيه ما ماله به سبب شيب كمنسوب لخطه الاداء كانه غير ماله في يده في يده
ولا بد أن يكون المالك تاما يخرج ماله كالمالك (قوله أرسلها) هو ما يتكلى به من الذهب
والفضة سواء كان به باح لا يستعمل أولاد لو خاتم الفضة للرجل وسوار اليد للرجل في ذواته
الدروري في الدرا فاده وجوب الزكاة في الذهب من ولو كان للرجل أو لغيره ما سلمه انما
فيز كيهما كيف كانا (قوله أو ما يدوى قيمة) الأولى ربا ساريه بقبضه والضمير يرجع
الى النصاب لان النصاب به يومه ولا يتقوم (قوله فارغ من الدين) أي الذي له مطالب من
جهة لعبادته سواء كان لله كزكاة وخراج أولاد ولو كفاة أو مؤذلا ولو سداق زوجته الموصول
بخلاف دين نذر كفاة لعدم المطالب به رخص الدين كماله كمنه وهو كذا في البحر (قوله
وعين حاجته الأصلية) كناية عن الحاجة التي لا بد منها للحول كالفقة ودور الاسكن في رات
الحرب والحرقه وأساس المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لاهله فإذا كان من هذه هذه
أعدها هذه الأشياء حال عليها الحول لا تجب فيها الزكاة وكتب العلم لاهله لغير اهله ليست من الحواشي
الأصلية وان كنت الزكاة لا تجب على صاحبها يدرب نية التجارة بغير قصد (قوله وكالعه)
لاز كانه في اول حال هاهنا الحول قل فيه وهو مختلف على العراج والقبض انما في
النقد كيف أمسه كالفقة أرلقة اهـ (قوله رابو لوقت دبرا) والقبض الملق في يكون بالانوال
والتماسل والتجارات والنقد يرى يكون بالتمسك من الاستعانة بأن يكون في يده أو يد له
(قوله وشروط وجوب أدائها) أي اقتراضها (قوله حولا الحول) وهو له ملكة أي وغلبة
المال كدراهم والناير أو السوم أو نية التجارة في العراض (قوله الخجائنه) التقدير
في لز كونه جنس واحد فاستعاده من أحدها يضم الى ما عنده منها وما استعاده من الثاني
يضم اليها الايهما (قوله أرغبره) كمنه في روية (قوله ولو قبل ذونصاب استنبت صحيح)
صورت له ثلثة درهم مدم منها ما فقه المائتين لستين سنة جاز بشرط أن يكون هذه
النصاب الذي يحل منه كالأصو وقلو كافي في ملكه قل منه فيحل خمسة درم مائتين
الحول والنصاب تام لا يجوز أن لا يقطع جميع النصاب انما الحول وان حكوت النصاب
كذلك في آخر الحول رتبه في كناية الدر لولم يحل المير نأيسر قبل تمام الحول أو أن تزد

هي قبل مال مخصوص لشخص
مخصوص فرضت على حرمه كماله
مالك لنصاب من نقد ولو تبرأ أو لم
أزانية أو ما يساوي قيمته من عروض
تجارة فارغ عن الدين وعرضه
الأصلية تام ولو تفرغ رايه بشرط
وجوب أدائها حولا الحول على
النصاب الأصلي وأما الاستيفاء في
أثناء الحول فيضم الى محبته
ويتركى بتمام الحول الأصلي سواء
استفيدت بجملة أو ميراث أو غيره ولو
يجل ذونصاب استين مع وهو شرط
معه أد ثمانية قارة لادائها لغير

ان كل في طريقه فان تلك عرضا
 بنية التجارة وهو لا يساوي نصابا
 وليس له غيره ثم بلغت قيمته نصابا
 في آخر الحول لا تجب زكاته لذلك
 الحول ونصاب الذهب عشرون
 مثقالا ونصاب الفضة مائتا درهم
 من الدراهم التي كل عشرة منها وزن
 سبعة مثاقيل وما زاد على نصاب
 وبلغ خمسا زكاه بحسابه وما غلب
 على الغش فكان الخالص من النعدين
 ولا زكاة في الجواهر والآلات الا
 ان يقلد كهيئة بنية التجارة كاش
 العروض ولو تم الحول على مكمل أو
 موزون ففلا سعره ورخص فأدى
 من حينه ربعه عشرة أجزأه ان
 أدى من قيمته يعتبر يوم الودع
 وهو تمام الحول عند الامام وقال يوم
 الاداء لصرفها ولا يفهم الزكاة
 مفردة غير متلف فهلاك المال بعد
 الحول يسقط الواجب وهلاك
 البعض - منه يصر في الهالك
 الى النقصان لم يجز فلو اوجب على
 حاله لا تؤخذ الزكاة جبراولا من تركته
 الا ان يوصى بمائة كون من ثلثه
 ويخير أبو يوسف الحيلة لعدم وجوب
 الزكاة تركها يهدر جميعا الله تعالى

مائة رأى بعون قب ستة عنده وخمسة هذه مائة (قوله ان كل في طريقه) بشرط كماله في
 الابتداء لا نعناد في الانتهاء والودع كان بطل الحول رأ ما للدين فلا يقطع ولو استمرها
 در (قوله لا تجب زكاته) لعدم كماله أول الحول (قوله ونصاب الذهب مائة) الذهب هو الجبر
 الاسفوا رزين مضمون با كن أو غيره واغاسمي به لا يكونه ذابا بلاهية فهو سنانى والنصاب
 تقديم الكلام على الفضة اقتداء بكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلاهما كثيرا ولا لدر واجا
 ألا ترى أن المهر ونصاب السرة وقيم المستهلكات قد درهم ما واعدتم أن الدرهم الشرعي أربعة
 عشرة قيراطا والدرهم المتعارف ستة عشر قيراطا وان زنة الريال بالدرهم المتعارفة عند درهم
 وقيراط واحد فتكون زنة الريال بالدرهم المتعارفة مائة وخمسة عشر قيراطا ويكون مقدار
 النصاب من الريال تسعة عشر ريالا وثلاثة دراهم متعارفة الا ثلاثة قيراط زنة كل واحد من
 البندقى والنفقة على والزخير على ثمانية عشر قيراطا مقدار النصاب منها اثنتان وعشرون دينار
 ونسعة دینار وزنة الجيوب أربعة عشر قيراطا فيكون النصاب منها ثمانية وعشرين ديناراً ونصف
 دينار ونصف سبع دينار هذا هو المشهور وقيل بتفسيره كل باء درهم وأتى بذلك جماعة من
 المتأخرين قال في الفقه وهو الحق في هذا يكون النصاب من الدراهم المتعارفة مائتي درهم وعلى
 الاول ما قد روي في نسخة وسبعة من منها كذا حرو بعض المشايخ (قوله الا في كل عشرة منها وزن سبعة
 مثاقيل) اعلم أن الدراهم كانت في عهد عمر في اقله مائة مثقال في درهم فدرهم على وزن
 عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فأخذ عمر رضي الله عنه من كل
 نوع ثلثا كيلا تظهر الخصومة في الاخذ والعطاء فثلث عشرة مثاقيل وثلاث مثاقيل ستة اثنان وثلاث
 الخمسة درهم وثلثان والمجموع سبعة وان شئت فاجمع المجموع فيكون احدى وعشرين مثقالا
 المجموع سبعة ولذا كانت الدراهم العشرة وزن سبعة وهذا يجري في الزكاة ونصاب السرة والجواهر
 وتقدير الديار اه مخ (قوله وما غلب على الغش فكأن الخالص) لان الدرهم لا يفسد الحول
 قليل غش لا يتم الا بتطبيع الالباب فلهذا الغلبة فاصلة غير ومشلهما لذلك أما ما غلب غشه ان كانت
 تشارا تها اعتبر بنية التجارة فان بلغت نصابا وجبت زكاة والا لا وان لم يكن تشارا تها كانت له حكم
 العروض ان قوى التجارة فيه وان لم ينوها اعتبر بما جالس منه فان بلغ ما جالس ما جالس رجب
 والا لا هكذا يستفاد من الزيالي والعيني والنسب وتتمام بيانه في كتابه الدرر اختلف في الغش
 الماوى والمختار لزمها احتياطاً در (قوله ولا زكاة في الجواهر والآلات) قال في الدرر الاصل
 أن ما هذا الجبر من الراسو ثم اتخا كى بنية التجارة عند العقد فلو نوى التجارة بعد العقد واشترى
 شيئا للقيمة نأى بأنه ان وجد ربحا باعه لار كاهابه اه مخلصا (قوله على حكمي أو موزون)
 أى التجارة (قوله ورخص) هو كركم الرخص ما ضم ضد الاعلاء بالفتح التثنية لناهم (قوله
 غير متلف) لو أنه قاله بضم من لوجود التعدى واستبدال مال التجارة بمال القربة فزكاة لا كما
 وبغير مال التجارة استملا كآقاده في الدرر من باب زكاة العنم (قوله بسقط الواحد) لتعلقه
 بالعين لا بالذمة (قوله وهلاك البعض - صته) أى بوسة طه هلاك البعض - هذا لما كان (قوله
 ولا من تركته) أى لعدم النية (قوله فتكون من ثلثه) الا أن يجزأ لورثة في الكل ويغير
 حوطا بالاهلة فهو قرى لاشعسي (قوله ويخير أبو يوسف الحيلة الخ) قال في البصرا علم أنه لو
 رهب النصاب في ذلال الحول ثم تم الحول وهو عند الماودع لم يفرح مع كواهب يهمل الحول بنية ضاه
 أو بغيره فلا زكاة على واحد منهما كمال الحول بنية من حيل اسقط الزكاة قبل الودع وجوب وفى
 المراج ولو باع السواثم قبل تمام الحول يوم قرارا عن الوجوب قال محمد بكركه وقال أبو يوسف
 لا يكرهه والصح ولو باعها للنفقة لا يكره بالاجماع واو احتال للاسقاط الواجب بركري بالاجماع
 ولو فر من الوجوب بالانفاق لا يكره بالاجماع والله سبحانه وتعالى اعلم وأستعمر الله العظيم

هو في اللغة المعدل قبل الله تعالى ولم يجدوا له مصرفا في غيره من شياء الخلق وهو
 القهس في اصطلاحه قوله هو المعدل في الشرع به تصرف الصدقة اليه فالمصروف باسم مكان
 (قوله وهو من علة ما لا يبلغ نصيبا) او علة ما لا يبلغ نصيبا في حاشيته من قهس في غيره هذا
 هو قهس من له دين فوجعل في الانسان الحاجة الى الصدقة بوجوه ان يأخذ من الزكاة
 كفايته الى سبيل الاجل وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين معصرا بوجوه اخذ
 الزكاة في اصح الاقوال لانه منزلة ابن السبيل وان كان المدين هو مصرا فالايجل له اخذ
 الزكاة (قوله ولو كانا مكتسبا) الاولى عدم الاخذ من مسددا من غير كذا في البدائع (قوله
 والمساكين) من الساكنين فساكنه ساكن من الجهد غير قصره وهو مؤجل يستوي فيه المالك
 والمؤنت وقد بقائه مسكينة اه قهس في (قوله وهو من لا شيء له) أي على المذهب لقوله تعالى
 اوه كية اذا عترة وآية السبينة للزحمة وقيل تعريفهما على عكس ما ذكرنا (قوله
 والمساكين) هو معنى قوله تعالى في الرقاب هندأ كثر أهل العلم ولا فرق بين الصغير والكبير
 فلا تفرق بينهما الحداءى بالكبر كذا في حاشية السيد وكذا لا فرق بين مكاتب الفتي والفقير على
 الصبح ولا تدفع الى مكاتب الحاشمي وامن للمكاتب مصرف ما دفع اليه في غير مكانه رقبته
 في ما فهم من كلام صاحب البحر (قوله والمدين) هو السرقة بالغارم وفي الظهيرة الفهم
 المدين او له منه قهس المراد المدين غير الحاشمي (قوله وفي سبيل الله) أي في سبيل
 الله في المصروف (قوله وهو منقطع الغزاة) بفتح الطاء والغزاة بضم الغاء أي
 الذين تجوزوا عن القتال وفي جيش الاسلام لفقرهم به لالة النفقة والاداءة او غيرهما فحصل لهم
 الصداقة وان كانوا كاسبين اذ السكس بقدرهم عن الجهاد قهس ثانيا وهم بالاشهاد في ارض
 وأول زكاة الحاشية بالغزاة والاتطاع زباني وهذا التفسير اختيار في يوسف قال في غاية البيان
 وهو الماهر (قوله أو الحاج) أي منقطع الحاج وهو قولهم وقيل طلبة العلم وعليه اقتصر في
 الظهيرة وقيل حلة القهر أن القهراة هرات واللاق في التفسير لا يجوز الدفع الى
 الجاه مع شرطه (قوله واس السبيل) هو المسافر وإضافته لادنى ملاسة وكل من كان مسافرا
 في سبيل ذي (قوله وهو من له مال في وطنه) ولوله ما يكفيه لوطنه لا يعجزى الفقير
 اليه وكذا لو كان له مال في وطنه من اعمه انما كفايته القهس في عر السكراني والاولى أن
 القهس اذ قدر واذا قدر على ماله لا يلزمه النصيب بفضل كلفه غير اذ الاستغنى وان مكاتب
 اذا عجز أي فان السبيل بوجوه اخذ ما يده من الصدقة كذا في سبيل الانحر (قوله والعامل)
 أي اذا كان غير حاشي مشتق من العمل وهو فعل الانسان بقصد فهو شخص من الفعل ولذا لم
 يستعمل في الحيوان قهس ثانيا (قوله يعطى قدر ما يسهه أهواه) بالوسط مدة ذهابهم وايامهم
 مادام المأز ما لا يجوز له أن يقبض شئ منه في الماء كل والمشارب والملابس فهو حرام لكونه
 اهرافه مضار على الامام أبيه حيث يرضى بالوسط واذا استعرفت كفايته الزكاة فلا يراد
 على الزكاة لان القهس يعين الانصاف بصر ويجوز للعامل الاشتدوان كان غنيا لانه فرغ
 قهس هذا العمل في حاج الى السقاية قال في المنعوج ا التعليل بقوى ما نسب للواقعات من أن
 مكاتب لعلم بوجوه اذ لو غنيا اذا فرغ نفسه لافادة العلم واسه تغاضه بغيره عن المكسب
 والحاجة داعية الى ما لا يدهنه اه وسكت المؤلف عن المؤلف فلو جزم لان الاعطاء لهم نسخ
 بقوله صلى الله عليه وسلم انه في آخر الامر شذها من أغنيائهم ورد هاني فقرائهم (قوله وله
 الاقتصار على واحد) لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من الصدقة ما يعطاه للزكاة
 لغيره ما كان له مال آخر فاعطاه للغاير بغير وروى عن كثير من الصحابة عدم التعيين ثم

باب المصروف

هو الفقير وهو من علة ما لا يبلغ
 نصيبا ولا قيمة من أي مال كان أو
 مصرا مكتسبا أو مسكينا وهو مصر
 لا شيء له والمساكين والمدينون الذي
 لا يملك نصيبا ولا قيمة من مال
 دينه وفي سبيل الله وهو منقطع
 الغزاة أو الحاج وابن السبيل وهو
 من له مال في وطنه وليس معه مال
 والعامل عليه اعطى قدر ما يسهه
 وأهوانه وللزكاة الدفع الى كل
 الاصناف وله الاقتصار على واحد
 مع وجود باقي الاصناف

كأصح المكتسب وبأنهم يعتقدون أن علم به لا فائدة له في الحشر ولو سأل للكسرة أو لاشتهته
 من المكتسب بالجهاد أو طلب العلم لجاز لو محتاجا له (قوله ركني نظها) أي شحريها ولو إلى
 مادون مسافة الفصر (قوله بعد تمام الحول) أما المجلة ولولاه تغيرها راجح ومديون منتقى
 السكر اهتفي بصبر ولا بد في دفعها إلى علم انهينة في صرف أو مصيبة وقال أبو حفص الكبير
 انه لا يصرفه إلى لا يصلي إلا حيا نارا وان أجزأه كذا في سكب الانهر (قوله اغبر فرب) أما نقلها
 لأمر فلا كراهة فيه لأن الدفع إلى الغلة بمنهم فيه مسألة وصدقة (قوله واحد) لأن المقصود منها
 سد مثله المحتاج في كان أحوج كان أولى صهر (قوله وانفع للمسلمين بتعليم) خال في المعراج
 التصديق على العالم الغلة برأصل اه أي من الجاهل الغلة فقهه ستاتي ولا نكره نقلها من دار
 الحرب إلى دار السلام أي ولو لمع وجود المصريف هناك (قوله والافضل صهره الا قرب فلا قرب
 الخ) قال في الهرو الاول صهره إلى اخوته لفقره ثم أولادهم ثم هماءه الفقراء ثم اخواله ثم
 ذوي الارحام ثم جيرانه ثم أهل سكنه ثم أهل بيته اه (قوله لا تقبل صدقة الرجل) أي لا يناب
 عليه ان سقط المرض ومثل الرجل المرأة كذا في كتابه الدرر (قوله) العتري الزكاة
 مقره مكاب المال وفي الوصية مكاب الموصى وفي العطرية مكان المزدى هند قد دونه والاصح لان
 رؤسهم تبسم لأسه در والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب صدقة الفطر)

العطرية من أسلحة الفطرة مولد وأمر بها في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان صل
 الله عليه وسلم خطب قبل الفطر بيومين بأمر بانحرأ بها لا تسقط عليك المال بعد الوضوء
 بخلاف الزكاة (قوله تجب على حرمي) انما وجبت لقوله صلى الله عليه وسلم في خطبته أودا
 عن كل حرمي صدقة غير أو كبر نصف صاع من بر أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أخرجه أبو داود
 رحمه الله في العمره صدقة أصحها ما هو الأصح بجر كل زكاة قبل مضية أي يوم الفطر عينها
 به صدقة تكون قضاء واشتارها السكال في تقريره ويرى في تنوير البصائر (قوله مالك انصاب)
 علم ان النصب ثلاثة نصاب يشترط فيه الفناء وتعلقه الزكاة سائر الاحكام المتعلقة بالمال
 أي في نصاب تجب به أحكام أرواح الصدقة ووجوب الاضحية وصدقة الفطر ونفقة
 الاقارب ولا يشترط فيه الفوا للتجارة ولا حولان الحول ونصاب ثبتت بحرمه السؤال وهو ما اذا
 كان عنده قوت يومه عند بعض وقال بعضهم هو أن يملك خمسة دراهم كره العلامة نوح (قوله
 عند طلوع فجر يوم الفطر) فمن مات قبله أو ولد له أو أسلم له تجب عليه كسبائي (قوله ولم يكن
 للتجارة) أي وإن لم يكن للتجارة (قوله والمعتبر فيها) أي في حوائجها وحوائج عياله (قوله وأثانته)
 الاثان ما اعادته قايوس (قوله وان كانوا أشقياء بخرجهام مالم) هذا ما قاله لا تجب
 على المهر العتي ره في الفقه في المال في غير الغني يقال في الجنون الكبير والعنف والمعتوه كافي
 الهندية وفطره رفيع السعير والسعير وفي البحر وانهما الطفل العتي في ماله اه ولولم يخرج رولى
 الصغير والجنون الغني من ماله واجب الاداء عليهم ما بعد البلوغ والافاقة (قوله واختبر أن الجد
 بالاب) اعلم انهم جعلوا السبب في ودية صدقة الفطر رأسا يونه وبلى عليه ولا به مطلقه كما بان
 التذية عليه وأورد عليه الجد اذا كان نواقله صغارا في عياله لموت الاب أو فقره حيث يجب
 عليه الاخراج طاهر الزايرة فقد صدق السبب ولم تجب وما قبل في دفع الابرا من انتفاء
 السبب لان الزايرة غير تامة لا انتقاله من اب وكان كذا في كراهية الزهري في سبب يداد الوصى
 لا يجوز من ماله بدلا في الجداد لم يكن له مال مكاب قال السكال ولا يخص من الابرا اذا ترجع
 رواية الحسن من انما إلى البس دفعه السببية كذا كره واختاره على الاختيار ويرى عليها

وكره نقلها بعد تمام الحول بل بد
 آخره غير قرب وأحوج وأدفع
 وأنفع للمسلمين بتعليم والا فضل
 صهره الا قرب فلا قرب من كل
 ذي رحم مكره منه ثم جيرانه ثم
 لاهل محلته ثم لاهل سرفته ثم
 لاهل بلدته وقال الشيخ أبو حفص
 الكبير برحمته الله لا تقبل صدقة
 الرجل وقربائه في حوائج حتى
 يدايمهم فيسدا حاجتهم

(باب صدقة الفطر)

تجب على حرمي لم مكاب مالك انصاب
 أو قيمته وان لم يحمل عليه الحول عند
 طلوع فجر يوم الفطر لم يكن للتجارة
 فأرخ من الدين راجحه لا ضيقة
 وحوائج عياله والمعتبر فيها السكالية
 لا التقدير وهي سكنه وأثانته وثانته
 وفقره وسلاحه وهيبه للخدمة
 فيخرجها عن نفسه وأولاده الصغار
 الفقراء وان كانوا أشقياء بخرجهام
 من ماله ولا يجب على الجد في ظاهر
 الرواية واختبر أن الجد كالأب عند
 فقده أو فقره وهو عا اليك للخدمة
 ومدره وام ولده ولو كمرا

مطافاة تلك القدرة فالتسليم من
 نعمة ونفقة عياله الى حين عودته
 وما لا بد منه كالتزول وثالثه والاث
 المستتر من قضاء الدين ويشترط
 العلم بشروطه المصلحة لاسم بدار
 الحسب او السكون بدار الاسلام
 (وشروطه وجوب الاداء) خسته على
 الاصح (حصة الدين وزوال الممانع)
 الحسب (من الذهاب للجمع وامتن
 الطريق وعدم قيام العدة وتخرج
 محرم) ولو من رضاع أو مصاهرة
 (مسلمة) من هاتل بالغ أو زوج
 لامرأة في سفر) والعبرة بظنية
 السلام: برأوه اهل المصلحة
 ويصح اذا قدر من المصلحة ما يشبه
 لهم الاحرام والاسلامه شرطان
 ثم الانبار بركنيهما الوقوف محرم
 بعرفات لحظته زوال يوم التاسع
 الى الجريوم الكبر بشرط عدم الجلاء
 قوله محرم والركن الثاني هو أكثر
 طوافي الاقاصي وقته وهو ما بعد
 طلوع فجر النحر وواجبات المص
 انشاء الاحرام من المقات ومعد
 الوقوف بعرفات الى الغروب
 والوقوف بالزدلفة قيامه بجريوم
 النحر وقبل طلوع الشمس ورمي
 الجمرتين والوقوف بالقرن والتمتع
 والحلق وتخصيصه بالحرم وایام
 النحر وتقديم الرمي الى الحلق ونحر
 القرن والتمتع بينهما وايقاع
 طواف الزيارة في أيام النحر والرمي
 بين الصفا والمروة في أشهر الحج
 وحصوله بعد طوافي معنده والمسي
 فيه لا يحد له ويبدأ به الى من
 الصفا وطواف الوداع وبداة كل
 طواف بالبيت من الحجر الاسود
 وابتداء من ثيبه واثني فيه لا يحد
 له راءه اربع من الحداث ورمي

أصريهم بالسكراة يدل على عدم الوجوب اذ لو كان واجبا لكان الواجب لا يتصرف
 بالذكراة ونحوها فيها (قوله لا الابدانة) فلو وجب له ابدانه ما لا يصح به لم يجب قبوله لان شرائط
 الوجوب لا يجب تخصيصها (قوله اغير اهل مكة) مرتبط بقوله والقدرة على راحة (قوله اذا أمكنهم
 ما في) يجب عليهم شي به بالشي الى الجلاء (قوله الى حين عودته) وقبل عودته يوم وقيل يشهد
 (قوله كالتزول) أي وممرته ولا يلزم بيع ماله مخفي نعم من بعض منزله ليجب به نعم هو اذا فضل
 وكذا لا يلزمه لو كان عنده ما لو اشترى به مسكنا رضاءه الا في رضاءه ما يكفي للرجوع كما في الخلاصة
 وقالوا لو لم يصح حتى أنقلب ماله رضاءه أن يسهل قرض ويصح ولو غير قادره على وفاءه وبرجى أن
 لا يؤاخذ به الله بذلك أي او نادر يوافيه اقدر كفاية منه في الظهيرة (قوله او السكون بدار
 الاسلام) وان لم يسهل لم فيكون وجوده في دار الاسلام علما ولو كانا على الاسلام أولا
 ذكره السيد (قوله حصة الدين) أي مع البعير (قوله وزوال الممانع الحسب عن لذاب)
 كالحبس وكذا يشترط ان لا يكون خائفا من سلطان يجمع منه (قوله وأمن الطريق) بأن يكون
 اهاب السلامة ولو بالرشوة وتل بعض الحجاج عذر (قوله وعدم قيام العدة) من طلاق
 بائن أو رجعي أو فداء قوله تعالى لا تخرجوه من بيوتهم والجمع بكن أو في وقت آخر غاه
 لبيان (قوله وتخرج محرم) وأوجه ما إذا سبب المرأة ولو بجور أو بغيره المحرم ما لا يله
 محبوس ما لا يسهل لزوجهاته ما عدا حصة الاسلام ولو تبت بلا شرم جازع الى اربعة عذر (قوله
 مسلم) الاول أن يقول غير محرم في كافي النور ما سمرانه بكافي الذي (قوله ما منون) حرج
 الفاسق فنه لا يفظ كالجودي (قوله بالغ) المراهق كالبالغ حورة (قوله أو زوج لامرأة
 في سفر) اشتاف في ازوج أو غيرهما ط الوجوب أو شرط الاداء على حسب التمسك لافهم
 من أمن المازق وتنازع في خلاف في وجوب الوصية وفي وجوب نفقة المحرم وزواجه الى
 أن يجيب معها بالاداء الزوجه له وحده ما تزوج بها مع ما لم تبت بشر ما في حال
 هو شرط الوجوب وحده في اربعة اقسام: الاولى لا شرط ط الوجوب لا يجب فيه
 ولذا الواجب له المال كن له الامتناع من الفة ولا يجب له عليه ومن واجب شرط الاداء
 وجب عليه جميع ذلك (قوله هم شرطان) أي بالعدة (قوله بشرط عدم الجلاء) شرطان
 ما قبل ذلك فسد حجه وتبطل في نفسه فاصح وان شئ من قابل (قوله هو شرطان) فاصح
 الاقاصي وهو اربعة اشواط والثلاثة الباقية واجبة بعد رمي الصفا والمروة (قوله وهو ما بعد طلوع
 فجر النحر) الى آخر العمر والواجب بعد أيام النحر (قوله الى ان يذهب) العادة داه في
 المعبالان الواجب اذراك لحظته من الليل ان وقف بها (قوله والحلق) أي أو التقصير (قوله
 وتخصيصه) أي الحلق (قوله وتقدم الرمي) أي عند الامام (قوله يذهب) أي بين الرمي
 والحلق فهو رمي ترتيب صرف رذخ (قوله وحصوله) أي الذي (قوله ويدفعه أي من الصفا)
 فلا يبدأ بالمروة ولا يعتد بالنبوط الاول في الاصح (قوله راءه اربع اقسام) أي لا بدق (قوله
 ويبدأه كل طواف بالبيت من الحجر الاسود) أي لفرع من طوافه رضاءه من (قوله اربعة اقسام)
 من الحداث على الذئب قبل الحلية ثم يوثق بدينه على طوافه الا على انما استند
 أي مؤكدة (قوله ومن العورة) أي بكافة ربيع العصورا كترتيب الدم ومن الواجب سلاما كعتن
 بكل أسبوع من أي طواف كان فلو تركها هل عليه دم لا أهم به رمي به يومه كون الطواف
 وراء الحطيم (قوله وسرك المشقوب الخ) المابط أن كل ما يجب بتركه كدمه واداءه (قوله
 كلبس الى الخ) وسرك المرأة (قوله وسركه) هو ما يسهل به الحرام لا يسهل على ليس
 (قوله والركن) د كرايا مع ضرورة الفداء (قوله وتعدوه) أي خروج عن طاعة الله عزه

العورة وأقل الاشواط بعد فعل الا تفر من طواف الزيارة ترك الحطرات
 كلبس الرجل الميطر مع رداءه ربيع يومه ثم انما يجرى ما ينشأ للمسوق

وبالجدال وقتل الصيد والاشارة اليه والدلالة عليه ومن الخج منه الاغتسال ولو بالاض ونفساء او الوضوء اذا اراد الاحرام وليس اذ ارورده
جديدين ايضين والتطيب وصلاة ركعتين والاكثر من التلبية بعد الاحرام رافعاً صوته حتى صلى اربعاً ركعاتاً وهو حط واديا اولاً في ركعة
وبالاستسار وتكررها قلنا الحمد فيها والصلاة على النبي ٢٩٩ صلى الله عليه وسلم وسؤال الجنة وصحبة الارباب

والاستعاذه من النار والفعل
لدخول مكة ودخولها من باب المعلاة
نهاراً والتكبير والتليل تلقاء البيت
الشريف والدعاء بما أحب عند
رويته وهو مستجاب وطوافي التقدوم
ولو في غير أشهر الحج والاضطباع فيه
والرمل أن سعى به في أشهر الحج
والحرولة بمسارين المبلين الاضخريين
للرجال والمشي على هيئة في باقي
السعي والاكثر من الطواف وهو
أفضل من صلاة النفل لا في
والخطبة بعد صلاة الظهر يوم سابع
الحج بمكة وهي خطبة واحدة بلا
جلوس يعلم الناس فيها والخروج
به دطوع الشمس يوم التروية من
مكة إلى المدينة ثم ما في الخروج منها
بعد طلوع الشمس يوم عرفة إلى
عرفات فيخطب الامام بعد الزوال
قبل صلاة الظهر والعصر جهوده
جميع تقديم مع الظهر بخطبة من
يجلس بينهم او الاجتهاد في التضرع
والخشوع والبكاء بالدعوى والدعاء
لنفسه والوالدين والاشوان
المؤمنين بما شاء من أمر الدارين
في الجملة من الدعاء بالسكينة والوقار
بعد الغروب من عرفات والتزول
بجزة مرتفعاً عن بطن الوادي
بقرب جبل قسح والمبيت بمكة ليلة
النحر والمبيت بعني أيام مني بجميع
أمتعته وتكره تقديم نعله إلى مكة اذ
ذلك ويجعل مني عن عينه ومكة عن
يساره حالة الوقوف لحي الجمار
وكونه راكناً في حجرة العقبة
في كل الايام وما شأ في الحجرة الاو

من الحرم اشتمع (قوله والجدال) أي الخج صفة مع المسكرين بالرفقة (قوله والاشارة) أي
في الحاضر (قوله والدلالة عليه) أي في الغائب (قوله ولو بالاض ونفساء) فهو الخطافة
والتيه منه عند الهز ليس بشعر وعوينوي به الاحرام ليحصل الاجرام وشروط لنيل السنة أن
حرم وهو على طهارة وهو أفضل من الوضوء (قوله وليس اذ ارورده) أو طهارة من العورة
وثانيهما المستر السكتين فن الصلاة مع كشفهما أو كشف أحدهما مكره ومنعناه على (قوله
جديدين) تشبيهاً بكنائس البيت وهما أفضل من الغسلين وقوله ايضين هو أفضل من لون آخر
وهذا بيان للسنة والا فسترا العورة كف (قوله والتكبير) أي ليدل على أنه لا شيء وله أن يتطيب
في أتقى عينه بعد الاحرام ثلاثاً (قوله وصلاة ركعتين) ينوي فيها مسنة الاحرام لحرز
فضله السنة فيها ما لا يكفران والا خلاص الحديث ورد بذلك وما فيه عامان براءة من
الله وتوحيده في الله حجة ودعوى قول الله صلاة الله على من أتى أريد الحج أو العمرة أو الحج والعمرة
وسعى إلى وقتها ما في وفي الأفراد في رد (قوله رافعاً صوته) أي رفعاً صوته (قوله
تكررها) أي ثلاثاً وقوله قلنا الحمد فيها (قوله والصلاة) عطف على التلبية
(قوله وصحبة الارباب) أي في سنة التميم (قوله ودخولها من باب المعلاة) أي من ثنية كداء
بفتح الدال ثنية العباد على مكة عند المذبة ولا ينصرف للعائنة والنائب رضى تلك الجهة
العل اه مستباح كره السيد وفي نسخ على وهي الأولى وترك الحاج ذلك في هذه الايام
(قوله والاشارة) أي في مشاهد الآيات المكرمة معناء الله كبر من السكينة
والمسجد ثلاثاً يقع شريك در (قوله واراف التقدوم) أي لا شاق (قوله والاضطباع)
هو بجل قبل شروعه فيه مرداه تحت ابطه الايمن ملطفاً طرفه على كفة اليمين وهو سنة
(قوله والرمل) هو المشي بسرعة مع تعارب الخطا وهو لسكتين في الثلاثة الأولى استئنا
فلوتر كونه في الثلاثة الأولى لم يرمل في الباقي ولو زحجه الناس وقف حتى يجد فرجة (قوله
السعي بعده) طاهره أنه لا يطلب الرمل في طوافي التقدوم الا ان اراد الله في بعده وسبأ في له
ذلك العمل الآتي (قوله المبلين الاضخريين) المتخذين في جدار البيت (قوله لارجال)
م إلى الزل والحرولة (قوله وهو أفضل الخ) وعكسه لأفهم بالحرم زمن المرحوم وفي غيره
فأفضل له اطواف أيضاً كره صاحب الجهر (قوله والخطبة) الخطب تخص الامام أو نائبه
قوله وسلاة اهر (وكره قبله در (قوله ونالحروج) عطف على السعي (قوله يوم التروية)
مرامير في الح (قوله إلى عرفات) طريق وض (قوله بمجموعة) حاله من العصر
(قوله خطبة) عليه السلام إلى النبي في الخطبة الثالثة وهي الوقوف بعرفة والمزادة
والوقوف بعرفة يوم الجمعة يوم النحر والاضطباع وطواف الزياره الخ (قوله في الجملة من)
معنى قوله والاحتياط الخ (قوله والتزول بمكة) وكلها موقوف الا بطن مكة وهو معلوم
(قوله قرب جبل قسح) فمفهم لا ينصرف للعائنة والعدل من قازح يعني من ترفع والاصح
الاشارة للحرام (قوله وتكره تقديم نعله) به سكتين معاً وتكره وكذا يكره للمسلي جعل نعله
في حذاءه أو في حذاءه في أي لا فلا كراهة أي في تقديمه (قوله اذ ذلك)
أي أم الرمي والمبيت بما وطاهر كلامهم أن كراهة التقديم تحريراً لأن هراذب عليه ولا يؤدب
في اذ كرهها اه ذكره السيد (قوله إلى تلي المسجد) أي مسجد الحيف (قوله

في كل الايام وما شأ في الحجرة الاو
في كل الايام وما شأ في الحجرة الاو
في كل الايام وما شأ في الحجرة الاو
في كل الايام وما شأ في الحجرة الاو

التي على قدر ما ينبغي من حيثها الواسع والعميق في معرفة الله تعالى في كل وقت وأوقات الزمان في كل ما جازوا وكراهة واستحسانا من السنة هدى
 المقرب بالحق والآن كل من هدى التطوع والمعة والقران فخط من السنة الخطبة يوم النحر مثل الأولى يعلم فيها بقية المناهل وهي ثمانية
 خطبة أربع وتقبل النفاذا أراد من متى قبل غروب الشمس من اليوم الثاني عشر وأقام بها حتى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر
 فلاحق عليه وقد أساءه وان أقام في إلى طلوع فجر اليوم الرابع عشر وهو من السنة التي أنزل بالمصيب ساعة بعد ذلك الله من
 متى وشرب ما فترحم والتضلم منه واستقبل البيت والنظر إليه وهذا وأصعب منه إلى رأسه وسائر جسده وهو الشرب له من
 أمور الدنيا والآخرة ومن السنة التزام التزيم وهو أن يضع صدره ووجهه عليه والتشبث بالاستمرار ساعة واحدة على ما يجب وتقبل
 حبة البيت ودخوله بالأدب والتعظيم ثم لم يبق ٤٠٠ عليه إلا أعظم النحر بات وهي زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه

التي تلي عرفة) أي تأتي بعد يوم عرفة (قوله والمعة والقران) أي الا تلي منها (قوله فقط)
 أما هدى الجنائيات فلا بد قل منه (قوله له رميه) وأما قدم الرمي فيه على الزوال برفق رقت
 الرمي فيه من النحر إلى الغروب وأما في الثاني الثالث في الزوال إلى طلوع الشمس من
 (قوله بالمصيب) بضم ففتحين لا يطع وليست المقبرة منه وهو موضع يقرب مكة يقال له لا يطع
 فوجهه والمصيب أنزل فيه وقد كثر في الميسرة أنه سنة هدية تأتي لتركه يصير منها
 علامة يمكن (قوله والتضلم) أي الامتلاء منه فإنه علامة الأيمان (قوله واستقبل البيت
 والنظر إليه) أي طالع الشرب (قوله التزام التزيم) وهو ما بين النحر وبين البيت (قوله
 والتشبث) أي التعلق بالاستمرار في النحر المشغف بها والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر
 الله العظيم
 (فصل في كيفية تركيب أعمال الحج) (قوله كرايخ) هو بكسر الموحدة ولامين الحرتين
 قرب من الحجر وهو قبل الحجة شيء يقال له يار الله إلى مكة (قوله ولومطيا) ولا يضر
 بقاء أثر الطيب بعده (قوله ولا يزيه) بأثره وقوله ولا يعقده بأن يعقد طرفه ببعضهما وقوله
 ولا يخله بنحره يحيط به خله خلاه (قوله تنوي بها الحج) بيان لا كل إلا فيه حج الحج عطلق
 النية ولو بقلبه بشرط مقارنته لا كني قصده التعظيم كتسبيح وتحميل ولو بالفارسية وان
 أحسن العربية والتلبية على المذهب در (قوله وهي ليلك) أي أفت يبارك أفاعه بعد أخرى
 وأجبت نداءك مرة بعد أخرى مثله على والتلبية للتكرير وانهما به فعل مضموع مأخوذ من
 ألب بالمكان وب إذا أقام به (قوله ان الحمد) بكسر الميمزة وفتح حذر (قوله ولا تنقص من
 هذه الألفاظ شيئا) فإنه مكرره ويكون مشابهة كهاو بترك رفع الصوت بها (قوله وسدليك)
 أي أطيع إطاعة بعد اطاعة (قوله والرخي ليلك) أي الضراعة والمسهلة فاهوس (قوله
 ولا يادوسنة) في التمر أنهما تدونة فإن أريد بالسنة طمعه فلا تنافي فاده السيد (قوله
 والعاصي) هطف تفسير (قوله والخفين) إلا أن لا يجد نعين في قطعهما أسفل من الكعبين
 عند معقد الشراك (قوله بالخيمة والنجل) من غير أصابة لوجهه ورأسه فلو أصاب أحدهما كره
 (قوله وشدا الحميان) بكسر الهاء ما توضع فيه الدراهم ومثله المنطقة والسيف والسلاح والختم
 والا كبحال بغير مطيب والختان والفصد والحجامة (قوله متى صليت) ولولا (قوله أولعت
 ركبنا) أو مشاة (قوله فانه مستجاب عند رؤية) عن هذا أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى

فيؤديه عند خروجه من مكة من
 باب سبيكة من التنية السفلى
 وسند كر الزبارة فصلا على حدة
 ان شاء الله تعالى
 (فصل في كيفية تركيب أعمال الحج)
 (الحج) إذا أراد الدخول في الحج
 أحرم من المبات كرايخ فيغسل
 أو يتوضأ والفصل وهو أحب
 لتنظيفة تغسل المرأة الحائض
 والنفساء إذا لم يضرها ويستحب
 كمال النظافة بقص الظفر
 والشارب ونق الأبط وحلق العانة
 ولبس الرحلى إذا أراد أحد يدين
 أو حشيلين والجديدا بيض أفضل
 ولا يزرع ولا يلبس منه ولا تخله فان
 فعل كره ولا شيء عليه وتطيب وصل
 ركعتين وقبل اللهم إلى أريد الحج
 فمبيرة لوجهه في باب در صلاتك
 تنوي بها الحج وهي ليلك اللهم ليلك
 لا تحريك لك ليلك ان الحمد والنعمة
 والمكة لك لا شريك لك ولا تنقص
 من هذه الألفاظ شيئا ورزقك في البيت
 وسدليك والخير كله بين يديك ليلك
 والرخي اليك والزيادة سنة فإذا
 لبست ثوبا فقد أحرمت فائق الرقت

وهو الجذع وقيل ذكره بضمزة النساء والكلام الفاحش والفسوق والمعاصي والجذال مع الرفقاء والخدم وقيل البيت
 سيد البحر والاشارة إليه والذلة عليه وليس الخيط والعمامة والخفين وتغطية الرأس والوجه ومن الطيب وحلق الرأس والشعر
 ويحوى الأفضال والاشارة بالخلية والنجل وغيرهما وشدا الحميان في الوسطا أكثر التلبية متى صليت أو علمت شرفا أو هبطت
 وأدنا أولعت ركبنا بالاصحار وافعا صوتك بلاجه وعضر إذا وصلت إلى مكة يستحب أن تعقل وتدخلها ثم أرا من باب المعلى لتكون
 مستقبلا في ذلك باب البيت الشريف تعظم ما يستحب أن تكون مليا في دخولك حتى تأتي باب الدلام فتدخل المسجد الحرام
 منه متواضعا خاشعا مليا لا تخطأ حلة المكان مكرم أهلا لا يصلح على النبي صلى الله عليه وسلم من لطفنا بالمرحوم داعيا بما أحببت فإنه
 مستجاب عند رؤية البيت المكرم ثم استقبل الحجر الأسود بركبته لا أقام يدك كأي الصلاة وضعهما على الحجر بقوله بالصوت فنحجز عن
 ذلك لا يذاهم كدوم من الحجر بشئ وقوله أراشأ إليه من بعيدة كيرا من لا طاعة له شيئا على النبي صلى الله عليه وسلم

من ان العروة الواحدة في ردها موضع حال في جدار البيت بدعة باطلة لا اصل لها والاسرار الا في وسط البيت وهو مرفعة الدنيا يكشف
 احدهم هو ربه ومرتبه ووضعه واعليه فعل من لا عقل له فضلا عن علم كقوله السكبان واذا اراد العود الى أهله ينبغي أن يتصرف بعد طوافه
 لاوداع وهو يمشي الى درائه ووجهه الى البيت با كما أو مشيا كما يحسنه سرا على فراق البيت حتى يخرج من المسجد ويخرج من مكة من باب
 بني شيبة من النبية السد في والمرأ في جميع افعال الحج كالرجل غير أن لا تكشف رأسها وتدخل على وجهها شيئا تحتها هيدان كالقبة
 تنظم حده بالعطاء ولا ترفع صوتها بالنسبة ولا ترمي ولا تهرول في السجدة بن الميامين الا خضرين بل تمشي على هينتها في جميع السجدة بين
 الصفار المرو ولا تعلق وقتها بغير الخيط ولا تراحم الرجال في استلام الحجر ١٠٣ وهذا تمام حج الفرد وهو دون المتمتع في

الفضل والقران افضل من التمتع
 (فصل) في القران هو ان يجمع بين
 احرام الحج والعمرة في وقت واحد
 ركعتي الاحرام اللهم الى اريد العمرة
 والحج فيسرها الى وقتها ما مني ثم
 يلبي فأدأه رجل مكة بدأ بطواف
 العمرة سبعة أشواط يرمل في الثلاثة
 الاول فقط ثم يصلي ركعتي الطواف
 ثم يخرج الى الصفا ويقوم عليه
 داعيا مكبرا مولدا لمبى الصفا على
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم يمشي
 نحو المروة ويسجد بين الميادين فيتم
 سبعة اشواط وهذه افعال العمرة

والعمرة سنة ثم
 الغدوم للحج ثم أه
 فاذا رمي يوم النحر بجمرة العقبة
 وجب عليه ذبح شاة أو سبع بدنة فاذا

لم يجد فصيام ثلاثة أيام قبل مجي يوم
 النحر من أشهر الحج وسبعة أيام بعد
 الغرغ من الحج ولو عكة بعد رمي
 أيام التشريق ولو فرقه بأجر

(فصل) في التمتع هو ان يحرم بالعمرة
 من الميقات فيقول بعد صلاته ركعتي
 الاحرام اللهم اني اريد العمرة

فيسرها الى وقتها ما مني ثم يلبي حتى
 يدخل مكة فيطوف لها ويقطع
 التلبية بأول طوافه ويرمل فيه ثم
 يصلي ركعتي الطواف ثم يمشي

ثم يمشي الى الجمار والمزدلفة عند طلوع الشمس ثم يرمي
 ثم الصفا والمروة والمشي بوقت صحر فهو يسجد يرمي
 كذا مني في ليلة البدر اذا يستنصف الليل فليجئ بغير
 وعند بئر زمزم يشرب القدر اذا ذقت شمس النهار لا فزل
 بوقت صحر من غيب الشمس قل ثم يمشي السدرة ظهره راكبا
 ويدري هذا الوقوف طارا من شجر فقيدها فدمرا
 به راها لولم الحس البصري من خير الورى ذا أو وصفه فاستن
 صلى الله عليه وسلم ثم سلما وآله والعجب ما ثبت في

(قوله من ان العروة الواحدة في ردها موضع (قوله
 أو نه) أي من ثبوتها بالباب (قوله ولا ترفع صوتها) بل تسمع نفسها الفتنة (قوله وتلبس
 الحجاب) رادعين والحبل وحيدها الا يمنع نسكا الا الطواف لله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر

الله العظيم
 (فصل) في القران هو ان يحرم بالعمرة ذاب جميع بينهما (قوله ثم يطوف الحج) فان
 ان يمارا من مترابطين ثم يمشي سبعين يوما جازا أساء ولادم عليه فان وقف القارن يعرفه قبل
 أكثر اطوافه لم يطلعت عمرته وقضيت ويجب دم الرض وسبعة دم القران (قوله فصيام
 ثلاثة أيام) آخرها يوم عرفة فان ذقت الثلاثة تعين الدم والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر

الله العظيم
 (فصل) في التمتع هو من المتاع أو المنة لانه بتمتع أي يرتفع ما رتعا فان الحلال بين العمرة
 والحج (قوله هو ان يحرم بالعمرة) ويأوفوا لولا كثر أشواطها في أشهر الحج (قوله وان ساق
 الهدى) أي هي المنة معه ردوله لا يحال من عمرته أي الابعاد لغرغ من الحج (قوله يحرم
 الحج) أي سفر واحد حقيقة أو كذا أن يلبي بأهل المسامحة في حج واحرامه يكون يوم الترويه
 وقوله لا تزل (قوله لا ترفع صوتها) شكر المساء نعم الله تعالى عليه حيث وفقه لاداء التكاليف (قوله
 سام لا تزل) بعد احرامه في أشهر الحج وتأخير بحيث يكون آخرها يوم عرفة أفضل رجاء
 وسودا لهدا رادها سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل) في التمتع هو ان يحرم بالعمرة ذاب جميع بينهما (قوله ثم يطوف الحج) فان
 ان يمارا من مترابطين ثم يمشي سبعين يوما جازا أساء ولادم عليه فان وقف القارن يعرفه قبل
 أكثر اطوافه لم يطلعت عمرته وقضيت ويجب دم الرض وسبعة دم القران (قوله فصيام
 ثلاثة أيام) آخرها يوم عرفة فان ذقت الثلاثة تعين الدم والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر

الله العظيم
 (فصل) في التمتع هو من المتاع أو المنة لانه بتمتع أي يرتفع ما رتعا فان الحلال بين العمرة
 والحج (قوله هو ان يحرم بالعمرة) ويأوفوا لولا كثر أشواطها في أشهر الحج (قوله وان ساق
 الهدى) أي هي المنة معه ردوله لا يحال من عمرته أي الابعاد لغرغ من الحج (قوله يحرم
 الحج) أي سفر واحد حقيقة أو كذا أن يلبي بأهل المسامحة في حج واحرامه يكون يوم الترويه
 وقوله لا تزل (قوله لا ترفع صوتها) شكر المساء نعم الله تعالى عليه حيث وفقه لاداء التكاليف (قوله
 سام لا تزل) بعد احرامه في أشهر الحج وتأخير بحيث يكون آخرها يوم عرفة أفضل رجاء
 وسودا لهدا رادها سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل) في التمتع هو ان يحرم بالعمرة ذاب جميع بينهما (قوله ثم يطوف الحج) فان
 ان يمارا من مترابطين ثم يمشي سبعين يوما جازا أساء ولادم عليه فان وقف القارن يعرفه قبل
 أكثر اطوافه لم يطلعت عمرته وقضيت ويجب دم الرض وسبعة دم القران (قوله فصيام
 ثلاثة أيام) آخرها يوم عرفة فان ذقت الثلاثة تعين الدم والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر

الله العظيم
 (فصل) في التمتع هو من المتاع أو المنة لانه بتمتع أي يرتفع ما رتعا فان الحلال بين العمرة
 والحج (قوله هو ان يحرم بالعمرة) ويأوفوا لولا كثر أشواطها في أشهر الحج (قوله وان ساق
 الهدى) أي هي المنة معه ردوله لا يحال من عمرته أي الابعاد لغرغ من الحج (قوله يحرم
 الحج) أي سفر واحد حقيقة أو كذا أن يلبي بأهل المسامحة في حج واحرامه يكون يوم الترويه
 وقوله لا تزل (قوله لا ترفع صوتها) شكر المساء نعم الله تعالى عليه حيث وفقه لاداء التكاليف (قوله
 سام لا تزل) بعد احرامه في أشهر الحج وتأخير بحيث يكون آخرها يوم عرفة أفضل رجاء
 وسودا لهدا رادها سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

بن الصفا والمروة بعد لفوفه على الصفا ثم يمشي الى الجمار ويجري احرام وطواف
 وغيره بغيره فلا تزل من ساق الهدى لا يخل من عمرته فاذا جاء يوم الترويه يحرم بالحج من الحرم ويخرج الى منى فاذا رمي بجمرة العقبة يوم
 النحر لم يجد صيام ثلاثة أيام قبل مجي يوم النحر من أشهر الحج وسبعة أيام بعد الغرغ من الحج ولو عكة بعد رمي
 أيام التشريق ولو فرقه بأجر (فصل) في التمتع هو ان يحرم بالعمرة ذاب جميع بينهما (قوله ثم يطوف الحج) فان
 ان يمارا من مترابطين ثم يمشي سبعين يوما جازا أساء ولادم عليه فان وقف القارن يعرفه قبل
 أكثر اطوافه لم يطلعت عمرته وقضيت ويجب دم الرض وسبعة دم القران (قوله فصيام
 ثلاثة أيام) آخرها يوم عرفة فان ذقت الثلاثة تعين الدم والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر

دماقینة من ماشاء أو حلق رأس شجرة أو قش أغصانه وإن تطيب أو ليس أو معلق ٤٠٥

أصوغ على ستة مائة دينار أو صيام
ثلاثة أيام والتي توجب أقل من
نصف صاع فهي مالم يقتل قلته
أو جراد في تصدق بمائة دينار والتي
توجب القيمة فهي مالم يقتل
صبيدا فيقومه عدلان في مقتله
أو قريبيته فان بلغت مائة دافله
الخيار ان شاء المشتري وذبحه
أو اشترى طعاما وتصدق به لكل
فقر نصف صاع أو صام عن طعام
كل مسكين يوما وان فضل أقل من
نصف صاع تصدق به أو صام يوما
وتجب قيمة ما نقص بتنف ريشه
الذي لا يطير به وشعره وقطع عضو
لا يئمه الاعتناع به وتجب القيمة
بقطع بعض قوائم تنف ريشه
وكسر يعضه ولا يجاوز عن شاة
بقتل السبع وان سال لا شيء بقتله
ولا يجزى الصوم بقتل الحلال
صيد الحرم ولا يقطع حشيش الحرم
وشجره الثابت بنفسه وليس ما
يقتله الناس بل القيمة وحرم رمي
حشيش الحرم وقطعه الا الاذن
والكفاة

﴿فصل﴾ ولائی بقتل غراب
وحدأة وحقرب وفأرة وحیة وکلب
مقور وبعوض وغل وبرغوث وقراد
وسمكة وآفة ما ليس بصيد

(فصل) في الهدى أدناه شاة وهو
من الأبل والبقر والغنم وما جاز
في الضحايا جاز في الهدايا والشاة
تجوز في كل شيء إلا في طسواف
الركن جنباً ووطء بعد الوقوف قبل
الطواف ففي كل منهما بدنة تخص
هدى المنعة والقران بيوم النحر
نقط وتخص ذبح كل هدى بالحرم
إلا أن يكون تطوعاً وتعبد في

الطريق في محله ولا ياكاه، يعني وفقير الحرم وغيره سواء وتقلد بدنة التطوع والمصلحة والقرآن فقط
وبدنه في مجاله ولا يعطى اجر الجزاء منه ولا يركب به بلا غير ورقة ولا يحلب لبنه الا ان بعد الحمل

لأنه لا يدخل لصدقة في العمرة (قوله وأرتك شوطان طواف الصدر) عطف على ما قبله عليه صدقة (قوله وكذا السكل شوط من أقله) أي الصدر وكذا السكل شوط من السهي (قوله فيم يبلغ رمي يوم) أما إذا بلغه أو أكثره فغيره دم (قوله وأحلق رأس غيره) محرما كان ذلك الغير أو حلالا وهذا اختلاف ما لو طيبه وضو غيره أو ألبسه مخيطا فإنه لا شيء عليه إجماعا (قوله فهو مالم يقتل قللة) من بدنه أو ألقاها أو ألقى ثوبه في الشمس لتعوت ويجب في الكثير منه وهو ما زاد على ثلاثة نصف صاع ويجب الجزاء في القتل بالذلة عليه كالصيد (قوله وذبحه) أي في الحرم (قوله وتصدق به) أي أن شاء (قوله لسكل فتصير نصف صاع) حكمه كالفطرة (قوله أو صام من طعام كل مسكين يوما) ولو متفرقا (قوله أو صام يوما) كذا لو كان الواجب أقل من الصدقة ابتداء (قوله ويجب قيمة ما نقص بتغريشه) فيقوم الصيد بسلي ما وجب فيه فيغرم ما بين القيمة وبينه وهذا إذا برئ ذوقه أو فلا يغرم له ذوال موجب (قوله وتغريشه) أي الذي يضرب به من حيز الامتناع (قوله وكسر بيضه) أي شرب المذر (قوله يقتل السبع) المراد به حيوان لا يؤكل ولو خنزيرا أو فيلا (قوله النابت بنفسه) لكن إن كان ذلك في شجر ملك وجبت قيمة واحدة ولو ألقى قيمتان فإحدى السلكة وأخرى لحق الشجر ويجب القيمة الأقيما جفت أو أنه كسر أو ذهب بغير كفون أو ضرب فسطاط دور وأعلم أن شجر الحرم أربعة أنواع ثلاثة منها يصل قطعها والانتفاع بها بالجزاء واحدة منها لا يصل قطعها ولا الانتفاع بها بدون الجزاء أما الثلاثة الأولى فكل شجرة أنبتة الناس وهو من جنس ما ينبتة الناس وكل شجرة أنبتة الناس وهو ليس من جنس ما ينبتة الناس وكل شجرة نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبتة الناس وأما الواحدة فهي كل شجرة نبت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبتة الناس ذكره السيد (قوله وليس ما ينبتة الناس) فلو كان من جنسه فلا شيء عليه (قوله وحرم رمي حشيش الحرم) أي بداية (قوله وقطعه) أي يجهز مثل (قوله والسكاة) لأنها كالشجر الجاني والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

﴿فصل﴾ (قوله ولا شيء يقتل غراب) الا العتق في ذر (قوله وحداة) بكسر ففتح هتين (قوله وغل) ان كان لا يجل قتل ما لا يؤذي وقالوا لا يجل قتل السكاب الا هلى اذ لم يؤذوا ولا امر يقتل السكاب من سوخ (قوله وسكافاة) بضم ففتح فسكون (قوله وما ليس بصيد) فليس يقتل جميع هوام الارض شيء لانها ليست بصيد ولا متولدة من البدن ومثله الفراش والذباب والوزغ والزبور والانه قدوالعصرص والله سبحانه وتعالى اعلم وأستهفقر الله العظيم

(فصل امدى) هو فى الغفران ع ما يهدى الى الحرم (قوله ادناشاة) بنت سبعة (قوله
 وهو من الابل) ويكون غشاه فى عليه خمس سنين ومن البقر ما يضى عليه سستتان ولو قال
 واغلا ابل وبقر اسكان اولى (قوله وما جازى الضحايا جازى الهدايا) فكل ما يشترط فى الضحايا
 من السلامة مع العيوب التى تمنع الجواز كالعمور والعرج بشرط هذا ذكره السيد (قوله في يوم
 المحر فقط) أى وقت النحر وهو ايام الثلاثة (قوله بالحرم) ولا يشترط له معنى (قوله
 ولا ياكلمنى) لأن حمل الاكل من هدى التطوع مشروط بيلوغه محله (قوله وفقير الحرم
 وفقير سواء) لكن فقيره أفضل وغيره بالجرم (قوله وتقلد بدنة التطوع) نداء ومثله بدنة النذر
 وفقير بالبدنة فلان النذرات اتمام (قوله والماتعة والقران فقط) لان الاشهار بالعبادة اتيق
 والسمر غيرها اتيق (قوله وخطامه) أى زمامه (قوله ولا يعط ائبر الجزار منه) فلولا عطاء
 فنهته أمالا وتصدق عليه باز (قوله ولا يركبه بالضرورة) فان دعت الضرورة اليه ونقص

عن فضل النبي صلى الله عليه وسلم على الركوب للقادر عليه
 عليه وسلم في قوله تعالى بقوله ومن
 هبنا بالعبادة على أحسن حال إليه
 يصاحبه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
 (فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاختصار
 في جملة ما قال في الاختصار لما كانت
 زيارة النبي صلى الله عليه وسلم من
 أفضل القرب وأحسن المسجبات بل
 تقرب من درجة ما لزمن الوجبات
 فانه صلى الله عليه وسلم حرض عليها
 وبالغ في الثواب اليها فقال من وجد
 سعة ولم يزرني فقد جفائي وقال صلى
 الله عليه وسلم من زار قبري وجبت
 له شفاعتي وقال صلى الله عليه وسلم
 من زارني بعد مماتي فسكنا زارني في
 حياتي إلى غير ذلك من الأحاديث
 وها هو مقرب من حقيقة أنه صلى
 الله عليه وسلم حبر برزق فتح جميع
 الملاذ والعبادات غير أنه حجب عن
 أبصار القاصرين عن شريف
 المقامات وما رأينا أكثر الناس
 هالكين من أداه حق زيارته وما من
 لزارق من المكليات والجزقيات
 أحببنا أن نذكر بعض المنااسك
 وأدائها ما فيه نبذة من الآداب
 تميم الفائدة الكتاب فتقول ينبغي
 لمن قصد زيارة النبي صلى الله عليه وسلم
 أن يكثر الصلاة عليه قبله يسعها
 وتبأغ إليه وفضلها أشهر من أن
 يذكر فإذا عين حيطان المدينة
 المنورة صلى على النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم ثم يقول اللهم هذا حرم نبيك
 وهبط وحيل فامن على بالدخول
 فيه وأمه وقاية من النار وأمانا
 من المذاب واجعلني من القادرين
 على شفاعته المصطفى يوم المآب ويقتل
 قبل الدخول أو بعده قبل التوجه

عن من أتى بر كونه رسول مثله وتصدق به على القادر (قوله في تصدق به) هبط على
 محذوف أي قبله ويصدق به (قوله وينفخ فيه) في العاموس نضع البيت ينشده رثه
 وقاصده أنه إذا ذكر الآتي بلا تقييد فهو على مثال ضرب (قوله بالنقاخ) بالنقاه المجدبة بوزن
 غراب الماء البارد والذهب الصافي وهو من المراد الأول (قوله لزمه) لأن من جنسه واجب
 وهو من المشي القادر على المشي والمشي في الطواف والسعي إلى الجمعة ثم قيل ينبغي
 من حين يحرم وقيل من بيته وهو الأصح زياحي (قوله لأن ركب) أي في كل الطريق أو أثره
 أراق دما ولو ركب في نصفه أو أقله فحساه من الدم (قوله للقادر عليه) أي على المشي وقيل
 الأفضل للركوب لانه أحفظ لنفسه وأبعد عن الآفة (قوله إليه) أي إلى الخواتمة سبحانه
 وتعالى أهدم واستغفر الله العظيم
 (فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم) قالوا إن كان الحج قرضا فله عليه والالتزام والالوي
 في الزيارة تجزئ النية لزيارة قبره صلى الله عليه وسلم وقيل ينوي زيارة المسجد أيضا لأنه من
 المساجد الثلاث التي تشد إليها الرحال (قوله حرض) أي حث عليها قال في التمام حرضه
 تصريحا شفه فحطفه قوله وبالغ عطف مغاير (قوله بالغ في الثواب إليها) أي في طلبها
 والمبالغة بذكر الوعد على الترتك والوعد على الفعل (قوله من وجد سعة) بفتح السين وربعا
 كسرت في حديث ذكره القاري من حج البيت ولم يزرني فقد جفائي رواه ابن عدي بسند حسن
 (قوله وجبت له شفاعتي) أي ثبت له شفاعتي والمراد شفاعته غير شفاعته المقام المحرم وفي تمام
 (قوله فسكنا زارني في حياتي) المراد أن له أجرا كما جرح من زارني حيا والمشي لا يعطى حيا
 المشبه به من كل وجه (قوله إلى غير ذلك) أي وأبعدا وأقربا إلى غير ذلك (قوله نعم) أي
 منتفع (قوله من شريف المقامات) متعلق بالقاصرين (قوله من المكليات) أي الأمور
 المشتركة بيننا وبين غيرها كحكمة المسجد (قوله والجزقيات) أي النجاسة بالزيارة كهيئة
 الوقوف المذكورة فيما يأتي (قوله بعد المنااسك) أي بعد ذكر المنااسك وقوله وأدائها الأولى
 حذفه إذ قد تكون الزيارة قبل الأداء (قوله نبذة) أي شيء يسير قليل قاموس (قوله فانه
 يسعها) أي إذا كانت بالقرب منه صلى الله عليه وسلم (قوله وتبأغ إليه) أي يبالغها الملك إليه
 إذا كان المصلي بعيدا (قوله وفضلها أشهر من أن يذكر) أي ما ذكره أعارف بالله سبحانه
 أقننى رحمه الله تعالى في تبيين المحارم قال صلى الله عليه وسلم لم من قال جزى الله عنا محمدا ما هو
 أهله أتعب سبعين كاتباً ألف صباح رواء الطبراني وقال صلى الله عليه وسلم لم من صلى على عشر
 مرات صلى الله عليه عليه ما تدمر من صلى على مائة مرة كتب بين يديه برائة من النفاق وبرائة من
 النار وأمكنه الله يوم القيامة مع الشهداء رواء الطبراني أيضا قال صلى الله عليه وسلم لم من صلى
 على في يوم لم يمت حتى يرى مقعده من الجنة رواء ابن شاذان وفي رواية عن صلى على كل
 يوم ثلاث مرات وكل ليلة ثلاث مرات حيا وشوقا إلى كان شفاعته على الله أن يغفر له ذنوب ثلاث
 الليالي وذلك اليوم رواء الطبراني (قوله المذكرة) أي بساكنها صلى الله عليه وسلم ولها أهلة كثيرة
 تدل على شرفها (قوله هذا حرم نبيك) أي مسجده أو ما يحترم لاجله وقالوا المدينة لا حرم لها (قوله
 واجعله وقاية) أي حفظا أي سبيلا لاك (قوله يوم المآب) أي المرجع إليه تعالى (قوله
 بعد وضع ركبته) أي بعد استقرار من معه من الركاب يعرف محلهم في العود (قوله واطمئننا
 على حشده) الحشم حركة الواحد والجمع وهو العبال والزابة رخصته الذين يغضبون له من أهل
 أو عبيد أو جيرة أو أزد في العاموس والمراد الأول (قوله حلاله المسكن) هي عين حله من التي
 صلى الله عليه وسلم لم وجهه (قوله قولا) أي حال الدخول (قوله بسم الله) أي دخلت (قوله

القار يارة أن أمكنه ويتأيب ويلبس أحسن ثيابه تعذبا ما لا تقوم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدخل المدينة المنورة وعلى
 المشي إن أمكنه بلا فزع ورية في موضع ركبته واطمئننا في حشده وأمنته متواضعا بالسياسة والوقار فلا دخلنا المسكن قائلا بسم الله

اليك وسامع كلامك ورد عليك
 سلاماً وتأميناً على دعائك وتقول
 السلام عليك يا سيدي يا رسول الله
 السلام عليك يا نبي الله السلام
 عليك يا حبيب الله السلام عليك
 يا نبي رحمة السلام عليك يا شفيع
 الأمة السلام عليك يا سيد المرسلين
 السلام عليك يا خاتم النبيين السلام
 عليك يا نزل السلام عليك
 يا مدثر السلام عليك وعلى أسواق
 الطيبين وأهل بيتك الطاهرين
 الذين أذهب الله عنهم الرجس
 وطهرهم تطهيراً الله هذا
 أفضل ما جرى تبيا عن قومه
 ورسولاهن أمته أشهد أنك رسول
 الله قد بلغت الرسالة وأديت الأمانة
 ونصحت الأمة وأرخصت الحاجة
 وجاهدت في سبيل الله حتى جاهد
 رافق الدين حتى أتاك اليقين
 صلى الله عليك وسلم وعلى أشرف
 مكان تشرف به أول جسدك الكريم
 فيه صلاة وسلاما دائمين من رب
 العالمين عدما كان وعدما يكون
 بعلم الله صلاة لا انقضاء لها
 يا رسول الله نحن وفدك وزوا
 جرك تشرفنا بالاحول بين يديك
 وقد جئناك من بلاد شامية
 وأمكنة بعيدة نقطع السهل والوعر

وهي (له رسول الله) أي عذبت نبي في اتباعها (قوله رب أدعني) أي المدينة (قوله مدخل
صدق) أي ادخلها مرضيا لا أرى فيه ما أكره (قوله وأخرجني مخرج صدق) أي أخرجها مرضيا
لأنه يصح لا يكون على فيه موافقة (قوله من ذلك) أي من عندك (قوله سلطانا نصيرا) أي
قوة تخرق في بها على أعدائك (قوله الخ) أي إلى آخر صلاية التشهد (قوله واقف على أبواب
رحمتك) أي هي على الأسباب المقتضية للرحمة والاحسان (قوله روضة من رياض الجنة) أي أنه
يصير كذلك يوم القيامة وأنه لما حصل فيه من الثواب والاجر كان كذلك أولا لأنه يحصل إليها
قوله وقال منبري هل حوضي) لا مانع من حملها على الحقيقة (قوله شكر الما وقتك) بدل من
شكر الاول (قوله ثم نهض) أي تقوم بالادب والمراد أنه لا يترأخى وإن كان بالكافي والتسهل
(قوله مستدبر القبلة) أي كما هو السنة في زيارة الاموات (قوله ملاحظا نظره السعيد اليك)
أي تلاحظ أنه ناظر اليك (قوله يا منزل) أصله المنزل أدخمت النشاء في الراي أي المتلف
بنيابته من شئ الوصله شرحا منه أنه يقره جلاليين ومثله المذترأ صلاوة هي (قوله وهي أصولك)
بمع الذكور والاناث (قوله الرجس) أي الأثم (قوله وأديت الامانة) أي الصلوة وغيرها
عاقبة له ثواب وتركة عقاب أي بلغت ذلك (قوله وأرضخت الجبهة) هي بالضم البرهان
قاموس (قوله حتى جهاده) أي جهاده الحق وأعظم جهاده (قوله حتى أتاك اليقين) أي
الموت (قوله بعلم الله) متعلق بيبكون وحذف من كان نظيره (قوله لأمدها) بفتح الميم الغاية
المنتهى قاموس (قوله نحن وفدك) أي الوافدون والواردون عليك (قوله ساعة) أي بعيدة
بقال شمع انزل كعب شعها وشعوا بعد فهو شامع قاموس (قوله السهل) هو من الارض
ضد الحزن (قوله والوعر) ضد السهل كالوعر والواعر والوعير (قوله اني ما ترك) جمع ما تركه وهي
المكرمة المتواترة (قوله ومعهادك) جمع معهاد المنزل المعهود به الشئ (قوله قصص) القصص
السامع مع الابانة أو عدمها (قوله كواهلنا) جمع كاهل الحمارك أو مقدم أهلى الظهر عايلي
العتق وهو الثالث الاعلى وفيه ست فقر أو ما بين السكتين أو موصول العنق في الصليب قاموس
(قوله الشفعة) أي قول للشفاعة (قوله والمقام المحجود) عطف مرادف (قوله والوسيلة) هي
هي منزلة في الجنة لا تكون الا له على الله عليه وسلم (قوله واستغفرهم الرسول) فيه التفات
عن الخطايا تغفها الله على الله عليه وسلم (قوله على سبيلك) أي على موافقة طريقتك
(قوله في زمرك) أي فوجك وجماعتك (قوله بكاسك) الكاس الاناء الذي يشرب فيه
أو مادام الشراب فيه والمراد كؤس حوضك (قوله الشفاعة) أي تطلب منك الشفاعة (قوله
شلا) أي حقة (قوله وبلغه سلام من أوصاك) ذكره أن تبليغ السلام واجب لأنه من اداء

[illegible]

To: www.al-mostafa.com